

حاشية الخضرى

على ابن عقيل

للعامة الفاضل الاستاذ الشيخ محمد الخضرى على

شرح المحقق العلامة ابن عقيل

على ألفية الامام ابن مالك

حمم الله آمين

✽ وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور ✽

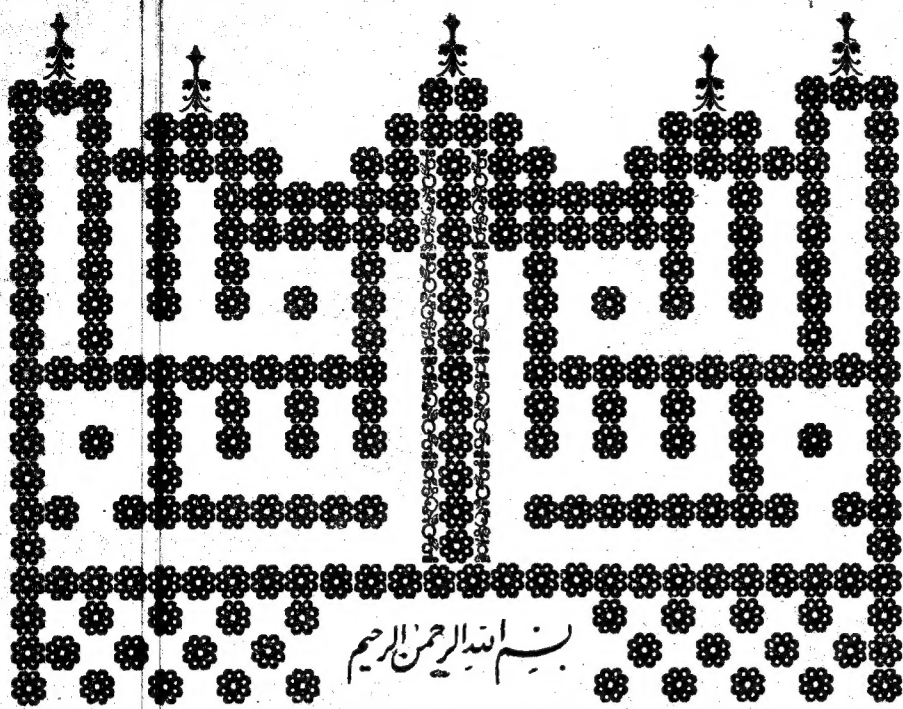
المُجْزَأُ الْأَوَّلُ

طبع بمطبعة دار احياء الكتب العربية

لاصحابها عيسى البابی الجلبى وشركاه

بحوار سيدنا الحسين بمصر

صندوق ريد الفورية رقم ٢٦



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحنا نحوه بتواتر خلاصة نعمه الكافية * وقابل باحسانه داء
التقصير عن أدء شكره بترادف أنواع مننه الشافية حمدا تنجر اليه كالات الحمد غير مخفوضه *
وتسكن لديه الآمال جازمة بان عرى الزيد بدوامه وثيقة غير منقوضة * ونسألك اللهم أن تشرح
صدورنا بنوار هدايتك فهي أعظم مطلوب * وتبعدنا عن مساوى الأفعال الناقصة وتسدنا
بمحاسن أفعال القلوب * ونشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك في صفات ولا أفعال . بل
أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات والأحوال * ونشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبدك
ورسولك المبعوث من خلاصة معدولباب عدنان * الذى أنزلت عليه القرآن بلسان عربى مبين
لا يخلق جديده ولا يعل ترديده على مدى الازمان * صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المستغنين
بسته بلاتنازع فى العمل وأنصاره للنصرين لاعلاء كلمة الله من غير وقف ولا بدل ما أيقن ذو
تميز بأن لشأنهم التكبير ولشأنهم التصغير . وما علم ذوادراك بأنهم جمع السلامة ومخالفهم جموع
التكسير ﴿ أما بعد ﴾ فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغنى محمد الخضرى الشافعى عامله الله بطفه
الحفى وبره الحفى ان شرح العلامة ابن عقيل لألفية الامام ابن مالك رحمهما الله تعالى من أجل ما كتب
عليها قدرا وأشهرها فى الحافقين ذكرا لسهولة على الطالب وقرب مأخذ للراغب .
ولا خلاص مؤلفه عم نفعه وحسن عند الكل وقعه . وطالما كنت أو مل عليه حاشية تجمع منه شوارده
وتمكن من اقتناص أو ابده رائده . وتم منه مع التين المفاد وتبين منهما للطلاب المراد فيما نغنى عجز
القصور عن ارتقاء تلك القصور . وأنى لئلى بمعاينة هاتيك الحور . ومع ذلك أذكر قول من قال
وأحسن فى المقال : ان أعراض المؤلفين أغراض لسهام ألسنة الحساد . وحقائب تصانيفهم
معرضة لا يدى النظارة تنتهب فوائدها ثم ترميها بالكساد . لاسيما فى زمان بدل نعيمه بوسا وعد جديده
منحوسا . قد ملا الحسد من أهله جميع الجسد . وقادهم الفرور بحبل من مسد . فكأ بما عناهم من قال

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا * منى وما يسمعون من صالح دفتوا
صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به * وان ذكرت بسوء عندهم اذنوا
او من قال ان يعلموا الخير اخفوه وان علموا شر اذا عوا وان لم يعلموا كذبوا
فهم يجادلونك في الحق بعد ماتين. وترى نفوسهم الموت من قبوله أهون. فالعاقل بينهم مذموم
ومهجور. والمعجب برأيه معزوز ومنصور. الا اتى أعود فاقول : عدم المبالاة بذلك أخرى. والتأليف
ربما انتفع به فاجرى لصاحبه أجرا. وأتعلق بقول البدر الدماميني : هب أن كلابد في مطاوعة الهوى
مقدوره. والتهب حسدا ليطفي نور البدر ويأبى الله إلا أن يتم نوره. هل هي الامنحة أهداها الحاسد
من حيث لا يشعر. وفعله ظن أنها تطوى جميل الذكرا فاداهي له تنشر كما قال القائل

واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت. أتاح له لسان حسود

وما زال هذا الخاطر يقوى ويتردد وينطق تارة ويتقيد حتى أذن الله بانجاز التوفيق. ومن من فضله
بالسديد الى سواء الطريق. فقلت بفضل الله ما كنت ترجيت. وأتى جمعه فوق ما كنت له تصدبت
لغات بعون الله حاشية لا كالحواشي. أعينها بالله الحفيظ من كل حاسد وواشي. ومع ذلك لست ابرمها
من كل عيب. ولا أصفها بضبط يرفع القلم عن اصلاح ما عسى يكون فيه لبس أو ريب. كيف وان الخطأ
والنسيان كالصفة الذاتية للانسان. الآن ما قل سقطه وحسن نمطه كان حقيقا عند ذوى الانصاف
بالقبول واقالة العثرات. وعدم الاصغاء لقول غبي جهول لاهم له الا اذاعة الهفوات. والله أعترض ومن
فيض افضاله أستمد. وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ووصلة للفوز
لديه بجنات النعيم. وأن ينفع به ما من تلقاها بالقبول. وبلغنا وقارئها من الخير أجل المأمول انه أكرم
مستول على الدوام. وأحق من يرتجى منه حسن الختام (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد أهمل التكلم
عليها غالب من كتب هنالك نريد أن نذكر طرفا مما يتعلق بها تبركا بخدمة واستجلابا لمزيد ركنها
فنقول ونبرأ الى الله من القوة والحوال : اعلم ان البسملة مصدر قياسي لبسمل كدخرج دحرجة اذا
قال بسم الله على ما في الصحاح وغيره أو اذا كتبها على ما في تهذيب الازهرى فهي بمعنى القوأل
الكتابة لكن أطلقوها على نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازا من اطلاق المصدر على المفعول لعلاقة
اللزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب النحت وهو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة ولا
يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها بالاستقراء خلافا لبعضهم ولا الاخذ من كل الكلمات ولا
موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهد. نعم كلامهم يفهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عد
ما وقع للشهاب الخفاجي في شفاء الغليل من طبق بتقديم الباء على اللام اذا قال أطال الله بقاءك سبق
قلم والقياس طليق. والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسي كما صرح به الشمني ونقل عن فقه اللغة لابن
فارس قياسيته ومن المسموع سمع اذا قال السلام عليكم وحوقل بتقديم القاف اذا قال لاحول ولا
قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهلل تهيللا وهليل هيلة اذا قال لا اله الا الله وياهليل للالحاق بدخرج
ومنه في القرآن واذا القبور بعثرت قال الزمخشري هو منحوت من بعث وأثير أى بعث موتاه وأثير
ترابها ومن المولد الفذلكة من قولهم فذلك العدد كذا وكذا. والبلكة التي أخذها الزمخشري من
قول أهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله

قد شبهوه بمخلقه فتخوفوا * شنع الورى فتستروا بالبلكة

قيل ومن المولد بسمل لانه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور خلافه وقد أثبتنا كثير
من أهل اللغة كابن السكيت والطبري ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة
لقد بسملت ليلى غداة لقيتها * فيا حبذا ذاك الحديث بالمسمل

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وقد استعمل كثير لاسيما الاعاجم النحت في الخط فقط والنطق به على أصله ككتابة حينئذ جاء مفردة
ورحمه الله رح ومنوع مم وإلى آخره تارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه السلام عم إلى غير
ذلك لكن الأولى ترك نحو الآخرين وان أكثر منه الاعاجم * ثم ان الباء أصلية على المشهور ومعناها
الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك واستؤنس لهذا كافي تفسير البلقيني بحديث بسم الله الذي لا يضر مع
اسمه شيء فان لفظ مع ظاهر في ارادة المصاحبة من الباء وليس المراد ان المصاحبة معناها التبرك لوضوح
بطلانه اذ لا تبرك في تحوُّرج يخفى حنين مما مثاوها به بل هي مجرد الملابس الا انها بمعنى المقام تحمل على
الملبسة التبركية فتقديرهم ابدأ متبرك كليس بيا نالمتعلق الباء بل تصوير للمعنى وبيان لصفة تلك الملابس فان
لها أحوالا شتى فان قلت التبرك في بسملة الأكل ونحوه عائد للفعل المشروع فيه حتى اذا لم يبدأ بها كان
ناقصا وقليل البركة وهذا غير ممكن في بسملة القرآن أجيب بأن المراد به دفع الوسوسة عن القارى مع اجزال
ثوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء زائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقديره لا محلا لان الاعراب المحلى
للبنيات ولا ضرر في اجتماع اعرابين على الكلمة لاختلافهما باللفظ والتقدير والخبر محذوف اسم أو فعل
والتقدير اسم الله مبدوء به أو بدأ به بداءة قوية أى بحسن نية واخلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف
الزائد يدل على التنا كيد كما ذكره الرضى والا كان عبثا لا يقع من العرب وقولهم الزائد لا معنى له أى غير
التنا كيد ومن التبرك كونها للقسم فيحتاج الى تقدير مقسم عليه وعلى المشهور فتعطفها محذوف قدره
الكوفيون فعلا كابدأ قسم ظرف لغو متعلق به قال في المعنى وهو المشهور في التفسير والاعراب ووجه
بقلة المحذوف لانه عليه كلمتان وعلى مقابله ثلاث المبتدأ والمضاف اليه والخبر وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلا
كما في آية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ربى وضعت جنبى وباسمك اللهم أرفعه وبان الجملة عليه
مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمرارى وهو أنسب بالمقام من الدوام المفاد بالاسمية
قلت وتخصيص المضارع بالتقدير ليس لمجرد انه الواقع في عبارة الكوفيين مع جواز غيره كما وقع في رسالة
البسملة بل لعدم صحة غيره لان قائل البسملة لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضى على حقيقته ولم يطلب
شيئا في المستقبل حتى يصح الامر مع ان أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر بل مخبر عما هو متلبس به من
البدء بالبسملة أول فعله الشارع فيه أو منشى * للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه الا المضارع فتدبر واختار
المنحشري وتبعه المتأخرون تقديره فعلا مؤخر اخصا أى مناسباً لما بدى بالبسملة أما الفعل فلما مر وأما تأخير
فللاهتمام باسمه تعالى وليفيد الحصر فان تقديم المعمول قديفيده وليكون اسمه تعالى مقدما ذكر اكتفاء
سماء وجوده ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم عليه لان الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبدئية فهي من
تتمة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لأجنبى وبهذا يدفع ما يقال البدء بالبسملة
مع اشتغالها على الباء ولفظ اسم لا يحقق البدء باسم الله الوارد في الحديث كما أفاده السيد في حواشى
الكشاف على أن هذا لا يرد الا على رواية لا يبدأ فيه باسم الله بيا واحدة كالانحى وأما كونه خاصا فرعاية
حق خصوصية المقام ولا شعرا ما بعد البسملة به فان قلت الذابح مثلا ذكر البسملة يريد التيمن بالقرآن
فتقديره اذبح لا يناسب القرآن وتقديره اقرأ لا يناسب فعله وهذا مما يؤيد تقديره عاما كابدأ فالجواب كافي
الشهاب على البيضاوى أن هذا كالاقياس منقول من لفظ القرآن الى معنى آخر كما نبه عليه علماء البديع
وقدره البصريون اسما كابتدأى لكن الأولى تقديره خاصا مؤخر المامر وهو امام مبتدأ أو بسم ظرف لغو
متعلق به وان كان يمتنع اعمال المصدر محذوفاً ومؤخر الان محله في غير الظرف لتوسعهم فيه على التحقيق
نحو فلما بلغ معه السعى مع أنه يمكن جعله من حذف العامل لا عمل المحذوف والخبر محذوف والاصل تأليفى
بسم الله الرحمن الرحيم حاصل واما خبر المحذوف أيضا و بسم ظرف مستقر متعلق به والاصل تأليفى حاصل بسم
الله الرحمن الرحيم واما كان هذا مستقرا دون الاول لان المستقر هو ما متعلقه عام أى بمعنى الكون والحسن

الطلق ولا يكون الا واجب الحذف والغوم متعلقه خاص ذكر أو حذف لدليل فعلى كلا الاحتمالين البتداء وخبره محذوفان الا أن حذف المتعلق واجب على الثاني لعمومه ودون الاول كقول الكوفيين لانه خاص ولو قسم من مادة الابتداء لما مر فيكون لغوا ولك أن تجعل المتعلق اسم فاعل خبرا محذوف تقديره أنا بآدى فرار انما ورد على المصدر ومحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل لمجموع الجار والمجرور على ماسيا في تحقيقه في الابتداء (تنبيه) ما ذكر من لغوية الظرف على تعلقه بالفعل أو بالبتداء ليس على اطلاقه فان الجمهور كما في الشهاب على البيضاء على ان الظرف مستقر مع باء المصاحبة ولغومع باء الاستعانة لان مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل في الظرف وجوز الرضى وغيره اللغوية على الاول أيضا وينبغي حملهما على ما قاله الليثي اذا قصد بباء المصاحبة مجرد كون معمول الفعل مصاحبا للمجرور هاز من تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل فمستقر في موضع الحال وان قصد مشاركة فيه فلفغو وبينه اشتر الفرس بسرجه فعلى الاحتمال الاول يكون المعنى مصطحبا بسرجه فلم يتسلط عليه الشراء وعلى الثاني يكون مشريا أيضا بخلاف نحو نمت بالعمامة فانه لا يحتمل اللغوية وكذا ما نحن فيه اذ لم يقصد ايقاع التأليف ونحوه على اسمه تعالى فالمقصود مجرد المصاحبة من غير مشاركة في معنى العامل فالظرف مستقر لكن لا يظهر ذلك في بسملة القارى عند الشافعي اذا القصد ايقاع القراءة عليها فهي مشاركة في العامل فيكون الظرف فيها لغوا فتدبر وعلى كونه مستقرا في جعله متعلقا بالفعل مسامحة لانه متعلق بحال من فاعله هي قيده فهو تعلق معنوي لا صناعي وتقدير تلك الحال متبركا لا يخرجها عن الاستقرار لان خصوصها بحسب المقام والقرينة والا فحقها ملتبس كما مر وقد ذكر الدماميني ان نحو زيد على الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راكب لان خصوصه ليس الامن القرينة لأصلى * بقی أن محذوفات القرآن كمتعلق بسملة لا يصح كونها قرآنا لان ألفاظها غير منزلة ولا متعبد بها ولا معجزة كما هو شأن القرآن مع ان معناه يتوقف عليها فيلزم احتياجه الى كلام البشر وهو نقص والجواب كما في الشهاب أن معناها مما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها في متعارف اللسان فهي من المعاني القرآنية المرادة له تعالى وأما ألفاظها فليست قرآنا لانها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها ومنها ما لا يتلفظ به أصلا كالضمائر للمستتر فاحفظه فانه من مقصورات الحيام * ثم ان أراد بالجلالة مدلولها فإضافة اسم اليها حقيقة لامية للاستغراق ان أراد بكل اسم من اسمائه تعالى أو للجنس ان أراد جنس اسمائه تعالى أي الجنس في ضمن بعض الافراد لامن حيث هو ولا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أو العهدان أراد اسم مخصوص قال الشنوائى والاستغراق هنا أولى وان قلنا بأولية الجنس في الحد لان القصد هنا التبرك بذكر افراد الاسم كلها والاستغراقية بمنزلة قضايا متعددة بعدد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هناك اثبات اختصاص الافراد واثبات الجنس اثبات لها بطريق البرهان اذ لو كان فرد منها غيره لما اختص به الجنس لتحقيقه في ذلك الفرد اه فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس أيضا اذ لا يتحقق الا في فرد فهم امتلازمان فلا مرجع له قلت يرجح كونه كون الافراد غير مضبوطة لعدم تناهيها فجعل اختصاص الجنس دليلا عليها أنسب من العكس ليستدل به على ما سيوجد منها وان أراد من الجلالة لفظها فالإضافة للبيان ووصفها حينئذ بالرحمن الرحيم امان قبيل الاستخدام بأن يرجع الضمير للمستتر فيهما لهما معنى الذات أو مجاز عقلى من اسناد ما للدلول للبدال وانما يقل حينئذ بالله مبالغة في التعظيم والادب كقولهم سلام على مجلسك العالى أو حضرتك الشريفة أى عليك والرحمن الرحيم اشتهر فيهما بحسب الاعراب تسعة أوجه يمتنع منها جر الرحيم مع نصب الرحمن أو رفعه لان النعت التابع أشدار تباطا بالمنعوت فلا يؤخر عن المقطوع كما قاله ابن أبى الربيع ولان في الاتباع بعد القطع رجوعا الى الشيء بعد الانصراف عنه فمنع لذلك لاعتراض الجملة بين

الصفة والموصوف لوقوعه في نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم وجعل الرحمن نعماني على أنصفة مشبهة أما على قول الاعلم وابن مالك انه علم لكثرة وقوعه في القرآن متبوعا لا تابعا فيعرب بدلا من الجلالة والرحيم نعمته لا للجلالة اذ لا يتقدم البدل على النعت فعلى الاول يكون مجرورا بماجر منوعة على الصحيح وعلى الثاني بعامل مقدر لما تقدر أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع الابدال فعلى نية تكرار العامل وعلى القطع فالجملة مستأنفة استئنافا بيانيا جوابا للسؤال مقصوده التلذذ وتعظيم شأن المسؤول عنه لا التعيين لان المولى تعالى لا يجهل وليست حال من الجلالة وان كانت الجمل بعد المعارف أحوال الان الحالية تفيد تقييد البدء باسم الله تعالى بحالة الرحمة وهي وان كانت حال لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف يحصل صور البسمة أن تضرب أربعة العموم والخصوص والتقدم والتأخر في سبعة كون الظرف متعلقا بالفعل أو بحال من فاعله أو بالمبتدا المصدر أو بحال من فاعله أو بخبره أو باسم الفاعل أو بحال من فاعله كما تقدم تفصيله فصور التعلق ثمانية وعشرون ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجوبها يضرب الحاصل وهو واحد وثلاثون في تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظر الى احتمالات الاضافة الاربعة زادت الصور ثم تشككنا جدا بالنظر لمعانى الباء من الاستعانة أو المناصحة أو التعدية أو غير هاتئامل والله سبحانه وتعالى اعلم **﴿فائدة﴾** قال الشيخ أبو العباس البوني رحمه الله تعالى الرحمن الرحيم من أذكرك المضطربين لانه يسرع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج وقال ابن عربي من دوام على ذكره لا يشقى أبدا وانما اختير هذان الوصفان في الابتداء للاشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها لطفًا بالعباد قال تعالى ورحتي وسعت كل شيء وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش ان رحمتي سبقت غضبي نسأل الله سبحانه وتعالى ان يدخلنا ميدان رحمته في الدنيا والآخرة بجاه سيد المرسلين آمين يا رب العالمين صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم **(قوله قال)** فيه التفات من التكلم الى الغيبة عند الجمهور ان روى متعلق بالبسمة المقدس بنحو المؤلف والاعتد السكاكي فقط لا كتفائه بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر اذ كونه حكاية عن نفسه يقتضى أن يقول قلت لا قال وأتى بجملة الحكاية ترغيبا في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ليكون ادعى لقبوله والاجتهاد في تحصيله فيثاب مؤلفه وهكذا مدح الكتاب وتبيين محاسنه اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لولم يصف الطبيب دواءه للريض ما انتفع به ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه وهذا القصد يضمحل الرىاء خصوصاً مع الامن منه كما هو حال المصنف والمضارع بقرينة قوله وأستعين المقتضى تقدم الخطبة على التأليف وكون المعنى أستعين الله في اظهار الفية أو النفع بها خلافاً للظاهر فشبّه القول المستقبل بالماضي والجامع امامطلق الحصول لان مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضى في الخارج أو تحقيقه نظر الماقوى عنده من تحقق وجوده في الخارج كتحقق الماضى ثم اشتق منه قال بمعنى يقول فهو استعارة مصرحة بعبية أو مجاز مرسل تبعية علاقته الاول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازما ولجى وصفه على فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع أن قياس المضموم في الاول ماسياً في قوله

قال

*** وفعل اولى وفعل بفعل *** وفي الثاني قوله *** فعولة فعالة لفعل *** ولا بالكسر والا كان مضارعه يقال كيخاف ولا بالسكون لان الماضى الثلاثى لا يكون ثانيه ساكناً بالاصالة لثلاثى ساكنين في نحو ضربت وليست الالف أصلية لانها لا تكون غير منقلبة الا في حرف أو شبهه ولا بد لا عن ياء لوجود الواو مكانها في المصدر وغيره واذا أسند الى الضمير ضمت قافه للدلالة على ان عينه واو وانما لم يضموا نحو خفت ونمت مع أنه واوى كقلت اشارة لتبيين حركة العين على تبيين ذاتها لان الحركة أهم لاختلاف الهيئته وذلك غير ممكن في قلت لان فاء مفتوحة بالاصالة كالعين وأصل مضارعه يقول كبنصر نقلت ضمة

والواو الى ما قبلها الثقلها عليها وان كان ما قبلها ساكنا للزومها ولم تنقل على نحو دلوتغيرها بالعوامل مع ان الاسم اخف من الفعل والقول اذا كان بمعنى التلطف لا ينصب الا الجمل كقلت جاء زيد ومفردا في معناها كقلت قصيدة أو شعرا أو مفردا قصد لفظه نحو يقال له ابراهيم أو مفردا مسماه لفظ كقلت كلمة أي لفظ رجل مثلا وقال الامير في حواشي الشذور الاسهل أن يقال القول انما يتوجه للفظ جملة كان أو غيرها فقلت جاء زيد معناه قلت هذا اللفظان توجه للمعنى كان بمعنى الاعتقاد كقلت بان النية واجبة وان كان اللفظ مسماه لفظا توجه للدال أو المدلول كقلت كلمة أو قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهو لفظ رجل مثلا أو اللفظ المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والاصح قلت صه على معنى قلت اسكت وقد يقال انما يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالة على معناه ولذلك كان كلاما تاما كما سيأتي بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظا منظوما به والله أعلم (قوله محمد) هو اسم الناظم لانه الامام أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك نسب لجدته لشهرته به الطائي نسبة الشافعي مذهبا الجبائي منشأ نسبة الى جبان بفتح الجيم وشدة المشنة التحتية مدينة بالاندلس بفتح الهمزة والدال وحكى ضمهما الدمشقي اقامة ووفاة لانتى عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السنين على الموحدة وستائة وهو ابن خمس وسبعين سنة كان رحمه الله تعالى اماما في العربية وغيرهما مع كثرة العبادة والعفة ومع ذلك قليل الحظ في التعليم قيل كان يخرج على باب مدرسته ويقول هل من راغب في علم الحديث أو التفسير أو كذا أو كذا قد اخلصتها من ذمتي فاذا لم يجب قال خرجت من آفة الكتمان وكفاه شرفا أن من أخذ عنه الامام النووي رضى الله تعالى عنهما ويقال انه عناه بقوله في المتن ورجل من الكرام عندنا ومن مشايخه ابن بعيش شارح الفصل وتلميذه ابن عمرون ويقال انه جلس عند أبي على الشلو بين بضعة عشر يوما ونقل التبريزي في أو اخر شرح الحاجبية انه جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه قال الدمايني ولم أقف عليه لغيره ولا أدري من أين أخذه ومن تصانيفه الاعلام بمثلث الكلام كتاب بديع في بابه والتوضيح في اعراب أشياء من مشكلات البخاري أبان فيه عن اطلاع واسع وقصيدة الطائية في الفرق بين الضاد والطاء وشرحا وغير ذلك قال ابن رشد ونظم رجزا في النحو عظيم الفائدة تستعمله المشارقة ثم ثره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تسهيلات لذلك الكتاب وتكميلا وانه لاسم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير انه في بعض الابواب يقصر عن معتاده ويترك ما لتهن في ايراده فسبحان المنفرد بالكمال قال الدمايني وقد قرظ سعد الدين ابن العربي الصوفي رحمه الله تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال

ان الامام جمال الدين فضله * إلهه ولنشر العلم أهله

أملى كتابا به يسمي الفوائد * يزل مفيدا لذى لب تأمله

وكل فائدة في النحو يجمعها * ان الفوائد جمع لانظيره

فظن الصلاح الصفدي ان هذا تقرظ لتسهيل الفوائد لا للفوائد نفسه فقد صرح في التوريت في كتابه المسمى بفض الحتام عن التورية والاستخدام بأنه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذي هو العدة ولولا ذلك لكان في غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عزة ذلك الكتاب اه (قوله هو ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومقوله تمييزه عن شاركه في اسمه وتجويز كونها استئنافا بيانيا لا يخرجها عن الاعتراض فلا محل لها وقيل حال من محمد فحلها نصب وقيل نعت تابع له بتقدير تنكيه فحلها رفع وقيل نعت مقطوع فخرج للحال والاستئناف لكن ردها بأن شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت للمقطوع ورد بأنه يكتفى بالتعين ادعاء ومحل وجوب الحذف

محمد هو ابن مالك

كما ذكره الاشموني في النعت اذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم لالتخصيص أو التوضيح كما هنا ومقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه مقال سيأتي هناك ان شاء الله تعالى (قوله أحمد بن حنبل) قال العرب وتبعه أكثر الحواشي كان مقتضى الظاهر أن يقول بحمد بالغية لكنه التفت منها إلى التكلم تقننا فأبطله الصبان بأن هذا حكاية للفظ الواقع منه لأنه مقول القول فهو موافق للظاهر لأنه عبر عن نفسه بطريق التكلم اه وهو ظاهر على ما مشى عليه الاشموني من جعل الجملة مقول القول لكنه لا يرد على العرب لذكره جواز كونها حالا من محمد ومقول القول الكلام وما يتألف منه الخ والالتفات على هذا ظاهر فاللائق الحمل عليه دون الاول لظهور بطلانه والظاهر أن هذه الحال مقارنة بناء على أن المقارنة في كل شيء بحسبه كما يأتي في مصليا أو يؤول قال بنو القول فتدبر واختار الجملة المضارعية لاشعارها بالتجدد الاستمرارى أى اشعارها السامع بأن التكلم سيحمده مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد أنه تعالى أهل لان يجدد حمده دائما وذلك حمد مستمر وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه وهو الترية المأخوذة من رب لتعليقه الحمد به فكما ان تريته لنا بأشياء أنواع النعم لا تزال تتجدد كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد فالمضارعية أنسب بالمقام من الاسمية والماضوية لان الاولى وان أفادت الدوام المناسب للذات والصفات لا تفيد التجدد المناسب للنعم والثانية وان أفادت التجدد أى الوجود بعد العدم لا تفيد الدوام قال العرب واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الخلفية والميم الشفوية والدال اللسانية في ثنائه على رب البرية كي لا يتخلو محل عن ذلك بالكلمة اه (قوله الله) بالنصب بدل من رب أو عطف بيان ورجح سم الاول بأنه على نية تكرار العامل فيكون حامدا مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل منه في نية الطرح لانه أغلبي وأن طرحه بالنسبة للعامل أى ان عامله مطروح ليس عطلا في البدل أو باعتبار حكم العامل أى ان الحكم الفاد بالعامل لم يقصد به الا البدل فلا ينافي قصد المبدل منه لشيء آخر كعود الضمير في نحو أكلت الرغيف ثلثه ولا يخفى ان هذا لا ينفع هنا لانه يروج الاعتراض ولا يذمه فتأمل أو معنى ذلك كما قاله الدماميني أن البدل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالبيان والنعت (قوله خير مالك) أفعل تفضيل من الخير بالفتح مصدر خار يخير خيرا اذا صار خيرا بشد الياء أى متلبسا بالخير أو من الخير بالكسر كالقليل وهو الشرف والكرم وأصله أخير حذف همزة تخفيفا لكثرة استعماله كثر والاولى جعله منصوبا بنحو أمدح محذوفا لأعنى لما نقله الدماميني عن المحققين ان النعت المقطوع لا يقدر بأعنى الا فى نعت التخصيص وهو هنا للمدح ولم يجعل حالا لازمة من الجلالة لايهامه تقييدا الحمد ببعض الصفات ولا بدلا لقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفتها لمذهب الجمهور ان جعل بدلا ثانيا من رب لمنعهم تعدد البدل أو من الله لمنعهم الابدال من البدل في غير بدل البداء لما فيه من التهاافت حيث يكون مقصودا غير مقصود وان أجيب عنه بأن ذلك لا يضر لكونه باعتبارين أما بدل البداء فلا يمنع ابداله من البدل وفي البيت الجناس التام اللفظي والخطي ان كتب مالك الاول بالالف كما هو جيد في مالك العلم وقد رسم به في المصحف قوله تعالى ونادوا يا مالك فان حذف كما هو الاكثر فيه كان لفظيا فقط لان مالك الثاني لكونه صفة يجب رسم ألفه لعدم كثرته كالعلم ولا يرد حذفها خطأ من ملك يوم الدين مع قراءته بالالف لان المصحف العثماني سنة متبعة قال الاشموني وجملة أحمد بن حنبل انحطها نصب بالقول والجل بعد ما عطوفة عليها أى فكل جملة في محل نصب وقال السندوني أحمد بن حنبل الى آخر الكتاب في محل نصب بالقول فكل جملة لا محل لها لانها جزء مقول كالزاي من زيد ولاننا في لا مكان حمل الاول على ملاحظة العاطف من الحكاية لا من المحكى فكل جملة مقول مستقل والثاني بالعكس فمجموع الجمل مقول أفاده الصبان والثاني ملحظ من ألفز بقوله

أحمد بن حنبل في الله خير مالك

٩
حاجيتكم معشر جمع نبلا * العربيين مفردا وجملا
ما ألف بيت غير شطر نصبت * بوند منها رقيتم للعلا

(قوله مصليا) حال منوية من فاعل أحمد كما في الاشموني أي أحمد بن حنبل كوفي ناو بالصلاة كقوله تعالى
ادخلوها خالدين أي مقدرين الخلود وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الآية بالنسبة للحلق والتقصير فلا
يرد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشغول بالحمد فلا تنافي الحالية وفيه أن المطلوب إيجاد الصلاة بالفعل لانية
إيجادها فالوجه أنها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فقارنة اللفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا
للعني أحمد بلساني وأصلي بقلبي فهي مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بأن الصلاة بالقلب بلا تلفظ لا ثواب فيها
بقي أن مصليا اسم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على رسول الله ﷺ وقول سم انه في قوة
جملة انشائية مرد عليه امتناع وقوع الانشاء حالا الآن يجعل على تقدير القول أي أحمد بن حنبل كوفي قائلا
اللهم صل على الرسول الخ و يصح تأويله بجملة خبرية بناء على أن المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه ﷺ
وهو حاصل بالاخبار بها كما قاله يس أي أحمد بن حنبل كوفي أصلي أي أخبر بأني أطلب الصلاة عليه أو بأن
الله قد صلى عليه لكن الأصح أن المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم لان المختار أنه ينتفع بصلاتنا عليه
بالترقي في أعلى الدرجات وتوارد أنواع الكمالات وما من كمال الا عند الله أعظم منه لكن الادب أن
لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة وارتفاعه هو بثوابها اذ النية له صلى الله عليه وسلم علينا
لأننا عليه ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة الافراد بل اذا صلى في مجلس وسلم آخره ولو بعد مدة
كان آتيا بالمطلوب من آية يأياها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما اختاره الحافظ ابن حجر
(قوله على النبي) اشتهر أن الميموز من النبأ وهو الخبر لأنه مخبر أو مخبر عن الله والمشد من النبوة وهي
الرفعة لأنه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من تبعه فهو على كليهما فعيل بمعنى فاعل أو مفعول ولا يتعين ذلك
بل يجوز كون الميموز من النبأ بسكون الواحدة وهو الارتفاع كما في القاموس فيكون كالمشدد
ويجوز كون المشدد مخفف الميموز فيكون بمعناه أفاده الصبان وعلى كونه من النبوة فأصله نبيو
اجتمعت الواو والياء الخ (قوله المصطفى) أصله مصتفو بوزن مفتعل من الصفو وهو الخالص من الكدر
والمراد هنا المختار قلبت تاء الافعال طاء لوقوعها بعد حرف الطابق وهو الصاد كما سيأتي في قول المصنف
* طانا افتعال ردا ثم مطبق * وقلب الواو ألفا لتحرركها وافتتاح ما قبلها (قوله وآله) الأولى تفسيرهم
بمطلق الاتباع أي أمة الاجابة عموما لا بأقارب فقط لئلا يزمه إهمال الصحب ولا بالاتقياء لأنه مقام دعاء يطلب
فيه التعميم ففيه تورية حيث لم يرد المعنى القريب لآله ﷺ وهم أهل بيته وأقارب به بل أراد البعيد وهو
مطلق الاتباع بقرينة مقام الدعاء فان للآل في القاموس نحو اثني عشر معنى منها ما ذكر ووصفهم
بالمستكملين لا يعين الاتقياء كما فعل لصدقه بشرف الايمان لا خصوص العمل الصالح لاسيما ان جعلت السين
والتاء للطلب وعلى هذا فهو وصف لازم أعالى القيل المتقدم فمخصص وكذا ان أر يد بالاتباع أمة
الدعوة فتأمل هذا الذي اختاره العلامة الصبان أن تفسير الآل في مقام الدعاء بما يناسب المدعو به لا
بالاتباع مطلقا ففي نحو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا
يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الأئمة ومصابيح الظلمة يحمل على العلماء
ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأ قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك يحمل
على الاتقياء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو آله سكان جنتك يحمل على الاتباع اه و بقي
ما اذا كانت العبارة محتمة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى
آله الفاضلين بالعمل الصالح والظاهر أن الأولى حملها على العموم والله أعلم (قوله المستكملين) السين

مصليا على النبي المصطفى *
وآله المستكملين الشرفا *

والتاء اما لطلب أي الطالبين كمال الشرف زيادة على ما حصل لهم أو زائدان أي الكلمتين فالشرفا بفتح
 الشين مفعول به على الأول ومشبّه به على الثاني كالحسن الوجه أو منصوب بزع الخافض أي في الشرف
 بناء على المرجوح من أنه قياسي أو أنه توسع فيه فأجرى مجرى القياسي لكثرة ما سمع منه و يصح ضبطه
 بضم الشين جمع شريف فيكون صفة ثانية للتأكيّد ومعمول المستكملين محذوف ابداً بالعموم أي
 جميع أنواع الشرف لكن هذا يمنع أن يراد بالآل جميع الأمة وكذا ان جعلت ال في الشرف بالفتح
 للاستغراق فيفوت التعميم في مقام الدعاء مع أنه مطلوب فالأولى جعلها جنسية لذلك إلا أن يحمل على
 المبالغة بحمل من حاز شرف الايمان كأنه حاز جميع الشرف لأنه أصل أنواعه فتأمل (قوله واستعين الله)
 أي أطلب منه الاعانة أي الاقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستحالتها عليه تعالى فاستعار الاعانة
 للاقدار لأنه بصورتها من حيث حصول المقدور بين قدرتين قدرة الله تعالى ايجاداً وقهراً العبد كسبلاً
 تأثيراً ولم يقدم المفعول ليفيد الجحصر مع صحة الوزن عليه أيضاً اهتماماً بالاستعانة المطلوبة كما قيل في اقرأ باسم
 ربك وأصله أستعون نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها فقلبت ياء لكسر ما قبلها (قوله في ألفيه) أي
 في نظم قصيدة ألف بيت من كامل الرجز أو ألفين ان جعلت من مشطوره وعلى هذا لم يقل في الفنية
 بالتثنية لأن علم التثنية يحذف للنسب وان التنبس بالنسبة للمفرد لأنهم لا يبالون به كما سيأتي ثم يحتمل أن لفظ
 في استعارة تبعية لمعنى على التي تتعدى بها الاستعانة على حذف جذوع النخل أو أنه ضمن أستعين معنى فعل
 يتعدى بفي كأرجو تضميناً نحو يا وهو اشراب الكلمة معنى كلمة أخرى لتفيد الغنيين فتفيد الاستعانة
 بلفظها والترجي بتعديها بفي والأول أولى لأن التجوز في الحرف أخف من الفعل مع أنه مختلف في قياسيته
 أو تضميناً بيا نيا وهو تقدير حال تناسب الحرف أي راجياً وهذا مقيس اتفاقاً لأنه من حذف العامل لدليل
 لكن قال ابن كمال باشا التضمن البياني هو عين النحوى وانما هو السعد ومن تبعه الفرق بينهما من
 تقدير الكشاف خارجين في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع أنه بيان للمعنى المضمن لا
 تقدير عامل محذوف اه وانما قدرنا أرجو دون أستخير كما في الأشموني لما ورد عليه أن الاستخارة
 للتردد والمصنف جازم (قوله مقاصد النحو) أي جل مقاصده لا كلها ليوافق قوله في آخر الكتاب
 نظم على جل المهمات الخ وانما لم يصرف ما هناك الى ما هنا مع أنه الاولى لكونه في محل الحاجة لأن هذا هو
 الموافق للواقع لتركه باب القسم والساكنين وغيرهما من المقاصد أو يقال ما هنا في حيز الرجاء للكل
 وماسياً في اخبار بما تيسر له فلا تنافي وللنحو لغة ستة معان القصد والجهة كمنحوت نحو البيت والنخل
 كز يد نحو عمرو والمقدار كعندى نحو ألف والقسم كهذا على خمسة أنحاء والبعض كأكلت نحو
 السمكة وأظهرها وأكثرها الاول ولامام الداودي

وأستعين الله في ألفيه *
 مقصد النحو

للنحو سبع معان قد أنت لغة * جمعها ضمن بيت مفرد كمالا

قصد ومثل ومقدار وناحية * نوع و بعض وحرف فاحفظ للثلاث

وفي الاصطلاح يطلق على ما يعم الصرف تارة وعلى ما يقابله أخرى ويعرف على الاول بأنه علم بأصول
 مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف
 والابدال وحال تركيبها كالاعراب والبناء وما يتبعها من بيان شروط لنحو النواسخ وحذف العائد
 وكسر ان أو فتحها ونحو ذلك وعلى الثاني يخص بأحوال التركيب والراد هنا الاول فهو مرادف لعلم العربية
 حيث غلب استعماله في هذين فقط وان كان في الاصل يعم اثني عشر علماً اللغة والصرف والاشتقاق
 والنحو والمعاني والبيان والخط والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الاتيان بالكلام بالوزون المقفى
 وانشاء الخطب والرسائل والتاريخ وهو معرفة أخبار الامم السابقة وتقلبات الزمن بمنتهى لتحصل ملكة

التجارب والتحرز من مكايده الدهر ومنه المحاضرات وهي نقل نادرة أو شعر يوافق الحال الراهنة لانتها
عمرته وأما البديع فذيل لا قسم برأسه وكذا الوضع وموضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث عن
أحوالها السابقة وغايتها وفائدته التحرز عن الخطأ والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وشرفه بشرف
قائده ووضعه أبو الأسود الدؤلي بأمر الامام على كرم الله وجهه وذلك أن العرب لقطرتهم على الفصاحة
كان النطق بالاعراب سجية فيهم من غير تطبيع كما قال

ولست بنحوي يلوك لسانه * ولكن سليقي أقول فأعرب

فلما كثرت الاسلام وتألفت القلوب اختلط المعجم والعرب بالمعاصرة والناس كحفة فتولد اللحن والامالة في غير
محلها حتى كادت العربية تتلاشى فرسم الامام لأبي الأسود منه أبوابا منها باب ان والاضافة والامالة وقال
له ان هذا النحو سمع أبو الأسود رجلا يقرأ أن الله يرى من المشركين ورسوله بالجر فوضع باب العطف
والنعت ثم ان ابنته قالت له يوما ما أحسن السماء على الاستفهام فقال لها أي بنية نجوها فقالت انما أعجب
من حسنهما فقال قولي ما أحسن السماء وافتحى فالك فوضع باب التعجب والاستفهام وكان يرجع الامام في
ذلك الى أن حصل له ما فيه الكفاية ثم أخذه عن أبي الأسود نفر منهم ميمون الاقرن وغيره ثم خلفهم
جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الحليل ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس فريقين بصرى وكوفى
وما زالوا يتداولونه ويحكمون تدوينه الى الآن فجزاهم الله الجنة (قوله بها محويه) أى فيها من ظرفية
البدول في الدال لان الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والمقاصد هي تلك المعاني أو أن
الباء سببية وصلة محوية محذوفة أى محوية لمعاطيها بسببها وأصلها محووبة كمفعولة قلبت الواو ياء
لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الواو للناسبة (قوله تقرب الاقصى) فيه مجاز عقلى من الاسناد
للسبب العادى اذ التقرب حقيقة هو الله تعالى والاقصى بمعنى القاصى أى البعيد فافعل للتفضيل على غير بابه
كما قاله ابن الناطم ليدل على تقرب البعيد والابعد بالمطابقة لان البعيد يطلق على القليل والكثير وما قيل انه
يلزم من تقرب الا بعد تقرب البعيد رداً أنه قد يمتهم بالا بعد لشدته خفائه دون البعيد (قوله بلفظ موجز)
الباء بمعنى مع كما فى الاشمونى لاسببية لان المهود سبباً للتقريب هو البسط لا الاجاز لكن قال السيوطى
لا بدع فى كون الاجاز سبباً للفهم كما فى رأيت عبداً وأكرمته دون وأكرمت عبداً فى السببية غاية
المدح للصنف حيث قدر على توضيح المعانى بالفاظ موجزة (قوله وتبسط البذل) أى توسع العطاء يعنى
تكرار افادة المعانى ففيه استعارة اما تمثيلية بأن تشبه حال الالفية فى كثرة افادتها المعانى بسرعة عند سماعها
بمحال الكرم فى كثرة اعطائه ووفائه بما يعدو يستعار الكلام الدال على المشبه به وهو حالة الكرم للمشبه
أو مصرحة بان تشبه افادتها المعانى ببذل المال والوعد ترشيحاً أو مكنية بان تشبه الالفية فى النفس بكرم
و بسط البذل تخييل وانجاز الوعد ترشيحاً لا العكس لان البسط أقوى اختصاصاً بالكرم من انجاز الوعد
وأسبق فى الذكر فاللائق جعله هو التخييل سواء جرينا على طريقة السمرقندى من أن التخييل هو
الافوى اختصاصاً أو على قول العصام انه الاسبق ذكر أو ما سواه ترشيحاً (قوله بوعدم منجز) أى موفى
سر يعاوبين موجز ومنجز الجنس اللاحق لاختلافهما بمخرجين متباعدين المخرج والباء سببية أو بمعنى
مع وقيد بالعدم أن الاعطاء بدونه أبلغ لأن فهم المعانى لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات اليها
وتصور الفاظها فكانها تهيتها للفهم منها وتوقف الفهم على الالتفات اليها تعدو عدا نازجا أفاده سم (قوله
وتقتضى) اما بمعنى تطلب من الله أو من قارئها أو منها فافيه مجاز عقلى اذ الطالب ناظرها بسببها أو بمعنى
تستلزم الرضا لاشتغالها على المحاسن فلا مجاز (قوله رضى) بكسر الراء وسنخط بضم فسكون مصدران
سما عيان لرضى وسنخط كفرح والقياس كالفرح وفائدة قوله بغير سنخط الاشارة الى أنها تطلب لرضى محضا

بها محويه * تقرب
الاقصى بلفظ موجز *
وتبسط البذل بوعدم منجز *
وتقتضى رضى بغير سنخط *

لا يشوبه السخط ولا من وجه على حد ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم (قوله فائدة) حال من فاعل
تقتضي أو خبر المحذوف أو نعت لآلية على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك من نعمت المفرد بعد الجملة وإن
كان الغالب العكس ومن يوجب وإن أمكنه جعل مبارك خبراً ثانياً لهذا أو خبر المحذوف كيف يصنع في
نحو يقوم بحبهم ويحبونه أذلة وقد فاقت هذه الآية ابن معطي لفظاً لانها من بحر واحد وتلك من السريع
والرجز ومعنى لأنها أكثر أحكامها كما قاله سم وللجلال السيوطي آية زاد فيها على هذه كثير وأقال في
أولها فائدة الآية ابن مالك وللأجهوري المالكي آية زاد فيها على السيوطي وقال فائدة الآية السيوطي
فسبحان المنفرد بالكمال الذي لا يداني (قوله بسبق) متعلق بكل من حازر ومستوجب والباء سببية أي
بسبب سبقه على في الزمن والافادة وفي تقديم الممول إشارة إلى أنه لم يفضل عليه إلا بالسبق وجوز سم
جعله خبراً آخر عن هو أي وهو ملتبس بسبق ففيه إشارة إلى فضيلة السبق ثم أشار إلى فضيلة أخرى بقوله
حازر تفضيلاً توفي ابن معطي سلخ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستة وعمره خمس وأربع وستون
سنة ودفن بقرب الامام الشافعي رحمه الله تعالى (قوله تفضيلاً) أما مصدر فضله على غيره حكمت له الفضل
أو صيرته فضلاً والمراد به الفضل نفسه من إطلاق السبب على السبب وأصدر المبنى للجهول أي كونه مفضلاً
فلا يقال التفضيل صفة الفاعل فكيف يحوزه ابن معطي (قوله الجيلاً) أما منصوب بنزع الخافض أي بالجميل
أو على أنه صفة لثنائي أو بالنيابة عن المفعول المطلق أي ثنائي الثناء الجميل خفف المصدر وأتاب عنه صفته
وعلى كل فهو صفة كاشفة أو مخصصة بناء على خلف الجمهور وابن عبد السلام في تفسير الثناء (قوله بهبات
وافره) أي عطيات تامة ولم يقل وافرات مع أن الافصح المطابقة في جمع القاة مطلقاً جبراً لقلته وفي جمع
الكثرة للعاقل لشرفه لأن بهبات وإن كان جمع قلة لأن جمعي السلامة منها عند سبويه لكنه مستعمل في
الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء والافصح في الكثرة لغير العاقل الأفراد واعلم أن القلة والكثرة إنما
يعتبران في تكررات الجوع أما معارفها فافضل لهما كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح أن مبدأ
الجمعين ثلاثة ومنتهى القلة عشرة ولا منتهى للكثرة (قوله إلى وله) أما متعلقان بيقضي بمعنى يحكم ويقدر
أو بمحذوف صفة لهبات وأما في درجات فيمتنع فيه الأول لأن المراد بالدرجات مراتب السعادة الآخروية
وهي ليست ظراً للحكم لأنه أزل بل محكوم بها ومقدرة وهي نفس الهبات إن جعلت في معنى من البيانية
فإن جعلت بمعنى مع خصت الدرجات بالحسية والهبات بغيرها فإن قلت يلزم على تعلق إلى وله بيقضي الفصل
به بين بهبات وصفته وهي في درجات قلت لا يضر لأنه ليس أجنباً محضاً بل هو معمول لعامل الموصوف نحو
سبحان الله عما يصفون عالم الغيب كما سيأتي وخص درجات الآخرة بالذكر لأنها المهم عند العاقل ولأن
الدعاء لابن معطي بعد موته إنما يتأتى في الآخرة وبدأ بنفسه لحديث أبي داود كان رسول الله ﷺ
إذا دعا بدأ بنفسه وقال تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لي ولوالدي وعن موسى رب اغفر لي ولا تخ لي لكن
فانه التعميم المطلوب أيضاً لأنه من أسباب الإجابة كما في كتاب الادعية لشيخ الاسلام وكلن يوفي به ويسلم
من افراد وصف جمع القلة لوقال كما في الاشعري

والله يقضي بالرضا والرحمة * إلى وله ولجميع الامه

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك ولي التوفيق ويديك الهداية إلى أقوم طريق فوفقنا لما نحب وترضاه
وقنا من منك وكرمك كل شيء تتوقاه آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(الكلام وما يتألف منه)

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر المحذوف لكن فيها حذف مضافين أي هذا باب شرح الكلام وشرح
ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حذف قبضة قبضة من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول والاولى

فائدة الآية ابن معطي وهو

بسبق حازر تفضيلاً *

مستوجب ثنائي الجيلاً *

والله يقضي بهبات وافره *

لإله في درجات الآخرة *

(الكلام وما يتألف منه)

أما اختصار على التدرج بأن حذف المبتدأ خبره وهو باب وأنب عنه شرح المضاف إليه ثم شرح وأنب عنه الكلام وقيل دفعة لانه أقل عملاً فالكلام على هذا ما ناب عن الخبر وحده أو عنه مع المضاف إليه ورفع لشرف الرفع على الجر ولانه اعراب المضاف المقصود بالذات وأما المبتدأ فمقدر على كل حال لم ينب عنه شيء ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي أو مفعولاً لحذف أي خذ لها كقيل لان اسم الفعل لا يعمل محذوفاً وما واقعة على الكلمات الثلاث التي يتألف منها الكلام وقد شرحها بذكر اسمائها وعلاماتها كما شرح الكلام بتعريفه وذكر الضمير المحرور مراعاة للفظ ما والضمير في يتألف عائد للكلام فهو صلة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لأن اللبس عند الكوفيين وان أوجه البصريون مطلقاً بل قيل محل الخلاف في ضمير الوصف أما الفعل كما هنا فيجوز فيه عدم الابرار مع أمن اللبس قولاً واحداً الكن في الجمع والتصريح أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور أفاده الصبان (قوله كاستقم) ان جعل من تسمية التعريف فهو في محل رفع صفة ثانية للفظ لا مفيد لان النعت لا ينبت مع وجود النعت أي لفظ كائن كاستقم أو في محل نصب اما صفة لمفعول مفيد المحذوف على حذف مضاف أي مفيد فائدة كفاً فاستقم وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطلق كذلك أي مفيد فائدة كفاً فاستقم وان جعل مثلاً بعد تمام الحذف فهو خبر محذوف أي وذلك كاستقم وعلى كل فال كاف داخل على استقم لقصد لفظه فلا حاجة لتقدير كقولك استقم على أن حذف المحرور وادخال الكاف على معموله لا يصح في مثل ذلك كما سيأتي في الوصول (قوله واسم الخ) خبر مقدم والكلم مبتدأ مؤخر أي الكلم اسم وفعل وحرف أي منقسم إليها واعتراض بأنه ليس من تقسيم الكل إلى جزئياته لان المقسم هو الكلم لا يصدق على كل قسم بمفرده بل على ثلاثة ألفاظ فصاعداً ولا من تقسيم الكل إلى أجزائه لانها لو كانت أجزائه لانعدام بعضها مع أنه يتحقق بثلاثة ألفاظ وان كانت من نوع واحد والجواب اما باختيار الثاني والمراد بيان أجزائه في الجملة أي التي يتركب من مجموعها لا من جميعها كما قاله سم أو ما يسمى أجزاء في العرف وان لم تتوقف عليها الماهية كشمز زيد وظفره أو باختيار الاول والتقسيم اما باعتبار أن الكلم اسم جنس يصدق بحسب وضعه على القليل والكثير كما سيأتي فيصدق على كل قسم أنه كلم بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره الجوهرى أو باعتبار واحد وهو لفظ كلمة كما قاله الاشموني فكأنه قال واحد الكلم اسم الخ ولا شك أن لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لادانه وأشار الشارح كالتوضيح إلى أن في الكلام تقديم وآخر أو حذفاً والاصل الكلم واحد كلمة وهي اسم الخ فجملة واحدة كلمة خبر الكلم واسم الخ خبر المحذوف يعود لكلمة المراد لفظها الكن باعتبار مفهومها لانه لا ينقسم إلى الثلاثة فيه استخدام وهذا كله على أن الكلم اسم جنس جمع يفرق بينه وبين واحد بالياء فيصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعداً وقال ابن هشام في بعض تعاليقه الظاهر أنه أراد أولاً بيان انحصار جميع الكلمات العربية في الثلاثة كقول سيبويه هذا باب علم ما الكلم في العربية الكلم اسم وفعل وحرف فكأنه قال الكلمات التي يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا غيرها أي فالكلم جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظاً قبل الاخبار ثم أراد بقوله واحد كلمة بيان أن السمي في الاصطلاح كلمة هو أحد هذه الثلاثة لا غيرها من الألفاظ المهمة اه وهذا الوجه أولى (١) حلوه عن التكلفات المارة وعليه فتد كبير الضمير في واحد وتأولها بالذكور فلا حاجة إلى الاستخدام بعود الضمير إلى الكلم بمعناه الاصطلاحي (قوله ثم حرف) أتى بتم إشارة إلى انحطاط رتبة الحرف عن قسيميه وتركها في الفعل لضيق النظم ولا يكفي في بيان رتبها في الشرف ترتيبها في الذكر لان المؤخر قد يكون أشرف نحو لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة (قوله واحد كلمة) أي واحد معنى الكلم أي جزء ماصدق عليه الكلم وهو أحد الثلاثة ألفاظاً أكثر يسمى كلمة كما أفاده سم ويحتمل أن المعنى

كلامنا لفظ مقيد كاستقم*
واسم وفعل ثم حرف الكلم*
واحد كلمة والقول

(قوله وهذا الوجه أولى (١))
اختار في النكت على هذا
أن يعرب اسم وما عطف
عليه مبتدأ سوغه قصد
لفظه والكلم خبره أي لفظ
الاسم وما بعده هي الكلم
أي الكلمات التي يتألف
منها الكلام لا غيرها وفيه
نظر فان الكلام لا يتألف
من هذه الألفاظ أعني لفظ
اسم وما بعده بل من ماصدقاتها
كما لا يخفى الا أن يقدر
مضاف أي هي دوال
الكلم الخ فتأمل اه منه

واحد أي مفردة الاصطلاح هو لفظ كلمة وهذا على أن المراد به اسم الجنس الجمعي أما على أنه جمع بمعنى
الكلمات فقد مر بيانه في كلام ابن هشام (قوله عم) هو كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها في
الشعر يجب تخفيفها الصحة الوزن وهو ما فعل ماض بمعنى شمل أو اسم فاعل أصله عام حذف ألفه تخفيفا
كبر في بار أو للضرورة أو هو أفعول تفضيل حذف همزة للضرورة والاول أحسن لفظا لحاوه عن تكلف
الحذف والاخير أحسن معنى لافادته أن القول يعم جميعها ومجموعها إذا فعل التفضيل يقتضي المشاركة
وزيادة فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو غلام زيد كما سيبين وأما الفعل فلا يفيد ما ذكر
الابتقدير عم الثلاثة وغيرها (قوله وكلة) مبتدأ أسوغه قصد لفظها لانه المحكوم عليه هنا التنوين (١) كافي
المسكودي لانه إنما يسوغ ما قصد معناه لالفظه وبها متعلق بيوم وكلام مبتدأ ثان أسوغه كونه نائب فاعل
في المعنى كما قاله العرب وهو يستعمل هذا السويع كثيرا ويبدأ منه من غير سند فما قبل انهم لم يدكروه في
السويعات مردود وأما جعل السويع ارادة الحقيقة فيرده أن الكلمة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ماصدق
عليه أنه لفظ مفيد إلا أن يراد الحقيقة في ضمن الافراد وفيه ماسيا في قوله فعل ينجلي وجملة قد يؤم بمعنى
يقصد خبر الثاني والجملة خبر الاول وقد فصل بين المبتدأ الاول وخبره بمعمول خبر الثاني وهو بهما للضرورة
(قوله عبارة) أي معبر به عن اللفظ وهو في اللغة مصدر لفظت الشيء من باب ضرب اذا طرحت مطلقا ومن
التم خاصة لكن صرح في الأساس بأن لفظت الرحي الدقيق مجاز وفي عرف النحاة صوت معتمد على مخرج
من مخارج القم محقق كاللسان أو مقدر كالجوف وسمى ذلك لفظا لانه هو امر مري من داخل الرثة الى
خارجها فهو مصدر أر يد به المفعول كالحلق بمعنى الخلق وهذا التعريف للفظا ولى من قولهم صوت مشتمل
على بعض الحروف لانه يراد عليه ما هو على حرف واحد كواو العطف اذا لشيء ولا يشمل على نفسه وان
أجيب عنه بأنه من اشتغال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذا الحرف بمجموع الصوت
وكيفيته وهي الاعتداد على المقطع على ما اختاره السعدى المقاصد لا الصوت فقط ولا الكيفية فقط فان قيل
وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لا متناع النطق بالساكن والحركة متوقفة على
الحرف لانها صفة له قائمة به وان دور قلنا هو على أن الحركة مع الحرف دور معنى لاسبق فلا يضر والحق أنها
بعدها وانما المشددة المقارئة تتوهم المقارنة ثم اللفظة أفراد محققة وهي ما يمكن النطق بها بالفعل كزيد أو بالقوة
كالحنوفات من نحو مبتدأ أو خبر لتيسر النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الالفاظ
المحققة بالقوة لذلك وأما كلام الملائكة والجن فان ثبت أن النحاة انما يتكلمون على ما يتلفظ به بالبشر
دون غيرهم فهي كذلك والافهى محققة بالفعل والى الاول يشير قول الشنوائى المراد باللفظى تعريف
الكلام جنس ما يتلفظ به لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفسى فليس
بحرف ولا صوت وله أفراد مقدرة وهي ما لا يمكن النطق بها أصلا وهي الضمائر المستترة اذ لم يوضع لها ألفاظ
حتى ينطق بها وانما عبر واعنها باستعارة لفظ المنفصل تصوير المعناها وتدريرا للتعلم كما قاله الرضى وأما
تقسيمها الى مستتر وجواب جواز اقامتها تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح واطلاق اللفظ عليها
حقيق كما قال الرودانى لا مجاز لانهم أجروا عليها أحكام الالفاظ المحققة من الاسناد اليها وتوكيدها والعطف
عليها (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) أخذ هذا القيد من قوله كاستقم كما سيهرج به وفيه ماسيا في
والمراد سكوت التكلم (٢) على الاصح وبحسنه عد السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج في استفادة المعنى الى لفظ
آخر لكونه مشتق ماعلى المحكوم به وعليه والمراد بتلك الفائدة النسبة بين الشدين ايجابا كانت أو سلبا وان
كانت معارضة للمخاطب كما اختاره أبو حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يخرج به الدوال الاربع لان شأن
الجنس الادخال وما لم يتناول به يقال خرج عنه لانه به بعضهم أخرجهما بنظرا لأن بين الجنس وفصله العموم

عم وكلة بها كلام قد يؤم
(ش) الكلام المصطلح
عليه عند النحويين عبارة
عن اللفظ المفيد فائدة
يحسن السكوت عليها
فاللفظ جنس

(قوله لا التنوين (١) أى
تنوينها الى أنها احدى
الكلم والى أنها يقصد بها
الكلام اه منه
(قوله والمراد سكوت
التكلم الخ (٢) الظاهر أن
فيه سقطا والاصل والمراد
بالسكوت سكوت التكلم
الخ كما في عبارة الصبان
ليعطف عليه قوله وبحسنه
أى والمراد بحسنه اه
مصححه

هذا كلام المشاعر
وصريحا لم أشد على الجان
نا تقول من الذى يعبر
عنه كلامه النفسى ومعه
لم يطق عليه من الله العلم

الوجهي فيخرج بكل ما دخل في الآخر والدوال هي الكتابة والإشارة والعقد بالاصابع الدالة على أعداد مخصوصة والنصب كعرف وهي العلامات المنصوبة كالحراب للقبلة جمع نصبة كعقدة أما النصب بضمين فالانصام (قوله) وبعض الكلام أي بعض ما يصدق عليه الكلام فإنه يصدق بالمفيد وغيره من كل مركب من ثلاثة ألفاظ أكثر كما سيأتي (قوله وهو) أي بعض الكلام الذي خرج ما تركب الخ (قوله الامن اسمين) ظاهره الحصر وهو قول ابن الحاجب ووجه السيد بأن الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومُسند اليه وهما اما كتمان أو ما يجري مجراها وما عداها من الكلمات التي تذكر خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها واعتماد ابن هشام أن ذلك أقل ما يتركب منه وفصله في شرح القطر بأن صور تراكيب الكلام ستة اسمان فعل واسم كامل ومن الثاني المنادى فإن يانائية عن أدعوا وما بعدها فضلة لانه مفعول به فعل واسمان نحو كان زيد قائما فعمل وثلاثة أسماء كعلمت زيد قائما فعمل وأربعة أسماء كأعلمت زيد اعمر قائما السادسة جملتان كجملة القسم وجوابه والشروط وجوابه وبقي عليه المركب من اسم وجملة نحو زيد أبوه قائم وعلى هذا فالخصر اضافي بالنسبة للتراكيب الممنوعة كفعلين أو فعل وحرف مثلا (قوله كزيد قائم) اعترض بأن الوصف مع مرفوعه اسمان وبأن التنوين من حروف المعاني فالاولى التثنية بذا أحمد ورد الاول بأن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد لعدم بروزه في ثنية ولا جمع وأما نحو قائمان وقائمون فالألف والواو فيه حرفان ثنية وجمع والضمير مستتر بخلافهما مع الفعل والثاني بأن التنوين ليس بكلمة انفاء لعدم استقلاله كألف المفاعلة وياء التصغير والنسب ولذا زاد في التسهيل قيد الاستقلال في حد الكلمة لاخراج هذه (قوله كقام زيد) أظهر الفاعل لان الماضي مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما على الأصح اذ لا تحصل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير واجب الاستتار كما في التصريح وناقشه يس بأن قام في جواب هل قام زيد كلام قطعاف كيف يشترط وجوب الاستتار اه ويمكن حمله على غير الواقع جوابا بما لم يعلم فيه مرجع الضمير (قوله فاستغنى بالمثل الخ) أي فالتال تميم للحد وفيه أن المفيد في عرف النحاة لا يطلق الا على ما يحسن السكوت عليه وأما المفيد فائدة ما كلاما زيد فيسمى مفهوما لمفيدا فلا حاجة للاحتراز عنه كما حرره ابن هشام ومن ثم جعله سم وغيره لجرد التمثيل لتام الحد بدونه ولم يذكر التركيب مع أنه لم يشد عن اشتراطه الا ابن دحية ولا قصد مع أن الجمهور ومنهم من والى في التسهيل على اشتراطه ليخرج كلام التام والساهي ومحاكاة الطيور نظر الى أن الافادة تستلزمها اذ ليس لنا مفيد غير مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعي قصدهما تكلم به لكن فيه أن دلالة الالتزام مبهورة في التعريف فالأولى جعل المثال تميمين من حيث اغناؤه عنهما كما فعل ابن الناطم لما قاله الشارح وان كان تمثيلا من جهة الايضاح وزاد في التسهيل كونه مقصودا لذاته التخرج جملة الصلة والصفة والحال والخبر لان اسنادها لم يقصد لذاته بل لتوضيح الوصول مثلا لكن يغني عنه المفيد لان هذه لم تفد لنقص اسنادها بتوقفها على ما هي قيد له قال الشاطبي ولا بد من قيد الوضع العربي ليخرج كلام الأعاجم اذ مدار بحث النحاة على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد يكون قوله كاستقيم إشارة الى هذا القيد اه والأصح أنه لا يشترط اتحاد المتكلم اذ المتفقان على أن يقول أحدهما قام والآخر زيد كل منهما متكلم بكلام تام وانما اكتفى بأحد الكلمتين لتصريح الآخر بالآخر واختار أبو حيان وغيره عدم اشتراط القصود لا تجد الفائدة والله أعلم (قوله ليعلم أن التعريف الخ) رد بأنه معلوم من الخطبة وقد يجب بأنه عليه أيضا في أول مسائل الفن زيادة في البيان ليكتفي به في كل مسئلة وقع التخالف فيها أو أن فائدة الاضافة الإشارة الى اختلاف الاصطلاحات في تعريف الكلام لا مجرد أنه في النحو فتحط تعليل الشارح قوله لا في اصطلاح اللغويين وقيل فأنهتها الإشارة الى أنه من مجتهدي النحاة (قوله في اللغة) هي ألفاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم قال

يشمل الكلام والكلم
والكلمة ويشمل المهمل
كديز والمستعمل كعمرو
ومفيد أخرج المهمل
وفائدة يحسن السكوت
عليها أخرج الصكلمة
وبعض الكلام وهو ما يتركب
من ثلاث كلمات فأكثر
ولم يحسن السكوت عليه
نحو ان قام زيد ولا يتركب
الكلام الا من اسمين
كزيد قائم أو من فعل
واسم كقام زيد وكقول
المصنف استقيم فإنه كلام
مركب من فعل أمر وفاعل
مستتر والتقدير استقيم
أنت فاستغنى بالمثل عن
أن يقول فائدة يحسن
السكوت عليها فكانه قال
الكلام هو اللفظ المفيد
فائدة كفاءة استقيم وانما
قال المصنف كلامنا ليعلم
أن التعريف انما هو
للكلام في اصطلاح
النحويين لا في اصطلاح
اللغويين وهو في اللغة

الأمير في حواشي الشذور وذلك لا يظهر في نحو قولهم في كذا لقتان ولغة تميم اهل مالها الابتكاف كأن
يقال في هذه المادة لفظان موضوعان كل بهيئة مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم ما اللهملة فلا حسن أن
تفسر باستعمال الالفاظ حتى يكون المعنى في كذا الاستعمال واستعمال تميم اهل مالها يؤيد ذلك أن
اللغة مصدر لغني اذ الهجج بالكلام واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الالفاظ المستعملة ويكون معنى
قولهم كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ في معانيها اه قلت وهذا أيضا لا يظهر في نحو قولهم واضع
اللغة هو الله تعالى أو البشر اذ الموضوع انما هو الالفاظ لا استعمالها فلا حسن أن لا يقتصر على أحدهما بل
تفسر في كل مقام بما يناسبه والصحيح أن واضعها هو الله تعالى لا البشر وعرفها الخلق اما ابو حنيفة كما روى أن
الله علم آدم الاسماء كلها الموضوع بكل لغة وعلمها آدم لأولاده فلما افترقوا في البلاد تفرقت اللغات أو بخلق
علم ضروري في أناس بمعنى اللفظ وقيل بالوقف لعدم القاطع ومحل الخلاف أسماء الأجناس أما أسماء الله تعالى
والملائكة فواضعها الله اتفاقا وأعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الهمام في تحريره (قوله
اسم لكل الخ) مثله في مختار الصحاح كما في ابن الميت ومقتضاه أنه يشمل المهمل لكن بحال فقول المصباح
انه عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكفيا بنفسه أى
كالخط والاشارة لأن يحمل قوله أو غير مفيد على فائدة الكلام النحوى فلا ينافي اختصاصه بالاستعمال
واطلاقه على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز ويطلق حقيقة على الحدث
وهو التكم كقوله

قالوا كلامك هنذا وهى مصغية * يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا

وهو اسم مصدر لكلم وعلى المعنى القائم بالنفس قال الإخطل

ان الكلام لفي الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

والأصح أنه حقيقة أيضا (قوله والكلم اسم جنس الخ) اعلم أن اسم الجنس مطلق لموضوع للماهية من
حيث هي ثم ان صدق على القليل والكثير كما وضرب سمي افراديا وان دل على أكثر من اثنين وفرق
بينه وبين واحد بالتاء بأن يتفق في الهئية والحروف ما عداها كتمر وتمر أو بالياء كروم ورومى سمي
جمعيا والفرق بينهما بين مشابهي من الجمع كتنخم وتنخمة أن الغالب في ضميره التذكير مراعاة للفظه وفي
الجمع التأنيت وكونه جمعيا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافي وضعه للماهية من حيث هي كما قاله الرضى وبقى
ما يصدق على واحد لا بعينه كأسد وسياه بعضهم أحاديا اذا علمت ذلك فالكلم اسم جنس جمعى لا فرادى
كما قيل لعدم صدقه على القليل ولا جمع لغلبة تذكيره نحو اليه يصعد الكلم الطيب يحرقون الكلم عن
مواضعه ولا اسم جمع تمييز واحد منه بالتاء واسم الجمع لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وابل ونساء وطائفة
وجماة وأوله واحد لا كذلك مع كونه ليس من أوزان الجموع كصحب وركب أو منها مع اجراء أحكام المفرد
عليه كتصغيره والنسب الى لفظه كما جعلوا ركب اسم جمع لركوبه لانهم نسبوا الى لفظه والجموع لا ينسب
اليها (قوله واحد كلمة الخ) فيه اشارة للاعراب المار (قوله لانها ان دلت الخ) دليل لانحصارها في الثلاثة
والنحويون مجمعون على هذا الامن لا يعتد بخلافه في اسم الفعل وقول الفراء في كالا ليست اسما ولا فعلا ولا
حرفا انما هو تردد من أيها هي لتعارض الأدلة عنده لانها خارجة عنها والأصح أنها حرف وترد للزجر اذا
تقدمها من جرحه نحو كالا انها كلمة وللجواب كاي اذا تالها قسم نحو كالا والقمر والاستفتاح كالا اذا دخلت
عن ذلك نحو كالا ان الانسان ليطغى انظر الغنى وحواشيه (قوله في نفسها) خرج به الحرف وفي اما سببية في
المواضع الثلاثة أى دلت بسبب نفسها لا استقلالها والحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى في نفسه
لكن لا يستقل بافادته وهو مذهب البيانين ولذلك أجروا فيه الاستعارة التبعية وانظر في مجاز باعتبار

اسم لكل ما يتكلم به
مفيدا كان أو غير مفيد
والكلم اسم جنس واحد
كلمة وهى اما اسم أو فعل أو
حرف لانها ان دلت على
معنى في نفسها

غير مقترنة زمان فهي الاسم وإن اقترنت زمان فهي الفعل وإن لم تبدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف والكلمة ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك إن قام زيد والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى (١٧)

فهم السامع المعنى من اللفظ فكأنه كامن فيه وعلى هذا فلامعنى التحرف أصلا وما تبدل على معنى غيره وهو المشهور عند النحاة (قوله غير مقترنة الخ) خرج به الفعل لانحوأمس والآن فان مدلوله نفس الزمان لانه مقترن به والمراد غير مقترنة بأحد الأزمنة وضعا لا بطلاق زمن لثلايخرج نحو الصبح وهو الشرب أول النهار والنبوق وهو الشرب آخره والقبيل وهو الشرب وسطه فان معناها مقترن بطلاق زمن كالصباح ولا يعلم أهو ماض أم غيره اما الفعل فيقترن وضعا بأحد الأزمنة على التعيين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضرب لانه لم يوضع الا لاحدهما ووضع للآخر بوضع نان فلذا يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق الزوم من حيث ان الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصلا حقيقة الا في حال اطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلا وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لا اقترانها به وضعا ولذا ثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التام وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء والنفي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كما حملناه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية وأما وضعه الاصل فقد انسلخ عنه فتدبر (قوله في غيرها) اعترض بشموله الاسماء الموصولة وضير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية واسماء الاستفهام والشرط لأن كلامها دال على معنى في غيره وأجاب الرضى بأن الموصول والضمير معناها شئ مبهم وهو مستقل في نفسه وانما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ابهامهما لالدلالتهما عليه والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شئ كثير لا الكثرة التي هي معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو أيهم ضرب وأيهم تضرب أضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وأي في الموضعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحد اه نكت (قوله الموضوع لمعنى مفرد) ظاهر اطلاقه واقتضاه في المختز على المهمل أن اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وإن لم يستعمل فانظره (قوله أخرج الكلام) أي والكلم أيضا وكذا المركب الاضافي فليس بكلمة كما أنه ليس كلاما ولا كلاما بل قول مركب أما العلم الاضافي فمجموع الجزأين كلمة حقيقة وكل منهما كلمة اصطلاحية (قوله يعم الجميع) أي عموما مطلقا لانه اللفظ الموضوع مفردا كان أم لا مفيدا أم لا فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى هذا يشترط في كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاما ولا كلمة ولا كلمة كما لا يسمى قولا وحينئذ كان الاولى للمصنف أخذ القول جنسا في تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بان القول لما شاع استعماله في الرأي والاعتقاد صار كالشترك المهجور في التعاريف رد بأن محل هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في ارادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد (قوله قد يقصد بها الكلام) أي مجاز امر سلا عند النحاة واللغويين أيضا كما صرح به الشنوائى على القطر من اطلاق الجزء على الكل (١) وهذا المجاز مهمل في عرف النحاة البتة ومن ثم اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل انه من عيوب الالفة التي لا دواعي لكونه ذكره تبرعا تنبيها على كثرتة في نفسه وإن لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم ان المراد بالكلمة ما صدقها اللفظها أي بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كالحرف التداء النابتة عن أدعوا وأحرف الجواب النابتة عنه كنعم في جواب هل قام زيد فلا مجاز أصلا وهو في غاية الحسن (قوله وقد يجتمع الكلام والكلم الخ) فيبينهما العموم الوجهي وأما الكلمة فتباينهما

أخرج المهمل كد يز وقولنا مفرد أخرج الكلام فانه موضوع لمعنى غير مفرد ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن القول يعم الجميع والسراد أنه يقع على الكلام أنه قول ويقع أيضا على الكلم والكلمة أنه قول وزعم بعضهم أن الاصل استعماله في المفرد ثم ذكر المصنف ان الكلمة قد يقصد بها الكلام كقولهم في لا اله الا الله كلمة الاخلاص وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق وقد ينفرد أحدهما فنال اجتماعهما قد قام زيد فانه كلام لافادته معنى يحسن السكوت عليه وكلم لانه مركب من ثلاث كلمات ومثال انفراد الكلم

(قوله من اطلاق الجزء الخ) (١) أي كاطلاق العين على الريشة براء فموحدة ثم همزة كقتيلة أي الرقيب من ربأت القوم بالهمز اذا رقيبهم

خفية أو براء فهمزة مكسورة فتحتية مشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم اه منه

(قوله ان قام زيد) يلزم بذلك فيقال أي قول ان نقص زاد وان زاد نقص أي ان نقص لفظه زاد معناه وعكسه (قوله بالجر) اما متعلق بحصل ولا اسم خبر أو عكسه وتيميز مبتداً سوغه الوصف بحصل أي التميز بالحاصل بالجر الخ كائن للاسم أو الحاصل للاسم كائن بالجر وفيهما تقديم معمول المفعلة على الموصوف ومنه البصريون لان الصفة لا تتقدم فكذا فرعا في الضرورة وسهله هنامعها كونه ظرفاً قال الاسقاطي وجوزوه الكوفيون والرخشري اختياراً وخرج عليه وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً بناء على تعليق في بليغاً وأن تميز مبتداً بالجر متعلق به وهو الذي سوغه وحصل خبر ولا اسم متعلق به أو عكسه أي التميز بالجر حصل للاسم أو التميز للاسم حصل بالجر وفيهما تقديم معمول المصدر عليه ويسهله كونه ظرفاً وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتداً وهو ممنوع لان الخبر الفعلي لا يتقدم فكذا فرعه لكن جاز هنا للضرورة مع توسعهم في الظروف على أن الاصح جوازه مطلقاً لان المنع في الخبر لثلاثيهم كون المبتداً فاعلا وذلك منتف مع معموله أفاده الصبان وغيره وقد يقال في تقديم معمول الفصل بينهما وبين عامله بالمبتداً وهو أجنبي لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا في باب الاشتغال بمنع النصب في زيدا فتضر به للفصل المذكور كما سيأتي فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك الا أن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور لكونه ليس أجنبياً محضاً العمل في الخبر مع أن الفعل قوي العمل أو أنه لا يمنع الفصل الامع تأخر الاجنبى والمعمول عن العامل لانه تقدمهما فاقبل فان فيه دقة وأغريب البيت تنيف على السبعين (قوله علامات الاسم) أي بعضها ولم يستوفها كما يرشد اليه قول الشارح فيها ومنهادون أولها وثانيها اذ بقي منها الاضافة وعود الضمير اليه كعوده على ال الموصولة في أفصح المتقرب به والجمع والتصغير وابدال اسم صريح منه نحو كيف أنت أم صحيح أم سقيم وموافقة ثابت الاسمية في لفظه كترال الموافق للفظ حذام الثابت الاسمية وفي معناه كقطوع عوض وحيث فأنها بمعنى الزمن الماضي والمستقبل والمكان وغير ذلك والفرق بين العلامة والتعريف أنها تطرد ولا تنعكس أي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم فالمغلب فيها جانب السبب لانها توافق في شق الوجود لا الشرط لمخالفتها في الشقين وأما التعريف فيجب اطراده وانعكاسه الا عند من جوز التعريف بالاعم والأخص فان قلت سيأتي أن الكلمة اذا لم تقبل هذه العلامات لم تكن اسماً فقد يلزم من عدمها العدم فكيف تكون علامة قلت لزوم العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانه لما انحصرت العلامات كلها كانت مساوية لازمها وهو العلم والمزوم المساوي يلزم من عدمه العدم كالانسان وقابل الكتابة أما كل علامة بخصوصها فمزموم أخص فلا يلزم من عدمها العدم فتدبر (قوله فيها الجر) عرفوه على أن الاعراب لفظي بالكسرة التي يحدتها عامل الجر وفيه قصور لعدم تناوله ما ينوب عنها الا بدكره ودور لا خذ العرف في التعريف وأجيب بأن الجرذ كربيان العامل لانه لا تجزم من التعريف فلو خفف ماضراً وهو تعريف لفظي وعلى أنه معنوي بأنه تغير بخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها (قوله الجر بالحرف والاضافة والتبعية) الصحيح أن الجار هو المضاف لا الاضافة وان العامل في التابع ليس التبعية بل هو عامل التبوع من حرف أو مضاف اذا عامل للجر غيرهما حتى في المجاورة والتوهم كما حققه ابن هشام في شرح الملح ولم يذكر الشارح هذين لتدبرهما قال الجلال ومذهب الناطم ان المضاف اليه مجرور بالحرف المقدر فذكر الحرف شامل له الآن يراعى مذهب غيره (قوله لان هذا لا يتناول الخ) عورض بأن الحرف يتناول البنيات وعن وعلى والكاف الاسمي اذ يستدل على اسميتها به لا بالجر لعدم ظهوره في كل ما ليس في الآخر نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهراً كما عجت من أن قلت فيوقع المبتدى في الخطأ والجر وان كان كذلك في نحو يوم نفع لكنه ليس ظاهراً في الفعل حتى يوقع في الخطأ بخلاف الحرف وقد يراد بالجر الظاهر والمقدر والمهل فلا يخرج ما ذكر (قوله ومنها التنوين)

ان قام زيد ومثال انفراد الكلام زيد قائم (ص) بالجر والتنوين والتندا وال *

ومستللاسم تميز حصل (ش) ذكر المصنف في هذا البيت علامات الاسم فمنها الجر وهو يشمل الجر بالحرف والاضافة والتبعية فهو صرحت بسلام زيد الفاضل فالسلام مجرور بالحرف وزيد مجرور بالاضافة والفاضل مجرور بالتبعية وهو أشمل من قول غيره بحرف الجر لان هذا لا يتناول الجر بالاضافة ولا الجر بالتبعية ومنها التنوين وهو أقسام

استشكل عدة علامة بان معرفة أقسامه الآتية فرع عن معرفة الاسم اذ لا يعرف كونه للتمكين مثلاً الا اذا عرف أن مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له وأجيب بان المستدل به مطلق النون الآتية لا خصوص الاقسام وهو لغة مصدر نوت أي صوت أو أدخلت نونا على الكلمة نقل اصطلاحاً الى نفس النون المدخلة أعني النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلالا خطأ ووقفافهم من اطلاق المصدر اما على آتله لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفاً أغن أو على المفعول فخرج بالساكنة النون الاولى من ضيفين وأما الثانية فتنوين وبالزائدة نون اذن سواء كتبت ألفاً وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها و بلحق الآخر نون انكسر ومنكسر وكذا نون اذن لانها نفس الآخر لا لاحقة له وقوله وصلاليان الواقع كما قاله يس و بلا خطأ الخ تنوين التثنية والثالثة في الشرح لثبوتها خطأ ووقفاً وحذفهما وصلوا ما يطلق عليهما التنوين مجازاً للشابهة الصورية. لا يقال يخرج به أيضاً تنوين المنصوب لانه يثبت في الخط ألقالا نأقول المنفي ثبوت النون بنفسها لالمع بدلها فان قلت حينئذ تدخل النون الخفيفة في نحو لنسفعالانها ترسم ألقاعد الكوفيين فتكون كتبت تنوين المنصوب سواء أجيب بأن هذا التعريف على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقيد لا خطأ كما خرج به التي في فعل الجماعة والمخاطبة لانها تكتب نونا اتفاقاً ومن راعى مذهب الكوفيين يزيد قيد غير تو كيد لا خراجها وحذف بعضهم قيد السكون والزائدة لان ما خرج بهما يخرج بما بعدهما (قوله تنوين التمكين) ويسمى تنوين التمكين والامكنية لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية وعدم مشابهته الحرف والفعل وتنوين الصرف لصرفه عن تلك المشابهة (قوله وهو اللاحق للاسماء العربية) أي النصرفة معرفة كانت أو نكرة ولذا مثل رجل ردا على من جعله للتنكير لبقائه مع زوال التنكير اذا سمي به ودعوى انه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف وجوز الرضى كونه تمكينا لكون الاسم منصرفاً وتنكيراً لكونه نكرة وبعد التسمية يتمحض للتمكين لكن يعكر عليه ان تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات كما في الشرح الا أن يمنع ذلك فتدبر (قوله للاسماء المبينة) أي بعضها وهو العلم المختوم به واسم الفعل واسم الصوت وهو في الاول قياسي وفي الأخيرين سماعي فاسمع منونا وغير منون كصومعه وحيل جاز فيه الامران وما سمع منونا فقط كواها بمعنى أعجب ووهي بمعنى أغر فلا يجوز تركه وما سمع غير منون كنزال فلا يجوز تنوينه (قوله وسبويه آخر) أي رجل آخر مسمى بهذا الاسم فهو نكرة لتنوينه (قوله لجمع المؤنث) المراد به ما جمع بألف وناء مزيدين وان لم يكن مؤنثا ولا سالماً (قوله لانه في مقابلة النون) معنى ذلك كما قاله الرضى ان كلا من هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم ولا يردان مفرد هذا الجمع قد لا يكون كفاطمة لان تنوين ما لا ينصرف مفرد فهو قائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكور الذي لا ينون مفرد كابر اهيومون والدليل على انه للمقابلة للتنكير ثبوتها في العربات ولا للتمكين ثبوتها فيما لا ينصرف منه وهو ما سمي به مؤنث كاذرات وتنوين التمكين لا يجمع منع الصرف وفيه كما قاله الصبان ان من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما ان من يمنع الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يجره بالكسر ولا ينونه يعتبر الحالتين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله في التمكين (قوله وتنوين العوض) اضافته بيانية ويقال تنوين التعويض باضافة السبب الى سببه (قوله وآتى بالتنوين عوضاً عنه) أي وكسرة اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خلافاً للاخفش لبقاء افتقارها الى الجملة معنى ولا يضر حذفها لفظاً كحذف الصلة لدليل كقوله

نحن الألى فاجمع جمو * عك ثم وجههم الينا

أي الألى عرفوا بالشجاعة ولقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة ولو سلم ففهي سبب آخر وهو الشبه

تنوين التمكين وهو
اللاحق للاسماء العربية
كزيد ورجل الاجمع المؤنث
السالم نحو مسلمات والآنحو
جوار وعواش وسياتي
حكمهما * وتنوين
التنكير وهو اللاحق
للاسماء المبينة فرقاً بين
معرفتها ونكرتها نحو
مررت بسبويه وسبويه
آخر * وتنوين المقابلة
وهو اللاحق لجمع المؤنث
السالم نحو مسلمات لانه
في مقابلة النون في جمع
المذكر السالم كسالمين *
وتنوين العوض وهو
على ثلاثة أقسام عوض
عن جملة وهو الذي يلحق
اذ عوضاً عن جملة تكون
بعدها كقوله تعالى وأتم
حينئذ تنظرون أي حين اذ
بلغت الروح الخلقوم وحذف
بلغت الروح الخلقوم وآتى
بالتنوين عوضاً عنه وقسم
يكون عوضاً عن اسم

الوضي وإضافة حين إليها من إضافة الأعم للأخص كشجر أراك وفاقا للدما ميني لأن الحين مطلق زمن
واذ من مقيد بما تضاف إليه ومنها يومئذ (قوله وهو اللاحق لكل) أى ولبعض قال فى التصريح
والتحقيق انه تنوين صرف يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها اهـ ويمكن الجمع بأنه للتمكن من الصرف
مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف إليه (قوله لجوار) جمع جارية تطلق على السفينة والشمس لجريهما
فى البحر والفلك وعلى نعمة الله لجريهما على عبادته وعلى قية النساء كما فى القاموس أى لجريهما فى حاجتها
مثلا فهى فى الأصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت فى الاخير وظاهر القاموس اطلاقها على المرأة
وان كانت حرة وهو كثير فى استعمال العرب فتحصيصها بالأمه عرف طارى منشؤه حديث «لا يقل أحدكم
عبدى ولا أمتى فان العبد والامة لله وليقل غلامى وجارىتى» أو كما قال ^{عليه السلام} (قوله ونحوها) أى من كل
اسم منقوص منع الصرف جمعا كما مثل أو مفردا كاعيم تصغير أعمى فانه ممنوع من الصرف للوصفية
ووزن الفعل لانه كاد حرج وأبيطر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيبويه والجمهور
والراجع بناؤه على تقدم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة على منع الصرف الذى هو حال من أحوالها فالأصل
جوارى وأعسمى بتنوين الصرف حذف ضمة الرفع وكسرة الجر لتقلها على الياء ثم الياء لالتقاء
الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع فى الاول ووزن الفعل فى الثانى تقديرا لان الياء لحذفها لعل
كالثابتة ولذا يقدر عليها الاعراب لا على ما قبلها فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزوال مانعها وهو
التنوين فموضوعا عنها تنويننا لينقطع طمع رجوعها وبعض بناء على تقدم منع الصرف فأصله جوارى بلا
تنوين حذف الضمة لتقلها على الياء وكذا فتحة الجر لنيابتها عن ثقيل ثم الياء للتخفيف وعوض عنها
التنوين وأما لم يراع جره بالفتحة على الاول كهذا لانه لا يمنع الابدال لعل ومذهب البرد والزجاج انه
عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف ثم حذف الياء لالتقاء ساكنيها مع تنوين العوض
وبقى مذهب رابع للاخفش وهوانه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصار كيان
وسلام وعلى هذا قراءة وله الجوار بضم الراء (قوله رفعوا جرا) وأما النصب فيظهر على الياء لحفته (قوله
يلحق القوافى) أى فى لغة تميم وقيس بدلا عن حرف المد والقفائية آخر البيت وهى من الحرف المحرك قبل
أول ساكنين يقعان فى الآخر الى انتهاء البيت على الصحيح (قوله المطلقة بحرف علة) أى التى أطلقت
عن السكون فتحررت وامتد بها الصوت بسبب حرف علة يقع فى آخرها (قوله ألقى اللوم) فأنه جرير
وألقى بكسر اللام أمر للوثنة واللوم بفتح اللام العذل والتعنيف وعادل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح
الهمزة وضم التاء أى ان نطق بالصواب فلا تنكربه بل قولى لقد أخأ أو بكسر التاء أى ان أردت أنت
النطق بالصواب بدل اللوم فقولى وجواب الشرط محذوف يفسره قولى ولقد أصاب من مقول القول والشاهد
فى العتاب وأصابن اذا أصلهما العتاب وأصابا عوض التنوين عن المدوقصر الشاهد على الثانى لكونه هو
القافية مردود بان البيت المقفى ينزل كل من شطره منزلة البيت الكامل كما بين فى المروض (قوله لترك
الترنم) أى لان هذه النون قطعت مد الصوت بالروى الذى هو الترنم قسميتهما بذلك على حذف مضاف
وقيل لان الترنم يحصل بالنون نفسها لكونها حرفا غن وليس الترنم خصوص المد المذكور (قوله أرف
الترحل الخ) ساقط فى نسخ وقائله ز يادى معاذ الشهير بالنابعة لنبغه بالشعر بفتة بعد تعذره عليه وأرف بالزاي
والفاء وروى أفد بالفاء والدال المهملة وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والترحل أى الرحيل فاعله والركاب اسم
جمع للابل التى يسار عليها واحدها رحلة ولا واحد لها من لفظها كما فى الصحاح وقيل واحده ركوبة كما مر
ولما نافية وتزل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله ولعل
المراد بها الخيم التى تحمل على الابل أو ان الباء بمعنى من وكان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف أى وكانها

ر هو اللاحق لكل عوضا
عما تضاف إليه نحو كل قائم
أى كل انسان قائم خفف
انسان وآتى بالتنوين
عوضا عنه وقسم يكون
عوضا عن حرف وهو
اللاحق لجوار ونحو
ونحوها رفعا وجرا نحو
هؤلاء جوار ومررت بجوار
خفف الياء وآتى بالتنوين
عوضا عنها وتنوين الترنم
وهو الذى يلحق القوافى
للمطلقة بحرف علة كقوله
ألقى اللوم عادل
والعتاب

وقولى ان أصبت لقد
أصابن

غنى بالتنوين بدلا من
الألف لترك الترنم وكقوله
أرف الترحل غير أن
ركابنا

لما نزل برحالنا وكان
قدن

قد زالت وتذهب والاستثناء منقطع أي قرب الرحيل لكن ركابنا لم تذهب مع عز مناعليه والشاهد في قدن
حيث أبدلت النون من الياء إذا صلح قدى بكسر الدال وإسباعها للروي وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل
بعد قد (قوله العالي) من الغلو وهو الزيادة ومجاوزة الحد لانه زائد على الوزن في آخر البيت للترنم بالنون
أوليؤذن بالوقف إذا الشعر المسكن آخره للوزن لا يدرى أفیه واقف أنت أم واصل فهو كالخزم بمجمعتين
وهو زيادة آر بعة أحرف فاقف في أوله (قوله المقيدة) أي التي يكون رويها حرفاً صحيحاً حساً كنا (قوله وقام
الاعماق الخ) قاله روثبة بن العجاج وبعده * مشبه الاعلام لما ع الحققن * أي ورب مكان قام
الاعماق أي مظلم النواحي من القلم وهو الغبار والاعماق ما بعد من أطراف المقازة مستعار من عمق
البئر والحاوي الخالي والمخترق بفتح الراء الطريق الواسع لان المار يخترقه ومشتبه الاعلام أي مختلط
العلامات ولما ع الحققن أي شديد لمعان البرق من قولهم خفق البرق خفقاً وخبر مجرور ورب محذوف أي
قطعه مثلاً كما في العيني وقيل مذكور بعد في القصيدة والشاهد ادخال النون بعد القاف الساكنة
للوزن فيحتاج لتحريكها تخلصاً من السكونين قال في التصريح والشهور كسر ما قبله كصه ويومئذ
واختار ابن الحاجب الفتح حملاً على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين
يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجوعا عليه اه ولا يبعد أن يخص
هذا الخلاف بالمبنى أصالة كالحرف أما الاسم والفعل العربيان فيحرران بما يقتضيه الاعراب كالكسر هنا
والضم في البيت الآتي فتأمل (قوله وظاهر كلام المصنف الخ) قد علمت أن تسميتهما تنويناً مجازاً فلا
تسلمهما باعتبارته لان الشيء إذا أطلق إنما ينصرف لحقيقته وبقي من الاقسام التنوين للحكاية كان تسمى
رجلاً بعاقلة فيمنع الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي وتنوينه حينئذ لحكاية أصله وللضرورة وهو قسبان
تنوين ما لا ينصرف والمنادى المفرد في الشعر وللتناسب كقراءة سلاسل وأغلالاً وللشد وفي هؤلاء وجعل
ابن هشام الحكاية والضرورة مبيحين للصرف ولا عراب النادى ويمكن مثله في التناسب لكن خالفه
الداميني وجعلها أقساماً مستقلة غير الصرف وأما الشاذ فاختار المصنف انه كنون ضيفن كثر به اللفظ
وليس بتنوين وقد جمعها المصنف بقوله

أقسام تنوينهم عشر^(١) عليك بها * فان تقسيمها من خير ما حرزا

مكن وعوض وقابل والنكر زد * ريم أو احك اضطرر غال وما همزا

قيل أشار باضطرر للضرورة بقسميه وبما همز للشاذ وقوله زد تكملة ولا يبعد أنه أشار للتناسب فتدبر
(قوله يختص به) الباء داخلة على المقصور فالتنوين مقصور على الاسم لان معانيه الاربعة لا توجد في غيره
(قوله فيكونان في الاسم) ذكر الشارح مثال الترنم في الثلاثة والعالي في الاسم ومثاله في الفعل كقوله

أحار بن عمرو كاني خمرن * ويعدو على المرء ما يأمرن

وفي الحرف قالت بنات العم ياسلمى وانن * كان فقيراً معدماً قالت وانن

(قوله النداء) هو بضم النون وكسرها مع اللو والقصر وكلها سامعية ما عند الكسر مع اللد لانه مصدر
نادى ومصدر فاعل الفعل وحقيقته طلب الاقبال بيا وأحدى أخواتها وانما اختص بالاسم لان النادى
مفعول به وهو لا يكون إلا اسماً وأما دخول ياعلى الحرف في نحو ياليت قومي يعلمون يارب كاسية في الدنيا
طارية يوم القيامة وعلى الفعل في قراءة الكسائي ألا يا اسجدوا بتخفيف الألف مجرد التنبيه ولا يلزم ذكر
النسب بل تكفي ملاحظته عقلاً وقيل للنادى محذوف تقديره ياهؤلاء مثلاً (قوله والالف واللام) أي
المعرفة كالرجل أو الزائدة كالحرث وطبت النفس دون الموصولة لدخولها على المضارع اختياراً عند

والتنوين العالي وأثبتته
الاخفش وهو الذي
يلحق القوافي المقيدة
كقوله

* وقام الاعماق حاوي
المخترقن *

وظاهر كلام المصنف ان
التنوين كله من خواص
الاسم وليس كذلك بل
الذي يختص به الاسم إنما
هو تنوين التمكين
والتنكير والمقابلة
والعوض وأما تنوين
الترنم والعالي فيكونان في
الاسم والفعل والحرف
ومن خواص الاسم
النداء نحو يارب والالف
واللام نحو الرجل

(قوله عشر^(١)) ونظمها العلامة

الامير مع الإشارة لامثالها

بقوله مكن يزيدوا به نكره

كذا * قابل بجمع لتأنيث

وقد سلما * عوض جوار

اذرنم بمطلقة * غال ان

أو بصرف الشعر ما حرما *

كذا نداء بتنوين كيماطر

* والحكي ما شذت تلك

العشر فافتهما * اه

من هامش نسخة المؤلف

الناظم والاستفهامية لدخولها على الماضي في نحو أَل فَعَلت بمعنى هل فعلت (قوله) (والإسناد إليه) قال ابن هشام هو أنفع العلامات لأنه يدل على اسمية نحو الضمائر كثناء ضربت وما الاستفهامية في نحو الحاقمة الحاقمة والوصول في نحو أنما صنعوا كيد سحران قدر العائد أي صنعوه والافهى حرف مصدرى أي أن صنعهم وفيه علامة أخرى وهي عود الضمير إليها وليست أنما أداة حصر لأنه كان يجب نصب كيد بصنعوا مع أنه خبر أن فان قلت قد ورد الإسناد إلى الفعل في نحو تسمع بالعبدى خير من أن تراه وقوله تعالى ومن آياته يريكم البرق وقولهم زعموا مطية الكذب وإلى الحرف نحو من حرف جر أجب بأن الإسناد في الأخيرين لقصد اللفظ وهو اسم قطعاً فان الكلمة إذا أريد لفظها كانت اسماً له ومدلولها اللفظ الواقع في التراكيب فإذا قيل ضرب فعل ماض فالحكم بالفعل ليس على اللفظ الذي في هذا التركيب والالفاظ في كونه اسماً مسنداً إليه بل على مدلوله الواقع في نحو ضرب زيد وكذا من حرف جر وأما نحو ضرب ثلاثي فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه أو على مدلوله الذي في ضرب عمر ومثلاً والمشهور تسمية هذا الإسناد لفظياً لأن الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته معنوياً أيضاً لأن المحكوم عليه مدلول اللفظ كما سيأتي إيضاحه آخر الباب وأما تسمع ويرى فمفسوكان بمصدر مع أن محذوفة وقدرى أن تسمع على الأصل وحذف أن مع رفع الفعل كما هنا قياسي وقيل سماعى وأما مع نصبه باضمارها كما روى به تسمع فشاذ في مثله لعدم مقتضى الإضمار لكن سهله وجودها فيما بعده كما في قوله

ألا أيهاذا الزاجرى أحضر الوغى * وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

بنصب أحضر وقيل يرىكم صفة لمبتدا (١) محذوف أى آية يرىكم بها البرق لانه المبتدا كما في قوله وما الدهر الا نار تان فمنهما * أموت وأخرى أبتغى العيش الكدح

على رواية رفع أموت أى منهما تارة أموت فيها وأ كدح مضارع من الكدح وهو التعب حال من فاعل أبتغى وأجب أيضاً بأن الفعل قدير ادبه جزء معناه المستقل وهو الحدث فيكون اسماً كالمصدر ويعامل معاملة الأسماء أى من غير حاجة إلى حذف أن أو اضمارها فيسند إليه كالمثال والآية ويكون في محل جر بالاضافة كهذا يوم ينفع ونحو ذلك ويرد هذا الجواب قول الشنوائى ان قلت لم أطبقوا على تأويله مع ضوره عن يوثق برينته وهلا قالوا انه فعل وقع مبتداً قلت لا جماعهم على ان الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون الاسند أبداً فجعله مسنداً إليه خرق لاجماعهم اه وأما يوم ينفع فمن مواضع سبك الجملة بلا سبك لاضافة اسم الزمان إليها ومنها باب التسوية فتدبر (قوله واستعمل المصنف الخ) مقضاه ان التعبير بالالف واللام هو الأصل وهو مبنى على ان المعرف باللام وحدها والهمزة زائدة للوصل أما على كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال فاللائق التعبير بال لأن ثنائى الوضع ينطق بسماءه لا باسمه بخلاف الاحادى وأما على كون الهمزة زائدة معتد بها في الوضع فيعبر بال نظر للاعتداد بها وهو الاقرب وبالالف واللام نظراً لزيادتها وقد استعمل سيبويه العبارتين أفاده المرادى وأل في كلامه بقطع الهمزة لانه اسم لقصد لفظها وحق الاسم قطع همزته الا ما استثنى (قوله واستعمل مسند الخ) أى فأقام المفعول مقام المصدر وحذف صلتها وهى إليه اعتماداً على التوقيف كما قاله ابن الناظم ولم يجعل للاسم صلتاً لئلا يزم جهل من له التمييز ولا متنازاع فيه لان المصنف لا يراه في المعمول المتوسط كالمقدم لكن جعله اسم مفعول أولى من هذا التكلف أى من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسند إليها ولو بحث المصدرية لكان هو بنفسه مصدر الا أنه من إقامة المفعول مقامه لان الزائد على الثلاثة يأتي مصدره وزمانه موكناً بلفظ مفعوله ولذا أجزى في قوله تعالى رب أنزلنى منزلاً مباركاً كونه منزلاً مفعولاً مطلقاً أو حالاً أو ظرفاً (قوله بتأفعلت) اعلم ان ما كان من حروف المعجاء محتوماً بألف يجوز قصره ومده اجماعاً كما في الجمع لكن تبين هنا قصرنا

والاسناد إليه نحو زيد قائم
فمضى البيت حصل للاسم
تمييز عن الفعل والحرف
بالجر والتنوين والنداء
والالف واللام والاسناد
إليه أى الاخبار عنه
واستعمل المصنف رحمه
الله ال مكان الالف واللام
وقد وقع ذلك في عبارة
بعض المتقدمين وهو
الخليل واستعمل مسند
مكان الاسناد له (ص)
(بتفاعلت)

(قوله صفة لمبتدا (١)) أى
وشرط حذف الموصوف
بالجملة موجود وهو كونه
بعض اسم مجرور بمن أو
في على حد منا ظن ومنا
أقام أى منا فريق ظن
اه منه

وَأَنْتَ يَا أَفْعَلِي * وَنُونُ أَقْبَلِنَ فَعَلٌ يَنْجَلِي (ش) ثم ذكر المصنف ان الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بقاء فعلته والمراد بها تاء الفاعل وهي المضمومة المتكلم نحو فعلت والمفتوحة للمخاطب نحو تباركت

(٢٣)

والمكسورة للمخاطبة نحو

فعلت ويمتاز أيضا بقاء أنت والمراد بها تاء التانيث الساكنة نحو نعمة وبست فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء فانها تكون متحركة بحركة الاعراب نحو هذه مسلمة ورأيت مسلمة ومررت بمسلمة ومن اللاحقة للحرف نحو لات وربت وثمت وأما تسكينها مع رب وثم فقليل نحو ربث وثمت ويمتاز أيضا بقاء أفعل والمراد بها ياء الفاعلة وتلحق فعل الأمر نحو اضربني والفعل المضارع نحو تضرع بين ولا تاحق الماضي وإنما قال المصنف ويا أفعلِي ولم يقل ياء الضمير لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهي لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو أكرمني وفي الاسم نحو غلامي وفي الحرف نحو اني بخلاف ياء أفعلِي فان المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدم وهي لا تكون الا في فعل وما يتميز به الفعل نون أقبلن والمراد بها نون التوكيد خفيفة كانت نحو قوله تعالى لنسفعا أو ثقيلة نحو قوله تعالى لنخرجنك يا شعيب فمعي

للضرورة وهي مضافة الى فعلت بفتح التاء كما هو الرواية ويجوز غيره وأنت معطوف عليها بتقدير مضاف أي و بقاء أنت وأما عطفه على فعلت فيوهم اتحاد التاءين مع أنهما نونان متباينان لأن يجعل من استعمال المشترك وهو نافي معنييه أفاده ابن قاسم وفعل مبتدأ خبره ينجلي وبتامتعلق به وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ الضرورة على ما قاله الاشموني ومسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس كتمرة خير من جرادة وفيه أن العلامات لا تميز الا ما في الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا في ضمن الفرد ولو قلنا بهذا وكان المراد الجنس في ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان التمييز هو الافراد لان الحكم على شيء باعتبار شيء آخر حكم على الشيء الآخر فاذا ادخل للجنس في التسويغ بخلاف ثمرة خير من جرادة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو فالاحسن ان المسوغ التنويع لانه نوع من الكلمة ولعل هذا مراد العرب بجعله المسوغ كونه قسما للعرفه أعنى الاسم والحرف فقوله للعرفه بيان للواقع لاشترط في التسويغ كما يعلم بما يأتي وقيل المسوغ خروجه مخرج الجواب لمن قال أفعل ينجلي بشيء أو كونه فاعلا في المعنى (قوله والمراد بها تاء الفاعل الخ) أي لخصوص المفتوحة مثلا ففيه مجاز مرسل أو كناية من ذكر الملزوم وهو فعلت واردة لازمه وهو الفاعل فكأنه قال بقاء الفاعل وكذا قوله يا أفعلِي ونون أقبلن والمراد بالفاعل من أسند اليه فعل على جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتنا أونفيا لا الفاعل اللغوي وهو من أوجد الفعل لثلاث مخرج تاء نحو موت وما ضربت ولا الاصطلاحى لثلاث مخرج تاء كان وأخواتها ويلزم الدور بأخذه في تعريف الفعل ثم أخذ الفعل في تعريفه بأنه الاسم المسند اليه فعل ولا ترد التاء في نحو ما ضربت لأن التاء ليست تاء الفاعل بل الدال عليه اما مجموع أنت لا التاء وحدها أو أن فقط والتاء حرف خطاب على الصحيح (قوله الساكنة) أي أصالة وان تحركت لعارض نحو قالت امة بنقل ضمة الهزاة الى التاء في قراءة ورش وقالت امرأة العزيز بكسر هاء الساكنين وقالنا أنينا ناطعين بفتحها للالاف وانما اختصت الساكنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون (قوله قليل) أي فلا ترد لان القليل لا حكم له وأجيب أيضا بأنها تانيث اللفظ والمراد هنا تأنيث الفاعل (قوله ياء الفاعلة) أي ولومع المضارع لخصوص الامر كما مرو به هذه الياء مع الدلالة على الطلب يعلم ان كلام من هات وتعال فعلا أمر لاسمان له فهم مابينان على حذف الياء والالف كآرم واخش (قوله نون التوكيد) ودخلها في اسم الفاعل شاذ كما سيأتي فلا يرد (تنبيه) بقى بما ذكره من علامات الفعل لم الآتية ومثلها باقي الجوازم وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز وزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وبهذه تعرف فعليه أفعل التعجب وزاد ابن الحاجب قد والسين وسوف وبان فلاح في مغنيته التواصب ولو وأحرف المضارعة اه نكت (قوله سواها) خبر مقدم لا مبتدأ لان الحرف هو الحدث عنه وهي بمعنى غير ورفعهما مقدر على الالف بقاء على الراجع من خروجهما عن الظرفية أما على انها محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائما فتعلق بمحذوف هو الخبر كما سيوضح في الاستثناء قيل لا فائدة لهذه الجملة لانه علم من قوله واسم وفعل الخ ان كلامها غير الآخرين ورد بأنه على حذف مضافين أي سوى قابلتي علامتهما ففيه إشارة الى أن علامة الحرف عدم القبول وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل هي تمهيد لتقسيمه الى ثلاثة الاقسام (قوله فعل مضارع الخ) شروع في تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر العلامات مجملة وبدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثني بالماضي للاتفاق على بنائته وختم بالامر للاختلاف في وجوده فانه عند الكوفيين من المضارع لا قسم برأسه (قوله كيشم) خبر لمحذوف أي وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شممت الطيب من باب فرح على الافصح لاعلم كما قيل

البيت ينجلي الفعل بقاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة ويا الفاعلة ونون التوكيد (ص)

(سواها الحرف كهل وفي ولم * فعل مضارع يلي لم كيشم)

لانه لا يوافق في المصدر وحكاة الفراء وغيره من باب نصر والاولى تعين هنادفا لستاد التوجيه وهو
 اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد وترك شديديه للضرورة ويجوز كونه مضارع شام البرق يشامه اذا
 رآه حذف ألفه حكاية لحالة جزمه (قوله وماضى الافعال) أى الماضى منها مفعول مقدم لمزأمر من مازة
 يعززه كباعه يبيعه بمعنى ميزه وبالتاء متعلق به وأل فيها للعهد الذى كرى أى التاء المتقدمة بنوعها استعمالا
 للشرتكى معنييه لالجنس لثلاث دخل تاء الاسماء (قوله وسم) بكسر السين أمر من وسمه يسمه كوعده
 يعدة اذا علمه بشد اللام والنون متعلق به وفعل الامر مفعوله وأمر نائب فاعل محذوف يفسره فهم لان أداة
 الشرط لا يليها الا الفعل والمراد به الامر اللغوى وهو الطلب فلا دور في جملة علامة فعل الامر الاصطلاحى
 وجواب الشرط محذوف وجوبا أى فسمه بالنون لاجواز الكما قيل لما نص عليه في المنى انه يجب حذف
 الجواب ان تقدم على الشرط أو اكتنفته ما يدل عليه أى مع كون فعل الشرط ماضيا نحو هو ظالم ان فعل وانا
 ان شاء الله لم يندون (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن جعل
 هو اسم جوابا حذف فاؤه للضرورة فقد سهى عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان اقترن ما بعدهما
 بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جوابا والخبر محذوفا والا كان خبرا والجواب محذوفا كما هنا أفاده الحنفى
 وغيره قال الصبان والمتجه كما في المنى ان الخبر في الحالة الاولى هو مجموع الشرط وجوابه لا محذوف ثم هذه
 القاعدة محمولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة وقد جوز صاحب المنى في قول ابن معطى * اللفظ ان
 يذهب الكلام * أن يكون هو الكلام جوابا حذف فاؤه للضرورة وحمله الشرط وجوابه خبر اللفظ وان
 يكون خبرا والجواب محذوفا فكذا يجوز مثله هنا ولا سهوا قلنا والله أعلم بيت ابن معطى نلزمه
 الضرورة على كل حال اذ جملة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة حذف الفاء أو خبرا كان فيه
 ضرورة حذف الجواب اذ شرط حذفه اختيارا مضى فعل الشرط لفظا ومعنى كما سيأتى فلا مرجح لاحدهما
 وحذف الجواب هنا اختياري لمضى شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطرابى فاقاله الحنفى هو المتعين
 فلا تكن أسير التقليد والله التوفيق والمراد الامر اللغوى وهو الطلب لافعل الامر ثلاثا ينافيه الحكم عليه
 بانه اسم وفيه حذف مضاف أى ودال الامر أى الدال عليه بنفسه فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره
 (قوله محل) مصدر ميمى بمعنى الحدث أى حاول أو بمعنى المكان وهو أولى لاحتياج الاول لتقدير مضاف
 أى قبول حاول وفيه متعلق به وان كان اسم المكان لا يعمل لان الظرف تكفيه راحة الفعل والنون خبر
 كان أو عكسه وهو أظهر على جعل محل مصدرا (قوله نحوه الخ) الاولى التمثيل بنزال ودراك لان
 اسمية ما ذكر معلومة من التنوين (قوله وحيهل) فيها ثلاث لغات سكون اللام وفتحها بلا تنوين
 ومنونة وكلام الناظم يحتمل الاولين وكذا الثالث على لغة ربيعة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون
 (قوله بخاوه من علامات الخ) أى من قبول شئ منها فعلمته عدم القبول ولا بردان العدم لا يصلح علامة
 للوجودى كما صرحوا به لانه فى العدم المطلق وهذا مقيد وكون بعض العلامات المحمول عليها علامة له
 حروفا لا يوجب الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان حرفيتها بل بعنوان كونها ألفاظا معينة وهذا
 التعريف لما يسمى كلمة بقرينة أن الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجملة وان كانت لا تقبل العلامات
 لانها لا تسمى كلمة فى الاصطلاح بقى أن يقال ان أريد بالعلامات التى لا يقبلها الحروف التسع المذكورة هنا فقط
 دخل فيه ما ليس منه اذ لنا ألفاظا لا تقبلها وليس حروفا كقط وعوض ونزال ودراك وان أريد بالذكورة
 هنا وغيرها كان فيه حوالا على مجهول ويجاب باختيار الاول ويكون تعريفا بالاعم وأجازة المتقدمون
 لفائدة التمييز في بعض الافراد فهو أخف من جهل الجميع وسهله الاعتماد على التوقيف الذى لا يستغنى عنه
 المبتدئ على ان المراد بقبول العلامات ما يعم قبول اللفظ لها بنفسه أو بمرادفها أو بمعنى معناه وقط وعوض

وماضى الافعال بالتامز
 وسم * بالنون فعل
 الامر ان أمر فهم * والامر
 ان لم يك للنون محل *
 فيه هو اسم نحوه وحيهل
 (ش) يشير الى أن الحرف
 يمتاز عن الاسم والفعل
 بخاوه من علامات الاسماء
 ومن علامات الأفعال ثم
 مثل بهل وفي ولم منها على
 أن الحرف ينقسم الى
 قسمين مختص وغير مختص

فأشار بهل إلى غير المختص وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال نحو هل زيد قائم وهل (٢٥) فأمز يدو أشار بفي ولم إلى المختص

وهو قسمان مختص بالأسماء
كفي نحوز بفي الدار
ومختص بالأفعال كهل
يقم زيد ثم شرع يبين أن
الفعل ينقسم إلى ماض
ومضارع وأمر فجعل
علامة المضارع صحة دخول
لم عليه كقولك في يشم لم
يشم وفي يضرب لم يضرب
والله أشار بقوله فعل
مضارع بلم كيشم ثم أشار
إلى ما يميز الفعل الماضي
بقوله وماضي الأفعال
بالتأمر أي ميز ماضى
الأفعال بالتاء والمراد بهاء
الفاعل وتاء التأنيث
الساكنة وكل منهما
لا يدخل إلا على ماضى
اللفظ نحو تباركت إذا
الجلال والاكرام ونعمت
المرأة هند وشتت المرأة
دعد ثم ذكر في بقية
البيت أن علامة فعل
الأمر قبول نون التوكيد
والدلالة على الأمر بصيغته
نحو اضربن واخرجن
فإن دلت الكلمة على
أمر ولم تقبل نون التوكيد
فهي اسم فعل وإلى
ذلك أشار بقوله (والأمر
إن لم يك للنون محل *
فيه هو اسم نحوه وحيل)
فصه وحيل اسمان وإن دلا
على الأمر لعدم قبولهما
نون التوكيد فلا يقال

يقبلان الاسم الهمما برادفهما وهو الزمن الماضي والمستقبل فإن قولك ما فعلته قط في قوة قولك الزمن
الماضي ما فعلت فيه وزال تقبلها أما برادفها وهو المصدر بناء على أن مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى
معناها بناء على أن مدلوله لفظ الفعل فتدبر (قوله فأشار بهل إلى غير المختص) هي في الأصل تختص بالفعل
لكونها بمعنى قد كاهي في هل أتى على الإنسان حين ولما عرض لها فإفادة الاستفهام تطفلا على المعزة دخلت
على الجملتين مثلها لكن مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وإن كان معمولاً للفعل مضمرب
لا بد من معانقتها لفظاً عند سبويه فلا يجوز هل زيد أخرج ولا هل زيد أرى ته وبالاولى هل زيد أرى
بلا ضمير وذلك لأنها إذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة والاحت إلى السابق اللفظ ولم ترض إلا بمعانقتها
لفظاً واكتفى السكائي بوليها الفعل المضمرب فأجاز الأولين دون الثالث (قوله وكل منهما الخ) وبهاتين
التأنيثين رد على من زعم من البصريين حرفية ليس حملا على ما التافية وعلى من زعم من الكوفيين
حرفية عسى حملا على لعل والثانية رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبش مستدلاً بدخول
الجار عليها في نحو ما هي نعم الولدان قبول التأنيث في الفعلية وأما الجار فدخل على مقدر أي ما هي
بولد مقول فيه نعم الولد كما سيأتي في بابه (قوله تباركت إلى قوله نعمت المرأة) فيه إشارة إلى ما صرح به في
شرح الكافية من أن تاء الفاعل تنفرد في تبارك كتاء التأنيث في نعم وبش لكن في البجائي على
الأجرومية أنه يقال تباركت أسماء الله ورد المصريح له بأن اللغة لا تثبت بالقياس رد بأن القياس نقل اسم المعنى
إلى معنى آخر جامع بينهما وهذا ليس كذلك بل ادخال علامة في فعل يصلح لها فإفاده الصبان قلت والله أعلم
لعل المصنف راعى أن معنى تبارك التنزيه البليغ الذي لا يليق بغيره تعالى فمنع التأنيث لامتناع التأنيث في جانبه
تعالى ولما لاحظ البجائي أن ذلك التنزيه يكون لأسائه وصفاته أيضاً أجازها باعتبار الجملة فتأمل فانه نفيس
جداً وبه رد ما في التصريح (قوله فإن دلت الكلمة الخ) مثله أن دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم
فعل مضارع كأوه وأف أي اتوجع وأنضجروا دلت على الماضي ولم تقبل التأنيث فإفاده اسم فعل ماض
كهيئات وشتان أي بعدوا فترق فإن لم تقبلها عارض فلا يضرك فعل التبعج والاستثناء وحيداً في المدح
لعروض ذلك من استعمالها كالأمثال التي لا تغير قال ابن غازي ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يمكن منها لذي غير محل * فاسم كهيئات ووى وحيل

أي وما يمكن من الكلمات الدالة على معاني الأفعال غير محل لهذه العلامات فاسم الخ (قوله وإن كانت صه
بمعنى اسكت) أي مدلولها لفظ اسكت بناء على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الرجوع وبيانه
أن كل لفظ مستعمل اسم كان أو غيره له وضمان وضع قصدي به يدل على معناه كدلالة زيد على الذاب
المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبعي به يدل على لفظه الواقع في التراكيب فيكون
علماً عليه ولكون هذا الوضع تبعياً لا يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض
الأفعال أن وضع لها وضماناً باسماء أخرى غير ألقاظها تطلق ويراد بها ألقاظها لكون من حيث دلالتها
على معانيها وسموها باسماء الأفعال فصه مثلاً مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالة على طلب السكوت بخلاف
اسكت إذا قصد لفظه فإنه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع في التراكيب من حيث كونه لفظاً مركباً من
س ك ت لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاماً متخالف هذا كذا حقيقة التفات إلى في حواشي
الكشاف والله أعلم

* ٤ - (خضري) أول *

بينهما مقبول نون التوكيد وعدمه نحو اسكن وأقبلن ولا يجوز ذلك في صه وحيل

صهن ولا حيلهن وإن كانت صه بمعنى اسكت وحيل بمعنى أقبل فالفارق

* العرب والمبنى *

أى من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله وفعل أمر ومضى بنيا الخ استطراديا فقد تعسف
 وأل فيهما اسم موصول يظهر اعرابها على الوصف صلتها بطريق العارية منها لكونها بصورة الحرف
 والوصف نفسه لا محل له لكونه صلة في معنى الجملة وهذا قيل جعلها ترجمة أما بعده فهي معرفة لانسلاخ
 مدخولها عن الوصفية وصيرورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شبهه كالموصول والمفعول المطلق وأخرهما
 عن شرح الكلام لتقدمه عليهما تعقلا كتقدم الجسم على العرض القائم به وإن كانت العرب لم تنطق به
 ولم تعرفه خالبا عن الاعراب وقدمهما على الاعراب الآتي في قوله والرفع والنصب الخ مع أن المشتق فرع
 المصدر قيل لتقدم المحل على الحال وقيل لأنه لم يبينهما من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل بل من
 حيث قبولهما وبيان سبب القبول كسبه الحرف وعدمه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه لأن من
 عرف قابل الاعراب وغير قابل توجه إلى معرفته في أول القابل ثم المقبول أفاده سم والاعراب لغة
 معان كالإبانة والتحسين والإزالة واصطلاحا ميسأت في المتن ويطلق أيضا على تطبيق الكلام على قواعد
 العربية كما نص عليه الدماميني على الغنى وغيره ومنه قولهم أعرب جازم يده هذا الإطلاق اصطلاحيا أيضا
 لأن العرب لم تكن تعرف تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وإنما تنطق به مطابقتها لاسمها أفاده الأمير
 (قوله والاسم منه معرب) مذهب الزمخشري في من التبعية أنها اسم بمعنى بعض فهي مبتدأ ثان
 ومعرب خبره أو هي جار ومجرور خبر لعرب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبنى أى ومنه مبنى فاعرابه
 كذلك والاسم منحصر فيهما على الصحيح الذي عليه الناظم وإن كانت عبارة لا تفيده الحصر كما لا تفيده
 الواسطة خلافا لمن توهمه لأن قوله ومبنى ليس معطوفا على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم وهناك
 بعض آخر بل هو من عطف الجمل أى بعضه كذا وبعضه كذا فهو على حذفهم من آمن ومنهم من كفر
 نعم يستفاد الحصر من قوله ومعرب الاسماء الخ بعد جعله البناء لشبه الحرف فتحمل عبارة هنا عليه بقرينة
 ذلك بأن يقال وبعضه الآخر مبنى كما قدره الأشموني ولا عبرة بمن جعل المضاف لياء التكلم واسطة وسماه
 خصيالا ناعرا به مقدر وقول ابن عصفور أن الاسماء قبل التركيب لا معرفة ولا مبنية ليس قولاً بالواسطة
 لا مكان حمل على أن المراد غير معرفة بالفعل فيوافق قول الزمخشري في الأعداد المسرودة أنها معرفة بحكاى
 قابلية إذا ركت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها وذهب الناظم إلى بناءها لشبهها
 الآن بالحروف المهمة في كونها لاعاملة ولا معمولة وكذا الخلاف في فواتح السور على أنها من المتشابهة أما أن
 جعلت أسماء السور أو للقرآن مثلاً فليست من هذا القبيل بل هي مبتدأ أو خبر أو مفعول محذوف أو مجرورة
 بحرف قسم مقدر وما كان منها مفرداً نحو ص أو موازن مفرد كحم موازن قابل يقدر اعرابه
 لحكايتها قبل العلمية أو يعرب لفظاً في غير القرآن كقولك قرأت ياسينا وما عدا ذلك نحو لم يتعين فيه الأول
 كذا في البيضاوي وحواشيه (قوله مقرب من الحروف) أى بأن يكون قويا بخلاف ما عارضه شئ من
 خواص الاسماء فلا يقتضى البناء لضعفه كما عربت أى مع شبهها الحرف موصولة أو غيرها المعارضته بلزومها
 الإضافة لفظاً أو تقديرًا البعض الموصولة كما سيأتى وإنما بنيت لدن مع لزومها الإضافة لفظاً وهو أقوى لأن
 اضافتها للمفرد أو جملة نخرجت عن أصل الإضافة من الأفراد فلم تقو على المعارضة كما قاله ابن هشام وقال
 ابن الأنباري إنما عربت أى تنبيهها على أن أصل المبنى الاعراب كما صح بعض ما يجب إعلاله تنبيهها على أن
 أصله التصحيح وعلى هذا لا ترد لدن (قوله منحصرة عند المصنف) أى كما يقيده قوله لشبه الخ مع قوله ومعرب
 الاسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار وعليه ابن جني والزجاجي وغيرهم خلافاً لمن يجعل بناء اسم
 الفعل لشبه الفعل ونحو حذام لشبه مشبه الفعل وهو زوال والنادى لوقوعه موقع الضمير واسم للتركيب إذ
 كل هذه ترجع لشبه الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتي في المتن وكاسم لافانته بنى لتضمنه معنى من الاستغرافية

(ص) * العرب والمبنى *

(والاسم منه معرب ومبنى*)

(لشبه من الحروف مدنى)

(ش) يشير إلى أن الاسم

ينقسم إلى قسمين أحدهما

العرب وهو ما سلم من

شبه الحرف والثاني المبنى

وهو ما أشبه الحرف وهو

المعنى بقوله لشبه من

الحروف مدنى أى لشبه

مقرب من الحروف فعلة

البناء منحصرة عند

المصنف في شبه الحرف ثم

نوع المصنف رحمه الله

وجوه الشبه في اليتين

الذين بعد هذا البيت

وهذا قريب من مذهب

لالتراكيب كما سيأتي أو بواسطة كحذام فإنه أشبه مشبه الحرف وهو نزال وزنا وعدلا وتعريفا وقيل
لتضمنه معنى هاء التانيث فهو من الشبه المعنوي بلا واسطة وكلنا دى فإنه ضمير أدعوك أفرادا وتعريفا
وخطابا وهو مشبه لفظا ومعنى لكاف الخطاب في نحو ذلك وجعل ابن الناظم بناء المنادى لتضمنه معنى كاف
الخطاب فهو من الاول لا يقال من أسباب البناء الاضافة لمبنى وهي ليست من شبه الحرف لان هذا بناء جازر
والكلام في الواجب (قوله أنى على الفارسي) مات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة كما في الزهر (قوله في شبه
الحرف) أي مشابهه وقوله أو ما تضمن معناه أي معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوي فهو ما من عطف
الخاص على العام أو المغاير ان خص الشبه الاول بماعدا المعنوي فأوتنوعية فهو في المعنى عين مذهب
الناظم لكن لما خالفه في اللفظ بعطف التضمن على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعي (قوله
سبويه) هو ما من النحو واسمه عمرو ومعنى سيب بالفارسية التفاح ومعنى به رأتحتة واطافة المعجم
مقاربة لقب بذلك لانه كان يشتم من راحة التفاح أو لشبهه به في اللطافة مات في أواخر المائة الثانية وعمره
ينيف على الثلاثين أو الاربعين (قوله كالشبه الوضعي الخ) قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه الا لهذا
الرجل يعني الناظم ورد بأنه ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واعترض بأنه لو سمي بياض أضرب مثلا
أعربت مع همزة الوصل عند سبويه ومع ما قبلها عند غيره فيقال اب أورب فلو أوجب الشبه الوضعي
البناء لكانت هذه الباء أولى به ورد بان العتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب التسمية فيعرب ما سمي به
ولو كان حرفا نحو يا كمن لشرفها وعروض وضعها ولذا عبر بالوضعي دون اللفظي وان كان هو الانسب
بمقابلة المعنوي (قوله في اسمي جثتنا) باضافة اسمي الى جثتنا لان المقصود لفظه ولا يرد ان التاء ونا
حينئذ بمنزلة الزاي من زيد لاسمان لان المراد في اسمي مسمى هذا اللفظ وهو جثتنا المستعمل في
معناه ولا حاجة الى تقدير قولك جثتنا لانه لا يعني عن قصد اللفظ فتدبر والاضافة على معنى من وان
لم يصح الاخبار بالثاني عن الاول كما هو ضابطها لان محل ذلك اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف
كباب ساج كما قاله الورداني والظاهر كونها بمعنى في (قوله وكناية) أي وكشبه نيابة أي فيها كما يفيد
عطفه على كالشبه الوضعي وكذا يقال في وكافتقار وقوله بلاتأثر نعت نيابة أي كائنة بغير تأثر بالعوامل
فلا بمعنى غير نقل اعرابها لمابعدا عارية لكونها بصورة الحرف وتأثر مضاف اليه وجره مقدر لحركة
العارية والمراد بعدم التأثر عدم قبوله أثر العامل وهو الاعراب بحسب الوضع فالمعنى ينبي الاسم لنيابه
عن الفعل مع عدم قبول الاعراب بحسب وضعه لا بحسب لفظه لان ذلك متأخر عن البناء لاسبابه
ويغني عن هذا القيد في اخراج المصدر الآتي جعل ألف أصلا للتثنية لان نيابة المصدر عارضة في بعض
التراكيب لأصلية كاسم الفعل (قوله في الوضع) أصل وضع الحرف كونه على حرف أو حرفي هجاء فما
زاد فعلى خلاف الاصل وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر فنانقص فقد شابه الحرف في وضعه واستحق
حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه على ثلاثة كسوف أو أربعة كاعل أو خمسة
كلمكن لان هذا الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المبني أيضا ولعدم احتياجه اليه بخلاف المضارع
أعرب لشبه الاسم لاحتياجه في تمييز معانيه التركيبية الى الاعراب كما سيأتي وأيضا هو أضعف أقسام
الكلمة اذ ليس مقصودا لذاته بل لربط معاني الافعال بالاسماء ولا يستقل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه
على اكتساب حكم الاسم أو الاسم فكان وضعه على الكمال متحليا بأشرف الخلال فاماتشبه بالدون
انحط عن رتبته وسقط من العيون وانما اكتفي في بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف لشدة تباعد
ما بينه وبين الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد وأما الفعل فإنه وان كان نوعا آخر
لكنه أقرب اليه من الحرف لاتفاقهما في استقلال معانيهما فالشبه الواحد به لا يخرج عن حكم الاسمية
من الصرف فتدبر (قوله أو على حرفين) أي ثانيهما لين كما أشار اليه بنا أمامه صحت الثاني فلا يختص

أي على الفارسي رحمه الله
حيث جعل البناء منحصر
في شبه الحرف أو ما تضمن
معناه وقد نص سبويه
رحمه الله على أن علة البناء
كلها ترجع الى شبه الحرف
ومن ذكره ابن أبي
الربيع (ص)

(كالشبه الوضعي في اسمي
جثتنا

والمعنوي في متى وفي هنا
وكناية عن الفعل بلا

تأثر وكافتقار أصلا)

(ش) ذكر في هذين

البيتين وجوه شبه الاسم

بالحرف في أربعة مواضع

فالاول شبهه في الوضع

كأن يكون الاسم موضوعا

على حرف واحد كالتاء في

ضربت أو على حرفين

كنا في أكرمنا والى ذلك أشار بقوله في اسمي جئتنا فالنا من جئتنا اسم لا نه فاعل وهو مبني لأنه أشبه بالحرف في الوضع في كونه على حرف واحد وكذلك ناسم لانها مفعول وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين والثاني شبهه له في المعنى وهو ضمير أحدهما ما شبهه حرفا غير موجود فمثال الاول متى فانها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى فانها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشروط نحو متى تقم أقم وفي الحالتين هي مشبهة لحرف موجود (٢٨) لانها في الاستفهام كالمهزمة في الشرط كان ومثال الثاني هنا فانها مبنية

لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع وذلك لان الإشارة معنى من المعاني خفيها أن يوضع لها حرف يدل عليه كما وضعوا للنفي ما وللتعجب لا وللتعجب لا ليت وللتعجب لا ليت ونحو ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرا والثالث شبهه له في النيابة عن الفعل وعدم التأثير بالعامل وذلك كأسماء الافعال نحو دراك زيدا فدراك مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أن الحرف كذلك واحترز بقوله بلا تأثر عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو ضرب زيدا فانه نائب مناب اضرب وليس بمبني لتأثره بالعامل فانه منصوب بالفعل المحذوف بخلاف دراك فانه وإن كان نائبا عن أدرك لكنه ليس متأثرا بالعامل وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الافعال اشتركا في

بالحرف لوجوده في الاسم للعرب كعم بناء على انها ثنائية لأصلها معي وكقد الاسمية على لغة اعرابها وإن كان الغالب بناءها فاطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله أبو اسحق الشاطبي شارح المتن وهو غير أبي القاسم المقرئ (قوله في كونه على حرف الخ) في سببية (قوله شبهه في المعنى) أي بأن يتضمن الاسم معنى جزئيا غير مستقل حقه أن يؤدي بالحرف زيادة على معناه المستقل بمعنى أنه خلف الحرف في افادة ذلك وقطع عنه النظر لأنه ملاحظ في نظم الكلام وقد اختصارا كتضمن الطرف معنى في والتبميز معنى من فان هذا التضمن لا يقتضي البناء (قوله معنى من المعاني) أي الجزئية غير المستقلة لكونها لا تتعلل الا بين شيئين فان هذه هي معاني الحروف (قوله حرفا مقدرا) كذا قال أبو حيان وتابعه جميع الشراح قال السيوطي وطالما خفت عن نظير لها في ذلك حتى رأيت في بحر أبي حيان أن بناء لدن لدالاتها على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية المقادة بعند وهذا معنى جزئي حقه الحرف ولم يضعوه وذكر ابن الصانع أن ما التعجبية كذلك لأنه لم يوضع للتعجب حرف الآن الشبه الوضعي ظاهر فيها ولا يرد على الاول أن الالمهدية حرف موضوع للإشارة الى معهود ذهني لان الكلام في الإشارة الحسية باليد ونحوها وهي غير الذهنية كما هو ظاهر لكن نقل ابن فلاح عن أبي علي أن بناء أسماء الإشارة لتضمنها معنى ال (قوله في النيابة عن الفعل) هذا هو الشبه الاستعمالي وهو أن يكون الاسم عاملا غير معمول كالحرف (قوله في كونه يعمل) أي في الفاعل دائما وفي المفعول ان كان متعديا كنهاله (قوله) ولا يعمل فيه غيره (الاولى) أن يقول ولا يدخل عليه عامل أصلا أي اذا كان مستعملا في معناه وأما قول زهير ولنعم حشو الذرع أنت اذا * دعيت نزال ولج في الذعر

حيث جعل نزال نائب فاعل دعيت فللقصد لفظه أي دعيت هذه الكلمة وهي تقال عند طلب النزول للحروب (قوله لا محل لها) هو قول الاخفش وهو الصحيح وعند سيبويه والجمهور في محل نصب بأفعال مضمرة وعند آخرين مرفوعة بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر فان قلت ماعلة البناء على هذين قلت يرجع لما في النكت عن ابن جني أنها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الامر وحمل الباقي عليه (قوله في الافتقار) أي الى الجملة كافي شرح الكافية فخرج نحو سبحان وعند وكلا وكلا بما لزم الاضافة الى المفرد فان هذا الافتقار لا يقتضي البناء ولا يرد ما قيل في أسماء الجهات أنها بنيت عند حذف المضاف ونية معناه لافتقارها اليه مع أنه مفرد لان بناءها عارض يكفيه أدنى افتقار والكلام في الاصلى ولم تبين عند نية لفظه أو ذكره لان اللفظ المنوي كالثابت وظهور الاضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم تبين عند وكل ونحوها ما لزم الاضافة أو عوضها وهو التنوين كذا قيل والظاهر أن علة بنائها شبهها بأحرف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها أو شبهها بالحرف في الجمود حيث تلتزم الظرفية أو شبهها بالافتقار الى الجملة على اطلاقه وقوله اللازم تفسير لقول المتن أصلا وخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة فان افتقارها اليها عارض لا يلزم في غير تركيبها (قوله كالأسماء الموصولة) وكذا اذا وحيث فانها لا تفارق الاضافة الى الجملة الا الى عوضها وهو التنوين

النيابة مناب الفعل لكن المصدر متأثر بالعامل فأعرب لعدم مشابهته الحرف وأسماء الافعال غير متأثرة بالعامل فبنيت لمشايتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الافعال لا محل لها من الاعراب والمسئلة خلافية وسند كذلك في باب أسماء الافعال ان شاء الله تعالى والرابع شبه الحرف في الافتقار اللازم واليه أشار بقوله وكافتقار أصلا وذلك كالأسماء الموصولة نحو الذي فانها مفتقرة في سائر أحوالها

الى الصلة فأشبهت الحرف
 في ملازمته الافتقار فبنيت
 وحاصل اليتين أن البناء
 يكون في ستة أبواب
 المضمرات وأسماء الشرط
 وأسماء الاستفهام وأسماء
 الإشارة وأسماء الأفعال
 والأسماء الموصولة (ص)
 (ومعرب الأسماء ما قد سماها*)
 من شبه الحرف كأرض
 وسما (ش) يريد أن المعرب
 خلاف المبنى وقد تقدم أن
 المبنى ما أشبه الحرف
 فالمعرب ما لم يشبه الحرف
 وينقسم الى صحيح وهو
 ما ليس آخره حرف علة
 كأرض والى معتل وهو ما
 آخره حرف علة كسما وسما
 لغة في الاسم وفيه ست
 لغات اسم بضم الحزمة
 وكسرهما وسم بضم السين
 وكسرهما أيضا وسم بضم
 السين وكسرهما وينقسم
 المعرب أيضا الى متمكن
 أمكن وهو المنصرف
 كزيد وعمر والى متمكن
 غير أمكن وهو غير
 المنصرف نحو أحمد ومساجد
 ومصاييح فغير المتمكن
 هو المبنى والمتمكن هو
 المعرب وهو قسمان متمكن
 أمكن ومتمكن غير أمكن
 (ص) وفعل أمر ومضى
 بنيا *

ولم تعارض اضافتها شبه الحرف لان الاضافة للجملة كالاضافة اذهى في الحقيقة الى مصادر الجمل فكان
 المضاف اليه محذوف ومر في التنوين خلاف الاخفش في اذ (قوله الى الصلة) أي وهي اما جملة أو مقام مقامها
 كالوصف المشتق في آل الموصولة (قوله في ملازمته الافتقار) أي لانه موضوع لربط معاني الأفعال وشبهها
 بالأسماء فلا يفهم معناه الا بجملة يقع فيها فهو مقتدر اليها أبدا (قوله في ستة أبواب الخ) وهي متفرقة على
 وجوه الشبه الاربعة المذكورة فالمضمرات للشبه الوضعي فأكثرها وحمل الباقي عليه كافي التسهيل
 وأسماء الشرط والاستفهام والإشارة للشبه المعنوي والموصولات ونحوها للافتقار وأسماء الأفعال
 للاستعمال وزاد في شرح الكافية الشبه الالهالي أي كون الاسم لاعملا ولا معمولا كالحروف المهمة
 ومثله بالأسماء قبل التركيب ونحوها ومر ما فيه نعم هو ظاهر في أسماء الأصوات اذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها
 أصلا وذكروا في التسهيل من وجوه بناء المضمرات الشبه الجودي أي عدم التصرف في لفظها لوجه من
 الوجوه كالخرف ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات في قول مروني الآن لعدم التصرف فيه بتثنية ولا غيرها
 بخلاف حين ووقت ويمكن ادراج هذين في الاستعمال كما أدرج ابن هشام فيه الافتقار وعدما نوعا
 واحدا في سائر كتبه وفسره بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف لا خصوص مامر وهذا كله بناء
 أصلي ومثله باب حذام فيما يظهر وأما العارض فكالمنادي واسم لا وأسماء الجهات وقد علمتها والركب
 العددي وبنائه تضمنه معنى العطف مع وقوع الجزء الاول منه موقع ما قبل تاء التأنيث والعلم المختوم بويه
 تغليب العجزه الذي هو من أسماء الأصوات وهذا البناء كله واجب وأما الجائز فنسبها ما سياتي في الاضافة
 من اضافة الاسم للمبني الى مبنى والطرف الى الجملة وعد بعضهم منها الشبه اللفظي كما بنيت حاشا الاسم
 لشبهها بلفظ الحرفية كما في شرح التسهيل للصف ومثلها عن وعلى وقد الاسميات (قوله ومعرب الأسماء
 الخ) بد في الترجمة بالمعرب لشرفه وفي التعريف بالمبنى لحصر أفرادها كما علمت والمعرب غير محصور وما قيل
 انه آخر المعرب لان علمته عدمية رد بأن السلامة من الشبه ليست علة الاعراب بل شرطه وانما علمته توارد
 للعاني عليه كما سياتي وهو وجودي قال يس والاضافة على معنى من لان بين المتصايفين عموما وجهيا اه
 ويرد عليه ما مر عن الروداني من أن شرطها اذا كان الثاني جنسا للاول صحة حملها عليه والحمل لا يصح هنا
 لاختلافهما افرادا وجمعا الآن يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لمروضه ولا مكان جعل آل جنسية فتبطل
 معنى الجمع وأما جعله من اضافة الصفة للموصوف فيرد بأنها غير قياسية (قوله ما قد سماها) ما واقعة على اسم
 بدليل ما قبلها فلا يرد أن التعريف يشمل الحرف اذ الشئ لا يشبه نفسه وانما صرح بهذا مع انقضاءه من
 تعريف المبنى إشارة الى حصر الاسم فيها والى حصر علة البناء في شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه الى ظاهر
 الاعراب ومقدرة (قوله من شبه الحرف) أي من شبه الحرف الشبه المعهود وهو المبنى بأن لم يعارضه شئ
 من خواص الأسماء فلا ترد أي ونحوها (قوله خلاف المبنى) أي ضده لاختلاف الاصطلاح لان الخلافين
 قد يجتمعان كالقيام والبياض بخلاف الضدين كما هنا وقوله والمعرب الخ في نسخ بالفاء وهي الصواب
 (قوله ست لغات الخ) واللفظ الثاني بلغتيه يظهر أعراجه على الميم كدم والثالث مقصور كفتي وهو الذي
 في المبن وأوصلها بعضهم الى ثمانية عشر نظما بقوله

سم سمة واسم سمة كذا سما * سماء بتثليث لاول كلها

(قوله الى متمكن) أي في باب الاسم بغيره أو أمكن أي زائد التحكن بالتنوين وهو من مكن الثلاثي لان
 أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره (قوله ومضى) ان عطف على أمر فجور لا غير وألف بنيا للإطلاق لأن
 ضميره مجلس الفعل في ضمن نوعه وان عطف على فعل بتقدير مضاف أي وفعل مضى فهو ما باق على جره
 بعد حذف المضاف المائل للذكور أو مرفوع باقامته مقامه أو بجعله بمعنى ماض فألف بنيا للتثنية وهو

وأعربوا مضارعا ان عربيا
من نون توكيد مباشر
ومن * نون انات كيرعن
من قنن (ش) لما فرغ
من بيان العرب والبنى
من الاسماء شرع في بيان
العرب والبنى من الافعال
ومذهب البصريين أن
الاعراب أصل في الاسماء
وفرع في الافعال فالأصل
في الافعال البناء عندهم
وذهب الكوفيون الى ان
الاعراب أصل في الاسماء
وفي الافعال والاول هو
الصحيح ونقل ضياء الدين
ابن العلي في البسيط أن
بعض النحويين ذهب الى
أن الاعراب أصل في الافعال
وفرع في الاسماء والبنى من
الافعال ضربان أحدهما
ما اتفق على بنائه وهو
الماضي وهو مبنى على
الفتح نحو ضرب وانطلق
مالم تتصل به واو جمع فيضم
أوتاء ضمير رفع متحرك
فينبني على السكون نحو
ضربت والثاني ما اختلف
في بنائه والراجح أنه مبنى
وهو فعل الامر نحو اضرب

مصدر مضى فاصله مضوى كقعود لقعد أبدلت الواو ياء وأدغمت وكسر ما قبلها للناسبة (قوله وأعربوا)
أي العرب أي نطقوا به معربا أو النحاة أي حكموا بأعرابه (قوله ان عربيا) هو هنا كفرح بمعنى خلا
ويأتي كغزايغزو بمعنى نزل كقوله * واني لتعروني لذكر الكهزة * (قوله نون انات) أولى من نون
النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل والمراد للموضوعة لذلك وان استعملت في الذكور مجازا كقوله
* يمرون بالدهنا خفا فاعيا بهم * ويرجع من دارين بجر الحقائق (قوله كيرعن) خبر المحذوف أي
وهي كنون يرعن مضارع راعه من باب قال اذا أخافه والنون فاعله ومن قنن مفعوله والجملة مجرورة
بالكاف لقصد لفظها أو بالمضاف المحذوف ولا حاجة لتقدير كقولك لانه لا يغني عن ارادة اللفظ كما مر وأصله
يروعن كيقتلن نقلت حركة الواو الى الراء ثم حذف لتلقاها ساكنة مع العين المسكنة لاجل النون (قوله)
فالأصل في الافعال البناء) وانما أعرب المضارع لشبه الاسم في أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبة لولا
الاعراب لالتبس فالتوارد على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة في ما أحسن زيدوا على الفعل
كالنهي عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتيهما في نحو لاتعن بالجفا وتمدح عمرا ولما كان
الاسم لا يغني عنه في افادة معانيه غيره كان الاعراب أصلا فيه بخلاف المضارع يغني عنه موضع اسم مكانه كان
يقال في النهي عن كليهما ومدح عمرو بالجرو عن الاول فقط ولك مدح عمرو وعن للمصاحبة مادح عمرا
فكان اعرابه فرعاً بطريق الحمل على الاسم هذا ما اختاره في التسهيل في علمه اعرابه ورد ما عداه لكنه
عورض بأن الماضي يقبل المعاني التركيبية أيضا نحو ماصم زيدوا اعتكف يحتمل ماصم وما اعتكف
وما صام وقد اعتكف أي معتكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت علمه الاعراب توارد المعاني لاعرب
هذا أيضا وأجيب بأنه نادر ولك أن تقول هذه المعاني لا يتوقف تمييزها في الماضي على الاعراب لا مكان
تمييزها معه بالادوات الدالة عليها كاسمته ولا كذلك المضارع لانها لا تميز مع وجوده بغير الاعراب كما هو
جلي فتدبرو بعد فالعمدة في هذه الاحكام السماع وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لا تحتل هذا البحث
والتدقيق (قوله وذهب الكوفيون الخ) أي لتوارد المعاني على كل فليس أحدهما أولى بالأصالة ورد بأنه
يغني عن اعراب المضارع وضع الاسم مكانه كما مر (قوله ابن العلي) بكسر العين والبسيط اسم كتاب له
(قوله أصل في الافعال) أي لوجوده فيها بلا سبب بخلاف الاسماء وهو باطل لما علمت أن سبب اعرابها
توارد المعاني قيل انما جمع الافعال في المواضع الثلاثة نظرا لافراد المضارع وليس بشيء لأن القول بأصالة
الاعراب وفرعيته لم ينظر فيه لنوع مخصوص بل يعم جميعها فاذا علمت أصالته أفرعيته فما أتى منها على
أصله لا يستل عنه وما خلفه سئل عنه فتدبر (قوله وهو مبنى على الفتح) لا يستل عن بنائه لانه الأصل بل
عن كونه لم يسكن على أصل البنى وذلك لانه أشبه العرب وهو المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالا
وشرطا والأصل في العرب الحركة لما يأتي ولا يردان الواقع كذلك هو الجملة لان الفعل هو المقصود منها
وخص بالفتحة لتعادل خفتها نقل الفعل وظاهر اطلاق الشارح انه مبنى على الفتح حتى مع واو الجماعة
كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت وانطلقنا واستبقنا وهو الصحيح ففتح الاول مقدر
لناسبة الواو واما فتح نحو غزوا وقضوا ففتح بنية وبناء مقدر على الحذف المحذوف اذ أصله غزوا
وقضوا قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين وبقي ما قبلها على فتحه وهكذا كل
فعل لامه ألف اذا اتصل به واو الجماعة وأما الثاني فقد رفتح فتحه لكرهته توالي أربع حركات في الثلاثي
وبعض الخامس كانه انطلقت مع أنه كلمة واحدة وحمل الرباعي والسادسي وبعض الخامس كانه انطلقت عليه
وانما حمل الكثير على القليل لان فيه دفع المحذور بخلاف عكسه واعتراض بأن نحو شجرة فيه ذلك التوالي
ولم يكرهه ولو كانت تأوّه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التهمك اذ كل منهما لا يغني عنه

ولو جب في نحو قلت سورة قلب الواو ياء الضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم ان ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت التاء ونون النسوة على نا لان كلا منهما ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه خفف فيه وأما نحو ضربا مما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية للمناسبة لألف لسبق البناء عليها بخلاف نحو غلامي في الجرفان كسره لمناسبة الياء لالأعراب لسبق الإضافة على دخول العامل فتدبر (قوله وهو مبني عند البصريين) أي على ما يجزم به مضارع لو كان يجزم من سكون في صحيح الآخر ملفوظ كأضرب أو مقدر كدوا ضرب الرجل أو حذف نون في الأفعال الخمسة أو حرف علة في المقتل ومنه هات وتعال اذ لو كان لهما مضارع لجزم بذلك ولا يرد أمر الواحد المؤكد وأمر الاناث حيث يبينان كمضارعهما على الفتح والسكون لاجل النونين صحيحين كأننا ومعتلين لأعلى ما يجزم به المضارع لا مكان أن يقدر بناؤهما على سكون أو حذف منه تلك النون ولا يقال المضارع معهما مبني لامعرب لانه يثبت له محل الجزم والنصب كما قاله غير واحد أو يقال لو كان معربا ولو قيل باستثناء هذين من حكم الامر لقيام النافع بهما يبعد فتدبر **فائدة** قد يحذف حرف العلة من الامر المقتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو إمن الوأى كالوعد لفظا ومعنى وأصله أوئى حذف واووه كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء نحو يوئى لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم بنى على حذف آخره كما يجزم المضارع فبق منه حرف واحد وهو عين الكلمة وهكذا كل فعل مقتل الفاء واللام وقد جمعها المصنف مبينا كيفية اسنادها للواحد المذكور ثم المثني مطلقا ثم الجمع المذكور ثم الواحدة ثم جمعها فقال

وهو مبني عند البصريين

انى أقول لمن ترجى شفاعته * ق المستجير قياه قوه ق قين
وان صرفت لوال شغل آخر قل * ل شغل هذا لياه لوه لى لين
وان وشى ثوب غيرى قلت فى ضجر * ش الثوب ويك شياء شوه شى شين
وقل لقاتل انسان على خطا * د من قتلت دياه دوه دى دين
وان هموا لم يروا رأى أقول لهم * ر الراى ويك رياه روه رى رين
وان هموا لم يعوا قولى أقول لهم * ع القول منى عياه عوه عى عين
وان أمرت برأى للجب فقل * إمن تحب اياه أوه اى اين
وان أردت الوئى وهو الفتور فقل * ن يا خليلى نياه نوه فى نين
وان أبى أن يبنى بالعهد قلت له * ف يافلان فياه فوه فى فين
وقل لسا كن قلبى ان سواك به * ج القلب منى جياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسرة لا ر فيفتح فى جميع أمثله لفتح عين مضارعه وكلها متعدية الان فلازم لانه بمعنى تأن فالهاء فى نياه هاء المصدر لا المفعول به واذا وقع قبل إسا كن صحيح جاز تخفيف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها فلا يبقى من الفعل الا حركة نحو قل بالخير يازيد بكسر اللام أصله قل إفعلا امر من القول والوأى وهذا ألغز الدمامينى من مجز والرجز

أقول يا أسماء قو * لى ثم ياز يدقل

وذاك جملتان والثانى ثلاث جمل أى جملة النداء وجملة القول وجملة الامر من الوأى والباقي من هذه حركة

اللام من قل كما قال بعضهم فى أى لفظ يا نحة الله * حركة قامت مقام الجملة

وقال شيخنا الامام العطار

نحة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام

ومعرب عند الكوفيين والمغرب من الافعال هو المضارع ولا يعرب الا اذا لم تتصل به نون توكيد او نون انات فثالث نون التوكيد المباشرة هل
تضربن والفعل مبني معها على الفتح ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة وان لم تتصل به لم يبن وذلك اذا فصل بينه وبينها بألف اثنين نحو هل
تضرب بان أصله هل تضرب بان فاجتمعت (٣٢) ثلاث نونات فحذفت الاولى وهي نون الرفع كراهة نوالى الامثال

فصار هل تضربان
وكذلك يعرب الفعل
المضارع اذا فصل بينه
وبين نون التوكيد او جمع
اوياء مخاطبة نحو هل
تضربن يازيدون وهل
تضربن يا هند وأصل
تضربن تضربون فحذفت
النون الاولى لتوالى
الامثال كما سبق فصار
تضربون فحذفت الواو
لالتقاء الساكنين
فصار تضربن وكذلك
تضربن أصله تضربن
فعل به ما فعل بتضربون
وهذا هو المراد بقوله رحمه
الله وأعربوا مضارعا ان
عربا من نون توكيد
مباشر فشرط في اعرابه
ان يعربى من ذلك
ومفهومه أنه اذا لم يعرب
ذلك يكون مبنيًا فعمل أن
مذهبه ان الفعل المضارع
لا يبنى الا اذا باشرت نون
التوكيد نحو هل تضربن
يازيد فان لم تباشره أعرب
وهذا هو مذهب الجمهور
وذهب الاخفش الى
أنه مبني مع نون التوكيد

به التحريك قام مقام فعل * به استر الضمير على الدوام
(قوله ومعرب عند الكوفيين) أى مجزوم بلام الامر مقدرة لانه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها
فحذفت اللام تخفيفاً ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ثم يوثى بهمزة الوصل عند
الاحتياج اليها (قوله هو المضارع) تقدم علة اعرابه فلا تغفل (قوله والفعل مبني معها) أى ان
اتصلت به وباشرت نون لفظاً كما مثله أو تقديره كقوله
لاتهين الفقير علك أن تر * كع يوماً والذهب قدر فعه

أصله لاتهين بالنون الخفيفة حذفت للساكنين وبقى الفعل مبنيًا على الفتح في محل جزم بلا الناهية وانما
بنى مع النونين لمعارضتهما سبب اعرابه وهو شبهه بالاسم لكونهما من خواص الافعال فرجع الى أصله ولم
يبن مع لم وقد والتنفيس وياه الفاعلة مع أنها من خواصه أيضا لقوة النونين بتزليلهما منزلة الجزء الحاتم
للكلمة ولا كذلك ما ذكر نعم ياء الفاعلة كالجاء كنهها حشولا آخر اذا بعده نون الرفع فلم تقو كالنون
فندبر فان قلت البناء أصل في الافعال لا يحتاج الى علة أجيب بأن اعرابه صار كالاصل لقوة شبهه بالاسم
فاستحق السؤال عن خروجه عنه وبنى على حركة مع نون التوكيد ليعلم أن له أصلاً في الاعراب وخص
بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها كخمسة عشر (قوله هل تضربان) بالنون الثقيلة اذا تنقع
الخفيفة في فعل الاثنين ولا جاعة الاناث وهي مكسورة شبيهها بنون الثني في وقوعها بعد ألف كإسياتي
(قوله لتوالى الامثال) أى الزوائد لانه هو المستكره فلا يراد النسوة جنس ويجن لان الزائد فيه الاخيرة
فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والحازم (قوله
هل تضربن الخ) بضم الباء في هذا وكسر هاءى الثاني (قوله لالتقاء الساكنين) أى لدفعه ان قلت
هو هنا على حده لكون الاول من الساكنين حرف مد والثاني مدغما وهما في كلمة واحدة لان الواو
والياء كجزئها فلم يقبل كما قيل في نحو دابة أجيب بأن الساكنين هنا من كلمتين لا كلمة واحدة اذ الواو
والياء كلمة مستقلة وكونهما كجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه فلم يقتصر التثاقؤا لثقله وانما اغتفر في فعل
الاثنين لان حذف الالف يوجب فتح النون لفوات شبيهها بنون الثني فيلتبس بفعل الواحد (قوله الا اذا
باشرت الخ) ضابط ذلك ان ما يرفع بالضمه يبنى مع النون لتركبه معها وما يرفع بالنون لا يبنى اذ لا تركب
مع الفاصل (قوله مبني معها على السكون) تقدم علة بناءه وأما سكونه فله شبهه الماضى المتصل به فى
صيرورة النون جزءا منه فعمل عليه في سكون الآخر لفظا وان كان سكون الماضى ليس بناء كما مر هذا
ما ظهر وما فى الاشموني وحواشيه لا يخلو عن نظرونا احتاج لعله على الماضى لان الموجب لسكون الفعل
معها وهو كراهة أربع حركات أو نحوه لم يوجد فيه بل فى الماضى فقط فتدبر (قوله بل الخلاف موجود)
أى فذهب قوم منهم ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه الى أنه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره شبهه
الماضى فى صيرورة النون جزءا منه (قوله وكل حرف مستحق البناء) اعترض بأنه لا يلزم من استحقاق
البناء حصوله بالفعل مع انه المقصود ورد بأن حصوله يعلم من قوله ومبني لشبهه من الحروف والقرض هنا بيان
استحقاقه له أو من كون الواضع حكما يعطى كل شئ مما يستحقه أو تجعل آل للعهد الحضورى أى للبناء الحاضر

سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل ونقل عن بعضهم أنه معرب وان اتصلت به نون التوكيد ومثال
ما اتصل به نون الاناث الهندات يضربن والفعل مبني معها على السكون ونقل المصنف رحمه الله تعالى في بعض كتبه انه لا خلاف في بناء الفعل
المضارع مع نون الاناث وليس كذلك بل الخلاف موجود ومن نقله الاستاذ أبو الحسن بن عصفور رحمه الله تعالى في شرح الايضاح (ص)
(وكل حرف مستحق للبناء *)

فيه والقائم به (قوله والاصل في البنى) أى الراجع فيه أو المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكننا (قوله أن يسكننا) في تأويل مصدر مبنى للفعول لسكون الفعل كذلك أى كونه مسكننا فصح كونه وصفا للكلمة والافالتسكين وصف الفاعل (قوله ومنه الخ) فيه اشارة الى أن منه ما بنى على غير المذكورات بما ينوب عنها فينوب عن السكون الحذف في الامر للعتل وأمر غير الواحد وعن الضم الالف والواو في نحو يازيدان ويازيدون وعن الفتح الكسر والياء في نحو لا مسلمات ولا مسلمين لا الالف خلافا لما في النكت وأما نحو لا وتران في لياة ففتح مقدر لان من يلزم المثني الالف يقدر اعرابه عليها كالمقصود فكذا بناؤه وأما نحو لا أبالك فهو على قول سيبويه انه مضاف للسكاف واللام زائدة معرب لامبنى كما سيأتى في باب لا وعلى كونه غير مضاف انما يبنى على ما ينصب به وشرط نصبه بالالف كونه مضافا وهذا مفرد فالظاهر أن فتحه مقدر عليها أيضا بناء على لغة قصره وعلى هذا يخرج قوله

أخاك أخاك ان من لا أخاله * كساع الى الهيجا بغير سلاح

فتدبر قال في النكت وينوب عن الكسر الفتح في سحر عند من يبنيه ولعله سهولان الفتح انما ينوب عنه فيما لا ينصرف وسحر عند من يبنيه ليس كذلك لان ما لا ينصرف لا يبنى اللنداء أو لاسم لا وليس شئ منهما مكسور افلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا كالياء فتدبر واعلم أن حرف البناء لا يكون الا ظاهرا كامثل وأما حركته فظاهرة أو مقدره كضرب وضربت وكذا السكون كمن وإذا فان اذا مبنية على سكون مقدر منعه السكون الاصل في الالف كما تمنع الحركة الحركة لان ذات الالف لا تقبل غيره فوجب كونه ذاتيا لا من تأثير البناء بخلاف نحو هو لا حيث تجعل حركته للبناء أغنت عن حركة البنية لانه يقبلها وغيرها فتحصيل الكسرة من تأثير البناء أفاده الامير (قوله والساكن كم) فيه اشارة بلطف الى كثرة أمثله (قوله اذ لا يتورها) أى لا يتعاقب عليها ما تفتقر أى معان تركيبة تفتقر الخ (قوله لانه أخف) أى للزوم حالة واحدة فيعادل ثقل المبنى ولان الاصل في الاعراب الحركة لانه أصل الاسماء التي لا جزم فيها فاضده يكون بضدها (قوله ولا يحرك المبنى الالسبب) اعلم أن ما بنى على السكون من الافعال والحروف لا يستل عنه لحيثه على أصل البناء وهو السكون ومن الاسماء فيه سؤال واحد لم يبنى وما بنى على حركة من الافعال والحروف فيه سؤالان لم يحرك ولم كانت الحركة كذا ومن الاسماء فيه ثلاثة أسئلة لم يبنى ولم يحرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحريك فأسبابه خمسة التقاء الساكنين كآين وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات أو عرضة للبدء بها كباء الجرأولها أصل في الاعراب كقبل وبعدا وشابهت العرب كالماضى المشبه للضارع فيما مر هذا ما ذكره ولا يصلح واحد منها سببا لتحريك هو وهى لكن رأيت نقلا عن الرضى مانصه الصحيح أن الضمير جملة هو وهى كما عليه البصريون وانما حر كالتصير الكلمة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لا الحركة لتوهم كونهما للاشباع كما ظن الكوفيون انتهى فهذا سبب سادس وهو الدلالة على استقلال الكلمة أو أصالة الحركة فان قيل كيف تعد حركة الساكنين والاتباع الآتى من البناء مع قولهم في تعريفه وليس اتباعا ولا تخلصا من سكونين أجيب بأن محل ما هنا اذا كانا في كلمة واحدة كآين ومنذ للزوم الحركة وما في التعريف اذا كانا في كلمتين كاضرب الرجل والمحمد لله بكسر الدال لان المقضى للحركة حينئذ مجرد التخلص مثلا وهو منتفب عند فصلهما وان ما هنا اذا صلح غير تلك الحركة فتحصيلها من تأثير البناء وما في التعريف اذا لم يصلح غيرها نحو قول ادعوا فتأمل (قوله وقد تسكون الحركة فتحة) من أسبابها الخفة كآين ومجاورة الالف كآيان والفرق بين أداتين كيازيد لعمر وكسرت الثانية على أصل الجر وفتحت الاولى للفرق بين المنتفبات به وله وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالبا في نحو لموسى عبد وقد يلتبس ان نحو ان

والاصل في البنى أن يسكننا *
ومنه ذ فتح وذو كسر
وضم * كآين أمس
حيث والساكن كم
(ش) الحروف كلها مبنية
اذ لا يتورها ما تفتقر في
دالاتها عليه الى اعراب
نحو أخذت من الدراهم
فالتبعض مستفاد من
لفظ من بدون الاعراب
والاصل في البناء أن يكون
على السكون لانه أخف
من الحركة ولا يحرك
المبنى الالسبب كالتخلص
من التقاء الساكنين
وقد تكون الحركة فتحة

الزبدن لهم عبيد والاتباع ككيف اذا الساكن حاجر غير حصين ويمكن مثله في أين لكن الحقة أولى بها
لثقلها بالهمزة (قوله كآين) بنى لتضمنه معنى الاستفهام أو الشرط ولا يخفى حكمة تعداد الامثلة (قوله)
وقد تكون كسرة) من أسبابها بحاسة العمل كياء الجر ولا ترد الكاف وواو القسم وثاؤه لانها لاتلزم عمل
الجر اذا الكاف ترد اسماء كمثل والواو والتاء للعطف والخطاب ففتحت للحقة نعم ترد اللام مع الضمير لثروها
الجر ولعلمها لم تجانسه لعدم ظهوره فيه ومنها الحمل على المقابل ككسر لام الامر حملا على لام الجر مع الظاهر
لاختصاص كل بقبيل والاشعار بالتأنيث كانت اذا الكسر اللفظي يشعر بالمعنى الذى للثؤث والاتباع
كذوته وكونها أصل التخلص من الساكنين كأمس وانما كانت أصلا لانهض السكون لاختصاص
كل بقبيل وانما يتخلص من الشيء بضده لعدم التباسها بحركة الاعراب اذا لاتكون اعرابا لامع التنوين
أوال أو الاضافة (قوله كامس) شرط بناءه خلوه من أل والاضافة والتصغير والتكسير وأن يراد به
معين وهو اليوم الذى يليه يومك خاصة (١) أو اليوم الموعود وان بعد على ما استظهره الشنوائى فيكون
كالهلى بأل أما التنون فيعم كل أمس فاذا اجتمعت هذه الشروط بنى على الكسر مطلقا عند الحجاز بين
لتضمنه معنى أل اذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في قولهم أمس الدابر لا يعود وأما يم
فبعضهم يعر به كما لا يتصرف مطلقا لشبه العلمية والعدل عن الامس بأل وعليها قوله

يقدرايت عجبا مدامسا * وأكثرهم يعر به كذلك في الرفع فقط لشرفه وينسب على الكسر في خبره
عملا بالموجبين وحكى فيه أيضا البناء على الكسر منونا واعرابه منصرفا مطلقا فله خمس لغات كلها في غير
الظرف أما الظرف مع استيفاء الشروط كفعله أمس فبنى اجماعا كما نقل عن الموضح وان نوزع في حكاية
الاجماع بنقل الزجاج جواز كونه كبحر ظرفا وان فقد شرط ما منها أعرب اجماعا ظرفا كان أو غيره لفوات
شبه الحرف في عدم الشرط الاخير ولما راضته بنحو اسما في غيره وأما قوله

وانى وقفت اليوم والامس قبله * بياك حتى كادت الشمس تقرب

على رواية كسره فخرج على زيادة أل أو أنه عطف على توهم أنه قال وقفت في اليوم والامس فيكون معربا
والفرق بين العدل والتضمن أن الاول يجوز فيه ذكر أل والثاني يؤدي معناها مع طرحها وامتناع ذكرها
والله أعلم (قوله وجير) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر الراء حرف جواب كنتم (قوله وقد تكون
ضمة) من أسبابها الاتباع كئذ وأن لاتكون للكلمة حال اعرابها كالفائيات وكونها في الكلمة تقابل
الواو في نظيرتها كضمة نحن المقابلة لو اوهم لتقابلها مكانها وغيبة والشيء يحمل على مقابله أو ليناسب اللفظا
كتناسبهما جمعا واضارا وكونها تجبر فوات الاعراب لكونها أقوى الحركات كياز يذ في قول وكأى
الموصولة اذا بنيت ويمكن جريان هذه في كل مادة وشبهة الفائيات في الاعراب في بعض الاحوال كأى
وياز يذ وفي عدم الضم حالة الاعراب كياز يدولك أن تحمل وجه شبه بهاصير ورته آخر في النطق مثاها
بعد حذف المضاف اليه لانها انما سميت غايات لذلك أوفى القطع عن الاضافة كحيث فان اضافتها الى الجمل
كلا اضافة اذهي في الحقيقة لمصادر هافكان المضاف اليه محذوف كالفائيات حال بنائها فملت عليها في الحركة
لا في أصل البناء لانه أصل في حيث عارض في الفائيات فتدبر (قوله ومنذ) هو ومذحرفا جرا اذا جربا بعدهما
واسمان اذا رفع نحو مارأيت منذ أمذيو مان فهما اما مبتدا المعنى امد انقطاع الرؤية يومان أو خبر مقدم
والغنى بينى وبين رؤيته يومان ولعل غلة شأهما حيث قد شبه الحرف في الجمود اذا لا يتصرف فيهما بتثنيه ولا
غيرها ويلزم ان الرفع (قوله نحوكم) بنيت لتضمنها الاستفهام أو معنى رب التكثيرية لا للشبه الوضعى لفوات
شرطه المار (قوله أجل) بفتح الهمزة والجيم حرف جواب كنتم (قوله لا يكون في الفعل) أى ثقلها وانما
دخله ضم الاعراب لعدم لزومه وتمثيل الكسر بنحو ارم والضم بنحو رد بالاتباع فاسد لان بناء الاول على

كآين وقام وان وقد تكون
كسرة كأمس وجبر ونزال
وقد تكون ضمة كحيث
وهو اسم ومنذ وهو حرف
اذا جررت به وأما السكون
فتمحوكم واضرب وأجل
وعلم مما مثلناه أن البناء على
الكسر والضم لا يكون
في الفعل بل في الاسم
والحرف وأن البناء على
الفتح أو السكون يكون
في الاسم والفعل والحرف

(١) (قوله خاصة) على هذا
القول ألفز فيه ابن عبد
السلام بقوله ماكلة اذا
نكرت عرفت واذا
عرفت نكرت فالاول
أمس المبني والثاني الهلى
بأل اه منه

الحذف والثاني على سكون مقدر وقد علمت ما في ضربوا (قوله والرفع الخ) مفعول أول لاجل واعرابا مفعول ثان ولا يرد أن الفعل المؤكد لا يتأخر عن معموله لثلاثي في الاهتمام بتأكيده لأنه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله وبه الكاف صلا ونحوه وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجملة الطلبية مع حذف الرابط لا احتياج الخبر الطلبي لتأويل ما كما سيأتي قيل وفي هذا اليتيان مذهب من أن الاعراب لفظي ورد بأن الرفع وأخواته اعراب على كلا المذهبين لأنها أنواعه قطعاً والخلاف إنما يظهر في الضمة وأخواتها فلي أن لفظي هي نفس الاعراب ويعرف حينئذ بأنه الحركات ونوابها التي يجلبها العامل وعلى أنه معنوي علامته ويعرف حينئذ بأنه تغيير أو آخر الكلم الخ والرفع على الأول هو نفس الضمة وما ناب عنها وعلى الثاني تغيير مخصوص علامته ذلك وأما البناء فلي أن لفظي هو الحركات والسكنات ونوابها اللازمة لغير عامل ولا اتباع ولا نقل ولا تخلص من سكونين وعلى أنه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة وأنواعه تسمى عند البصريين بنوابها وفتحها وكسرها وسكونها فالضم على الأول هو نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها وعلى الثاني لزوم مخصوص علامته ذلك وأنواع الاعراب تسمى بالرفع وأخواته والكوفيون لا يفرقون بين اسميهما ولقد أحسن من نظم ألقابهما بقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن بضم الشمل فأنجب الكسر
ومدسكن القلب اتصبت لشكره * لجزى بأن الرفع قد جره الشكر

(قوله قد خص بالجر) الباء داخل على المقصور كما هو الأكثر وإنما أعاد ذلك بعد ذكره في العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الاعراب وما مر لكونه علامة فلا تكرر (قوله فرفع بضم الخ) الباء للتصوير أو المعنى ارفع معلما بضم ولا ينافيه كون الحركات عند المصنف هي نفس الاعراب لعلامته لأن كونها اعرابا من حيث عموم كونها أثار جلبه العامل لا ينافي أن خصوص احداها علامة على وجود مطلق الاعراب من تعليم وجود الكل بجزئيه وان اشتهر على هذا القول أن يقال مرفوع ورفعه ضمة لعلامته رفعة فان قيل كان الأولى أن يقول ارفع رفعة لا بضم لأنه لقب البناء كما مر أعجب بأن الخاص بالبناء هو الضم وأخواته وبالاعراب الرفع وأخواته وأما الضمة فمشاركة بينهما غاية الأمر أنه تسمح في اطلاق الضم على الضمة مع أن الرضى نص على أن الضم وأخواته يطلق عند البصريين على حركات الاعراب تسميها مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة وأما عند الإطلاق فلا تنصرف الحركات غير اعرابية كضم البناء والبنية في حيث وقبل اه وعلى هذا فهي أكثر مورد من ألقاب الاعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها فيهما دون الرفعة وأخواتها فتدبر (قوله فتحا وجر * كسرا) الأقرب نصبهما بنزع الخافض ليوافقا قوله بضم وبسكين ولأن المعنى عليه وكونه سماعيا على الراجح لا يبعد اختصاصه بما إذا لم يذكر الحرف في نظيره وقدر أن المصنفين أجروه كالقياس لكثرة سماعه أفاده الصبان (قوله كذا كراهه) مبتدأ خبره يسر وعبد مفعول به ما لذكر أوليسر والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها والجار والمجرور خبر لمخدوف أي وأمثلة الثلاثة كذا كراهه الخ (قوله جا أخو) بقصر جا لأن الممزتين من كلمتين إذا انفقتا حركة جاز حذف احدهما كما قرى به في السبع نعم هو متعين هنا للضرورة ونمر كحذر أبو قبيلة (قوله أنواع الاعراب) جعله الرفع وأخواته أنواع الاعراب باعتبار مدلولاتها وهي الحركة ونوابها والتغيرات المعلنة بها لا ينافي جعلها ألقابه أي أسمائها من حيث ألقاها والمراد ألقاب أنواعه لأنفسه فتدبر (قوله فيختص بالأسماء) أي لأن المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم واختص الجزم بالفعل ليكون كموض الجر (قوله يكون بالضمة) أي مصورا بها أو معلما بها على ما مر (قوله كنانة أو الخ) الحاصل أنه ينوب عن أربع حركات الاصول عشرة أشياء فينوب عن الضمة الواو

(ص) (والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل نحو لن أهايا والاسم قد خصص بالجر كما * قد خصص الفعل بأن ينجز ما فرفع بضم وانصب فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين وغير ما ذكر * ينوب نحو جا أخو بنى نمر) (ش) (أنواع الاعراب أربعة الرفع والنصب والجر والجزم فأما الرفع والنصب فمشارك فيهما الاسماء والأفعال نحوز يد يقوم وان زيدا لن يقوم وأما الجر فيختص بالأسماء نحو يزيد وأما الجزم فيختص بالأفعال نحو لم يضرب والرفع يكون بالضمة والنصب يكون بالفتحة والجر يكون بالكسرة والجزم يكون بالسكون وما عدا ذلك يكون نائباً عن كنانة الواو عن الضمة في أخو والياء عن الكسرة في بنى من قوله جا أخو بنى نمر وسيد كر بعد هذا مواضع النيابة ان شاء الله تعالى

والسراد بالاسماء التي
سيمصفها الاسماء الستة وهي
أب وأخ وحم وهن وفوه
وذو مال فهذه ترفع بالواو
نحو جاء أبو زيد وتنصب
بالالف نحو رأيت أباؤه ونجر
بالياء نحو مررت بأبيه
والشهور أنها معربة
بالحروف قالواو نائبة
عن الضمة والالف نائبة
عن الفتحة والياء نائبة
عن الكسرة وهذا هو
الذي أشار اليه المصنف
رحمه الله تعالى بقوله
وارفع يواو الى آخر البيت
والصحيح أنها معربة
بحركات مقدرة على
الواو والالف والياء
فالرفع بضمة مقدرة على
الواو والنصب بفتحة مقدرة
على الالف والجرب بكسرة
مقدرة على الياء فعلى
هذا المذهب الصحيح
لم ينب شيء عن شيء مما
سبق ذكره (ص)
(من ذلك ذو ان محبة أبانا *
والقم حيث الميم منه بانا)
(ش) أي من الاسماء التي
ترفع بالواو وتنصب بالالف
ونجر بالياء ذو وفم ولكن
يشترط في ذو أن تكون
بمعنى صاحب نحو جاءني ذو
مال أي صاحب مال وهو
المراد بقوله ان محبة أبانا
أي ان أفهم محبة واحترز

والالف والنون وعن الفتحة الالف والكسرة والياء وحذف النون وعن الكسرة الفتحة والياء وعن
السكون الحذف وهذه العشرة متفرقة في سبعة أبواب الاسماء الستة والثني وجمعي الذكر والمؤنث ومالا
ينصرف والامثلة الخمسة والفعل المعتل وهي مراد الشارح بمواضع النيبات وبدأ للمصنف منها بالاسماء
لشرفها وقدم منها ما ناب فيه حرف عن حركة وهو الاسماء الستة والثني والجمع على ما ناب فيه حركة عن
حركة وهو جمع المؤنث ومالا ينصرف لان الاصل في النيبات الحروف ونيابة الحركات خلاف الاصل لانها
أصلية في ذاتها ولو قدم الثاني لكان له وجه لانه معرب بالاصل في حالتين والاول معرب بالفرع في جميع
الاحوال والنكات لا تتراحم وقدم الاسماء الستة لسبق المفرد على غيره (قوله وارفع يواو) الاولى تفرعه
بالفاء كما في نسخ و يياء بالمدوماموصولة بأصـف حذف عاندها أي أصفه أي ذكره لك وهي في محل نصب
تنازعها الافعال الثلاثة قبلها فأعمل فيها الاخير وحذف بمقابلته ضميرها لكونه فضلة ولو أعمل غير الاخير
لوجب الابرار فيما بعده كما سيأتي ومن الاسماء بيان للماعلى الاظهر فهو حال منها أو من ضميرها على قاعدة
البيان وحذف حمزة الاسماء للضرورة لا اختلاف حركتي المميزين (قوله وفوه) أضافه وما بعده دون باقيها
اشارة الى أنها لا يقطعان عن الاضافة أصلا بخلاف غيرهما (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيدويه
وجمهور البصريين وصححه في التسهيل لان الحركات هي الاصل فلا يبدل عنها مع امكانها لکن قال في
شرحها عرابها بالحروف أسهل وأبعد عن تكلف التقدير لحصول فائدة الاعراب وهي بيان مقتضى
العامل بنفس الحروف وان كانت من بنية الكلمة لصلاحيتها لذلك كما هي في الثني والجمع من بينهما وهذا ان
المذهب ان أقوى اثني عشر مذهبا في اعرابها سابقا في الجمع (قوله بحركات مقدرة) أي وأتبع فيها ما قبل
الآخر للآخر للدلالة على أنه محل الاعراب في غير حالة الاضافة نحو ان له أبافقدسرق أخ فأصلها نحو تحريك
الواو للاعراب وما قبلها لا يتابع فتسكن الواو في الرفع لثقله وتقلب ألفا في النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها
وياء في الجر لكسر ما قبلها (قوله من ذاك) أي مما أصفه وهو خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر ورفعه مقدر على
الواو لا يهالان شرط اعرابه بالحروف قصد معناه مع اضافته والمقصود هنا لفظه وبدأ بدو لتعين اعرابه
بالحروف أبدأ وثني بالقم لتعيينه حالة عدم الميم اذا خلا من ياء التكلم وأخرا الميم لقلته فيه كما سيبين وأصله
عند سيدويه ذوى كجبل وعند الخليل ذو بشد الواو وأصل فوك عندهما فوه كضرب والفراء يضم فاه
حذفت لامهما اعتباطا وبقيت العين حرف اعراب وتبدل في الثاني ميماعند عدم اضافته لتقبل الحركة
والتنوين وقد تبدل مع الاضافة اجراء لها مجرى عدمها كقوله

كالحوت لا يليه شيء يلقيه * يصبح ظمآن وفي البحر فـه

ومنه في النثر حديث لخلاف فم الصائم الخ كذا في الاشموني ونقل الروداني عن المصنف أن للقم أربع مواد
كلها أصول على الصحيح هي فم وفم فم وفوه وعلى هذا فليست الميم بدلا فتدبر (قوله ان محبة)
مفعول المحذوف يفسره أبان المذكور لا اشتغاله بضمير مقدر أي أبانها أي أظهرها لا مفعول مقدم للمذكور
لان أداء الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر كذا في يس أي وتقديم المفعول يفصل بينها وبين الفعل لفظا
وكون رتبته التقديم لا يصيره مقدر بعدها أما المحذوف في فصلها من الاسم تقديره و فرق بين التلو الرتي
والتقديري ولذا أجاز الكسائي هل زيدارأيته دون رأيت بلا ضمير كما مر فتدبر (قوله والقم) عطف على
ذو وحيث هنا ظرف للكان الاعتباري وناصبها متصيد من الكلام السابق أي يعرب القم بالحروف في
كل تركيب تفصل منه فيه الميم فلا حاجة لجعلها الزمان على رأي الاخفش بل ولا تضمينها معنى الشرط كما قيل
والمراد بانفصال الميم مطلق مفارقتها وان لم يسبق وجودها فلا يقتضي أنها الاصل حتى ينافي ما مر ولا يرد أن
القم بلاميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا لانه ليس المراد به اللفظ بل العضو المخصوص على حذف مضاف

بل تكون مبنية وآخرها الواو رفعا ونصباً وجراً نحو جاءني ذو قامة ورأيت ذو قامة ومررت بذو قامة ومنه قول الشاعر

فأما كرام موسرون لقيتهم * فحسبي من ذوعندهم ما كفا
وكذلك يشترط في أعراب الهمزة الحروف زوال الهمزة منه نحو هذا فوه ورأيت
فاه ونظرت إلى فيه وإلى الإشارة بقوله والهم حيث الهم منه بآنا أي انفصلت منه الهم أي زالت فان لم تزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم
ورأيت فاه ونظرت إلى فم (ص) (أب أخ حم كذاك وهن * والنقص في هذا الأخير أحسن (٣٧) وفي أب وتاليه ينذر *

وقصرها من نقصن أشهر

(ش) يعني أن أباً وأخاً

وحماجى مجرى ذو وفم

الذين سبق ذكرهما

فترفع بالواو وتنصب بالالف

وتجر بالياء نحو هذا أبوه

وأخوه وحموها ورأيت

أباه وأخاه وحماها ومررت

بأبيه وأخيه وحميها وهذه

هي اللغة المشهورة في هذه

الثلاثة وسيدكر المصنف

في هذه الثلاثة لفتين

آخرين وأما هن فالصحيح

فيه أن يعرب بالحركات

الظاهرة على التثنية ولا

يكون في آخره حرف علة

نحو هذا هن زيد ورأيت

هن زيد ومررت بهن

زيد واليه أشار بقوله

والنقص في هذا الأخير

أحسن أي النقص في هن

أحسن من الأتام والأتام

جائر لكنه قليل جداً نحو

هذا هنوء ورأيت هناء

ونظرت إلى هنيه وأنكر

الفراء جواز اتامه وهو

محجوج بحكاية سيبويه

الأتام عن العرب ومن

أي ودال الهم الخ (قوله بل تكون مبنية) أي على سكون الواو عند بعض طي أو بعضهم يعربها بالحروف
جملا على ذى بمعنى صاحب فلو قال ذوان أعرب كافى السكافية والعمدة لشمها على لغة أعرابها (قوله ومنه
قول الشاعر) أي على روايته بالواو وهي المشهورة وروى بالياء على لغة أعرابه ولا شاهد فيه حينئذ وكرام
خبر مبتدأ مقدر أي فالتناس اما كرام الخ ولقيتهم صفتة وحسبى اما مبتدأ وما كفا ففى خبره أو العكس وهو
أظهر ومن ذوعندهم متعلق بحسبى أو بكفا ففى والمعنى أن ما كفا ففى من الذى عندهم أي أشبعنى هو حسبى
لا أطلب زيادة عليه (قوله فان لم تزل الخ) فيه حينئذ ثلاث عشرة لغة أعرابه على الهم مخففة كدم أو
مشددة كم أو أعرابه مقصورا كفتى أو منقوصا كقاض مثلث الفاء فيهن والثالثة عشر اتباع فائه ليمه
فى الحركة وفصحاهن كدم وحكى الدمامينى فوه وفاه وفيه بأعرابه على الهاء منونة وجمع الثلاثة أفواه
بجملة لغاته التى تعرب بالحركات ستة عشر (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة بقصد لفظه وأخ وحم معطوفان
عليه بحذف العاطف وكذا خبر أى كالد كور من ذو الهم فى الحكم وهى امام معطوف على أب وأمبتدأ
حذف خبره أى كذا فىكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصريين كسبب بدليل قصرها
وجمعها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ماصح فيها ذلك ولما هو أو ولا تحذف الاعم قطعها عن
الإضافة (قوله والنقص) مراده به حذف الادم والاعراب على العين لا النقص المتعارف فى قاض
(قوله ينذر) أى النقص (قوله وقصرها) أى أعرابها كفتى فتقلب لاما ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها لان عينها مفتوحة لا ساكنة كما مر وأفراد الضمير هنا وجمعه فيما بعد إشارة لجواز الأمرين وان
كان الثانى أكثر فى عدد القلة كما هنا وقوله من نقصن متعلق بأشهر وقدمه عليه لانه يميز تقديم من على
أفعل مطلقا ولكن الأصح منه فى غير الاستفهام ولا حجة فى قوله

إذا سارت أسماء يوما ظعينة * فأسماء من تلك الظعينة أملح

لانه ضرورة ومقتضاه أن النقص شهر فى كلها وهو كذلك وأما ندرته فى أب وتاليه فنسبته على أنه لا تنافى
بين الشهرة والندرة فتدبر (قوله وحموها) فيه جرى على اختصاص الحم بأقارب الزوج أباً كان أو غيره
فلا يضاف اللوث وقيل يطلق على أقاربها معا فيضاف للزوج أيضا (قوله هذا هن زيد) أى شينه
لانه كناية عن أسماء الاجناس مطلقا وقيل عما يستقبح ذكره وقيل عن الفرج خاصة وفى المصباح أنه
يكنى به عن اسم الانسان أيضا تقول جاء هن وفى الاتى هنة (قوله من تعزى الخ) ساقط فى نسخ وقوله
تعزى أى انتسب بانساب الجاهلية بأن يقول يا فلان فأعضوه أى قولوا له اعضض على هن أهلك الذى
انتسب اليه ولا تكنوا أى لا تذكروا والهن الذى هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه (قوله محجوج)
أى مقام عليه الحجة (قوله بأبه اقتدى عدى الخ) هو عدى بن حاتم الطائى محابى وقوله فما ظلم امامنزل
منزلة للآزم فلا مفعول له أى ما حصل منه ظلم لانه لم يشابه أجنيا أو مفعوله محذوف أى ما ظلم أحدافى تلك
الصفة لكونها صفة أبه أو ما ظلم أباه بتضييع صفتها وأمه باتهامها فيه اذ لم يشابهه (قوله بالالف مطلقا) هى

حفظ حجة على من لم يحفظ وأشار بقوله * وفى أب وتاليه ينذر * الى آخر البيت الى اللغتين الباقيتين فى أب وتاليه وهما أخ وحم
فأحدى اللغتين النقص وهو حذف الواو والالف والياء والاعراب بالحركات الظاهرة على الباء والحاء والهم نحو هذا أبه وأخوه وحماها ورأيت
أبه وأخه وحماها ومررت بأبه وأخه وحماها وعليه قول الشاعر بأبه اقتدى عدى فى الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم وهذه اللمعة نادرة فى أب
وتاليه ولهذا قال وفى أب وتاليه ينذر أى ينذر النقص واللغة الاخرى فى أب وتاليه أن يكون بالالف مطلقا رفعا ونصباً وجراً فهو هذا أباه
وأخاه وحماها ورأيت أباه وأخاه وحماها ومررت بأباه وأخاه وحماها وعليه قول الشاعر

ان أباه وأبا أباه * قد بلغنا في الجدي غايتها فلما رفع والنصب والجر حركة مقدرة على الالف كما نقدر في المقصور وهذه الالف أشهر من النقص وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحمل ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والالف والياء والثانية أن تكون بالالف مطلقا والثالثة أن تحذف منها الحرف الثلاثة وهذا نادر وأن في هن لغتين أحدهما النقص وهو الأشهر والثانية الأتمام وهو قليل (ص) (وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * ليا كجأ أخوأبيك ذا اعتلا) (ش) ذكر النحويون لاعراب هذه الاسماء بالحروف شروطا أربعة أحدها أن تكون مضافة واحترز بذلك من أن لا تضاف فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أب ورأيت أباً ومررت بأب الثاني أن تضاف الى غير ياء التكلم نحو هذا (٣٨) أبو زيد وأخوه وحملوه فان أضيفت الى ياء التكلم أعربت بحركات

مقدرة نحو هذا أني ورأيت أني ومررت بأني ولم تعرب بهذه الحروف وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ الثالث أن تكون مكبرة واحترز بذلك من أن تكون مصغرة فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أبي زيد وذوي مال ورأيت أبي زيد وذوي مال ومررت بأبي زيد وذوي مال الرابع أن تكون مفردة واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مثناة فان كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة نحو هؤلاء آباء الزيدين ورأيت آباءهم ومررت بآبائهم وان كانت مثناة أعربت اعراب المثنى بالالف رفعاً والياء جراً ونصباً نحو هذا أبو زيد ورأيت أبويه ومررت بأبويه ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى من هذه

لغة بني الحرث وخشم وزيد وغيرهم وعليها حديث ما صنع أباجمل وقول أبي حنيفة لا قود في مثقل ولو ضرب به بأباقيس (قوله ان أباه الخ) ساقط في غالب النسخ والشاهد في الثالث صراحة وكذا في الاولين بقريته اذ يبعد التلقيق بين لغتين وقوله غايتها مفعول بلغا على لغة من يلزم المثنى الالف والضمير للجد وأتته باعتبار أنه صفة أو تبة والمراد بالغايتين البدأ والنهاية أو غاية الجدي في النسب وغايته في الحساب أو الالف للاشباع لا للتثنية (قوله وشرط ذا الاعراب) أي بالحروف لأن الكلام فيه وبديل المثال لا القصر وان كان هو أقرب مذكور (قوله لا ليا) عطف على محذوف أي يضمن لأي اسم ظاهر أو مضمّر معرفة أو نكرة لا ليا وقد مثل للجميع ولم يقيد هاياء التكلم لان ياء مخاطبة مختصة بالفعل فلا تدخلها الاضافة (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف وهو أخول من المضاف اليه لعدم شرطه الآتي في قوله * ولا تجز حال من المضاف له * الخ والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلى أي علا وقصره للوقف (قوله مضافة) أي لفظاً كما مثل أو نية كقول العجاج * خالط من سلمى خياشيم وفا * أي خياشيمها وفاها غذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه فنصبه بالالف (قوله من أن لا تضاف) أي ما عدا ذو وفوك للزومهما الاضافة كما مر (قوله مجموعة) أي جمع تكسير اما جمع السلامة لمذكر فتعرب اعرابه كالتثنية وكذا للمؤنث بأن يراد بها ما لا يعقل فيقال أبوات وأخوات وهو مسموع فيما عدا فوك وقيل فيه أيضا (قوله ولا تضاف الى مضمّر) أي وان رجع الى اسم جنس وشذ نحو انما يعرف الفضل من الناس ذووه (قوله الى اسم جنس) المراد به ما وضع لمعنى كلى ولو معرفاً بأل قال في النكت و اضافتها للعلم قليلة نحو أن الله ذو بكة بالوحدة لغة في مكة أي أناصحابها الى الجملة شاذة كقولهم اذهب بذى سلم أي بطريق ذى سلامة وقوله غير صفة أي نحوية وهي المشتق فلا يقال ذو فاضل وان كانت جميع المشتقات أسماء أجناس أما المعنوية كالعلم والكرم فتضاف اليها وانما اختصت بذلك لانها وصلة للوصف بما بعدها والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق والجملة يصلحان بنفسهما للوصف فلم يبق الاسم الجنس (قوله اذا بمضمّر الخ) الجار متعلق بوصل محذوف فيفسره المذكور ومضافاً حال مؤكدة من ضمير وصل العائد على كلالان وصل المضمّر به ليس الا بالاضافة فاللف للاطلاق لا للتثنية وجواس اذا محذوف لدلالة ما قبله أي اذا وصل كلا بمضمّر حال كونه مضافاً الى ذلك المضمّر فارفعه الخ وهي ظرف للافع مجرد عن الشرط (قوله كلنا كذلك) مبتدأ وخبره واثنان واثنان مبتدأ خبره يجريان وكابنين حال من فاعله أوصفة لمصدر محذوف أي يجريان جريا كجريا ابنين و اعراب هذه الالفاظ مقدر على الالف والياء لابهما لما مر في ذو والظاهر أنه لا يشتر على النون لانها في

مقدرة نحو هذا أني ورأيت أني ومررت بأني ولم تعرب بهذه الحروف وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ الثالث أن تكون مكبرة واحترز بذلك من أن تكون مصغرة فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أبي زيد وذوي مال ورأيت أبي زيد وذوي مال ومررت بأبي زيد وذوي مال الرابع أن تكون مفردة واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مثناة فان كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة نحو هؤلاء آباء الزيدين ورأيت آباءهم ومررت بآبائهم وان كانت مثناة أعربت اعراب المثنى بالالف رفعاً والياء جراً ونصباً نحو هذا أبو زيد ورأيت أبويه ومررت بأبويه ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى من هذه

الاصل

الاربع سوى الشرطين الاولين وأشار اليهما بقوله

وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * ليا أي شرط اعراب هذه الاسماء بالحروف أن تضاف الى غير ياء التكلم فلمن هذا أنه لا بد من اضافتها وأنه لا بد أن تكون لغير ياء التكلم ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه وذلك أن الضمير في قوله يضمن راجع الى الاسماء التي سبق ذكرها وهو لم يذكرها الا مفردة مكبرة فكانه قال وشرط ذا الاعراب أن يضاف أب وأخواته المذكورة الى غير ياء التكلم واعلم أن ذو لا تستعمل الاضافة ولا تضاف الى مضمّر بل الى اسم جنس ظاهر غير صفة نحو جاءني ذو مال ولا يجوز جاءني ذو قائم (ص)

(بالالف ارفع المثنى وكلا * اذا بمضمّر مضافاً وصلا * كلنا كذلك اثنان واثنان * كابنين وابننين يجريان

الأصل بمنزلة التنوين فليست محل اعراب وان صارت الآن آخر اللفظ المقصود وكذا يقال في قوله الآتي
عشرون والاهاون الخ هذا والظاهر أنه يجري فيهما للذهب الآتية في اعراب الثني والجمع بعد التسمية بهما
ومن جعلتها اعرابهما بالحروف كاصلهما فتدبر (قوله وتختلف اليا) بالقصر والمراد أنها تقوم مقام الالف في
بيان مقتضى العامل لافي النوع الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقدير البدخل نحو ليكن عالم
يستعمل بالالف وجرا ونصبا لظرفان بتقدير مضاف أي وقت جراح كافي آتيك طلوع الشمس لاحالان
لان محي المصدر حال التكمي (قوله قد ألف) كالتعليل لبقاء الفتح أي انما بقي مع الياء لسبق الفتح مع الالف
وقيل ليشعر من حيث لزومه للالف بأن الياء خلف عنها اذ الرفع أول أحواله وانما لم يبق الضم قبل ياء الجمع
بشقه بخفف بالكسر دون الفتح للفرق بينهما وبين الثني ولم يعكس لان مقتضى الفتح انما وجد في الثني
(قوله وحده لفظ الخ) الأولى اسم لانه جنس قريب وقوله دال الخ مخرج لما دل على واحد ككران
ورجلان أي ماش أو أكثر كفلان وصنوان جمع صنو والمراد دال عليهما في الحالة الراهنة اذا سم الفاعل
حقيقة في الحال فخرج الثني المسمى به علما كالبحرين لبلد أو اسم جنس ككاتبتي الحداد فانه ملحق
بالثني في اعرابه لاثني حقيقة على انه لو عبر بالماضي ما دخل ذلك لان الفعل في التعريف منسلخ عن الزمان
فان قلت يخرج باعتبار الحال نحو حنانك كما أريد به التكثير مع أنه مثنى حقيقة كما اختاره ابن هشام
لاملحق به قلت استعمال ذلك الآن في غير الاثنين عارض للقرينة فلا يبتدئ بخلاف البحرين ونحوه فانه
بوضع جديد وقد انسلخ عن وضعه الأصلي بالكلية فتدبر (قوله وعطف مثله) أي وصالح لعطف مثله بعد
التجريد لان العطف هو للفرد لا للثني والمراد أن المعنى يصح مع العطف وان امتنع العدول عن التثنية
اليه الالئكة كقصد التكثير في أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر في محور رجل قصير ورجل طويل
أو مقدر كقول الحجاج محدو محدو أي يوم أي محدابي ومحمد أخی والتثنية لاتنفي عن العطف بغير الواو
لان لغيرها معاني تفوت بفواته كالترتيب في الفاء (قوله فيدخل في قولنا الخ) جعل الشارح مجموع لفظ دال
الخ جنسا فخرج سكران خارج عنه لابه وهو وان كان خلاف المألوف أولى من الجنس البعيد فتدبر (قوله نحو
شفع) أي زوج وانما دخل فيما ذكر لان المراد بالاثني ما يعم القسمين للتساويين كالشفع وغيرها
سواء كانا مفردين كرجلين أو جمعين كجملين أو اسمي جمعين كركيين فأخرج بقيد الزيادة
لأنهما ليسا من الثني ولان الملحق به وبمعناها زكي بالزاي كفتي وضده خسي بمعجمة فسبى مهلة
قال السكيت

مكارم لا تحصى اذا نحن لم نقل * زكي وخسي فيما نعد خلاهما

أي لم نقل عند عدد خصال تلك المكارم هي زوج أو فرد لعدم احصائها (قوله اثنتان الخ) مثلها اثنتان
وكتنا اذ لم يسمع لها مفرد فهي من الملحق بالثني لامثناة حقيقة وكذا كلالسكتها تخرج بقيد الزيادة
كشفع لان ألفها بدل عن أصل واو أو ياء وأما كتنا فألفها زائدة وتاؤها بدل عن اللام وقيل بالعكس
(قوله وعطف غيره) أي مغايرة في الوزن كافي قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين
اليك أي عمر بن الخطاب وأبي جهل عمرو بن هشام فغلب من سبقته السعادة أو في الحرف ككتال
الشارح وكالابوين للاب والام فكل ذلك تغليب وهو ملحق بالثني على التحقيق لان شرط التثنية عند
الجمهور اتفاق اللفظ والمعنى فلا يثنى اللفظ مراد به حقيقة ومجازه وقولهم القلم أحد اللسانين شاذ وكذا
المشترك باعتبار معنييه كقرآن للحيض والطهر للابليس بفردى أحد المعنيين وانما ثني العلم المشترك
كالزبدتين لتأوله بالمسميين يز يدولعلم التباسه اذ ليس تحته أفراد وأجاز الناظم تثنية كل منهما وجمعه

لا
تبه

وتختلف اليا في جميعها
الالف * جرا ونصبا
بعد فتح قد ألف (ث) ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن مما تنوب فيه الحروف من الحركات الاسماء الستة وقد تقسم الكلام عليها ثم ذكر الثني وهو ما يعرب بالحروف وحده لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فيدخل في قولنا لفظ دال على اثنين الثني نحو الزيدان والالفاظ الموضوعات لاثنين نحو شفع وخرج بقولنا بزيادة في آخره نحو شفع وخرج بقولنا صالح للتجريد نحو اثنتان فانه لا يصلح لاسقاط الزيادة منه فلا تقول اثنتان وخرج بقولنا وعطف مثله عليه ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه كالقمرين فانه صالح للتجريد فتقول قمر ولكن يعطف عليه مغايرة لأمثله نحو قمر وشمس

وهو المقصود بقولهم
القمرين وأشار المصنف
بقوله * بالالف ارفع الثني
وكلا * الى أن الثني
يرفع بالالف وكذلك شبه
الثني وهو كل ما يصدق
عليه حد الثني وأشار اليه
المصنف بقوله وكلا فملا
يصدق عليه حد الثني مما
دل على اثنين بزيادة أو
شبهها فهو ملحق بالثني
فكلا وكلا واثان واثتان
ملحقة بالثني لانها لا يصدق
عليها حد الثني لكن
لا تلحق كلا وكلا بالثني
الا اذا أضيفا الى مضمرا نحو
جاءني كلاهما ورأيت
كليهما ومررت بكليهما
وجاءتني كتابهما ورأيت
كتبيهما ومررت بكتبيهما
فان أضيفا الى ظاهر كانا
بالالف

مع أمن اللبس كندى عينان منقودة ومورودة ولا يرد على الجمهور أن نحو القمرين تثنية قمر الحقيقة
وقر المجاز مع أن التغليب سائع لما صرح به غير واحد أن تغليب التثنية سماعي ولا يقال انه مجاز لاحجر فيه
لان كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز ما لا يتجاوز به ماورد وانما كان مجازا لان هيئة التثنية موضوعة
للمشركين لفظا ومعنى عند الجمهور فاستعملها في المشتركين لفظا فقط مجاز كذا في حواشي التلخيص
تقلعن يس وغيره والظاهر أن علاقة هذا المجاز المشابهة في مطلق الاشتراك لاجزئية كما هو ظاهر ولا
المجاورة كما قيل لان ذلك انما هو في فرديه قبل التثنية فيتجاوز بلفظ القمر مثلا الى الشمس حتى يشتركا
لفظا للعلاقة المجاورة في الذكر أو الذهن ثم ينشئ فيدل على فردين حقيقي ومجازي كالسكرين بالعطف هذا
في لفظ التثنية والجمع أما نحو والله يسجد من في السموات ومن في الارض حيث استعملت من في غير العاقل
لاختلاطه بتعليبه عليه فالظاهر انه جمع بين الحقيقة والمجاز لا مجاز لانها لم تستعمل في المجموع من حيث
هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب الكلية التي هي كعدد افراد
حقيقية ومجازية ومن يمنع جمعها أن يجعلها من عموم المجاز كأن يراد منها مطلق ذات فتعنيها هذا تحقيق
الاقام (قوله وهو) أي المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ (قوله بزيادة) كاثنتين واثنتين وكتنا
وقوله أو شبهها ككلا فان ألفها أصلية كما مروا خرج ما دل عليهما بجوهره كشفع كما مر (فائدة) شروط
التثنية عند الجمهور ثمانية مجموعة في قوله

شرط الثني أن يكون معربا * ومفردا منكرا ماركا
موافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم يعن عنه غيره

فلا ينشئ المبنى على الاصح ونحو دان والذان صيغة مستقلة وانما تغير بالاعمال نظرا لمصورة التثنية فبني على
ما يشاكل اعرابها وهذا مراد من قال انها ملحقان بالثني في اعرابه ونحو يازيدان بناؤه وارد عن التثنية
ونحو منان ومنين ز يادته للحكاية تحذف وصلالات التثنية ولا غير المفرد من الثني وجمعي التصحيح والجمع
التناهي وانما ينشئ غير التناهي واسم الجنس واسم الجمع لان لها نظيرا في الآحاد وكذا يشترط في كل جمع ولا
العلم الا بعد تنكيره بأن يراد به أي واحد مسمى به ثم يعوض عن العلمية التعريف بأل أو النداء لانه يدل
على الشخص والتثنية على الشيوع والتعدد فيتناهين ومثلها الجمع ولهذا التثنية ولا تجمع كنيات الاعلام
كفلان لعدم قبولها التنكير ولا المركب كاسيدين في الجمع ولا ما اختلف لفظه أو معناه كما مروا ما ليس له
مماثل أي ثان في الوجود كشمس وقمر والقمران تغليب كما مروا يمكن الاستغناء عن هذا بما قبله لان ما لا ثاني
له لم يوافق شيئا في معناه ولا ما استغنى عن تثنيته بغيره كما استغنى بثنية جزءه وسى عن بعض وسواه وكلا
وكتنا عن تثنية أجمع وجمعا وبسته وثمانية عن تثنية ثلاثة وأربعة وأما قوله

فيارب ان لم تجعل الحب بيننا * سواءين فاجعلني على حبها جلدا

فشاذا (قوله كانا بالالف) أي ويقدر الاعراب عليها كالمقصود وذلك لان لها حظا من الافراد والتثنية
لان لفظها مفرد ومعناها مثنى فاعربا كالمفرد تارة وكالثني أخرى ولما كان اعراب الثني فرع المفرد
والمضمر فرع الظاهر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع للنسبة وبعضهم يعربهما كالثني مطلقا
وبعضهم كالمقصود مطلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت اليه مطيتي * في حين جدبنا السير كلانا

(فائدة) الاكثر فيهما مراعاة اللفظ وبه جاء القرآن نصافي قوله تعالى كتنا الجنين آتت أكلاها ولم
نظلم منه شيئا وأما ضمير خلاهما فيحتمل رجوعه للجنيتين وان كان مضافا اليه كما يرجع مع كل للمضاف اليه
وقد اجتمع في قوله يصف فرسين تسابقا

وهما ونصبوا جراً نحو جاء في كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا
الرايين فلهذا قال المصنف * وكلا إذا ضم مضافاً وصلاً * كلما كذلك ثم بين ان اثنين واثنين مجريان مجرى اثنين واثنين فالتان
واثنتان ملحقان بالثنى كما تقدم واثنتان واثنتان مشنئ حقيقة ثم ذكر المصنف (٤١) أن الياء تخلف الالف في الثنى

والملاحق به في حالتي الجر
والنصب وان ما قبلها
لا يكون المفتوحاً فهو
رأيت الزيد بن كليهما
ومررت بالزيد بن كليهما
واحتز بذلك عن ياء
الجمع فان ما قبلها لا يكون
الا مكسوراً نحو مررت
بالزيد بن وصيائي ذلك
وحاصل ما ذكره ان الثنى
وما ألحق به يرفع بالالف
وينصب ويجر بالياء
وهذا هو المشهور والصحيح
أن الاعراب في الثنى وما
ألحق به بحركة مقدرة
على الألف رفعاً والياء
نصباً وجراً وما ذكره
المصنف من ان الثنى
والملاحق به يحكونان
بالالف رفعاً والياء نصباً
وجراً هو المشهور من لغة
العرب ومن العرب من
يجعل الثنى والملاحق به
بالالف مطلقاً رفعاً ونصباً
وجراً فتقول جاء الزيدان
كلاهما ورأيت الزيدان
كلاهما ومررت بالزيدان
كلاهما (ص)

(وارفع بواو ويا اجرر
وانصب

٦ - (خضري) - أول *
يمران بالحروف أحدهما الأسماء الستة والثاني الثنى وقد تقدم الكلام عليهما ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث وهو جمع المذكور
السالم وما حمل عليه واعرابه بالواو رفعاً والياء نصباً وجراً وأشار بقوله عامر ومذهب الى ما يجمع هذا الجمع وهو قسمان جامد وصفة
فيشترط في الجامد أن يكون علماً

كلاهما حين جدالجرى بينهما * قد أقلما وكلا أنفيهما رابي
فتنى أقلما أي تركا لجرى مراعاة للثنى ورأى اللفظ في رابي معنى منتفع من التعب قال في الثنى وقد سئلت
قديمي عن قولك زيد وعمر وكلاهما قائم أو قائمان أيهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما تو كيدا فقامان
لانه خبر عن زيد وعمر وأولهما فالوجهان والختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيداً وعمران قيل
كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اه قال الدماميني ويتعين الافراد مراعاة للفظ في قوله
كلا لانا غنى عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشد تغانيا
وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة الى ثالث اه (قوله والصحيح الخ) هو مذهب
سيبويه والجمهور كما قالوا في الأسماء الستة ولم يوافقهم الناظم هنا لانه كان يجب ظهور فتحه النصب على الياء
فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله بالالف مطلقاً) أي ويعبر به كالمقصود مع كسر النون ابداً
وبعض هؤلاء يعبر به على النون كسلمان والظاهر على هذا أن نحو صالحان يمنع الصرف للزيادة والوصفية
مثلاً وخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بشدان وحقه هذين كقراءة الاكثر لانه اسمان بصورة
التثنية فيدنى على ما يشاء كل اعرابها كما مر وقيل اسمان ضمير الشان محذوف واول جملة هذان الخ خبرها واللام
داخل على مبتدأ محذوف أي لهما ساحران لاعلى ساحران لان لهما الصدر فلا تدخل الاعلى المقدم من
المبتدأ وخبره وحذف المبتدأ لا ينافي تأكيده باللام لوروده في غير موضع وقيل ان بمعنى نعم وما بعدها جملة
مستقلة كما حكى أن ابن الزبير قال له رجل ان ناقتي قد نقتبت فقال أرحها قال وأعطشها الطريق فقال
اسقها قال ما جئتكم مستطابلاً مستمنحاً لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان كبتها أي نعم
لعن الله ورا كبتها السكونه رأي عدم استحقاقه انظر الغنى وحواشيه (قوله ويا اجرر) بقصر يابلاتنوين
للضرورة وهو متعلق باجرر وحذف مثله من انصب لدلالة عليه ولم يتنازعنا تأخرهما عنه فلا توجه العامل
الثاني اليه على الاصح عند الناظم للفصل بينهما بالاول وعلى القول بجواز طلب العمول في الجملة يتعين هنا
اعمال الثاني اذ لو كان الاول لوجب الضمير في الثاني وان كان فضلة كما سيبين (قوله سالم جمع الخ) تنازعه
ارفع واجرر وانصب فأعمل الاخير لقر به وحذف ضمير الاولين لكونه فضلة وهو من اضافة الصفة الى
الموصوف أو على معنى من لصحة حمل الثاني على الاول وخرج بالسالم تكسير عامر على عوامر كجابر
وحواير ومذهب على مذنب لكن سيأتي في جمع التكسير عن المصنف وغيره أن نحو مختار ومنقاد
ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيحاً فيكون مذهب مثلها فالتقييد بالسالم ليس للاحتراز الا
بالنسبة لعامر دون مذهب فتدبر (قوله في هذا البيت) أي وما بعده (قوله السالم) الاولى جره صفة للذكر
لان المفرد هو الذي سلم بناؤه في الجمع من تغيير التكسير أو ما تفسيره في قاضون ومعتقون فللاعلان
ويصح رفعه صفة لجمع لكن باعتبار واحد (قوله جامد) هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف
والصفة هي المشتق للدلالة على معنى وذات (قوله فيشترط في الجامد) أي زيادة على شروط التثنية المارة
كما تزداد في الصفة أيضاً كما في الروداني (قوله علماً) أي شخصياً أما الجنس فلا يجمع منه الا التوكيد
كما جمعون لانه في الاصل وصف أفعل تفضيل فان قلت كيف تشترط العلمية مع وجوب تكسيره

سالم جمع عامر ومذهب (ش) ذكر المصنف قسمين

لذ كراقل خاليا من تاء
التأنيث ومن التركيب
فان لم يكن علما لم يجمع
بالواو والنون فلا يقال في
رجل رجلون نعم ان صغر
جازر ذلك نحو رجيل
ورجيلون لانه وصف وان
كان علما لم يرمز كرم
يجمع بهما فلا يقال في
زيب زيبون وكذلك
ان كان علما لذ كراغير
عافل فلا يقال في لاحق
اسم فرس لاحقون وان
كان فيه تاء التأنيث
فكذلك لا يجمع بهما فلا
يقال في طلحة طلحون
وأجاز ذلك الكوفيون
وكذا ان كان مركبا فلا
يقال في سيبو سيبويون
وأجازه بعضهم ويشترط
في الصفة أن تكون صفة
لذ كراقل خالية من
تاء التأنيث ليست من باب
أفعل فعلاء ولا من باب
فعلان فعلى ولا مما يستوى
فيه المذكور والمؤنث
نخرج بقولنا صفة لذ كرا

عند الجمع كما مر في التثنية قلت اشتراطها لآلتها وهو التشخيص حتى تنافي الجمع بل لتحصيل الوصفية
تأويلا وذلك لان دلالة الواو على الجمعية أعماهي بالاصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما شابهه
معنى ومحة واعلا وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لانه وصف تأويلا وتأوله بالمسمى دون باقي الاسماء
ولا حاجة لما يقال العلمية شرط للاقدام وعدمها للتحقق أو هي شرط معدأى مهيأ لقبول الجمعية والمعد
لا يجمع الشروط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقي وتسميته شرطا للمسابهة في التوقف عليه (قوله
لذ كراقل) أى باعتبار معناه لالفظه فيقال زيبون وسعدون في زيب وسعدى لذ كرين كما يقال
زيدات ومهرات في زيد وعمر ومؤنثين واختص بالذكور العقلاء لشرفهم كما ان الصحة أشرف من
التكسير قال الدماميني وقد ورد هذا الجمع في أسماؤه تعالى للتعظيم لامتناع معنى الجمع فيه وهو توقيفي فلا
يقال رحيمون قياسا على نحو فنعلم الماهدون لعدم الاذن وحيث قد لا يرد أنه تعالى لا يطلق عليه مذ كرا ولا
عافل فكيف يجمع لأن كلامنا في الجمع القياسي (قوله خاليا من تاء التأنيث) أى ما لم تكن عوض فاء
أولام كمدة وثبة والاعمال قياسا اذا سمي بهما وما سياتى من عدمها في الملحقات عند عدم التسمية اه صبان
وأوجب البرد جمع ذلك بالالف والتاء ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث بل تحذف المقصورة وتقلب المدودة
واو افيقال حبلون ومهر اوون عند التسمية (قوله ومن التركيب) الاولى حذفه لانه شرط لكل جمع بل
وللتثنية أيضا كما مر (قوله ان صغرا جاز) أى لانه يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه وكذا نحو
بصرى وكوفى لتأوله بالنسب لكذا (قوله فكذلك لا يجمع) أى لان حذف التاء كالألف المقصورة
يلبس بالجرى وفتح ما قبل الالف دافع لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح ما قبل التاء
فليحرروا لوقيت التاء لم جمع علامتين متضادتين ظاهر او سوغ ذلك في الألف المدودة ذهاب صورتها
وأيا يمنع وقوع التاء حشوا بلا ضرورة وانما وقعت كذلك في التثنية لضرورة أن حذفها ملبس مع أنه
ليس للمؤنث بالتاء تثنية تخصه بخلاف الجمع (قوله وأجازه بعضهم) أى سيبويون يجمع الجزأين وبعضهم
يقول سيبون يجمع الاول فقط وبعضهم يجمع المزجي وان لم يختم بويه أما الاسنادى فلا يجمع ولا يشنى اتفاقا
بل يقول ذوو أو ذوابر نحو حمره مثلا من اضافة للمسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم كما يقال في المزجي على
القول الاول ويظهر أن التقييد كذلك وأما الاضافى فيشئ ويجمع جزؤه الاول مضافا لثاني كغلاموزيد
وعبدالله وجوز الكوفيون جمع الجزأين قال الروداني لا نطن أحدنا يجترى على ذلك في نحو عبد الله انما
الله الواحد اه ومن هنا يؤخذ ما اختاره الامير من ان اطلاق المذهب لا يحسن بل ان انفرد المضاف اليه
جمع الصدر فقط قولوا واحدا كمبيدز يدوان تعدد كل منهما كمبيدز يدالمكي وعبدلزيد المصرى مثلا
فالوجه جمعهما كمبيدز يود (قوله صفة لذ كراقل) أى ولونز يلايدخل نحو أنيناطنين رأيتهم على
ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لانها لما وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود جمعت
جمعهم ويقلب لذ كرا والعافل على غيره فيقال زيد والمهندات أو والحمير منطلقون (قوله خالية من تاء
التأنيث) أى الموضوعه وان استعملت في غيره كالمبالغة في تاء علامة (قوله ليست من باب أفعل الخ) مجر
أفعل وفعالان بالكسرة لاضافتهما الى ما بعدهما فابطلت ما فيهما من العلمية ووزن الفعل أو الزيادة وأما فعلاء
بفتح الفاء في الموضعين فغير مصروف للألف المدودة في الاول والمقصورة في الثاني والاضافة لادنى ملابسة
أى أفعل النى مؤنثه فعلاء كأمرو وحمراء وفعالان كذلك كسكران وسكرى وعبارته تشمل ما ليس من باب
أفعل وفعالان أصلا كقائم وما هو منهما ولا مؤنثه كأكبر لكبير كمرأة الذ كروحيان لطويل اللحية وماله
مؤنث على غير ما ذكر كفعلى بالضم في الاول كفاضل وفضلى وفعلا في الثاني كندمان ونندمان من النادمة
لامن الندم فكل هذه تجمع بالواو على كلامه (قوله ولا مما يستوى فيه الخ) قال أرباب الحواشي هو مع

ما كان صفة للمؤن فلا يقال في حاضر حاضران وخرج بقولنا عاقل ما كان صفة لمذكر غير عاقل فلا يقال في سابق صفة لفرد سابقون وخرج بقولنا خالية من تاء التأنيث ما كان صفة لمذكر عاقل ولكن فيه تاء تأنيث نحو علامة فلا يقال فيه علامون وخرج بقولنا ليست من باب أفعل فعلاء ما كان كذلك نحو أحرمر فان مؤنثه حمراء فلا يقال فيه أحمرون وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران وسكرى فلا يقال سكرانون وكذلك ان استوى في الوصف المذكور والمؤنث نحو صبور وجريح فانه يقال رجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة جريح فلا يقال في جمع المذكور السالم صبورون ولا جريحون (٤٣) وأشار المصنف الى الجامد الجامع

للشروط التي سبق ذكرها بقوله عامر فانه علم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب فيقال فيه عامرون وأشار الى الصفة المذكورة أولا بقوله ومذنب فانه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث فيقال فيه مذنبون (ص)

(وشبه ذين وبه عشرونا وبابه ألحق والاهلونا أولو وعالمون عليونا وأرضون شذو والسنونا وبابه ومثل حين قد يرد ذا الباب وهو عند قوم بطرد (ش) أشار المصنف بقوله) وشبه ذين الى شبه عامر وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وابراهيم فتقول محمدون وابراهيمون والى شبه مذنب وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط

ما قبله بمعنى قول التوضيح يشترط في الصفة قبول التاء أو الدلالة على التفضيل اه وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو جريح وسكران وأحرمر يخرج به نحو أفضل وأكرم ولحيان لا يجمع لعدم التاء والتفضيل معا وبه في أكرم صرح لا تدخل الأفضل فعلى هذا نحو أكرم ولحيان لا يجمع لعدم التاء والتفضيل معا وبه في أكرم صرح في حواشي الازهرية وعلى كلام الشارح بجمعان وصرح به الصبان فتدبر وحرر (قوله فلا يقال الخ) أى لان أحرمر وسكران يؤنثان بغير التاء وصبور يصلح للمؤنث بنفسه وعدم قبول التاء يبعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالمحل عليه كاسم وانما جمع الافضل مع عدم قبوله التاء أيضا لالتزام تعريفه عند جمعه فأشبه الفعل اللازم حالة التنكير ومن الشاذ خلافا للكوفيين قوله

فما وجدت نساء بنى تميم * حلائل أسودين وأحمرين وقوله منا الذي هو ما انطر شاربه * والعانسون ومنا المرء والشيب

حيث جمع العانس وهو من بلغ أو ان التزويج ولم يتزوج ذكرًا كان أو أنثى (قوله نحو صبور وجريح) أى غير علمين والاجماع محل استوائهما في فعل اذا كان بمعنى فاعل وفي فعل اذا كان بمعنى مفعول بشرط جريانها على موصوف مذكور (قوله وبه عشرون) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أنباء جموع كعشرين وأولى وجموع لم تستوف الشروط كاهلين وعالمين وجموع مسمى بها كعلمين وجموع تكسير كارضين وسنين (قوله وبابه) أى أخوانه ولو عبر به لكان أصح في ارادة العقود الى التسعين لان بابه قد يشمل مئين مع انه من باب سنين ولم يقل ألحقا أى عشرون وبابه لتأولها بالمذكور (قوله والاهلون) الى عليون مبتدآت حذفت عاطفها وخبرها أى كذلك ألحقت وأرضون مبتدأ خبره شذو وحذف خبر السنون لدلالة شذو كما أفاده الاشمونى ونص على شذوذ هذين مع أن جميع الملحقات شاذة لشذوته فيهما اذ هو من أربعة أوجه فان كلا منهما جمع تكسير لا سم جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذوذ قياسا فقط لكثرة استعمالها (قوله ومثل حين) حال من ذا الباب أى باب سنين أوصفه لمصدر محذوف أى ورودا مثل حين (قوله لا واحده) أى لا من لفظه ولا معناه كما قاله الدنوشرى (قوله اذ لا يقال عشر) والالزم انطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لان أقل الجمع ثلاثة من مفردة (قوله لانه اسم جنس جامد) أى لذى القرابة لا علم ولا صفة ويستعمل وصفا بمعنى المستحق كالحمد لله أهل الحمد وجمعه حيث حقيقى لا ملحق به لانه في معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الروداني هو أيضا ملحق لانه صفة لا تقبل التاء ولا تدل على التفضيل أفاده الصبان (قوله من لفظه) أى بل من معناه لانه اسم جمع لذو بمعنى صاحب ويكتب بالواو بين الهزمة واللام ليمتاز عن الى الجارة نصباً وجرا وحمل الرفع عليهما (قوله اسم جنس) أى لكل ما سوى الله وأما العالمون فخاص بالعلاء وقيل يميم غيرهم أيضا وهو الراجع فهو اسم جمع لعالم لما قاله الشارح

كلا أفضل والضارب ونحوهما فتقول الافضلون والضاربون وأشار بقوله وبه عشرون الى ما ألحق بجمع المذكور السالم في أعرابه بالواو رفعاً وبالياء جراً ونصباً وجمع المذكور السالم هو ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها فملا واحده من لفظه وله واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم بل هو ملحق بعشرون وبابه وهو ثلاثون الى تسعين ملحق بالجمع المذكور السالم لانه لا واحده من لفظه اذ لا يقال عشر وكذلك أهلون ملحق به لان مفردة وهو أهل ليس فيه الشروط المذكورة لانه اسم جنس جامد كرجل وكذلك أولو لانه لا واحد له من لفظه وعالمون جمع عالم وعالم كرجل اسم جنس جامد

ولان شرط الجمع أن يكون أعم من مفردة لأخص ولا مساو أو الأبطال قولهم أقل الجمع ثلاثة من مفردة كذا قيل وفيه أن اسم الجمع كالجمع في ذلك والافماعنى كونه اسم جمع حيث لم يقدم معناه في الجملة فالحق أنه جمع له لان العالم كما يطلق على ماسوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم الجن فجمع بهذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولاً ببناء على القول الاول أو ليعم جميع الأنواع والأصناف ببناء على الثانى والحق أيضاً أنه مستوف لشروط الجمع كما قاله الرضى تبعاً للكشاف وغيره لانه في الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالحاتم لما تختم به والقالب لما يقلب به الشيء من حالة الى حالة لان جميع المخوقات لا مكانها وافتقارها الى مؤثر يعلم بها ذات موجودها وتدل على وجوده ولما غلب على العقلاء منهم جمع بالواو كسائر أوصافهم فدخلوا غيرهم في العالمين تطلب (قوله وعليون الخ) مثله كل علم بصيغة الجمع كزبدون مسمى به وكصديق وقنبرين علمى بلدين بالعراق والشام فيلحق بالجمع في اعرابه استصحاباً لاصله على الرجح وبقي فيه أربعة مذاهب لانه ما أن يعرب على النون منونة مع لزوم الياء كحين وغسلين أو الواو كعربون أو يمنع الصرف مع الواو كهرون للعلمية وشبه المعجمة أو يقدر اعرابه على الواو مع فتح النون أبداً وهذا أقلها ثم ما قبله على الترتيب وأما اللثني اذا سمي به فاما أن يعرب كاصله أو كعثمان غير مصروف للعلمية والزيادة ومحل ذلك ما لم يجاوز اسبعة أحرف والاعين اعرابها بالحروف كما في التسهيل كاشهيباين مثني اشهيباب مصدر اشهاب من الشبهة وهي لون معروف (قوله اسم لاعلى الجنة) فقوله تعالى كتاب مرقوم على حذف مضاف أى محل كتاب وفي الكشاف انه اسم لديوان الخير الذي دون فيه ما عملته الملائكة وصلاح الثقلين فكتاب الابرار مصدر بتقدير مضاف أى كتاب أعمال الابرار (قوله لكونه لا يعقل) أى اسم له ليس بجمع الآن وان كان في الاصل جمع على كسكيت من العوافان كان اسم مكان كان ملحقا باعتبار أصله أيضا وان كان اسم ملك كما قيل كان جماع حقيقة (قوله اسم جنس الخ) أى لا علم ولا صفة وهذا مانع أول ومؤث مانع ثان ويراد كونه لم يعرقل وجمع تكسير وكذا في سنة ككامر (قوله مؤث) أى دليل ان أرضى واسعة وتضغيره على أربعة (قوله سنة) أصله سنو أو سنة جمعة على سنوات وسنات وفعله سايت وسانته وأصل سايت سانبوت قلبت الواو ياء لتطرفها بعد ثلاثة (قوله وهو كل اسم الخ) ذكر خمسة قيود الحذف وكونه للام والتعويض وكونه بالهاء وعلم التكسير وزاد في نسخ كون الاسم ثلاثيا وتركه في أخرى لأن ما أخرجه به يخرج بالحذف ولم يأخذ الاحتراز القيد الاخير فيخرج بالاول نحو تمر بمالم يحذف وشدايوضون بالكسر جمع أضاة كقناة وهي القدير واوزون لاوزة وبالثاني نحو عدة ماحذف فاؤه وشنرقون في رقة وهي الفضة وأصلها ورق نقلت كسرة الواو الى الراء وحذفت وعوض عنها الهاء وبالثالث نحو بدعالم يعوض وشدايوضون واخون وبالرابع نحو اسم وأخت لأن للعوض في الأول الهمزة وفي الثاني التاء الهاء وشدايوضون جمع ابن وهو مثل اسم فهذه شنت عن باب سنة في قلة الاستعمال وكذا ظيرون الذي في التارح وان كان الباب من أصله شاذاعن قياس الجمع وهذه القيود لضبط ما كثر سماعه منه لا لقياسيته فيه فتدبر (قوله كاتاة ومثين) بكسر الميم فيهما لأن مفردة هذا الباب ان كان مكسور الفاء لم تغير في الجمع أو مفتوحها كسنة كسرت في الجمع على الافصح فيهما ما وحكى مثون وعزون وسنون بالضم أو مضومها كسنة ضمت في الجمع أو كسرت وأصل مائة ماى من مائة القوم بتمت مائة كفاي القاموس فالهاء عوض عن لامها (قوله وثبة) أى بمعنى الجماعة والاقوى أن أصله ثبوم من ثبوت أى جمعت لاثني لان أكثر ما حذف من اللامات واو ولم تجمع في التنزيل الا بالالف والتاء كفاي التصريح نحو فانقروا نبات وأما ثبة بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين لا اللام لانها من ثاب يشوب اذا رجع ومنه مثابة للناس (قوله كشفة) أصلها شظية حذفت الهاء لامها وقصد تعويض التاء عنها ومثلها في ذلك شاة اذا أصلها شوهة لتضغيرها على شوهة والاقرب فتح

وعليون اسم لاعلى الجنة وليس فيه الشروط للمذكورة لكونه لا يعقل وأرضون جمع أرض وأرض اسم جنس جامد مؤنث والسنون جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكور لما سبق من انها غير مستكملة للشروط وأشار بقوله وبابه الى باب سنة وهو كل اسم ثلاثي حذفت لاه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كاتاة ومثين وثبة وثمين وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه فان كسر كشفة وشفاء لم يستعمل كذلك الا شذوذا

واوها كما اختاره الروداني ليتأتى قلبها ألفا بعد حذف الهاء (قوله كطبة) بكسر المعجمة كما في التصريح وضمها كما في القاموس وهي طرف السيف أو السهم وأصلها ظنول قوم ظبوتنه إذا أصبته بالظبة (قوله على ظبا) كهدي وعلى أظب أيضا كادل جمع دلو وأصله أظبو وأدلو كارجل قلبت الواو ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة والضمة كسرة لتناسبها ثم أعل كقاض (قوله هذه سنين) أي بتوينة لبني عمرو بعدهم تميم مع جره بالكسرة على ظاهر كلام المصنف والفتح على ظاهر كلام الفراء ولا وجه له أفاده الصبان (قوله واختلف في اطراد هذا) من النحويين من يطرده في باب الجمع كله ولا يخصه بباب سنين تمسكا بقوله

ربحي عرندس ذي طلال * لا يزالون ضار بين القباب

حيث أتى النون مع الإضافة لأن الأعراب عليها قوله * وقد جاوزت حد الاربعين * والصحيح قصره على السماع مطلة والعرندس الشديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة (قوله في احدى الروايتين) والرواية الاخرى اجعلها سنين بلاتنين كسني يوسف بحذف النون للإضافة وسكون الياء مخففة وهذا دعاء على أهل مكة بالجذب والقحط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم (قوله دعاني) أي أتركاني وعادتهم خطاب الواحد بالتثنية تعظيما والشاهد في سنينه لثبوت نونه مع اضافته ولو حذف لسكنت الياء وكسرت الهاء (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه مفعولا لافتح لان فاء زائدة لتزيين اللفظ فلا تمنع عمله فيما قبله بخلاف فاء الجزاء ورفعها مبتدأ يحوج الى تقدير رابط في افتح (قوله وقل من بكسره نطق) أي مع الياء ولم تسمع مع الواو لمزيد الثقل (قوله بعكس ذاك) أي بخلافه لأن الكثير في أحد هما قليل في الآخر ويغني عن هذين البيتين قول الكافية

والنون في جمع له الفتح وفي * تشنية كسر وعكس قديني

(قوله زعائف) جمع زعيفة بكسر الزاي والنون وهو الدعي الذي لا أصل له وأصل الزعائف أطراف الاديم وأكارعه والشاهد في آخره ين بفتح الحاء وكسرونونه على كلام الشارح لكن رواه علماء القافية بالفتح وقالوا فيه عيب الاصراف وهو اختلاف حركة الروي المطلق لكسر النون في قول جرير قبله
عرين من عرينة ليس منا * برئت الى عرينة من عرين
الا أن يكون فيه روايتان أو أنهم أجروه على أصل فتح الجمع وعرين كابير بطن من تميم وهو مبتدأ خبره من عرينة مصغرا بطن من بجيلة (قوله وماذا الخ) قبله

أكل الدهر حل وارتمال * أما يبقى على ولا يقيني

وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حاول أو هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام والشاهد كسرونون الاربعين مع اعرابه بالحرف لكن استشهد به بعضهم على اعرابه بحركات النون والشاهد لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به الآن يجعل مثالا أفاده الصبان (قوله وحق نون المثني الكسر) أي على أصل التخلص من السكونين اذ أصل النون السكون كالنوين المعوضة هي عنه ولزادتها الزائد ينبغي تخفيفه ما أمكن ولم يتخلص بحذف الالف على القياس المذكور في قول الكافية

ان ساكنان التقيا كسرا مسبق * وان يكن لينا فحذفه استحق

لثلاثفوت التثنية والاعراب ولسبق المثني على الجمع حرك بأصل التخلص ثم فتح الجمع فرقا بينهما (تنبيه) هذه النون عوض عن التنوين فلذا حذف للإضافة مثله وعن الأعراب بالحركات فلذا ثبتت مع أل مثلها وقبل هي لدفع توهم الإضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى ومررت بينين كرام ولدفع توهم الافراد في نحو جاءني هذان ومررت بالمهتين (قوله على أحوزين) بفتح النون محل الشاهد

حين قد يرد ذا الباب الى
ان سنين ونحوه قد تلزمه
الياء ويجعل الأعراب
على النون فتقول هذه
سنين ورأيت سنينا ومررت
بسنين وان شئت حذف
التنوين وهو أقل من
اثباته واختلف في اطراد
هذا والصحيح أنه لا يطرد
وأنه مقصور على السماع
ومنه قوله صلى الله عليه
وسلم اللهم اجعلها عليهم
سنينا كسنيين يوسف في
احدى الروايتين ومثله
قول الشاعر

دعاني من نجد فان سنينه
لعين بنا شيئا وشينا
مردا

(ص)

(ونون مجموع وما به التحق)
فافتح وقل من بكسره نطق
ونون ماثني والمحقق به *
بعكس ذاك استعماله
فانته

(ش) حق نون الجمع وما
ألحق به الفتح وقد نكسر
شدوا ومنه قوله

عرفنا جعفرنا وبني آية *
وأكرنا زعائف آخرين
وماذا تبغى الشعراء مني *
وقد جاوزت حد الاربعين
وليس كسرهما لغة خلافا
لمن زعم ذلك وحق نون
المثني والمحقق به الكسر
وفتحها لغة ومنه قوله

على أحوزين استقلت عشيبة * فما هي إلا لحة ونفيس

وظاهر كلام المصنف أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في الفعلة وليس كذلك بل ككسرها في الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة كما قدمناه وهل يختص (٤٦)

الثاني ومن الفتح مع الالف قوله

أعرف منها الجيد والعينا
ومنخرين أشبها ظيانا
وقد قيل أنه مصنوع فلا يحتاج به (ص)

(وما بنا وألف قد جمعا يكسر في الجر وفي النسب معا)

(ش) لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما ناب فيه حركة عن حركة وهو قسبان أحدهما جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وقيدنا بالسالم احترازا عن جمع التذكير وهو مالم يسلم فيه بناء الواحد نحو هنود وأشار المصنف إليه بقوله

* وما بنا وألف قد جمعا *
أي جمع بالالف والتاء للزيتين فخرج نحو قطة فان ألفه غير زائدة بل هي منقلبة عن أصل وهو الباء لان أصله قضية ونحو أبيات فان تاءه أصلية والمراد منه ما كانت الالف والتاء سببا في دلالة على الجمع نحو هندات واحترز بذلك عن نحو قضاة وأبيات فان كل واحد

منهما جمع ملتبس بألف وتاء وليس عما نحن فيه لان دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالالف والتاء وأما هو

لانه تثنية أحوزي وهو الحاذق الخفيف المشي وأراد بهما جناحي قطاة بصفاها بالسرعة والخفة واستقلت أي ارتفعت تلك القطاة وقوله فمأى أي فامسافة رويتها الامقدار لحة وتغيب عن البصر بعدها قيل وهذا من مواضع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو الضمير المخبر عنه بمفسره على حدهما أي الاحيانا الدنيا وفيه ان المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور (قوله أعرف منها الجيد) بكسر الجيم العنق والعينان وارد على لغة من يلزم للتثنية الالف فنصبه مقدر عليها والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومنخرين ان كان بفتحها أيضا فذاك والا فقد لفق بين اللتين كما لفق في نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالالف والنخر بفتح اليم والحاء أو كسرهما أو ضمهما وكجلس وعصفور وطيان اسم رجل على ما صوبه العيني لانه تثنية طي وهل المعنى أشبها منخرية في الكبر أو الحسن أو أشبها نفس الرجل في العظم أو القبح الاقرب الاول (قوله مصنوع) صحح العيني انه عربي لرجل من ضبه والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما بنا الخ) اعلم ان هذه الحروف اذا قصرت وجب تنوينها عند الشاطبي بناء على قصرها من الممدودة كشربت ما فيقدر اعرابها على الالف المحذوفة للتثنية لان حذفها لعله تصريفية فهي كالناتبة بخلاف الممزة المحذوفة للقصر نعم ان ترك التنوين للوصول بنية الوقف جاز وقال ابن غازي وضعت كذلك ابتداء لا مختصرة فتبني للشبه الوضعي ولا تنون بقي أن يقال ان أوقعت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل أو على مفرد ورد ان الذي يكسر نصبها هو الجمع الآن يقال المعنى الجمع الذي تحققت جمعيتها بتألف (قوله يكسر الخ) سكت عن الرفع لدخوله في قوله سابقا فرفع بضم ولم يسكت عن الجر مثله ليبين ان النصب محمول عليه ولذا قدمه (قوله معا) هي عند الناطم كجميعا فلا تقتضي اتحاد الزمن كما هو المراد هنا وعند تلعب وابن خالويه تقتضيه دون جميعا فتكون هنا مجازا في مطلق الصاحبة (قوله على الذي تنوب فيه الحروف) أي من الاسماء وستأتي الافعال الخمسة (قوله وفيدنا بالسالم الخ) فيه انه قد يكون مكسرا كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريك وسطها بعد سكنه في المفرد ويكون مذكرا كحجرات واصطبلات فبارة للمصنف أولى ويحجب بأن جمع المؤنث السالم صار لقب الكل ما جمع بألف وتاء فالا حترزا عما هو من المكسر بغيرهما * واعلم أن هذا الجمع ينقاس في خمسة أنواع ذي التاء مطلقا علما كان مؤنثا أو غيرهما وذو الالف مطلقا مقصورة أو ممدودة وانظر هل يعم فيه كالتاء حتى اذا كان علما لمذكر كزكريا جمع أم لا وعلم مؤنث لا علامة فيه كزئب الاباب حذام عندهم بناء ومصر مذكرا لا يعقل كدرهمات ووصف مذكرا غير عاقل كايام معدودات وجبال راسيات ونظمها الشاطبي فقال

وقسه في ذي التاء نحو ذكري * ودرهم مصغر ومجرا وزئب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وثيبات وشمالات وأميات لانها أسماء جنوس مؤنثة بلا علامة ونحو سحلات وحمامات من كل مذكرا لا يعقل ليس مصغرا ولا صفة ويستثنى من الاول امرأة وأمة وشاة وشقة وقاة بضم القاف وفتح اللام مخففة وهي لعبة للصبيان زاد الروداني وأمة بالضم والتشديد وملة فلا تجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل يجمع شقة على شفها وأشفوات وأمة على اموات أو أميات ومن الثاني فعلاء وفعل مؤنثي أفعل وفعلان كحمرام وسكري فلا يجمعان بالالف والتاء كما لم يجمع مذكرا بالواو والنون وكذا فعلاء الذي لا أفعل له كعجراور تقاء عند غير المصنف (قوله فان تاءه أصلية) أي من بنية المفرد فتثبت في الجمع ليستوفي جميع حروف مفردة بخلاف نحو قاطمات فان تاء مفردة زائدة

بالصحة فانه قد تم هذا التقرر للاعراض على المصنف مثل قضاء وآيات وعلم انه لاحاجة الى أن يقول بالنسبة وناء من يدين فالباء في قوله متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاني (٤٧) هندات ورأيت هندات ومررت

بهندات فبات فيه الكسرة عن الفتحة وزعم بعضهم انه مبني في حالة النصب وهو فاسد اذ لا موجب لبنائه (ص) كذا أولات والنهي اسما قد جعل

كأذرع في هذا أيضا قبل (ش) أشار بقوله كذا أولات الى أن أولات تجري مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسرة وليست بجمع مؤنث سالم بل هي ملحقة به وذلك لانها لا مفرد لها من لفظها ثم أشار بقوله والنهي اسما قد جعل الى أن ماسمى به من هذا الجمع والملحق به نحو أذرع تنصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يخفف منه التنوين نحو هذه أذرع ورأيت أذرع ومررت بأذرع هذا هو المذهب الصحيح وفيه مذهب آخران أحدهما أنه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة وي زال منه التنوين نحو هذه أذرع ورأيت أذرع ومررت بأذرع والثاني انه يرفع بالضمة

على بنيت للتأنيث فتحذف في الجمع ثلاثا يجمع علامتا التأنيث والعالم تحذف ألف التأنيث لذلك لذهب صورتهما بانقلابها ياء وواو في نحو حبيبات ومجرات ولائها كالجزء من الكلمة والتاء في نية الانفصال فان قلت حينئذ يخرج بنات وأخوات لان تاء مفردهما عوض عن أصل لازادة اذا أصل بنت وأخت بنو وأخو كذب كرها حذف اللام وعوض عنها التاء أجيب بأنها مع كونها للعوض ذالة على التأنيث فحذفت في الجمع لذلك لانها التي فيه بدليل رد اللام في أخوات اذ لا يجمع العوض والم عوض والعالم ترد اللام في بنات كأخوات حملا لسكل على مذكرة وهو أبناء وأخوة لانها اضمحلت في أبناء بانقلابها همزة فكأنها لم ترد بخلاف أخوة (قوله بالصيغة) أي بصيغة التكسير فان وزنه مفاعلة وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أي مع كونها للسببية لا بمعنى مع (قوله وينصب ويجر بالكسرة) جوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهنالك فيها حذف لامه على سمعت لغاتهم ورأيت بناتهم بالفتح قال فان ردت في الجمع نصب بالكسرة كأخوات وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصريح أصلها أولى بضم ففتح قلبت الياء ألفا وحذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزدين فوزنه فعات فاعترضه الورداني بأنه حينئذ يكون جمعا لا ملحقة به فالصواب ان وزنه فعت بزيادة التاء فقط وألفه أصلية اه والقصد لفظ أولات فهي معرفة بالعلمية فان أولت بالكلمة تمت الصرف للتأنيث للمعنى أو باللفظ مثلا صرفت وان كان فيها التاء لان المانع مع العلمية هاء التأنيث لا تاؤه والنظم صحيح على كل قيل ونكتب أولات بالواو لتفرق من اللات جمع التي وفيه نظر للفرق بينهما بكتابة اللات بلامين فان صح كتبها بالواو فليكن للحمل على مذكرة وهو أولو لأمرفندبر (قوله والذي اسما الخ) أي والذي قد جعل عالما مذكرة ومؤنث بعد ان كان جمعا وأذرع في الأصل جمع أذرع جمع ذراع ثم جعل عالما على قرية بالشام وذكر في هذا البيت نوعين من الملحق بجمع المؤنث وبقى اللات جمع التي في لغة وان كان الاشهر بناؤه وذوات جمع ذات الطائفة عند بعض من أنبته وأما ذوات بمعنى صاحبات فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لا ملحقة به والتاء في ذات عوض لأمها كبت وبنات (قوله مجرى) مصدر ميمي بمعنى الحدث فان بنى مجرى للفاعل كان بفتح الميم من جرى الثلاثي أو للمفعول كان بضمها من أجرى الرباعي لان مصدره الميمي بوزن مفعولة (قوله من لفظها) أي بل من معناها وهو ذات فهو اسم جمع في المؤنث كاولو في الذكر الان أولو خاص بالماضي (قوله ولا يخفف منه التنوين) أي لانه للمقابلة مراعاة لاصله وهو حال الجمعية ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلا (قوله وفيه مذهبان) أي اذا سمي به مؤنث أمالذكرة فلا يمنع من التنوين لفقد التأنيث كما في التصريح وغيره وفيه انه على المذهب الثاني منها تقلب تاؤه في الوقف هاء كائن عليه فتكون هي الهاء المانعة فينبغي أن يمنع أيضا للتأنيث اللفظي (قوله وينصب ويجر بالكسرة) أي مراعاة لاصله ويمنع التنوين نظر اللتين لانه وان كان للمقابلة لكنه يشبه الصرف صورة والمذهب الثاني ينظر اليهما فقط ولا يعتبر أصله (قوله تنويرها الخ) لا مري القيس من قصيدة أولها

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وهل يعمن من كان أحدث عهده * ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال
وفي معنى مع أو بمعنى من الابتدائية أي مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فالدة خمس سنين ونصف ومعنى تنويرها نظرت بقلبي الى نارها يريد ان الشوق يحيل محبته اليه كأنه ينظر الى نارها وجملة وأهلها يثير حال من الهاء وكذا جملة أدنى دارها الخ وفيها حذف مضاف أي نظر أدنى دارها نظر عال أو أدنى دارها

ويشيب ويجر بالفتحة ويخفف منه التنوين نحو هذه أذرع ورأيت أذرع ومررت بأذرع ويروي قوله

تنويرها من أذرع وأهلها * يثير أدنى دارها نظر عالي بكسر التاء منونة كالذهب الاول وبكسرها بلا تنوين

كالذهب الثاني ويفتحها بلا تنوين كالذهب الثالث

ثاب فيه حركة عن حركة وهو الاسم الذي لا ينصرف وحكمه انه يرفع بالضم نحو جاء احمد وينصب بالفتحة نحو رأيت احمد ويجر بالفتحة أيضا نحو مررت بأحمد فثابت الفتحة عن الكسرة هذا اذا لم يصف أو يقع بعد الالف واللام فان أضيف جري بالكسرة نحو مررت بأحمد كم أو دخلت عليه أل نحو مررت بالأحمد فانه يجري بالكسرة (ص)

(واجعل لنحو يفعلان النونا

رفعا وتدعين ونسألونا وحذفها للجزم والنصب سمعكم تكوني لترومي مظلة (ش) لما فرغ من الكلام على ما يعرب من الاسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب من الافعال بالنيابة وذلك الامثلة الخمسة فأشار بقوله يفعلان الى كل فعل اشتمل على ألف اثنين سواء كان في أوله الياء نحو يضربان أو التاء نحو تضربان وأشار بقوله وتدعين الى كل فعل اتصل به ياء المخاطبة نحو أنت تضربين وأشار بقوله ونسألون الى كل فعل اتصل

به واو الجمع نحو أنتم تضربون سواء كان في أوله التاء كما مثل أو الياء نحو الزيدون يضربون فهذه

الامثلة الخمسة وهي يفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين

دونظر عال يعني ان الاقرب اليه من دارها وهي يثرب يحتاج لنظر عال عظيم لشدة بعدها عن أذرع فكيف يحملها ويثرب اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بمن نزلها من العالين وقد ورد النهي عن تسميتها بذلك لانه من التثريب وهو الحرج نحو لا تثريب عليكم وأما قوله تعالى يا أهل يثرب خشاية عن المنافقين (قوله وجر بالفتحة الخ) اما فعل أمر فيكون مثلث الآخر لان أصله اجررك انصرف نقلت ضمة الراء الى الجيم خذفت الهمزة وأدغم فيكسر على أصل التخلص من الساكنين ويضم للاتباع ويفتح للتحفة وكذا كل ما وازنه أو هو ماض مجهول بالفتح لا غير ويؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه (قوله مالم يصف الخ) أي مدة عدم كل من اضافته وردفه لال فهو من عموم السلب لان أو بعد النفي لنفي كل نحو مالم تمسوهن أو ترفضوا الخ ولما كانت البعدية لا تقتضي الاتصال أتى برذف ليفيده فليس حشوا (قوله ويجر بالفتحة) أي ولو مقدرة على المختار كموسى وجوار ولم تظهر على الثاني لنيابتها عن ثقيل وذلك لانه لما نقل بشبه الفعل أعطى حكمه من منع تنوينه وكسره لان التنوين علامة الاخف والامكن والكسر يؤاخي في الاختصاص بالاسم فاذا نون للضرورة فثقل يبقى فتحه لانه ليس صرفا بل تنوين آخر لحض الضرورة وقيل يكسر تبعاً للتنوين لانه ما صرف أو بصورته (قوله فان أضيف الخ) ظاهره كالمصنف انه باق على منع صرفه مطلقا كما صرح به في شرح الكافية لان الذي حكم عليه بالكسر مع الاضافة هو ما لا ينصرف وهو قول الاكثر لان الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع أل والاضافة فهو ممنوع منه وقال المبرد والسيدي وغيرهما واختاره في النكت مصروف مطلقا لانه دخله ما هو من خواص الاسماء ويؤثر في معناه فأضعف شبهه بالفعل فرجع الى أصله وهذا ما مبني على أن الصرف هو الكسر فقط أو هو والتنوين معا فلا يمنع منه الابقاء كل أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للاضافة أو أل وقيل ان زالت منه علة فنصرف نحو بأحمد كم لزوال علميته مع الاضافة أو أل وان بقيت العلتان فلانحو بأحسنكم واختاره الناطم في نكته على مقدمة ابن الحاجب وقال المتأخرون انه التحقيق (قوله أو دخلت عليه أل) أي معرفة كانت كالتى في أفعل التفضيل نحو الافضل أو في الصفة المشبهة على الاصح كالاعمى واليقظان أو موصولة كالعوادل والقوائم أو زائدة كاليزيد بناء على بقاءه بتعريف العلمية أما على تنكيره قبلها فهي معرفة (قوله لنحو يفعلان) نحو مضاف الى يفعلان لقصد لفظه وجره مقدر على النون للحكاية وتدعين ونسألون عطف عليه أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك (قوله سمه) أي علامة وظاهره يخالف مذهبه من ان الاعراب لفظي الآن يحمل الحذف والجزم والنصب على المعنى المصدري أي ان حذف المتكلم النون علامة على انه جزم الفعل أو نصبه فلا ينافي ان الحذف بمعنى الأثر هو نفس الجزم الاصطلاحي وقدمان جعل الحركات علامة بجرى على المذهبين فلا تغفل (قوله كلم تكوني) خبر لمحدوف أي وذلك كلفظ لم تكوني الخ وترومي نصب بأن مضرة وجوباً بعد لام الجحود فهو في تأويل مصدر محرور باللام ومتعلقها محذوف خبر لم تكوني أي لم تكوني قابلة لروم مظلة بفتح اللام أي ظلم وكسرها غير مقيس وان كثر لان مفعول للحدث قياسه الفتح ان كان مضارعه مكسورا كما هنا فان أريد بها مكان الظلم أو زمانه فالقياس الكسر كما سبأني (قوله فهذه الامثلة الخ) اعلم انهم لما عبروا بالثني والجمع بالحروف أرادوا مثله في نظيرها من الافعال وهو هذه الامثلة ولا يمكن اعرابها بأحرف العلة للوجود لثلاثيها الجازم وهي ضمائر ولا الايتان بحرف علة آخر لثلاثيها ساكنان معهما في حذف ثانيا فرفعوها بالنون لشدة شبهها بأحرف العلة ولذا ندغم فيها نحو من وال وتبدل ألفاني الوقف على نحو اذن ثم حذف للجزم كأحرف العلة ولما حملوا النصب على الجري في نظيرها من الاسماء لتأخيرهما في اعراب الفضلات حملوهنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحملوه عليه في الفعل المعتل

لا مكان ظهور الفتحة أو تقديرها على حرف العلة ولو قدرت هنالقات اعرابها بالحروف وكسرت النون بعد
الالف تشبها بالمشي وفتحت بعد احتياها تشبها بالجمع وللخفة ولما كان الضمير المتصل كالجزء قدم عليها
وبها يلغز فيقال أى اعراب يفصل من الكلمة بمعمولها أو أى كلمة تفصل بين الكلمة واعرابها (قوله ترفع
بالنون الخ) أى عند الجمهور وقيل اعرابها مقدر على لام الفعل وحذفت النون للفرق بين الرفع وغيره
(قوله وتنصب وتجرم بحذفها) لا يرد ثبوتها في الآن يعفون لأن هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه
يفعلن بالبناء على السكون بخلاف الرجال يعفون فان واوه ضمير الجمع ونونه للرفع بحذفها الناصب نحو وان
تفوا وأصله تعفون بواو ين حذفت الاولى وهي لام الفعل للاعلال والنون للنصب وقد تحذف النون بلا
ناصب وجازم وجوب نون التوكيد وجواز ابتكارة مع نون الوقاية ويجوز ادغامها فيها وفكهما وقد قرئ
تأمروني بفك النونين وادغامهما بنون واحدة والصحيح أنها نون الوقاية لا الرفع وبقلة فباعدا ذلك
كحديث والذي نفسى بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أى لا تدخلون ولا تؤمنون
وأصل تحابوا اتحابوا أفاده في التصريح ومقتضاه جواز ذلك في السعة لكن في الجمع وغيره لا يقاس عليه
اختيارا (قوله فان لم تفعلوا) قيل تنازع الحرفان في الفعل فأعمل الثاني وحذف نظيره من الاول وقيل الاصل
ان ثبت أنك لم تفعلوا فمضى لم في عدم الفعل واستقبال ان في اثبات ذلك العدم على حدان كان قيمه قد
فان المعلق عليه اثبات القد لا هو نفسه لسبقه على وقت المحاكمة وقيل لم عملت في الفعل وهي معه في عمل
جزم بان وجواب الشرط على كل محذوف أى فآركوا العناد وعبى باتقوا النار تنبيهها على أنه يوجبها (قوله
وسم معتلا الخ) معتلا مفعول ثان وما مفعول أول وكالمصطفى صلتها ومن الأسماء بيان لها فهو حال منها
وتقديم الحال على صاحبها جائز لكن قال الرضى يجب تأخير البيان عن المبين فان قدم جعل بيانا لمحذوف
كشئ أو لفظ وجعل التأخر بدلا منه فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوف أى لفظا من الأسماء والموصول
بدل منه والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وفي الصرف مافيه حرف علة أولا أو آخر أو وسطا ولكل
اسم يخصه (قوله مكارما) مفعول المرتقى على حذف مضاف أى درج مكارم أو تمييز محمول عن الفاعل
جمع مكرمة بضم الراء وهي فعل الخير (قوله جميعه) امانا كيد للضمير في قدر أو نائب فاعله ولا ضمير فيه
أوتأ كيد للاعراب وان فصل بينهما بالخبر لانه معمول للمؤكد لا لأجنبي على حد ولا يجرى ويرضى بما
آتينه من كاهن لكن الفصل في الآية بمعمول العامل المؤكد لا للمؤكد كد نفسه ويصح جرده تأكيذا للضمير
في فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤكد (قوله قد قصرا) أى سمي مقصورا من القصر وهو الحبس
الحبس عن الدأ وعن ظهور الاعراب ومنه مقصورات في الخيام أى محبوسات على بعوتهن (قوله ينوى)
فيه مع قدر نفن فانها شئ واحد على الشهور وقيل النوى مخصوص بالياء والالف الاصلية والمقدر بالالف
المنقلبة نكت (قوله كذا أيضا يجر) الظاهر أن كذا متعلق بيجر على أنه حال من ضميره أو صفة
لمصدر محذوف أى يجر جر امثل ذانى كونه منويا على أنه ظرف لنون قدبر (قوله جميع حركات الاعراب)
مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف فانه تقدر فيه الفتحة كما مر وهذا التقدير للتعذر لأن الالف اللينة
لاستطالها وجرها مع النفس بتعذر تحريكها بالقلبها همزة (قوله آخره ألف) أى لينة لاهزمة كالخطأ
(قوله لازمة) أى لفظا أو تقديرا كالمقصود النون ولا يرد أن نحو المقرئ اسم مفعول من أقرأ الكتاب
بأبدال الهمزة ألفا يجرى عليه حكم المقصور مع أنه يخرج بقيد الزوم حيث يجوز النطق بالهمز بدلها لانا
نقول ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والتعريف للمقصود قياسا وكذا يقال في الياء
(قوله تفرج بالاسم الفعل) أى فلا يسمى مقصورا في الاصطلاح وكذا اللبني وان كان ممنوعا من البدو وظهر
الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره ياء) أى لازمة لتخرج ياء المثنى والجمع والاسماء الخمسة

الضمة نحو الزيدان يفعلان
فيفعلان فعل مضارع
مرفوع وعلامة رفعه
ثبوت النون وتنصب
وتجرم بحذفها نحو الزيدان
لم يقوما ولن يخرجنا فعلا
الجزم حذف النون من
يقوما وعلامة النصب
سقوط النون من يخرجنا
ومنه قوله تعالى فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا
النار (ص) (وسم معتلا
من الاسماء ما * كالمصطفى
والمرتقى مكارما فالاول
الاعراب فيه قدرا *
جميعه وهو الذي قد قصرا *
والثان منقوص ونصبه
ظهر * ورفع ينوى
كذا أيضا يجر (ش)
شرع في بيان اعراب
المعتل من الاسماء والافعال
فذكر أن ما كان مثل
المصطفى والمرتقى يسمى
معتلا فأشار بالمصطفى الى
ما في آخره ألف لازمة قبلها
فتحة مثل عصاورى وأشار
بالمرتقى الى ما في آخره ياء
مكسور ما قبلها نحو القاضي
والداعي ثم أشار الى أن
ما في آخره ألف مفتوح
ما قبلها يقدر فيه جميع
حركات الاعراب الرفع
والنصب والجر وأنه يسمى
المقصود فالمقصود هو
الاسم العرب الذي آخره
ألف لازمة تفرج بالاسم
الفعل نحو يرضى والعرب اللبني نحو اذا وبقولنا ألف ما آخره ياء

وهو المنقوص نحو القاضي كاسيائي وبلازمة الشئ حال الرفع نحو الزيدان فان ألفه لا تلزم اذ تقلب ياء في الجر والنصب نحو الزيد بن وأشار بقوله والثاني منقوص الى المرتقى فالمنقوص هو الاسم للعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المرتقى فاحتز بالاسم عن الفعل نحو يرمى بالعرب عن المبني نحو الذي وبقوله قبلها كسرة عن التي قبلها سكنون نحو ظي ورمى فهذا معتل جار مجرى الصحيح في رفعه بالضمه ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو رأيت القاضي قال الله تعالى يا قومنا أجيئوا داعي الله ويقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء نحو جاء (٥٠) القاضي ومررت بالقاضي فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء

وعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء وعلم ما ذكر أن الاسم لا يصكون في آخره واو قبلها ضمة نعم ان كان مبنيًا وجد ذلك فيه نحو هو ولم يوجد ذلك في العرب الا في الأسماء الستة في حال الرفع نحو جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين أحدهما ما سمي به من الفعل نحو يدعو وينزو والثاني ما كان أعجيبا نحو سمندو وفسندو (ص) (وأي فعل آخر منه ألف * أو واو او ياء فمعتل عرف) (ش) أشار الى أن المعتل من الافعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة نحو ينزو أو ياء قبلها كسرة نحو يرمى أو ألف قبلها فتحة نحو يخشى (ص) (فالألف انو فيه غير الجزم * وأبد نصب ما كيد عو يرمى والرفع فيهما انو واحذف جاز ما به ثلاثين تقض حكما لازما) (ش) ذكر في هذين

(قوله يظهر فيه النصب) أي ما لم يكن الجزء الاول من مركب مزجي أعرب كالمضامين كرايت معدى كرب ونزلت قالى فلا سم موضع فتسكن الياء بالاخلاف استصحابا لحكمها حالة البناء أو منع الصرف كافي الممع وفي الروض الاثني تقول تفرقوا أيادي سبابسكون الياء وهو حال لجلهما كالاسم الواحد اه نكت لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقا كقوله ولو أن واش بالجمامة داره * وداري بأعلى حضر موت اهتدي ليا فسكن ياء واش وحذفها للتبوين قال البرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل النصب على الرفع والجر والاصح جوازه في السعة لقراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم يسكون الياء وألف بعد الهاء اه صبان (قوله ويقدر فيه الرفع والجر) أي لثقلهما على الياء وقد ظهرا ضرورة كقوله لعمر ك ما ندرى متى أنت جائي * ولكن أقصى مدة العمر عاجل وكقول جرير

فيوما يوافقين الهوى غير ماضى * ويوما ترى منهم غولا تفولا

(قوله وأي فعل الخ) أي مضارع لأن الكلام في العرب وفعل الشرط كان محذوفة للضرورة لانه لا يحذف مع غير ان ولو الامسرا بفعل بعده كائن عليه ان هشام في شرح بانت سعاد وأخر اسم كان ومنه صفته وألف خبرها وقف عليه بالسكون على لفظة بيعه في النصب ولا ينافي رسم أو واو بالألف لا مكان جعله خبر مبتدأ محذوف أي وأخر منه واو الخ فأولعطف الجملة على جملة كان بتامها أو اسمها ضمير الشأن وجملة آخر منه ألف خبرها مفسرة له كافي الاشمو في أي فهي محل نصب وقولهم لامل للجملة المفسرة أي لغير ضمير الشأن وصرح بذلك الجري على أن كان الثانية ناقصة حيث جعل الجملة خبرها وقيل انها تامة لان الجملة لتفسيرها الضمير كأنها هو وقيل واسطة ففي كان الثانية ثلاثة أقوال حكاه في النكت وأصحها الاول لان ضمير الشأن لا يعمل فيه الا ابتداء أو أحدنو اسخه وعلى الآخرين فهل محل الجملة رفع كمفسرها الفاعل أو لامل لها محرر (قوله فمعتلا) الاولى جعله مفعولا ثانيا العرف بمعنى علم لاحالا من ضميره لأن القصد علم كونه معتلا لمعرفة ذاته مقيدة به أو ضمن عرف معنى سمي وانظر لم دخلت الفاء في جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة الأداة ولعله على تقدير قد فتأمل (قوله فالألف) منصوب بمحذوف يفسره أنو لازم له كقصد أو لا بس على حذر يدا ضربت أخاه ولا يقدر أنو لان الألف لا تنوي (قوله ثلاثين) أي أحرف العلة مفعول أحذف ومفعول جازما محذوف أي الأفعال أو ثلاثين أي الأفعال فهو مفعول جازما ومفعول أحذف محذوف أي أحرف العلة وعلى الاول حل الشارح (قوله تقض) أي تؤد حكما أي محكوما به أو تقض بمعنى تحكم وحكما مصدر مبين لنوعه (قوله الى أن النصب يظهر الخ) وقد يقدر للضرورة كقوله

البيتين كيفية الاعراب في الفعل المعتل فذكر أن الألف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو زيد فإي يخشى فيخشي مرفوع وعلا مرفوعه ضمة مقدرة على الألف ولن يخشى فيخشي منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف وأما الجزم فيظهر لانه يحذف له الحرف الاخير نحو لم يخش وأشار بقوله وأبد نصب ما كيد عو يرمى الى أن النصب يظهر فيها آخره واو أو ياء نحو لن يدعو ولن يرمى وأشار بقوله والرفع فيهما انو الى أن الرفع يقدر في الواو والياء نحو يدعو ويرمي فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء وأشار بقوله واحذف جازما ثلاثين

فما سودتني عامر عن ورائه * أبي الله أن أسمو بأب وأب

ما أقدر الله أن يدني على شحط من داره الحزن عن داره صول

وقوله

وما تعجبية والشحط البعد والحزن وصول موضعان وانظر هل يجوز ذلك في السعة كما مر في النقص
(قوله إلى أن الثلاث الخ) أي إذا كانت أصلية أما للبدلة من الهمز كيقرأ ويقرأ ويوضو فلا تحذف ان
قدر الابدال بعد الجزم وهو القياس لأخذ الجازم مقتضاه بتسكين الهمز فان قدر قبله كان شاذاً التحرك
الهمزة ولا تحذف أيضاً الاكثر لعدم الاعتداد بالعارض فيقدر السكون على الهمزة البدلة أو على بدلها
فقدبر (قوله تحذف في الجزم) أي لضعفها بالسكون فسلط الجازم عليها لكونه لم يجد غير هالكن التحقيق
مذهب سيبويه أنه إنما يحذف الحركة المقدرة ويحذف الحرف عنده لا به فرقا بين الجزم وغيره وأما بوثها
مع الجازم في تحو قوله

ونضحك مني شيخة عبسية * كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانيا

فضرورة لانها ترد الكلمة إلى أصلها كما في سبك النظم للصنف وحينئذ جزمه بسكون مقدر على الحرف
حتى على القول الاول للضرورة ويحتمل أنه جزم بحذف الحرف ثم عاد للضرورة وفي الجمع أنه لغة جزمه
كذلك وخرج عليها قراءة قبل انه من يتقى ويصبر بالياء وجزم يصبر وقيل الموجود اشباع والحرف
الأصلي حذفه الجازم ويرده أن حرف الاشباع لا يكتب أو من موصولة وسكن يصبر تخفيفاً وأولية الوقف
وليس من ذلك سنقرئك فلا تنسى لانه نفي لانه نفي أي فليست تنسى * تنمة * بقي مما تقدر فيه الحركات
ما سكن للوقف أو للدغام كيضرب بكر وداود جالوت أو للتخفيف كتسكين بارئكم وبعولتهن ورسلنا
ومكر السبي * ويأمركم ويشعركم والصحيح جوازه ثرا للقراءة به في السبع والتبع كالحمد لله والمحكي
كالعلم المركب اسناداً والمضاف لياء المتكلم حتى في حال جرّه خلافاً للصنف لسبق حركة المناسبة على الاعراب
وكالياء بدلها كغلاما ويقدر السكون فيما حرك للساكنين كما يمكن الذين وما أدغم في آخره كما يشدوما
حرك من القوافي كقوله

أغررك مني أن حبك قاتلي * وأنتك مهما تأمرى القلب يفعل

والظاهر أن هذا التقدير كله للتعذر فيما عدا المخفف لتعذر الحركة الأصلية مع الوقف والاتباع مثلاً ولا
يختص التقدير بالحركات بل تقدر النون في الأفعال الخمسة عند تأكيدها كما مر والحروف الثلاثة في
الاسماء الستة اذا وليها ساكن كما في الرجل وكذا ألف المثنى كغلاما المرأة والواو والياء في جمع غير المقصور
كصالحو القوم والمقيسي الصلاة أما في جمع المقصور فيحركان للساكن كياء المثنى ولا تحذف لعدم ما يدل
عليها الفتح ما قبلها أبداً والظاهر أن تقدير هذه الحروف للثقل لا للتعذر قيل وكذا تقدر الواو في الجمع
المضاف لياء المتكلم رفعا كجاء مسلحي لذهاب صورتها اذا أصله مسلمون لي حذف النون واللام للاضافة
وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الميم لتناسبها قال ابن الحاجب وتقديرها للثقل
لان الموجب لقلبها ياء ثقلها مع ياء المتكلم فرد عليه بأنها تتعذر ما دامت الياء فالأدق أنه للتعذر نظر الحال
الراهة كما قدره في الفتى للتعذر مع أن أصل الألف لا تتعذر عليها الحركة بل تثقل لكن أنت خير بأن
الموجب لقلب آخر الفتى ألفا ليس مجرد الثقل كما هنا بل تحركه بأي حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ما قبله
فاعتبر فيه الحال الراهنة لان الياء الأصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا
فتدبر هذا واختار وقال الأبي حيان أن اعرابه لفظي لوجود ذات الواو وتغير صفتها العلة تصريفية لا يقتضي
تقديرها والله أعلم

* النكرة والمعرفة *

اسما مصدر لنكر وعرف المشدود مصدران للمخفف يقال نكرت الرجل بالكسر ضد عرفته ثم جملا

إلى أن الثلاث وهي الألف
والواو والياء تحذف في
الجزم نحو لم يخش ولم يغز
ولم يرم فعلازمة الجزم حذف
الألف والواو والياء وحاصل
ما ذكره أن الرفع يقدر في
الواو والألف والياء وأن
الجزم يظهر في الثلاثة
بحذفها وأن النصب يظهر
في الواو والياء ويقدر في
الألف (ص)

* النكرة والمعرفة *

اسمى جنس الاسم النكر والمعرف لاعلمين لها كما قيل والالتماع الصنف ولا يصح أن علميتها كونها
ترجمة لأن مدلولها حينئذ الالفاظ التي بعدها كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران لأن التقدير هذا باب
شرح النكرة كما لا يخفى وقدم النكرة لكثرة ما ذكر من النكرات لا معرفة له كالأحد وعرب دون
عكسه ولسبقها تعقلا واعتبارا لأنها تدل على الشيء من حيث هو والمعرفة لا بد لمن تعين ما في القصد
بنحو صلة أو عهد قيل ووجودا كالأدنى إذا ولد يسمى انسانا ومولودا ثم يوضع له العلم ونحوه ويرد أنه
يطلق عليه المعارف أيضا كهو وهذا والذي ولد والمولود فتدبر وأنكر النكرات المذكورة فوجودها حدث
فجوهه جسم فنام حيوان فأنسان فرجل فعالم ويقاس على ذلك ما شبهه فكذلك كور معلوم وشئ صدق
الشيء بالمعلوم لفة وكحيوان شجر وحجر مثلا وكانسان فرس وحمار ورجل امرأة وكالم جاهل وضارب
مثلا وما بينهما العموم الوجهي كالنسان وأبيض فالظاهر أنهم في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه
وبعد فالفائدة في هذا البحث الإلزامي (قوله نكرة) مبتدأ لأنها المحدث عنها وسوغه التقسيم لاجتناب
في ضمن الأفراد كما قيل لعدم صلوحه مسوغا كما مر في الكلام وقابل الخبر وذكره لأن المراد اسم قابل ال
والاسم يقع على المذكر والمؤنث أو لتأول النكرة باللفظ مثلا بالكلمة قيل أولكون النكرة صفة
لحذف مذكر أي اسم نكرة وهو الذي سوغ الابتداء بها ويرده ما مر من أنها اسم جنس للنكر
لا وصف لأن يلاحظ أصلها وهو الصدرية وتؤول بالمشقة بقى أن قابل ال الخ تعريف للنكرة والتعريف
ليس محمولا على المعرفة لا مواطأة ولا اشتقاقا كما صرح به الميزانيون لتلازم حكمه عليه قبل تصوره وانما هو
تفسيره على حذف أي التفسيرية أو عطف بيان عليه كجاء يد أبو عبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج إلى
مسوغ كذا قيل وهو مردود بأن الحكم على الشيء إنما يتوقف على تصوره بوجه ما ولو بالاسم لا التصور
التمام الحاصل بالتعريف مع أن كونه تصورا خاليا عن الحكم انما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعرف أما
بالنسبة للتكلم العالم به فحكم قطعا وان كان قصده الأصلي تفسيره وهذا معنى ما قيل أنه تصور لا تصور ولو
سلم عدم حمله أصلا كما اختاره بعض المحققين فلا بد من المسوغ لتصحيح صورة اللفظ لأنها مبتدأ وخبر
صورة لاحقيقة فتدبر وحمل المواطأة ما يصح بلان وأويل بالمشقة أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه
وحمل الاشتقاق بخلافه كحمل العلم على الشافعي (قوله مؤثرا) حال من المضاف اليه وهو ال لأن المضاف اسم
فاعل يقتضى العمل في الحال (قوله ما يقبل ال الخ) اعترض بأنه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا
ومجرور رب وأفعل من فاتها نكرات مع أنها لا تقبل ال ولا تقع موقعه وغير مانع لدخول يهود ومجوس
وضمير الغائب العائد لنكرة كجاء في رجل فأكرمه فاتها معارف مع أن الأولين قبلان ال والثالث
واقع موقع قابلها وهو رجل والجواب عن الأول أن الحال وما معه يقبل ال في الأفراد ولا يضر عدم قبولها في
تراكيها الخاصة لعروضه وعن الثاني أن يهود ومجوس لا يقبلانها إلا إذا كانا جميعين لليهودى ومجوسى
كروم ورومى وهما حينئذ نكرتان أما إذا كانا علمين على القبيلتين فلا وحينئذ يمتنع الصنف للعلمية
والتأنيث للمعنوية وأما الضمير فعناء الرجل المذكور وهو لا يقبلها لرجل بالتسكير فتدبر (قوله وتأثر فيه
التعريف) قيد به لأنه المراد من تأثير ال عند الإطلاق نخرج نحو العباس والحارث فان ال فيهما مؤثرة للح
أصلهما من الوصفية بشدة العبوس والحارث لا للتعريف (قوله ومثال ما يقع) منه أيضا ما تأثر في الإبهام
كأحد وعرب وغيره وشبه لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرأة ولعله لم يسمع دخول ال عليها
فيكون نحو الغير والشبه مولدا وكذا أسماء الاستفهام والشرط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان وأما تضمن
الاستفهام والشرط فزائد على أصل الوضع ومن هذا النوع أيضا من الأول أسماء الفاعلين والمفعولين
لأن ال فيها موصولة لا معرفة وهي بمعنى ذات وقع عليها ومنها الضرب مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجزء

(نكرة قابل ال مؤثرا *
أو واقع موقع ما قد ذكرنا)
(ن) النكرة ما يقبل ال
وتؤثر فيه التعريف أو يقع
موقع ما يقبل ال فمثال
ما يقبل ال وتأثر فيه
التعريف رجل فتقول
الرجل واحتز بقوله وتأثر
فيه التعريف مما يقبل ال
ولا تأثر فيه التعريف
كعباس علما فانك تقول
فيه العباس فتدخل عليه
ال لكنها لا تأثر فيه
التعريف لأنه معرفة قبل
دخولها عليه ومثال
ما يقع موقع ما يقبل ال ذو
التي بمعنى صاحب نحو جاءني
ذو مال أي صاحب مال
فذنو نكرة وهي لا تقبل
ال لكنها واقعة موقع
صاحب

وإدخال آل عليها لحن عند الجمهور لإضافتهما معنى وتنوينهما بدل عنها وكذا أسماء الأفعال التكررات
لوقوع صه مثلاً موقع سكوتا أو موقع اسكت الدال عليه فتدبر (قوله) وصاحب يقبل آل) أى المعرفة لأن
المراذبه الدوام والثبوت فهو صفة مشبهة لاسم فاعل حتى تكون موصولة (قوله) وغيره معرفة) أفرد
الضمير لإرادة المذكر لا لأن العطف بأولائها تنوينية بمعنى الواو لا للاحداً الدائر حتى تقتضى الأفراد
وفى الأخبار قلب آل المعرفة هي المحدث عنها ببيان خاصتها كالنكرة ولم يعرفها بالحد لما فى التسهيل
من تعذر بلا اعتراض عليه وعمله بمالم يسلمه وقد عرف كثير النكرة بما شاع فى جنس موجود كرجل
أو مقدر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل فى شئ بعينه ولا اعتراض وأفهم كلامه عدم الوساطة بينهما
وهو الأصح خلافاً لمن أثبتاها لا يدخله تنوين ولا آل كمن وما (قوله) كم وذى الخ لم يرتبها الضيق لنظم
وقدرتها فى الكافية بقوله

فضمير أعرفها ثم العلم * فذو إشارة فوصول ثم فذو أداة فننادى عينا * فذو إضافة بها تبينا
وترك النادى هنا كاسم الفعل غير التنوين ونحو أجمع فى التوكيد لذكرها فى أبوابها وذكر سحر فيها
لا ينصرف ويقاس به أمس وبعضهم يرد ذلك إلى ما هنا لأن تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الإضافة
المقدرة والباقي بأل مقدرة لكن اختار فى التسهيل أن تعريف النادى بالمواجهة والاقبال عليه لا بأل
فليس بما هنا * وأعلم أن الجلالة أعرف المعارف أجمعاً ثم الضمير على الأصح لا العلم ولا الإشارة وأعرفه ضمير
المتكلم فال مخاطب فالغائب السالم من الإبهام بأن يتقدمه اسم واحد كما فى التصريح بخلاف جاز يد وعمر
فأكرمته فهذا كالعلم أو دونه والمراد العلم الشخصى كما فى التسهيل أما الجنسية فالظاهر أنه دون الجميع وأما
المضاف فكما أضيف إليه عند المصنف مطلقاً وعند الأكثر الإضافة للضمير فالعلم لأنه يوصف به كمررت
يزيد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه ورد بأنه لا ضرر فى ذلك بل هو الأنسب
لكونها تعين الموصوف وتوضحه ولذا اختار ابن هشام تبعاً للفرأ والشلبين وقال المصنف أنه الصحيح
نعم على قول الناظم ينتقص القول بأن الضمير أعرف الجميع والأنسب كون المضاف دون ما أضيف إليه مطلقاً
لا كتنسبه التعريف منه ولأن نحو غلام زيد صادق بأى غلامه فيه إبهام عن زيد (قوله) والذى) مقتضاه
أنه يسمى معرفة حال إفراده عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام لازماً لها وعدم استعماله بدونها بخلاف
المضاف دون المضاف إليه (قوله) فما لى الخ) لما فاته ترتيبها ذكر ترتيبها بآل لكن فاته أن يترجم للضمير
كأخوته والفاء فصيحة كما لا يخفى وما مفعول أول اسم والطرف صلتها أى لما وضع لى غيبة الخ أى لفهمه
الكل بناء على قول السعدان المضمرة ونحوها كالإشارات والوصلات والحروف كليات وضعاً جزئيات
استعمالاً فهو مثلاً موضوع لمطلق غائب ولا يستعمل إلا فى واحد بخصوصه كزيد أو المعنى لما وضع لأفراد
ذى غيبة بناء على قول العضد والسيد أنها جزئيات وضعاً واستعمالاً فهو موضوع لكل فرد فرد بما
يستعمل فيه لكن بواسطة استحضارها بأمر كلى نعم تلك الأفراد لتعذر أن يحيط الواضع على أنه من البشر
بجميعها وقت الوضع تفصيلاً فالوضع عام والموضوع له خاص فإن قلت إذا كان الضمير والإشارة والوصول
مستوية وضعاً واستعمالاً فمعنى كون بعضها أعرف من بعض كما مر قلت لأن تعريفها من أمر زائد على
الوضع كالمراجع والحضور فى الضمير والإشارة فى اسم الإشارة والصلة فى الوصول ولا شك أن بعض هذه
أوضح من بعض فالترتيب إنما هو باعتبارها بالوضع ألا ترى أن الحروف مثلها وضعاً واستعمالاً وليست
معارف لعدم قرينة التعريف فتدبر (قوله) كانت) جره بالكاف لقصد لفظه وليس من إنابة ضمير
الرفع عن ضمير الجر كما توهم (قوله) بالضمير) فصيل من الضمور وهو الحذف لقلة حروفه غالباً أو من الأخبار
وهو الاختفاء لكثرة استنثاره ولا نه خفى فى نفسه لعدم صراحته كالظفر مع ما فيه من حروف الهمس غالباً

وصاحب يقبل آل نحو
الصاحب (ص)
(وغيره معرفة كم وذى الخ)
وهندوا بنى والغلام والذى)
(ش) أى غير النكرة
المعرفة وهى ستة أقسام
الضمير كم واسم الإشارة
كذى والعلم كهند والمحل
بالالف واللام كالغلام
والوصول ككالى وما
أضيف إلى واحد منها كبنى
وستكلم على هذه
الأقسام (ص)
(فالى غيبة أو حضور
كانت وهو سم بالضمير)
(ش) يشير إلى أن الضمير

وهي التاء والكاف والهاء ولذا يسمى مضمرا أيضا ويسميه الكوفيون كناية ومكنا أي كنى به عن الظاهر اختصارا (قوله ما دل على غيبة) أي لفظ جامد موضع لذي غيبة الخ فخرج أحرف المضارعة وكاف الخطاب في نحو ذلك وآخر نحو أنت وإياه ومضمير الفصل عند البصريين فانها أحرف لنفس الغيبة والخطاب لانهما وخرج أيضا ما فيه أل الحضورية كجئت الساعة ونحوها يزيد فان الحضور في ذلك ليس من الوضع بل من القرائن والمراد بالحضور خصوص التكلم والخطاب بقرينة التمثيل لا مطلق حضور فخرج أسماء الإشارة على أن حضورها لم يعتبر وضعاً وانما لزما من كونها لا يشار بها إل الحاضر ويوقع ما على الاسم الجامد خرج لفظ غائب ومتكلم ومخاطب فانها مشتقة على أن المراد هنا بالتكلم شخصاً يكي بذلك اللفظ عن نفسه وبالمخاطب شخص يوجه إليه الخطاب به وبالعائب ما تقدم له ذكر أي مرجع وهذه ليست كذلك وهذا تخرج الأسماء الظاهرة بناء على أنها موضوعة للعائب لانها لم يتقدم ذكرها والاصح أنها وضعت لسمائها المعين لا بقيد غيبة ولا حضور فاستعملها في كل منها حقيقة واعلم أن ضمير العائب لا بد من تقدم مرجعه لفظا ولو بمادته كأعدوا هو أقرب أي العدل المفهوم من أعدوا أو معنى بأن يعلم من السياق نحو ولا يؤيه لكل واحد أي الميت بقرينة ذكر الارث حتى توارت بالحجاب أي الشمس بقرينة ذكر العشي والالهاء عن ذكر ربه أي صلاة العصر أو رتبة كضرب غلامه يزيد فن رتبة الفاعل قبل المفعول ولا يعود على ما تأخر لفظا ورتبة الا في ست مسائل جعلوها في حكم التقديم لسكات خاصة بها كالأجمال ثم التفصيل وهي ضمير الشأن والقصة والضمير المجرور برب والرفوع بنعم أو بأول المتنازعين كاستبين في أبوابها والضمير المبدل مفسره كضربته زيد أو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم والضمير المخبر عنه بمفسره نحو ما هي الاحياننا الدنيا وقولهم هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت وقيل ضمير هذين للقصة وقيل من باب ضربته زيداً فجعله تقول وتحمل خبره وفي الجمع أنه قد يرجع الى نظير السابق نحو وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أي عمر معمر آخر عندى درهم ونصفه أي نصف درهم آخر اه وجعله الدمايني لنفس السابق مع حذف مضاف أي من مثل عمره ومثل نصفه (قوله وذو اتصال) اما خبر مقدم عن مالانها هي المعرفة أو عكسه لان القصد تعريف المتصل بما ذكر ومنه صفة ذو (قوله ما لا يتبدل) أي به تخلف الجار فاقبل الضمير واستتر وليس محذوفا لانه نائب الفاعل ولثلاث تخلف العائد المجرور بغير شرطه والمراد لا يتبدل به الجمع بقائه على حاله الا في الأولى فخرج ضمير ضربتهم وضربتهن فانه اذا ابتدئ به صار مبتدأ بعد أن كان مفعولا فلا يراد بقاؤه مفعولا قيل يا معاصرت لا بما فتدبر (قوله الا) مفعول يلي لقصد لفظه واختيار انصب بنزع الحافض أي في الاختيار والمراد ما يعم الا الاستثنائية والوصفية وهي التي بمعنى غير كافي شرح الجامع (قوله كالياء والكاف الخ) تمثيل لأنواعه ومحاله لكنه راعى الاعرف فقدم التكلم فالمخاطب فالعائب وان فاته تقديم المرفوع وتأخير المجرور كعادتهم للضرورة فقبل للتكلم والمجرور بابني والمخاطب والنضوب بأكرمك وللمرفوع والعائب بسليه (قوله المضمير) أي من حيث هو ينقسم الخ وهل المتصل أصل المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار أو كل أصل قولان (قوله فالي عوض الخ) لي خبر مقدم وناصر مبتدأ مؤخر والاه مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الاياه وعوض ظرف يستغرق المستقبل كأبد الا أنه مختص بالنفي وهو مبني على الضم لقطعه عن الاضافة كقبل وبعوسمع فيه حينئذ الكسر والفتح فان أضيف نصب كالأفعال عوض العائذين كأبد الآبدن وفي القاموس ما رأيت عوض فاستعمله في الماضي (قوله وما نبالي الخ) ما الاولى نافية والثانية زائدة لامصدرية خلافا للعيني لان اذا الشرطية مختصة بالجل الفعلية وجملة أن لا يجاورنا الخ مفعول نبالي وديار بمعنى أحد من ألقاظ العموم الملازمة للنفي أصله ديوار لانه من دار يدور والاك مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الاياه أي لا نبالي بعم

مادل على غيبة كهو أو حضور وهو قسمان أحدهما ضمير المخاطب نحو أنت والثاني ضمير التكلم نحو أنا (ص)

(وذو اتصال منه ما لا يتبدل ولا يلى الاختيار أبدا كالياء والكاف من ابني أكرمك

والياء والهاء من سليه ماملك (ش) المضمير البارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يتبدل به كالسكاف من أكرمك ونحوه ولا يقع بعد الا في الاختيار فلا تقول ما أكرمت الاك وقد جاء شاذ في الشعر كقوله

أعوذ برب العرش من فئة بنت على فالي عوض الاله ناصر وقوله

وما نبالي اذا كنت جار اتنا أن لا يجاورنا الاك ديار

(ص) (وكل مضمرة البناء يجب * ولفظ ما جركلفظ ما نصب) (ش) المضمرة كلها مبنية لشبهها بالحرف في الجمود ولذلك لا تصغر ولا تثني ولا تجمع وإذا تقرر أنها مبنية فمنها ما يشترك في الجر والنصب وهو كل ضمير نصب أو جرم متصل نحو أكرمك ومررت بك وأنه وله والكاف في أكرمك في موضع نصب وفي بك في موضع جر والهاء في أنه في موضع نصب وفي له في موضع جر ومنها ما يشترك في الرفع والنصب والجر وهو ناو اليه أشار بقوله (ص) (لرفع والنصب وجرنا صلح * (٥٥) كاعرف بنا فانتا لننا المنح) (ش) أي صلح لفظنا للرفع نحو لننا والنصب نحو فانتا وللجر نحو بنا وما يستعمل للرفع والنصب والجر الياء فمثال الرفع اضربني ومثال النصب أكرمني ومثال الجر ضربني ويستعمل في الثلاثة أيضا فمثال الرفع هم قائمون ومثال النصب أكرمهم ومثال الجر لهم وأما لم يذكر المصنف الياء وهم لانهما لا يشبهان نا من كل وجه لان نا تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد وهي ضمير متصل في الاحوال الثلاثة بخلاف الياء فانها وان استعملت للرفع والنصب والجر وكانت ضميرا متصلا في الاحوال الثلاثة لم تكن بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة لانها في حالة الرفع للمخاطب وفي حالتها للنصب والجر للمتكلم وكذلك هم لانها وان كانت بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة فليست مثل نا لانها في حالة الرفع ضمير منفصل وفي حالتها

مجاورة سواك أيها المحبوبة اذا كنت أنت جارتنا وفي نسخ وما علينا وأما علينا بأس بعدم مجاورة سواك واذا تأملت في معنى البيت وجدت الابعني غير الاستثنائية فتكون في محل نصب على الحال والكاف في محل جر بالإضافة لاستثنائي كما قاله أرباب الحواشي والاتصال ممنوع بعد كل منهما كما في شرح الجامع (قوله وكل مضمرة الخ) لما كان تقسيمها الآتي بحسب مواقع الاعراب يومه اعرابا دفعه بذلك في ابتدائه ليعلم أن الجر وغيره لمخالفة فقط وليس هذا مكررا مع قوله قبل كالشبه الوضعي لانه لا يفيد هذه السكينة فأشار هنا الى أن هذا الشبه في بعضها والباقي محمول عليها أو أن له عللا أخرى (قوله كلفظ ما نصب) أي في الصورة ولومع اختلاف الحركة كضربته وبعدها علم أن كلامه الآن في التصل من قوله وذواتصال الى قوله وذو ارتفاع وانفصال فأشار الى المجرور والنصب في هذا الشطر وكل منهما اثنا عشر قسما كما سيأتي الى المرفوع فيما بعده وأما آخره لانه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المار وهو عام للتصل والمنفصل فربما توهم أن ما بعده عام مثله فدفع ذلك بتقديم المجرور الذي لا يكون في التصل أصلا فقدر (قوله في الجمود) هذا أحدا وجه أربعة في التسهيل ثانيها الشبه الوضعي في بعضها وحمل الباقي عليه ثالثها الشبه الافتقاري لافتقار دلالتها الى المرجع أو الخطأ لمثلا ربما استغناؤها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني كالحرف اه وقال ابن غازي للشبه المعنوي لتضمنها معنى التكلم والخطاب والنية وهي من معاني الحروف الجزئية كأحرف المضارعة والواو في إياي وإياك وإياه اه ومقتضاه أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي (قوله ولا تثني الخ) وأما نحوهما وهم ونحن فوضعت كذلك ابتداء (قوله للرفع الخ) متعلق بصلح الواقع خبرا عن نا وهو بفتح اللام أفصح من ضمها لکن الفتح هنا متعين للثبوت عيب السناد (قوله كاعرف بنا) ضمنه معنى اشعر فعداه بالباء أو هو بمعنى اعترف بقدرنا (قوله لا يشبهان نا الخ) هذا ظاهر فيما مثل به فقط لاني نحو أعجبني كوني مسافرا الى أي فان الياء في الجميع ضمير متصل بمعنى واحد ومحملها نصب في الاول ورفع في الثاني بالكون وجر في الثالث والجواب أن رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعا كالفعل ومحملها الاصل بالنسبة للمضاف هو الجر فقط أمانا مشتركة بالاصالة (قوله وألف) مبتدأ أسوغه عطف المعرفة عليه ولما غاب خبره وأشار به ذامع قوله للرفع والنصب وجر الى جواز عطف المعرفة على التكررة وعكسه واكتفى بذلك عن ذكره في باب العطف وأشار بهذه الثلاثة مع نا للتقدمة الى بعض أقسام البارز المرفوع وبقى التام في نحو ضربت ضربتا الخ وباء المخاطبة في تضرين ثم ذكر المستتر فتكمل ضمائر الرفع المتصلة ستة عشر كما استعرفها (قوله من ضمائر الرفع) أي مع الافعال أما في نحو ضاربان وضاربون خرفان والفاعل مستتر (قوله وليس بجيد) ولو قال لما غاب وخوطب لكفاء لكن أجيب عنه بأنه دفع التوهم بالمثال كما فادبه أنها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه بحسب الاعراب لا الغائب وغيره (قوله ومن ضمير الرفع) أفاد بتقديم الخبر اختصاص المستتر بالمرفوع لانه عمدة فلا بد منه لفظا أو تقدير او ما غيره ففضلة لاداعي الى تقديره اذا عدم من اللفظ الار بطا الخبر ونحوه وذلك نادر وصنيع المصنف صريح في أن المستتر من التصل لان كلامه الآن فيه وهو الاصح لامن المنفصل كما قيل

الغيب والجر ضمير متصل (ص) (وألف والواو والنون لما غاب وغيره كقاما واعلما) (ش) (ألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة وتكون للغائب والمخاطب فمثال الغائب الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمن ومثال المخاطب اعلما واعلموا واعلمن ويدخل تحت قول المصنف وغيره المخاطب والمتكلم وليس بجيد لان هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا بل انما تكون للغائب والمخاطب كما مثلنا (ص) (ومن ضمير الرفع ما يستتر * كالفعل

أوافق تنبأ اذ تشكر (ش) ينقسم الضمير الى مستر و بارز والمستر الى واجب الاستتار وجائزه والمراد بواجب الاستتار ما لا يحل عمله
الظاهر وبجائز الاستتار ما يحل عمله الظاهر وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير أربعة الاول فعل الامر
للو احد المخاطب كافعل التقدير أنت وهذا الضمير لا يجوز ابرازه لانه لا يحل عمله الظاهر فلا تقول افعل زيد فاما اصل أنت فانت تأكيد
للضمير للمستتر في افعل وليس بفعل لافعل (٥٦) لصحة الاستغناء عنه فتقول افعل فان كان الامر لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة برز الضمير
نحو اضربني واضربا
واضربوا واضربن الثاني
الفعل المضارع الذي في أوله
الهمزة نحو أوافق التقدير
أنا فان قلت أوافق أنا كان
أنا تأكيد كيد الضمير للمستتر
الثالث الفعل المضارع
الذي في أوله النون نحو
نعتبأى نحن الرابع الفعل
المضارع الذي في أوله التاء
لخطاب الواحد فهو تشكر
أى أنت فان كان الخطاب
لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة
برز الضمير نحو أنت تفعلين
وأنتما تفعلان وأتم تفعلون
وأنتن تفعلن هذا ما ذكره
المصنف من المواضع التي يجب
فيها استتار الضمير ومثال
جائز الاستتار زيد يقوم
التقدير هو وهذا الضمير
جائز الاستتار لانه يحل عمله
الظاهر فتقول زيد يقوم
أبوه وكذا كل فعل أسند
الى فائب أو فائبة نحو هند
تقوم وما كان بمعنى نحو
زيد قائم أى هو (ص)
(وذوار تفاع وانفصال أنا هو)
وأنت والفروع لا تشبهه

اذ لا يتبدأ به ولا يلى الابل لا ينطق به أصلا واختار في الجامع أنه واسطة لان الاتصال والانفصال من عوارض
الالفاظ المحققة اه نكت (قوله أوافق) مجزوم في جواب الامر ونعتبأى بالعين المعجمة بدل منه (قوله
ينقسم الضمير) أى المتصل بالمراد بالبارز ما له وجود في اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف في نحو الذى
ضربت لامكان النطق به أما للمستتر فأمر عقلى لا يمكن النطق به أصلا وإنما يستعبرون له المنفصل في قولهم
تقديره أنت مثلا للتقريب كما مر فصل الفرق بين المستر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حالا من
المحذوف لانه يدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة فهو كالوجود ولذلك اختص بالعمد أما المحذوف فلا بد له من
القرينة (قوله ما يحل عمله الظاهر) أى بأن يمكن تسطاع عمله على الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل كزيد
قام يصح فيه قام أبوه أو ما قام الا هو بخلاف الواجب وليس المراد بالجواز صحة بروزه اذ لا يقال قام هو على
الفاعلية لان المستر مطلقا لا ينطق به أصلا لانه أمر عقلى وحينئذ فتسمية هذا جائزا ومقابله واجبا مجرد
اصطلاح لا مشاحة فيه فاندفع ما للوضح هنا أفاده سم (قوله للواحد) سيد كمرحزة والمخاطب لبيان الواقع
ولم يذكر نهى الواحد لدخوله في البدوء بالتاء (قوله لا يجوز ابرازه) الاولى واجب الاستتار كما قال في مقابله
الآتى كما يعلم مامر (قوله في أوله الهمزة) الاولى حذف في (قوله نحو تشكر) الأفيد جعله للمؤنثة الغائبة نحو
هند تشكر ليكون المثنى مثلا للمستتر جواز أيضا ولحصول الخطاب بفعل (قوله هذا ما ذكره الخ) بقى مما
يجب استتاره كما في التوضيح وشرحه ما رفع بفعل الاستثناء أو التحجب أو باسم فعل مضارع أو باسم فعل
أمر لمفرد كان أولا كزال يازيدو ياهندو يازيدان الخ أو بالمصدر النائب عن فعله في الامر نحو فضرب
الرقاب أو بأفعل التفضيل اه ولا يراد أن الاخبار برفع الظاهر في مسألة الكحل اجماعا وفي غيرها على لغة قليلة
كما سيأتى لندور ذلك وأما رفوع الصفة الجارية على من هي له جائز الاستتار قطعا كما سيمثل له الشارح
بزيد قائم لانه يخلفه الظاهر باطراد كزيد قائم أبوه وعدم صحة بروزه لا يضر كما علم مامر خلافا لمن وهم فيه
وكذا مرفوع نعم ويس فندبر (قوله وكذا فعل كل فعل الخ) أى مضارعا كان أو ماضيا لافعل الاستثناء
والتعجب فانهم الغائب مع وجوب الاستتار فيهما الجر يان الثاني مجرى المثل فلا يغير وثلا يفتوت حمل الاول
على الا في نالو المستثنى له (قوله وما كان بمعنى) أى الفعل من الصفات المحضة سواء جرت على من هي له كما
مثله أولا وخرج بالمحضة ما غلب عليها الاسمية كالاجرع والابطح فلا ضمير فيها أصلا لالاتها على مجرد
الذات وبقي من مواضع الجواز اسم الفعل الماضى كهيأت (قوله وذوار تفاع) أى محلا كامر وهو خبر
مقدم عن أنا هو بسكون الواو لغة حكاهما الفارضى لا مجرد الوزن مبتدأ وأنت عطف عليه والخبر محذوف
أى كذلك ولم نطفها على أن الافراد خبره المتقدم فهذه الضمائر لا تكون بالاصالة الا مرفوعة وأما
ورودها غير مرفوعة فانما هو بالنيابة عن ضمير الجر نحو ما أنا كأت ولا أنت كأتا لقصص اللفظ معه
أو بالنصب نحو * يالبنى وهما تخلو بمنزله * للضرورة ويكثر نيابتها في التوكيد كأتيتك أنت ومررت
بك أنت كما سيأتى وأما نداءه في نحو يا أنت فشاذا (قوله أنا للمتكلم الخ) المختار عند البصريين ان الضمير

(ش) تقدم أن الضمير ينقسم الى قسمين مستر و بارز وسبق الكلام

في المستر والبارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وسبق الكلام على ذلك والمنفصل يكون مرفوعا
ومنصوبا ولا يكون مجرورا وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر نال المتكلم وحده ونحن للمتكلم المشارك أو العظيم
نفسه وأنت للمخاطب وأنتا للمخاطبتين أو المخاطبتين وأنتن للمخاطبات وهو للغائب وهي للغائبة وهما
لغائبتين أو للغائبتين وهم للغائبتين وهن للغائبات

(ص) (وذا اتصال في انفصال جعله اياى والتفريع ليس مشكلا) (ش) أشار في هذا البيت الى المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر اياه
للتكلم وحده واياها للتكلم المشترك أو المظم نفسه واياك للمخاطب

(٥٧)

أو المخاطبين واياكم
للمخاطبين واياكن
للمخاطبات واياه للغائب
واياها للغائبة واياهما
للتائبين أو الغائبين واياهم
للتائبين واياهن للغائبات
(ص)

(و) اختيار لا يجيى المنفصل
* اذا أتى أن يجيى المتصل

(ش) كل موضع أمكن
أن يؤتى فيه بالضمير
المتصل لا يجوز العدول
عنه الى المنفصل الا فيما
سيذكره المصنف فلا
تقول في أكرمك
أكرمت اياك لانه يمكن
الاتيان بالمتصل فتقول
أكرمتك فان لم يمكن
الاتيان بالمتصل تعين
المنفصل نحو اياك أكرمت
وقد جاء الضمير في الشعر
منفصلا مع امكان الاتيان
به متصلا كقول الشاعر
بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت

اياهم الارض في دهر
الدهار ير

(ص)

(و) وصل أو فصل هاء سئلته
وما

أشبهه في كنته الخلف
اتمى

فيه وفي فروعه أن فقط والالف زائدة لبيان الحركة والتاء حرف خطاب ولو احقها لتبين الشئ وغيره وان
الماء في هماوهم وهن هي الضمير وحدها ولو احقها لتبين الحال فأن والماء مشترك بين المفرد وغيره
واللواحق قرينة على المراد بهما والنون الاولى في هن علامة النسوة والثانية كالواو في هماو في الفارضى أن
الواو حذف من أتم تخفيفا ولذا عادت في ضرب بتموه لأن الضمير ير دل الاشياء الى أصولها فتكون النون
الثانية من أنين في مقابلتها وأما هو وهي فكلهما الضمير كما مر في البناء وخالف الكوفيون في الجميع
(قوله وذا اتصال) مبتدأ خبره جعل وفي انفصال حال من مفعوله الاول وهو ضمير النائب عن الفاعل
واياى مفعوله الثاني ولم يقل وانفصال كسابقه للتفنن والصحيح أن الضمير ايا فقط ولو احقها حرف تين
للمراد واختار المصنف أنه الجميع (قوله أشار في هذا البيت الخ) تلخص من كلام المصنف في قوله وذا اتصال
الى هنا أن الضمير خمسة أنواع لذكره الرفع والنصب في كل من المتصل والمنفصل وخص الجر بالمتصل كما
علمته وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قمبالا نه اما المفرد المذكور أو المؤنث أو المثنى أو الجمع المذكور أو الاناث
وعلى كل اما مخاطب أو غائب ثم التكلم وحده ومع غيره فالجمله تنون ولا تخفأك أمثلتها ويزيد ضمير الرفع
المتصل أربعة مع المضارع وهي أضرب ونضرب ونضرب ونضرب بين ولم يعد ضمير أمر الواحد لاتعاده مع
نضرب كما اتحد مضارع الغائب مع ماضيه في صورة المقدرو كذا لم تعد الواو والالف ونون النسوة مع المضارع
لاتحد صورتهما مع الماضي وكذا اضربى مع نضرب بين وانما حمل الضمير في الامر على المضارع دون
المكسر لانه الاصل فتدبر (قوله لا يجيى المنفصل الخ) أى لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا
يعدل عن المتصل الا حيث يتعذر اما الضرورة كبيت الشارح أو لتقدمه على عامله كاياك نعبد أو لحصره

كلا تعبدوا اياه وقوله أنا الذائد الحامى الذمار وانما * يدافع عن أصحابهم أنا ومثلى
أو لكون عامله محذوفا كاياك والشرا ومعنويا كأن تعبد أنيم وأنت مولى كريم أو حرف نفى نحو ما هن
أمهاتهم أو فصل من عامله بمتبوع له كيخرجون الرسول واياكم أو ولى أو المصاحبة كقوله
فأليت لأنتك أذنوقصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدى

أو لرفعه بمصدر مضاف الى المنصوب نحو بنصركم نحن كتم ظافرين أو لغير ذلك كما في التصريح (قوله
بالباعث الخ) متعلق بحلقت في بيت قبله والاموات اما مجرور باضافة الباعث أو الوارث اليه وحذف نظيره
من الآخر على حد * بين ذراعى وجبهة الاسد * أو منصوب تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثانى وحذف
ضميره من الاول لكونه فضلة وضمنت بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم حال من الاموات والدهار ير
أول الدهر في الزمن الماضي لا واحده من لفظه ويقال دهور دهار ير أى مختلفة كما في القاموس وفسرها
التصريح بالشدة أدول كن المناسب هنا الاول وفي الصحاح دهر دهار ير أى شديد كليلة ليلاء ويوم أيوم
وساعة سوعاء (قوله هاء سئلته) تنازعه الفعلان قبله فأعمل فيه الثانى لا الاول كما قيل والالا ضمر في الثانى
لما سأتى الا أن لا يجعل تنازعا بل حذف من الثانى دلالة الاول لكون الوصل أرجح فيتعلق بالمعمول
الظاهر وهذا كالاستثناء من قوله وفي اختيار الخ لا مناقض له كما قيل (قوله وما أشبهه) أشار الشارح في حله
الى أنه على حذف مضاف وما واقعة على فعل أى وهاء كل فعل أشبهه سئلته فيوهم اختصاص الحكم بالهاء
والفعل وليس كذلك فالاحسن جعل الاشئمونى ما واقعة على ضمير والماء في أشبهه عائدة لهاء سئلته أى
وكل ضمير أشبهه هاء سئلته فيا سأتى سواء كان عامله فعلا كما مثله أو اسما كالدرهم أنا معطيكه ومعطيك اياه

* ٨ - (خضرى) - أول *

كذلك خلتني واتصلا * أختر غيرى اختار الانفصالا

(ش) أشار في هذين البيتين الى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع امكان أن يؤتى به متصلا فأشار بقوله سئلته الى
ما يتعدى الى مفعولين الثانى منهما

ليس خبرا في الاصل وهما ضميران نحو الدرهم سلتيه فيحوز لك في هاء سلتيه الاتصال نحو سلتيه والاتصال نحو سلتى اياه وكذلك كل فعل أشبهه نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسئلة الاتصال والانفصال على السواء وهو ظاهر كلام أكثر التحويين وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب وأن الانفصال مخصوص بالشعر وأشار بقوله في كنته الخلف اتسمى الى أنه اذا كان خبر كان وأخواتها ضمير افانه يجوز اتصاله وانفصاله واختلف في المختار منهما فاختر المصنف الاتصال نحو كنته واختار سيبويه الانفصال نحو كنت اياه تقول الصديق كنته وكنت اياه وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو خلتيه وهو كل فعل تسمى الى مفعولين الثاني منها خبر في الاصل وهما ضميران ومذهب سيبويه أن المختار في هذا أيضا الانفصال نحو خلتى اياه ومذهب سيبويه أرجح لانه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم قال الشاعر

(قوله ليس خبرا) صادق بكون العامل ليس ناسخا أصلا كسأل أو ناسخا لاحدا الضميرين فقط كاذير يكهم الله في منامك قليلا الآية فان أرى الحامية لم تنسخ الكاف بل الهاء لكنها ليست خبرا في الاصل فالآية من باب سلتيه لا خلتيه لأن النسخ المعتبر في خلتيه للضميرين معافتيه الشارح أولى من التعبير بكون العامل ليس ناسخا (قوله وهما ضميران) أى أولهما أعرف كما يفيد المثال فلو قدم غيره أو أتحدث رتبتهما مع نصبهما وجب الفصل كما سيأتى في المتن وخرج بكونهما مفعولين ما إذا رفع أولهما فيجب الوصل مع الفعل ولو قدم غير الأعراف كضربك وضربوا لأن الفصل انما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك مفقود هنا إذ المرفوع كجزء الفعل ويجوز الأمران مع الاسم سواء كان الاول مرفوعا مجرورا كعجبت ضريبك وضربى اياك اذ الياء فاعل المصدر مجرور بالاضافة أو مرفوعا فقط ولا يكون الامسترا كافا الضارب بك والضارب اياك بناء على أن الكاف مفعول لامضاف اليه والاتعين الوصل لأن المجرور لا يكون الامتصلا اه صبان وكذا يجب الوصل في أنضار به بلال لتعين الاضافة فيه فان نون الوصف تعين الفصل كضارب اياه فتدبر فعلم أن اشتراط الشارح التعدى الى مفعولين خاص بالفعل لأنه اقتصر عليه دون الاسم بقى ان موضوع المسئلة الضميران فلو بدل أحدهما بالظاهر كالدرهم أعطيتك زيدا فالظاهر تعين الوصل على الأصل والله أعلم (قوله على السواء) قديؤخذ تر جميع الوصل من تقديمه في عبارته وأصرح منها قول الكافية * سلتيه صل وقد فصل * ومنه فسيكفيكم الله أن نزمكموها ان يسألكموها اذ يريدكم الله كما مر هذا في الفعل أمافي الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن اتصال للمعولين به لكونه فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله * ومنعكمأ بشىء يستطيع * وقوله

لئن كان حبك لى صادقا * لقد كان حبيك حقايقينا

(قوله مخصوص بالشعر) يرده حديث ان الله ملككم اياهم أى الارقاء ولو شاء للملكهم اياكم والشاهد في الاولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الأعراف ولو وصل لقال ملككموهم بفتح الكاف الأولى وضم الثانية وقيد بقال عدل عن هذا لثقله مع مافي الفصل من مشاكاة ما بعده فتدبر (قوله اذا كان خبر كان ضميرا الخ) سكت عن اسمها فأفاد أنه لا يشترط كونه ضميرا ويدل عليه كلام ابن النظم نحو الصديق كانه زيد لكن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط (قوله وأخواتها) مثله في شرح الكافية وجزم أبو حيان بتعين الفصل فيها وأن ليسى وليسه شاذ (قوله فانه يجوز اتصاله) أى في غير الاستثناء أمافي فيجب الفصل كجاء وليس اياه ولا يكون اياه كما يجب مع الاوتفارق هذه المسئلة ما قبلها بأن أول الضميرين مرفوع ويحل محله الظاهر في قول والعامل ناسخ لهما معا (قوله فاختر المصنف الاتصال) أى لانه الاصل ولكثرته نظما ونثرا في الفصح كحديث ان يكنه فلن تسلط عليه الخ وكقول أبى الاسود لعبده دع الحجر بشر بها القواة فانتى * رأيت أخاها مغنيا بمكانها فان لا يكتها أو نكته فانه * أخوها غذته أمه بلبانها

ومراده بأخيهما نبيذ الزبيب ولعله عن يقول بحله اذا لم يسكر وأما الانفصال فجاء شعرا كقوله

لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قديتغير

ولم يحى نثرا الا في الاستثناء ومرثاله (قوله الثاني منها خبر الخ) أى لكون العامل ناسخا لهما (قوله وهما ضميران) أى أولهما أخص وغير مرفوع فلا فرق بين هذه وملتية الاب بالنسخ واذا كان أولهما أخص فلا بد من تغايرهما معنى كما هو ظاهر ولا يحتاج جعل الاخبار فيهما من باب شعري شعري الا في اتحاد الرتبة كما سيأتى (قوله أرجح) أى في المسلتين لأن حق الخبر الانفصال قال الرضى وانما وصل أولهما لقربه من الفعل وان كان حق المتدا كذلك ووافق في التسهيل على باب ظن لحجز الخبر عنه بمنصوب شبه

إذا قالت حذام فصدقوها * فإن القول ما قالت حذام (ص) (وقدم الاخص في اتصال * وقدم ما شئت في انفصال) (ش)
ضمير التسكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص
من الآخر فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما فتقول الدرهم أعطيتك (٥٩) وأعطيتني فقدم الكاف والياء

على الهاء لانهما أخص
من الهاء لان الكاف
للمخاطب والياء للتكلم
والهاء للغائب ولا يجوز تقديم
الغائب مع الاتصال فلا تقول
أعطيتك ولا أعطيتني
وأجازه قوم ومنه مارواه
ابن الاثير في غريب
الحديث من قول عثمان
رضي الله تعالى عنه
أراهمني الباطل شيطاننا
فان فصلت أحدهما كنت
بالخيار فان شئت قدمت
الاخص فقلت الدرهم
أعطيتك اياه وأعطيتني
اياهم وان شئت قدمت
غير الاخص فقلت
أعطيتك اياك وأعطيتني
اياهم واليه أشار بقوله
وقدم ما شئت في انفصال
وهذا الذي ذكره ليس
على اطلاقه بل انما يجوز
تقديم غير الاخص في
الانفصال عند أمن اللبس
فان خيف لبس لم يجوز
فان قلت زيد أعطيتك اياه
لم يجوز تقديم الغائب
فلا تقول زيد أعطيتني
اياك لانه لا يعلم هل زيد
أخذ أو مأخوذ (ص)

الفضلة فرجع الى أصل الخبر بخلاف كسته فلم يحجزه الا ضمير رفع كجزء الفعل فأشبهه ما ضربته فرجع
الى أصل الضمير من وصله بهامله (قوله اذا قالت الخ) حذام بالبناء على الكسر اسم امرأة قيل هي الزباء
وقيل غيرها وكانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام ولا تخطيء في قول تقول ولذا صار هذا الشعر مثلاً لمن يقدم
قوله على غيره كما هو مراد الشارح (قوله وقدم الاخص) أي في المسائل الثلاث كما في الاشموني دون غيرها
وضابطه أن يرفع أحد الضميرين في غير باب كان كضربونا فاستلونا فيجب اتصالهما وتقديم المرفوع وان
كان أنقص لجبره بكونه كجزء العامل فلا يحجز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلا معارض
بخلاف الابواب الثلاثة ونص بهذا على أن جواز الامر من مشروط بتقديم الاخص لان قوله وما أشبهه
يصدق بأي شبه ولو في غير ذلك (قوله فلا تقول أعطيتك) أي ولا حسبتك ولا كأكوك بل يجب
الفصل لتقديم غير الاخص (قوله وأجازه قوم) كالبرد وكثير من القدماء لكن الفصل عندهم أرجح
(قوله أراهمني الخ) الباطل فاعل أرى والياء أول والياء ثان وشيطاننا ثالث قال ابن الاثير وفيه
شدوذان الوصل وترك الواو لان حقه أراهموني كرايتموها (قوله كنت بالخيار) من هذا مع ما قبله
يعلم جواز الامر من حال تقديم الاخص (قوله لانه لا يعلم) الاولى لتبادر خلاف المراد لان الفاعل معنى
وهو الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميراً كان أو ظاهر افلوقدم غيره تبادر أنه الآخذ فيحصل اللبس
وأما عدم العلم بشئ فاجمال للابس (قوله وفي اتحاد الرتبة الخ) قال سم أي في باب سلتني وختنتني لان من
فيودهما كون أحد الضميرين أخص فهذا محترزه وكذا اقتصر الاشموني في التمثيل عليهما ومقتضى
ذلك أن باب كان يجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة ككنتني بضم التاء وكنتك بفتحها ويكون الاخبار فيه
على حد شعري شعري كما سيأتي ويرى ما يؤيده أن امتناع الوصل فيهما حينئذ انما هو لتوالي التثنية مع ايهام
كون الثاني تأكيده وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين واعراهمنا ومنه في الغيبة حديث ان يكنه
الخ لكن فيه أن مسمى الضميرين في هذا مختلف فيسوغه بخلاف ما قبله لاسيما أن كون الفاعل
والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب وايضا من عن الاشموني أن تقديم
الاخص واجب في الابواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة الآن يراد تقديمه عند وجوده في تأمل
ويحرر (قوله وقد يبيح الغيب فيه) أي في اتحاد الرتبة (قوله لتكلمين) أي بحسب الاصل وان كانا في ذلك
التركيب لتكلم واحد ومخاطب واحد لا يمكن اتحاد رتبتهم في التكلم والمخاطب الا حينئذ بخلاف الغيبة
وفي نسخ لتكلم أو مخاطب غائب وهي ظاهرة واذا اتحد مدلول الضميرين كان الاخبار في خلتك اياك على
حد شعري شعري (قوله واختلف لفظهما) أي في الافراد والتذكير أو ضمهما كنهما ونحوهم أحسن
الناس وجوها وأنصرهم هوها سواء تباعدت أو كانا كرام تقار بانحوا عما هوها وأعطاهما الآن الفصل
حينئذ أجود تخلصا من قربهما إذ ليس بينهما الا حرف واحد بخلاف ما مر وانما اشترط الاختلاف لدفع
توالي التثنية وإيهام التأكيده بالغيبة لان اختلاف لفظ الضميرين للتجدي الرتبة اذا لم يرفع أو لهما
يلزمه تعدد مدلولهما وذلك لا يمكن في الخطاب أو التكلم لانهما حينئذ لثنى واحد لا يقال علمتان ولا

(وفي اتحاد الرتبة الزم فصلاً * وقد يبيح الغيب فيه وصلاً) اذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتحد في الرتبة كأن يكونا لتكلمين
أو مخاطبين أو غائبين فانه يلزم الفصل في أحدهما فتقول أعطيتني اياي وأعطيتك اياك وأعطيتني اياه ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول
أعطيتني ولا أعطيتك ولا أعطيتهم نعم ان كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان نحو الزيدان الدرهم أعطيتهما

واليه أشار بقوله في الكافية مع اختلاف ما ونحو ضمنت * اياهم الارض الضرورة افتضت * وور بما ثبت هذا البيت في بعض نسخ
الالفية وليس منها وأشار بقوله (٦٠) ونحو ضمنت الى آخر البيت الى أن الاتيان بالضمير منفصلا في موضع يجب

فيه اتصاله ضرورة كقوله
بالباث الوارث الأموات
قد ضمنت

اياهم الأرض في دهر
الدهاريز

وقد تقدم ذكر ذلك (ص)
(وقبل يا النفس مع الفعل
الترم

نون وقاية وليس قد
نظم)

(ش) اذا اتصل بالفعل ياء
المتكلم لحقته لزومانون
تسمى نون الوقاية وسميت

بذلك لأنها تقي الفعل من
الكسر وذلك نحو أكرمني
ويكرمني وأكرمني وقد

جاء حذفها مع ليس
شذوذا كما قال الشاعر
عددت قومي كمديد

الطيس
اذ ذهب القوم الكرام
ليس

واختلف في أفعل التعجب
هل تليزمه نون الوقاية أم لا
فتقول ما أفقرني الى

عفو الله وما أفقرني الى
عفو الله عندي لم يليزها
فيه والصحيح أنها تليزم

(ص)
(وليتني فشا وليتني ندرا
ومع لعل اعكس وكن

مخبرا

ظننتكما (قوله واليه أشار) أي لشرط الاختلاف قال ولده وأشار اليه هنا بتكبير وصل أي
يبسح الغيب فيه نوعا خاصا من الوصل ووكل تفسيره الى الموقف (قوله في الكافية) مثله في النكت
وفي ابن الليث أنه سهو وانما هو في الشافية وأما بيت الكافية فهو

ولا اضطرار سوغوا في ضمنت * اياهم الارض فحق ما ثبت
(قوله وور بما ثبت) أي بعد قوله وفي اتحاد الرتبة (قوله وقبل يا النفس) أي المتكلم بقرينة وليس

وليتني فلا يرد اطلاق النفس على المخاطب وغيره سم (قوله مع الفعل) متعلق بالترزم وأحوال من يا النفس
ومفهومه أنها لا تليزم مع غير الفعل بل إنما تجوز براجحية أو مرجوحية أو استواء كما بينه بقوله وليتني

فشا الخ أو تمنع وهو ما عدا ذلك وفي التوضيح أنها تليزم مع اسم الفعل المتعدي أيضا كدرا كني وعليكني
وحكي الفراء مكانكني أي انتظرن لي لكن صريح الرضي جوازها فقط وكان من حقها أن تلحق بقية

الاسماء لتقيها خفاء الاعراب لكن تركت لتلا تفصل بين المتضايين وقد لحقت شذوذا اسم الفاعل
لشبهه بالفعل واسم التفضيل لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم لليهود هل أتم

صادقوني ولو حذف لقيل صادق بكسر القاف وشذ الياء وقوله
وليس بعيني وفي الناس تمتع * صديق اذا أعيا على صديق

ومن الثاني قوله ^{عليه السلام} غير الدجال أخوفني عليكم روى بلانون وبها أي أخوف الأمور التي أخافها
عليكم والمفضل عليه محذوف أي أخوف من الدجال لعلمهم بصفته فلا يخفي عليهم تليسه بخلاف غيره فرب

مستتر بالصلاح أضر على الأمة من متجاهر بالفسق (قوله لحقته نون الوقاية) أي وتدغم فيها نون الرفع
في الأفعال الخمسة أو تفك كتأمروني وتحتاجوني وقد تحذف أحدهما تخفيفا والصحيح أنها نون الرفع لانه

عهد حذفها لغير ذلك ولأنها نائبة عن الضمة التي تحذف تخفيفا وشذ حذفها مع فعل الاناث ولا فرق في
الفعل بين الماضي المتصرف وغيره كدري وبذري وكخاني وعداني وحاشاني اذا جلست أفعالا كقوله

تمل الندامى ماعداني فانتى * بكل الذي يهوى نديمي مولع
فان قدرت حروفا سقطت كقام القوم خلاي (قوله لأنها تقي الفعل) أي الصحيح وحمل عليه نحو دعي

ورمي طرد الباب وقوله الكسر أي الذي يختص مثله بالاسم وهو الذي بسبب ياء المتكلم لانه أخو الجرف في
الاختصاص فصين عنه الفعل مثله أما ما لا يختص به بأن لم يدخله أصلا كالذي قبل ياء المخاطبة أو يدخل

فيهما كالذي للتخلص من السكونين فلا حاجة لصونه عنه فلا يرد نقضا وقال الناطم لأنها تقي لبس ياء المتكلم
بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث في نحو أكرمني وأكرمني وحمل الماضي والمضارع على الأمر ودخلت

(١) قوله عليه جلا الخ فيه نيابة اسم الفعل عن المضارع واللام مما فهو شاذ لانه انما
ينوب عن الفعل وحده ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل الهاء التي هي حرف غيبة كالکاف
في هالك حرف خطاب والفاعل مستتر اه منه

في الباقيات واضطرار اخفقا * متى ومعنى بعض من قد سلفا (ش) ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف فذكر ليت
 وأن نون الوقاية لا تخفف منها الا ندورا كقوله كنية جابر اذا قال ليتي * اصادفه وأفقد جل مالي والكثير في لسان العرب
 ثبوتها وبه ورد القرآن قال الله تعالى يا ليتني كنت معهم وأمالعل فذكر (٦١) أنها بعكس ليت فالصحيح

البصريين (قوله الاندورا) ظاهره جواز اختياره أو هو أحد قولي الناطم والثاني قصره على الضرورة (قوله كنية جابر الخ) قبله * نمنى مز يدز بدافلاق * أخاثة إذا اختلف العوالم كنية الخ كان مز يد جابر يتمنيان لقاء يد الخيل الذي ساء رسول الله صلى الله عليه وسلم يز يد الخيل لعداوة بينهما فلما لقياه طعنهما وهر بافقال ذلك والعوالم الرماح والمنية التمتي (قوله والكثير ثبوتها) أي لشبهها بالفعل معنى وعملا بلا معارض بخلاف لعل فان عملها الجرف في بعض الاحيان وتوالم الامثال في بعض لغاتها وهو لمن بالنون عارض شبهها فنشرت معها النون وانما خبر في الباقيات لان المعارض فيها واحد وهو توالم الامثال فقط (قوله ويقل ثبوتها) قال ابن الصائغ لكنه أكثر من تجريد ليت فقوله اعكس أي في مطلق القلة (قوله القدوم) بتخفيف الدال آلة النحت وأخط أي أتحت والقبر الغلاف والابيض السيف والمالجد العظيم (قوله فتقول اني وانتي) فثبوتها لنسبة الفعل وحذفها لتوالم الامثال لان الثقل حصل بها وقيل حذفت الاولى لكونها والساكن أولى بالتغير وقيل الوسطى المدغم فيها لانها في محل اللام التي يلحقها التغير وكذا الخلاف في أنا بالتشديد لكن لم يقل أحد يعتد به بحذف الثالثة لانها ضمير عمدة قاله الروداني اه صبان (قوله تزميها) أي لتحفظ بناءهما على السكون لانه الاصل بخلاف ما بنى على غيره (قوله من قيس) يروى بلا صرف على ارادة القبيلة ومصر و قالارادة أيها (قوله وفي لدني) متعلق بقل خبر لدني الثانية وفي قدني متعلق ببني خبر الحذف ولا يضر تقديم معمول الخبر الفعل على المبتدا كما مر وتعليقه بالحذف يرد عليه أعمال المصدر مؤخر او محلى بال والثاني قليل وفي الاول خلاف وأشار بقدره أيضا الى قلة الحذف فيهما كادني فيني من الوفاء بمعنى يأتي لامن النى (قوله بالتخفيف) هي لنا نافع ولم تجعل نونها للوقاية لحقت لد بالسكون لضم الدال في الآية وللد بالضم وهما لغتان في لدن لان هذه يقال فيها لدني بلانون كما قاله سيبويه لان النون انما تحفظ البناء على السكون لا غيره كما مر وصرح كلام سيبويه بهذا ان لد بلانون تصاف للضمير خلافا لمن منعه (قوله أي حسي) تفسير لكل من قدني وقطى على اللغتين كما هو منهج الخليل وسيبويه خلافا للكوفيين في قولهم محب الحذف في التي بمعنى حسن كما يجب في اسم الفاعل الذي هي بمعناه واحترز به عن قد الحرفية كقد قام وقط الطرفية نحو ما فعلته قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكني كما في المعنى أو كني كما استقر به الدماميني لان اسم الفعل المضارع مختلف فيه فان النون تزميها كالأفعال كما مر عن التوضيح واذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤهما على السكون وقد يكسر ان وقد يعرب ان كما في الروداني (قوله قدني من نصر الخ) تمامه * ليس الامام بالشحيح للمحد * والخبيثين عبد الله بن الزبير وابنه خبيب على التغليب أو هو وأخوه مصعب ويرى بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله ومن على رأيه والشاهد في الثاني حذف نون مع اضافته للياء بقرينة سابقة فاحتمال كون الكسر على لغة أو لاجل الروى والياء اشباع لا للتسكيم مرجوح ومن الحذف أيضا ما في صحيح البخارى مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مز يد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط ويزوى بعضها الى بعض يروى بسكون الطاء وكسرها بلاياء وبها وقطني بالنون وقط بالتنو ين والمراد بوضع قدمه لازمه وهو هو التجلي عليها بقره وكبر يانه وقيل ما قدمه لها ما ورد أنه يخلق لها خلقا اذ ذاك والله سبحانه وتعالى أعلم

أيها السائل عنهم وعني
لست من قيس ولا قيس مني
(ص)
(وفي لدني لدني قل
وفي
قدني وقطني الحذف أيضا
قد يفي)
(ش) أشار بهذا الى أن
الفصحح في لدني اثبات
النون كقوله تعالى قد

وبلغت من لدنى عذرا ويقل حذفها كقراءة من قرأ من لدنى بالتخفيف والكثير فى قد وقط ثبوت النون نحو قدنى وقطنى
ويقل الحذف نحو قدنى وقطنى أى حسى وقد اجتمع الحذف والاثبات فى قوله * قدنى من نصر الحبيبين قدنى *

* العلم *

يطلق لغة على الجبل كقوله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام وقول الخنساء
وان صخرنا لتأتم الهداة به * كأنه علم في رأسه نار

وعلى الارية والعلامة نقل اصطلاحا الى الاسم الآتي والظاهر أن النقل من الثالث لقولهم انه علامة على مسماه
فيصلح للنكرة أيضا بحسب أصله لتمكن خص بماسياتي (قوله اسم الخ) خبر مقدم لعلله لانه المحدث عنه
بالتعريف لا العكس والابتداء هنا واجب التأخير لعود ضميره على بعض الخبر على حد مل عين حبيها فان
عاد الى اسم فاضافته بمعنى من أو الى المسمى وهو الظاهر في معنى اللام الاختصاصية ومطلقا حال من فاعل
يعين أو صفة لمصدر محذوف أي تعيينا مطلقا (قوله وخرنقا) بكسر المعجمة والنون علم المرأة الآتية منقول
من ولد الارنب كما في قوله * لينة المس كس الخرق * فلا ينصرف للعلمية والتأنيث ولكن المراد هنا
لفظه وانما منعه لحكاية أصله أو لملاحظة أن مدلوله كلمة (قوله وواشق) فيه تلميح لقوله تعالى وثامنهم
كلهم حيث ذكر سبعة أعلام وثمانهم بالكلب (قوله يعين مسماه) أي يدل على تعيينه لانه يحمله لان
المسمى لا يكون الامعينا والراد ما يعم التعيين الخارجي والذهني معا كغالب علم الشخص أو الذهني فقط
كعلم الجنس لماسياتي وبعض علم الشخص كعلم نضجه لولدك للتوهم وجوده ذهنا وكلم القبيلة الموضوع
للمجموع من وجوده وسبب وجوده فان هذا المجموع لا يوجد الا ذهنا لقولهم تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي
أفاده الصبان عن يس (قوله بلا قيد الخ) تفسير للاطلاق أي بلا فريضة خارجة عن ذات اللفظ لان تعيين
العلم من ذات وضعه بخلاف باقي المعارف فانها موضوعة لتعيين مسماها لکن بواسطة قرينة امام معنوية
كالتكلم وأخويه للضمير والتوجه والاقبال للمنادي أو لفظية كالصلة في الوصول وأل في مدخولها
والظاهر أن منها الاضافة في غلامز يد أو حسية وهي الاشارة بنحو الاصبع في اسم الاشارة فتعين للدلول
انما هو بهذه القرائن لامن الوضع ولا يرد أن العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضا لان ذلك عارض من تعدد
الوضع أما باعتبار كل وضع على جده فغير محتاج (قوله أخرج النكرة) أي كرجل وشمس فانه موضوع
لكل كوكب نهاري وان انحصر في الكوكب المخصوص فتعيينه عارض لعدم وجود غيره لامن الوضع
(قوله أو الغيبة) أي معرفة مرجعها بذكر أو غيره وان كان نكرة لان المراد بالضمير حينئذ ذلك الشيء
المتقدم بعينه وان أبهت ذاته (قوله للعقلاء الخ) خبران والاضح حذف المسميات وفي نسخ العقلاء
بأل وهي ظاهرة (قوله من المؤلفات) هذا في العلم الشخصي أما الجنسي فأنما يكون غالبا لغير المؤلف
كالسباع والحشرات الآتية وقديكون مألوفاً كما في المضاء للفرس وأني الدغفاء بفتح المهملة وسكون
المعجمة وبالفاء معدودا للاحق وهيان بن بيان بشدالياء فيهما للانسان المجهول وهو من الاضداد لان
المجهول صعب خفي لا عين بين وفي الحكم يقال ما أدري أي هي بن بي هو أي أي الناس هو قال ابن هشام
وكأنهم جعلوا لعدم الشعور به كما لا يؤلف وكذا أبو الدغفاء لغيرتهم عنه أفاده المصريح (قوله أخت طرفة)
بفتح المهملة والراء كما في القاموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء والياء ينسب أو يس القرن في رضى الله
تعالى عنه (قوله وعدن) بفتحين بلد بساحل اليمن (قوله فرس) أي لمعاو يرضى الله تعالى عنه (قوله
وشذقم) قيل بالذال المعجمة وقيل بالمهملة جمل للنعمان بن النذر (قوله واسما آتى الخ) أي آتى العلم حال كونه
اسما الخ (قوله والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم في التعريف المتقدم المراد به مقابل الفعل والحرف وفي نحو
وعلم آدم الاسماء فالمراد به مطلق لفظ موضوع (قوله ما كان في أوله) أي علم مركب تركيب اضافية في أوله
أب الخ لانحوأوز يدقام مسمى به لانه تركيب اسناد أولان المركب الاضافي فيه جزء علم (قوله أب وأم)
أي أب وابن أو بنت وأخ وأخت أو عم وأعمة أو خال وأخالة سم (قوله ما شعر بمدح الخ) أي باعتبار مفهومه
الاصلي فان ذلك فديقصدت بما قاله السيد وفي التصريح عن الابهرى ان الاسم يقصد به الذات فقط

(اسم يعين المسمى مطلقا)
علمه كجعفر وخرنقا
وقرن وعدن ولاحق *
وشذقم وهيلة وواشق)
(ش) العلم هو الاسم
الذي يعين مسماه مطلقا
أي بلا قيد التكلم أو
الخطاب أو الغيبة فالاسم
جنس يشمل النكرة
والعرفه ويعين مسماه
فصل أخرج النكرة وبلا
قيد أخرج بقية المعارف
كلضمير فانه يعين مسماه
بقيد التكلم كأننا أو
الخطاب كانت أو الغيبة
كهوتم مثل الشيع باغلال
الاناسي وغيرها تنبيه على
أن مسميات الأعلام
للعقلاء وغيرهم من
المألوفات فجعفر اسم
رجل وخرنق اسم امرأة
من شعراء العرب وهي
أخت طرفة بن العبد
لأمه وقرن اسم قبيلة
وعدن اسم مكان ولاحق
اسم فرس وشذقم اسم جبل
وهيلة اسم شاة وواشق
اسم كلب (ص)

(واسما آتى وكنية ولقبا)
وأخرن ذا ان سمواء
محبيا

(ش) ينقسم العلم
الى ثلاثة أقسام الى اسم
وكنية ولقب والمراد
بالاسم هنا ما ليس بكنية
وللقب كزيد وعمرو

وبالكنية كما كان في أوله أب وأم كما في عبد الله وأم الخير وبالقاب ما شعر بمدح

واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذا يختار عند التعظيم أو الأمانة اه ومقتضاه أن اشعاره مقصود في وضعه العلمي من جهة أن له مفهوما آخر يلاحظ تبعاً ويلتفت اليه وإن كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات فلا يراد أن نحوز به إذا اشتهر بصفة كمال كان فيه اشعار بها ويعد كونه لقباً نعم إذا سمي به شخص آخر بعد ذلك الاشتهار كان لقباً أفاده يس واعلم أن المفهوم من كلام الاقدمين كما في الروداني أن الاسم ما وضع للذات ابتداء كائناً ما كان ثم ما وضع بعده فإن كان مصدراً بأب مثلاً فهو الكنية أشعر أم لا وإن لم يصدر مع كونه مشعراً فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية أو بعدها فالثلاثة متباينة وفي السجاعي عن سم أن الكنية واللقب يجتمعان في نحو أبي الفضل وتنفرد الكنية في أبي بكر واللقب في مظهر الدين فلي هذا لا يعتبر في اللقب عدم التصدير وعليهما يظهر ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير افرقية في تكتيته بأبي القاسم مع قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي فاجاب بأنه اسمه لا كنيته أي لانه يعتبر تأخراً وضع الكنية عن الاسم لكن فيه أن ما وضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون خارجاً عن الثلاثة وهو خلاف المقرر الآن يحمل اسمائنا وقيل لافرق بين الثلاثة الالاحية فقط كابي الخير من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا يظهر قول المحدثين وغيرهم في أم كنوم اسمها كنيته دون ما قبله لمبانية الاسم والكنية عليهما الآن يراد اسمها بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب على بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأمه بنت كسرى سيئت مع أختها في فتح العراق وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمرو والثالثة القاسم بن محمد بن أبي بكر وهؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهداً وعلماً وكانوا برغبون من التسرى فرغبوا فيه من حينئذ (قوله كاتف الناقة) لقب جعفر بن قريع أبو بطن من سعد كان أبوه قدم ناقة بين نساها فجاء ليأخذ قسم أمه ولم يبق إلا الرأس فجرها من أنفها فلقب به وكانوا يفضون من هذا اللقب حتى قال الحطية

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوى بانف الناقة الذنبا

فصار مدحا والنسبة اليه أنفي اه نصريح (قوله ولا يجوز تقديم اللقب) أي حمل على النعت لانه يشبهه بالاشعار بالصفة ولثلاثتهم ارادة مسماه الاولى في نحو بطة وأنف الناقة وحمل الباقي عليه ولتأخره عن الاسم وضعاف كذا لفظاً (قوله الا قليلا) أي ما لم يشتهر اللقب والاجاز بكثرته لا تنفاه الايهام كقوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بأن ذا الكلب) متعلق بابغ في قولها أبلغ هذيلاً وأبلغ من يلبها * عنى حديثاً وبعض القول تكذيب بأن الخ قالته أخت عمرو في مرثية له أولها

كل امرئ بمحال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وذا بمعنى صاحب وعمراً بدل منه وبطن شرابان اسم موضع خبران وحيلة يعوى الحال أو عكسه وشرابان بكسر الشين شجر تعمل منه القسي ومن تقديمه أيضاً قول أوس بن الصامت

أنا بن مزريقا عمرو وجدى * أبوه منذر ماء السماء

كان عمرو والمذكور يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما غيره فلقب مزريقاً (قوله فأما مع الكنية الخ) رجح كثير وجوب تأخيره عنها أيضاً لما في الاسم فأبقى التين على عموميه ولا ترتيب بين الاسم والكنية فمن تقديمها * أقسم بالله أبو حفص عمر * ومن تأخيرها قول حسان وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الا لسعد أبي عمرو

كرين العابد بن أودم كاتف
الناقة وأشار بقوله وأخرن
ذا الخ الى أن اللقب اذا
صح الاسم وجب تأخيره
كزيد أنف الناقة ولا يجوز
تقديم اللقب على الاسم
فلاتقول أنف الناقة زيد
الا قليلا ومنه قوله * بان ذا
الكلب عمر أخيرهم حساباً
بطن شريان يعوى حوله
الذئب وظاهر كلام
المصنف أنه يجب تأخير
اللقب اذا صح سواء
ويدخل تحت قوله سواء
الاسم والكنية وهما
يجب تأخيره مع الاسم
فأما مع الكنية فأت

بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب فتقول أبو عبد الله زين العابدين أو اللقب على الكنية فتقول زين العابدين أبو عبد الله ويوجه في بعض النسخ بدل قوله وآخرن ذا ان سواء محبا * وإذا اجعل اخر اذا اسما محبا * وهو أحسن منه لسلاطته بماورد على هذا فإنه نص في أنه إنما يجب تأخير اللقب اذا صاحب الاسم ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك كما تقدم ولو قال * وآخرن ذا ان سواء محبا * (٦٤) لماورد عليه شيء اذ يصير التقدير وآخر اللقب اذا صاحب سوى الكنية وهو

الاسم فكانه قال وآخر اللقب اذا صاحب الاسم والله أعلم (ص)

(وان يـكـوـنـا مـفـرـدين فاضف

حتما والاتباع الذيرد في)

(ن) اذا اجتمع الاسم

واللقب فاما أن يكونا

مفردين أو مركبين أو

الاسم مركبا واللقب

مفردا أو الاسم مفردا

واللقب مركبا فان كانا

مفردين وجب عند

البصريين الاضافة نحو

هذا سعيد كرز ورأيت

سعيد كرز وممرت

بسعيد كرز وأجاز

الكوفيون الاتباع

فتقول سعيد كرز وسعيدا

كرزا وسعيد كرز ووافقهم

للصنف على ذلك في

غير هذا الكتاب وان لم

يكونا مفردين بأن كانا

مركبين فهو عبد الله أنف

الناقة أو مركبا ومفردا

نحو عبد الله كرز وسعيد

أنف الناقة وجب الاتباع

فتتبع الثاني الاول في اعرابه ويجوز القطع الى الرفع والنصب

والاضافي نحو ممرت يزيد أنف الناقة وأنف الناقة والتصب على اضممار فعل التقدير أعني أنف

الناقة فيقطع مع المرفوع الى النصب ومع النصب الى الرفع ومع المرفوع الى النصب أو الرفع نحو هذا يد أنف الناقة ورأيت زيدا

أنف الناقة وممرت يزيد أنف الناقة وأنف الناقة (ص)

(ومنه منقول كفضل وأسد * وذوار تجال كسعاد وأدد * وجملة وما بمنزج مركبا *

ولم أر في ذلك خلافا (قوله وهذا اجعل اخر) بنقل حركة الهمزة الى الادم (قوله لسلاطته بماورد) أجيب بان قوله وان يكونا أي اللقب وسواء مفردين الخ قرينة على عدم دخولها في السوي لانها لا تكون مفردة ورده سم بان كون السوي مفردا يتحقق ببعض أفراد فقط وان كان البعض الآخر مركبا فتدبر (قوله ولو قال الخ) في شرح السيوطي انه وجد كذلك في نسخ (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا كتاب الكلمة ما قابل المركب بخلافه في باب الاعراب والابتداء والنادي كما لا يخفى وأما ما لا يدل جزؤه على جزءه معناه فاصطلاح منطقي (قوله فاضف) قال في التعرّيج الامناع ككون الاسم أو اللقب بال كالحرث كرز وهرور الرشيد فتمتنع الاضافة كما نص عليه ابن خروف اه وفيه أن أ ل في الثاني فقط لا تمنعها كغلام الرجل وعبد الأمير فتأمل بقی أن قوله هنا فاضف حتما يقتضي اطراد الاضافة في النحدين معنى وقوله في الاضافة ولا يضاف اسم لما به اتحاد الخ يقتضي منعها لئلا يقتصر على ماورد منه مع تأويله وقد ذكرناه هناك من جملة ماورد ويجب تأويله اضافة الاسم الى اللقب فيبين الكلامين تناف قطعا كما في الحنفى وأجاب بعضهم بأن المراد هنا بأضف أبق الاضافة الواردة مع تأويلها الآتي فيرجع الى ما هناك من قصره على السماع لكن ربما يفيد غوى الكلام هنا قياسيته فتأمل (قوله والاتباع الخ) المراد به الاتباع اصطلاحا ويرد في التبعية لغة أي اجعل الذي جاء آخر ابدالاً أو عطف بيان (قوله الاضافة) أي على تأويل الاول بالمسحى لانه المعرض للاستناد اليه والثاني بالاسم غالبا وقد يعكس اذا كان الحكم على اللفظ كتبت سعيد كرز وهذا يندفع اتحاد معنى المتضامين لاختلافه بهذا التأويل وجعل الزخشرى اضافة الاسم الى اللقب لفظية لتقديرها فكأنها كاضافة الوصف الى معموله اذ المعنى على البدلية أو لبيان فلا تحتاج للتأويل بخلاف المعنوية اسقاطي (قوله كرز) هو في الاصل خرج الراعي ويطلق على التميم والحاذق (قوله وأجاز الكوفيون) أي وبعض البصريين الاتباع أي بدلا أو بيانا وهذا هو الحق لعدم احواله للتأويل لجوازه أولى مما لا يصح بدونه ومثله القطع قال المصنف وإنما قصر سيبويه على الاضافة لانها خلاف الاصل فيبين انها مسموعة وأما الاتباع والقطع فعلى الاصل مع اعتضادهما بالسماع (قوله وجب الاتباع) أي بالنسبة لامتناع الاضافة فلا ينافي جواز القطع الآتي هذا والمختار جواز الاضافة في الصورة الثالثة كسعيد أنف الناقة كما صرح به الرضى لانه كغلام عبد الله فالاضافة في صورتي كون الاول مفردا والاتباع في صورتي كونه مركبا (قوله وجملة الخ) عطف على منقول أي ومنه جملة ومنه مركب الخ ومقتضاه انهما قسيان للنقول مع انه شامل لهما وللضاف الآن يجعل من عطف الخاص اهتماما به أو يخص النقول المتقدم بالمفرد لانه الاصل والجملة هي المركب الاستنادي بضم كنه الى أخرى على وجه يفيد وأما المزجي فهو مزج الكلمتين كلمة واحدة منزلة لثانيتها منزلة لثانيتها مما قبلها في أن الاعراب على الثانية والاولى تلزم حطلة واحدة كعبلبك ومعدى كرب والمراد بالاعراب المذكور ما يشمل المحل ليدخل نحو خمسة عشر وسببويه على لغة بنيائه وماركب من الظروف والاحوال كصباح مساء وشعر بقر يفتح الجزأين للبناء فكل ذلك من المزجي

والاضافي

والاضافي كل كلمتين زلتا ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها في أن الاعراب على الاولى والثانية ملازمة لحالة واحدة قال يس ولم تسم العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلذا اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام ولا يرد ماركب من حرفين كانا أو حرف واسم كياز يد أو حرف وفعل كقعد قام لانها تحكى كالجمله وأما المركب التوصيفي كزيد القاتم فلحق بالمفرد اه (قوله ذا) أي الزجسي مبتدأ وبغير وبه متعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره ثم المذكور وأعرب جواب الشرط لا خبر لصلوحه لمباشرة الأداة والشرط وجوابه خبر (قوله مرتجل) من ارتجل الخطبة والشعر اذا ابتدأها بلا نهى فكأنه مأخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا فعله قائما على رجله من غير أن يقعد ويترى اه تصريح (قوله والى منقول) منه العلم بالغلبة لائن غلبته كالوضع الجديد خلافا لمن جعله واسطة قاله في الآيات وقيل كل الاعلام منقولة لائن أصل الاسماء التنكير فلها معنى سابق على العلمية وان لم يعلم في نحو سعاد وقيل كلها مرتجلة (قوله مالم يسبق له استعمال) أي للفظه المخصوص سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كفقص فان مادة الاول استعملت في غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيئته والثاني لم يستعمل هو ولا مادته قالوا ولم يحكى من ذلك غيره أفاده المصريح ولو أبدل الاستعمال بالوضع لخرج ما نقل بموضع فقط فانه من النقول كما في شرح الجامع (قوله قبل العلمية) أي قبل نوعها الحاضر فخرج أسامة علما لشخص فانه منقول كما قاله الشنواني وغيره لاختلاف النوع ودخل سعاد لامراة غير الاولى فانه مرتجل لاتحاده (قوله وأدد) نوزع في ارتجاله بأنه منقول من جمع أداة وهي المرة من الود كغرف وغرفة والهمزة بدل من الواو المضمومة كما في أقتت وأجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام أدد علم رجل مشتق عند سيبويه من الود فهمزته بدل من واو وعند غيره من الادب فتح الهمزة وكسرها وهو العظيم فهمزته أصلية اه ولعل ارتجاله مبنى على هذا (قوله كفضل) أي وزيد فانه مصدر زاذ يزيد (قوله أو من جملة) أي فعلية أو اسمية كما مثله قال في التسهيل والتسمية بالاسمية غير مسموعة وانما قاسها النحاة على الفعلية وفاعل هذه اما ظاهر كما مثل أو ضمير بارز كاطرقا لمفازة أو مستتر كقوله * نبئت أخوالى بنى يزيد * بضم الدال فكل هذه تحكى كما قاله الشارح فاعرابها مقدر للحكاية كما نقله يس عن السيد واللباب وليست من البنى أما النقول من الفعل وحده فيعرب كما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ماضيا كان كشرم بشد الميم لفرس وبذر بشد المعجمة لماء بقرب مكة أو مضارعا كبشكر لسيدنا نوح صلوات الله عليه أو أمرا كاصمت بكسر الهمزة والميم لمفازة لائن سالكها يقول لصاحبه اصمت من الفزع قال الرضى وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب نصر لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة لصيرورتها اسماء فعمل معاملة الاسماء ولم تجعل هذه كيزيد لسماع منعها من الصرف كقوله أشلى سالوقية بات وبات بها * بوخش اصمت في اصلاها أود

ذا ان بغيرويه تم أعربا وشاع في الاعلام ذوالاصافه كعبد شمس وأنى قحافه (ش) ينقسم العلم الى مرتجل والى منقول فالمرتجل هو مالم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها كسعاد وأدد والمنقول ما سبق له استعمال في غير العلمية والنقل اما من صفة كعمرث أو مصدر كفضل أو من اسم جنس كأسد وهذه تكون معربة أو من جملة كقام زيد وزيد قائم وحكمها أنها تحكى فتقول جاءني زيد قائم ورأيت زيدا قائم ومررت بزيدا قائم وهذه من الاعلام المركبة ومنها أيضا ماركب تركيب مزج نحو بعلبك ومعدى كرب وسيبويه وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج ان ختم بغيرويه أعرب ومفهومه أنه ان ختم بويه لا يعرب بل يبنى وهو كما ذكر فتقول جاءني بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك فتعربه اعراب ما لا ينصرف ويجوز فيه أيضا البناء

بخر اصمت بالفتحة ولم يحك سكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كلا بالسوقية في اصلاها أود أي عوج بوخش تلك المفازة بخلاف يزيد فان جره مقدر لضمه الحكاية فان احتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله * وجدى يا حجاج فارس شمرا * حمل على الثانى لان النقل من الجملة خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل كضم يزيد المار (قوله بعلبك) بعل اسم صنم وبك رجل يعبد فزجا وجعلا علما لبلدة (قوله ومعدى كرب) بكسر الدال شد وذاو القياس فتحها كرمى ومسعى قاله المصريح هنا وقال في باب النداء معنى معدى كرب عداه الكرب أى تجاوزه اه وقضيته أنه اسم مفعول أغل اعلال مرضى فلا شد ولا أنه مفعول فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروادى ولا يضر تخفيف يائه وان كان القياس شدها كمرضى لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل (قوله اعراب ما لا ينصرف) أي على الجزء الثانى أما الاول

على الفتح فتقول جاءني بعلبك ورأيت بعلبك ومررت بعلبك ويجوز أيضا أن يعرب اعراب متضايفين فتقول جاءني حضر موت ورأيت حضر موت ومررت بحضر موت وتقول فيما ختم به جاءني سيبويه ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه فتبينه على الكسر وأجاز بعضهم اعرابه اعراب ما لا ينصرف نحو جاءني (٦٦) سيبويه ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه ومنها ما ركب تركيب

فيلزم الفتح أو السكون وكذا نحو سيبويه إذا أعرب كذلك (قوله على الفتح) أي فتح الجزأين تشبيهاً بخمسة عشر بجامع الزج في كل لأن موجب البناء انما وجد في الثاني وهو تضمنه معنى العطف كما مر وإذا سمي بالمركب العددي حكى بناؤه على الأشهر كما سيذكره المصنف في بابيه فمراده بالمرجي هنا غير العددي (قوله اعراب متضايفين) أي في خفض العجز أبداً وتجري على الصلر وجوه الاعراب الآن الفتحه كغيرها لا تظهر في نحو معدى كرب وان كانت تظهر على الياء في غيرها لنقله بالتركيب (قوله فتبينه على الكسر) أي تغليب الجزئه الثاني لأنه اسم صوت مبنى لعدم تأثره بالعوامل وكسر على أصل التخلص (قوله أبو قحافة) اسمه عثمان والد الصديق محابي مثله رضى الله تعالى عنهما ولا يعرف أربعة متناسلون كلهم صحابة إلا أبو قحافة وابنه أبو بكر وبنته أسماء وابنها عبد الله بن الزبير رضى الله عنهم (قوله ووضعوا) أي العرب لكونه ظهر على ألسنتهم والأقوال واضع هو الله تعالى وفيه إشارة إلى أن علم الجنس سماعي (قوله كعلم الأشخاص) صفة لعلم لا حال منه لتشكيكه ولفظاً تمييزاً للمعنى الكاف أي مثله من جهة اللفظ أو نصب بنزع الخافض (قوله وهو علم) فعل ماض لا أقبل تفضيل حذف همزته للضرورة لاقتضائه العموم في علم الشخص وليس كذلك (قوله أم عريط) بكسر المهملة وسكون الراء وفتح التحتية كنية العقرب واسمها شوبة ومما جرب للدعتها وضع خنفساء مشقوقة عليها أو دهنها بما في جوف العقرب (قوله تعالة) بالتونين للوزن وكنيته أبو الحصين (قوله برة) بفتح الموحدة غير مصروف للعلمية والتأنيث والمبرة بفتح حين البر (قوله غار) مبتدأ مبني على الكسر كحذام وعلم خبره وكذا حال والفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور والتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة (قوله وتأتي الحال بعده) قيد بالبعدية لأن تقديمها يسوغ مجسمها من النكرة وكذا ابتدأه بلامسوغ (قوله كحكم النكرة) أي فهو نكرة بمعنى كما هو ظاهر المتن ونص عليه المصنف في شرح التسهيل لكن تعقبه المرادى بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظاً تؤذن بفرق في المعنى والالزام التحكم والتحقيق في بيانه كما أشار له سيبويه أن علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها أي تشخصها في الذهن بمعنى أنه جزء من الموضوع له أو شرط قيل هو الصحيح واسم الجنس للماهية بلا قيد أصلاً من حضور أو غيره وان لزم الحضور الذهني أيضاً لتعذر الوضع للجهول لكنه لم يقصد فيه كالأول وان شئت فقل علم الجنس للماهية ببيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس وعلم الشخص للماهية المشخصة ذهناً وخارجاً كما قاله ابن الصائغ فالتشخص الذهني يجمع العلمين ويخرج اسم الجنس والخارجي يفرقهما وكلم الجنس للعرف بلام الحقيقة وكلم الشخص للعرف بلام العهد الآن العلم يدل على التعيين بجوهره وذات اللام بقرينتها أهم ملخصاً من النكت وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبنى على وجود الماهية خارجاً في ضمن الفرد فتشخص بتشخصه أما على التحقيق من أنها لا توجد في الخارج أصلاً فهو للفرد المعين خارجاً وهو ظاهر قول الشارح أن يراد به واحد بعينه وكونه خارجاً أعلى لما مر أول الباب فتدبر وعلى ما ذكرنا فاسم الجنس بغير النكرة مفهوماً لوضعها للفرد المنتشر أي للحقيقة باعتبار وجودها في فرد ما وان وافقها في الماصدق فكل من أسد ورجل إن اعتبر دلالة على الماهية بل قيد سمي اسم جنس ومطلقاً عند الأصوليين أو بقيد الوحدة الشائعة سمي نكرة وعند الآمدي

إضافة كعبد شمس وأبي قحافة وهو مرعب فتقول جاءني عبد شمس وأبو قحافة ورأيت عبد شمس وأبا قحافة ومررت بعبد شمس وأبي قحافة ونبه بالثالثين على أن الجزء الأول يكون معرباً بالحركات كعبدو بالحروف كآبي وأن الجزء الثاني يكون منصرفاً كشمس وغير منصرف كقحافة (ص)

(ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الأشخاص لفظاً وهو عم من ذاك أم عريط للعقرب وهكذا ثمانية للتعليب ومثله برة للبره

كذا غار علم للفجرة) (ش) العلم على قسمين علم شخص وعلم جنس فلم الشخص له حكماء معنوى وهو أن يراد به واحد بعينه كزيد وأحمد ولفظي وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه نحو جاءني زيد ضاحكاً ومنه من الصرف مع سبب آخر

وابن

غير العلمية نحو هذا أحمد موضع دخول الالف واللام عليه فلا تقول جاء العمرو وعلم

الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي فتقول هذا أسامة مقبلاً فتدفعه من الصرف وتأتي الحال بعده ولا تدخل عليه الالف واللام فلا تقول هذا الأسامة وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا يخص واحداً بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة وكل عقرب يصدق عليها أم عريط وكل نعلب يصدق عليه تعالة وعلم الجنس

وابن الحاجب أنهما شئ واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حينئذ ظاهر وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى اذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد من الأفراد بل افرق فتأمل (قوله يكون للشخص) في نسخ لامين وهي أوضح (قوله للمعنى) منه كيسان للغر وسبحان للتزييه ويسار للبصرة والله أعلم اللهم يسر أمورنا بحجج نبيك عليه الصلاة والسلام

✽ اسم الإشارة ✽

هو ما وضع لمشار اليه أى حسابا لاصبع ونحوه فلا بد من كونه حاضرا محسوسا بالبصر فاستعماله في العقول والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على الخلاف في ذلك فخرج ضمير الغائب وأل لان اشارتهما ذهنية قليل والإشارة في التعريف لغوية وفي المعرفة اصطلاحية فلا دور وفيه أن المراد بالمعرفة اسم تصحبه الإشارة الحسية فهي لغوية أيضا فالأحسن جواب الدماميني بأن أخذ جزء المعرفة في التعريف لا يوجب الدور لجواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة أو بشئ آخر (قوله بهذا) قدم المعمول للحصر بالنسبة لما ذكره هنا والافتقار لهاذا بهمزة مكسورة وذاته بها بعدها كذلك وذاته بضمهم مع اللدى الكل و يروى بالأخيرين قوله

هذاؤه الدفتر خير دفتر ✽ في يدقم ما جدمصدر

وآلك بهمزة معدودة فلام كما في التسهيل قال الدماميني وليست بدلامن الذال لتباعد مخرجيهما فصارت الهمزة اسماءنا كما هي حرف في النداء وفعل أمر من الواى كما مر جملة اشارات المفرد خمسة (قوله للمفرد) متعلق بأشرو اللام بمعنى الى كقوله تعالى انى لما أنزلت الى من خير فقير ان لم يضمن معنى سائل لان الإشارة لا تتعدى باللام كما يفيد صنيع القاموس والمفرد ما حقيقة أو حكما كهذا الجمع وذلك الفريق ونحو عنوان بين ذلك أى المذكور من الفارض والبكر وقد يستعمل في الجمع كقول لييد

ولقد ستمت من الحياة وطولها ✽ وسؤال هذا الناس كيف لييد

(قوله مذكر) أى ولو تنزيلا نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى وقيل ذكره مراعاة للخبر أو لأن لغة ابراهيم لا تفرق بين المذكر والمؤنث (قوله بذى) متعلق باقتصر لتضمنه معنى خصص والحصر اضافى أيضا لماسياى (قوله من نفس الكلمة) أى وهو ثلاثى الوضع لا كما للوصولة خلافا للسبب فى لعبة أحكام الثلاثى عليه كالوصفية والتصغير وأصله ذى غير منون للبناء حذف لامه باعتبار ما وقلب عينه ألفا لانها محركة وقيل حذف العين لانها ساكنة ورد بأن الحذف بالواو اخر أليق وحكاية سيبويه امالة ألفه تعين أن أصلها ياء اذ لا سبب لها سواء وان كان باب طويت أكثر من باب حيت (قوله زائدة) أى فهو أحادى الوضع لان الالف والياء فى ذان و ذين للتنبيه ورد بأن ألفه حذف للساكنين ولذا شدد النون عوضا عنها على أن التحقيق أنهما ليسا من ذين حقيقة كما سياتى (قوله بذى الخ) جملة ما ذكره لمعاشرة خمسة بالذال وخمسة بالياء وأفاد الروادى أن أصل الجميع ذاقبت الالف ياء والذال ناء فى ذى وتى ثم الياء هاء فى ذه وته وقس الباقى (قوله وذات) بالضم هي أغربها والاسم ذا والتاء للتأنيث (قوله للثنى) أى صورة الارتفاع محلا لان التحقيق وضعهما كذلك ابتداء للمذكر والمؤنث لامثنى اذ لا يثنى المبني كما مر والطاهر بناؤه على الالف والياء مراعاة لصورة التنبيه كيارجلان ولا رجلين (قوله وفى سواء) أى وفى حال ارادة سوى الارتفاع وأما ان هذان لساحران فقد مر تأويله (قوله للثنى المذكر) أى ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى فذاتك برهانان كما فى الثنى (قوله مطلقا) أى مذكرا عاقلا أولا وهو حال من جمع مع تنكيره ولو ورود الحال من النكرة قليلا (قوله والمداوى) جرى على عرف اللغويين والقراء أن لل

يكون للشخص كما تقدم ويكون للمعنى كما مثل بقوله برة للبرة وبغار للغمجرة (ص)

✽ اسم الإشارة ✽

(بذا) المفرد مذكر أشرف بذى وذو فى تا على الأثنى (اقصر)

(ش) يشار الى المفرد المذكور

بذا ومذهب البصريين أن

الالف من نفس الكلمة

ومذهب الكوفيين انها

زائدة ويشار الى المؤنثة

بذى وذو بسكون الهاء

وتى وتا وذو بكسر الهاء

باختلاس واشباع وته

بسكون الهاء وكسرها

باختلاس واشباع وذات

(ص) (ودان) ثان للثنى

المرتفع

وفى سواء ذين تين اذكر

تقطع

(ش) يشار للثنى المذكر

فى حالة الرفع بذان وفى

حالتى النصب والجرب ذين

والى المؤنثين بتان فى الرفع

وتين فى الجر والنصب

(ص) (وبأولى) أشرف لجمع

مطلقا

والد أولى ولدى البعد

والقصر لا يخص الاسم العرب وتنوين المدود لغة وجعله المصنف كنون ضيفن كثير به اللفظ وكذا بناؤه على الضم واشباع الحمزة أوله وايد الهاهما مضمومة وكذا مفتوحة تليها واواسا كنه كافي التسهيل وشرحه وتكتب ألف المقصورة ياء وكذا المدودة في أولئك ويفرق بينهما وبين الجارة بواو بين الحمزة واللام وبهذين مع اشارات المفرد والمفردة وذين وتين تكمل أدوات الاشارة تسعة عشر وبلغات أولاء المدود أربع وعشرين وهي بالنظر للشار اليه ستة أقسام فقط باعتبار الافراد والتذكير وضدها (قوله انطقا) ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة (قوله واللام) مبتدأ خبره ممتنة وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر عليه على ما مر في قوله والامر ان لم يك للنون محل الخ فلا تغفل وها بالقصر مفعول قدمت وتكتب مفصولة منه لان المقصود اللفظ الموضوع لتنبيه المخاطب المركب من الهاء والالف اللينة فهو معرفة بالعلمية عليه لكنه ينكرو ويضاف للتنبيه ليتضح المراد به من اضافة الدال للدلول ولا يقال هاء التنبيه بالد لتلايقضي أن الدال عليه هو هاء بالمدان قصد لفظها أو مسماها وهو المفردة ان قصد معناها كما يقال باء الجر مع أن العامل مسماها وهو بفتحة (قوله وغيرهم) منه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا (قوله ذم النازل) فتح اليم للخفة وكسر هاء على أصل التخلص وضمها اتباعا للذال وهي على هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر والمراد بالعيش العيشة اه صبان وفي الاسقاطي الراجع الكسر لانه الواجب لوفك الادغام (قوله آتى بالكاف وحدها) لكنها لا تدخل في اشارات المؤنث الامع في وتا وكذا ذى بخلف بخلاف غيرها كما نقل عن الجمع وغيره والظاهر منعها أيضا مع ذائه بالضم والكسر من اشارات الذكر (قوله أو الكاف واللام) لكن لا تدخل اللام في الثني ولا أولاء المدود بل في المفرد مطلقا وأولى المقصور والظاهر منعها أيضا فلا تدخل الكاف من اشارات المفردة والمفرد وتيم لا يدخلونها أصلا وأصل هذه اللام السكون لكنها تكسر للتخلص في نحو ذلك وتالك وتيلك ولتلايقضيهم أنها لام الجر مع الضمير وقديقي سكونها ويحذف ما قبلها من ياء أو ألف كتلك بكسر التاء وفتحها (قوله حرف خطاب) أي لا ضمير والأضيف اسم الاشارة اليها اذ لا يتصل الضمير الا بعمله ولو اضيف لحذف النون من ذينك وتينك مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الاشارة الحسية وتتصرف هذه الكاف بحسب المخاطب على الانفصاح كالکاف الاسمية وقد تفرد امام مفتوحة في الاحوال كلها أو مفتوحة في المذكر ومكسورة في المؤنث جمعا وغيره ففيها ثلاث لغات وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو هاكها كما ولا ضمير في اياك اياك الخ ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو رأيتك هذا الذي كرمته على فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب ملزم افراد استغناء بتصرف الكاف وليست هي الفاعل والتاء حرف خلا للفرء لانها ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء ولا يستخبر بهذا الترتيب الا عن حالة عجيبة فلا بد بعده من استفهام بينها ما ظاهر كما رأيت زيدا ما صنع أو مقدر كالأية أي لم كرمته وقوله ثلث آخرتين كلام آخر والمنصوب بعده اما بنزع الخافض أي أخبرني عن زيد وعن الذي لان هذا من مورد السماع أو مفعول به على حذف مضاف أي أخبرني خبر زيد كما اختاره الدماميني وقد يحذف نحو رأيتكم ان آتاكم عذاب الله الخ ولا عمل للجملة الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال كما صرح به الرضى بناء على أن أصله بمعنى أبصرت وأعرفت فيطلب مفعولا واحدا مع أنه انسلخ عن معنى الرؤية أصلا الى طلب الاخبار (قوله فان تقدم حرف التنبيه أتيت بالكاف) لكن يقل جمعها حتى في الثني والجمع كما اختاره أبو حيان وان منعه المصنف فيهما كقوله

ياما أميلح غزلا نا شدن لنا * من هؤلاء تكن الضال والسمير

وهو تصغير هؤلاء الآن يحكم المصنف بشذوذ ذلك وتمتنع الكاف ان فصل بين هاء التنبيه واسم الاشارة لان

انطقا بالكاف حرفا دون لام أو معه واللام ان قدمت هاء متعنه (ثم) يشار الى الجمع مؤثا كان أو مذكرا بأولى ولهذا قال المصنف أشرج لجمع مطلقا ومقتضى هذا أنه يشار به الى العقلاء وغيرهم وهو كذلك لكن الأكثر استعمالها في العاقل ومن ورودها في غيره قوله ذم المنازل بدم منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام وفيها لقان المد وهي لغة أهل الحجاز وهي الواردة في القرآن العزيز والقصر وهي لغة تميم وأشار بقوله ولدى البعد انطقا بالكاف الى آخر البيت الى أن المشار اليه لرتبان القرب والبعد فجميع ما تقدم يشار به الى التفسير فاذا أريد الاشارة الى البعيد آتى بالكاف وحدها فتقول ذاك والكاف واللام نحو ذلك وهذه الكاف حرف خطاب فلا موضع لها من الاعراب وهذا لا خلاف فيه فان تقدم حرف التنبيه الذي هو هاء على اسم الاشارة أتيت بالكاف وحدها فتقول هذاك وعليه قول طرفة

جمعها بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كما في التسهيل والفصل اما بالضمير نحوها انا ذاهو كثير وقد تعادها
توكيداً نحوها اتم هؤلاء أو غيره وهو قليل كقوله

ها ان ذى عذرة الاتكن نفعت * فان صاحبها مشارك النكد

والعذرة بالكسر المعذرة والاخبار عن الضمير بعدها التنبيه بغير اسم الاشارة شاذ كما صرح به ابن هشام
في حاشية التسهيل وان وقع في ديباجة المعنى حيث قال وهما انا بانح بما أسررت (قوله بنى غبراء) هي الارض
وبنوها الفقراء أو الاضياف أو اللصوص وأهل عطف على الواو في ينكروني الفصل بالمفعول والطرف
بكسر المهملة البيت من الادم وأراد بأهله الاغنياء والبيت لطرفة بن العبد في معلقته (قوله فلا تقول هذلك)
أى كراهة كثرة الزوائد (قوله ثلاث مراتب) يضعفه أن اللام تمتنع في المثني وأولاء الممدود فيها ذل على
البدح حيثئذ وتشديد النون والملا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف أيضاً مع أن لغة تميم تركها مطلقاً
* واعلم أن المشار اليه امام فرداً ومثنى أو جمع مذكراً ومؤنث فتلك ستة تضرب في ستة المخاطب كذلك
بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون لان ستة المشار اليه
فيها لا يتعدد لفظها باعتبار المخاطب لعدم لحوقها الكاف وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب فتقول كيف
هذا الرجل وذى المرأة مثلاً يارجل أو يارجلان الخ ويمتنع من مرتبة البعد انا عشر وهي جمع الكاف واللام
في ستة المخاطب مع مثنى المشار اليه مذكراً ومؤنثاً نحو ذان لك ذان لك ان لك ان لك ان لك ان تنق صور الجواز
ستة وستين وهي رتبة التوسط بينهما وستة من القرب وأربعة وعشرون في البعد وهذا العدد باعتبار المعنى
والايفشار للجمع المذكور والمؤنث بلفظ واحد وخطاب المثني مذكراً ومؤنثاً كذلك فباعتبار اللفظ
تضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعذر منها عشرون ويمتنع
عشرة وان نظر الى تعدد أدوات الاشارة لكل مشار اليه تكررت الصور وهذا الايضاح يغنيك عن
الجدول (قوله داني المكان) أى المكان الداني أو الداني منه فهى خاصة بالمكان لكن في التسهيل أن
هناك وهناك وهنا بالتشديد قد يشار بها للزمان نحو هناك تباوكل نفس ما أسلفت أى في يوم نحشرهم
وقوله واذا الامور تشابهت وتعاطمت * فهناك يعترفون أين المفرع

أى في وقت تشابه الامور وقوله * حنت نوار ولات هنا حنت * أى ولات في هذا الوقت حين فلات
مهمة لتقديم الخبر وهو هنا على المبتدأ وهو حنت المؤول بحين وليس هنا اسمها وحنت خبرها على تقدير
ولات الوقت وقت حين لان هنا لا تخرج عن الظرفية ولات لا تعمل في معرفة واعلم أن المكان والزمان
لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الا بهذه الأدوات فهى في محل نصب على الظرفية أما من غير تلك
الحينية فلا يشار بها بل بغيرها نحو هذا مكان طيب وذلك زمان الربيع (قوله به الكاف صلا) أى
مفتوحة مفردة اتماسم (قوله أو بتم) بفتح المثناة وشد الباء وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة
كربت وهما السكت وقفاف قد يجرى الوصل مجزاه لا الكاف ولاها التنبيه وهي وهما لزمان للظرفية أو
شبهها وهو الجر بمن أو الى كما في أين لا خصوص من كما قاله الدماميني ولذا غلط من زعم أن ثم مفعول رأيت
في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت بل الصواب أن الفعل امام منزل منزلة اللازم أى واذا وقعت رؤيتك ثم أى في
ذلك المكان أو حذف مفعوله أى واذا رأيت الموعود به ثم (قوله فه) بضم الفاء أمر من فاه بفوه اذا انطق
(قوله أو هنا) بالفتح والتشديد والاخيرة بالكسر والتشديد (قوله وهنت) بزائدة تاء ساكنة على
هنا المفتوحة الشددة وحذفت ألفها لساكنين قد تكسر هاؤها اه تصرع والله سبحانه وتعالى أعلم

رأيت بنى غبراء لا ينكروني
* ولا أهل هذاك الأطراف
المسد ولا يجوز الاتيان
بالكاف واللام فلا تقول
هذلك وظاهر كلام المصنف
أنه ليس للمشار اليه الا
ربتان قري وبعدى كما
قررناء والجمهور على أن له
ثلاث مراتب قري
ووسطى وبعدى فيشار الى
من في القري بما ليس فيه
كاف ولا لام كذا وذى
والى من في الوسطى بما فيه
الكاف وحدها نحو ذاك
والى من في البعدى بما فيه
كاف ولا م نحو ذلك (ص)
وهنا أو هنا أشراى *
داني المكان وبه الكاف
صلا * في البعد أو بتم فه
أو هنا * أو بهناك انطلقن
أو هنا (ش) يشار الى
المكان القريب بهنا
ويتقدمها التنبيه فيقال
هنا ويشار الى البعيد على
رأى المصنف بهناك وهناك
وهنا بفتح الهاء وكسرها
مع تشديد النون وبتم
وهنت وعلى مذهب غيره
هنا للتوسط وما بعده
للبعد

* الموصول *

هو اسم مفعول من وصل الشيء بغيره جعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا بالصلة (قوله موصول الاسماء) مبتدأ أول والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه والجملة خبر الأول والاني مبتدأ خبره التي أي ومؤثته أي الذي هو التي فالعاطف محذوف وأل عوض عن المضاف اليه والتي مبتدأ ثان حذف خبره والجملة خبر التي أي التي لها التي (قوله لا تثبت) بضم أوله مجزوم بلا نهاية ولا يجوز فتحه كما لا يخفى وهو خبر عن الياء أي لا تثبت أنت وجواب اذا محذوف لدلالة هذا عليه أو الياء مفعوله مقدم ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط لجواز أن الذا مجرد الظرفية (قوله بل مانليه) أي الحرف الذي نليه الياء فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لأن اللبس وهذا تصریح بما علم فلغظ بل انتقال لا ضراب وكون ما مفعولاً للحنوف يفسره أوله من باب الاشتغال أرجح من كونه مبتدأ خبر أول كما استعرفه (قوله ان تشدد) اما بضم التاء مع كسر الدال مبنيًا للفاعل أو مع فتحها للمفعول من أشد الرهاى أو بفتح التاء مع ضم الدال مبنيًا للفاعل أو بعكسه للمفعول من شدة يشده والتون مبتدأ على كل لامفعول مقدم لان معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره والجملة الشرطية والرابط على بناءه للفاعل محذوف أي تشدها وللمفعول مستتر فيه * فائدة * قال الفراء كل مضاعف على فعل بالفتح ان كان لازماً كسر مضارعه كعفت أعف ولا يضم الاسماء أو متدياً ضم كرددت أرد و مدت أمد الثلاثة أحرف من المتعدي كسرت أيضا ندوراهي شدة يشده وبعده وعلة اذا سقاء نانيا يعله ويعله ونم الحديث بنمو ونمها فان جاء مثل هذا عالم نسمعه فهو قليل والضم أصله وجاء منه حرف واحد بالكسر فقط شذوذاً وهو حجة بحجة اه صحاح (قوله وتعويض) مبتدأ خبره قصد وسوغه معنى المحصر على حدثي جاء بك أي ما قصد بذلك التشديد الاتعويض عن ياء المفرد دخلاً لمن جعله لتأكيده الفرق بين تثنية المغرب والبنى وان حصل أصل الفرق بمحذوف الياء (قوله الى اسمي) هو كما في التسهيل ما افتقر أبدأ الى جملة ولوناً ولا كالظرف والوصف والى عائد من ضمير أو خلفه كما سيأتي فخرج بأبداء النكرة الموصوفة بجملة فانها تفتقر اليها حال وصفها بها الأبداء وبالعاثد الموصول الحرفي وهو كل حرف سبك ما بعده بمصدر ولم يحتج لعائد (قوله وهي خمسة) نظمها السندوني فقال

وهالك حروفاً بالمصادر أولت * وذكرى لها خمسة أصح كما رووا

وهاهي أن بالفتح أن مشدداً * وزيد عليها كي فغذاها وما لو

وزيد عليها الذي في بعض أحواله نحو وخفتم كالذي خاضوا أي كخوضهم قالوا وأل فيه زائدة دخلت على الحرف ندوراً كالوصلوة على المضارع لكن الصحيح اسميته وحذف عائدته وموصوفه أي كالحوض الذي خاضوه وأصله الذين حذف تون على لغة أو المراد كالفرق الذي خاضوا لجمع العائد نظر المعنى (قوله ما ضيا الخ) لكن لا تنصب اتفاقاً لانها لم تؤثر في معناه شيئاً بخلاف ان الشرطية لما قبلته الى الاستقبال ناسب عملها في عمله فالوصلوة بالماضي وكذا بالامر هي الناصبة للمضارع عند الجمهور ولا غيرها وان كانت سائر النواصب لا تدخل على غيره لانها لم تفتح في موضعها بالماضي اتفاقاً وبالامر عند سيبويه بدليل دخول الجار عليها في نحو كتبت اليه بأن قم أو لا تقعد اذ لا تدخل الاعلى الاسم فتؤول بمصدر طلي أي كتبت اليه بالامر بالقيام كما قرر الزمخشري في قوله تعالى انا أرسلنا نوحاً الى قومه أن أنذر قومك أي بالامر بالانذار فلا يفوت معنى الطلب ورده الدمايني بأن كل موضع وقع فيه الامر محتمل بالصكون أن فيه تفسيرية بمعنى أي كهذه الآية ونحوها وحيناً اليه أن اصنع الفلك واذا وحيث الى الجوار بين أن آمنوا بي وانطقى اللام منهم أن امشوا أي انطلقت ألسنتهم فكل ذلك اذ لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بجملة فيها معنى القول دون حروفه وخلوها عن الجار لفظاً ولا حاجة الى تقديره كما يقول سيبويه أو زائدة كالمثال أي كتبت اليه بقم أي بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهر وان كان في

(ص) (الموصول)

(موصول الاسماء الذي الاتي التي * واليا اذا ما ثنيا لا تثبت * بل مانليه أوله العلامة * والتون ان تشدد فلا سلامه * والتون من ذين وتين شديداً * أيضا وتعريض بذلك قصداً) (ش) ينقسم الموصول الى اسمي وحرفي ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية وهي خمسة أحرف أحدها أن وتوصل بالفعل المتصرف ماضياً مثل عجبت من أن قام زيد ومضارعاً نحو عجبت من أن يقوم زيد وأمرنا نحو أشرت اليه بأن قم فان وقع بعدها فعل غير متصرف نحو قوله تعالى وأن ليس للإنسان الا ما سمى وقوله تعالى وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم فهي مخففة من الثقيلة

ومنها أن توصل باسمها وخبرها مثل عجبت من أن زيد قائم ومنه قوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن الخففة كالثقلية وتوصل باسمها وخبرها
 لكن اسمها يكون محذوفا واسم الثقلية يكون مذكورا ومنها كي وتوصل بفعل مضارع فقط نحو جئت لكي تكرم زيداً ومنها ما وتسكون
 ظرفية مصدرية نحو لا أحببك مادمت منطلقاً أي مدة دوامك (٧١) منطلقاً وغير ظرفية نحو عجبت مما

ضربت زيداً وتوصل
 بالماضي كما مثل والمضارع
 نحو لا أحببك ما يقوم زيد
 وعجبت بما تضرب زيداً
 ومنه بما نسوا يوم الحساب
 وبالجملة الاسمية نحو عجبت
 بما زيد قائم ولا أحببك
 ما زيد قائم وهو قليل
 وأكثر ما توصل الظرفية
 المصدرية بالماضي أو
 بالمضارع النني بلم نحو لا
 أحببك ما لم تضرب زيداً
 ويقل وصلها أعني المصدرية
 الظرفية بالفعل المضارع
 الذي ليس بمنى بلم نحو لا
 أحببك ما يقوم زيد ومنه
 قوله

أطوف ما أطوف ثم آوى
 * إلى بيت فعيده لسكع
 ومنها لو وتوصل بالماضي
 نحو وددت لو قام زيد
 وبالمضارع نحو وددت
 لو يقوم زيد فقول المصنف
 موصول الاسماء احتراز
 من الموصول الحرفي وهو
 أن وأن وكى وما ولو وعلامته
 حة وقوع المصدر موقعه
 نحو وددت لو تقوم أي
 قيامك وعجبت بما تصنع
 وجئت لكي أقرأ

الواقع اسماً لقصد لفظه (قوله ومنها أن) بالفتح والتشديد والناسب لما مر أن يقول ثانيها (قوله وتوصل الخ)
 أي وتوول بمصدر خبرها مضافاً لاسمها أن كان مشتقاً بالسكون أن كان جامداً وأو ظرفاً كبغني أنك زيد
 أو في الدار أي بغني كونك زيداً إلى آخره أو يقال في الجامد بغني زيديتك لأن ياء النسب مع التاء تفيد
 المصدرية كالفروسية أفاده الاسقاطي وكذا يقال في الخففة الآن اسمها ضمير الشأن محذوف خبره الجملة
 والمصدر يؤخذ مما بعد الفعل الجامد ويضاف لما يناسبه كأن يقال في الآية الأولى وعدم كون شيء للإنسان
 الاسمية وفي الثانية وكون أجلبهم متوقع القرب فتأمل (قوله كي) أي الجبرورة باللام لفظاً وتقدير (قوله
 ظرفية) الأولى زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه أي كل وقت أضاءه إذا زال من الخفوض لا يسمى ظرفاً
 (قوله بالماضي والمضارع) أي التصرفين ولو تصرفنا قصداً وندروصلها بالجامد كخلا وعدا ويمتنع
 بالامر (قوله وبالجملة الاسمية) أي إذا لم تصدر بحرف مصدرى نحو ما أن نجها في السماء لأنها حينئذ فاعل
 محذوف هو صلة ما أي ما ثبت أن نجها الخ وقيل أن وصلتها مبتدأ حذف خبره أي ثابت (قوله أطوف) بشد
 الواو والتكثير ما أطوف أي مدة تطويفي ولكاع كحذام ذم للؤنت أي لثيمة أو وسخة ويقال للذكر لكع
 كعمر (قوله بالماضي والمضارع) أي التصرفين لا بالأمر ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام وأما نحو يودوا لو
 أنهم يادون في الأعراب فالمشهور أن تقديره لو ثبت أنهم الخ وبحث الدماميني أنه يقدر لو أنهم يادون ثابت
 كما قدره جمع بعدلو الشرطية ولو أنهم صبروا كما سيأتي هناك فتكون المصدرية توصل بخصوص هذا
 النوع من الاسمية فتأمل هو الغالب أنها لاتقع إلا بعد مفهم التني كود وأحب ومن غير الغالب قوله

ما كان شرك لو مننت وز بما * من الفتى وهو الغيظ المحنى
 (قوله احتراز الخ) أي في بادي الرأي والافالحرفي لم يدخل أصلاً لأن الكلام في المعارف فذكر الاسماء لبيان
 الواقع (قوله فالذي) يكتب هو وجمعه والتي بلام واحدة لكثرة استعمالها والذين واللتين منى بلامين على
 الأصل في كل ما أوله لام حتى بال وللفرق بينهما بين الجمع نصباً وجراً وحمل الرفع عليهما ولم يعكس لسبق
 المثني فاستحق الأصل وأل في الجميع زائدة لا معرفة لأن تعريفها بالصلة وحذفها من الجميع لغة وكذا حذف
 نون الجمع وخرج عليها كالذي خاضوا في قول ونون المثني لبنى الحرث كقوله
 أبني كليب أن حمى اللذا * قتلا الملوك وفككا الأغلالا

وقوله هما اللتان ولدت تميم * لقييل غفر لهم صميم
 والحاصل أن الذين الجمع أما بالنون مع أل أو حذفها أو بحذف النون مع أل والرابعة رفعه بالواو والمثنى أما
 بتخفيف النون مع أل وحذفها أو بشد النون أو حذفها مع أل ففيه أربع أيضاً وأما الذي والتي فتحذف
 ياؤهما مع أل مع اسكان ما قبلها أو كسره وكذا ثبت ساكنة مع أل وبدونها وتشد مكسورة ومضمومة مع
 أل ففيهما ست لغات (قوله للفرد) أي حقيقة أو حكماً كالفرق (قوله أسقطت الياء) أي ياء المفرد
 لكونها مع العلامة ولم يقل اللذان لتحريك ياء المفرد لكونها مع العلامة كالشجيان لأنها لاحظ لها
 في الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك أنها ثنية حقيقة فلا يشترط فيها إعراب المفرد كما قيل به والأصح
 اشتراطه وأنها صيغتان وضعتا ابتداء للثنى لاتثنية حقيقة وحينئذ فالظاهر بناؤهما كالمفرد لأن الثنية
 التي هي من خواص الأسماء لم توجد حتى تعارض شهبها الافتقاري وإنما اختلفا مع العامل نظراً للصورة

ويعجني أنك قائم وأريد أن تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمي فالذي للفرد المذكور والتي للمفردة المؤنثة فإذا ثبتت
 أسقطت الياء وأثبت مكانها بالالف في حالة الرفع نحو اللذان واللتان وبالياء في حالتى النصب والجرف فتقول اللذين واللتين وإن
 شئت شددت النون

عوضا عن الياه المهدوفة فتقول اللذان واللتان وقد قرئ * والذان يأتيانها منكم ويجوز التشديد أيضا مع الياه وهو مذهب السكوفيين فتقول
الذين واللتين وقد قرئ * ربنا أرنا (٧٢) الذين بتشديد النون وهذا التشديد يجوز أيضا في تشنية ذاونا تسمى

الاشارة فتقول ذان وتان وكذلك مع الياه فتقول ذين وتين وهذا مذهب السكوفيين وللقصود بالتشديد أن يكون عوضا عن الالف المهدوفة كما تقسم في الذي والتي (ص) (جمع الذي الألى الذين مطلقا)

وبعضهم بالواو رفعا نطقا

* باللات واللاء التي قد جمعا * واللاء كالذين نذرا وقعا (ش) يقال في جمع للذكر الألى مطلقا عاقلا كان أو غيره نحو جاءني الألى فعلاوا وقد تستعمل في جمع المؤنث وقد اجتمع الأمران في قوله وتبلى الألى يستلمون على الألى * تراهن يوم الروع كالحدا القبل فقال يستلمون ثم قال تراهن ويقال للمذكر العاقل في الجمع الذين مطلقا أي رفعا ونصبوا جرا فتقول جاءني الذين أكرموا زيدا ورأت الذين أكرموه ومررت بالذين أكرموه وبعض العرب يقول للذون في الرفع والذين في النصب والجر وهم بنو هذيل ومنه قوله نحن اللذون صبوحوا الصباحا

التشنية فينبا على ما يشاء كل اعرابها من ألف وياء ومثلها ذان وتان وكذا يقال في اللذون على رفعه بالواو فتدبر (قوله عوضا عن الياه) مقتضاه منع تشديد المصدر لرجوع يائه قاله سم ولم يعوضوا في يدين ودمين لان الخلف فيهما قبل التشنية لالها (قوله وقد قرئ والذان) هي لابن كثير وكذا أرنا اللذين ويسكن رله أرنا (قوله جمع الذي) مبتدخبره الألى والذين بحذف العاطف مطلقا حال من الذين أي بالياه في الرفع وغيره والمراد الجمع اللغوي وهو مطلق التعدد لانها اسم جمع لا جمعان لان شرط الجمع اعراب المفرد كالتشنية ولان الألى لا واحده من لفظه والذين أخص من المفرد لاختصاصه بالعقلاء فلم يجز على سنن الجمع كذا قيل وفيه أن مضموم الذي للعقلاء وغيرهم بدلي فلا يمنع جمعه إذا أريد به عاقل ليعمهم شمولاً كجمع نحو قائم ونائم على قائمين ونائمين لخصوص العقلاء مع اطلاق المفرد على غيرهم ولو سلم لبطل كونه اسم جمع أيضا كما مر في عالم وعالين فالأسم التعليل الاول وان احتمل عليه أنه جمع لم يستوف الشروط فيكون في كلام المصنف تغليب فتأمل ويكتب الألى بلا واو لازومه أل فلا يشبهه بالي الجارة كما في التصريح بخلاف أولى الاشارة (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلهم يعرفونه بها في التصغير نحو اللذيون (قوله باللات) متعلق بجمع خبر عن التي والياه بمعنى على (قوله كالذين نذرا) حالان من فاعل وقع أو صفتان لمصدر أو مختلفان أي وقع الا في كلاهم وقوعا نذرا حال كونه كالذين في كونه لئلا ذكر كما قاله الشارح أو في أنه يستعمل بالياه والنون كقوله

وانامن اللاتين ان قدر واعفوا * وان أنربوا جادوا وان تربوا عفا
وسمع اللاؤن رفعا كالذون وأنرب بالهمز بمعنى استغنى كأن ماله عدد التراب وترب ضده كأنه لصق بالتراب اه صحاح (قوله عاقلا كان أو غيره) لكن يقل في غيره كافي التوضيح كقوله

تهيجني للوصل أيامنا الألى * مررن علينا والزمان وريق وقصره كاذكر أشهر من مده كقوله

أبي الله للشم الآلاء كالهم * سيوف أجاد القين بو ماصقالها
أي أبي الله ضرر الشم بالضم من الشم وهو ارتفاع قصبه الآلف والقيين بفتح القاف الحداد (قوله وتبلى الألى الخ) ضميره للنون في قوله قبله

فتلك خطوب قد علمت شابنا * قديما فتبلىن النون وما تبلى

أي وما تبلىها ويستلمون أي ويلبسون الألة وهي الدرع حال كونهم على الخيول الألى تراهن الخ والروع بالفتح الخوف والحداء جمع حداة كعنب طائر معروف والقبل جمع قبلاء كحمر وحمراء من القبل كالحول في العين وزنا ومعنى فالاول للذكر بدليل يستلمون والثاني للمؤنث بدليل تراهن ومنه قول مجنون ليلى

محاحب الألى كن قبلها * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

(قوله اللذون رفعا) والصحيح أنه مبني جى به على صورة العرب والظاهر بناؤه على الواو والياه لما مر قريبا ويكتب حينئذ بلامين لمشاكلة العرب الذي تظهر فيه أل ولقوات الثقل الحاصل على اللغة الاولى بلامه حالة واحدة والظاهر عليها أنه مبني على فتح النون لاعلى الياه فتأمل (قوله هذيل) في التوضيح أو عقيل بالتصغير فيهما (قوله صبوحوا الصباحا) ظرف تأكيدي أي صبوحوهم وقت الصباح والنخيل

ورد اللائي بمعنى الذين قال

الشاعر * فما آباؤنا بمن منه *
علينا اللاء قدمهوا الحجورا
كما قد تجيء الى
بمعنى اللائي كقوله

فاما الألى يسكن سورتهامة *
فكل فتاة تترك الحجل
أفصا (ص) (ومن وما
وأل تساوى ما ذكر *
وهكذا ذو عند طيء شهر
وكلتى أيضا لديهم ذات *
وموضع اللائي أتى ذوات
(ش) أشار بقوله تساوى
ما ذكر الى أن من وما
والالف واللام تكون بلفظ
واحد للمذكر والمؤنث
والثنى والجمع فتقول
جاءنى من قام ومن قامت
ومن قاما ومن قامتا ومن
قاموا ومن قمن وأعجبنى
ماركب وماركبت وماركبا
وماركتا وماركبتا وماركبتين
وجاءنى القائم والقائمة
والقائمات والقائمات
والقائمون والقائمات
وأكثر ما تستعمل مافى
غير العاقل وقد تستعمل
فى العاقل ومنه قوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم
من النساء وقولهم سبحان
ما سبحركن لنا وسبحان
ما يسبح الرعد بحمده ومن
بالعكس فأكثر ما تستعمل
فى العاقل وقد تستعمل فى
غيره كقوله تعالى ومنهم
من يمشى على أربع وقوله

بالمعجمة مصغر موضع بالشام والقارة اسم مصدر لأغار على العدو ومفعول لاجله أو حال أى مغيرين وملحاحا
بكسر الليم من ألح المطردام واشتد (قوله ورد اللائي بمعنى الذين) أى للذكر كما أن الى ورد للمؤنث
فيتقارضان الآن الثانى أكثر من الاول (قوله فما آباؤنا إلخ) أى ليس آباؤنا الذين جعلوا حجورهم
مهذا لنا بأكثر امتنانا علينا من التمدوح فأوقع اللائى للذكر بدليل مهذا وهما فصل بين الموصوف
وصفته بأجنبى هو الخبر وتجوزة قول (قوله تساوى إلخ) لما بين المختص بالمفرد وغيره من الموصول وهو
الثمانية المتقدمة الذى والى ومثناها والذين والالى واللوات واللاء شرع يبين المشترك بين الواحد وغيره
وهو ستة من وما وأل وذوات فكل واحد منها يساوى الثمانية فى الاستعمال (قوله وهكذا إلخ) أى
ذو شهر عند طيء حال كونه كذا المذكور فى المساواة (قوله طيء) بشد الياء وهما آخره على المشهور من
الطاء كالطاعة وهى الابعاد فى الرعى كما فى الصحاح ويقال بلا همز أيضا كما فى شرح مسلم ويتعين الاول
للوزن وقال السيوطى سمي به جدهم جليلة لانه أول من طوى المنازل (قوله وموضع) ظرف لآتى وذوات
فاعله (قوله) أكثر ما تستعمل إلخ) ظاهره أنها للعقلاء وغيرهم كما نقله فى التلويح عن أكثر اللغويين
والقول بأنها لغيرهم فقط للبعض وفى شرح الجامع عن كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبير لما سمع قوله
تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لا خصمن محمدا أليس قد عبد المسيح والملائكة
فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما أجهدك بلغة قومك ما لا يعقل اه وهذا
ان صح كان نصا فى محل الخلاف (قوله فى العاقل) الاولى فيه وفيما بعده العالم اذ لم يرد اذن فى وصفه تعالى
بالعقل (قوله فانكحوا ما طاب إلخ) وقيل انها فى ذلك ليست لذات العالم بل لصفاته الملحوظة مع الذات وهى
من غير العالم فلم تخرج عن أصلها قال السعد فى حواشى الكشاف التفرقة بين ما ومن انما هى عند ارادة
الذات وحدها ما اذا لوحظ معها صفة نحو أكرم ماشئت من هؤلاء القائم والقاعد وما زيد أفاضل أم كريم
فما كن بحكم الوضع على ما ذكره الزنجشبرى والسكاكى وغيرهما وان أنكره بعضهم والمعنى انكحوا
الموصوفة بأى صفة أردتم من البكارة والثبوبة ونحوهما اه والمراد الصفة غير المفهومة من الصلة اذ هذه فى
كل موصول ولعل المعنى فى المثال الثانى سبحانه القادر الذى سخر كن مثلا فتدبر وتستعمل فى العاقل اذا
اختلط بغيره اتفاقا نحو يسبح لله ما فى السموات وما فى الارض وفى المبهمة أمره كقول من رأى سبحانه
بعد انظر ما ظهر لى وأما نحو قوله تعالى انى نذرت لك ما فى بطنى فانما استعملت فيه ما لان الحمل فى حكم الجماد
ما لم يفصل لالا بهما ذكورته وأنوته كما نقله الشيخ خالد عن المصنف لان ذلك لا يخرج عن العقلاء فتدبر
(قوله وقد تستعمل فى غيره) أى اما اقترانه به فى عموم فصل بمن الجارة نحو فمنهم من يمشى إلخ فتكون من
محاز الجاورة أو لتشبهه به نحو أسرب القطا إلخ فتكون استعارة أو لاختلاطه به نحو والله يسجد من فى
السموات فتكون تغليبا وقد يبناه فى بحث التنبيه (قوله بكيت إلخ) قيل انها للعباس بن الاحنف وهو
مولد لا يحتاج بشعره ولذا سقط فى نسخ والسرب بكسر الهملة وسكون الراء الجماعة والقطا جمع قطاة نوع
من الطير وهو يت بكسر الواو أى أحببت والشاهد قوله هل من يعير نزل القطا منزلة العاقل وناداه وطلب
منه الاشارة فاستعمل فيه من وبعد البيتين

فما بنى من فوق غصن أراكه * ألا كلنا يامستعير نغير

وأى قطاة لم تترك جناحها * تعيش بذل والجناح كبير

* فائدة * تأتى من وما لمعان جمعها بقولى

محامل من خمس فشرط تفهم * وموصولة تنكير نقص وتما

وهذى للماع نبي كف تعجب * تغير معنى مع تهيو اعلم

بكيت على سرب القطا اذ مررن فى * فقلت ومثلى بالبكاء جدير

(١٠ - (خضرى) - أول)

أسرب القطا هل من يبر
جناحه
لعل الى من قد هويت أطير
وأما الالف واللام فتكون
لما قل وغيره نحو جاءني
القائم والمركوب واختلف
فيما ذهب قوم الى أنها اسم
موصول وهو الصحيح
وقيل انها حرف موصول
وقيل انها حرف تعريف
وليست من الموصولية في
شيء وأما من وما غير
الصدرية فاسمان اتفاقا وأما
ما للصدرية فالصحيح أنها
حرف وذهب الاخفش
الى أنها اسم ولغة طيء
استعمال ذو موصولة
وتكون للماقل وغيره
وأشهر لغاتهم فيها أنها
تكون بلفظ واحد للمذكر
والتؤنث مفردا ومثنى
وجمعا فتقول جاءني ذو
قام وذو قامت وذو قام وذو
قامتا وذو قاموا وذو قمن
ومنهم من يقول في المفرد
للتؤنث جاني ذات قامت
وفي جمع للتؤنث جاءني ذوات
قمن وهو المشار اليه بقوله
وكالتي أيضا لديهم البيت
ومنهم من ثنيها ويجمعها
فيقول ذوا وذوى في الرفع
وذوى وذوى في النصب
والجر وفواتاني الرفع وذواتي
في الجر والنصب وذوات
في الجمع

وزائدة تأتي كذا مصدرية * مع الطرف أولا فافهم لتختبا
أي يأتي كل منهما شرطاً واستقهما وموصولا ونكرة موصوفة أو تامة فالموصوفة اما بمفرد كقوله
لما نافع يسمى الليب فلا تكن * لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا
ونحو مررت بما معجب لك وبين معجب لك فنافع ومعجب بالجر صفتان أو بجملة كقوله
رب من أنضجت غيظا قلبه * قد تمنى لي موتا لم يطع
وقوله ربما تكرر النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
بجملة أنضجت وتكرر صفتان لاصلتان لان رب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لما وله فرجة خبرها وأما
جعل ما كقوله فرجة صفة لمحذوف هو مفعول تكرر ومن الامر بيان له أي قد تكرر النفوس حالا من
الامر له فرجة الخ فيرده أن الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في نحو مناظمن
ومنا أقام وفينا سلم وفينا هلك وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحجاج قارئا يقرأ الامن اغترف غرفة بالفتح
فأنكرها وتوعده بالقتل ان لم يأت به بشاهد على وقوع فعله في الكلام فخرج الرجل هائما يطلب شاهدا
فبعد أيام سمع رجلا ينشد لامية ابن أبي الصلت
صبر النفس عند كل ملم * ان في الصبر حيلة المحتال
لا تضيق بالامور ذرعا فقد يكشف غماؤها بغير احتيال
ربما تكرر الخ وسمع عقب ذلك نبي الحجاج فقال ما أدري أنا بأيهما أكثر سرورا والنكرة التامة
لا تحتاج لوصف كما التعجبية عند البصريين ونحو غسلته غسلنا وقوله * فنعم من هوى سر وعلان *
أي نعم شينا ونعم شخصا ومن تمييز لفاعل نعم المستتر ولفظ هو مخصوص بالمدح وفي سر حال أي نعم من أي
شخصا هو المدح حال كونه في سر الخ كما قدره الفارسي وتزيد ما عن من يكونها تعجبية وزائدة ونافية
وكافة نحو انما الحكم الله ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيشة كربما يود هيأت رب للفعل ومغيرة كلوما
ضربت غيرت لوم من الشرط الى التحضيض وبقى الاباهية نحو أعطينا ما ولا مرما جع قصيرا نفه وجعلها
المنصف زائدة منبهة على وصف لائق بالحل وليست هي وصفالانها جامدة ولم يأت الوصف بالنكرة الجامدة
الا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أي رجل وطعمنا شاة أي شاة اه (قوله واختلف فيها)
محل الخلاف حيث لا عهد والافترقة اتفاقا كجاءني محسن فأكرمت المحسن قاله الرضي (قوله وهو)
الصحيح) وعليه سيبويه والجمهور لدخولها على المضارع كما سيأتي ولعود الضمير عليها في أفلح المتق
ربه وهو لا يعود الا على اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال به المازني لان الموصوف لا يحذف
الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو بني كما مر أو كان النعت صالحا لمباشرة العامل نحو أن اعلم سابقات
أي دروعا سابقات وليس هذا واحدا منها وقد يقال هو من الثالث كما في الصبان (قوله حرف موصول)
قائه المازني ورد بان لم يوجد موصول حرفي الا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا (قوله حرف تعريف)
قائه الاخفش ويرده جواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وان الوصف معها يعمل ولو كان
بمعنى المضى مع انها حيث تنمن خواص الاسماء فكان ينبغي ابطالها عمله كالتصغير ونحوه لبعده عن شبه
الفعل وأجاب الاخفش عن هذا بالتزامه (قوله بلفظ واحد) أي مبني على سكون الواو في الاحوال كلها وهي
مراد اللتين بقوله وهكذا ذوى تساوى ما ذكر (قوله وهو المشار اليه بقوله وكالتي الخ) أي فهو اشارة الى
لغة ثانية كما يفيد قوله أيضا وحاصلها ان ذات وذوات بضمهما للتؤنث وجمعها وذو للباقي وهو مفرد للمذكر
ومثناه وجمعه وكذا مثنى التؤنث كما هو ظاهر اللتين والشارح لكن في الرضي ان له ذات على هذه اللغة كمفرده
فقول اللتين وكالتي أي والتتين لديم ذات (قوله ومنهم من ثنيها الخ) أي فيصرفها نصريف ذي بمعنى

وهي مبنية على الضم وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن اعرابها كالاعراب جمع المؤنث السالم والأشهر في ذوه هذه أحدى اللوثة أن تكون مبنية ومنهم من يعربها بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا فيقول جاءني ذو قام ورأيت ذا قام ومررت بذى قام فتكون مثل ذى بمعنى صاحب وقد روى قوله فاما كرام موسرون لقيتهم * (٧٥) فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا

بالياء على الاعراب
وبالواو على البناء
وأما ذات فالفصيح فيها
أن تكون مبنية على
الضم رفعا ونصبا وجرا مثل
ذوات ومنهم من يعربها
اعراب مسلمات فيرفها
بالضمة وينصبها ويجرها
بالكسرة (ص)

(ومثل ماذا بعد ما
استفهام
أو من اذا لم تلغ في
الكلام)

(ش) يعنى أن اذا اختصت
من بين سائر أسماء الإشارة
بأنها تستعمل موصولة
وتكون مثل ما في أنها
تستعمل بلفظ واحد للذكر
والمؤنث مفردا كان أو
مثنى أو جموعا فتقول من ذا
عندك وماذا عندك
سواء كان ماعنده مفردا
مذكرا أو غيره وشرط
استعمالها موصولة أن
تكون مسبوقه بما أو من

الاستفهاميتين نحو من
ذا جاءك وماذا فعلت فمن
اسم استفهام وهو مبتدا
وذا موصول بمعنى الذى
وهو خبر من وجاءك صلة
الموصول التقدير من الذى

صاحب مع اعراب جميع تصاريها حملا عليها كذا في الرضى ومقتضاه أن ذات تعرب بالحركات الثلاثة وان يقال في تثنيها ذواتا وذواتى بواو بعد النال كما في التى بمعنى صاحبة وأن ذوات تعرب كجمع المؤنث كالتى بمعنى صواحبك على هذه اللغة (قوله وهى) أى ذوات مبنية الخ اعلم أن الشارح تكلم أولا على ذومن حيث افرادها وعدمه فذكر فيها ثلاث لغات وقد علمتها ثم شرع يتكلم عليها من حيث الاعراب والبناء فهذا كلام مستأنف بين به أن من يقول ذوات بعضهم يبنوها وهى اللغة الثانية في كلامه وبعضهم يعربها وهى الثالثة وليس مرتبطا بقوله ومنهم من يبنوها الثلاث بخالف كلام الرضى المار ثم بين أن بناء ذوات المفردة أى في اللغة الاولى والثانية أشهر من اعرابها بالحروف وهى اللغة الثالثة وليس هذا مكررا مع قوله فيا مر وأشهر لغاتهم الخ لان ذلك من حيث لزومها لفظا واحدا بقطع النظر عن بنائها وهذا من حيث البناء والاعراب نعم كان يكفيه أن يذكر ذلك هنا وهكذا قوله وأما ذات فالفصيح الخ وهذا التقرير يعلم أنه لا تكرار في كلامه ولا يخالف كلام الرضى من اختصاص اعرابها بلغة نصريفها وبنائها بما عداها فتدبر (قوله ابن النحاس) توفى بمصر سنة سبع أو ثمان وثلاثين وثلاثمائة كما في السجاعي وقوله هذا هو ما مر عن الرضى في لغة نصريفها قال أبو حيان وهو نقل غريب (قوله فاما كرام الخ) تقدم في الاسماء الستة (قوله ومنهم من يعربها اعراب مسلمات) صريحه أن هذا لذات المفردة وهو أيضا في الجمع على أن الشارح ثقة فليس لنا أن نقول لم يقل أحد بذلك وأما عود الضمير على ذوات فلا يخفى فساد نعم يوهم كلامه أن ذات لا تنصب بالفتحة أصلا وليس كذلك بل حكاه أبو حيان في الارتشاف كما في التصريح وصرح عن الرضى (تنبيه) اذا عرّب ذات وذوات هذين وجب تنوينهما لعدم الاضافة بخلاف ما بمعنى صاحب نحو جاءتني ذات قامت وذوات فمن وهكذا كما في التصريح وقياسه ثبوت النون في تثنية ذوات وجمع ذوات ذوات قاما وذوات قاموا وذواتان قامتتا لعدم الاضافة لكنها في جميع النسخ محذوفة ولم أر من نبه عليه فلينظر ما وجهه والله أعلم (قوله ومثل ما) خبر مقدم عن ذواتها مأمور فوع لفظا أو مبنى على الفتح في محل رفع لان الاضافة الى المبنى يجوز البناء كما سيأتى وقرئ بهما في السبع قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله ما استفهام من اضافة الدال للدلول فهي على معنى لام الاختصاص لا بيانية ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعله منه (قوله في انها تستعمل الخ) أى لا في كونها لغير العاقل بل هي للعاقل وغيره كما صرحوا به (قوله أن تكون مسبوقة بما) أى وأن لا تكون مشارا بها نحو ماذا التواني وسكت عنه لوضوحه وان لا تلغى كما في المتن ولم يشترط الكوفيون الاول عملا بقوله

عَدَسُ مَا لِعِبَادِ عَلَيْكَ أَمَارَةٌ * نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِيلُ طَلِيقٍ

أى والذى تحمليه ورد بجعل ذا اشارية وتحملين حال أى وهذا طليق حال كونه محمولا لك (قوله وهو خبر) لا يرد امتناع الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان ذلك في غير الاستفهام نعم الاولى عكسه (قوله كلمة واحدة للاستفهام) أى أو اسما موصولا أو نكرة موصوفة كقوله

دَعَى مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتَقِيهِ * وَلَكِنْ بِالْمَغِيبِ خَيْرٌ بَنِي

فماذا كلها اسم موصول بجمله علمت عند السيراني ونكرة موصوفة بها عند الفارسي قال لان التركيب انما

جاءك وكذلك ما مبتدأ وذا موصول بمعنى الذى وهو خبر ما وفعلت صلتها والمائد محذوف تقديره ماذا فعلته أى ما الذى فعلته واحترز بقوله اذا لم تلغ في الكلام من أن يجعل مامع ذا أو من مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك أى أى شئ عندك وكذلك من ذا عندك

فما إذا مبتدأ وهندك خبره
فذا في هذين الموضعين
ملغاة لأنها جزء كلمة لان
المجموع اسم استفهام
(ص)

(وكلها يلزم بعده صلة
على ضمير لاتق مشتمله)

(ش) الموصولات كلها
حرفية كانت أو

اسمية يلزم أن يقع بعدها
صلة تبين معناها ويشترط

في صلة الموصول الاسمي أن
تشتمل على ضمير يليق

بالموصول ان مفردا مفرد
وان مذكرا مذكرا وان

غيرهما فغيرهما نحو جاءني
الذي ضربته وكذلك

الثني والمجموع نحو جاءني
الذان ضربتهما والذين

ضربتهم وكذلك المؤنث
فتقول جاءت التي ضربتها

والثان ضربتهما واللاتي
ضربتهن وقد يكون

الموصول لفظه مفردا مذكرا
ومعناه مثنى أو مجموعا أو

غيرهما وذلك نحو من وما
إذا قصد بهما غير المفرد

المذكر فيجوز حينئذ
مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى

فتقول أعجبنى من قام
ومن قامت ومن قاما ومن

قامتا ومن قاموا ومن قمن
على حسب ما يعنى بهما

ثبت في أسماء الاجناس لافى الموصولات أى اتركى الذى علمته أنا وخبرنى بما تغيب عنى لاجتنبه وهذا أى
جعلها جزء كلمة الغناء حكمى أما الحقيق فجعل ما استفهامية وذا زائدة على رأى من يجوز زيادة الاسماء
كالناظم ويظهر أثر الالفاءين فى نحو سألته عماذا فتثبت ألف ما فى الالفاء الحكمى لصيرورتها جزءا من
الركب وتحذف للجبار فى الحقيقى كما قاله الشيخ يحيى صبان (قوله فماذا مبتدأ) ويحتمل أيضا عدم
الالفاء فذا موصول بالظرف خبر عن ما ويظهر أثر الاحتمالين فى البدل من اسم الاستفهام وفى جوابه فتقول
فى الالفاء ماذا صنعت أخيرا أم شرابا لنصب بدلا من ماذا لانه مفعول مقدم وعند عدمه بالرفع بدلا من ما
لانه مبتدأ ومنه قوله

الانسان المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

وكذلك يفعل فى الجواب نحو ماذا ينفقون قل العفو بالرفع لأنى عمر وعلى جعل داموصولاو بالنصب للباقيين
على الالفاء كما فى قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا قيل ويتعين الالفاء اذا وقع بعد داموصول نحو من ذا
الذى يشفع فمن ذا مبتدأ أو من فقط وذا زائدة على مامر والذى خبر لكن قال الدمامينى بل يرجع فقط
لاحتمال أن الذى تأ كيدلذا أو خبر محذوف والجملة صلة ذا اه (قوله يلزم بعده صلة) ويجوز حذفها لدليل
أما لفظى كأن يدل بصلة الموصول على صلة آخر نحو أعط الذى والتى وصلتك أو معنوى كقوله

نحن الألى فاجمع جموع * عك ثم وجههم الينا

أى الالى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكقولهم بعد التيا والتى أى بعد الحصلة التى من فطاعة شأنها كيت
وكيت حذفوا الصلة أيها الملقصر العبارة عن تصوير شدتها اه تصریح والتيا بفتح اللام وتضم نصغير
التى وقد يحذف الموصول دون صلته كقول حسان

أمن بهجور رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء

(قوله حرفية) هذا زائد على الذى لانه خاص بالاسمية ولذا أوجب اشتها لها على الضمير (قوله أن يقع
بعدها صلة) أى متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجملة القسمية كقوله

ذاك الذى وأبيك يعرف ما لك * والحق يدفع ترهات الباطل

أو الندائية كقول الفرزدق لئن تبرى اليه من زاده

نفس فان عاهدتنى لا تخوننى * نكن مثل من ياذنب يصطحبان

وكذا الاعتراضية كما فى الهمع وسياق مثاله ولا يجوز تقديمها ولا معمولها على الموصول لانها كالجزء المتمم
له وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فتعلق الظرف محذوف تدل عليه صلة أل أى وكانوا زاهدين فيه من
الزاهدين فالظرف الثانى اما خبر ثان أو صفة للخبر المحذوف للتأ كيد كما م من العلماء وأللتأ سيدس على معنى
من بلغ بهم الزهد الى أن يعدوا من الزاهدين (قوله تبين معناها) أى لان تعريف الموصول انما هو بصلته
الرافعة لابهامه بتعيين شخصه أو جنسه اذ هو موضوع للدلالة على معهود بمضمونها فتعرف بها ولا كذلك
صفة النكرة لان وضعها على الابهام وتخصيصها بها عارض فلم تعرف بها (قوله على ضمير) ويسمى
عائدا وقد يخلفه الظاهر سماعا كقوله * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * (قوله ان مفردا الخ) بنصب
الاول ورفع الثانى أى ان كان الموصول مفردا فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سياتى فى باب
كان (قوله مراعاة اللفظ) هو الأكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثانى ومنهم من يستمعون
ويجرى الوجهان فى كل ما خالف لفظه معناه كأسماء الشرط والاستفهام الأل الموصولة فإعراعى معناها فقط
لخفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة لفظها اذا لم تقع خبرا ولا نعتا كجاء الضارب للواحد وغيره وتجب
مراعاة المعنى اذا حصل باللفظ لبس كأعط من سألتك لامن سألك أو قبح كجاء من هى حمراء ولا تقل هو

(ص) (وجهة أو شبهها الذي وصل * به يكن عندي الذي ابنه كفل) (ش) صلة الوصول لا تكون الا جملة أو شبه جملة ونعني بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور وهذا في غير صلة الالف واللام وسيأتي حكمها ويشترط في الجملة الوصول بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون خبرية الثانية أن تكون خالية من معنى التعجب الثالث أن تكون غير مفتقرة الى (٧٧) كلام قبلها فاحترز بالخبرية من غيرها وهي الطلبية والانشائية فلا يجوز جاء الذي اضربه خلافا للكسائي ولا جاء في الذي ليته قائم خلافا لهشام واحترز بخالية من معنى التعجب من جملة التعجب فلا يجوز جاء في الذي ما أحسنه وان قلنا انها خبرية واحترز بغير مفتقرة الى كلام قبلها من نحو جاء الذي لكنه قائم فان هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى نحو ما قصد زيد لكنه قائم ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين ونعني بالتام أن يكون في الوصول به فائدة نحو جاء الذي عندك أو الذي في الدار والعامل فيهما فعل محذوف وجوباً والتقدير جاء الذي استقر عندك أو الذي استقر في الدار فان لم يكونا تامين لم يحز الوصول بهما فلا تقول جاء الذي بك ولا جاء الذي اليوم (ص)

(وصفة صريحة صلة أل * وكونها بمعرب الافعال قل)

(ش) الالف واللام

لأن الخبر مؤنث ويترجح اذا عضده سابق كقوله * وان من النسوان من هي روضة * كافي التصريح أي فيجوز من هو روضة بلا قبح لان التاء للوحدة لا للتأنيث كما لا قبح في زيد علامة فتدبر (قوله وجهه الخ) خبر مقدم عن الذي أي الشيء الذي يصل به جملة الخ وهذا مستأنف لبيان الصلة ما هي (قوله الظرف والجار والمجرور) لم يحطلها جملة باعتبار متعلقها بالفعل لانه ليس بظاهر (قوله ثلاثة) بقى أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذي حاجباه فوق عينيه الاعنداراة الاستغراق وأن تكون معهودة أي معروفة للسامع قبل وحتى يعرف بها الوصول قال في التوضيح الا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فغشيه من اليم ما غشيه فأوحى الى عبده ما أوحى ويلزم من عهدتها خبريتها دون العكس لأن الخبر قد يجعله المخاطب فلو عبر به الشارح لكان أولى (قوله خبرية) أي محتملة للصدق والكذب في ذاتها وان قطع بأحدهما بالنظر لقلتها ومنها الجملة القسمية نحو وان منكم لمن ليبطئن وان كان القسم انشاء لأن المقصود جوابه وهو خبر وكذا الجملة الشرطية اذا كان جوابها خبرا كجاء الذي ان قامت والمراد خبرية أصالة اذ هي الآن لاحكم فيها لعدم قصد نسبتها فليست كلاما فضلا عن كونها خبرا وكذا الجملة الصفة والحال والخبر (قوله جاء الذي اضربه) هذه انشائية لفظا ومعنى طلبية صراحة وليته قائم طلبية ضمنا وبقى جاء الذي رحم الله مما هو انشاء معنى فقط اذا لفرق بين الثلاثة عند الجمهور وخالف المازني في الاخير والكسائي في الكل كافي الاشموني وقول الشارح خلافا لهشام أي والكسائي ولا حاجة لهم في قوله واني لراج نظرة قبل التي * لعل وان شطت نواها أزورها

لان تقديره التي أقول فيها لعل الخ أو ان أزورها صالحة دالة على خبر لعل وهي معترضة بين الصلة والوصول ولا في قوله وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا * سوى أن يقولوا انني لك عاشق لا مكان أن ذاملغة لا موصولة وقال بعض المحققين المشهور أن عسى لانشاء الترجي لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسيتم ووقوعها خبر لان نحو اني عسيت صائما دليل على أنه فعل خبري فينبغي جواز الوصول به بخلاف (قوله وان قلنا انها خبرية) أي أصالة لانها الآن انشائية اتفاقا ولذا منعت وقيل لان التعجب اما يكون فيما تخفى سببه ففيه ابهام والمقصود من الصلة التعريف (قوله فائدة) أي بأن يكون متعلقه عاما وخصوصا بقرينة كأن يقال اعتكف زيدا في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد فهذا تام كما قاله الدماميني أما الناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة كما مثله الشارح هذا هو التحقيق في تفسير التام والناقص وسيأتي في الابتداء اللغو والمستقر (قوله فعل) أي لوجوب كون الصلة جملة ولا يقدر اسما خبر المحذوف كجاء الذي هو كائن عندك لان شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للوصول به كاسيأتي والظرف هنا صالح لذلك دماميني (قوله صريحة) أي خالصة الوصفية لكونها في تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية (قوله وكونها) أي أل بمعرب الافعال أي موصولة بأوال الضمير لصلة أل والباء بمعنى من (قوله اسم الفاعل والمفعول) أي المراد بهما التجدد لا الدوام والا كانا من الصفة للمشبهة كلؤم والناخن فيجري فيهما الخلاف وكذا أمثلة البالغة (قوله نحو القرشي) أي لانه جامد مؤنول

لان وصل الا بالصفة الصريحة قال المصنف في بعض كتبه وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو الضارب واسم المفعول نحو المضروب والصفة المشبهة نحو الحسن الوجه نفرج نحو القرشي والافضل وفي كون الالف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن ابن عصفور في هذه المسئلة فمرة قال انها موصولة ومرة منع ذلك وقد شذ وصل الالف واللام بالفعل المضارع

بالمشتق أى المنسوب الى كذا لاصفة صريحة وأما الافضل فمشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعدا عن الفعل من جهة كونهما للثبوت لا للتجدد فلا يؤولان به ويزيد الافضل بكونه لا يطرده رفعه الظاهر الا في مسألة الكحل فلذا اتفق على أن ال فيه معرفة واختلاف فيها فمن نظر الى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة كالمصنف ومن نظر الى كونها للثبوت جعلها معرفة وهو الاصح لعدم تأويلها بالفعل كأفعل التفضيل وخرج أيضا ما غلبت عليه الاسمية من الاوصاف كالصاحب اسم لصاحب الملك والابطح للكان المنبسط أى للتسع والاجرع للكان المستوى فيه الرمل لا يثبت شيئا فال فيه معرفة لا نسلا عنها الوصفية اذا تجرى على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا كما قاله الشاطبي (قوله واليه أشار) أى الى الوصل بالمضارع لامع وصفه بالسند وذوقه بجوازه اختيارا بناء على أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة أى بحسب ما يسهل عادة من العبارات لا مطلقا موقع في الشعر وان سهل تغييره كما قاله الجمهور والشاعر هنا يمكنه بسهولة أن يقول الرضى حكومته فعدوله الى المضارع يدل على الجواز ولا يرد أنه كان يجب تأنيث الرضى فينكسر الوزن لانه على تأويل الحكومة بالحكم وفي التصريح ما يفيد أن بعض الكوفيين يجيزه بكثرة فتكون المذهب ثلاثة واستبعد الصبان وخرج بالمضارع الماضي فيمتنع وصلها به استقلالا لكن يحسن عطفه كالمضارع على صلتها لكونها مؤولة بالفعل نحو فالغيرات صباحا فن أى فالخيول التي أغرن صباحا فن به نقعا أى غبارا ونحو يعجبني الصائم ويعتكف (قوله الترضى) بادغام ال فى التاء وفكها بخلاف ال الحرفية يجب ادغامها فيها لكثرة استعمالها كمانص عليه شيخ الاسلام وغيره اه سجاى (قوله الرسول الله) أى الذين رسول الله كائن منهم ودانت أى خضعت وبنو معدهم قریش (قوله على الممه) أى الكائن معه فيجب تقدير التعلق هنا اسبا بخلافه فى صلة غير ال كما مروسة بفتح السين ونكسر واعلم أن صلة ال ان كانت وصفا فموقع مرفوعة شبيهة بالجملة كإفى التوضيح وما فى المطول وغيره من انه جملة فعل المراد فى معناها ولا اعراب له كما هو شأن الصلة لان العامل انما يتسلط على ال ولكن ينتقل اليه اعرابا عارية كما انتقل اعراب الاول لا بمعنى غير بعدهما لكونها بصورة الحرف كجئت بلا زاد ولو كان فيهما آلهة الا الله لكن ما بعدهذين مجرور تقدير ا باضافتهما اليه بخلاف ذلك فان وصلت بجملة فيبحث الدما يبنى أنه يثبت لهما اعراب المفرد التى هى فى موضعه كالجر فى البيت أى ينتقل اعراب العارية لهما قال فهذه جملة يثبت لهما أنواع الاعراب وليست خبرا ولا حالا ولا صفة ولا مضافا اليها وهذا غير وارد الشمنى بأن المفرد الذى هى فى موضعه ليس مفردا حقيقة حتى تستحق اعرابا بل فى معنى الجملة مع أن اعرابا ليس أصليا بل عارية بالجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لآل نفسها كباقي الموصولات لا بالجملة هذا وطالما توقفت فى قولهم ظهر اعرابها على ما بعدها الخ فانه يقتضى أنها مربة مع قيام موجب البناء بها وهو الافتقار كسائر الموصولات واقتقارها وان كان الى مفرد لكنه فى معنى الجملة كما مرفيؤثر البناء وكذالا والا للثان بمعنى غير قدامهم سبب البناء وهو الشبه اللفظى فيهما والوضعى فى لالكن يمكن فى هذين ان اضاقتهم عارضت شبه الحرف مع ان الشبه اللفظى مجوز لا موجب فأعربا على ما بعدهما لما مر بخلاف ال فان موجب بنائهما يعارضه شئ الا أن يراد بقولهم ظهر اعرابها أى الذى حقه أن يكون لهما كسائر الموصولات لا لفظا فلا ينافى انها مبنية وقولهم لكونها بصورة الحرف أى الذى هو جزء مما بعده ولا يستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل الاعراب لفظا ولا محلا فكذا ما هو بصورته فتدبر والله أعلم (قوله مالم تضاف) ما مصدرية ظرفية وجملة مصدر وصلها الخ حال من ضمير تضاف فتقيد الاضافة للنفية بخذف صدر الصلة أى مدة عدم اضاقتها المقيدة بالخذف والنفى اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بنفيهما معا بأن لا تضاف ولا يخذف الصدر نحو اى هو قائم وباتقاء التقيد فقط بأن لا تضاف ويخذف الصدر نحو اى قائم

واليه أشار بقوله وكونها
بمعرب الافعال قل ومنه قوله
ما أنت بالحكم الترضى
حكومته
ولا الاصيل ولا ذى الرأى
والجلد
وهذا عند جمهور البصريين
مخصوص بالشعر وزعم
المصنف فى غير هذا الكتاب
انه لا يختص به بل قد يجوز
فى الاختيار وقد جاء وصلها
بالجملة الاسمية وبالظرف
شذوذا فن الأول قوله
من القوم الرسول الله منهم
لهم دانت رقاب بنى معد
ومن الثانى قوله
من لا يزال شاكر اعلى الممه
فهو حر بعيشة ذات سعه
(ص)
(أى كما وأعربت مالم تضاف
وصدر وصلها ضميرا مخدفا)
(ش) يعنى أن ايا مثل

مافي أنها تكون بلفظ واحد للذكر وللثلاث مفردا كان أو مثنى أو جموعا نحو يعجبنى أيهم هوقائم ثم إن أيا لها أربعة أحوال أحدها أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو يعجبنى أيهم هوقائم الثاني أن لاتضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو يعجبنى أي قائم الثالث أن لاتضاف ويذكر صدر الصلة نحو يعجبنى أي هوقائم وفي هذه الاحوال الثلاثة تكون معرفة (٧٩) بالحرركات الثلاث نحو يعجبنى

أيهم هوقائم ورأيت أيهم هوقائم ومررت بأيهم هوقائم وكذلك أي قائم وأي قائم وأي قائم وأي هوقائم وأي هوقائم الرابع أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو يعجبنى أيهم قائم وفي هذه الحالة تبنى على الضم فتقول يعجبنى أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت بأيهم قائم وعليه قوله تعالى ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا وقول الشاعر اذا مالقت بني مالك * فلم على أيهم أفضل وهذا مستفاد من قوله وأعربت مالم تضاف الى آخر البيت أي وأعربت أي اذا لم تضاف في حالة حذف صدر الصلة فدخل في هذه الاحوال الثلاثة السابقة وهي ماذا أضيفت وذكر صدر الصلة أولم تضاف ولم يذكر صدر الصلة أولم تضاف وذكر صدر الصلة وخرجت الحالة الرابعة وهي ماذا أضيفت وحذف صدر الصلة فانها لاتعرب حينئذ (ص) (و بعضهم أعرب مطلقا وفي * ذا الحذف أي غير أي

وباتقاء القيد فقط بأن تضاف ولا يحذف الصدر نحو أيهم هوقائم فهذه الثلاث صور منطوق عبارة ومفهومها صورة ثبوت الاضافة والحذف معا نحو أيهم أشد فتبنى حينئذ ولو قال * أي كما ونبئت اذا تاضف الخ لكان أوضح ومحل هذه الصور اذا كان صدر الصلة ضميرا كما هو فرض كلامه فلو وصلت بفعل أو ظرف أعربت اجمعا كما نقل عن أبي حيان نحو أيهم قام أو عندك اذا حذف في الاول والمحذوف في الثاني ليس ضميرا بل جملة فعلية اه (قوله في أنها تكون الخ) أي وفي الموصولية كما يعلم من المقام وتخالفيها في الاعراب وكونها للعاقل وغيره ولزومها الاضافة لفظا وتقديرا التعريف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف عنه ففيها معرفة ان لكن بجهتين فلا اشكال ولا تضاف لنكرة أصلا بخلاف الشرطية والاستفهامية وجوزه ابن عصفور وابن الصانع وجعلاهما وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون على معنى سيعرفون للنقلب الذي ينقلبونه وجعلها الجمهور استفهامية لاموصولة وهي مفعول مطلق لينقلبون عقلت يعلم عن العمل في الجملة أي سيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب (قوله معرفة) أي لان شبهها الحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم وهو اضافتها لفظا وتقديرا فرجعت الى الاصل في الاسماء وهو الاعراب ولذا أعربت الشرطية والاستفهامية دائما ونبئت في الحالة الرابعة لتزليل المضاف اليه منزلة صدر الصلة لشبهه به في الصورة فكانه لاضافة حتى تعارض شبه الحرف ومن أعربها حينئذ لاحظ الحقيقة وانما لم تبن في أي قائم مع عدم الاضافة لفظا لقيام التنوين مقامها كما في كل وبعض ولا يمكن قيامه مقام البتة الكونه لا يشبهه ولانه لم يمهدها ما عللوا به وفيه أنه لا يمكن تنزيل للمضاف اليه منزلة البتة المحذوف في نحو أيهم قائم لاختلافهما جمعا وافرادا وان أمكن في أيهم أشد لان أفعل التفصيل يخبر به عن الواحد وغيره الآن يقال حمل الاول على الثاني طرد الباب فليتأمل هذا ونبئت على حركة دفتما للساكنين أولان لها أصلا في الاعراب وكانت ضمة جبر الفوات اعرابها بأقوى الحركات وتشبيها بقبل وبعد في حذف بعض ما يوضحها (قوله ورأيت أيهم الخ) جرى على رأى المصنف والبصريين من صحة عمل الماضي فيها قال في التسهيل ولا يانزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين اه وسئل الكسائي في حلقة يونس لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام فقال أي كذا خلقت فصار مثلا (قوله اذا مالقت الخ) ما زائدة والشاهد في أيهم حيث بنى على الضم مع اضافته وحذف صدر صلتها أي على أيهم هو أفضل أي الذي هو أفضل وكذا في الآية (قوله مطلقا) حال من المفعول المحذوف أي أعرب أي حال كونه مطلقا عن التقييد بما مر أو المراد اعرابها اعرابا مطلقا (قوله أيا) مفعول يقتضى الذي هو خبر عن غير أي غير أي من الموصولات يقتضى أيا أي يتبعها في حذف صدر الصلة فقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والاصح جوازه كما مر (قوله ان يستل) السين والتاء اما للعداى ان يعدطويلا كاستحسن العدل عدده حسنا أو زائدتان أي ان يطل أي يطله التكلم فهو مجعول على كل ويصح على الثاني بناؤه للفاعل أي ان يطل بفتح الياء أصله يستل وحذف جواب الشرط ضرورة لعله بمقابلته أي جاز حذف الصدر وانما كان ضرورة لان فعل الشرط ليس ماضيا (قوله يختزل) أي يحذف وضميره لصدر الصلة الذي هو العائد المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سنبينه عليه الشارح (قوله مكمل) بكسر الميم الثانية أي كامل بأن يكون جملة بعائدها أو شبهها (قوله كثير منجلى) خبر ان تنازع قوله في عائد فان جعل منجلى صفة لكثير كان هو العامل وحده لان الموصوف لا يوصف قبل عمله وفي كلامه عيب التضمين وهو زعلق القافية بما بعدها وان لم يكن عمدة وخصه بعضهم بالثاني أفاده الصبان (قوله أعرب أيا مطلقا) هو مذهب

يقتضى ان يستل وصل وان لم يستل * فالحذف زروا أو أن يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل * والحذف عندهم كثير منجلى في عائد متصل ان انتصب * بفعل او ووصف كمن ترجو بهب (ش) يعني أن بعض العرب أعرب أيا مطلقا أي وان أضيفت وحذف صدر صلتها فتقول يعجبنى أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت بأيهم قائم وقد قرئ ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد بالنصب وروى

فسلم على أيهم أفضل بالجهر وأشار بقوله وفي ذا الحذف أيا الخ إلى الواضع التي يحذف فيها العائد على للوصول وهو أمان يكون مرفوعا أو غيره فإن كان مرفوعا لم يحذف إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد نحو وهو الذي في السماء هو أيهم أشد فلا تقول جاء اللذان قام ولا اللذان ضرب لرفع الأول بالفاعلية والثاني بالنياية بل يقال قاما وضربا أو المبتدأ في حذف مع أي وان لم تطل الصلة كما تقدم من قولك يعجبني أيهم قائم ونحوه ولا يحذف صدر الصلة مع غير أي إلا إذا طالت الصلة نحو جاء الذي هو ضارب زيد فيحذف حذفت هو فتقول جاء الذي ضارب زيد أو منه قوله ما أنا بالذي قاتل لك سوءا التقدير بالذي هو قاتل فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل وأجازه الكوفيون قياسا نحو جاء الذي قائم التقدير هو قائم ومنه قوله تعالى تمام على الذي أحسن في قراءة الرفع أي هو أحسن وقد جوزوا في لاسيازيد إذا رفع زيد أن تكون ماموصولة وزيد خبر مبتدا محذوف التقدير لاسي الذي هو زيد

الحليل ويونس وتأولا الآية بأنها استفهامية مبتدأ خبره أشد فضمتها أعراب ثم قال يوفى الجملة سدت مسد مفعول نزع لان أي علقته عن العمل لان التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب وقال الحليل هي صفة لمفعوله المحذوف على تقدير القول أي لنزع من كل شيعة فريقا يقال فيه أيهم أشد ورد عليهما بقوله * فسلم على أيهم أفضل * بالضم لامتناع الاستفهامية فيه لان حرف الجر لا يعلق عن العمل ولا يصح أن يقدر على شخص مقول فيه أيهم أفضل لامتناع حذف الجرور وادخال الجار على معمول صلتة بلا ضرورة كما في الغني والمراد بصلته ما هو من تمامه ولو صفة كما هنا وأما قدرنا كذلك في نحو ما هي بنعم الولد لما يلي بنام صاحبه لضرورة أن الفعل لا يصلح للجر بخلاف أي فتعين أنها موصولة ومبنية وبذلك يرد على طلب النكر لموصولية أي والنصب في الآية والجر في البيت شاذان لا يحتاج بهما على الأعراب **تنبيه** يؤخذ مما ذكر عن الغني أنه لا يجوز في قوله كمن أرجو يهب أن يقدر كقولك من أرجو لان الجملة صالحة للجر لقصد لفظها فلا ضرورة إلى حذف الجرور وادخال الجار على معموله كما لا يدخل على معمول صلتة بل الجملة نفسها مجرورة بالكاف أي كهذا اللفظ ومنه كاستقم ونحوه فاحفظ ذلك ينفعك في مواطن كثيرة **قاعدة** كما ترد أي موصولة وشرطا واستفهاما ترد وصلة لنداء ما فيه أليها الرجل ونفائلكرة وحال من معرفة الدالين على الكمال كررت بفارس أي فارس ويزيد أي رجل وكلها معرفة الموصولة فيامر والندائية **قوله** (إذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه مبتدأ من قوله وفي ذا الحذف لعود اسم الإشارة لقوله وصدر وصلها ضمير انحذف وصدر الوصل هو المبتدأ وكون خبره مفردا من قوله وأبو ان يختزل * ان صلح الخ كما سنبينه وهذا شرطان للجواز وطول الصلة للضرورة وبقي للجواز أن لا يكون الضمير معطوفا ولا معطوفا عليه كجاء الذي زيد وهو أو هو وزيد قائمان للثلاخير بالثنى عن المفرد أو يبقى العاطف بدون معطوف ولا بعدولا كالذي لولا هو لا كرمك لجوب حذف الخبر بعدها فيلزم الاجحاف ولا منفيا ولا محصورا كالذي ما هو قائم أو ما في الدار الا هو **قوله** (بالفاعلية الخ) أي والفاعل ونائي لا يحذفان الا في مواضع ليس هذان منها بخلاف المبتدأ **قوله** (فيحذف مع أي الخ) أي لطولها بالإضافة لفظا أو تقدير افاستغنت عن شرط الطول لكنه يقبح يعجبني أي قائم لعدم الطول لفظا كما نقله ابن خروف وان كان جائزا **قوله** (إذا طالت) أي بشئ يتعلق بها كمعمول الخبر أو نعتة أو غير ذلك سواء تأخر المعمول عن الخبر كما مثله أو تقدم نحو وهو الذي في السماء اله أي الذي هو اله في السماء أي معبود فيها وجعل اله مبتدأ خبره الطرف أو فاعلا به يفسد اللفظ لحذف الصلة عن العائد والمعنى كما هو ظاهر **قوله** (قليل) أي لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه في قوله

لانسوا الذي خير فاشقيت * الانفوس الا للشرناوونا

أي الذي هو خير والاي هم ناوون للشر **قوله** (في قراءة الرفع) هي شاذة ليعني بن يعمر ومثلها لما لك ابن دينار وابن السباك ما بعوضة بالرفع أي ما هو بعوضة فاموصولة بدلا من مثلا حذف صدر صلتها بلا طول وجوز أبو البقاء زيادتها فالجملة نعت لثلاو أو ما على النصب فمانكرة موصوفة ببعوضة بدلا من مثلا وزائدة وبعوضة بدل واما فتح أحسن فلي أنه فعل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أي الذي أحسنه وجعله الكوفيون موصولا حرفيا أي على احسانه **قوله** (لاسي الذي الخ) سي بمعنى مثل لا يتعرف باضافته لما الموصولة لتوغلها في الإبهام فصح كونه اسم لا ولك جعل مانكرة موصوفة بالجملة أي لاسي رجل هو زيد أو زائدة وسي مضاف إلى زيد فان كان بدله نكرة كقوله

الارب يوم صالح لك منهما * ولاسي يوم بدارة جلجل

فلك فيه الرفع والجر كذلك ويزيد بالنصب تمييزا لسي كما تميز مثل نحو ولوجئنا بمثله مددا وما حينئذ كافة

حذف العائد الذي هو المبتدأ وهو قولك هو وجوباً وهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير أي وجوباً ولم تطل الصلة وهو مقبس وليس بشأن وأشار بقوله وأبو أن يختزل أن صلح الباقي لو صلح مكمل إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلة كما إذا وقع بعده جملة نحو جاء الذي هو أبوه منطلق أو هو ينطلق أو ظرف أو جاز ومجرور تامان نحو جاء الذي هو عندك أو هو في الدار فإنه لا يجوز في هذه المواضع حذف صدر الصلة فلا تقول جاء الذي أبوه منطلق تعني الذي هو أبوه منطلق لأن الكلام يتم دونه فلا يدري أحذف منه شيء أم لا وكذلك بقية الأمثلة المذكورة ولا فرق في ذلك بين أي وغيرها فلا تقول في يعجبني أيهم هو يقوم يعجبني أيهم يقوم لأنه لا يعلم الحذف ولا يخص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ بل الصابط أنه متى احتتمل الكلام (٨١) الحذف وعدمه لم يجوز حذف

العائد وذلك كما إذا كان في الصلة ضمير غير ذلك الضمير المحذوف صالح لعوده على الموصول نحو جاء الذي ضربته في داره فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فلا تقول جاء الذي ضربت في داره لأنه لا يعلم المحذوف وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإيهام فإنه لم يبين أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يحذف سواء كان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً وسواء كان الموصول أياً أو غيرها بل ربما يشعر بظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع وبغير أي من الموصولات لأن كلامه في ذلك والأمري ليس كذلك بل لا يحذف مع أي ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم نحو جاء الذي هو

عن الإضافة وفتح سبى بناء على هذا الأفرادها وأعراب في سواء لإضافتها لها وتاليها واليت مروى بالأوجه الثلاثة وخبر لا على الجميع محذوف أي لا مثل كذا موجود ولا محل للجملة وقد تخفف ياؤها وقد تحذف منها الواو أو ما وحدها أو مع لا كما حكاه الرضي وتعبه الدماميني هذا وقد يرد بمعنى خصوصاً فيكون في محل نصب مفعولاً مطلقاً لا خص محذوفاً وحينئذ يوثى بعده بالحال كاحبز يد أو لاسيارا كبا أو وهو راكب فهي حال من مفعول أخص المحذوف أي أخصه بزيادة المحبة خصوصاً في حال ركوبه وكذا بالجملة الشرطية نحو ولا سيما إن ركب أي أخصه بذلك فقول المصنفين لاسيا والامر كذا تركيب عربي أفاده الدماميني وغيره (قوله وجوباً) أي لجر يانه مجرى المثل وليكون ما بعد لاسيا مفرداً صورة لأنها كاستثنائية في مخالفة ما بعدها لما قبلها وهي لا يقع بعدها جملة ولذا جرت عادتهم بذلك كرها في الاستثناء وإن لم تكن من أدواته لأن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها لا خارج عنه كما هو شأن الاستثناء (قوله وهو مقبس) أي فهو مستثنى من شرط الطول لما مر فإن قلت لاسيا زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ومنه البيت المار (قوله جملة) هذا محترز قوله وخبره مفرد ومتى كان خبر العائد جملة أو ظرفاً فلا بد من اشتائه على ما يربطه بالمبتدأ وهذا الرابطة يصلح لعوده على الموصول قطعاً فهو أبداً صالح للوصل به والكاف في قوله كما إذا وقع استقصائية فتأمل (قوله فلا يدري الخ) فيه أن هذا إجمال لا يعاب مع أن الحاصل اللبس فلو قال لتبادر عدم الحذف لاستقام هذا إذا لوحظ المحذوف فإن جعل الباقي صلة مستقلة جاز في كل ما ذكره (قوله بل ربما يشعر الخ) أي لا نقضاء الكلام على أي وهو الآن في غيرها ولرجوع ضمير يختزل لقوله وصدر وصلها وهو لا يكون الأمر فوعا اللهم الآن يرجع لقوله ضمير انحذف بلا قيد الصدرية فيعم المرفوع وغيره في أي وغيره فتدبر (قوله وشرط جواز حذفه) أي زيادة على عدم صالح الباقي للوصل لوجوب هذا في كل عائد كما قدمه (قوله ثم) أخذه من مثال المصنف ولم يذكره في الوصف لعل من هذا (قوله ومن خلقت) أما معطوف على الياء من ذرني أو مفعول معه ووحيداً حال أي خلقت حال كونه منفرداً بلا أهل ولا مال وهو الوليد بن المغيرة (قوله ما لله الخ) الله مبتدأ خبره مولى أي معطيك والجملة صلة ما حذف عائد لها وهو المفعول الثاني لمولى وفضل خبر ما وفاء فاحمدنه سببية وفاء فما للتعليل (قوله مولى ك) قدره متصلاً مع أن عامله اسم يترجح معه الانفصال كما مر لأن الكلام في المتصل قاله الروداني وبه يعلم أن المراد المتصل ولو جازاً كما سيوضح (قوله وكلام المصنف الخ) وأجيب عنه بأنه أرشد إلى ذلك بتقديم الفعل وانكسر على اشتها رصالة في العمل والتصرف الذي من جملة حذف المعلوم وفرعية الوصف فيهما

(١١) - (خضري) - أول) أبوه منطلق ويعجبني أيهم هو أبوه منطلق وكذلك المنصوب والمجرور نحو جاء الذي

ضربته في داره ومررت بالذي مررت به في داره ويعجبني أيهم ضربته في داره ومررت بأيهم مررت به في داره وأشار بقوله * والحذف عندهم كثير من نجلي * الخ إلى العائد المنصوب وشرط جواز حذفه أن يكون متصلاً منصوباً بفعل تام أو بوصف نحو جاء الذي ضربته والذي أنا معطيك درهم فيجوز حذف الهاء من ضربته فتقول جاء الذي ضربت ومنه قوله تعالى ذرني ومن خلقت وحيداً وقوله تعالى أهدنا الذي بعث الله رسولا التقدير خلقتوه وبه وكذلك يجوز حذف الهاء من معطيك فتقول الذي أنا معطيك درهم ومنه قوله ما لله مولى كفضل فاحمدنه * فما لدى غيره نفع ولا ضرر تقديره الذي الله مولى كفضل حذف الهاء وكلام المصنف يقتضي أنه كثير

وليس كذلك بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما الوصف فالحذف منه قليل فان كان الضمير منفصلا لم يحذف نحو جاء الذي اياه ضربت فلا يجوز حذف اياه وكذلك يمتنع (٨٢) الحذف اذا كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف وهو الحذف نحو جاء الذي انه

منطلق فلا يجوز حذف
الماء وكذلك يمتنع الحذف
اذا كان منصوبا متصلا بفعل
ناقص نحو جاء الذي كانه
منطلق فلا يجوز حذف الماء
(ص) (كذلك حذف
ما بوصف خفضا * كانت
قاض بعد أمر من قضى
كذا الذي جر بالموصول
جر * كر بالذي مررت
فهو بر) (ش) لما فرغ
من الكلام على الضمير
المرفوع والمنصوب شرع
في الكلام على المجرور
وهو اما ان يكون مجرورا
بالإضافة أو بالحرف فان
كان مجرورا بالإضافة لم
يحذف الا اذا كان مجرورا
بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال
أو الاستقبال نحو جاء الذي
أنا ضار به الآن أو غدا
فتقول جاء الذي أنا ضارب
يحذف الماء وان كان
مجرورا بغير ذلك لم يحذف
نحو جاء الذي أنا غلامه
أو أنا مضروب أو أنا ضارب
أمس وأشار بقوله كانت
قاض الى قوله تعالى فاقض
ما أنت قاض التقدير
ما أنت قاضيه فحذفت
الماء وكان المصنف
استغنى بالمثال عن أن

(قوله وأما الوصف) ظاهره صكا المصنف انه لا فرق بين صلة أو غيره ومذهب الجمهور أن منصوب صلتها لا يحذف أصلا ان عاد عليها لا نه يدل على اسميتها الحفية وأما قوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة * ولو أتبع له صفو بلا كدر

أي المستفز فشاذ فان عاد الى موصول قبلها جاز كجاء الذي أنا الضارب أي الضارب به (قوله منفصلا) أي
وجوبه بالمتقدمة كماله أو لحصره كجاء الذي ماضرت بالاياء لان حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل
جواز افعي حذف كاليث المار ونحو فاكين بما آتاهم بهم أي آتاهم اياه ولا يضرب متصلا لان اتحاد رتبة
الضمير بن في التبية يضعف الوصل كما مر فلا يحمل عليه القرآن ومثله ومما رزقناهم ينفقون ويرضين بما
آتينهن كلهن أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل في ذلك انما هو عند التلظظ أمام الحذف
فلا ضعف لعدم النطق كافي اعراب السمين (قوله فلا يجوز حذف الماء) أي لانها عمدة والحرف
لا يستقل بدونها نعم قد تحذف تبعاً للحرف نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون أي تزعمون أنهم شركائي
ورب شيء يجوز تبعاً لاستقلاله فان قدر تزعمونهم فلا اشكال (قوله بفعل ناقص) أي لانه لا حلف في أن
منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لانه كالعوض عن مصدره لا سيما على قول البصريين انه لمجرد الزمان
لا حدث له أصلا (قوله بعد أمر) حال من أنت قاض لقصد لفظه أي حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر
مأخوذ من مصدر قضى أو هو نفسه مصدر قصره للضرورة (قوله كذا الذي جر) بضم الجيم صلة الذي
وجر الثاني بفتحها صلة ما (قوله بمعنى الحال) أي مع كونه معتمدا ليكون عاملا في محل الضمير النصب
وان جره بالإضافة أيضا وهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم (قوله بغير ذلك) أي بغير وصف أصلا أو
باسم مفعول أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف مجرورها كما مثله ومحله في اسم المفعول المتعدي لواحد
كمثاله لان الضمير حينئذ فاعله في المعنى أما المتعدي لاثنتين كخذ الدرهم الذي أنا معطاه فلا منع فيه لانه حينئذ
فضلة منصوب المحل أفاده الاسقاطي (قوله ما أنت قاض) قيل لا شاهد فيه لاحتمال ان ما مصدرية وصلت
بالجملة الاسمية أي اقض قضاءك أو مصدرية ظرفية أي مدة قضاءك بدليل انما تقضي هذه الحياة الدنيا
(قوله الا ان دخل على الموصول الخ) أي ليكون في الكلام ما يدل على المحذوف لان الموصول عين الضمير
في المعنى ومثله الموصوف به كقوله لا تركن الى الأمر الذي ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر
أي ركنت اليه وكذا المضاف للموصول أو للموصوف به كمررت بغلام الذي مررت أو بغلام الرجل الذي
مررت أي به (قوله مادة) أي لفظا وكذا معنى فلا يكتفي اتفاق اللفظ فقط كوقفت على الذي وقفت عليه من
الوقف والوقوف ولا المعنى فقط كسررت بالذي فرحت به لكن استوجه شيخ الاسلام الاكتفاء
بالثاني وخرج عليه فاصدح بما تؤمر أي أوامر بما تؤمر به بل نقل السجاعي في الندبة عن الشاطبي ان
المصنف لا يشترط اتحاد المتعلق أصلا وخرج عليه قوله * ويندب الموصول بالذي اشتهر * أي به وخرج
بالمادة الصيغة فلا يضرب اختلافها قطعاً كما مثله من الفعل مع الوصف وجملة ما ذكر لحذف المجرور بالحرف
خمسة شروط جبر الموصول وكون جاره كجار العائد لفظا ومعنى واتفاق العامل لفظا ومعنى ويزاد أن لا يكون
الضمير عمدة ولا محصورا ولا موقعا حذفه في لبس فلا حذف في مررت بالذي مر به أو بالذي ما مررت الا به أو
رغبت في الذي رغبت فيه وأن لا يصلح الباقي للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالخاصل انه يزداد على
هذا الشرط في المجرور بالحرف ما سمعته وفي المجرور بالاسم كون جاره اسم فاعل عاملا أو اسم مفعول

متعديا

يقيد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال وان كان مجرورا بالحرف فلا يحذف

الا ان دخل على الموصول حرف مثله لفظا ومعنى واتفق العامل فيهما مادة نحو مررت بالذي مررت به وأنت مار به فيجوز حذف الماء
فتقول مررت بالذي مررت قال الله تعالى ويشرب مما تشربون

متعدى لاثنين على ما مر وفي النصب كونه متصلا ويلزمه عدم الحصر وكون ناصبه فعلا أو وصفا وكونه تاما ويلزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف عاملا كما مر وفي الرفوع أن يكون مبتدأ وأن لا يكون معطوفا إلى آخر ما مر فتدبر (قوله أي منه) لم يقدره تشربونه لمشاكلته ما قبله ولأن ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا بالغيرهم وتصحيحه بأن المعنى تشربون جنسه تكلف (قوله حب سمراء) كحمرء اسم امرأة وحقة بكسر الحاء المهملة وسكون القاف فوحدة أي مدة طويلة وتخفى من الحفاء ضد الظهور وقوله فبح بضم الباء أي أظهر جواب شرط مقدر أي إذا كان كذلك فبح وقوله لأن أصله الآن حذفت الهزرة بعد نقل حركتها إلى اللام فاستغنى عن همزة الوصل (قوله فإن اختلف الحرفان) أي لفظا ومعنى أو معنى فقط كما مثله أو لفظا ومعنى كحلت في الذي حلت به وقيل يجوز الحذف حينئذ وفيه نظر لأنه لا يعلم نوع المحذوف أه تصریح (قوله للسببية) أو المصاحبة وهي أظهر فإن حذف على زيد كانت بمعنى الأولى فتأمل (قوله وإن اختلف العاملان) أي عند غير المصنف كما مر وشذ قوله

وان لسانى شهدة يشتقى بها * وهو على من صبه الله علقم

لتعلق على المذكورة بعلقم أي شاق والمحذوفة بصبه أي علقم على من صبه عليه كما شذ الحذف عند عدم جر الموصول في قول حاتم

ومن حسد يحجور على قومي * وأى الدهر ذو لم يحسدوني

أي فيه فذو بمعنى الذي خبر أي الاستفهامية وحذف عاندها المحرور بنى لكن قيل لا شذوذ في اليتين لأن محل الشروط المذكورة إذا لم يتعين الحرف المحذوف والاجاز الحذف مطلقا كما فيها وهذا ظاهر في الثاني لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو إذا كان الزمان ظرفا لايجزى الا بنى نحو أعجبنى اليوم الذي جئت أي فيه فالمحذوف متعين بخلاف الأول إذ يحتمل أن صب بمعنى سلط فيتعدى بعلى وبمعنى أطلق فيتعدى بفي فالمحذوف غير متعين كما لا يخفى وأما قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده أي به فقليل الحذف فيه سماعى أيضا لعدم جر الموصول وقيل على مذهب الكسائي من أن الحذف تدريجي فحذف الجار أولا فانتصب الضمير واتصل ثم حذف وهو منصوب لا محرور فهو قياسى وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذ أصلا لتأنيبه في كل حذف أه لكن أنت خير بأن البشر به لايجزى الا بالباء فالمحذوف فيها متعين جزما وتقديره يبشر فيه بآباء ان مساق الآية لبيان البشر به لا لبيان البشارة كما لا يخفى فتخرج الآية على هذا أولى فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

✽ المعرف بأداة التعريف ✽

هذا أولى من التعبير بالجر يانه على كل الاقوال الآتية ولصدقه بأمر عند حمير لكن لا حاجة لضافتها للتعريف لأن أداة الشئ مما يحصله والانصب بباقي المعارف حيث لم يقل فيهن المعرف بالعمية مثلا أن يقول ذو الاداة والمقام يعينها قيل ان كانت الباء سببية فقوله أل حرف تعريف تبرع منه لزيادته على الترجمة أو بمعنى مع فلا زيادة (قوله أو اللام) أول تنويع الخلاف للشك واللام مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله أي حرف تعريف وهكذا كل ما توسط فيه الخبر كزيد قائم وعمر وفان تأخر الخبر وهو مفرد يصلح لكل من المعطوفين فللال أو الثانى أو مخير فيه أقوال فان صلح لاحدهما فهو له وخبر الآخر محذوف نحو زيد وهند قائم أو قائمة وهذا كله في أو التنويعية لانها يجب معها المطابقة كالواو كفى المعنى أما التى للشك ونحوه فلا حذف معها لانها لا حد الدائر كما أفاده يس (قوله فقط) الفاعل نازنين اللفظ فقط بمعنى حسب حال من اللام أي حال كونها حسبك أي كافتيك عن طلب غيرها وقيل الفاء في جواب شرط مقدر وقط خبر المحذوف أو اسم فعل بمعنى انتهأ إذا عرفت ذلك فهي حسبك أو فاته عن طلب غيرها (قوله فتمطعرت)

أى منه وتقول مررت بالذى أنت مارأى به ومنه قوله

لقد كنت تخفى حب سمراء حقة

فبح لان منها بالذى أنت بالبح

أي أنت بالبح به فان اختلف الحرفان لم يجز الحذف نحو

مررت بالذى غضبت عليه فلا يجوز حذف عليه وكذلك مررت بالذى

مررت به على زيد فلا يجوز حذف به منه لا اختلاف

معنى الحرفين لان الباء الداخلة على الموصول

للاصاق والداخلة على الضمير للسببية وإن اختلف

العاملان لم يجز الحذف أيضا نحو مررت بالذى فرحت

به فلا يجوز حذف به وهذا كله هو المشار اليه بقوله

كذا الذى جرى كذلك يحذف الضمير الذى جر

بمثل ما جر به الموصول نحو مررت بالذى مررت فهو برأى

بالذى مررت به فاستغنى بالمثل عن ذكر بقية

الشروط التى سبق ذكرها والله أعلم (ص)

✽ المعرف بأداة التعريف ✽
أل حرف تعريف أو اللام فقط

فتمطعرت قل فيه النمط

أى أردت تعريفه مبتدأ وصفة وقل فيه خبر والنقط مفعول قل لقصد لفظه (قوله همزة قطع) أى أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة الالارض ولثبوتها مع تحريك اللام في نحو الاحمر بنقل حركة همزة أحر إلى اللام لأنها وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال (قوله همزة وصل) أى زائدة بعد الوضع للنطق بالساكن ولا مدخل لها في التعريف وأعمال تحريك اللام ويستغنى عنها لأن كسر هلمع ثقله يلبسها بلام الجر وفتحها بلام الابتداء وضمها لانظير له ونقل في التسهيل عن سيبويه ان المعرفة أل بجملتها كالأول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها في الوضع بمعنى أنها جزء الاداة وان كانت زائدة فيها كأحرف المضارعة وليست زائدة عليها حتى تنافي الاعتداد بها في الوضع وتظهر ثمرة الخلاف في نحو من القوم فعلى الثاني لا همزة فيه أصلا للاستغناء عنها وعلى غيره موجودة لأنها حذفت لكثرة الاستعمال وعن البرد ان المعرفة الهمزة وزيدت اللام لفرقها من همزة الاستفهام فالأقوال أربعة اثنان أحاديان واثنان ثنائيان (قوله للعهد) فيه حذف مضافين أى تعريف ذى العهد أى الشئ المعهود واحدا كان أو أكثر وهو ثلاثة أقسام ذكرى وعلمى وحضورى فالأول ما تقدم ذكره صريحا كما مثل أو كناية نحو وليس الذكر كالاتى لتقدم الذكور مكنيا عنه بما في قولها ما في بطنى محررا لان التحرير أى الوقف لخدمة بيت المقدس كان عندهم خاصا بالذكور والثاني ما حصل في علم الخطاب بغير الذكور المار والحس الآتى نحو بالوady المقدس اذ هما في الفار تحت الشجرة والثالث ما حضر في الحس والمشاهدة كقولك لمن فوق سهما أى رفعه القرطاس أى أصب القرطاس الحاضر وهو الغرض المنسوب لارى اليه ومنه اليوم أكلت لكم دينكم أى هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذى نزلت فيه الآية ومن جعلها للعهد العلمى نظرا الى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالعهد فى الثلاثة خارجى عند البيانين والنحاة يجعلون الثانى ذهنيا كما فى يس وهو فى الجميع كعلم الشخص فى الدلالة على الفرد المعين الآن أنه بقرينة أل والعلم بجوهره وإذا كان أعرف من الحلى مطلقا (قوله ولاستغراق الجنس) أى استغراق أفراده ولو كان مدخولها جمعا كما حققه فى الطول ان خلفها كل حقيقة كامثل ولذا صح الاستثناء بعده ولاستغراق خصائص الجنس وأوصافه ان خلفها كل مجازا كأنت الرجل وزيد الرجل علما أى الجامع لأوصاف كل الرجال وخصائص العلم المتفرقة فيهم اذ يصح أنت كل رجل على استعارة ما للكل للبعض لاستجماع صفاتهم وقد تخلفها كل حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الامير الصاعغة أى صاعغة بلده لاصاغة الدنيا وليست أل فى الصاعغة موصولة لان المراد بها الدوام كالصفة الشبهة ومدخولها فى كل ذلك كنسكرة مسورة بكل (قوله ولتعريف الحقيقة) أى الالهية باعتبار حضورها الذهنى بقطع النظر عن الافراد فمدخولها كعلم الجنس فى الدلالة على ذلك الآن أنه بقرينتها والعلم بجوهره كما مر وتسمى لام الحقيقة والطبيعة والماهية وهى الداخلة على المعارف كالانسان حيوان ناطق والكميات كالانسان نوع وبقى من أقسام أل ما أشير بها لبعض مبهم واحدا أو أكثر كادخل السوق حيث لا عهد وأخاف أن يأكله الذئب وبركها الشارح لانها كلام الجنس فى وضعها للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وانما حملت على ذلك البعض من المقام والقرينة كالدخول والا كل فيما ذكره من الوضع فهم داخلة فى لام الجنس عند النحاة وأما البيانين فيجعلونها للعهد الذهنى لعهدية الحقيقة التى لذلك البعض فى الذهن وان كان هو مبهما ومدخول هذه وان كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فتجرى عليه أحكام المعارف كجسيته مبتدأ وذآ حال ووصفا للمعرفة الا أنه فى المعنى كالنسكرة نظرا لقرينة ذلك البعض المبهم ولذا نعت بالجملة فى قوله ولقد أمر على اللثيم يسبنى * ففضيت ثم قلت لا يعينى

(ن) اختلف النحويون فى حرف التعريف فى الرجل ونحوه فقال الخليل المعرفة هو أل وقال سيبويه هو اللام وحدها فالهمزة عند الخليل همزة قطع وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن والالف واللام المعرفة تكون للعهد كقولك لقيت رجلا فأكرمت الرجل وقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ولاستغراق الجنس نحو ان الانسان لفى خسر وعلامتها أن يصلح موضعها كل وتعريف الحقيقة نحو الرجل خبر من المرأة

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ما وضع لبعض مبهم أو للحقيقة في ضمنه وهذا للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد أصلا كما علمت فالجرد ذو اللام بالنظر للقرينة سواء في الابهام وبالنظر لأنفسهما مختلفان وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل في فرد كلقبت أسامة كما أفاده السعدني شرح التلخيص والحاصل ان أُل عند النحاة ثلاثة أقسام واحد للجنس واثنان للفرد وعند البيانين أربعة كنهات ترجع الى خمسة أوستة لان العهدية ثلاثة أقسام ورجح السيد الصفوي انها قسمان فقط لانها ما لحصة معهودة خارجا بقسامها الثلاثة أو للجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام الحقيقة أو من حيث وجوده في بعض مبهم مع قرينة ذلك فلام العهد الذهني أو في جميع الافراد فلام الاستغراق ومع عدم قرينة البعضية تحمل على السكينة وان لم توجد قرينتها كالاستثناء لكن لا بد من قرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق هي لام الحقيقة حملت عليه بالقرينة كالتى للعهد الذهني وهو ما صرح به السعدنا ما على الاول فوضعها للافراد لا الحقيقة وأما العهدية خارجا فللمفرد عليها ما بقي قول ثالث وهي انها للحقيقة من حيث هي مطلقا ثم يتشعب منها العهد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمل (قوله أي هذه الحقيقة خير الخ) التفاضل بينهما من حيث تغيرهما بالذكورة والانوثة وان اتحدتا في الانسانية ولكون الحكم على الحقيقة لا ينافي تخلف الخير في بعض الافراد لخصوصيات عرضته (قوله وقد تزايد) أي لفظة أُل المتقدمة في قوله أُل حرف تعريف فالجملة عطف على الخبر فكأنه قال قسمان حرف تعريف وزائدة والمحكوم عليه بذلك هو لفظ أُل من حيث هو لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام في مرجع الضمير وأنت الفعل هنا باعتبار انها كلمة وذكره في قوله الآتي دخلا باعتبار انها حرف أو لفظ اشارة الى جواز الأمرين (قوله لازما) صفة لمصدر محذوف أي زيد الازما ولا اضطرار عطف عليه أي وزيدا لا اضطرار (قوله كالالات) هذا اسم صنم والثاني موصول جمع التي وفيها مجانس تام لاتفاقهما اللفظا لا معنى (قوله ياقيس) منادى مضموم والسري بفتح فكسرى الشرب فنته فيجوز رفعه تبعاً للفظه ونصبه مراعاة للحل كما سيأتي في النداء (قوله تأتي زائدة) أي غير معرفة بدليل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول أو على واجب التنكير كالحال والتمييز لا صالحه للسقوط لانها قد تكون جزء علم كالبيع (قوله لازمة) هي مقارنت وضع الكلمة وغير اللازمة ما عرّضت بعده (قوله باللات) مثله كل علم قارنت أُل وضعه للعلمية مرتجلا كان كالسمو أُل اسم شاعر يهودي أو منقولاً كالالات فان أصله بشد التاء ووصف من لت بلت وكان رجلا بليت السويق بالطاقت فلحافات اتخذوه صنما وسموه به خفف تاؤه وكالزى تأنيث الاعز نقلت لصنم أو شجرة تعبدها غطفان وكالبيع بناء على انه عربى منقول من مضارع ووسع وقولهم لا عربى من الانبياء الاشعيب وهو دوصالح وعحمد معناه لا عربى مصروفاً واتفاقا الا هو لا موقبل هو أعجمى قارنت أُل ارتجاله (قوله وهو ظرف زمان) أي للزمان الحاضر وقد يستعمل في غيره مجازا واعلم أن الجمهور على انه علم جنس للزمان مبنى لقولهم من الآن بالفتح ثم اختلفوا في سبب بناءه فقيل تضمنه معنى أُل الحضور يقع زيادة التي فيه كإبني الامس على الكسر في قوله * واني وقفت اليوم والامس قبله * لذلك عند المصنف وفيه غرابة حيث أُلنى اللفظ للوجود ضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل الشبه الجودى اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يضر بخلاف حين ووقت وزمان ومن غير الجمهور من جعله اسم اشارة للزمان كهنالك للكان وعليه الموضح فعلة بنائه كأسماء الاشارة ومنهم من قال غير ذلك (قوله لتعريف الحضور) أي للعهد الحضورى كهي في قولك هذا الرجل أي الحاضر فهي معرفة لازائدة وفتحته حينئذ اعراب وهو ملازم للنصب على الطرية وقد يجز بمن كما روى من الآن بالجر قال في النكت وهذا قول لا يمكن القدح فيه

الجماعة من الناس الذين أمرهم واحد كذا قاله الجوهري (ص)

(وقد تزايد لازما كالالات * والآن والذين ثم اللات ولا اضطرار ككبنات الاوبر

كذا وطبت النفس ياقيس السرى)

(ش) ذكر المصنف في هذين البيتين ان الالف واللام تأتي زائدة وهي في زيادتها على قسمين لازمة وغير لازمة ثم مثل للزائدة اللازمة باللات وهو اسم صنم كان بمكة وبالآن وهو ظرف زمان مبنى على الفتح واختلف في الالف واللام الداخلة عليه فذهب قوم الى أنها لتعريف الحضور كما في قولك مررت بهذا الرجل لان قولك الآن بمعنى هذا الوقت وعلى هذا لا تكون زائدة وذهب قوم منهم المصنف الى أنها زائدة وهو مبنى لتضمنه معنى الحرف وهو لام الحضور ومثل أيضا بالذين واللات والمراد بهما ما دخل عليه أُل من الموصولات وهو مبنى على ان تعريف الموصول

بالصلة فتكون الالف واللام زائدة وهو مذهب قوم واختاره المصنف وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بأُل ان كانت فيه نحو الذي وان لم تكن فيه

فبنيتها نحو من وما الايا فانها تعرف بالاضافة فملئ هذا المذهب لتكون الالف واللام زائدة وأما حذفها في فزادة من قرأ ضراطا لذين
أنعمت عليهم فلا يدل على انها زائدة اذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذا وان كانت معرفة كما حذفت من قولهم سلام عليكم من غير تنوين
يريدون السلام عليكم وأما الزائدة غير اللازمة فهي الدخلة اضطرارا على العلم كقولهم في نبات أو بر علم لضرب من الكمأة نبات الاو برو منه
قوله ولقد جنيتك أكوأوعساقلا * ولقد نهيتك عن نبات الاو بر والاصل نبات أو بر فزيت الالف واللام وزعم للبردان
نبات أو بر ليس بعلم فالالف واللام عنده غير زائدة ومنه الدخلة اضطرارا على التمييز كقوله

(٨٦)

نبات أو بر ليس بعلم فالالف واللام

رأيتك لما نعرفت وجوهنا *

صدت وطبت النفس
يا قيس عن عمرو * والاصل
وطبت نفسا فزاد الالف
واللام وهذا بناء على ان
التمييز لا يكون الانكسرة
وهو مذهب البصريين
وذهب الكوفيون الى
جواز كونه معرفة فالالف
واللام عندهم غير زائدة
والى هذين البيتين اللذين
أنشدناهما أشار المصنف
بقوله كنبات الاو برو وقوله
وطبت النفس الخ (ص)
(و بعض الاعلام عليه
دخلا

للح ما قد كان عنه
نقلا

كالفضل والحرث والنعمان
* فقد كروا وحذفه سيان)
(ش) ذكر المصنف فيما
تقدم ان الالف واللام
تكون معرفة وتكون
زائدة وتقدم الكلام
عليهما ثم ذكر في هذين
البيتين انها تكون للح
الصفة والمراد بها الدخلة

وهو الراجح عندي والقول بينانه لا توجد له علة صحيحة اه (قوله فبنيتها) شامل لآل الموصولة فتعريفها
بنية آل ولا مانع منه اه صبان (قوله وأما حذفها الخ) وارد على جعلها في الموصول معرفة أى لو كانت
معرفة لتسكر الموصول بعد حذفها مع انه باق على تعريفه اذ لم يختلف معناه ويحتمل أنه اراد على لزومها
في الموصول أى لو كانت لازمة لما حذفت في ذلك وحاصل الجواب عنهما أنه شاذ فلا عبرة به لكن يعين
الاول قول الشارح فلا يدل على انها زائدة وقوله وان كانت معرفة وفي التسهيل ان حذفها من اللذين
واللاقي لغة لاشذو كذا الذي والتي كما مر فالأحسن أن يقال انها لازمة في اللغة الفصحى عند أكثر العرب
(قوله نبات الاو بر) هذا بيان للفظ الواقع في الشعر لانه يقال نثر لان الكلام في الضرورة (قوله ولقد
جنيتك) أى جنيت لك على الخنفي والايصال ليوافق نهيتك والا كؤ بهمز آخره جمع كم كأفلس
وفلس والكم واحد الكمأة لانها اسم جنس جمعي له على خلاف الغالب من كون التاء في المفرد وهي نبت
في البداية له ثم يجنى والعساق جمع عسقول كعصفور نوع منها وهي الكبار البيض التي يقال لها شحمة
الارض وأصله عساقيل كصافير حذفت ياؤه للضرورة ونبات الاو بر كمأة صغيرة مزغبة على لون التراب
رديئة الطعم وهي أول الكمأة وقيل مثلها وليست منها تصرح بزيادة (قوله ليس بعلم) أى بل جمع ابن
أو بر كنبات آوى ونبات عرس جمع ابن آوى وابن عرس وانما جمع على نبات تفرقة بين العاقل وغيره (قوله
غير زائدة) أى بل معرفة لانه نكرة حيث شذو وعليه فنعمة من الصرف اذا جرد من اللوز والوصفية
الاصلية كأذهب وأسود لان أصل أو بر بمعنى كثير الاو بر وعلى الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم في
حكمه (قوله على التمييز) وكذا الدخلة شذوذا على الحال كادخاوا الاول فالاول فان السابق حال واللاحق
عطف عليه زيد فيها آل شذوذا لوجوب تنكير الحال والاصل ادخلوا أول فأول وأتى بالقاء لتدل
على الترتيب أى ادخلوا مرتبين (قوله وجوهنا) أى ذواتنا أو أكابرننا وضمن طبت معنى تسليت فعدها
بمن أو هي متعلقة بصدت (قوله طبت نفسا) قيل لا يتعين ذلك لجواز ان تكون النفس مفعول صدت
وحذف تمييز طبت أو لا تمييزه (قوله وبعض الاعلام عليه دخلا) فيه ايماء الى انه سماعي فلا تدخل على
غير ماورد كمحمد وصالح ومعروف (قوله للح) أى ملاحظة ما أى المعنى الذي قد كان نقل هو أى ذلك
البعض عنه أى عن ما فالصلة جرت على غير ما هي له (قوله كالفضل) قدمه لدلالته على الوصف أى
الحدث بالمطابقة لكونه مصدرا والحرث مشتق يدل عليه بالتضمن وآخر النعمان لان دلالة على وصف
الحمرة التزامية لكونه في الاصل اسما للدم وأنه رتبها على الترتي بزيادة الحروف وكون آل في النعمان عارضة
للح ينافي تمثيله به في التسهيل لما قارنت آل وضعه الا ان يقال يحتمل ان العرب سموا بالنعمان فتزومه آل
ونعمان فتدخله للح قال الشمني ومن الاول النعمان بن النضر ملك العرب لانه لم يسمع بغير آل (قوله المنقولة
ما يصلح الخ) خرج المرتجلة كسعاد والمنقولة مما لا يصلح لها كيزيدو يشكر فلا تدخلها آل وأما قوله

* رأيت

على ماسمى به من الاعلام المنقولة ما يصلح دخول آل عليه كقولك

في حسن الحسن وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقولك في حارث الحرث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك في فضل
الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك في نعمان النعمان وهو في الاصل من أسماء الدم فيجوز دخول آل في هذه الثلاثة
نظرا الى الاصل وحذفها نظرا الى الحال وأشار بقوله للح ما قد كان عنه نقلا الى ان فائدة دخول الالف واللام الدلالة على الالتفات الى
ما نقلت عنه من صفة أو ما في معناها وحاصله أنك اذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه انه انما سمي به تفاؤلا بمعناه أتيت بالالف واللام للدلالة

على ذلك كقولك الحارث نظرا الى انه انما سمي به للتفاؤل وهو انه يعيش ويحترث وكذا كل مادل على معنى وهو مما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه وان لم تنظر الى هذا ونظرت الى كونه عالما ندخل عليه الالف واللام بل تقول فضل وحارث ونعمان فدخول الالف واللام افراد معنى لا يستفاد بدونها فليست اربا ادين خلافا لمن زعم ذلك وكذلك (٨٧) أيضا ليس حذفهما واثباتهما على

السواء كما هو ظاهر كلام المصنف بل الحذف والاثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما وهو انه اذ ألح الاصل جىء بالالف واللام وان لم يلحق لم يثبت بهما (ص) (وقد يصير علما بالغلبة * مضاف او مصحوبا ل كالعقبه * وحذف ال ذى ان تنادى أو تضاف * أوجب وفي غيرهما قد تنحذف) (ش) من أقسام الالف واللام انها تكون للغلبة نحو المدينة والكتاب فان حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب لكن غلبت المدينة على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى حتى انهما اذا أطلقا لم يتبادر الى الفهم غيرهما وحكم هذه الالف واللام انها لا تنحذف الا في النداء أو الاضافة نحو يا صق في الصق وهذه مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد تنحذف في غيرهما شذوذا سمع من كلامهم هذا عيوق طالعا والاصل

* رأيت الولدان الذين يذبحون كذا * فضرورة سهلها مشاكلة الوليد والتقيد بالنقل وبما يصلح لها ليس للاحتراز من غيره لان الباب سماحى بل لبيان مورد السماع باطراد سم (قوله في الجملة) أى في بعض الاحوال وهو ما اذا أول باسم الفاعل مثل في الفضل والاحمر في الدم بخلاف ما لا يوصف به أصلا ولا بالتأويل (قوله فليست اربا ادين) أجيب بان المراد بالزيادة ما ليست للتعريف وان لم تصلح للسقوط كما مر وكذا قول المصنف سيان أى في عدم افادة التعريف لامطلقا (قوله بالغلبة) هي ان يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله لغلبة اطلاقه على شئ * بعينه ثم ان كان قد استعمل في غير ما غلب عليه كالعقبه والنجم فالغلبة الحقيقية وان لم يستعمل في غيره أصلا مع صلاحه لذلك بحسب وضعه كالاله نال فتقديرية وأما الله فلم بالوضع الشخصي على الصحيح فلا يصلح لغيره تعالى وضعا ولا استعمالا وأما الله بغير ال فليس علما بالغلبة ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود بحق أو باطل على السواء اه لكن هذا ظاهر في زمن الجاهلية اما الآن فلا يبعد ان علم بالغلبة الحقيقية اذ لا يفهم منه اذا أطلق غيره تعالى وبهذا يجمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانسب ذكر ذلك في باب العلم فينوعه الى وضعي وعلبي ليكون ذكر المضاف في مركزه فانه هنا استطرادى وهذا النوع قبل الغلبة يتعرف بالاضافة وأل العهدية ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بهما علما وبلغى تعريفه السابق (قوله مضاف) اسم يصير مؤخر وعلما خبرها مقدم (قوله كالعقبه) أصلها كل طريق صاعد في الجبل يشق ساوكة ثم اختص بعقبه منى التي يقال فيها جمره العقبة قاله الشاطبي وقيل بعقبه آية عند مصر (قوله وحذف ال) مفعول مقدم لأوجب وقوله ذى أى التي في الغلبة كما بينه الشارح وخصها بالذ كرمع ان المعرفة كذلك احتراز عن المقارنة للوضع نقلا كالنصر والنعمان أو ارنجالا كاليسع والسموأل فلا تنحذف للنداء والاضافة كما قال في الكافية وقد تقارن الاداة التسمية * فتستدام كأصول الابنية

قال في شرحها أى لانها جزء علم كهمزة أحمد وجيم جعفر بخلافها في الغلبة كالاعشى والنابعة فانها وان كانت لازمة الا انها لم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد ثم ألغى تعريفها بالغلبة فصارت زائدة اه ويحتمل أن قوله ذى اشارة الى الزائدة مطلقا بناء على ان المقارنة تنحذف أيضا كما نقل عن الجمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل والروادى كقول خالد بن الوليد

يا عز كفرانك لا سبحانهك * انى رأيت الله قد أهانك

ففائدة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعرفة دفع توهم ثبوتها معهما لكونها زائدة لا يلزم عليها جمع معرفين أو ان فائدته التنبيه على تعين حذفها فلا يتوصل لندائها بأى ولا بدأ كالمرقة فلا يقال بأنها السموأل ولا اذا الاعشى أو الحارث لان التوصل بذلك انما هو في آل الجنسية بخلاف العهدية والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الاضافة فتدبر (قوله في الصق) بكسر العين هو خويلد بن ثعلبة كان يطعم الناس بتهامة فسفت الريح التراب في جفانه أى أوعية طعامه فسبها فرمى بصاعقة فسمى الصق وهو في الاصل اسم لكل من رمى بصاعقة (قوله عيوق) فيقول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم وهو نجم كبير قرب الثريا والدير ان سمي بذلك لزعيمهم ان الدير ان يطلب الثريا وهو يعوق عنها والثريا صغير ثرى من الثروة وهي الكثرة لكثرة كواكبها فاصلها ثرى يواجمت الواو والياء الخ (قوله وابن مسعود)

العيوق وهو اسم نجم ويكون العلم بالغلبة أيضا مضافا كابن عمرو وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم فانه غلب على العبادة دون غيرهم من اولادهم وان كان حقه الصدق عليهم لكن غلب على هؤلاء حتى انه اذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن مسعود وهذه الاضافة لا تنافق لاني نداء ولا في غيره نحو يا ابن عمر والله اعلم

قبل الصواب ذكر ابن الزبير أو عبد الله بن عمرو بن العاص بدله الموت ابن مسعود قبل اطلاق العبادة لانه من الطبقة الاولى من الصحابة ويرده ان الشارح لم يقل غلب اسم العبادة على فلان وفلان بعد ان كان جمع عبد الله واما قال غلبت هذه الاعلام وهو ابن عمر الخ على العبادة أي على الاشخاص المسمى كل منهم بعبد الله مع ان ابن عمر مثلاً يصدق بعبد الله وغيره من اخوته والعبادة جمع عبد بزيادة اللام كما يقال في زيد يزدل وهو زيد بزيادة شائعة في مثله من الاسماء وان عبد لم يأخذ من عبد الله ومثل هذا يسمى نحتالاً اشتقاقاً لانه لا يكون من كلمتين في قياس التصريف اه اسقطني والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿الابتداء﴾

(ص) ﴿الابتداء﴾

(مبتدأ زيد وعاذر خبره)

ان قلت زيد عاذر من

اعتذر

وأول مبتدأ والثاني

فاعل أغنى في أسارذان

وقس وكاستفهام النفي وقد

يجوز نحو فإثر أولو الرشد

(ش) ذكر المصنف أن

للمبتدأ على قسمين مبتدأ

له خبر ومبتدأه فاعل سد

مسد الخبر فمثال الاول زيد

عاذر من اعتذر والمراد به

ما لم يكن للمبتدأ فيه وصفا

مشملاً على ما يذكر في

القسم الثاني فزيد مبتدأ

وعاذر خبره ومن اعتذر

مفعول لماذر ومثال الثاني

أسارذان فالهمزة للاستفهام

وسار مبتدأ وذان فاعل

سد مسد الخبر ويقاس

على هذا ما كان مثله وهو

كل وصف اعتمد على

استفهام أو نفي نحو أقائم

الزيدان وما قائم الزيدان

فان لم يعتمد الوصف

لم يكن مبتدأ وهذا مذهب

البصريين الا الاخفش

المبتدأ مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغنى بمرفوع ظهر

لانه مع اختصاره صرح بمحدث نوعي المبتدأ وبين بقوله مرفوع معنى أن عامله معنوي فيفيد تجرده عن العوامل اللفظية والمراد بقوله ظهر مطلق البر وز في شمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قولهم هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه مخبراً عنه أو وصفاً مكفياً بمرفوع والمراد الاسم ولوناً وبلا ليدخل نحو وأن تصوموا خير لكم فخرج ما اقترن بعامل لفظي من فعل أو حرف مثلاً ودخل بغير الزائدة ماسياً في الشرح وخرج بكونه مخبراً عنه الخ اسماء الافعال والاسماء قبل التركيب كالاعداد المرسودة فانها عارية عن العوامل لكنها ليست بمبتدآت لانها ليست مخبراً عنها ولا وصفاً الخ ولا يرد على حصره في القسمين قولهم أقل رجل يقول ذلك حيث انه مبتدأ لا خبر له ولا مرفوع يكتب به بل الجملة صفة للكرة أغنت عن الخبر في الافادة لأن افتقارها الى الصفة أشد من الخبر لان هذا سماعي والكلام في القياسي على أنه أجاز في التسهيل جعل الجملة خبراً أو قيل ان أقل فعل في المعنى لا مبتدأ لانه بمعنى قل رجل يقول ذلك أي صغر وحقّر فلذا لم يخبر عنه (قوله فاعل) أي أو نائبه فالمراد مطلق المرفوع (قوله سد مسد الخبر) ليس المراد ان له خبراً محذوفاً وهذا مقام مقامه لانه لا يستحق حينئذ خبراً بل انه أغنى عن أن يكون له خبراً اكتفاء به لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا ينثني ولا يجمع في الفصح كافي التسهيل (قوله كل وصف) أي اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو فعل تفضيل فانه يرفع الظاهر باطراد في مسألة الكحل ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو هل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره فالكحل فاعل أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضياً أو غيره بخلاف عمله النصب ملفوظاً أو مقدر نحو في الله

ورفع فاعلا ظهرا كالمثل أو ضمير منفصلا نحو أقام أم تهاونم السلام به فان لم يتم به لم يكن مبتدأ نحو أقام أبو أم زيد فزيد مبتدأ مؤخر وقام خبر مقدم وأبواه فاعل بقاءم ولا يجوز أن يكون أقام مبتدأ لأنه لا يستغنى بفاعله حيث أنه لا يقال أقام أبواه فيتم الكلام وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضمير المستتر فلا يقال في ماز يد قائم (٨٩) ولا قاعد ان قاعدا مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لأنه ليس بمنفصل على أن في المسئلة خلافا ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كما مثل أو بالفعل كقولك ليس قائم الزيدان فليس فعل ماض وقائم اسمه والزيدان فاعل سدمسد خبر ليس وتقول غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مخفوض بالاضافة والزيدان فاعل بقائم سدمسد خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فمومل غير قائم معاملة ما قائم ومنه قوله غير لاء عدك فاطرح الله حولا تغرر بعارض سلم فغير مبتدأ ولاء مخفوض بالاضافة وعداك فاعل بلاه وقد سدمسد خبر غير ومثله قوله

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن فغير مبتدأ ومأسوف مخفوض بالاضافة وعلى زمن جار ومجرور في

شك وأعندك زيدان جعل شك فاعلا بمبتدأ متعلق بالظرف أغنى عن خبره فهو مما يجب فيه حذف المبتدأ أى كائن في الله شك والجملة حيث أنها اسمية كما إذا جعل الظرف خبرا مقدما عما بعده فان جعل فاعلا باستقر محذوفا كانت فعلية أو بالظرف نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كما في المغنى وسواء كان وصفا حقيقة أو نأوا ولا نحو أعدل أبواك لتأوله بعدل وكل المنسوب ونحوه كما يأتي في الخبر (قوله ورفع فاعلا) عطف على اعتمد الواقع صفة توصف وكذا قوله وتم الكلام به فنسروا به ثلاثة (قوله وأبواه فاعل بقاءم) في نسخ وأبواه بالافراد وعليها فلا يتعين ذلك كتحينه في الاولى بل يجوز كون قائم خبرا عن أبواه والجملة خبر زيد (قوله لا يستغنى الخ) أى لا فتقاره لمرجع الضمير فان علم كأن جرى ذكر زيد ففيل أقام أبواه لم يمنع أفاده الاسقاطى وقيل يجوز مطلقا لان الاكتفاء بالمرفوع انما هو عن الخبر لا مطلقا (قوله فلا يقال في ماز يد قائم الخ) أى بل قاعد معطوف على قائم الواقع خبرا فان قلت أقام أخواك وأردت العطف فالتقياس أم قاعد هما بابر از الضمير وحكى أم قاعدان بالضمير المستتر لان الالف حرف قال ابن هشام فقاعدان مبتدأ لعطفه بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وجاز ذلك لتوسعه في التواني أى فهو مبتدأ كتنفى بفاعله المستتر توسعا فتقيدهم بالبارز جرى على الاصل والغالب أو أرادوا البارز ولو حكما كهذا فانه في حكم البارز لمكان العطف والتنازع وقد يقال ان التقدير أم هما قاعدان بخذف المبتدأ فالمعطوف الجملة أفاده الاسقاطى ومثل ذلك سواء يجرى في نحو ما قائم زيد ولا قاعد بخلاف مثال الشارح فان العطف فيه ليس على وصف مكثف فتدبر (قوله كيف جالس العمران) أى ومن ضارب الزيدان ومتى ذاهب أخواك فكيف حال من الفاعل ومن مفعول الوصف ومتى ظرفه وقس (قوله وقائم اسمه الخ) مثله في شرح التسهيل وإدخال ذلك هنالك لكونه مبتدأ في الاصل وكذا يقال في اسم ما الحجازية وخبرها لكن فيه اغناء مرفوع عن منصوب ولا نظيره وأيضا فالوصف انما يعمل لقوة شبهه بالفعل والناسخ بعده عنه لاختصاصه بالمبتدأ والخبر أفاده الاسقاطى (قوله سدمسد خبر ليس) ظاهره أنه في محل نصب كخبرها وليس كذلك فالمراد سدعن أن يكون لها خبر لانها لا تستحق حيث أن خبر ابل فاعل اسمها نظير مامر (قوله مخفوض بالاضافة) لا يرد أنه حيث أنه ليس مبتدأ لان التضاييق كالشيء الواحد على أنه وأن خفض لفظا فهو في قوة المرفوع لانه المقصود بالاسناد فكأنه قيل ما قائم كما أشار له الشارح (قوله غير لاه) من لها يلهو والمراد لازمه أى غير غافل واطرح بشد الملهمة وكسر الراء أى أترك والسلم بالكسر والفتح الصلح أى سلم عارض (قوله في موضع رفع بمأسوف) أى والاصل غير آسف الشخص على زمن الخ أى لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة فتي * عاش في أمن من الاحن

أما يرجو الحياة فتي * عاش في أمن من الاحن
خول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأنيب عنه الجار والاحن بالهملته جمع أحنة كقرب بالكسر وقربة وهي الحقد والعداوة والارد بها هنا كما يد الدهر والبيتان لاني نواس بضم النون كما ضبطه ابن هشام في شرح بانت سعاد (قوله أبا الفتح) في نسخ بالواو فيكون هو السائل ليمتنح ولده مثلا فليحذر وقد كان ولده مثله حذقا وأدباجيد الضبط حسن الخط واسمه غالى وكنيته أبو سعد مات سنة سبع أو ثمان وأربعمائة (قوله فارتبك) في القاموس ربه كالأقاء في وحل فارتبك فيه فهو استعارة تبعية للتخبر

(١٢) - (خضري) - (أول)

وقد سأل أبا الفتح ابن جني ولده عن اعراب هذا البيت فارتبك في اعرابه ومذهب البصريين الا الاخفش أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ الا اذا اعتد

على نفى أو استفهام وذهب الاخفش والكوفيون الى عدم اشتراط ذلك فأجازوا قائم الزيدان فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر
واللهذا أشار بقوله وقد يجوز نحو فائز (٩٠) أولو الرشد أي وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفى أو استفهام

وزعم المصنف أن سبويه
يجوز ذلك على ضعف وعماورد
منه قوله

غير نحن عند الناس منكم
• إذا الداعي الثوب قال يالا
غير مبتدأ ونحن فاعل سد
مسد الخبر ولم يسبق خبر نفى
ولا استفهام وجعل من هذا
قوله

خير بنو لخب فلاتك ملغيا
مقالة لخب إذا الطير مرت
غير مبتدأ أو بنو لخب فاعل
سد مسد الخبر (ص)
(والثان مبتدأ وذا الوصف
خبر

ان في سوى الافراد طبعا
استقر

(ث) الوصف مع الفاعل
اما أن يتطابقا افرادا أو
ثنية أو جمعا أو لا يتطابقا

وهو قسمان جائز وممنوع فان
تطابقا افرادا نحو قائم زيد
جاز فيه وجهان أحدهما

أن يكون الوصف مبتدأ
وما بعده فاعل سد مسد
الخبر والثاني أن يكون

ما بعده مبتدأ مؤخرا
ويكون الوصف خبرا مقدما
ومنه قوله تعالى أراغب
أنت عن آلهتي يا إبراهيم
فيجوز أن يكون أراغب
مبتدأ وأنت فاعل سد

(قوله على نفى) أي ولو معنى كأنما قائم الزيدان أو منقوضا كقائم الالز يدان (قوله أو استفهام) أي ولو
مقدرا نحو قائم الزيدان أم قاعدان والراجح أن النفي والاستفهام انما يشترطان لاكتفاء بالمر فروع وأما العمل
فشرطه مطلق اعتداد ولو على الموصوف مثلا كإسائي في بابه (قوله وذهب الاخفش إلخ) اعلم أن المذاهب
ثلاثة مذهب البصريين منع الابتداء بلاعتداد كما هو صريح الشارح والتوضيح وغيرهما الاجوازه بفتح كما
قبل ومذهب الكوفيين والاخفش جوازه بلافتح ومذهب المصنف جوازه بفتح كما صرح به في التسهيل
وذكره الشارح بقوله وزعم المصنف إلخ فكان الأولى حمل المتن عليه بجعل قد كناية عن القبح والسووغ
للابتداء حينئذ عمله في الرفوع ولا يرد أن شرط العمل عند المصنف الاعتدالا نه معتمد على المسند اليه
وهو كاف في العمل لان اعتداده أعم من اعتداد الابتداء كما مر وأما الاخفش والكوفيون فلا يشترطون
للعمل اعتدادا أصلا كما في التصريح (قوله الثوب) أي الرجوع صوته والمكرر له ليستغيب من ثاب الرجل
يثوب ثوبا وثوبا بانا رجع بعد ذهابه والثابة موضع الرجوع مرة بعد أخرى ومنه قوله تعالى مثابة للناس
وقوله يالا أصله يالفلان فوقف على اللام (قوله غير مبتدأ إلخ) ولا يجوز كونه خبرا مقدما عن نحن لثلا
يفصل بين أفعل ومن بأجنبي وهو المبتدأ فهو شاذ من حيث اكتفاؤه بالمر فروع بلاعتداد ورفع الضمير
للفصل بأفعل التفضيل في غير مسئلة الكحل الآن يؤول بأن خبر خبر عن نحن محدوفة والمذكورة
نا كيد للضمير في خبر فلا شاهد فيه (قوله بنو لخب) بكسر اللام قبيلة من الازد عالمون بزجر الطير
وعيافته بالفاء وهي أن يعتبر الطير بأسمائه ومساقطه وأنوائه فيستسعد أو يتشام (قوله غير
مبتدأ) أي لانه مفرد لا يخبر به عن الجمع وهو بنو ورده البصريون بأن فعلا بمعنى فاعل
يستوى فيه الواحد وغيره كالمصدر فانه يوازنه كمهبل ونعيق نحو والملائكة بعد ذلك ظهير
وقوله • هن صديق للذي لم يشب • (قوله طبعا) اسم بمعنى المطابق كالشبه بمعنى المشابه حال
من فاعل استقر العائد لذا أو مصدر بمعنى المطابقة تمييز محول عن الفاعل أي ان استقرت
مطابقته في سوى إلخ فقدم التمييز على عامله للتصرف كقوله

أنفسا تطيب بنيل النى • وداعى النون ينادى جهارا

كما في العرب ومقتضاه أن استقر المذكر هو العامل وليس كذلك بل هو مفسر المحذوف بعد ان فتدبر
ولولا كتابته بالالف لا يمكن جعله على حدوان أحدهم المشتركين استجارك (قوله وهو قسمان) أي
غير المطابق قسمان (قوله فان تطابقا افرادا إلخ) هذا مفهوم المتن ومثله في جواز الامرين كما في الجمع
والنكت كون الوصف يستوى فيه المفرد والمتنى والجموع كجنب وجرع نحو أجنب زيد أو الزيدان أو
الزيدون أو جمع تكسير مع متنى أو مجموع لام مفرد ليا تى نحو أقيام الزيدان أو الزيدون فالجمله ست
صور لكن في التصريح عن الشاطبي أن جمع التكسير كالصحیح في امتناع الفاعلية (قوله وجهان)
أرجحهما الفاعلية لان الأصل عدم التقديم والتأخير الامناع من أحدهما فتمتنع الخبرية في نحو أراغب
إلخ لما في الشرح وفي نحو حاضر القاضي امرأة لثلا يخبر بمد كره عن مؤنث وفصل الفاعل من الوصف مجوز
لعدم تأنيثه كالفعل وتمتنع الفاعلية في نحو في داره زيد لثلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وفيه أنه اذا
جعل زيد فاعلا بالوصف المحذوف أي أ كائن زيد في داره كان مقدم الرتبة عن المجرور كالإخفى الآن يجعل
فاعلا بالظرف نفسه فتدبر (قوله ويحتمل إلخ) أي يقطع النظر عن المانع الآتى وقوله أولى أي واجب (قوله
فيلزم فيه الفصل) أي ان لم يقدر للجار متعلق بعدا ت أي أراغب أنت راعب عن آلهتي فيجوز حينئذ لعدم

المانع
مسد الخبر ويحتمل أن يكون أنت مبتدأ مؤخرا وأراغب خبرا مقدما والاول في هذه الآية أولى لان قوله
عن آلهتي معمول لراغب فلا يلزم في الوجه الاول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت على هذا التقدير فاعل لراغب فليس بأجنبي
منه وأما الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت أجنبي من راعب على هذا التقدير لانه مبتدأ فليس لراغب عملي

فيه لا تخبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح وان تطابقا ثنية نحو أقامان الزيدان أو جمعا نحو أقامون الزيدون فما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم وهذا معنى قول المصنف والثاني مبتدأ إلى آخر اليت أي والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه ان تطابقا في غير الافراد وهو الثنية والجمع هذا على المشهور من لغة العرب ويجوز على لغة كالوني البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان لم يتطابقا وهو قسبان ممنوع وجاز كما تقدم فنال الممتنع أقامان زيد وأقامون زيد فهذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز أقام الزيدان وأقام الزيدون وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ (٩١) وما بعده فاعل سد مسد الخبر (ص)

(ورفعوا مبتدأ بالابتداء *

كذلك رفع خبر بالمبتدأ)

(ش) مذهب سيبويه

وجهور البصريين أن

المبتدأ مرفوع بالابتداء

وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ

والعامل في المبتدأ معنوي

وهو كون الاسم مجردا من

العوامل اللفظية غير الزائدة

وما أشبهها واحترز بغير

الزائدة عن مثل بحسبك

درهم فحسبك مبتدأ وهو

مجرد عن العوامل اللفظية

غير الزائدة ولم يتجرّد عن

الزائدة فان الباء الداخلة

عليه زائدة واحترز بشبهها

من مثل رب رجل

قائم فرجل مبتدأ

وقائم خبره ويدل على

ذلك رفع المعطوف عليه

نحو رب رجل قائم وامرأة

والعامل في الخبر لفظي وهو

المبتدأ وهذا هو مذهب

سيبويه رحمه الله وذهب

قوم إلى أن العامل في

المبتدأ والخبر الابتداء

فالعامل فيهما معنوي

وقيل المبتدأ مرفوع

المانع (قوله على المشهور) أي من وجوب تجريد الوصف كالفعل من علامة الثنية والجمع (قوله وان لم يتطابقا) جواب الشرط محذوف لعل من السياق أي فحكمه مختلف وقوله وهو قسبان بالواو تفصيل له (قوله وما بعده فاعل) وتتمنع الخبرية لتلاخي خبر بالمفرد عن غيره والحاصل أن الصور خمسة عشر (١) ترجع إلى أربعة أحكام امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع الثني والمجموع لما ذكر وامتناع الفاعلية في تطابقهما ثنية وجمع نصحيح نحو أقامان الزيدان وأقامون زيد وأقامان الزيدون والاعلى لغة كالوني البراغيث وامتناع الامرين في عكس هذه الاربعة نحو أقامان زيد وأقامون زيد وأقامان الزيدون وأقامون الزيدان فهو تركيب فاسد وكذا نحو أقام زيد وجواز الامرين في الصور الستة المتقدمة الالمانع كما مر فتأمل والله أعلم (قوله ورفعوا) أي جمهور البصريين أي حكموا بذلك (قوله بالمبتدأ) خبر عن رفع وكذلك الحال من المستكن في الخبر أو هو خبر والمبتدأ متعلق برفع أي رفع الخبر بالمبتدأ كائن كذلك في النسبة لمن ذكر ولا يرد أنه عين المبتدأ في المعنى فيلزم كونه رافعا لنفسه لأن الرفع من عوارض الالفاظ ولفظها مختلف بل ومفهومها أيضا لان مفهوم المبتدأ مجرد الذات والخبر هي مع حكمها وان اتحد اما صدقا (قوله والعامل في المبتدأ) الاولى تعريفه بالفاء كافي نسخ (قوله وهو كون الاسم) هذا معنى الابتداء اصطلاحا وقيل هو كون الاسم أولا ليخبر عنه بشأن ولو في الرتبة وأما لغة فهو الافتتاح فنفسه بالاهتمام بالشيء وجعله أولًا لئلا يرد أن لازم المعنى معه لان الاهتمام لازم للغوى والاصطلاحى (قوله بحسبك درهم) مثله ناهيك زيد فالباء زائدة في المبتدأ على احتمال أي زيد ناهيك عن طلب غيره لكفايته (قوله فحسبك مبتدأ) أي ودرهم خبر وكذا كل نكرة وليتها واختار الكافي عكسه لأن القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لا عن الكافي بأنه درهم اه وكون القصد هذا دائما ممنوع بل لكل مقام مقال فلا ينبغى اطلاق أحدهما ثم ينظر ما السويع للابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كاسيين ولا قصد الحقيقة لأن الكفاية لا تتعلق بها الا أن يقدر له وصف أي درهم واحد فتأمل فان وليها معرفة كبحسبك زيد كانت هي الخبر عند المصنف لأنها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يعرف بالاضافة ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في باب الاستفهام وأفضل التفضيل كمن أبوك وخبر منك زيد والافى النسخ نحو فان حسبك الله وجعلها بن هشام مبتدأ مطلقا لأن الباء لا تزداد في الخبر واكتفى في الاخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها واعلم أن حسب ان استعمل بحرف الجر الاصل كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا أي بقدره والا كان ساكنها كإهنا أفاده بعضهم (قوله فرجل مبتدأ) هو كحسب رفعه مقدر لحركة الجار الزائد أو شبهه ولا ضرر في اجتماع اعرابين لفظي وتقديرى لاختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلا ولا يختص المحلى بالمبنيات (قوله وذهب قوم الخ) أي لأن الابتداء يستلزمهما معا فعمل فيها كالفعل في

(١) (قوله خمسة عشر) أي من ضرب ثلاثة الوصف المفرد وغيره في أربعة المرفوع المفرد والثني والجمع الصحيح والمكسر يحصل اثنا عشر ويزاد عليها كون الوصف يستوى فيه المذكر والمؤنث في صور المرفوع المفرد والثني والجمع هذا وفي الحقيقة الصور عشرون من ضرب خمسة الوصف المفرد والثني والجمع صحيحا ومكسرا وكونه يستوى فيه الواحد وغيره في أربعة المرفوع ولا يخفى عليك حكمها

وأعدل هذه المذاهب
منهيب سيبويه وهو الأول
وهذا الخلاف لا طائل
تحتة (ص)

(والخبر الجزء المتم
الفائدة

كقوله والأيادي شاهده)

(ش) عرق المصنف الخبر

بأنه الجزء المكمل

للفائدة ويرد عليه الفاعل

نحو قام زيد فإنه يصدق

على زيد أنه الجزء المتم

للفائدة وقيل في تعريفه

أنه الجزء المنتظم منه مع

المبتدأ جملة ولا يرد الفاعل

على هذا التعريف لأنه

لا ينتظم منه مع المبتدأ

جملة بل ينتظم منه مع الفعل

جملة وخلاصة هذا أنه

عرف الخبر بما يوجد فيه

وفي غيره والتعريف ينبغي

أن يكون مختصا بالمعرف

دون غيره (ص)

(ومفردا يأتي ويأتي جملة

حاوية معنى الذي سيقته

وان تكن إياه معنى اكتفى

بها كنعطي الله حسبي

وكفي)

(ش) ينقسم الخبر الى

مفرد وجملة وسيأتي

الكلام على المفرد فأما

الجملة فاما أن تكون هي

المبتدأ في المعنى أولا فان لم

تكن هي المبتدأ في المعنى

فلا بد فيها من رابط يربطها

بالمبتدأ وهذا معنى قوله

حاوية معنى الذي سيقته والرابط

أما ضمير يرجع الى المبتدأ نحو زيد قام

أبوهم وقد يكون الضمير

وكانا

الفاعل والمفعول ويرده أنه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف بالمعنى
الضعيف ولا يرد المبتدأ في نحو القائم أبو هاشم لأن رفعه الفاعل بحجة شبهة الفعل لا يكونه مبتدأ فلم تتحد
جهتهما وأما المبتدأ التعدد الخبر نحو هذا حلوا حاض فمجموعهما الخبر لكن ظهر الرفع في أجزائه لتعدد فيه
ونحو كاتب شاعر مؤول بالمفرد أي متصف بذلك فتدبر (قوله بالابتداء والمبتدأ) أي لضعف الابتداء
فيقوى بالمبتدأ فالعامل مجموعهما لا كل منهما مستقلا حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد
(قوله ترافعا) أي لافتقار كل إلى الآخر فعمل فيه كأداة الشرط مع فعله في نحو أياما تلعبوا وهو قياس مع
الفارق لاختلاف جهة العمل في هذين (قوله لا طائل تحت) فيه أنه يترتب عليه محبة عطف المفردات في
نحو زيد قائم وعمرو جالس إذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء دون باقي الأقوال لئلا يعطف على معمولي
عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) عرف دون المبتدأ اهتماما بمحط الفائدة وتوطئة لتقسيمه إلى مفرد وغيره
(قوله التم الفائدة) أي المحصل الفائدة تامة اذ لم تحصل قبله وأما الحاصلة في زيد يضرب أبوهم مع حذف الأب
فهي غير المقصودة ولا يرد قائم في زيد أبوهم قائم لأنه محصل لما وضعت وقفها على المرجع ليس من حيث
الاسناد ولا شعري شعري لحصولها بالتأويل أي شعري الآن هو شعري المعروف سابقا (قوله كانه بر)
أي محسن والأيادي أي النعم جمع أي يجمع يد بمعنى النعمة مجازا (قوله ويرد عليه الفاعل) أي فاعل الفعل
وفاعل الوصف المكتفي به ويحجب بأنه حذف قيد كونه مع مبتدأ غير الوصف المذكور للعلم بمن قوله مبتدأ
زيد الخ لدلالته على أن الخبر لا يكون الامع المبتدأ وأن ذلك الوصف لا خبر له وأكذلك يتمشله بالله بر الخ
(قوله ولا يرد الفاعل) فيه نظر لأن فاعل الوصف مع مبتدأ جملة كما مر فلا بد في هذا أيضا من استثناء ذلك
الوصف (قوله بما يوجد الخ) أي فهو تعريف بالاعم وقد جوزته المتقدمون لكن قد علت سقوطه
(قوله ومفردا) حال من فاعل يأتي العائد للخبر والمراد بالمفرد هنا غير الجملة وشبهها فيشمل الثني والجمع
والمركب بأقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتف به (قوله ويأتي جملة) أي غير ندائية ولا مصدرية بل كن
أو بل أو حتى بالاجماع كذا في النكت لكن في الشهاب على البيضاوي استشكل وقوع الاستدراك خبرا
في نحو زيد وان كثرة ما له لكنه يخجل مع وروده في كلامهم وخرجه بعضهم على أنه خبر عن المبتدأ مقيد بالغاية
وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح جواز كونها قسمية خلافا للعلب وإنشائية
خلافا لابن الأنباري ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت خلافا لابن السراج لأن القصد من الخبر
الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها
لقيامه بالمشي إلا بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وان ظم بالمسكلم إلا أنه
متعلق زيد فكأنه قيل زيد مطلوب بضر به مثلا وهذا صحيح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب
أفاده الدماميني عن بعضهم وقال انه في غاية الحسن (قوله حاوية الخ) أي مشتملة على اسم بمعنى المبتدأ الذي
سيقته خبره هو الرابط (قوله معنى) يشير النشارح في حله إلى نصبه بنزع الخافض أي في المعنى
والاحسن كونه تميزا (قوله اكتفى) أي المبتدأ بها عن الرابط (قوله وكفي) أصله وكفي به حسبيا
لأن الكثير جرفا على كفي بالباء الزائدة فعطف الجار فاصل الضمير واستدر (قوله يربطها) من بابي
ضرب وقتل كافي المصباح (قوله أما ضمير الخ) أي ولو في جملة أخرى مرتبطة بالأولى أما بشرط كز يد يقوم
عمرو ان قام أو يعطف بالفاء كقوله

وانسان عيني بحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يحجم فيفرق

أو بالواو أو ثم كما قاله الرضي كز يد مات هندوور نه أو ثم ورنها فيكتفي في الجملتين بضمير واحد لا رتباطهما

مقدرا نحو الهمن منوان

بدرهم التقدير منوان منه

بدرهم أو إشارة إلى البتدا

كقوله تعالى ولباس التقوى

ذلك خير من قراءة من رفع

اللباس أو تكرار البتدا

بلفظه أو كثر ما يكون في

مواضع التفعيم كقوله تعالى

الحاقة ما الحاقة والقارعة

ما القارعة وقد يستعمل

في غيرها كقولك زيد

ما زيد أو عموم يدخل تحته

البتدا نحو زيد نعم الرجل

وان كانت الجملة الواقعة

خبرهاى المبتدأ في المعنى لم

تحتاج إلى رابط وهذا معنى

قوله وان تكن إلى آخر

البيت أى وان تكن الجملة

أياه أى المبتدأ في المعنى

اكتفى بها عن الرابط

كقولك نطقى الله حسبي

فنطقى مبتدأ والاسم الكريم

مبتدأ ثان وحسبى خبر

عن المبتدأ الثانى والمبتدأ

الثانى وخبره خبر عن الاول

واستغنى عن الرابط لان

قولك الله حسبى هو معنى

نطقى وكذلك قولى لا إله الا

الله (ص) والمفرد الجامد

فارغ وان * يشق فهو

ذو ضمير مستكن (ش)

تقدم الكلام في الخبر اذا

كان جملة وأما المفرد فاما أن

يكون جامدا أو مشتقا فان

كان جامدا فذكر المصنف

أنه يكون فارغا من الضمير

وكذا كل ما يحتاج للربط كالصلة والصفة والحال (قوله مقدرا) أى ان علم ونصب بفعل كقراء ابن عامر
في الحديث وكل وعد الله الحسنى بالرفع أى وعده أو بوصف كالأرهم أنما عطيك أو جرباسم فاعل كزيد
أنما ضرب أو بحرف دال على التبعية كمثل الشارح أو الظرفية نحو * فيوم نساء ويوم نسر * أى
فيه أو مسبوق بمثل المحذوف كقوله * أصبح فالذى نوصى به أنت مقلح * أى به كذا في التسهيل ولم
يشترط ابن الحاجب سوى العلم به اه نكت وبقى نحو قوله تعالى فان الجنة هى المأوى أى له وزوجى الس مس
أرنب أى المس له أو منه فهذا رابط مقدر عند البصريين وليس واحدا لما ذكره فاعله ليس مرادا لتسهيل
الحصر (قوله منوان) تنية منا كصا ميكال أو وزان ويقال منيان كما في القاموس وهو مبتدأ ثان
سوغه الوصف المقدر أى كاثان منه (قوله رفع اللباس) أى ان جعل ذلك مبتدأ ثانيا خبره خير فان جعل
بدلا من لباس أو نعمتاه على تجويز الفارسي كون النعت أعرف من النعت وخبر خبر لباس فالخبر مفرد
لا يحتاج لربط وكذا على نصب لباس عطف على لباس الاول وهما سبعيتان (قوله وأ كثر ما يكون الخ)
أفاد أن وضع الظاهر موضع الضمير قياسى في التفعيم وغيره وان كان فيه أكثر قال الاخفش وان لم يكن
بلفظه الاول فعنده يكفى إعادة المبتدأ بمعناه فقط وجعل منه آية والذين بمسكون بالكتاب الخ فالرابط إعادة
الذين بمسكون الخ بلفظ المصلحين لانه بمعناه ورد بأن الذين محرور عطف على الذين يتقون لامبتدأ ولئن سلم
فالرابط عموم المصلحين أو محذوف أى منهم أو الخبر محذوف أى مأجورون بدليل لانضيق الخ كما في المعنى
واشترط سيبويه كونه بلفظه الاول وخصه بمواقع التفعيم ونحو أوالعبيد وذو عبيد وفى غير ذلك خاص
بالشعر اه نصحى بزيادة (قوله ما الحاقة) ما استفهامية مبتدأ ثان سوغه العموم لانها نكرة عند الجمهور
أما عند ابن كيسان فمفعلة والحاقة بعدها خبرها والجملة خبر الاول والرابط إعادة المبتدأ بلفظه (قوله زيد نعم
الرجل) أى لان الأصح أن ال فى فاعل نعم استغراقية فتشمل زيدا أعالى كونها عهدية فالرابط إعادة المبتدأ
بمعناه بناء على ما قاله الاخفش ومن الرابط بالعموم قوله

ألا ليت شعرى هل إلى أم مالك * سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وقوله * فأما القتال لا قتال لديكم * فالصبر والقتال مبتدأ وجملة لا صبر ولا قتال خبر ربطت بهموم
النكرة المنفية ويحتمل إعادة المبتدأ بلفظه ويرد على الرابط بالعموم أنه يستلزم جواز زيد مات الناس
وعمر ولا رجل هنا قال سم ولا مانع منه أخذ من هذا الكلام إلا أن يوجد نص بخلافه (قوله هى المبتدأ
في المعنى) لا يرد أن كل خبر كذلك كما مر لان المراد هنا كون المبتدأ مفردا في معنى الجملة كحديث وكلام
كأمثله وضمير الشأن فإن المراد بنطقى منطوقى وكقوله ^{عليه السلام} أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى لا إله الا الله
وقوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله ان جعلت أن صلة لا مخففة وكون الخبر في هذا جملة انما هو في الظاهر
والا فهو مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها في لاحول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز
الجنة نعم ذلك ظاهر في ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد فالجملة خبر عن هو بل رابط لانها عينه أى مفسرة
له أى الحال والشأن الله أحد ويصح كون هو ضمير المسؤل عنه بناء على أنها نزلت جوابا لقول المشركين
صف لنا ربك فآله خبر وأحد بدل أو خبر ثان (قوله نطقى الخ) أى منطوقى وكذا قوله الآتى قولى لا إله
الا الله أى مقولى (قوله والمفرد الخ) مبتدأ خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها أى الجامد منه وليس
الجامد صفة للمفرد لثلاثين فى عود الضمير في يشق عليه وعوده اليه بدون صفته خطأ عند الشاطبي
لقول سيبويه انهما كالشيء الواحد لكن الأصح جوازه عند القرينة الا أنه لا ضرورة اليه لان حذف
الرابط كثير (قوله وان يشق) أى يصعب من المصدر للدلالة على متصف به كما هو اصطلاح النحويين أما عند
الصرفيين فهو ما دل على حدث وذات وان لم تتصف به فيشمل أسماء الزمان والمكان والآلة وليست مرادة

نحو زيد أخوك وذهب النكسائى والزماني وجماعة

الى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيد أخوك هو وأما البصريون ففصلوا بين أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أولا فان تضمن معناه نحو زيد أسد أي شجاع تحمل الضمير وان لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل وان كان مشتقا فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير نحو زيد قائم أي هو هذا اذا لم يرفع ظاهرا وهذا الحكم أعماهوللشئ الجاري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفضل التفضيل فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من الاسماء المشتقات فلا يتحمل ضمير او ذلك كأسماء الآلة نحو مفتاح فانه مشتق من الفتح ولا يتحمل ضمير فاذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة مفعول وقصد به الزمان أو المكان كجرى فانه مشتق من الرمي ولا يتحمل الضمير فاذا قلت هذا رمي زيد لم يتردد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه وانما يتحمل المشتق الجاري مجرى الفعل الضمير اذا لم يرفع ظاهرا فان رفعه لم يتحمل ضمير او ذلك نحو زيد قائم غلاما فغلاما مرفوع بقائم فلا يتحمل ضميرا وحاصل ما ذكر أن الجامد يتحمل الضمير (٩٤) مطلقا عند الكوفيين ولا يتحمل ضمير عند البصريين إلا ان أول بمشتق

وأن المشتق انما يتحمل الضمير اذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل نحو زيد منطلق أي هو فان لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمل شيئا نحو هذا مفتاح وهذا رمي زيد (ص)

(وأبرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا)

(ش) اذا جرى الخبر المشتق على من هو له استر الضمير فيه نحو زيد قائم أي هو فلو أثبت بعد المشتق بهو ونحوه وأبرزنه فقلت زيد قائم هو فقد جوز سببوه فيه وجهين أحدهما أن يكون هو توكيدا للضمير المستتر في قائم والثاني أن يكون فاعلا بقائم هذا اذا جرى على من هو له فان

هنا (قوله الى أنه يتحمل) أي وان لم يؤول بالمشتق فهذا هو محل الخلاف بينهم وبين البصريين أما المؤول فيتحملة اتفاقا كما هو مفاد الشارح وليس في كلامه ما يدل على جريان الخلاف في المؤول أيضا كما لا يخفى (قوله أسد) أو تميمي أو ذو مال أو رجيل فكل هذه تتحمل الضمير وترفع الظاهر كالمشتقات لتأولها بالنسب الى كذا وبصاحب وصغير (قوله فان رفعه الخ) المراد بالظاهر ما يشمل الضمير البارز منفصلا كان كزيد قائم أنت اليه أو متصلا مجرورا كالكافر مغضوب عليه فالضمير الجرور نائب الفاعل في محل رفع والوصف فارغ اذ ليس له الامر فروع واحد (قوله وأبرزنه) أي ضمير الخبر المشتق مطلقا أي أمن اللبس أولا أي وأبرز الضمير مطلقا ان تلا خبر المشتق ما أي مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ولا يخفى ما في ذلك من التعسف وتشيت الضمائر وأكمل منه قول الكافية وان تلا غير الذي تملقا * به فأبرز الضمير مطلقا

في المذهب الكوفي شرط ذاك أن * لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

ومثل الخبر في ذلك الحال والنعته والصلة ولا يختص ذلك بالمشتق منها كما هو ظاهر الثن والشارح بل مثله الفعل والظرف اذا جرى على غير صاحبهما كزيد عمرو ضر به هو أو في داره فيجب فيهما الابرار مطلقا عند البصريين وبسوط اللبس عند الكوفيين لوجود المخدور في الجميع كما في الجمع وقال بعضهم محل الخلاف أعماهوللوصف أما الفعل فلا يجب فيه الابرار عند الامن اتفاقا ولعل سره أصالته في العمل وتحمل الضمير (قوله فقد جوز سببوه الخ) مقتضى الوجه الثاني أن المستتر يمكن ابرازة والتطابق به ويلزمه أن يجوز زيد قائم هو على الفاعلية والافعال الفرق وغير سببوه يوجب الوجه الاول لما مر أن المستتر واجبا كان أو جازا لا يتيسر النطق به وانما يستعبرون له لفظ النقص تقريرا وتدريبا فالوصف الجاري على صاحبه كالفعل في امتناع بروز ضميره وان سمي مستترا جواز انه يخلفه الظاهر فتدبر (قوله ووجب ابراز الضمير) ويخلفه الظاهر كزيد عمرو ضر به زيد كما قاله ابن حيان (قوله ضر بها) خبر هند وهو قائم بغيرها وهو زيد لانه هو الضارب ولا لبس فيه لذكيره فيعلم أنه لم يدر مثله هند يضر به (قوله أثبت بهو) أي على أنه فاعل نظر الخبر يانه على غير صاحبه فيمنع استناره أو تأكيده نظرا لأمن التباسه المجوز استناره وأما عند الخوف

جرى على غير من هو له وهو المراد بهذا البيت وجب ابراز الضمير

ففاعل

سواء أمن اللبس أو لم يؤمن فنقال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضر بها هو ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير زيد عمرو ضر به هو فيجب ابراز الضمير في الموضعين عند البصريين وهذا معنى قوله وأبرزنه مطلقا أي سواء أمن اللبس أو لم يؤمن وأما الكوفيون فقالوا ان أمن اللبس جاز الامران كالمثال الاول وهو زيد هند ضر بها هو فان شئت أثبت بهو وان شئت لم تأت وان خيف اللبس وجب الابرار كالمثال الثاني فانك لم تأت بالضمير فقلت زيد عمرو ضر به لاحتمال أن يكون فاعل الضرب زيد وأن يكون عمرا فلما أثبت بالضمير فقلت زيد عمرو ضر به هو تعين أن يكون زيد هو الفاعل واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين ولهذا قال وأبرزنه مطلقا يعني سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع عندهم في ذلك قوله

ففاعل لا غير والبصريون يجعلونه فاعلاما فيقال في التثنية هل الفاعلية الهندان الزيدان ضار بهما
 هما وعلى التأكيدهما بتأنيدهما وكذا في الجمع قال الدماميني والسموع من العرب افراد الوصف في
 مثل ذلك الاعلى لغا كلوني البراغبت أى فيؤيد مذهب البصريين (قوله ذرى المجد) جمع ذروة
 بتثنية المعجمة وهى أعلى الشئ ويكتب بالالف عند البصريين لانقلابها عن واو الياء عند الكوفيين
 انضم أوله كافى الصبان وهو مبتدأ ثان خبره بانوها جمع بان من بنى بنى وفيه ضمير مستتر عائدا لقومى
 لجر يانه عليه وأما الواو فخرف جمع ولم يبرز مع جر يانه على غير مبتدئه وهو النرى للعلم بأنها مبنية لابانية
 ولدلالة الواو على استناده لقومى والاقيل بانيتها ولو أبرز لقال على الفصحى بانيتهاهم وعلى غيرها بانوهاهم
 ونكف البصريون باحتال كون ذرى معمولا لوصف محذوف خبر عن قومى يفسره المذكور فلا شاهد
 فيه أى قومى بانون ذرى المجد بانوها ويراد من الوصف الدوام للمضى بقرينه اللحن فيعمل ويفسر العامل
 (قوله بانوهاهم) الاصح بانيتها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو هم لا غير (قوله بظرف)
 أى مكانى أو زمانى مفيد كما يعلم من البيت بعده لخصوص المكانى وانما خبر بهو بالخبر وراذا كانا تامين بأن
 يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عاما وأصا بقريته كما مر فى الصلة عن الدماميني ومثاله هنا على
 قياس ما مر أن تقول بل زيد اليوم وعمرو أمس فى جواب زيد قائم أمس وعمرو اليوم وفى الغنى أن من
 الحذف الخاص لقريته قوله تعالى الحرف بالحر أى مقتول أو يقتل لان تقدير العام فيه غير مفيد ولا حاجة
 لنكف حذف المضاف من المبتدأ والخبر أى قتل الحركاين بقتله (قوله أو بحرف جر) أى مع مجروره
 لان الخبر مجموعها لا الحرف وحده فأطلق الجزء على السكل وما قيل انه أرد بالحر فى المجرور مجازا للعلاقة
 المجاورة أخذنا من قول الرضى محل العامل للمجرور وحده لان الحرف لتوصيل معانى الافعال وشبهها الى
 الاسماء لا يصح لان مراد الرضى المحل الذى يقتضيه التعلق بدليل تعليله لا محل الخبرية فالخاص أن محل
 العامل فى الظرف اللغوى للمجرور فقط ولا محل للمجموع وهو نصب وقد يكون رفعا كمر يزيد مجحولا فزيد
 وحده نائب الفاعل ولا يكون جرا وكذا فى المستقر من حيث تعلقه بما مله الآن محله نصب أبدا أو أمان من حيث
 قيامه مقام عامله فالخبر للمجموع رفعا فى الخبر ونصبا فى الحال وجرا فى الصفة المجرورة ولا محل له فى الصلة
 كما مله (قوله متعلق بمحذوف) أى هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم وهو مذهب
 جمهور البصريين لقيامه مقام عامله ولا مجموعها كما اختاره الرضى لكن لا بد منهما عند الجميع الآن الاول
 نظرا الى أن العامل أولى بالاعتبار وان كان معموله قيد الابد منه والثانى الى الملقوب به وهو معمول العامل فلا بد
 من ملاحظته معه والثالث الى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف فى الحال والصفة والصلة أما عمل الرفع فى
 نحو فى الله شك وتحمل الضمير فيجرى فيه القولان الاولان فقط ثم هذا الخلاف فى التعلق العام أما الخاص
 فهو الخبر أو الحال مثلا اتفاقا ذكر أو حذف (قوله واجب الحذف) أى عند الجمهور لانه كون عام يفهم
 بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقرا لاستقرار معنى عامله فيه أى فهمه منه ولان الضمير يستقر
 فيه اذا قلنا بأنه الخبر أما الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قريته وأما مع افتارة يجوز كيزيد فى جواب بمن
 مررت وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف فى كل ذلك لغوا لخلوه عن الضمير
 فدار اللغو والمستقر على خصوص التعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام الغنى
 وعليه اقتصر الدماميني لكن قد يقدر التعلق خاصا كزيد على الفرس أو من العلماء أو فى البصرة أى
 راكب ومعدود ومقيم ولا يخرج ذلك عن الاستقرار اذ يجوز تقدير العام لتوجيه الاعراب وخصوصه
 بمعرفة المقام لا يقتضى لغويته كما صرح به الدماميني فى أول شرح التسهيل وفى بسمة الشنوائى عن السيد
 نحوه ثم قال فلما كان العام ضابطا مطردا اعتبره النجاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الخاص

قوى ذرى المجد بانوها
 وقد علمت
 بكنه ذلك عدنان وقحطان
 التقدير بانوها هم خذف
 الضمير لأن اللبس (ص)
 وأخبروا بظرف أو بحرف جر
 ناوين معنى كائن أو استقر
 (ش) تقدم أن الخبر يكون
 مفردا أو يكون جملة وذكر
 المصنف فى هذا البيت أنه
 يكون ظرفا أو جارا ومجرورا
 نحو زيد عندك وزيد فى
 الدار فكل منهما متعلق
 بمحذوف واجب الحذف
 وأجاز قوم منهم المصنف
 أن يكون ذلك المحذوف
 اسما أو فعلا نحو كائن أو
 استقر فان قدرت كائنا
 كان من قبيل الخبر بالمفرد
 وان قدرت استقر كان من
 قبيل الخبر بالجملة واختلف
 النحويون فى هذا فذهب
 الاخفش الى أنه من قبيل
 الخبر بالمفرد وأن كلا منهما
 متعلق بمحذوف وذلك
 المحذوف اسم فاعل التقدير
 زيد

كائن عندك أو مستقر عندك أوفى الدار وقد نسب هذا لسيبويه وقيل انهما من قبيل الجمل وان كلاهما متعلق بمحذوف هو فصل
والتقدير يز يد استقرا أو يستقر عندك أوفى الدار ونسب هذا الى جمهور البصريين والى سيبويه أيضا وقيل يجوز أن يحمل من قبيل المفرد
فيكون المقدر مستقرا ونحوه وأن (٩٦)

للمصنف ناو بن معنى كائن
أو استقر وذهب أبو بكر
ابن السراج الى أن كلا
من الظرف والمجرور قسم
برأسه وليس من قبيل المفرد
ولا من قبيل الجملة نقل
عنه هذا للذهب تليذه
أبو علي الفارسي في
الشيرازيات والحق خلاف
هذا المذهب وأنه متعلق
بمحذوف وذلك المحذوف
واجب الحذف وقد صرح
به شذوذا كقول
لك العز ان مولاك عزوان
ين

فأنت لدى بحبوبة الهون
كائن

وكما يجب حذف عامل
الظرف والجار والمجرور اذا
وقعا خبرا كذلك يجب
حذفه اذا وقعا صفة نحو
مهرت برجل عندك أوفى
الدار أو حالا نحو مهرت
يزيد عندك أوفى الدار
أوصلة نحو جاء الذي عندك
أوفى الدار لكن يجب في
الصلة أن يكون المحذوف
فصيلا التقدير جاء الذي
استقر عندك أوفى الدار
وأما الصفة والحال
فحكمهما حكم الخبر كما تقدم

المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام كمثل الجواب والاشتغال لا مطلقا هذا ومقتضى ذلك مع ما مر في
تفسير التام أنه أعم من المستقر لانفراده في نحو الحر بالحر أما على القول بأن مدار المستقر على حذف
العامل عاما كان أو خاصا واللفظ على ذكره ولا يكون الا خاصا فلزام له وما اشهر من أن المستقر هو ما وقع
صفة أوصلة أو خبرا أو حالا لا يمتشى على اطلاقه الا على هذا دون الاول لان الخبر متلا عليه قد يكون غير
مستقر كما علمت فتدبر (قوله كائن عندك) هو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة
لذلك المقدر لغو متعلق به لا من الناقصة والا كان الظرف في موضع خبره فيقدر كائن آخر وينسلسل أفاده
السعد (قوله وقد نسب هذا لسيبويه) أيده في شرح الكافية بأنه يتعين تقديره اسما بعد أما واذا الفجائية
نحو أما في الدار فزيد اذا لم مكر لان الفعل لا يليهما فحمل الباقي عليهما لكن رده ابن هشام بإمكان تقدير
الفعل مؤخرا (قوله وقيل يجوز الخ) اختاره في المعنى (قوله في الشيرازيات) اسم كتاب أملاه
بشيراز قال السيوطي لم أر ذلك فيه ولا في الحليبات (قوله وان يهن) نائب فاعله يعود لمولاك المراد به
الناصر والحليف وبحبوبة بضم اللوحدين وبمهملتين وسط الدار وغيرها والمهون بضم الهاء النذل
والهوان (قوله وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محل ذلك اذا قدر كونا عاما كما هو فرض كلام المتن
فان قدر خاصا جاز ذكره في الكل كما علمت وجوز ابن جني اظهار العام أيضا تمسكا بنحو فلما رآه مستقرا
عنده ورد بأنه استقر اخص بمعنى عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه (قوله ولا
يكون اسم زمان خبرا * عن جثة) أي ولا صفة لها ولا صلة ولا حالها المع الفائدة لانها كالخبر في المعنى
وأما قيد بالزمان والجثة لان الغالب أن الاخبار به عن المعنى وبالمكان عن الجثة والمعنى مفيد لان كل معنى
من فعل أو حركة مثلا لا بد له من زمان ومكان يخصه وكذا الجثة بالنسبة للمكان فيحصل بالاخبار فائدة بيان
هذا الخاص بخلافها مع الزمان المطلق لانه يعم جميع الاجسام اذ لا بد لها من زمان تحصل فيه وذلك معلوم فلا
فائدة في الاخبار به فلو كان الزمان مع المعنى أو المكان معهما عاما امتنع أيضا نحو القتال زمانا وزيدا والقتال
مكانا لعدم الفائدة فالمدار على حصولها مطلقا كما هو محصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جدائم استظهر
جواز الاخبار مطلقا عندهم لا يشترط تجدد الفائدة فتدبر (قوله عن جثة) هي الجسم قاعدة والقائمة الجسم
قائما فكان الاولى عن جسم ليعمها لكن قال في شرح الجامع الذات والجوهر والعين والجثة ألفاظ
متقاربة للراد بها ما يقابل المعنى (قوله عن المعنى) أي غير الدائم كما مثله فلا يقال طلوع الشمس يوم
الجمعة لعدم الفائدة اسقاطي (قوله الا ان أفاد) أي وذلك باحد أمور ثلاثة اما بتخصيص الزمان بوصف
أو اضافة مع جره بفي وكذا بعامة على الظاهر كنحن في يوم طيب أوفى شهر ربيع أوفى رمضان وأما
بتقدير مضاف هو معنى كالיום خروغدا أمر أي اليوم شرب خمر ولا يحتاج لتقدير في أمر لان المراد به
القتال المترقب وهو معنى وأما بشبه الذات للمعنى في تجدها وقتا فوقتا كالربط شهري ربيع واليلة
الحلال والورد أيار بفتح الهمزة وشدة الشئ التحية كما في التصريح اسم شهر رومي غير مصروف للعامة
والعجوة يوافق أوله سادس بشئ القبطي والنوع الاول يجب جره بفي فلا يجوز نحن يوم طيب والثالث

(ض) (ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فأخبرا)

(ش) ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة نحو زيد عندك وعن المعنى نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا
أو مجرورا بنحو القتال يوم الجمعة أوفى يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة قال المصنف الا ان أفاد كقولهم الليلة الحلال والربط شهر ربيع
فان لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة نحو زيد اليوم وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب

يجوز

غير هؤلاء الى النع مطلقا فان

جاء شئ من ذلك أول نحو قولهم الليلة الهلال والربط شهرى ربيع فان التقدير طلوع الهلال الليلة ووجود الربط شهرى ربيع هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن في يوم طيب وفي شهر كذا والى هذا أشار بقوله وان يفد فاخبر ان لم يفد امتنع نحو زيد يوم الجمعة (ص) (ولا يجوز الابتداء بالنكرة * مالم تفد كعندز يد نمره وهل فتى فيكم فاخل لنا * ورجل من الكرام عندنا ورغبة في الخبر خير وعمل * برزين وليقس مالم يقل) (ش) الاصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تفيد وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة أحدها أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو في الدار رجل وعندز يد نمره فان تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجوز نحو قائم رجل الثاني أن يتقدم على النكرة استفهام نحو هل فتى فيكم الثالث أن يتقدم عليها نفي نحو

يجوز كالورد في ايار فيكون فيه مسوغان (قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله أول) أى بتقدير مضاف مطلقا سواء كان للبتداء يشبه النفي كما مثله أولا كنحن في يوم طيب أى وجودنا واليوم خبر أى شربه ومذهب الناظم أن الاولين يفيدان بلا تقدير وهو الحق (قوله الليلة الهلال) بنصب الليلة ظرفا لخبر عن الهلال وكذا ما بعده (قوله وذهب قوم الخ) أعاد ذلك توطئة للتشيل بنوع ثان مما يفيد والتصريح بعدم شذوذه فكان الاخصر ذكر ذلك مع ما تقدم (قوله نمره) بفتح فكسر كساء محظوظ تلبسه الاعراب والجمع نمر كما في الصباح (قوله فاخل لنا) يتعين جعل ما تميمية لان الكلام في البتداء غير المنسوخ ومنه ما أحدا غير من الله (قوله ورجل من الكرام) قيل أراد به الامام النوى لانه تلميذ المصنف رضى الله تعالى عنهما (قوله يزين) بالفتح كيبيع (قوله وليقس مالم يقل) أى من بقية أنواع المسوغات وأما الكافى كعندز يد الخ فلا دخل بقية أمثلة الأنواع المذكورة فلا تكرار سم (قوله أن يكون معرفة الخ) أى لانه محكوم عليه فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ لان الحكم على المجهول المطلق لا يفيد لتحجير السامع فيه فينفرد عن الاصغاء لحكمه المذكور بعده واما ما يشترط ذلك في الفاعل مع انه محكوم عليه أيضا لتقدم حكمه وهو الفعل أبدا فيتقرر مضمونه في الذهن أولا ويعلم انه صفة لما بعده وان كان غير معين فلا ينفر السامع عن الاصغاء لحصول فائدة ما وهذا التقرير يندفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم لكان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول وحاصل الدفع ان تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقرره أولا فيشابه الصفة في تقدم العلم بهادون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها مطلقا كقائم رجل ولم يقولوا به لامكان الفرق بأن تقديم الخبر خلاف الاصل فلم يكف مسوغا بمجرد خلاف تقديم الفعل فانه لازم أبدا فندبر واختار الرضى جعله كالبتداء ومن لا يشترط تجدد الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم ما ذكر في البتداء الخبر عنه أما المكتفى بمرفوعه فشرطه التنكير كما نصوا عليه ولا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به كالفعل لاعليه ولذا كان أصل الخبر التنكير وكان حقه أن لا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنهما جردناه عما يطرأ ويحتاج لعلامة وهو التعريف (قوله وهو ظرف الخ) الحق في شرح التسهيل بهما الجملة كقصد كغلامه رجل ويشترط في الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أضيف اليه الظرف والمسند اليه في الجملة صالحا للابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولا ناسن ثوب وولده ولد رجل لعدم الفائدة قال في المعنى ومن هنا يظهر أنه لا دخل للتقديم في التسوية والالجاز ذلك بل المسوغ هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اه وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لا دخل له لجواز كونه جزءا لعلامة وان كان علة تامة في الفاعل لاختصاص كل باب بأحكام ولما مر من الفرق فندبر (قوله استفهام) أى سواء كان بغير الهمزة مع أم كما مثله أم بهما نحو أرجل في الدار أم امرأة خالفا لابن الحاجب في قصره على الثاني وانما كان مسوغا لان الانكارى منه بمعنى النفي فتحصل به فائدة العموم والحقيقى سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فكان السؤال عم جميع الافراد فأشبه العموم الحقيقي في حصول الفائدة أفاده المصريح (قوله ان توصف) أى بوصف مخصص كالتمثال لا نحو رجل من الناس هنا لعدم الفائدة والوصف اما لفظي كما مثل أو تقديرى بأن يقدر في نظم الكلام نحو وطائفة قد أهمتهم أى من غيركم بدليل ما قبله أو معنوى بأن لا يقدر في الكلام بل يستفاد من نفس النكرة بقرينة لفظية كالتصغير في رجل جاء لانه في معنى رجل صغيرا وحالية كالتعجب في ما أحسن زيدا أى شئ عظيم ثم اعتبار الوصف المخصص يقتضى صحة حيوان ناطق هنادون انسان هنا وهو كذلك وان كان بمعناه لان الموصوف مظنة

لنا الرابع أن توصف نحو رجل من الكرام عندنا الخامس أن تكون عاملة نحو

رغبة في الخبر خير السادس أن تكون مضافة نحو عمل برزين هنا مذكور المصنف في هذا الكتاب وقد أنها غير المصنف الى نيف وثلاثين موضعا وأكثر من ذلك

(٩٨)

فذكر الستة المذكورة والسابع أن تكون شرطاً نحو من يقيم أقم معه

الثامن أن تكون جواباً نحو أن يقال من عندك فتقول رجل التقدير رجل عندي التاسع أن تكون عامة نحو كل يموت العاشر أن يقصد بها التنوع كقوله

فأقبل زحفا على الركبتين

فصوب لبست وثوب أجر

فقوله ثوب مبتدأ ولبست خبره وكذلك أجر الحادى

عشر أن تكون دعاء نحو سلام على آل ياسين الثانى

عشر أن تكون فيها معنى التعجب نحو ما أحسن

زيذا الثالث عشر أن تكون خلفاً عن موصوف

نحو مؤمن خير من كافر الرابع عشر أن تكون

مضرة نحو رجل عندنا لان التصغير فيه فائدة

معنى الوصف تقديره رجل حقير عندنا الخامس عشر

أن تكون فى معنى المحصور نحو شرأهرا

نابوشى جاء بك التقدير ماأهراذ ناب الاشروما جاء

بك الاشئ على أحد القولين والقول الآخر أن التقدير

شرعظيم أهراذ نابوشى عظيم جاء بك فيكون

الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال ونقل سم عن شيخه الصفوى أن اعتبار الوصف قاعدة حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع فأناطوا الحكم به وان لم يظهر أثره في بعض آخر طرد اللباب (قوله رغبة في الخير) قيل ليس الظرف معمولا لرغبة بل وصف لها فهو وما قبله والصواب خلافه لانها مصدر رغب فى الشئ أى أحبه فتتعدى بنى والمجرور فى محل نصب بما قطعاً (قوله مضافة) هو داخل فيما قبله لان كونها عاملة يشمل عمل الجر كخمس صاوات كتبهن الله وعمل برزين ومثلك لا يدخل والنصب كأمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة ورغبة في الخير خير وأفضل منك عندنا فان المجرور فى محل نصب بالمصدر والوصف والرفع كقائم الزيدان عند من جوزه كذا فى الاشمونى وغيره وفى الآخر نظر لان المبتدأ المكثفى بمرفوعه شرطه التنكير كأمر فليس مما نحن فيه فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن بتكوين ضرب كما قاله الدمامينى (قوله الى نيف) فى نسخ الى أكثر من ذلك وهى الصواب لانه سيد كر النيف بعد ذلك (قوله التقدير رجل عندي) أى لا عندي رجل لان الجواب يسلك به مسلك السؤال من تقديم وتأخير كما فى شرح التسهيل فلو قيل أعندك رجل أم امرأة كان تقدير الجواب عندي رجل موافقه له فيكون فيه مسوغان فتأمل (قوله عامة) أى بنفسها كما مثله وكأسماء الشرط والاستفهام أو غيرها كالنكرة فى سياق النفي أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كما فى المعنى والشرح عندها أربعة ولو ذكر اسم الاستفهام كالشرط كانت خمسة وليس داخل فى هل فتى فيكم لان هذا المبتدأ فى سياق الاستفهام لانه هو ثم المراد بالعموم هنا الشمولى كما هو فى هذه للذكورات وأما البدلى فليس مسوغا لوجوده فى كل نكرة وجعل فى التسهيل قصد الحقيقة الآتى داخل فى العموم لوجودها فى كل فرد والظاهر عنده مسوغا مستقلا كما سيأتى عن المعنى (قوله التنوع) هو المعبر عنه بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفا) اما مصدر لاقبلت من معناه أو حال من التناء أى زاحفا وقوله لبست النى فى المعنى نسبت من النسيان بدله قال وانما نسي ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته وجر الآخر ليخفى أثره ولهذا زحف على الركبتين والبيت لامرئ القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسبت وأجر محتملان للوصفية والخبر محذوف أى فمن أتوا بى ثوب نسبت الخ وان كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أى ثوب بى نسبت الخ اه (قوله دعاء) عبر عنه فى المعنى بكون النكرة فى معنى الفعل وجعله شاملا للدعاء لشخص كمثل الشارح وعليه كويل للطففين ولما يراد به التعجب كمعجاز يده والشارح جعل التعجب مستقلا وأراد به ما أحسن زيدا وقدر أنه داخل فى الوصف المعنوى كالتصغير الآتى فتدبر (قوله خلفا عن موصوف) يعبر أيضا عن هذا بكونها صفة لمحذوف فهما مسوغ واحد لا اثنان وأدرجه الموضح فى الوصف لانه يشمل ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو ولعبد مؤمن خير أو الموصوف فقط نحو وطائفة قدأهمتهم أو الصفة فقط كحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء صفة لمحذوف هو المبتدأ فى الحقيقة مسوغ الوصف أى امرأة سوداء لانه حذف وأقيم الوصف مقامه اه وصرح فى المعنى بأن عنده مسوغا مستقلا خلاف الصواب ويظهر ان منه قول الشاعر * ثلاث كلهن قتلت عمدا * أى أشخاص ثلاث ونحو تيمى عندي أى رجل تيمى (قوله فى معنى المحصور) يعلم منه تسويج المحصور بالاولى فالمسوغ هو المحصر الا أنه نارة يكون معنويا كمثلها وتارة لفظيا نحو انما رجل فى الدار وتنظير المعنى فيه انما هو من حيث تمثيله بانما فى الدار رجل لان فيه مسوغا آخر فتدبر (قوله شرأهرا) أى شر جعل ذا الناب وهو الكلب

واو الحال كقول الشاعر

سرينا ونجم قد أضاء

فد بدا

حياك أخفى ضوءه كل

شارق

السابع عشر أن تكون

معطوفة على معرفة

نحو زيد ورجل قائمان

الثامن عشر أن تكون

معطوفة على وصف نحو

تميمي ورجل في الدار

التاسع عشر أن يعطف

عليها موصوف نحو رجل

وامرأة طويلة في الدار

العشرون أن تكون

مبهمة كقول امرئ

القيس

مرسعة بين أرساغه

به عسم يتغنى أربنا

الحادي والعشرون أن

تقع بعد لولا كقوله

لولا اصطبار لأودي كل

ذي مقه

لما استقلت مطايهن

للظعن

الثاني والعشرون أن تقع

بعدفاء الجزاء كقولهم ان

ذهب عبر فغير في الرباط

الثالث والعشرون ان

تدخل على النكرة لام

الابتداء نحو لرجل قائم

الرابع والعشرون أن

تكون بعدكم الخبرية نحو

قوله

كم عمة لك يا جرير وخالة

فدعاء قد حلبت على عشاري

وقد أنهى

مهرا أي مصونا وهذا مثل لظهور أمارات الشر (قوله واو الحال) الدار على وقوعها في بدء الحال وان لم تكن بواو كقوله

تركت ضائي تود الذئب راعيها * وانها لا تراني آخر الابد

الذئب يطرقيها في الدهر واحدة * وكل يوم تراني مدية يدي

فدية مبتدأ سوغه كونه بدء جملة خالية من ياء تراني ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي (قوله ونجم قد أضاء) فيه الشاهد وحياك وجهك والشارق الكوكب الطالع من الافق من شرق يشرق كطلع يطلع وزنا ومعنى (قوله السابع عشر) والاثان بعده ترجع الى مسوغ واحد وهو العطف بأن يكون أحد المتعاطفين يصلح للابتداء اما لكونه معرفة أو نكرة مسوغة لان العاطف يشترك في الحكم فالصور أربعة ترك الشارح منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان (قوله مبهمة) أي مقصودا ابهامها لان البليغ قد يقصده فلا يرد أن ابهام النكرة هو المانع فكيف يسوغ (قوله مرسعة الخ) قاله امرؤ القيس في أبيات خطابا لاخته هي

أي اهنذا لا تنكحي بوهة * عليه عقيقته أحسبا * مرسعة بين أرساغه

به عسم يتغنى أربنا * لي جعل في رجله كعبها * حذار المنية أن يعطبا

والبوهة الاحمق وعقيقته شعره الذي ولد به لكونه لا ينظف والاحسب الاحمر في سواد والمرسعة بمهمات على زنة اسم المفعول تيمة تعلق مخافة العطب على الرسخ وهو طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع وفي القاموس رسغ الصبي كمنعه شدي يده أو رجله حرزا لدفع العين والعسم بفتح المهملة ينس في مفصل الرسخ تعوج منه اليد وانما طلب الارب لزعمهم أن الجن تجتنبها لحبضها فمن علق كعبها لم يصبه جن ولا سحر بخلاف الثعالب والظباء والقنفاذ يقول لها لا تنكحي شخصا من أولئك الحمقاء والشاهد في مرسعة حيث قصد ابهامها تحقيرا للموصوف حيث يحتجى بادنى تيمة و بين أرساغه خبرها فتدبر (قوله لولا اصطبار) خبره مخوف وجوباً أي موجود وانما سوغ بالولا لا فادتها تعليق الجواب على الجملة التي فيها النكرة وأودي أي هلك والمقة كمدة من ومقه يمقه كوعده يعده اذا أحبه واستقلت أي مضت والظعن بفتح المعجمة فالهملة السير (قوله ان ذهب عبر) بفتح الهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو مادون العشرة من الرجال خاصة أي ان ذهب من القوم سيد ففيهم غيره ويروى فغير في الرباط فالمراد به الحمار وهذا مثل للرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل في المعنى المسوغ في ذلك الوصف المقدر أي فغير آخر (قوله كم عمة الخ) أي على رواية رفع عمة مبتدأ خبره قد حلبت ولك صفته ففيه مسوغان وخالة مبتدأ حذف خبره لدلالة الاول عليه فدعاء بفاء فمهملة صفتها وهي التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب قال في النهاية الفدع بالتحريك زيع بين عظم القدم والساق وكذلك في اليد فهو زوال المفاصل عن أما كنهار جل أقدع وامرأة فدعاء كاحمر وحمراء وقد حذف نظيره عن عمة كما حذف لك من خالة ففيه احتباك والعشار جمع عشار وهي الناقة الحامل وأتى بعل إشارة الى أنه كان مكرها في حلب مثل هاتين عشاره لحقارتهما وكم على هذا خبرية للتكثير وهي اما ظرف أو مصدر لحلبت حذف ميمها أي حلبت كم وقت أو كم حلبه بالجر أما على رواية جر عمة وخالة تميزا لكم الخبرية ورواية نصبها تميزا لها استهزامية فلا شاهد فيه لان كم نفسها مبتدأ لا ما بعدها وسوغها اضافتها للتمييز على الاول والعوموم على الثاني وقد حلبت خبرها والاستفهام للتمك أي أخبرني بعدد عماتك اللاتي حلبن لي فقد نسبته والظاهر جواز استفهاميتها على الاول أيضا فيقدر تمييزها منصوبا لا عند الفراء فيجوز جره

بعض المتأخرين ذلك الى
نيف وثلاثين موضعا ومالم
أذكره منها أسقطته
لرجوعه الى ما ذكرته أو
لانه غير صحيح (ص)
(والاصل في الاخبار أن
تؤخر)

وجوزوا التقديم اذ
لاضررا)

(ش) الاصل تقديم
المبتدا وتأخير الخبر
وذلك لان الخبر وصف في
المعنى للمبتدا فاستحق
التأخير كالوصف ويجوز
تقديمه اذا لم يحصل بتقديمه
ضرر أى لبس أو نحوه
على ماسيين فتقول قائم
زيد وقام أبو زيد وأبوه
منطلق زيد وفي الدار زيد
وعندك عمرو وقد وقع
في كلام بعضهم أن مذهب
الكوفيين منع تقدم
الخبر الجائز التأخير عند
البصريين وفيه نظر فان
بعضهم نقل الاجماع من
البصريين والكوفيين
على جواز في داره زيد
فنقل المنع عن الكوفيين
مطلقا ليس بصحيح هكذا
قال بعضهم وفيه بحث نعم
منع الكوفيون التقديم
في مثل زيد قائم وزيد قام
أبوه وزيد أبوه منطلق
والحق الجواز اذا لم يمنع من
ذلك واليه أشار بقوله
وجوزوا التقديم الى آخر

البيت فتقول قائم زيد ومنه قولهم

كاسيأتى فندبر (قوله بعض المتأخرين) هو بهاء الدين ابن النحاس ومن جملة ما ذكره كما في النكت
ان يراد بالنكرة واحد مخصوص كقول أبي جهل لقريش حين أسلم عمر رجل اختار لنفسه أمرا فإني
تريدون ولا يظهر دخول هذا في شيء مما ذكره الشارح لكن يمكن جملة خبرا لحنوف والباقي مستغنى
عنه أو باطل فانظره (قوله الى نيف) بشد الياء وقد تخفف من ناف ينفو اذا ارتفع وهو كل ما زاد على
العقد الى أن يبلغ العقد الثاني وأما البضع فما بين الثلاثة والعشرة (قوله ومالم أذكره الخ) أرجع بعضهم
جميع المسوغات الى العموم والخصوص كما قال أبو حيان في منظومته نهاية الاعراب

وكل ما ذكرته في التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم

وجرى عليه في الشذور وغيره وقال في المعنى لم يعول المتقدمون الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه
ليس كل أحد يهتدى الى مواطنها فتتبعوها فمن مقل مغل ومن مكثر مورد لا يصح أو معدد لامور متداخلة
والذي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها
في معنى الفعل وفي أول الحال وقد علمت شرح ذلك الثامن أن يراد بها الحقيقة من حيث هي كتمرة خير
من جرادة ومؤمن خير من كافر وقد مثل الشارح بهذا لخص الموصوف فيكون فيه مسوغان التاسع
كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت وشجرة سجدت العاشر كونها بعد اذا الفجائية
كخرجت فاذا رجل بالباب وزاد الاشمو في خمسة وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها
جوابا أو مبهمة فهذه خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين الحصر
والتنويج وباقي ما ذكره متداخل ومما يستعمله العرب كون النكرة قاعلا أو نائبه في المعنى نحو كريم
يوفي بوعده وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها في معنى الامر كوصية لازواجهم ويمكن دخوله في معنى
الفعل أو يؤتى بها للمناقضة كرجل قائم لمن زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين وقد نظمها
فقلت مسوغات ابتدا منكورهم صفة * عطف عموم ومعنى الفعل مع عمل

حصر وخرق وتنويج حقيقته * أو بدء حال جواب للسؤال يلي

أو بعد لولا وكلم لا ابتداء واذا * تقديم اخباره الابهام فانتبهل

كذا ارادة مخصوص مناقضة * أو كونه فاعلا معنى فلا تحل

والله أعلم (قوله والاصل في الاخبار الخ) أي الارجح والاعلم فيها ذلك بقطع النظر عن جواز وامتناع
ثم فصل ذلك مقدما للجواز لان الاصل عدم غيره وأتبعه بوجوب التأخير بقوله فامنع لجر يانه على أصل
التأخير دون أصل الجواز وأخر وجوب التقدم بقوله ونحو عندى درهم الى آخره لخالفته لاصلين معا (قوله
وجوزوا التقديم) أي لم يمنعوه فلا ينافي ما مر من أصالة التأخير أي أرجحيته (قوله اذ لا ضررا) الاحسن
والانطباق بقوله فامنع حين الخ ان اذ ظرفية كما يشير اليه قول الشارح اذا لم يحصل الخ لا تعليلية (قوله
فاستحق التأخير كالوصف) وانما امتنع تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى في التعريف والتكثير
والاعراب الحاصل والمتجدد ولا كذلك الخبر وانحطت رتبته عنه في التبعية وكان له نوع استقلال (قوله
فتقول قائم الخ) عدد المثال للخبر المفرد والمجتلين والظرفين ومحل تقديم الفعل اذا لم يرفع ضمير المبتدا كما
مثله والامتنع كما سيأتي (قوله وفيه بحث) أي في الاعتراض على نقل المنع بتجوز هذه الصورة ببحث قيل
وجهه ان ناقل الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظوه وناقل المنع وهو كلام ركيك وقيل وجهه أن تجوز
هذه الصورة لا يقدح في نقل المنع عنهم لا مكان تسامحهم في الظرف وفيه أن هذا هو عين كلام المعترض
اذ معناه ينبغي لناقل المنع أن لا يطلقه بل يقيده بغير الظرف وهو المفرد والمجتلان ولعل الاحسن أن يقال
تجوزهم هذه الصورة يحتمل بناؤه على جعل زيد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد لجوازه عندهم لا على تقديم

مسنوء من يشنوك فمن مبتدأ ومسئوء خبر مقدم وقام أبو زيد ومنه قوله قد نكثت أمه من كنت واجده * وبات منشبا في برثن الأسد فمن كنت واجده مبتدأ مؤخر وقد نكثت أمه خبر مقدم وأبو زيد منطلق زيد ومنه قوله الى ملك ما أمه محارب * أبو زيد ولا كانت كليب تصاهره فأبو زيد مبتدأ مؤخر وما أمه من محارب خبر مقدم ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله ابن الشجري الاجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر اذا كان جملة وليس بصحيح وقد قدمنا نقل الخلاف (١٠١) في ذلك عن الكوفيين (ص)

فامنه حين يستوى

الجزآن

عرقا ونكرا عادى

بيان

كذا اذا ما الفعل كان الخبرا

أو قصد استعماله منحصر

أو كان مسندا لذى لام

ابتدا

أو لازم الصدر مكن لى

منجدا

(ش) ينقسم الخبر بالنظر الى

تقديمه على المبتدأ وتأخيره

عنه ثلاثة أقسام قسم يجوز

فيه التقديم والتأخير وقد

سبق ذكره وقسم يجب فيه

تأخير الخبر وقسم يجب فيه

تقديم الخبر فأشار بهذه

الايات الى الخبر الواجب

التأخير فذكر منه خمسة

مواضع الاول أن يكون

كل من المبتدأ والخبر معرفة

أو نكرة صالحة لجعلها

مبتدأ ولا مبين للمبتدأ

من الخبر نحو زيد أخوك

وأفضل من زيد أفضل

من عمرو ولا يجوز تقديم

الخبر في هذا ونحوه لانك

لو قدمته فقلت أخوك زيد

وأفضل من عمرو وأفضل

الخبر فيصح اطلاق النع عنهم والحاصل أن قوله وفيه بحث ظاهر في تأييد اطلاق النع لكن قوله نعم الخ ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان فيه دقة الا ان يحمل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار لقوله المار وفيه نظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق النع بعينه فقوله نعم الخ استدراك على ما يورمه اجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضا ولعل هذا هو الموافق فليحرر (قوله مسنوء) بهمز آخره كبغوض وزنا ومعنى للكوفيين ان يقولوا مابده نائب فاعل له الجواز بلا اعتماد عندهم (قوله قد نكثت) من باب تعب أى عدمت ولدها وواجده بالجيم خبر أنت أو كنت كفى نسخ وهو من وجد بمعنى لقي فيتعدى لواحد فقط والجملة صلة من الواقع مبتدأ ومنشبا بالشين المعجمة أى متعلقا بالبرثن بموحدة ثم مثلثة مضمومتين من السباع كالاصبع للانسان (قوله الى ملك) هو الفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك ومحارب وكليب قبيلتان (قوله فأبو زيد مبتدأ مؤخر الخ) أى والجملة صفة ملك أى ملك موصوف بان أباه ليست أمه من محارب فضمير أمه لا لب التقدمة رتبة وهو رابط الخبر وضمير أبو زيد ملك وهو رابط الصفة هذا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أى خلاف الكوفيين للبصريين لان بين الكوفيين خلافا (قوله عرفا ونكرا) اسما مصدرين لعرف ونكر بالتشديد ونصبهما بنزع الخافض أى فى العرف والنكر اتوسع المؤلفين فيه وأوضح من نصبهما على التمييز المحول عن فاعل يستوى (قوله عادى) حال من الجزآن وبيان معنى المبين وهو القرينة المبينة للسند من المسند اليه (قوله اذا ما الفعل الخ) فيه حذف لدليل ولغيره وقلب فالاول حذف شرط اذ المفسر بكان وجوابها المدلول عليه بكذا والثانى حذف نعت الفعل وأما الثالث فلان الحدث عنه الخبر والاصل كذا اذا كان الخبر فعلا مسندا لضمير المبتدأ المستتر فامنع تقديمه بخلاف غير المستتر كما سيبينه الشارح ولك جعل اذا مجرد الظرف متعلقة بالمنع الفهوم من كذا فلا تحتاج لجواب (قوله منحصر) بالفتح أى منحصر فى على الحذف والايصال وان قيل انه سماعى فقد يمنع ويروى بالكسر على تقدير مضاف أى منحصر ابتداء فيه فان المنحصر هنا هو المبتدأ لا الخبر (قوله أولازم الصدر) بالجر عطف على ذى أى أو مسندا لل لازم الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال للنكرة المسوغة بعمل النصب فى الجور أو بكونها صفة لمحذوف ولا يشترط اتحاد السوغة (قوله لكان المتقدم مبتدأ) أى لأنه يجب الحكم بابتدائية المتقدم من المعرفتين أو النكرتين وان تفاوتتا تعريفهما كما هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرهما مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق ان المبتدأ هو الأعراف عند علم المخاطب بهما وأوجه لهما وأغير الأعراف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وان تساوى او علم أحدهما فهو المبتدأ أو علمهما ووجهل النسبة فالمقدم المبتدأ انظر الغنى وحواشيه (قوله فان وجد دليل) أى لفظى نحو حاضر رجل صالح لتسويغ الثانى بالوصف دون الاول أو معنوى كمال الشارح فان القرينة الحالية وهى كون أبى يوسف تابعا لأبى حنيفة تدل على أن المراد تشبيه الاول بالثانى لا العكس اللهم الا أن يكون المقام للبالغة فى مدح أبى يوسف (قوله وبناتنا) مبتدأ خبره جملة بنوهن الخ أى أولاد بناتنا

من زيد لكان المتقدم مبتدأ وانت تريه أن يكون خبرا من غير دليل يدل عليه فان وجد دليل يدل على أن القدم خبر جاز كقولك أبو يوسف أبو حنيفة فيجوز تقديم الخبر وهو أبو حنيفة لانه معلوم أن المراد تشبيه أبى يوسف بأبى حنيفة لا تشبيه أبى يوسف ببنوهن قوله بنونا بنوا بناتنا وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الأباة فقوله بنونا خبر مقدم وبنواتنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على بنى آبائهم بأنهم كبنيتهم وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنى آبائهم الثانى أن يكون الخبر فعلا رفعا لضمير المبتدأ مستترا نحو زيد قام فقام وفاعله المقدر خبر عن زيد ولا يجوز التقديم

فلا يقال قام زيد على أن يكون زيد مبتدأ مؤخرًا والفعل خبر مقدم بل يكون زيد فاعلاً لقام فلا يكون من باب الخبر بل من باب
الفعل والفاعل فلو كان الفعل رافعا لظاهر نحو زيد قام أبو زيد بتقديم فتقول قام أبو زيد يدوقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك
يجوز التقديم إذا رفع الفعل

(١٠٢)

الزيدان مبتدأ مؤخرًا وقاما خبرا مقدما ومنع ذلك قوم. إذا عرفت هذا فقول المصنف كذا إذا ما للفعل كان الخبرا يقتضى وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقا وليس كذلك بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميرا للمبتدأ مستترا كما تقدم الثالث أن يكون الخبر محصورا بانما نحو انما زيد قائم أو بالانحو ما زيد قائم وهو المراد بقوله أو قصد استعماله منحصرا فلا يجوز تقديم الخبر على زيد في الثالين وقد جاء التقديم مع الاشتدودا كقول الشاعر فيارب هل الا بك النصر يرتجي

عليهم وهل الاعليك المول الاصل وهل المول الاعليك فقدم الخبر الرابع أن يكون خبرا لمبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء نحو زيد قائم وهو المشار اليه بقوله أو كان مسند الذي لام ابتداء فلا يجوز تقديم الخبر على اللام فلا تقول قائم زيد لان لام الابتداء لها صدر الكلام وقد جاء التقديم شذوذا كقول الشاعر

خالي لأنت ومن جرير خاله * ينل العلاء ويكرم الاخوالا

الخبر

فلا تبتدأ مؤخر وخالي خبر مقدم الخامس أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو من لي منجدا فمن مبتدأ ولي خبر ومنجدا حال ولا يجوز تقديم الخبر على من فلا تقول لي من منجدا

ليس نفهم لنا بل لا بآتهم الا جانب من العلم نسبتهم اليها بخلاف أولاد بني فاتهم يسبون اليها (قوله فلا يقال قام زيد) أى ثلاثيهم ان زيد فاعل لا مبتدأ فيقوت الدوام الحاصل بالاسمية وكذا تقوى الحكم بتكرار اسناد الجملة الى الظاهر بعد اسناد الفعل لضميره لكن نقل الدماميني عن السيدان الاسمية التي خبرها فعل فقيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يقوت الاتقوى الحكم والاصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول وازال الضمير اذا جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليل ان معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدأ وهو الأصح كمرار يذضرب اذا لامهم فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل منع تقديم معمول أفاده الصبان (قوله قاما الزيدان) أى والالتباس في النطق بحذف الالف يدفعه الوقف والخط وتقديم الخبر أكثر من لغة كأوفى البراغيث فلا يحمل عليها واحتمال كون الظاهر بدلا خلاف الظاهر ولذا قالوا في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير وأسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله فقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بان ال في الفعل للعهد العلمي بين النحاة العارفين وأما المبتدئ فلا بد له من موقف (قوله محصورا) أى فيه كما علم عامر (قوله فلا يجوز تقديم الخبر) أى ثلاثيهم يعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد الموصوف واتقاءه عن غيره مع ان المراد حصره في صفة القيام أى ليس له صفة غيره وأما كون غيره قائما أولا فشيء آخر فان قلت ينتفي اللبس في الا بتقديم مع الخبر كما في البيت فلم حكم شذوذه قلت حملوا الا على انما طردا للباب (قوله فيارب الخ) الشاهد في عجزه كما أشار له الشارح وكذا في صدره ان جعل الخبر بك ويرتجى حال لا ان جعل الخبر يرتجي وبك متعلقا به لان المقسم حينئذ معمول الخبر لا الخبر نفسه والاستفهام انكارى بمعنى النفي (قوله فقدم الخبر) أى وهو عليك ولا يجوز كون المول فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الا قام زيد اذ الظرف العامل كالفعل ولان الاتمعه اعتاده على الاستفهام (قوله شذوذا) أوله بعضهم بان اللام ليست لا ابتداء بل زائدة أو أنها دخلت على مبتدأ محذوف أى لموأت فهي مصدر في جملتها أو ان أصله لخالي أنت زحلت اللام للضرورة (قوله ومن جرير الخ) قيل من شرطية لجزم ينل جوابا لها وكسر للساكنين وفعل الشرط كان الثانية محذوفة وجملة جرير الخ خبرها ويرده ان حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذ فالأحسن جعلها موصولة وينل خبرها وجزم لاجرائها مجرى الشرطية والعلاء بالفتح والمد كما هنا العلاء وبالضم والقصر جمع عليها كذلك ويكرم عطف على ينل أو مرفوع استثناء فأى وهو يكرم والاخو المفعول ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للمفعول أى للاخوال (قوله له صدر الكلام) أى اما بنفسه كاسم الشرط والاستفهام وما التعجبية وكما الخبرية أو بغيره كالضاف لما ذكر كغلام من عندك وغلام من يقيم أضربه ومال كمرجل عندك فانه يكسب منها الشرط ونحوه ويكون الشرط والجواب حينئذ لضاف لالمن لانها خلقت عليه كما قاله الناصر الطبلاوى ومقتضى ذلك ان الجازم حينئذ المضاف لا من لكن استظهر الروداني عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى كمنطقى الله حسبي كافي التسهيل وكذا كل ما يغير معنى الكلام كالعرض والتنى والنهى وغير ذلك كافي الرضى اذ لو أخر ذلك لتحير السامع هل هو راجع لما قبله أو لما سيردو يشوش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم لينبني عليه الكلام من أول الامر (تنبيه) ذكر المصنف ما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومثلها

الخبر المقرون بالفاء كالذي يأتي في درهم لشبهه بحواب الشرط وبالباء الزائدة كإز يد بقاءم والطلبى كريد
أضر به والخبر به عن مذومند نحو مارأيته مذأومند يومان إذا جعل مبتدأين لتعريفهما معنى إذ المعنى
أمد انقطاع الرؤية يومان فقول يس لنا نكرة لا تحتاج لمسوغ وهي مذومند مراده انهما نكرة لفظاً (فائدة)
لا يقرن الخبر بالفاء الا اذا كان المبتدأ يشبه الشرط في العموم والاستقبال وترتب ما بعده عليه وذلك
لكونه موصلاً بفعل صالح للشرطية بان يخلو من علم الاستقبال كالسين وأداة الشرط ومن قد وما النافية
أو بظرف أو مجرور كالذي يأتي أو هنا أو في الدار فله درهم أو نكرة موصوفة بذلك كرجل يأتي أو هنا
أو في الدار فله درهم أو مضافاً الى الموصول والموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ كل في الثاني كما قاله
السيد البليدي كغلام الذي يأتي أو كل رجل يأتي الخ أو موصوفاً بالموصول المذكور كالرجل الذي
يأتي الخ وكذا المضاف لذلك في يظهر كغلام الرجل الذي يأتي الخ فتلك ثمانية عشرة صورة يكثر اقتران
خبرها بالفاء لتنص على مراد التكلم من ترتب الدرهم على الاتيان مثلاً فلو عدم العموم كالسعي الذي
تسعى في الخير ستلقاه أو الاستقبال كالذي زارني أمس له كذا أو اقترن الفعل بشئ مام كالذي سيأتي
أو ان يأتي أكرمه أو قد أتاني وما أتاني له كذا امتنع الفاء لقوات الشبه بالشرط وكذا لو كانت الصفة أو
الصلة غير ما ذكر كالذي أبوه محسن مكرم والقائم زيد ولا يجوز فكرم ولا فزيد خلافاً للصنف في الثاني وأما
آية السرقة والزنا فغيرهما محذوف أي عاتلى عليكم حكم السارق والزاني الخ وقوله فاقطعوا فاجلدوا بيان
للحكم وتدخل الفاء بقلة في خبر كل اذا أضيف لغير مام بان أضيف لغير موصوف أصلاً ككل نعمة فمن
الله أو لموصوف بغير ما ذكر كقوله

كل أمر مباعد أو مدان * فننوط بحكمة للتعال

ومنه حديث كل أمر ذي بال الخ بناء على ان العبرة بالصفة الاولى فان اعتبرت الثانية وهي لا يبدأ كان من
الكثير لصلوحه للشرط كما في الصبان والظاهر أن مثل ذلك اضافتها لموصول بغير مام ككل الذي أبوه
قائم فله درهم جملة ما تدخل الفاء في خبره احدي وعشرون صورة مالم يدخلها ناسخ فيمنع الفاء باجماع
المحققين الا ان وأن ولكن على الصحيح كآية ان الذين قالوا ربنا الله الخ واعلموا أن ما غنمتم الخ وذلك كثير
والله أعلم (قوله ونحو عندي الخ) أعاد ذلك بعد قوله كمن ز يدمره لان ذلك لبيان التسوية ولا
يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاص الخبر فقط بخلاف هذا فلا تكرار (قوله كذا اذا
عاد الخ) أي يلتزم التقديم التزاماً كذا أي كالتزامه فيما مر اذا عاد عليه أي الخبر مضمراً أي مبتدأ يخبر به
أي بالخبر عنه أي المبتدأ حال كونه أي الخبر ميبنا ذلك الضمير العائد اليه قال ابن غازي وهذا البيت مع
تعقيده وتشتيت ضبائر كان يفنى عنه وعمما بعده أن يقول

كذا اذا عاد عليه مضمراً * من مبتدأ وماله التصدر

اه (قوله التصدير) أي في جملة فلا يرد زيداً بن مسكنه (قوله وخبر المحصور) الاولى والخبر المحصور
لانه هو المحصور في المبتدأ هنا لا العكس الآن يجعل من اضافة الموصوف للصفة أو فيه حذف وإيصال كما مر
أي خبر المبتدأ المحصور فيه (قوله والخبر ظرف الخ) أي أو جملة كقصده غلام رجل وانما وجب ذلك
لثلاثيهم كون المؤخر نعتاً لان حاجة النكرة المحضة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها أقوى من الخبر
وكذا كل ما وقع في لبس كعندي أنك فاضل اذ لو أخر الخبر وهو عندي لالتبس ان المؤكدة بالتي
بمعنى لعل وأما قوله

عندي اصطبار وأما انتي جزء * يوم النوى فلو جد كاديبريني

(ص)

ونحو عندي درهم ولي وطير

ملتزم فيه تقدم الخبر

كذا اذا عاد عليه مضمراً

مما به عنه ميبنا يخبر

كذا اذا يستوجب التصدير

كأن من علمته نصيراً

وخبر المحصور قدم أبداً

كما لنا الاتباع أحداً

(ش) أشار بهذه الايات

الى القسم الثالث وهو

وجوب تقديم الخبر

فذكر أنه يجب في أربعة

مواضع الاول أن يكون

المبتدأ نكرة ليس لها

مسوغ الاتقدم الخبر والخبر

ظرف أو جار ومجرور نحو

عندك رجل وفي الدار

امرأة فيجب تقديم الخبر

هنا فلا تقول رجل عندك

ولا امرأة في الدار

عليه التقدير كذا اذا عاد على ملاسه ثم حذف للضاف الذي هو ملابس وأقيم المضاف اليه وهو الهاء مقامه فصار اللفظ كذا اذا عاد عليه ومثل قولك في الدار صاحبها قولهم على التمرة مثلها زيدا ومنه قول الشاعر أهابك اجسلا ومابك قدرة

على ولكن ملء عين حبيبها

فحيبها مبتدأ مؤخر وملء عين خبر مقدم ولا يجوز تأخير لان الضمير المتصل بالمبتدأ وهو هاء عائدا على عين وهو متصل بالخبر فالوقلت حبيبها ملء عين عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد جرى الخلاف في جواز ضرب غلامه زيدا مع أن الضمير فيه عائدا على متأخر لفظا ورتبة ولم يجر خلاف فيما أعلم في منع صاحبها في

الدار فما الفرق بينهما وهو ظاهر فليتأمل والفرق بينهما أن ما عاد عليه

الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة ضرب غلامه زيدا بخلاف مسألة في الدار صاحبها فان العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف الثالث ان يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله كذا اذا استوجب التصدير انحوأين زيد فزيد مبتدأ مؤخر وأين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيد أين لان الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من علمته نصيرا فأين خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وعلمته نصير صلة من الرابع ان يكون المبتدأ محصورا انحوأنا في الدار زيد وما في الدار الا زيد ومثله ما لنا الاتباع أحمد (ص)

(وحذف ما يعلم جائزا كما تقول زيد بعد من عندك وفي جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ عرف)

(ش) بخلاف كل

انها

الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة ضرب غلامه زيدا بخلاف مسألة في الدار صاحبها فان العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف الثالث ان يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله كذا اذا استوجب التصدير انحوأين زيد فزيد مبتدأ مؤخر وأين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيد أين لان الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من علمته نصيرا فأين خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وعلمته نصير صلة من الرابع ان يكون المبتدأ محصورا انحوأنا في الدار زيد وما في الدار الا زيد ومثله ما لنا الاتباع أحمد (ص)

(وحذف ما يعلم جائزا كما تقول زيد بعد من عندك وفي جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ عرف)

(ش) بخلاف كل

عن المبتدأ والخبر اذ دل عليه دليل جوازاً أو وجوباً فذكر في هذين البيتين الحذف جوازاً مثال حذف الخبر أن يقال من عندكم فتقول زيد التقدير زيد عندنا ومثله في رأي خرجت فاذا السبع التقدير (١٠٥) فاذا السبع حاضر وقوله

نحن بما عندنا وأنت عندك راض والراي مختلف التقدير نحن بما عندنا راضون ومثال حذف المبتدأ أن يقال كيف زيد فتقول صحيح أي هو صحيح وان شئت صرحت بكل واحد منهما فقلت زيد عندنا وهو صحيح ومثله قوله تعالى من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها أي من عمل صالحاً فعمله لنفسه ومن أساء فإساءته عليها قيل وقد يحذف الجزآن أعني المبتدأ والخبر للدلالة عليهما كقوله تعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن أي فعدتهن ثلاثة أشهر لحذف المبتدأ والخبر وهو فعدتهن ثلاثة أشهر لدلالة ما قبله عليه وأما حذفاً لوقوعهما موقع مفرد والظاهر أن المحذوف مفرد التقدير واللائي لم يحضن كذلك وقوله واللائي لم يحضن معطوف على واللائي يئسن والاولى أن يمثل بنحو قولك نعم

انها في محل نصب دائماً على الظرفية المجازية كما توهم بل انها في تأويل ما يسمى ظرفاً وهو الجار والمجرور لانها تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالاً عن الاحوال اه واستحسنه في الغنى وأيده وحينئذ فتكون في محل رفع عندسيبويه أيضاً ويكون تفسيرها المطابق للفظها في كيف أنت أصبح أنت وفي كيف جازم يدار كبا جازم يدمثلاً وحق الجواب صحيح أو سقيم وراكبا أو ماشيا ويكون تفسيرها بقولهم على أي حال أو في أي حال وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظها على قول سيبويه كما توهم لما علمت من رجوعه الى الاول بل هو تفسير لمعناها قولاً واحداً اذ هي سؤال عن الاحوال العامة ولذا قال الزمخشري انها سؤال تفويض كأنك فوضت للمخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف الهمزة فسؤال حصر أي عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه هذا وقد تسلب الاستفهام وتخلص لغنى الحال والكيفية كقول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أي الى حال صنعه وكيفيته ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها قاله الدماميني (قوله من المبتدأ والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولولمبتدأ اكتفى بهما فلا يحذفان ولا ذلك المبتدأ كما نقله يس عن الشاطبي واذا احتمل كون المحذوف مبتدأ أو خبراً فالأولى المبتدأ وقيل الخبر (قوله زيد عندنا) أي بتقديم المبتدأ ليطابق السؤال كما مر (قوله في رأي) هو أن اذا الفجائية حرف أما على كونها ظرف زمان أو مكان فهي الخبر ولا حذف أي في الوقت أو الحضرة الاسد (قوله نحن بما عندنا الخ) من المنسرح ونصفه نون عندك وفيه شذوذ لانه حذف من الاول لدلالة الثاني والقياس العكس ولا يصح جعل راض خبر نحن على انه ضمير المعظم نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان اذ لم يسمع نحن قائم بل تجب المطابقة لفظاً نحو وانال نحن نحى ونميت ونحن الوارثون (قوله لوقوعهما الخ) قيل هذا لتعليل غير صحيح لحذفهما بعدنم ولم يحل محل المفرد وفيه ان الشارح لم يقل لا يحذفان الا ذلك حتى يرد عليه ما بعدنم بل يعال حذفهما في خصوص الآية وهما كذلك فيهما على ان هذا التعليل يمكن بناؤه على ان الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعدها لكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله كذلك) أي الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله وقوله الخ) الاولى التعبير بأولان هذا احتمال ثالث في الآية لامن تنمة ما قبله وحاصله ان اللائي يئسن مبتدأ والثاني عطف عليه وقوله فعدتهن خبر عنهما ولا حذف أصلاً كما في الغنى أي وليس هذا من باب زيد قائم ان وعمر وحتى يمنع للقبح اللفظي بل من باب زيد في الدار وعمر وهو جائز لعدم القبح نعم فيه تقديم الخبر المقرون بالفاء على المبتدأ المعطوف وهو واجب التأخير كما مر الآن يقال يقتضي التابع أفاده الصبان وفي كون فعدتهن خبراً نظر لانه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر فتأمل ومعنى ان ارتبتم شككم في عدتهن ماهي (قوله وبعدها) يصح تعلقه بحذف مع ملاحظة قيده وهو حتم أو بحتم نفسه ولا يرد تقديم معمول المصدر لتوسعه في الظرف كما مر وكذا يقال في وبعدها وقبل حال لانهما معطوفان عليه والراد هنا لولا الامتناع لان التحضيض لا يليها الا الفعل كما سيأتي نحو لولا أرسلت الينار سولا (قوله غالباً) هو نصب بنزع الخافض أي في الغالب (قوله وفي نصيبين) من اضافة الصفة للموصوف وهو متعلق باستقرار الواقع خبراً عن ذا وأظهره مع انه كون عام للضرورة كما مر ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصاً كما قيل به في قوله تعالى فلما رآه مستقراً عنده لان عدم التحرك لا يعقل في المعاني فتدبر (قوله كمثل الخ) الكاف زائدة وما مصدرية لتكون

في جواب أن يدقائم اذ التقدير نعم زيد قائم (ص)

﴿ ١٤ - (خضري) - اول ﴾

وبعدوا وعينت مفهوم مع * كمثل كل صانع ومانع

(و بعدوا لولا غالباً حذف الخبر * حتم وفي نصيبين ذا استقرار

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذي خبره قد أضمرنا كضرب العبد مسيئلا * تبين الحق منوطا بالحكم (ن) حاصل معنى هذه
الآيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة (١٠٦) مواضع الاول أن يكون خبرا مبتدأ بعد لولا نحو لولا زيد لا يتيتك

التقدير لولا زيد موجود لا يتيتك واحترز بقوله غالبا
بما ورد ذكره فيه شذوذا كقول الشاعر

لولا أبوك ولولا قبله عمر
ألقى إليك معد بالمقاييد
فمعر مبتدأ وقبله خبر وهذا

الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب من أن الحذف
بعد لولا واجب الا قليلا هي

طريقة لبعض النحويين
والطريقة الثانية أن الحذف
واجب دائما وان ما ورد من

ذلك بغير حذف في الظاهر
مؤول والطريقة الثالثة أن
الخبر اما أن يكون كونا

مطلقا أو كونا مقيدا فان
كان كونا مطلقا وجب حذفه
نحو لولا زيد لكان كذا

أي لولا زيد موجود وان
كان كونا مقيدا فاما أن
يدل عليه دليل أولا فان لم

يدل عليه دليل وجب ذكره
نحو لولا زيد محسن الى
ما أتيت وان دل عليه دليل

حاز اثباته وحذفه نحو أن
يقال هل زيد محسن إليك
فتقول لولا زيد هلكت
أي لولا زيد محسن الى فان
شئت حذف الخبر وان
شئت أثبتته ومنه قول
أبي العلاء المعري
يذيب الرعب منه كل غضب
* فلول العمد بمسكه لسالا
أن يكون المبتدأ ناصيا لليمين

الواو ناصيا للمعية أي كل صانع وصنعه اذهي التي تلازم الصانع لا ماصنعه (قوله لا يكون الخ) الجملة صفة
لحال أي لا يحذف الخبر قبل الحال الا اذا لم تصلح تلك الحال للخبرية عن ذلك المبتدأ وان صلحت لغيره (قوله
منوطا) من ناط الشيء بالشيء ينوطه اذ رابطته وعلقه به (قوله واحترز بقوله غالبا الخ) دفع لتوهم منافاة الغلبة
للتحتم وحاصله أن المراد بالغالب الكلام الفصيح فيتحتم فيه الحذف مطلقا اما كان الخبر أو خاصا وأما
ذكره فشاذ ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة (قوله معد) هو ابن عدنان أبو العرب وأنت فعله لارادة
القبيلة والمقاييد المقاييس جمع اقليد بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه أقليد وقيل لا واحده من لفظه
كافي المعنى وهو مفعول ألقى بزيادة الباء وكفى بذلك عن الطاعة والامتثال أي لولا ظم أيك يزيد بن هبيرة
وجدك عمر قبله لأطاعتك جميع العرب (قوله هي طريقة الخ) وانما حمل المتن عليها لانها المتبادرة من
التعبير بغالبا ولكن الاولى حمل على الثالثة كما صنعه جميع الشراح ليوافق كلامه في غير هذا الكتاب
فيكون مراده بالغالب أكثر احوالها وهو كون الخبر عاما فيتحتم الحذف فيه أما كونه خاصا فقليل ولا
يتحتم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الاحوال لا على الكلام الفصيح والتحتم على الحذف في تلك
الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أي في كل تركيب لان الخبر لا يكون الا كونا مطلقا فان أريد
الكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافا الى ما كان مبتدأ قبل نحو لولا مسلمانا زيد ما سلم ولا يجوز لولا زيد
سلمانا ما سلم لافي شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان ورد ما يورمه أول بما سيأتي ولا يحمل على أنه شاذ
كافي الاولى فحصل الفرق بين الطريقتين خلافا للمحشي (قوله مؤول) أي كما أول قوله عليه السلام لعائشة لولا
قومك حديثو عهد بكفر لبنت الكعبة على قواعد ابراهيم بأنه مروى بالمعنى والمشهور في الروايات لولا
حدثان عهد قومك لولا حادثة عهد قومك لولا أن قومك حديثو عهد الخ ولحنوا المعري في بيته الآتي
ورد عليهم بأن ذلك يرفع الوثوق بالاحاديث ويسد باب الاحتجاج بهامع أن الاصل عدم التبديل لتحريمهم
في نقلها بأعيانها وتشديدهم في ضبطها ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بأنه خلاف الاولى وغلبة الظن
كافية في الاحكام الشرعية فضلا عن النحوية على أن الاحاديث دونت في الصدر الاول قبل فساد اللغة
فغايتها ابدال لفظ يحتاج به بأخر كذلك وبعدها لا يجوز تبديلها بخلاف كما قلناه ابن الصلاح فبقى
الحديث حجة في باب وكيف يلحزون المعري مع ورود مثله في الشعر الموثوق به كبيت الشارح وقوله
* لولا زهير جفاني كنت معتبرا * ولولا الشعر بالعلماء يزري * وكان يغنيهم عن تلحينه جعل
يمسكه بدل اشتال من الغمد على أن الاصل أن يمسه كحذف أن وارفع الفعل والخبر محذوف أي موجود
ويمكن هذا التأويل في هذين البيتين وكذا الحديث ولا يجوز جعل يمسه حالا من الخبر المحذوف لامتناع
ذكر الحال أيضا عنده هؤلاء لكونه خبرا في المعنى كما نقله في المعنى عن الاخفش وهذا يبطل جعل قبله في
بيت الشارح حالا فتدبر (قوله واجب حذفه) أما الحذف فللعلم به أو ما وجوبه فلان جوابها عوض عنه فلا
يجمع بينهما (قوله دليل) أي من نفس الكلام كبيت المعري ونحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم لان شأن
الغمد الامساك والناصر الحماية وأخرج عنه كالمثال الاول (قوله يذيب الخ) يصف سيفا معلوما بان
السيوف القاطعة تذوب في أعقادها الرعبا وفزعها منه فلولاً أن أعقادها تمسكها لسالت على الارض فضمير
يمسكه لكل غضب والنفي بمقتضى لولا سيلانها على الارض والثبت بقوله يذيب سيلانها في نفسها فلا
تنافي (قوله وقد اختار المصنف) وكذا الرماني وابن الشجري والشاويين وهو الحق وشواهدا

نحو لعمر ك لا فعلن التقدير

لعمر ك قسمي فعمرك
مبتدأ وقسمي خبره ولا
يجوز التصريح به قبل ومثله
يمين الله لا فعلن التقدير
يمين الله قسمي وهو
لا يتعين أن يكون المحذوف
فيه خبر الجواز كونه مبتدأ
والتقدير قسمي يمين الله
بخلاف لعمر ك فإن المحذوف
معه يتعين أن يكون خبرا
لأن لام الابتداء قد دخلت
عليه وحققا الدخول على
المبتدأ فإن لم يكن المبتدأ
نصا في اليمين لم يجب حذف
الخبر نحو عهد الله لأفعلن
التقدير عهد الله على فعهد
الله مبتدأ وعلى خبره ولك
اثباته وحذفه * الموضوع
الثالث أن يقع بعد المبتدأ
واوهي نص في المعية نحو
كل رجل وضعته فكل
مبتدأ وقوله وضعته
معطوف على كل والخبر
محذوف والتقدير كل رجل
وضيعته مقترنان وبقدر
الخبر بعد واو المعية وقيل
لا يحتاج إلى تقدير الخبر
لأن معنى كل رجل وضعته
كل رجل مع ضيعته وهذا
كلام تام لا يحتاج إلى تقدير
خبر واختار هذا المذهب
ابن عصفور في شرح
الايضاح فإن لم تكن الواو
نصافي المعية لم يحذف الخبر
وجوبا نحو زيد وعمرو
قائمان * الموضوع الرابع أن
يكون المبتدأ مصدرا

كفلق الصبح اه سندوني وقد علمت حمل المتن عليها خلافا للشارح (قوله لعمر ك) أي لحياتك
من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عمر بالفتح والضم على غير قياس لان قياسه كالفرح
والترنموا المفتوح في القسم خاصة تخفيفا لكثرة وقيل أصله تعميما لحذفت زوائده (قوله يمين الله) في
نسخة أمين بفتح الهمزة وضم الميم من اليمين وهو البركة وكل صحيح (قوله وهو لا يتعين الخ) رد ذلك
القول وأجاب سم بأنهم لم يدعوا التعيين والمثال يكتفيه الاحتمال (قوله لجواز كونه مبتدأ) قال سم
ولعل الحذف حيث لا غير واجب اذ لم يسد جواب القسم مسده أي لعدم حلوله محله لكن قال الروداني
لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على سد شيء مسده بخلاف الخبر لانه محط القاعدة (قوله على المبتدأ)
أي المذكور ولا حاجة لتقدير مبتدأ محذوف أي لقسمي عمر ك لانه خلاف الظاهر (قوله عهد الله)
انما لم يكن نصافي القسم لاستعماله في غيره كثيرا كعهد الله بحب الوفاء به وأوفوا بعهد الله ولا يفهم منه
القسم الا بذكر المقسم عليه بخلاف عمر ك فإنه غلب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره الا بقرينة
فمرادهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها لا التصريح والكنية فلا ينافي تسوية الفقهاء بين العمر
والعهد في انهما كناية يمين لان مرادهم اليمين الشرعي للوجوب للالتم وهو لا يكون الا بأسماء الله وصفاته
لا اللغوي الاعم ولا يعتد بهما شرعا الا اذا نوى بالعمر بقاء الله وأحياته وبالعهد استحقاقه لما أوجبه علينا
من العبادات بخلاف ما اذا أطلق أو نوى بهما نفس العبادة لأنهما يطلقان عليها كما نقل عن سم فتدبر (قوله
نص في المعية) أي مع كونها المعطف والمراد انها ظاهرة فيها لأن الواو فياذ كره تحتل مجرد العطف أيضا
كأن يقال كل رجل وضعته مخلوقان لكنها ظاهرة في المعية بسبب ان الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست
من مجرد الواو بل مع المعطوف (قوله وضعته) بفتح المعجمة وسكون التحتية أي حرفته سميت به لأن
تركها يضعها وصاحبها وتطلق على الثوب والعقار أيضا وهما اشكال مشهور وهو أنه لا يصح عود الضمير
إلى كل لافادته أن كل رجل يقارن ضيعة كل رجل وإلى رجل لافادته أن كل رجل يقارن ضيعة رجل
واحد وهما فاسدان والجواب أن كل لما كانت في قوة أفراد متعددة كان الضمير العائد عليها أو على
مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع للمقتضية للقسمه آحادا كركب القوم دوابهم فكأنه
قيل زيد وضعته وعمرو كذلك الخ (قوله بعد واو المعية) أي بعد معطوفها لكونه خبرا عن التعاطفين
واعترض بأنه لا شيء بعد الواو يسد مسدا للخبر حتى يجب حذفه وأجاب سم بأن المعطوف يسد مسده من
حيث كونه خبرا عن الأول لحلوله حيث لا محل له وان لم يسد مسده من حيث كونه خبرا عنه هو (قوله
وقيل لا يحتاج الخ) رد بأن الواو وان كانت بمعنى مع لكن لا تصلح للاخبار بها لكونها ليست ظرفا
بخلاف مع (قوله فان لم تكن الخ) أي بأن لم تكن للمعية أصلا بل مجرد التشريك في الحكم كزيد
وعمر متباعدا أولها لانصا كمثل الشارح (قوله لم يحذف الخبر وجوبا) أي بل جواز ان علم بدليل
والامتنع فلو قلت زيد وعمرو وأردت مقترنان جاز حذفه لأن الاقتصار على التعاطفين يفيد معنى
الاصطحاب وجاز ذكره لأن الواو ليست نصافية بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله قال الفرزدق

تمنوا إلى الموت الذي يشعب الفتى * وكل امرئ والموت يلتقيان

ويشعب كي علم أي يفرق فذكر الخبر وهو يلتقيان لأن الواو لم تنص على المعية ولو حذف لفهم أفاده المصريح
وفيه أن يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التي في كل رجل وضعته بل ان التي يحصل ولو بعد حين كما هو
الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلا فلما أريد كل امرئ وقبول الموت ملتقيان بالفعل كان ذكر
الخبر شاذ للنص على المعية فتأمل (قوله مصدرا) أي صريحا عند جمهور البصريين وقيل ولو مؤولا
كأن ضربت العبد مسيئا ولا بد من عمله في اسم يرجع إليه الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير

وبعد حال سدت مسد الخبر وهي لا تصلح أن تكون خبرا في حذف الخبر وجوبا لسد الحال مسده وذلك نحو ضرب في العبد مسينا فضر في مبتدا والعبد معمول له ومسينا

(١٠٨)

حال سدت مسد الخبر والخبر محذوف وجوبا بالتقدير ضرب في العبد اذا كان

مسينا ان أردت الاستقبال وان أردت الماضي فالتقدير ضرب في العبد اذا كان

مسينا فمسينا حال من

الضمير المستتر في كان

المفسر بالعبد واذا كان

أو اذا كان ظرف زمان

نائب عن الخبر ونبه

المصنف بقوله وقبل حال

لا يكون خبرا على أن الخبر

المحذوف مقدر قبل الحال

التي سدت مسد الخبر كما

تقدم تقريره واحتز بقوله

لا يكون خبرا عن الحال

التي تصلح أن تكون خبرا

عن المبتدا المذكور نحو

ما حكى الأخفش رحمه الله

من قولهم زيد قائما فزيد

مبتدا والخبر محذوف

والتقدير ثبت قائما وهذه

الحال تصلح أن تكون

خبرا فتقول زيد قائم فلا

يكون الخبر واجب الحذف

بخلاف ضرب في العبد مسينا

فان الحال فيه لا تصلح أن

تكون خبرا عن المبتدا

الذي قبلها فلا تقول ضرب في

العبد مسيء لأن الضرب

لا يوصف بأنه مسيء والمضاف

الى هذا المصدر حكمه

كمحكم المصدر نحو آثم تبيني

الحق منوطا بالحكم قائم

خير اقترابي من المولى حليف رضا * وشر بعدى عنه وهو غضبان

ولو مضارعية عند سبويه خلافا للفراء كضرب في العبد يسىء ومنه قوله

ورأى عيسى الفتى أباك * يعطى الجزيل فعليك ذاك

(قوله حال من الضمير الخ) أما لم يجعل حالا من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه الضمير لثلاثا يكون الحال من معمولات المبتدا في تقدم محلها حينئذ على الخبر فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله فيفتقر الى تقدير خبر كما هو رأى الكوفيين أى ضرب في العبد مسينا ما موجود فيقوت المقصود من حصر الضرب مثالا حال الاساءة وحينئذ يكون الحذف جائزا لعدم سد شيء مسده وأما لم يجعل كان ناقصة والنصوب خبرها للاحال مع ان حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو وموقعه كالحديث والبيت للمار بن وهي لا تكون خبرا لها فتدبر (قوله نائب) بالرفع صفة حال (قوله فلا يكون الخبر الخ) أى بل يجب ذكره وما حكاها الأخفش شاذ كقولهم حكمك مسمطا كحكمك أى حكمك لك حال كونه نافذا وخرجت فاذا زيدا جالسا بناء على أن اذا حرف أماعلى انها ظرف فى الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على ذلك ضرب في العبد شديد ابل ان قصدت الحالية وجب ذكر الخبر كضرب في العبد اذا كان شديدا أو الخبرية وجب الرفع (قوله لا يوصف بأنه مسيء) أى بحسب قصد المتكلم كون المسيء هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف الضرب بها مجازا عن فاعله ولا حصر في المجاز تعين رفعه على الخبرية وكذا يقال في مثال المتن الثانى لأن منوطا يصلح لجر يانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد الاجريانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط وأوضح منهم ماضى في العبد قائما وأكثر شربى السويق ملتونا لأن الحال فيهما لا تصلح للخبرية لا بحسب ذاتها ولا فى القصد فتدبر (قوله والمضاف الى هذا المصدر الخ) أى صريحا كان كامثله أو مؤولا كأخطب ما يكون الامير قائما أى أخطب كون الامير أى أكوانه اذا كان قائما (قوله أربعة) زاد فى الجمع وغيره مواضع منها لاسيما يذ بالرفع كما مر ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله أو مفعوله بحرف جر نحو سقيا ورعا لك فلك خبر مبتدا حذف وجوبا ليلى المصدر فاعله أو مفعوله كما يليان الفعل أى اسق يا الله هذا الدعاء لك يازيد مثلا فالكلام جملتان وليس الجار متعلقا بالمصدر لامتناع خطابين لاثنتين فى جملة واحدة ومحل ذلك كما ترى اذا كان المصدر نائبا عن فعل الامر وكان المجرور ضمير المخاطب فان ناب عن غير الامر كشكرا لك أى شكرت لك شكرا أو كان المجرور غير ضمير المخاطب كسقيان يذ فالظاهر ان اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول المصدر أى اسق يا الله يذ اوارعه فاحفظ هذا التحقيق اه صبان واللام فى ذلك مبينة للمفعول ومثال الفاعل كما فى الرضى نحو يؤسا لك وسحقا وبعدا أى بثست وسحقت وبعدت ولعل المانع من كون الجار متعلقا بالمصدر هنان التعدى باللام انما يكون للمفعول لا للفاعل فتأمل قال الرضى وكذا يجب حذف المبتدا قبل من البيئة للعارف نحو وما بكم من نعمة اذا جعلت ماموصولة أما البيئة للسكرات فهي صفة لها كما اذا جعلت

ما فى

مبتدا وتبينى مضاف اليه والحق مفعول لتبينى ومنوطا حال سدت مسد خبر آثم

والتقدير آثم تبينى الحق اذا كان أو اذا كان منوطا بالحكم ولم يذكروا المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدا وجوبا وقد عدها فى غير

هذا الكتاب بأربعة

الاول النعت الملقبوع الى الرفع في مدح نحو ممرت بزيد الحبيب أو ترحم نحو ممرت بزيد المسكين فالمبتدأ محذوف في هذه التثنية ونحوها وجوابا والتقدير هو الكريم وهو الحبيب وهو المسكين * الموضع الثاني أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بشئ نحو نعم الرجل زيدو بشئ الرجل عمرو فزيدو عمرو وخبران لمبتدأ محذوف وجوابا والتقدير هو زيدو المدح ز يدو هو عمرو وأى المضمون عمرو * الموضع الثالث ما حكي الفارس من كلامهم في ذمتي لافعلن (١٠٩) في ذمتي ختبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف والتقدير في ذمتي

يمين وكذا ما أشبهه وهو ما كان الخبر فيه صريحا في القسم * الموضع الرابع أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل نحو صبر جميل التقدير صبرى صبر جميل فصبر مبتدأ وصبر جميل خبره ثم حذف المبتدأ الذي هو صبرى وجوبا

(ص)

وأخبروا بثنين أو بأكثر * عن واحد كهم سراة شعرا

(ش) اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف نحو زيد قائم ضاحك فذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك سواء كان الخبران في معنى خبر واحد نحو هذا حلو حامض أى مز أم لم يكونا كذلك كالمثال الاول وذهب بعضهم الى أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان الخبران في معنى خبر واحد فان لم يكونا كذلك تعين العطف فان جاء من لسان العرب شىء بغير عطف

ما في الآية نكرة اه (قوله النعت الملقبوع) سمي نعتا باعتبار ما كان وانما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالمنعوت أولا لشعار بانشاء المدح كما فعلوا في النداء (قوله في مدح الخ) خرج الملقبوع الذي للتخصيص أو الايضاح فان الحذف فيه جائز كما في التصريح وغيره (قوله وجوبا) أى لصيرورة الكلام لانشاء المدح مثلا جرى مجرى الجملة الواحدة (قوله مخصوص نعم) أى المؤخر عنها كما مثله أما المقدم كزيد نعم الرجل مبتدأ خبره الجملة ورباطها العموم كما مر ومثله نعم فيما ذكر ما شاكرها في المدح أو الذم كجب وساء (قوله في ذمتي يمين) أى أو عهد أو ميثاق أى متعلق ذلك وهو مضمون الجواب لانه الذي يستقر في الذمة لا اليمين والعهد وانما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسده مسده لكونه واجب التأخير والجواب في محله (قوله صريحا في القسم) ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لاصراحة فيه قطعاه اه اسقاطى (قوله نائبا مناب الفعل) أى أتى به بدلا عن اللفظ بقوله اذا صله اصبر صبرا حذف الفعل وعوض عنه المصدر اكتفاء بدلالته عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل الى الرفع ليفيد الدوام وأوجبوا حذف المبتدأ استصحابا لحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية (قوله صبر جميل) أى في قول الرازي

شكا الى جملى طول السرى * صبر جميل فكلا نائبا

أى أمرنا صبر جميل ومثله سمع وطاعة أى أمرنا ذلك (فائدة) الصبر الجميل هو الذى لا شكاية معه والصفح الجميل هو الذى لا عتاب معه والهجرا الجميل هو الذى لا اذية معه (قوله سراة) بفتح المهملة وقد تضم أصله سرية قلبت ياؤه ألفا كقضاة جمع سرى أى شريف على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل باللام أفعلاء كبنى وانبياء وتقى وأتقياء كما سيأتى في قوله * وناب عنه أفعلام فى المل * لام الخ (قوله سواء الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه في شرح الكافية لانه ما فى اللفظ والمعنى كمثل المتن والآية والبيتين فيجوز فيه العطف وتركه بالواو وغيرها أوفى اللفظ فقط وضابطه أن لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدأ نحو حلو حامض أى مز وهذا أعسر يسرى أى أضبط للعمل لانه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه العطف لانهما شىء واحد فى المعنى ولا يتوسط المبتدأ بينهما ولا يتقدمان عليه على الاصح فيهما وزادوا له نوعا يجب فيه العطف وهو تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة كقوله

يدك يدخيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غاظة

أو حكا لكونه ذا أجزاء كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهوا الخ والنوع الاول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين الاجزاء أفاده الدماميني (قوله من) بضم الميم كفى القاموس أى متوسط بين الخلاوة والخموضة الصرقتين وليس اجتماعين فيه لانهما ضدان بخلاف زيد كاتب شاعر فانه جامع بين الصفتين لذاتهما فكل منهما خبر مستقل (قوله من بك الخ) من شرطية لحذف نون يكن وقوله فهذا تبنى قائم مقام جوابها من اقامة السبب مقام المسبب أى فانما مثله لان هذا تبنى والبت كساء غليظ مربع ومقيظ وما بعده بصيغ اسم الفاعل أى كافى في القيتظ وهو شدة الحر والصيف والشتاء (قوله ينام الخ)

قد مر له مبتدأ آخر كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد وقول الشاعر من يك ذاب فتها تبنى * مقيظ مصيغ مشتى وقوله ينام باحدى مقلتيه ويتقى * بأخرى للنيا فهو يقظان نائم وزعم بعضهم انه لا يتعدد الخبر الا اذا كان من جنس واحد كأن يكون الخبران مثلا مفردين نحو زيد قائم ضاحك أو مجملتين نحو زيد قائم ضحك فاما اذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد قائم ضحك هكذا زعم هذا القائل

ويقع في كلام العرب
للقرآن الكريم وغيره
تجوز ذلك كثيرا ومنه
قوله تعالى فاذا هي حية
تسعى جوزوا كون تسعى
خبر اثانیا ولا يتعين ذلك
لجواز كونه حالا (ص)

﴿كان وأخواتها﴾

ترفع كان للبدا
والخبر
تنصبه ككان سيذا
عمر
ككان ظل بات أضحي
أصبحا

أسمى وصار ليس زال برحا
فتى وانفك وهذی الاربعة
لشبه نفي أولني متبعه
ومثل كان دام مسبقا بما
كأعطا مامت مصيبارهما
(ش) لما فرغ من الكلام
على البتدا والخبر شرع في
ذكر نواسخ الابتداء وهي
قسمان أفعال وحروف
فالأفعال كان وأخواتها
وأفعال المقاربة وظن
وأخواتها والخروف ما
وأخواتها ولا التي لنفي الجنس
وان وأخواتها فبدأ المصنف
بذكر كان وأخواتها وكلها
أفعال اتفاقا لا ليس فذهب
الجمهور إلى أنها فعل وذهب
الفارسي في أحد قولي
وأبو بكر بن شقير في أحد
قولي إلى أنها حرف وهي
ترفع البتدا وتنصب خبره

الروى فهو يقظان هاجع بدل نائم لان قبله

وبت كنوم الذئب في ذى حفيظة * أكلت طعاما دونه وهو جائع

ينام الخ والعرب ترعم أن الذئب ينام بعين ويحرس باخرى ثم يتناولان في الحرس فهو نائم من جهة يقظان
من جهة أخرى فجمع بين الصفتين كما جمع زيد بين الكتابة والشعر (قوله ويقع الخ) رد ذلك الزعم
(قوله لجواز كونه حالا) الصواب اذ لم يجعل خبرا كونه صفة لحية لانها نكرة لا مسوغ ليجي الحال منها
والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿كان وأخواتها﴾

استعار الاخوات للنظائر في العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالذكر لانها أم الباب اذ حدثها وهو
الكون يعم جميع أخواتها ولذا اختصت عنها زيادة أحكام وتصرفات وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا
بالكسر لما مر في الخطبة (قوله اسما) الظاهر أنه معمول المحذوف كما يشير له حل الشارح أي ويسمى
اسما لها وقد يجعل حالا أي حال كونه اسما لها أي مسمى بذلك (قوله ككان) خبر مقدم عن ظل وما
عطف عليه بحذف العاطف في غالبه (قوله زال) أي ماضى زال لا ماضى يزىل بفتح أوله فانه تام متعدي بمعنى
ما زال تقول زل ضائك من معزى أي ميزها ومصدرها زال ولا ماضى يزول فانه تام قاصر بمعنى ذهب كقوله
تعالى ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال ولا مصدر للناقصة ووزنها فاعل بالكسر
وغيرها بالفتح كما في التصريح وغيره (قوله فتى) بتثنية التاء ويقال أفتأ كما في الجمع (قوله وهذی
الاربعة) أي موادها فلا رداً لها أفعال ماضية لا تلي النهى النى من جملة شبه النفى (قوله لشبه نفي) قدمه
على النفي جبرا لضعفه (قوله ومثل كان الخ) خبر مقدم عن دام لقصد لفظهما ومسبوقا حال منها أو من
ضمير خبرها (قوله كأعط الخ) درهما ما مفعول ثان لأعط وحذف الاول كمفعول مصيبا أي واجدا
أي أعط المحتاج درهما مامت واجدا له فقه تقديم وتأخير وحذفان أو هو مفعول مصيبا وحذف مفعولا
أعط وأصل دام دوم بالفتح وينقل إلى المضموم عند اتصال التاء به توصلا إلى نقل الضمة إلى الدال لتدل بعد
حذف عينه للساكنين على أنها واو وانظروا جعل مفتوحا مع أنه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة
الفتح وخفته والحمل على التامة لانها جاء وصفها على فاعل وهو قليل في المضموم والكسور كما مر ويأتى
(قوله نواسخ الابتداء) من النسخ وهو الازالة لازاتها حكم البتدا والخبر (قوله إلى انها فصل) أي
لقبول التاء ين (قوله ترفع البتدا) أي تجدد له رفعاً غير رفع الابتداء عند البصريين وهو الصحيح
لاتصال الضمير بها وهو لا يتصل بالأفعال مستقرا ولا نهالو لم تعمل الا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت
ناصبة غير رافعة ولم يعهد فعل كذلك وتسميته حينئذ مبتدأ انما هو باعتبار ما كان وأل في البتدا كاسم
الشرط والاستفهام للجنس لا للاستغراق فان منه ما لا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير الا ضمير الشأن
ولازم الحذف كالنعت المقطوع ونحوه مما مر واللازم لصفة واحدة كطوبى للؤمن وويل للكافر وكا عين
في القسم واللازم للابتداء بنفسه كقل رجل يقول ذلك ولقد درك وما التعجبية فان هذه الاشياء جرت
مجرى الامثال فلا تغير عما وردت أو بغيره كمصحوب لولا واذا الفجائية فانها لا يصحبان غير البتدا
(قوله وتنصب خبره) أي غير الطلب في الجميع وشذوقه * وكوفى بالمكاره ذكر نفي * أو هو بمعنى
تذكر نفي وغير الفعل للماضي في صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها بخلاف البقية نحو ان كنت قلته وغير
اسم الاستفهام في دام وليس والنفي بما فلا يقال لأ كلمك كيف ما دام زيد ولا ين ليس زيد لان خبر دام
وليس لا يتقدم عليها ولا أين ما زال زيد لان ما النافية تلازم المصدر عند البصريين فتزدحم مع الاستفهام
بخلاف النفي بغير ما نحو أين لا يزال زيد وغير النفي ككيف كان زيد وما علم أنه لا يحذف الاسم ولا الخبر

و يسمى المرفوع بها اسمها والمنصوب بها خبرها وهذه الافعال قسمان منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي كان وظل وابت وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس ومنها ما لا يعمل هذا العمل الا بشرط وهو قسمان القسم الاول ما يشترط في عمله أن يسبقه نفى لفظا أو تقديرا أو شبه نفى وهو أن بقا زال وروح وفنى وانفك فمثال النفي لفظا ما زال زيد (١١١) قائما ومثاله تقديرا قوله تعالى قالوا

تالله نفقوا تذكر يوسف
أى لا نفقوا ولا يحذف الثاني
معا قياسا الا في القسم
كآلية الكريمة وقد شذ
الحذف بدون القسم
كقول الشاعر

وأبرح ما أدام الله قومي

بحمد الله منتظا مجيدا

أى لا أبرح منتظا مجيدا

أى صاحب نطاق وجواد

ما أدام الله قومي وعنى بذلك

انه لا يزال مستغنيا ما بقى له

قومه وهذا أحسن ما حمل

عليه البيت ومثال شبه النفي

والمراد به النهي كقولك

لا تزال قائما ومنه قوله

صاح شمر ولا تزال ذاكر

المو

ت ففسيا نه ضلال مبين

والدعاء كقولك لا يزال الله

محسنا إليك وقول الآخر

ألا يا سلمى يادارمى على

البلى

ولا زال منها لا بجرعائك

القطر

وهذا هو الذى أشار اليه

المصنف بقوله وهذى الاربعة

الى آخر البيت القسم الثاني

ما يشترط في عمله أن يسبقه

ما المصدرية الظرفية وهو

دام كقولك أعط مادمت

في هذا الباب اقتصارا أى بلا دليل ولا اختصارا أى به عند الجمهور الاضمر لشيء الاسم بالفاعل والخبر صار كالعوض عن مصدرها اذ القيام مثلا كون من أكون زيد والعوض لا يحذف أى وأما حذفها في ان خبر غير كاسيا في تتبع لكان لا بالاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقا والمصنف في ليس فقط حكى سيبويه ليس أحد أى هنا أفاده في الجمع مع زيادة (قوله) ويسمى المرفوع (الخ) هى تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها لأن زيد مثلا اسم للذات لا للكان والأفعال لا يخبر عنها وقد يسميان فاعلا ومفعولا مجازا لأن الفاعل في الحقيقة مصدر خبرها مضافا لاسمها فمضى كان زيد قائما كان قيام زيد (قوله) أن يسبقه نفي أى لأن القصد بالجملة الاثبات وهذه الأفعال معناها نفي فاذا نفيت انقلبت اثباتا (قوله) الا في القسم أى مع المضارع وكون الثاني لا كما قال الدونشري

ويحذف نافع مع شروط ثلاثة * اذا كان لا قبل المضارع في قسم

(قوله) بحمد الله متعلق بالاستمرار المفهوم من أبرح المنفى ومجيد يضم اليم خبر ثان ان قلنا بتعدد الخبر في هذا الباب والافنعت (قوله) نطاق هو ما يشد به الوسط جمعه نطق ككتاب وكتب (قوله) وجواد بتحقيق الواو يطلق على الفرس ذكرا أو أنثى كما في المصباح (قوله) وهذا أحسن) الاشارة اما الى الاعراب فمقابلان أبرح غير منفي بل تام بمعنى أزول عن كوفى منتظا مجيدا أى أترك ذلك مادام قومي لانهم يكفوني به فلا شاهد فيه أو الى المعنى فمقابلان منتظا معناه ناطق ومجيدا أى محسنا في الثناء على قومي أفاده العيني (قوله) النهي أى والدعاء لأن المطلوب بهما ترك الفعل وهونى فخرج غيرها كالاستفهام قيل الا الإنكارى لانه بمعنى النفي ولا فرق في الدعاء بين كونه بلا أو بلى كقوله

لن تزالوا كذلك ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال

ان قلنا بأنها فيه للدعاء وهو المختار لتناسب ما عطف عليها ثم فرار من عطف الانشاء على الخبر (قوله) صاح منادى مرخم صاحب على غير قياس لكونه ليس بعلم وشمر أى اجتهد في الاستعداد للوثة ولاتنسه (قوله) ألا يا سلمى (الخ) ألحرف استفتاح وتنبيه ويا مؤكدة لها أو النادى محذوف أى يا هذه وى اسم امرأة غير مية لا ترخيمها كما في التصريح أى فلا يرد أن ترخم غير النادى شاذ لكن قال الصبان من تتبع كلام ذى الرمة نظما ونثرا وجدته يسمى محبوبته بهما وعلى البلى أى منه بكسر الباء من بلى الثوب كرضى صار خلقا والجرجاء رملة مستوية لا تنبت شيئا ومثلا كتنصبوا زنا ومعنى والمراد انصاب غير مضر بدليل اسلمى (قوله) المصدرية الظرفية) أخذها من المثال وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نيابة عن الظرف وهو المدة وهما شرطان لصحة العمل لأن دام لتوقيت الامر بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوبه به بدليل عدم عملها في مادامت السموات والأرض مع استيفائها الشرطين بل هى تامة أى مدة بقائها مخرج غير المصدرية كالنافية في نحو مادام شىء وغير الظرفية كيعجبني مادمت محيحا أى دوامك فدام فيهما تامة بمعنى بقى والمنصوب حال وكذا عند حذف ما كدوام الظلم أهلك ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله) ومعنى ظل) أى مع معموليها لأن معناها مطلق حدث في زمن ماض نهارى وقوله بالخبر أى بدلوله التضنى وهو الحذف وقوله نهارا أى ماضيا وكذا يقال في الباقي (قوله) ومعنى صار التحول) أى موضوعه له وأما في

مصيبا درهما أى أعط مدة دوامك مصيبارهما ومنه قوله تعالى وأوصانى بالصلاة والزكاة مادمت حيا أى مدة دوامى حيا ومعنى ظل اتصاف الخبر عنه بالخبر نهارا ومعنى بات اتصافه به ليلا وأضحى اتصافه به فى الضحى وأصبح اتصافه به فى الصباح وأمسى اتصافه به فى المساء ومعنى صار التحول من صفة الى صفة أخرى ومعنى ليس النفي وهى عند الإطلاق

لنفي الحال نحو ليس زيد قائما أي الآن وعند التقيد بزمن على حسبه نحو ليس زيد قائما غدا ومعنى مازال وأخواتها ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو مازال زيد ضاحكا وما زال عمر وأزرق العينين ومعنى دام بقي واستمر (ص) (وغير ماض مثله قد عملا * ان كان غير الماض منه استعمال) (١١٢) (ش) هذه الافعال قسمان أحدهما ما يتصرف وهو ما عدا ليس ودام

والثاني ما لا يتصرف وهو ليس ودام فنه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الافعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي وذلك هو المضارع نحو يكون زيد قائما قال الله تعالى ويكون الرسول عليكم شهيدا والامر نحو كونوا قائمين بالقسط قال الله تعالى قل كونوا حجارة أو حديدًا واسم الفاعل نحو زيد كأن أخاك قال الشاعر

وما كل من يبدى البشاشة
كأننا

أخاك اذا لم تلفه لك منجدا
والمصدر كذلك واختلف في كان الناقصة هل لها مصدر أم لا والصحيح أن لها مصدرا ومنه قول الشاعر
يبنل وحلم ساد في قومه الفتى
وكونك اياه عليك يسير
وما لا يتصرف منها وهو دام وليس وما كان النفي أو شبهه شرطافيه وهو زال وأخواتها لا يستعمل منه أمر ولا مصدر (ص)

(وفي جميعها توسط الخبر * أجز وكل سبقه دام حذر) (ش) مراده أن أخبار

التحول المفهوم من كل فعل قائم الزمن دلالة على التجدد والحدوث لامن الوضع لحصل الفرق بينهما أفاده سم وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى ما جمعته بقولي .

بمعنى صار في الأفعال عشر * تحول آض عاد ارجع لتغم وراح غدا استحال ارتد فاقد * وحر فها كها والله أعلم

وحكى سيبويه ما جاءت حاجتك بالنصب أي حاجة صارت حاجتك فاسمها ضمير ما الاستفهامية وبالرفع أي صارت حاجتك أي حاجة فما خبرها مقدم وقد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا نحو وفتحت السماء فكانت أبوابا زاد الزمخشري بات قال في شرح الكافية ولا حاجة له عليها (قوله لنفي الحال) أي لنفي حدث خبرها في الحال وانما لم تدل على المضى كسائر الافعال الماضية لان شبهها الحرف في الجمود والمعنى جردها عن الزمان أصلا لكن حدث خبرها لا بدله من زمن فعمل على الحال لانه الاقرب (قوله وعند التقيد بزمن) أي صريحا كما مثله أو ضمنا كليس خلق الله مثله أي في الماضي واسمها ضمير الشأن ألا يوم يأتيهم ليس مصر وفا أي في المستقبل وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفا ولم تقلب ألفا لجودها (قوله على حسب ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ذلك وهي الملازمة مدة قبول الخبر عنه للخبير سواء دام بدوامه نحو مازال الله محسنا لا يزال زيد أزرق العينين أم لا نحو مازال زيد ضاحكا أو علما أي مدة قبول ذلك ووجود سببه لا مطلقا (قوله مثله) أما حال من فاعل عمل أو نعت لمصدره محذوف أي عمل عملا مثل عمله وفيهما تقديم معمول الفعل المقرون بقدر عليه وهو ممنوع فعمل فيه خلافا وللضرورة (قوله وهو ليس ودام) حصره غير المتصرف فيهما يقتضي ان مراده بالتصرف ما يعم التصرف التام والناقص فيدخل فيه زال وأخواتها فانه ليس لها الا الماضي والمضارع واسم الفاعل دون غيرها كالصدر والامر وأما ليس ودام فلا يتصرفان أصلا على الصحيح في دام وأما بدوم ودم ودائم ودوام فمن دام التامة لكن رجح الصبان ان الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صلة المصدرية وادعاء ان هذا المنسبك مصدر التامة أو اختراع مصدر لم يرد جور وسوء ظن والباقي تصرفه تام كما بينه الشارح لكن اختلف في اسم المفعول فمنعه قوم منهم أبو علي قال في شرح المحقق ان تلميذه أبا الفتح ابن جني سأله عن قول سيبويه يكون فيه فقال ما كل داء يعالج الطبيب وأجازه آخرون وعليه فالنائب عن الاسم اما الطرف كما مثل أو ضمير مصدر المفهوم منه نحو مكون قائما فتلخص أنها ثلاثة أقسام (قوله أخاك) خبر كائنا واسمها ضمير يعود على من وكائنا خبر ما الحجازية وتلفه أي تجده (قوله والصحيح ان لها مصدرا) أي فلما كان الكون والكيونة ولصار الصير والصيرورة ولبات البيات والبيتوتة وظل الظالول ولا أصبح وأمسى وأضحى الاصباح والامساء والاضحاء (قوله ببذل) الباء سببية متعلقة بساد أي شرف وكونك مبتدأ والكاف في محل جر بالاضافة ورفع من حيث انها اسم الكون واية خبره من حيث النقصان ويسير أي سهل خبره من حيث الابتداء وعليك متعلق به (قوله وما لا يتصرف منها الخ) هذه العبارة في غاية القلق لما فيها من التكرار والمناقضة لما مر كما لا يخفى (قوله وفي جميعها) متعلق بأجز وتوسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حذر أي منع وسبقه مفعول حذر وهو مصدر مضاف لفاعله ودام مفعوله أي وكل النحاة منع أن يسبق دام خبرها (قوله كان في الدار صاحبها) تمثيل صحيح لان تقديم

هذه الافعال ان لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الاسم والفعل فتال وجوب تقديمها على الاسم قولك كان في الدار صاحبها فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر لثلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك كان أخى رفيقي فلا يجوز تقديم رفيقي على انه خبر لانه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الاعراب

ومثال ما توسط فيه الخبر
قولك كان قائما زيد قال
الله تعالى وكان حقا علينا
نصر المؤمنين وكذلك
سائر أفعال هذا الباب من
التصرف وغيره يجوز
توسط أخبارها بالشرط
الذكر ونقل صاحب
الارشاد خلافا في جواز
تقديم خبر ليس على اسمها
والصواب جوازه قال
الشاعر

سلى ان جهلت الناس عنا
وعنهم
فليس سواء عالم وجهول
وذكر ابن معطى أن خبر
دام لا يتقدم على اسمها فلا
تقول لأصاحبك مادام
قائما زيد والصواب جوازه
قال الشاعر

لا طيب للعيش مادامت
منغصة

لذاته بادكار الموت والهرم
وأشار بقوله وكل سبقه دام
حظر الى أن كل العرب أكل
النحاة منع سبق خبر دام عليها
وهذا ان أراد به أنهم منعوا
تقديم خبر دام على ما المتصلة
بها نحو لا أحببك قائما مادام
زيد فسلم وان أراد أنهم
منعوا تقديمه على دام وحدها
نحو لا أحببك ما قائما دام
زيد وعلى ذلك حملة ولده
في شرحه ففيه نظر والذي
يظهر أنه لا يمتنع تقديم
خبر دام على دام وحدها
فتقول لا أحببك ما قائما دام

زيد كما تقول لا أحببك ما زيدا كنت

الخبر يصدق بتقديمه على الاسم وحده كهذا وعلى الفعل أيضا كفى الدار كان صاحبها وليس كلامه الآن
في وجوب التوسط حتى يعترض عليه بأن هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل والحاصل أن للخبر ستة
أحوال وجوب التأخر ككان صاحبى عدوى لما ذكره الشارح وما كان صلاتهم عند البيت الأمكأ أى
تصغيرا بالفاء وتصدية أى تصغيرا لحصره وجوب التوسط كي عجبني أن يكون في الدار صاحبها فيمتنع
تأخير في الدار لمكان الضمير وتقديمه على الفعل لثلايفصل بين أن وصلتها وعلى أن لان معمول الصلاة
لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل كآين كان زيد وجوب التأخر أو التوسط كهل كان
زيد قائما فيمتنع تقديمه على هل لان لها الصدر وعلى كان لثلايفصل بينهما وجوب التوسط أو التقدم
ككان في الدار صاحبها وكان غلام هند بلها بنصب غلام ونحو ما كان قائما لا زيد لجواز تقديم الخبر
على كان لا على ما لان لها الصدر السادس جواز الثلاثة ككان زيد قائما وكان غلام هند مبغضا بنصب
مبغض فيجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر لفظا (قوله بالشرط المذكور) هو قوله ان لم
يجب تقديمها الخ أى بشرط أن تخلو من موجب التقديم والتأخير ولا تغفل عن التفصيل المتقدم (قوله
والصواب جوازه) منه قراءة حمزة وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر (قوله فليس سواء) خبر
ليس مقدم وعالم اسمها مؤخر وهذا من قصيدة للسموأل اليهودى يخاطب امرأة خطبتها هو وآخر فالت
للآخر وأولها

إذا المرء يدنس من اللؤم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل
وان هو لم يحمل على النفس ضيمها * فليس الى حسن التناء سبيل
نعيرنا أنا قليل عديدنا * فقلت لها ان الكرام قليل
وما قل من كانت بقايا مثلنا * شبابا تسمى للعلا وكهول
وما ضرنا أنا قليل وجارنا * عزيز وجارا لا كثيرين ذليل
وانا أناس لا نرى القتل سبة * اذا مارأته هامر وسأل
يقرب حب الموت آجالنا لنا * ونكصره آجالهم فتطول
وما مات مناسيد في فراشة * ولا ضل مناحيت كان قتيل
اذا سيد منا خلا قام سيد * فقول بما قال الكرام فعول
ونشكر ان شتاعلى الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين نقول
وأيامنا مشهودة في عدونا * لهاغر مشهورة وحجول
وأسيافنا في كل شرق ومغرب * بهامن قراع الدارعين فلول
معوذة أن لاتسل ناصلها * فتغمد حتى يستباح قتيل

سلى الخ (قوله لا طيب للعيش) أى المعيشة والحياة ومنغصة خبر دام مقدم على اسمها وهو لذاته قال
شيخ الاسلام ويلزم عليه الفصل بين منغصة ومعمولها وهو بادكار بأجنبي وهو لذاته فالاولى احتمال أن
دامت ومنغصة تنازع على لذاته فاعمل الثانى وأضمر في دامت ضمير امستتراها واسمها فلا شاهد فيه وأصل
ادكار ادتكار قلبت ناء الافتعال والاولى ادغمت فيها الدال المعجمة بعد قلبها من جنسها كما سيأتى (قوله
فسلم) أى الاجماع على ذلك مسلم لا ممتنع تقديم معمول الصلاة على الموصول قيل وهذا الاحتمال أقرب
الى كلامه ليوافق ما شبهه به بقوله كذاك سبق الخ في أن الخبر في كل سابق على ما فتأمل (قوله ففيه
نظر) أى في ادعاء الاجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه والصحيح منه الجواز ولا يضر الفصل
بين الحرف المصدرى وصلته لانه غير عامل بخلاف العامل كآين المصدرية فلا يفصل منها لشدة تعلقه بها لانه

(ص) (كذلك سبق خبر النافية * فجئ بهما متلو لا تاليه) (ش) يعني أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية ويحل تحت هذا قسما أحدهما كان النبي شرطاً في جملة نحو مازال وأخواتها فلا تقول قائماً مازال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس والثاني ما لم يكن النبي شرطاً في جملة نحو ما كان زيد قائماً فلا تقول قائماً ما كان زيد وأجاز به بعضهم ومفهوم كلامه أنه إذا كان النبي بغير ما يجوز التقديم فتقول قائماً لم يزل زيد ومنطلقاً لم يكن عمرو ومنعها بعضهم ومفهوم كلامه أيضاً جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النبي بما نحو ما قائماً مازال زيد وما قائماً كان زيد ومنعهم بعضهم (ص) (ومنع سبق خبر ليس اصطفى * وذو تمام ما نرفع بكتفي

وماسواه ناقص والنقص في فتي ليس زال دائماً في) (ش) اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون والسبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف إلى المنع وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز فتقول قائماً ليس زيد واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع ولم يرد من لسان العرب تقدم خبر ليس عليها وانما ورد من لسانهم مظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا استدلال من أجاز تقديم خبرها عليها وتقريره أن يوم يأتيهم معمول الخبر الذي هو مصروفاً وقد تقدم على ليس قال ولا يتقدم للمعول الاحيى يتقدم العامل وقوله وذو تمام الخ

يطلبها للوصول بها والعمل فيها وغير العامل يطلبها للوصول فقط فتدبر (قوله كذلك سبق الخ) مصدر مضاف لفاعله وهو خبر بالتنوين وما مفعوله أى سبق الخبر على ما النافية مثل سبقه على المصدرية مع دام في المنع بقطع النظر عن وصفه بالاجماع لما سيأتي (قوله فجئ بها الخ) فيه مع توكيدها قبله الإشارة إلى أن ما تنضم صدر جملتها أبداً (قوله وأجاز به بعضهم) أجاز الكوفيون الصورتين لأن ما تنضم الصدر عندهم ووافقهم ابن كيسان في الأولى لأن نفيها إيجاب فكأنه لم يكن نفي بخلاف الثانية (قوله ومنعها بعضهم) حكاه في التسهيل عن الفراء وكذلك جميع حروف النفي لكن قال في شرح الكافية أنه جائز عند الجميع اه ومن شواهد الصريحة

مه عاذلي فهاتما لن أبرح * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

(قوله على الفعل وحده) هو الصحيح (قوله ومنع الخ) مبتدأ مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله واصطفى خبره أى ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول سبق وخبر بالتنوين فاعله مجرور بالإضافة وعدم تنوينه يفسد الوزن والمعنى لا فادته منع سبقه مطلقاً ولو على الاسم وليس كذلك وأفهم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دام وليس والنفي بما لسكوته عنه وهو كذلك ولو كان جملة على الاصح انظر الصبان (قوله والنقص) مبتدأ خبره في بضم القاف أى تبع ودائماً حال من ضميره وحذف العاطف من ليس وزال (قوله اختلف النحويون) محل الخلاف في غير الاستثناء أما فيه فلا يتقدم خبرها اجماعاً ومثلها لا يكون (قوله وتقريره) براهين أى بيان وجه دلالة وقد أجاب عنه اللانعون بأنه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول المعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر إذا كان ظرفاً أو أن يوم معمول لحذف أى لا يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفاً حال منه مؤسسة أو أنه مبتدأ بنى على الفتح لضافته إلى جملة يأتيهم وليس مصروفاً خبره والضمير في ليس يعود له لالاعذاب (قوله الاحيى يتقدم العامل) أى الأصل فيه ذلك وقد يخالف هذا الأصل كما أجازوا تقديم معمول خبران على اسمها دون الخبر كان في الدار زيد اجالس وقدموا معمول الفعل للنفي بلم أولن دونه كزيد لم أولن أضرب ومعمول الخبر الفعلي على البتة عند البصريين دونه كعمراز يضرِب ومعمول الفعل بعد مادونه نحو فاما اليتيم فلا تقهر وكل ذلك لنكات تعلم من أبوابها (قوله وان كان ذو عسرة) جوز الكوفي نقصها على حذف الخبر أى من غرائكم ورده أن الخبر لا يحذف في هذا الباب كما مروى جدي في نسخ بعد الآية قال الشاعر إذا كان الشتاء فأدفتوني * فان الشيخ يهرمه الشتاء

والأكثر عدمه (قوله مادامت السموات) أى بقيت (قوله حين تمسون الخ) أى تدخلون في المساء والصباح وكذابات وأضحى التامان معناهما دخل في البيات والضحي وظل اما بمعنى دام كل وظل الظلم هلك

الناس

معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين الأول ما يكون تاماً

وناقصاً والثاني ما لا يكون إلا ناقصاً والمراد بالتام ما يكتفي بمرفوعه وبالناقص ما لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج معه إلى المنصوب وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامة الأفتى وزال التي مضارعها يزال لالتى مضارعها يزل فانه تامة نحو زالت الشمس وليس فانها لاستعمل الاناقصة ومثال التام قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة أى وان وجد ذو عسرة وقوله تعالى خالدين فيها مادامت السموات والارض وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (ص) (ولا يلي العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفاً أى أو حرف جر) (ش) يعني أنه

لا يلي كان وأخواتها معمول خبرها الذي ليس ظرف ولا جار ومحرور وهذا يشمل حالين أحدهما أن يتقدم المعمول وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخر عن الاسم نحو كان طعامك زيدا كلا وهذه متمنعة عند البصريين وأجازها الكوفيون الثاني أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم ويتقدم المعمول على الخبر نحو كان طعامك آكلًا زيدوهي (١١٥) متمنعة عند سيبويه وأجازها بعض

البصريين ويخرج من كلامه أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم وقدم الخبر على المعمول جازت المسألة لانه لم يل كان معمول خبرها فتقول كان آكلًا طعامك زيد ولا يمنعها البصريون فان كان المعمول ظرفا أو جارا ومحرورا جازا بلاؤه كان عند البصريين والكوفيين نحو كان عندك زيد مقبلا وكان فيك زيد راغبا (ص) (ومضمر الشأن اسم انون وقع

موهوم ما استبان أنه امتنع) (ش) يعني أنه إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه ولي كان وأخواتها معمول خبرها فأوله على أن في كان ضميرا مستترا هو ضمير الشأن وذلك نحو قول الشاعر

قنأذ هداجون حول بيوتهم

بما كان اياهم عطية عودا فهذا ظاهره أنه مثل كان طعامك زيد آكلًا ويتخرج على أن في كان

الناس أو طال كظل البيت أو الليل وتقول برج الحفاء أي ذهب وانفك الشيء خلس وصرت الى زيد تحولت أو رجعت اليه ومنه ألا الى الله تصير الامور وصار فلان الشيء يصيره ويصوره أي ضمه أو قطعه وقوله تعالى فصرهن اليك أي ضمنهن وبهذا ينحل قوله

اني رأيت غزالا * أورت قلبي خبالا قد صار كلبا وقدرا * وصار بعد غزالا

ولي بذلك دليل * في قول ربّي تعالى

﴿نبيه﴾ نحو كان زيد قائما يحتمل التمام فقائم محال بخلاف كان زيد أخاك لا امتناع كون الحال معرفة الآن تجعل كان بمعنى كفّل فأخاك مفعول وكذا يتعين النقص في وكونك اياه لما ذكر الآن يجعل الاصل وكونك تفعله فالفعل حال فلما حذف انفصل الضمير (قوله لا يلي كان الخ) أي لا امتناع الفصل بين العامل والمعمول بمعمول لغير ذلك المعمول لانه أجنبي بالنسبة للمعمول الاول وان كان ذلك الغير معمولا لذلك العامل فلا يجوز جاء عمراز يديضرب بخلاف زيد جاء عمرا يضرب وزيد كان طعامك آكلًا لان مرفوع الفعل مستتر لم يفصل منه (قوله وأجازها بعض البصريين) هو ابن السراج والفارسي لان الخبر يجوز تقديمه ومعموله كجزئه فتنبه بخلاف تقديمه وحده وجمهور البصريين على النع مطلقا والكوفيون على الجواز مطلقا (قوله جازت المسألة) أي باتفاق كتقديم المعمول على الفعل نحو وأنفسهم كانوا يطعمون (قوله ومضمر الشأن) أي المضمر الدال على الشأن وهو مفعول انون واسما حال منه أي حال كونه اسمالكان فيفيد أن كان الثانية ناقصة وهو الأصح كما مر في آخر العرب وموهوم فاعل وقع أي ورد (قوله فأوله الخ) اعترض بأنه لا يصح ذلك في كل ما ورد كقوله

بانت فؤادي ذات الخال سالبة * فالعيش ان حملى عيش من العجب

وقوله لئن كان سلمى الشيب بالصد مغريا * لقد هون السلوان عنها التحمل

فقدم فؤادي وسلمى مع نفسيهما بسالبة ومغريا ولا سبيل الى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر وهذا أقوى ما استدله الكوفيون وأجيب بأنه ضرورة وأن فؤادي وسلمى منادى ومعمول سالبة ومغريا محذوف أي لك وقوله لقد هون الخ التفتت عن خطابها اعراضا وطرحا (قوله قنأذ الخ) جمع قنأذ بضم الفاء وفتحها آخره معجمة وهداجون من الهدجان وهي مشية الشيخ الضعيف يهجو الفرزدق قوم جرير بالفجور والحيانة أي هم كالقنأذ في مشيهم ليلا للسرقة وعطية أبو جرير وعمه والشاهد تلواياهم لكان مع أنه معمول خبرها وهو عودا وعطية اسمها (قوله انه مثل كان الخ) أي في أن المعمول مقدم على الاسم والخبر مؤخر عنه وأما في البيت الثاني فالمعمول والخبر معا مقدمان على الاسم (قوله فأصبحوا الخ) المعرس بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر الليل والمراد هنا النزول ليلا مطلقا وقائله حميد بن ثور أحد البخلاء المشهورين يهجو أضيافه بكثرة الأكل حتى ان نوى التمر الذي أكلوه أصبح عالي على محل نزولهم مع أنهم لا يلقونه كله بل يتلعونه بنواه وأول القصيدة

لا مرحبا بوجوه القوم اذ نزلوا * كأنهم اذا ناخوها الشياطين

(قوله اذا قرى بالياء) أما اذا قرى بالياء وهي الأصح فيتعين كون الساكنين فاعله والجملة خبر ليس

ضمير استترا هو ضمير الشأن وهو اسم كان وبما ظاهره أنه مثل كان طعامك آكلًا زيد قول الشاعر فأصبحوا والنوى على معرضهم * وليس كل النوى تلقى الساكنين اذا قرى بالياء الشئاة من فوق فيخرج البيتان على أن في كان ضمير استترا هو ضمير الشأن والتقدير في الاول بما كان هو أي الشأن

فضمير الشأن اسم كان وعطية مبتدأ وعودا خبره وإياهم معمول هود والجملة من الابتداء والخبر خبر كان فلم يفصل بين كان واسمها معمول الخبر لان اسمها مضمرة قبل المفعول والتقدير في البيت الثاني وليس هو أى الشأن فضمير الشأن اسم ليس وكل النوى مفعول لتلقى وتلقى الساكنين فعل وفاعل والجموع (١١٦) خبر ليس هذا بعض ما قيل في البيتين (ص) (وقد تزايد كان في حشو كما

كان أصح علم من تقدما)
(ش) كان على ثلاثة أقسام أحدها الناقصة والثاني التامة وقد تقدم ذكرهما والثالث الزائدة وهي المقصودة بهذا البيت وقد ذكر ابن عصفور أنها تزايد بين الشيتين التلازمين كالمتبدا والخبر نحو زيد كان قائم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والصلة والموصول نحو جاء الذي كان أكرمه والصفة والموصوف نحو مررت برجل كان قائم وهذا يفهم أيضا من اطلاق قول للصف وقد تزايد كان في حشو وإنما تنفاس زيادتها بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أصح علم من تقدما ولا تزايد في غيره الاسماء وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه كقولهم ولبت فاطمة بنت الحارث الأيمرية الكلمة من بني عبس لم يوجد كان أفضل منهم وقد سمع أيضا زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله فكيف اذا مررت بدار قوم

في الكافية وزيد كان بين جزأى جملة * وشذ حيث حرف جر قبله

(قوله بنت الحارث) بضم الحاء والشين المعجمتين وسكون الراء آخره موحدة والأيمرية بالرفع صفتها نسبة إلى أيمارية قبيلة من العرب والكلمة بفتححات جمع كامل مفعول ولبت وهم ربيع الكامل وقيس الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أى بنيتك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس نكثتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة للفرقة لا يدري أين طرفاها حكاة الزخري في المستصفي (قوله كانوا كرام) بجر كرام صفة لجبران والواو فاعل كان بناء على ان الزائدة تامة ولا يمنع عملها من زيادتها كما تستدظن للمغاة إلى الفاعل الآن يفرق بأن الزيادة أضعف من الالغاء فتنا في العمل وأما على أنها قسم ثالث فقيل الاصل وجبران كائنين لنا هم على أن هم تأكيد للمستكن في الظرف فلما زيدت كان بعد لنا وصل بها هذا المؤكد بالكسر فاقبل واوا اصلا حال لفظ ثلاثية الضمير المنفصل بجانب الفعل فيكون مستثنى من كون الضمير لا يتصل الابعامه فالواو حينئذ تأكيد للضمير في لنا وقيل غير ذلك وفر بعضهم من هذا التكلف فجعلوا في البيت ناقصة لازمة والواو واسمها وناخبرها وجملة معترضة بين الصفة والموصوف (قوله سراة الخ) بفتح المهملة جمع سرى أى سيد على غير قياس كما ورساى أصله تنسأى حذف احدى التاءين تخفيفا والسومة الحيل المحمول عليها سومة بالضم أى علامة لتترك في المرعى والعرب العربية ويرى للطهمة الصلاب أى المتناسقة الأعضاء الشديدة (قوله عقيل) بوزن وصكيل كما في السجاعي أخوالا مام على كرم الله وجهه والماجد الكريم والنيل كشرىف من النبيل بالضم وهو الفضل وشمال كجعفر ربح الشمال كسحاب ويقال شامل بتقديم الهمزة وشمل بسكون الميم وفتحها وبليل أى مبلولة من الندى أو باللاتر عليه لوطوبتها وقولها اذا تهب الخ كناية عن الدوام (نبيه) أفهم تخصيص الحكم بكان أن غيرها من أخواتها لا يزداد وهو كذلك الا ما شذ من قولهم ما أصبح أبردها وما مسمى أدفاها

وجبران لنا كانوا كرام وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله سراة بنى أبي بكر تنسأى * على كان السومة العرب وأكثر ما تزايد بلفظ الماضي وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل ابن أبي طالب رضى الله عنه أنت تكون ماجد نبيل * اذا تهب شمال بليل (ص) (ويحذفونها ويبقون الخبر * روى

روى ذلك الكوفيون وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسى في قوله

عدو عينك وشانئهما * أصبح مشغول . بمشغول

وأعاذل قولى ماهويت فأوبى * كثيرا أرى أمسى إديك ذنوبى وقوله

وأجاز بعضهم زيادة سائر هاذا لم ينتقض المعنى (قوله وبعدان ولو) أى الشرطيتين لأنهما يطلبان فعلين فيطول الكلام تخفف بالحذف واختص ذلك بهما لأن أم الادوات الجازمة ولو أم غير الجازمة كما أن

كان أم باهاوهم يتوسعون في الامهات والغالب كون أن تنويعا كما مثل ومن غير الغالب

* انطق بحق وان مستخرج احنا * أى وان كنت مستخرجا وأما لو فقال أبو حيان شرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها الأعلى منه ولا أعظم كمال الشارح ونحو الأ طعام ولو تمرا ورد بقولهم ألا حشف ولو تمرا وقوله

لا يأمن الدهر ذو بنى ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والوعر

فإن الملك أعلى مما قبله والتمر أعظم من الحشف اه تصریح (قوله التقدير ان كان الخ) أى خذفت

كان مع اسمها وبقي خبرها وقد تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر كقوله

أرمان قومى والجماعة كالذى * لزمت الرحالة أن تميل ميلا

قال سيبويه أراد أن كان قومى مع الجماعة الخ فقومى اسمها والجماعة مفعول معه وكالذى خبرها وانما

قدر كان لأن المفعول معه لا يقع إلا بعد جملة فيها لفظ الفعل أو معناه وحروفه كإسائى قال الشنوائى ومراد

الشاعر وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل عثمان رضى الله تعالى عنه أى قتل حال قومى فى

لزوم بعضهم بعضا وعدم تنافرهم بحال راكب لزمت الرحل خوف أن يميل ميلا بفتح الميم الاولى أى ميلا فهو

مفعول مطلق كإفى التصريح وقد تحذف مع خبرها ويبقى الاسم ونحو الأ طعام ولو تمرا بالرفع أى ولو يكون

عندكم تمر كما قدره سيبويه فلا يختص حذفها بالماضى بخلاف الزيادة ومنه المرء مجزى بعمله ان خير غير وان

شرف فشر برفعهما أى ان كان فى عمله خير جزاؤه خير الخ وفى هذه المسألة أربعة أوجه * ثانيهما نصبهما على

تقدير ان كان عمله خيرا فهو مجزى خيرا * الثالث نصب الاول ورفع الثانى أى ان كان عمله خيرا جزاؤه

خير * الرابع عكسه وهو أضعفها لأن فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعدفاء الجزاء وكلاهما

نادر والثالث أرجحهما لسلامته منهما والاوان متوسطان وقد حذف مع معموليها بعدان الشرطية

فى قولهم افعل هذا مالا أى ان كنت لا تفعل غيره فمأعوض عن كان ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها

كذا قيل وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لان لاجزء من الخبر فكانه لم يحذف وقال اللقائى

ما زائدة لتأكيد الشرط نحو فامارين ولا داخله على فعل الشرط بلا تقدير لكان أى ان لا تفعل غيره

والجواب على كل محذوف دلالة ما قبله واستحسنه غير واحد لقلة تكلفه لكن ضعفه الرودانى بأن ما لا يزداد

قبل الشرط النفي بلاو بأن جواب الشرط لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا وهو على زعمه مستقبل (قوله

من لدالح) بضم الدال لغة فى لدن وشولا بفتح المعجمة وسكون الواو منونا جمع شائلة على غير قياس اذ

قياسها شوائل وهى الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها وآتى عليها من تاجها سبعة أشهر أو ثمانية أما

الشائل بلاهاء فالتى تشول بذنبها أى ترفعه لطلب اللقاح وجمعها شول كراكم وركم والقاء زائدة والالتاء

بالكسر مصدر أتلت الناقة اذا اتلاها ولدها أى تبعها (قوله من لد أن كانت الخ) أى من زمن كونها شولا

وهذا تقدير سيبويه وفيه حذف الموصول الحرفى وصلته وابقاء معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن

وحدها هصيان وفى الاسقاطى بل نص سيبويه على أن الموصول الحرفى لا يجوز حذفه الا أن يقال انه حل

معنى آتى فيه بأن فرار من قلة اضافة لدن الى الجمل وحل الاعراب من لد كانت بحذف أن وقدرها بعضهم من

لدشالت شولا فيكون مصدرا لاجما وهو أقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤكد وسيأتى ما فيه

وبعد ان ولو كثيرا ذا

اشهر

(ش) تحذف كان مع

اسمها ويبقى خبرها كثيرا

بعد ان قال الشاعر

قد قيل ما قيل ان صدقا

وان كذبا

فما اعتذار له من قول اذا

قيل

التقدير ان كان القول

صدقا وان كان القول كذبا

وبعد لو كقولك اتنى

بدابة ولو حماراى ولو كان

المأتى به حمارا وقد شذ

حذفها بعد لدن كقوله

من لد شسولا فالى

اتلاها

التقدير من لد أن كانت

شولا

(ص) (و بعد أن ترميض ما عنهما ارتكبه كمثل أما أنت برافقتك) (ش) ذكر في هذا البيت أن كان تحذف به أن المصدرية و بموضع عنهما ما و يبقى اسمها و خبرها نحو أما أنت برافقتك و الأصل أن كنت برافقتك خذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها و هو التاء فصار أن أنت برأتم أتى بموضع عن كان فصار أن ما أنت برأتم أدمت النون في الميم فصار أما أنت برأتم له قول الشاعر أبا خراشة أما أنت ذانفر * فان قومي لم تأكلهم الضبع فان مصدرية و ما زائدة عوضا عن كان و أنت اسم كان المحذوفة و ذانفر خبرها و لا يجوز الجمع بين كان و ما لكون ما عوضا عنها و لا يجوز الجمع بين العوض و اللعوض و أجاز ذلك اللبرد فيقول أما كنت منطلقا انطلقت و لم يسمع من لسان العرب حذف كان و ترميض ما عنهما و ابقاء اسمها و خبرها الا اذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف و لم يسمع مع ضمير المتكلم نحو أما أنا منطلقا انطلقت و الأصل أن كنت منطلقا و لامع الظاهر نحو أما زيد ذاهبا انطلقت و القياس جوازهما كما جاز مع المخاطب و الأصل أن كان زيد ذاهبا انطلقت و قد مثل سيبويه (١١٨) رحمه الله في كتابه بأمزيد ذاهبا (ص) (ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم

(ش) اذا جزم الفعل المضارع من كان قيل لم يكن و الأصل يكون فع حذف الجازم الضمة التي على النون فالتقى ساكنان الواو و النون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار اللفظ لم يكن و القياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال فقالوا لم يك وهو حذف جائز لا لازم و مذهب سيبويه و من تابعه ان هذه النون لا تحذف عند ملاقة ساكن فلا تقول لم يك الرجل قائما و أجاز ذلك يونس و قد قرئ شاذلا لم يك الذين كفروا و مثل الآية قوله

(قوله ارتكب) مثل هذه العبارة لا يقال الا فيما خرج عن القياس مع أن هذا الحكم ليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فمن الفعل وحده أولى (قوله تحذف) أي وحدها و لا يحذف الاسم معها كما في الشارح و صرح به الفارسي (قوله و الأصل أن كنت برا) أصله الاول اقتراب لان كنت برأقتك العلة على العلول للحصر ثم حذفت اللام لاطراد حذفها مع أن و زيدت الفاء في العلول تشبيها بجواب الشرط في ترتبه على ما قبله ثم حذفت كان فانفصل الضمير لان صلة الحرف المصدرية قد تحذف نحو لا أصحبك ما أن حرام مكانه ما ثبت أن الخ (قوله أبا خراشة) بضم الخاء المعجمة و حكي كسرهما صحابي و هو منادى و أما أنت الخ علة أولى و فان قومي الخ علة ثانية حذف معلولا مما دلالة المقام أي لان كنت ذانفر افتخرت على لا فتخرفان قومي الخ و المراد بالضبع اما السنة المجدة بالاستعارة التصريحية و الاكل ترشيح و قيل هو حقيقة فيها أو هو الحيوان المعروف و على كل فهو كناية عن عدم ضعفهم (قوله و أجاز ذلك اللبرد) أي على زيادة ما لا أنها عوض (قوله ما التزم) أي تلتزمه العرب (قوله غير ضمير الخ) أي بأن لم يكن ضمير أصلا كما مثله أو ضمير منفصلا كالصديق لم تك أياه و الحاصل أن شروط حذف نون كان ستة كونها من مضارع مجزوم بالسكون و صلا ليس بعده ساكن و لا ضمير متصل ذكر المصنف الاولين و الشارح الاخيرين و تركا الوسطين فلاحذف في الجزم بغير السكون نحو و تكونوا من بعده قوما صالحين و لا في حالة الوقف بل ترد النون لان جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذي الحرفين كلم يع و الظاهر أنها لا ترد في القرآن لان الوقف فيه على مرسوم الخط و لانه لا يجتلب فيه هاء سكت غير ما ثبت في الوصل نحو اقتده فكذا النون فليحذر والله أعلم

﴿ فصل في ما ولا ولا و ان المشبهات بليس ﴾

(قوله اعمال ليس) مفعول مطلق لأعملت و ما نائب فاعله و دون و مع حالان من ما (قوله و ترتيب) أي و بقاء ترتيب زكن أي علم من قوله فيما مر * و الأصل في الاخبار أن تؤخر * لانه يصدق بالنسوخ (قوله و سبق) مفعول به لاجاز و هو مضاف لفاعله و حذف مفعوله أي أجاز العلماء أن الحرف و الظرف للعمولين لخبرها كما يفيد المثال يستبان اسمها و خبرها دونها هي لان لها المصدر و مفهوم ذلك أن

فان لم تك المرأة أبدت و سامة * فقد أبدت المرأة جهة ضيغم و أما اذا لاقت متحررا فلا يخلو ما أن يكون معمول

ذلك المتحرر كضمير متصل أو لافان كان ضمير متصل لم تحذف النون اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه و ان لا يكنه فلا خير لك في قتله فلا يجوز حذف النون فلا تقول ان يكنه و الا يكنه و ان كان غير ضمير متصل جاز الحذف و الا ثبت نحول يكن زيدا قائما لم يك زيدا قائما و ظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة و التامة و قد قرئ وان تك حسنة يضاعفها برفع حسنة و حذف النون وهذه هي التامة (ص) ﴿ فصل في ما ولا ولا و ان المشبهات بليس ﴾

(اعمال ليس أعملت ما دون ان * مع بقا النون و ترتيب زكن) و سبق حرف جرا و ظرف كما * في أنت معنيا أجاز العلماء (ش) تقدم في أول باب كان و اخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم الى أفعال و حروف و سبق الكلام على كان و اخواتها و هي من الافعال الناسخة و سيأتي الكلام

على الباقي وقد كرم المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة فما يعمل عمل كان وهو ما ولا ولا توان أما ما فلفه تميم أنها لا تعمل شيئا فتقول ما زيد قائم فزيد مرفوع بالبنداء وقائم خبره ولا عمل لها في شيء منها وذلك لأن ما حرف لا يختص لدخوله على الاسم فهو ما زيد قائم وعلى الفعل فهو ما يقوم زيد وما لا يختص لا يعمل ولغة أهل الحجاز أعمالها كعمل ليس لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو ما زيد قائم قال الله تعالى ما هذا بشرا (١١٩) وقال تعالى ما هن أمهاتهم وقال الشاعر

أبناءؤها متكفوا آبائهم

حنقوا الصدور وما هو

أولادها

لكن لا تعمل عندهم الا

بشروط ستة ذكر

المصنف منها أربعة الاول

أن لا تزداد بعدها ان فان

زيدت بطل عملها نحو ما

ان زيد قائم برفع قائم

ولا يجوز نصبه وأجاز ذلك

بعضهم الثاني أن لا ينتقض

النفي بالان نحو ما زيد الا

قائم فلا يجوز نصب قائم

كقوله تعالى ما أتم الا بشر

مثلنا وما أنا الا نذير

خلاف من أجازة الثالث

أن لا يتقدم خبرها

على اسمها وهو غير

ظرف ولا جار ومجرور

فان تقدم وجب رفعه

نحو ما قائم زيد فلا

تقول ما قائم ما زيد وفي ذلك

خلاف فان كان ظرفا

أو مجرورا وقدمته

فقلت ما في الدار زيد

وما عندك عمرو فاختلف

الناس في ما حينئذ هل

هي عاملة أم لا فن

جعلها عاملة قال ان

معمول الخبر اذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشارح (قوله على الباقي) انما قدم هذه الحروف على بقية الافعال لانها أظهر شبها بباب كان لموافقها ليس معنى وعملا وكثرة محي خبرها مفردا فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة (قوله فلفه تميم الخ) بهاقرأ ابن مسعود ما هذا بشر ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال سيبويه هي القياس لما قاله الشارح وقد أملا وليس حملا على ما في قولهم ليس الطيب الا السك بالرفع معنى (قوله كعمل ليس) أي عند البصريين أما الكوفيون فجعلوا المرفوع بعدها مبتدأ والنصب خبره على نزع الحافض ولم تعمل شيئا ولعل الحافض هو الباء التي تزداد للنفي فالمنصوب مرفوع محلا وتقدير كحالة وجود الباء فتأمل (قوله أبناءها الخ) قبله

وأنا النذير بحرة مسودة * تصل الجيوش اليكم أقوادها

والحرة بفتح المهملة أرض ذات حجارة سودار ادبها هنا الكتيبة السوداء لكثرة رجالها أما الحرة بالكسر فالعطش كما قيل أشد العطش حرة على قررة أي عطش مع برد والاقداد جمع قود كضرب جماعة الخيل والمراد بأبناءها رجالها وبآبائهم ساداتها ومتكفوا بلانون لضافته لما بعده أي أبناء تلك القبيلة محدقون برؤسائهم ومحيطون بهم وفي نسخ بالنون فأبأهم مفعول به وتقصير همزة الاولى للوزن وحنقوا الصدور جمع حنق بفتح فكسر من الحنق بفتح حين وهو التقيظ وهو خبر ثان لابنائها وقوله وما هو أولادها أي حقيقة بل مجازا كقولهم هؤلاء بنو الحرب (قوله أربعة) تقدم أن الرابع مذكور ضمنا لا صريحا (قوله بطل عملها) أي لان أن تبعدها بليس لكونها لا تليها أصلا ولضعف ما عن تخطيها أما ان النافية فلا تنصرف بل تكون مؤكدة لما تأكيد اللفظ بالمرادف بخلاف الزائدة فتأكيدها معنوي كسائر الحروف المزادة (قوله أن لا ينتقض النفي) أي عن خبرها كما في الشذور ولا يضر نقضه عن معمول الخبر اجماعا لانه ليس معمول لها نحو ما زيد قائم الا في الدار (قوله بالا) خرج غير فيجب نصبها عند البصريين كما زيد غير قائم (قوله خلافا لمن أجازة) هو يونس والشاويين وتبعهما المصنف في التسهيل وسبك المنظوم لو روده في قوله

وما الدهر الا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الامعنا

وقوله وما حق الذي يشو نهارا * ويسرق ليله الانكالا

وأجيب بأنه شاذ ومؤول بأنه مفعول مطلق للخبر المحذوف أي يدور دوران منجنون وهو دولاب الماء ويعذب معنبا أي تعذيبا وينكل نكالا على حد ما زيد الاسيرا (قوله وفي ذلك خلاف) اختار في التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه لسيبويه وهو مذهب الفراء وقال الجرمي انه لغة سمع ما ميسنا من أعتب أي من اعتذر من اساءته وخرج على أنه شاذ أو حال والخبر محذوف أي موجود وكذا قول الفرزدق فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قرش واذا ما مثلهم بشر

بنصب مثل أو أنه مبني لضافته للمبني على حدمثل ما أنكم تنطقون فهو مبتدأ وبشر خبره وما مهملة لانه

الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ومن لم يجعلها عاملة قال انها في موضع رفع على أنها خبر ان للبنداء الذي بعدهما وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف فانه شرط في أعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعدما على الترتيب الذي زكن وهذا هو المراد بقوله وترتيب زكن أي علم ويعني به أن يكون المبتدأ مقدما والخبر مؤخرا ومقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا تعمل ما شئت سواء كان الخبر ظرفا أو جاريا ومجرورا أو غير ذلك

وقد صرح بهذا في خبر هذا الكتاب الشرط الرابع أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم بطل عملها فهو مطاعا مذكرا يدا كل فلا يجوز نصب آكل ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يميز بقاء العمل مع تقدم معمول بطريق الأولى لتأخر الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في الأفعال مع تقدم المفعول من الفصل بين الحرف ومعموله وهذا غير موجود مع تقدم الخبر فإن كان معمول ظرفا أوجار ومجرورا لم يبطل عملها نحو ما عندك زيد مقيا وما في أنت معني لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف (١٢٠) لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان معمول ظرفا أوجارا

ومجرورا الشرط الخامس أن لا تتكرر ما فان تكررت بطل عملها نحو ماما زيد قائم فالأولى نافية والثانية نفت النفي فبقي اثباتا فلا يجوز نصب قائم وأجازه بعضهم الشرط السادس أن لا يبدل من خبرها موجب فان أبدل بطل عملها نحو ماما زيد بشيء الأشيء لا يعبأ به فشيء في موضع رفع خبر عن مبتدأ الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرا عن ما وأجازه قوم وكلام سيبويه رحمه الله تعالى في هذه المسئلة يحتمل القولين المذكورين أعني القول باشتراط أن لا يبدل من خبرها موجب والقول بعدم اشتراط ذلك فانه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو ماما زيد بشيء الخ استوت اللغتان يعني لغة الحجاز ولغة تميم واختلف شراح الكتاب فيما يرجع اليه قوله استوت اللغتان

تسمى (قوله) وقد صرح بهذا الخ) رد بأن الظرف إذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه وقد منعوا تقديم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعموله غير مدون الخبر فكان هنا بالأولى لان الحرف أضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور الأول ومحمده الأعلم وابن عصفور كما قاله ابن هشام أفاده في النكت (قوله) بطل عملها) منه قوله

وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من وفى منى أنا عارف

بنصب كل مفعول عارف الذى هو خبر أنا وما مهملة ومعنى تعرفها طلب معرفتها في المنازل وإنما أهملت لضعفها عن أن يتصرف فيها واغتفروا الظرف لتوسعهم فيه وكذا يمتنع تقديم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه لثلاثي فصل بينها وبين معمولها بأجنبي فلا يقال ماما زيد طعامك آكلا ولا ماما زيد اضرب قائما وان تردد فيهما سم كذا في يس لكن الظاهر جواز الأولى لانهما لم تفصل من معموليها معا (قوله) لم يبطل عملها) منه قوله

باهبة حزم لذ وان كنت آمنا * فما كل حين من توالى مواليا

(قوله) أن لا تتكرر) أى مع كون الثانية نافية لنفى الأولى كما صرح به الشارح لميرة الكلام إيجابا وهي لا تعمل فيه وكذا ان كانت زائدة فيما يظهر قياسا على ان الزائدة اما ان كانت نافية مؤكدة للأولى لا مؤسسة فيبقى العمل كما في شرح التسهيل واعتمده الدماميني وغيره كقوله

لا ينسك الاسي تأسيسا فما * ما من حمام أحد معتصما

(قوله) فالأولى نافية والثانية نفت النفي فبقي اثباتا) الاظهر في المعنى أن الأولى هي التي نفت نفى الثانية عن الخبر أى اتقى عدم قيام زيد فتأمل وهذه العبارة ساقطة من غالب النسخ ومحلهما بعد قوله ماما زيد قائم (قوله) فان أبدل بطل عملها) لان إيجاب البديل إيجابا للبديل منه وهي لا تعمل في موجب على المختار (قوله) في موضع رفع) أى بناء على أن الأعراب المحلى لا يختص بالمبنيات أو رفعه مقدر لظرف الجار الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فتنى الثاني بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل أو التقدير لوجود محرزه وهو كونه خبرا مبتدأ ولا يعبأ به بصفته (قوله) وأجازوه قوم) وحينئذ فتنى الثاني بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز أما على اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبر مبتدأ محذوف أى الاهوشى الخ والاحينئذ بمعنى لكن (تنبيه) يجوز نصب بشيء الثاني على الاستثناء مطلقا وكذا على البديل من محل الأول ان أعملتها على القول الثاني ويمتنع على الأول لان البديل عليه يمنع عملها ولا يجوز بحره تبع الجار الأول مطلقا لان البناء لا يعمل في موجب فتدبر (قوله) في أنه مرفوع) أى محلا أو تقديرا على ما مر لانه خبر البتة او ما مهملة (قوله) سواء جعلت الخ) وعلى كونها حجازية فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما مر (قوله) وترجيح المختار) أى بيان وجه ترجيحه والحاصل أن الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا

فقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع قبل الاول المراد أنه لا عمل لما فيه فاستوت اللغتان في أنه مرفوع

تركها

وهؤلاء هم الذين شرطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبرها موجب وقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع بعد الا والمراد أنه يكون مرفوعا سواء جعلت ما حجازية أم تميمية وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبرها موجب وتوجيه كل من القولين وترجيح المختار منهما وهو الثاني لا يلقى بهذا المختصر (ص) (ورفع معطوف بل كن أو بيل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل) (ش) اذا وقع بعد خبر ما عطف فلا يخلو ما أن يكون مقتضيا للإيجاب أو لا فان كان مقتضيا للإيجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو بل ولكن فتقول

ماز يدقنا بالاسكن فاعداو بل فاعدا فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو فاعداو بل هو فاعداو لا يجوز نصب فاعدا
 عطفا على خبر ما لان لا يعمل في الموجب وان كان الحرف العاطف غير مقتض للايجاب كالواو ونحوها جاز الرفع والنصب واختار النصب نحو
 ماز يدقنا ولا فاعداو يجوز الرفع فتقول ولا فاعدا وهو خبر مبتدأ محذوف والتقدير ولا هو فاعدا ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع
 بما اذا وقع الاسم بعد بل ولكن أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما (ص) (و بعد ما وليس جر بالالخبر (١٢١) هو بعد ما ونفي كان قد يجزى

(ش) تزداد الباء كثيرا في الخبر المنفي بليس وما نحو قوله تعالى أليس الله بكاف عبده وأليس الله بعزيز ذي انتقام وما ربك بغافل عما يعملون وما ربك بظلام للعبيد ولا تختص زيادة الباء بعدما

تركها المتن وبفرض صحة السادس يعني عنه شرط بقاء النفي لما مر (قوله ورفع الخ) (١) مفعول الزم ومن بعد متعلق برفع (قوله منصوب بما) (٢) مثله الجرور بالباء الزائدة فيتعين الرفع بعده أيضا ويمتنع الجر لان الباء لا تزداد في الانبات والنصب لما سيأتي (قوله خبر مبتدأ الخ) أي وبل ولكن حينئذ حرفا ابتداء لا عاطفان اذا لم يطفان الا للفرد فاطلاق العطف مجاز للشبه الصوري (قوله وهو خبر مبتدأ محذوف) أي لا عطف على المحل على التحقيق لانه منسوخ (قوله جر بالخبر) الباء بالقصر فاعل جر والخبر مفعوله (قوله ونفي كان) أي و بعد نفي مادتها وان لم تسكن ماضيا أو أعم منه قول التسهيل و بعد نفي فعل ناسخ قال في شرحه كقوله

دعاني أخى والحيل بيني وبينه * فلما دعاني لم يجدني بقعد

فزداد الباء في المفعول الثاني ليجعل لكونه ناسخا مضافا وقعد بضم القاف والدال الاولى الضعيف (قوله في الخبر المنفي) أي اذا كان قابلا للإيجاب ولم ينتقض نفيه وفي غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك بأحد وليس زيد الا بتمام وقاموا ليس يزيد وهذه الباء لتأكيد النفي على الصحيح والجرور بها على الاعمال منصوب محلا أو تقدير او على الاعمال مرفوع كذلك على ما مر ولم يقع خبرها في القرآن مجردا عن الباء الا وهو منصوب فليحمل عليه المقرون بها (تنبيه) الاسم اذا وقع في محل الخبر كالخبر على قلة كقراءة ليس البر بأن تولوا نصب البر وقوله

أليس عجيبا بأن النفي * يصاب ببعض الذي في يديه

(قوله فكسكن لي) الخطاب للنبي ﷺ والقتيل خيط في شق النواة وهو مفعول مطلق أي ليس مغن اغناء قليلا وسواد بن قارب صحابي جليل هو قاتل البيت ففيه التفات (قوله أجمع القوم) أي أشدهم حرصا على الأكل وأعجل الاول بمعنى عجل بقرينة المدح والثاني على بابه أو مثله واذا تعليلية لا ظرفية فيما يظهر (قوله في النكرات) متعلق بأعملت ولا نائب فاعله وكليس حال من لا أو مفعول مطلق أي عملا كليس (قوله وقد نتي) من ولى الشيء عليه ولاية أي تولاه ولا وان فاعله وذا العملا مفعوله والاشارة لاعمال ليس في البيت الاول لا لقوله في النكرات الخ لان التنكير لا يشترط في ان كما وقد لتتحقيق بالنسبة ثلاث وللتقليل في ان استعما للشتراك في معنييه فلا ينافي قول التوضيح وعمل لات اجماع من العرب على ان هذا الاجماع لا ينافي قلة الوقوع والمراد ان العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها فلا ينافي قول الاخفش الآتي (قوله بشروط ثلاثة) اعلم أن شروط اعمال ما الاربعة تشترط كلها في هذه الثلاثة أحرف الاعلم الاقتران بان فاتها لا تزداد بعدها أصلا فلا حاجة اليه لكن يظهر قياسا على ما سبق في ما أن تأكيد ان بمثابة لا يضرم لا يشترط غير ذلك في ان وأمالا ولا في زيدان بنسكير معموليهما وتختص لا بأن لا تنفي الجنس نسا والإعملت كان وتختص لات بكون معموليهما اسمي زمان كساعة وحين وأن يحذف أحدهما

بكونها حجازية خلافا للقوم بل تزداد بعدها وبعد التيمية وقد نقل سيبويه والقراء رحمهما الله تعالى زيادة الباء بعد ما عن بني تميم فلا التفات الى من منع ذلك وهو موجود في أشعارهم وقد اضطرب رأى الفارسي في ذلك فمرة قال لا تزداد الباء الا بعد الحجازية ومرة قال تزداد في الخبر المنفي وقد وردت زيادة الباء قليلا في خبر لا كقوله

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمن فتىلا عن سواد بن قارب وفي خبر مضارع كان المنفي بل كقوله

* ١٦ - (خضري) اول * وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * بأعجلهم اذا جشع القوم أعجل (ص) (في النكرات أعملت كليس لا * وقد نتي لات وان ذا العملا ومالات في سوى حين عمل * وحذف ذي الرفع فشوا والعكس قل) (ش) تقدم أن الحروف العاملة عمل ليس أربعة وتقدم الكلام على ما ذكرهنا ولاولات وان أمالا فذهب الحجازيين اعمالها عمل ليس ومنه تميم اعمالها ولا تعمل عند الحجازيين الا بشروط ثلاثة أحدها أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لارجل أفضل منك ومنه قوله (١) قوله ورفع وقوله منصوب بما تقدمتا في المتن في الصفحة السابقة

أفضل بل يجب رفعه ولم يتعرض

(١٢٢)

نعم فلاش على الأرض بابقا * ولاوزر عافى الله وأقيا وقوله نصرتك اذلا صاحب غير خذل * فبوت حبنا بالكما حينا
وزم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة وأنشد لنا بجة بدت فعل ذي ود فلما تبعتهما تولت وبقت حاجتي في قوا ديا وحلت سواد القلب لا أنا فيا
* سواها ولا عن حبها متراخيا واختلف كلام المصنف في هذا البيت فمرة قال انه مؤول ومرة قال ان القياس عليه سائق * الشرط الثاني
أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا تقول لا قائما رجل * الشرط الثالث أن لا ينقض النفي بالافلا تقول لا رجل الا أفضل من زيد بنصب
المصنف لهذين الشرطين وأما ان النافية فذهب أكثر البصريين

والفراء أنها لا تعمل شيئا
ومذهب الكوفيين خلا
الفراء أنها تعمل عمل ليس
وقال به من البصريين
أبو العباس المبرد وأبو بكر
ابن سراج وأبو علي
الفارسي وأبو الفتح بن
جنى واختاره المصنف
وزعم أن كلام سيبويه
رحمه الله تعالى إشارة إلى
ذلك وقد ورد السماع به
قال الشاعر

ان المرء ميتا بانقضاء حياته
ولكن بأن يبني عليه فيخذلا
وذكر ابن جنى في المحتسب
أن سعيد بن جبير رضى الله
عنه قرأ ان الذين تدعون
من دون الله عبادا أمثالكم
بنصب العباد ولا يشترط
في اسمها وخبرها أن يكونا
نصكرتين بل تعمل في
النكرة والمعرفة فتقول
ان رجلا قائما وان زيد
القائم وان زيد قائما وأما

فشروط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله عز) أي تسلم وتصبر والوزير الملجأ والشاهد في الثاني صراحة
أما الاول فان جعل الخبر باقيا فكذلك أوعى الأرض وباقيا حال كان فيه الشاهد بقرينة الثاني اذ يبعده
التلقيق (قوله اذلا صاحب الخ) اذ ظرف لنصرتك وبوت ماض مجهول من بواه الله منزلا أسكنه اياه
والكما جمع كمي وهو الشجاع للتكسبي بسلاحه أي المنطقي به وهو متعلق بحسنا (قوله لنا بجة) أي
الجمعي وهو قيس بن عبد الله الصحابي لا الديلمي ولما وفد على رسول الله ﷺ أسمعه قصيدته التي أولها
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا * وانا لرجو فوق ذلك مظهرا

فقال له إلى أين قال إلى الجنة فقال ان شاء الله ثم ما وصل قوله فيها

فلا خير في حلم اذا لم يكن له * بوادر تحمي صفوه أن يكدر

ولا خير في جهل اذا لم يكن له * حليم اذا ما أورد الأمر أصدر

قاله ﷺ لا يفيض الله فاك فلم ينكسر له سن مع طول عمره قيل عاش ما تين وأربعين سنة في الجاهلية
والاسلام وقيل غير ذلك (قوله بدت) أي ظهرت على حذف مضاف وفعل نصب بنزع الخافض لامفعول
لان بد لازم أي بدافعلها كفعل الخ وبقيت بتشديد القاف أي تركت سواد القلب وسويداؤه وسوداؤه
حبته وباعيا أي طالبا (قوله مؤول) أي بأن أنا نائب فاعل لمخوف أي لأرى باغيا من رأى البصرية
فباغيا حال فلما حذف الفعل برز الضمير وأن ذلك الفعل خبره أي لأننا أرى الخ فان قيل قد وقع في أمثلة
سيبويه ما يزيد قائما ولا أخوه قاعدة فأعمل لافي المعرفة أوجب بأن لازمة والاسمان تامان لمعمول ما اه
تصريح (قوله أن لا يتقدم خبرها) أي ولا معموله غير الظرف كما مر في (قوله فذهب أكثر البصريين
الخ) يخرج عليه قول بعضهم ان قائم بشد النون فأصله ان أنا قائم أي لست قائما حذفت همزة أنا اعتباطا
وأدغم ثم حذف الألف الأخيرة للوصل ومثل هذا في لكنها هو الله ربى فأصله لكن أنا فعل به ما مرسوم
أن قائما على الاعمال أفاده في المنفى فلكن في الآية حرف استدراك مهمل لتخفيفها وأما مبتدأ أول وهو
ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره جملة الله ربى والجملة خبراً أنا قال الدماميني وأثبت ابن عامر ألف لكنها وصلا
ووقفاً تصويها عن الهمزة وأثبتها غيره ووقفاً فقط على الأصل في ألف أنا (قوله الاعلى الخ) يؤخذ منه
أن نقض النفي في معمول الخبر لا يضر كما في ما (قوله ان الذين الخ) أي ليس الاصنام الذين تدعونها
عبادا أمثالكم بل أقل منكم لعلم حياتها وعقلها فكيف تعبدونها (قوله زيدت عليها ناء التانيث)
أي لتقوى شبهها بليس اذ نصيرها بوزنها وهي لتأنيث لفظها كتمامت وتمت وحركت للساكنين
ولفرقها من ناء الفعل (قوله ولات الحين) قدره معرفة لان المنفى حين خاص وهو الذي ينوصون
فيه أي يهربون أي ليس حين مناصهم حين فرار أي ليس صالحه ولا ينافي ذلك اشتراط تنكير

معمولها

لات فهي لا النافية زيدت عليها ناء التانيث مفتوحة ومذهب الجمهور أنها

تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن اختصت بأنها لا يدكر معها الاسم والخبر معا بل انما يدكر معها أحدهما والكثير في لسان
العرب حذف اسمها وبقاء خبرها ومنه قوله تعالى ولات حين مناص بنصب الحين حذف الاسم وبقي الخبر والتقدير ولات الحين حين
مناص فالحين اسمها وحين مناص خبرها وقد قرئ شذوذا ولات حين مناص برفع الحين على أنه اسم لات والخبر محذوف والتقدير ولات
حين مناص لهم أي ولات حين مناص

كائنات لم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذي الرفع الى آخر اليت وأشار بقوله * ومالات في سوى حين عمل * الى ما ذكره سيبويه من أن لات لا تعمل الا في الحين واختلف الناس فيه فقال قوم المراد أنها لا تعمل الا في لفظ الحين ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها وقال قوم المراد أنها لا تعمل الا في أسماء الزمان فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان (١٣٣) ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة
مندم

والبغى مرتع مبتغيه وخيم
وكلام المصنف محتمل
للقولين وحزم بالثاني في

التسهيل ومذهب الاخفش
أنها لا تعمل شيئا وأنه ان
وجد الاسم بعدهما منصوبا

فناصبه فعل مضمر والتقدير
لات أرى حين مناص
وان وجد مرفوعا فهو

مبتدأ والخبر محذوف
والتقدير لات حين مناص
كائن لهم والله أعلم (ص)

﴿ أفعال المقاربة ﴾
(ككان كاد وعسى لكن
ندر

غير مضارع لهذين خبر)
(ش) هذا هو القسم الثاني
من الأفعال الناسخة

للابتداء وهو كاد وأخواتها
وذكر المصنف منها أحد
عشر فعلا ولا خلاف في

أنها أفعال الاعسى فنقل
الزاهد عن ثعلب أنها
حرف ونسب أيضا الى ابن

السراج والصحيح أنها
فعل بدليل اتصال تاء
الفاعل وأخواتها بها نحو

عسيت وعسيت وعسيت
مادل على الرجاء وهي عسى وحرى واخلوق والثالث مادل على الانشاء وهي جعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ فتسميتها بأفعال المقار بتمن

باب تسمية الكل باسم البعض وكلها تدخل على الابتداء والخبر فترفع البيت أمما لها ويكون خبره خبرا لها في موضع نصب وهذا هو المراد

معموليها لان محله في الظاهر دون المقدر (قوله كائنات لم) أي حيننا كائنات لم (قوله ولات ساعة مندم) أي ندم والجملة حال أي وليست ساعة ندمهم ساعة ندم أي لا تصلح له والمرتع مكان الرتع أي الرعى ومبتغيه طالبه ووخم كثقل وزنا ومعنى خبر مرتع والجملة خبر البنى (قوله محتمل للقولين) فعلى الاول يكون المعنى في سوى لفظ حين وعلى الثاني في سوى اسم حين فيعم لفظ الحين وغيره فتحصل أنها لا تعمل في غير اسم زمان اتفاقا وأما قوله

لهفى عليك للهفة من خائف * يبنى جوارك حين لات محبر
فتقديره حين لات يوجد محبر أولات محبره فهو اما فاعل أو مبتدأ لا اسمها والله سبحانه وتعالى أعلم
﴿ أفعال المقاربة ﴾

لم يقل كادوا أخواتها لأنه لا دليل على أنها لم بابها بخلاف كان لما مر قيل والمراد أصل القرب كسافر لاحقيقة المفاعلة لأنه لا خبر فقط وقد يقال يلزم من وضعها القرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وأصل كاد كود بالواو الحكاية سيبويه كدت بالضم وكان قياسها كود كطلت أطول لكنهم قالوا كادشذوذا وجعله المصنف من تداخل اللتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة اه صبان وقولهم كدت بالكسر لا يدل على أن عينها ياء لاحتمال أنه لبيان حركة العين كخفت فتحصل أنه لا يقال كاد كود ولا يكيد هذا في التي بمعنى قارب أما التي بمعنى المكر فكاد يكيد (قوله ككان كاد) أي في العمل وعدم الاستغناء بالرفوع لا مطلقا كما يفيد قوله لكن ندر الخ أي فتخالقها في ذلك وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كما سيأتي ولا يتقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسط مقترنا بأن كما صححه ابن عصفور والدمامي ويجوز حذف ان علم كحديث من تأني أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد في أنها لاتزاد بخلاف كان في الجميع ولذا أفردت عنها باب (قوله تاء الفاعل) أي الواحد وأخواتها أي تاء المثني والجمع ونون النسوة والتكلم مع غيره كما مثل بعضه (قوله وهي كاد وكرب الخ) زاد في التسهيل أدلى وفي بعض نسخه وألم (قوله على الرجاء) بالمد وأصله الطمع في الامر المحبوب لكن المراد هنا ما يعم الطمع في الخبر محبو بالواو الاشفاق أي الخوف منه مكرها ففيه تغليب كما في يس وقد اجتمع في آية وعسى أن تسكرها شيئا الخ فالاولى للترجي والثانية للاشفاق كما قاله الهمامي نظر الواقع ونفس الامر وعكس الشئني نظر الى حال مخاطبين وما عندهم وعسى في الآية تامة وأن والفعل فاعلها (قوله على الانشاء) أي الشروع في العمل ولذلك تسمى أفعال الشروع (قوله وهي جعل وطفق الخ) زاد للمصنف في غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقوله

هيبت ألوم القلب في طاعة الهوى * فليج كآني كنت باللوم مغريا
وينبغي عد شرع وزاد الرضى أقبل وقرب وفي الشذور هلهل كقوله
وطئنا ديار العتدين فهللت * نفوسهم قبل الامانة تزهق

قال في النكت ولم أقف عليه لغيره بل جزم في التسهيل بأنها لدنو الخبر وكذا في الجامع وغيره (قوله من باب تسمية الخ) مثله في التوضيح واعتراض بأن شرط هذه التسمية أن يكون الكل مركبا حقيقة كتسمية

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة وليست كلها المقاربة بل هي على ثلاثة أقسام أحدها مادل على المقار بتمن كاد وكرب وأوشك والثاني مادل على الرجاء وهي عسى وحرى واخلوق والثالث مادل على الانشاء وهي جعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ فتسميتها بأفعال المقار بتمن باب تسمية الكل باسم البعض وكلها تدخل على الابتداء والخبر فترفع البيت أمما لها ويكون خبره خبرا لها في موضع نصب وهذا هو المراد بقوله ككان كاد وعسى لكن الخبر في هذا الباب لا يكون

الامضار عاصو كاد زيد يقوم وعسى زيد أن يقوم ونذر مجيئه اسماء بعد عسى وكاد كقوله
أكثر في العذل ملحاً دائماً
لاتكثرن اني عسيت صائماً وقوله
فأبت الى فهم وما كدت آيياً
وكم مثلها فارقها وهي تصفر وهذا هو مراد المصنف بقوله لكن ندر الى آخره لكن في قوله غير مضارع ايها فانه يدخل تحته الاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والجملة الفعلية بغير المضارع ولم ينسرحي هذه كلها خبراً عن عسى وكاد بل الذي ندر محي الخبر اسماً وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبراً عن هذين (ص)
(وكونه بدون أن بعد عسى نزر وكاد الأمر فيه عكساً) (ش) أي اقتران خبر عسى بأن كثير وتجريده من أن قليل وهذا مذهب سيويه ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من أن الا في الشعر ولم يرد في القرآن الامتقارنا بأن قال الله تعالى فحسى الله الله أن يأتي بالفتح وقال عز وجل عسى ربكم أن يرحمكم ومن وروده بدون أن قوله

الركب من كثنين فأكثر كلمة وأما تسمية الأشياء المجتمعة بلاثركيب باسم بعضها فتقليد كالمقربين فكان الأنسب أن يقول فطلب البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي على أنه قيل ان الجميع للقاربة اذ الشروع في الفعل يلزمه القرب منه وورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا يحاز ولا تغليب (قوله الامضار) أي ولا يرفع الا ضمير اسمها لا الظاهر ولو سببها في غير عسى لأن وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا يغيره فلا بد فيه من ضميره ليتحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقلة كقوله وأسقيه حتى كعاد بما أثبه * تكلمني أحجاره وملاعبه وقوله وقد جعلت اذا ما قت يثقلني * ثوبي فأنهض نهض الشارب البكر وكنت أمشي على رجلين معتدلاً * فصرت أمشي على أخرى من الشجر وأولاً بأن ثوبي وأحجاره بدلاً اشتغال من اسم جعلت وهو التاء واسم كاد وهو ضمير يرجع لرب مية قبله وفاعل يثقلني وتكلمني ضمير البدل لتقدم رتبة ولأنه المقصود بالحكم والفعالان خبران لعامل البدل المقدر فأغنيا عن خبر المذكور أما خبر عسى فيرفع السببي بلا قلة خلافاً لابي حيان في النكت الحسان والمراد بالسببي هنا الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وما عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد

يرفع جهده أي وما الذي يقال فيه عسى الحجاج يبلغ جهده أما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد فيه أي يبلغ الحجاج جهده به (قوله ونذر مجيئه اسماً) أي شذ كافي التوضيح وليس من ذلك فطفق مسحابل الخبر محذوف أي فطفق يمسح السيف مسحاً بسوق الخيل أي أرجلها وأعناقها فمسحاً مصدر مبين للنوع لتعلق ما بعده به لا مؤ كدحتي تمتنع حذف عامله (قوله ملحاً) اسم فاعل من ألح في القول داوم تكراره وصائماً أي مسكاً عن خطابك أو سماع كلامك وهو محل الشاهد ومثله قول الزباء عسى الغور أبوساً تصغير غار اسم ماء لكلب وأبوس أي شدائد جمع بؤس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين لكن صوب في الغنى أنه ما حذف منه كان أي يكون ذا أبوس لبقاء عسى على استعمالها الأصلي اه وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت الآتي وما كدت كون آيياً ومثله يقال في عسيتاً كون صائماً فأداه المصريح (قوله فأبت) أي رجعت وفهم قبيلة وآيياً أي راجعاً محل الشاهد وكم خبرية بمعنى كثير مبتدأ ومثلها بالجر تمييز لها وفارقها خبر وتصفر بالفاء مضارع صفر كتب يتعب أي خلااً ومضارع أصفر كراً يكرم بمعناه (قوله لكن في قوله الخ) أشار الأشموني لجوابه بأن فيه تقدير العطف أي لهذين وأخواتهما لأنه ورد في غيرهما كون الخبر جملة اسمية وماضوية أي في غير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج الى اثبات وروده ظرفاً ومجروراً أيضاً لا فالأولى الجواب بأن الحكم بالنذور على غير المضارع يكفى في صدقه ثبوته لبعض أفرادها وان لم يثبت للجميع فالاسمية كقوله

وقد جعلت قلو ص بني زياد * من الاكوار مرتعها قريب

والقلوص الناقة الشابة والأكوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كما في الصبان أي جعلت ترعى قرب المنازل لضعفها والماضوية كقول ابن عباس خفل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً بناء على أن اذا ظرف لأرسل مجرد عن الشرط والافالخبر جملة الشرط وجوابه ولك جعله جملة ماضوية على هذا أيضاً باعتبار أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها والشرط قيد له لاسيما مع كون أرسل عاملاً في اذا فهو أول الجملة في الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أي لأن المترجي مستقبل فيناسبه أن لا استقبالها ومن ثم خص الجمهور عديمها بالشعر كما في الشارح ويحتاج صحة الاخبار به عن الذات الى تأويل كالمصدر المصريح أي عسى زيد اذا يقوم أو عسى حال زيد أن يقوم * لكن قال السيد الصدر المؤول يصح حملها على الذات بلا

تأويل كريد ما أن يقول خيرا أو يسكت لاشتغاله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح (قوله عسى
الكرب الخ) بعده فيأمن خائف ويفك عان * ويأتي أهله النائي الغريب
وأسميت فيه بضم التاء وروى بفتحها على أنه مجرد من نفسه شخصا مخاطبه واسم يكون ضمير الكرب
وجملة وراه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراه خبرها لان خبر عسى لا يرفع الا ضمير اسمها أو سيبويه
للمضاف لضميره وفرج أجنبي منه كذا في التصريح والدمامي وغيرهما وانظر ما تصنع في قوله عسى فرج
يأتي به الله فان فاعل يأتي لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم وانما حصل الربط بينهما بالهاء من به مقتضى
ذلك أنه لا يشترط السبب بالمعنى المذكور بل يكفي ملاسته للضمير بأى وجه كالأه من وراه ويؤيد ذلك
تجويز ابن اياز كافي التصريح جعل يكون تامة ووراه متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لاضمير الاسم
لان مقصد الحكم بوجود الفرع عقب كره لا بوجود الكرب لانه حاصل فتأمل برأى سديد ولا تكن
أسير التقليد (قوله عسى فرج الخ) قبله

عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر
ولا تشككون الا الى الله وحده * فمن عنده تأتي الفوائد والبشر

عسى فرج الخ وبعده

اذا لاح عسرا فرج يسرافانه * قضى الله أن العسر يعقبه يسر

وضمير أنه قوله للجلالة وليس الاول للشأن لتقدم مرجعه مع احتياج الثاني الى ذلك المرجع وله خبر عن أمر
وفي خليقته حال وكل يوم ظرف للخبر (قوله أن يتجرده الخ) أى لدلائها وضعا على قرب الخبر فكأنه
مشروع فيه حال لا مستقبل وقرن بها قليلا نظر الاصطلاح من استقبال خبرها وان كان قريبا ومثلها في ذلك
كرب (قوله فذبجوها الخ) لا يتناقضه وما كادوا يفعلون الدال على اتقاء الذبح باتباعه مقاربه لعدم
اتحادز منهما الذى هو شرط التناقض اذ المعنى فذبجوها بعد أن امتنعوا حتى لا يقر بوامنه ولا تناقض في
ذلك وأما الجواب بأن كاد نفيا اثبات وعكسه فباطل لانها كسائر الأفعال يتسلط النفي على معناها وهو
مقاربة الخبر ويلزمه نفي الخبر بالاولى ولذا كان قوله تعالى لم يكذبها ابلغ من لم يرها لان نفي الرؤية لا ينفي
مقاربتها بخلاف عكسه وكذا قول ذى الرمة

اذا غير النأى المحبين لم يكذب * رسيس الهوى من حبه مية يبرح

أبلغ من لم يبرح أى لم يذهب كما لا يخفى (قوله من بعدما كاد الخ) اسم كاد ضمير القوم المعلوم من ذكر
للمهاجرين والانصار قبله وقلوب بدل منه وتزيع بالقافية فاعله ضمير القلوب لتقدم هارثة كما مر في تكلمنى
أحجاره لا القلوب نفسها لئلا يخلو الخبر عن ضمير الاسم أما على قراءته بالتحية فلا يصح كون القلوب فاعله
لما ذكر ولا ضميرها لوجوب تأنيث الفعل المسند للضمير المؤنث قال الدمامي بل هو على اضرار الشأن اه
أى فأمم كاد ضمير الشأن لأنه فاعل يزيع اذ ليس بعده جملة تفسره ولانه لا يرفع الا ابتداء أو نواسخه
لكن حينئذ يخلو الخبر عن ضمير الاسم الا أن يخص هذا الشرط بغير ضمير الشأن لان جملة المضارع لكونها
مفسرة له كأنها عينه وذلك أبلغ في الر بطن اشتغالها على الضمير فتأمل (قوله أن تفيض الخ) يقال فاض
الرجل بفيض فيض وفيضنا وفاضنا بالضاد والظاء بدلها اذ مات وكذلك فاضت نفسه وفاظت أى خرجت
روحها عن أبى عبيدة والفراء قالوا والضاد لقيس ومنع الاصمعي فاظت نفسه بالظاء وفاظ مع
النفس وغيرها لان الفيض للسمع والماء وانما يقال فاظ اذ مات كذا في الصحاح زيادة وبه يعلم مافى
السجاعي والريط بفتح الراء وسكون التحية وبالطاء المهملة للملاء اذا كانت شقة واحدة وقد تطلق على

عسى الكرب الذى
أسميت فيه

يكون وراه فرج قريب
وقوله

عسى فرج يأتي به الله انه
له كل يوم فى خليقته أمر

وأما كاد فذكر المصنف
أنها عكس عسى فيكون

الكثير في خبرها أن يتجرده
من أن ويقل اقترانه بها

وهذا بخلاف ما نص عليه
الاندلسيون من أن اقتران

خبرها بأن مخصوص بالشعر
فمن تجرده من أن قوله

تعالى فذبجوها وما كادوا
يفعلون وقال من بعدما كاد

تزيغ قلوب فريق منهم
ومن اقترانه بأن قوله صلى

الله عليه وسلم ما كدت أن
أصلى العصر حتى كادت

الشمس أن تغرب وقوله
كادت النفس أن تفيض

عليه
اذغدا حشور يطة وبرود

(ص)

(و كعسى حرى ولكن جعلنا * خبرها حتى بأن متصلا * وأزموا اخلاق أن مثل حرى * وبعد أو شك انتفا أن نرا)
 (ش) يعني أن حرى مثل عسى في الدلالة على رجاء الفعل لكن يجب اقتران خبرها بأن نحو حرى زيد أن يقوم ويجرد خبرها من أن
 لاقى الشعر ولا في غيره وكذلك اخلاق نازم أن في خبرها نحو اخلاق السماء أن تمطر وهو من أمثلة سيبويه وأما أو شك فالكثير اقتران
 خبرها بأن ويقل حذفها منه فمن اقترانه بها قوله ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
 ومن تجرده منها قوله يوشك من فر من منيته * في بعض غرانه يوافقها
 (ص) (ومثل كاد في الاصح كريا * وترك أن مع ذى الشروع وجبا * كأنشأ السائق يحدو وطفق * كذا جعلت وأخذت وعلق)
 (ش) لم يذكر سيبويه في كرب (١٣٦) الانجود خبرها من أن وزعم المصنف أن الاصح خلافه وهو أنها مثل كاد

فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من أن ويقل اقترانه بها فمن تجریده بقوله كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب وسمع من اقترانه بها قوله سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا والمشهور في كرب فتح الرء ونقل كسرها أيضا ومعنى قوله وترك أن مع ذى الشروع وجبا أن مادل على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بأن لما يئنه وبين أن من المنافاة لان المقصود به الحال وأن للاستقبال وذلك نحو أنشأ السائق يحدو وطفق زيد يدعو وجعل يتكلم وأخذ ينظم وعلق يفعل كذا (ص)

كل ثوب رقيق وجمعها رباط ككلبة وكلاب والبرود جمع بردنوع من الثياب والمراد أنه صار حشوا كقائه (قوله وكعسى) خبر عن حرى بفتح المهملة والراء وحتا صفة لمصدر محذوف أى اتصالا (قوله) وأزموا (الخ) يصح في كل من اخلاق وأن كونه مفعولا أولا وأونيا لان اللزوم من الجانبين ومثل حرى حال من اخلاق (قوله) وبعد (الخ) متعلق بنزرا الذي هو خبر عن انتفا بالصدر للضرورة لان التقاء الممزتين من كتين لا يجوز حذف احدهما اختيارا الا اذا اتفقا في الحركة (قوله) لكن يجب (الخ) انما وجبت فيهما دون عسى مع أن الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل لان عسى هي الاصل والشبهة فيه فاعتنت عن لزوم أن بخلافهما (قوله) وأما أو شك (الخ) انما خالفت كاد وكرب مع أن الثلاثة عند المصنف للقرب المرجح للتجرد لان أصل وضعها للسرعة كأوشك فلان يوشك ايشا كأي أسرع السيرة وشك البين سرعة الفرق ثم عرض استعمالها في القرب لترتب على الاسراع فلذلك خالفهما أما على مذكره الشاطبي عن الشلو بين وغيره من أنها للرجاء كعسى فالامر ظاهر لكن كان حقا للزوم أن كحرى واخلاق اذ لم تشتهر في الرجاء اشتها عسى فتأمل (قوله) غرانه بكسر المعجمة وشد الراء أى غفلاته والبيت من المنسرح (قوله) وترك أن (الخ) استفيد من النظم أن خبر هذه الافعال أربعة أقسام ما يجب اقترانه بأن وهو حرى واخلاق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب (قوله) يحدو (بمهملتين بعد التحية أى يغني للابل لتسرع والسائق هو الذي يسوقها) (قوله) وطفق (بالفاء والوحدة بدلها كفرح فيهما) (قوله) وزعم المصنف (الخ) نقل الطبراني عن شرح مسلم للنووي أن سيبويه كثيرا ما يريد بالزعم النسبة الى القائل لا التريض فليحمل كلام الشارح عليه (قوله) من جواه أى شدة وجده وحزنه (قوله) سقاها أى العروق المذكورة في قوله * مدحت عروقا للندى مصت الثرى * وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها بمعنى الفرس الخفيفة لحم العارضين الا لا يناسبه الجمع في أعناقها ولان الشاعر يمجو جماعة بأنهم حديثون في الغنى وأصلهم الفاقة كما في العيني والاحلام العقول والسجل بالفتح الدلو العظيمة ممتلئة كما في القاموس وألتي فيها ماء وان قل وتقطعا أصله تنقطعا صبان (قوله) لا غير (لا عاطفة لغير على أو شك فهو مبني على الضم في محل جرأى الالغير هما كودي (قوله) فوشكة (الخ) خبر عن أرضنا وفيه ضمير هو اسمه وأن تعود خبره وخلاف بمعنى بعد كقوله تعالى فرح الخلقون بمقدمهم خلاف رسول الله ووحوشا خبر تعود أى تصبر وهو بفتح الواو

(واستعملوا مضارا لأوشكا * وكاد لا غير وزادوا موشكا) (ش) أفعال هذا الباب لا تصرف الا كاد وأوشك أى فانه قد استعمل منهما المضارع نحو قوله تعالى يكادون يسطون وقول الشاعر * يوشك من فر من منيته * وزعم الاصمعي أنه لم يستعمل يوشك الا بلفظ المضارع ولم تستعمل أو شك بلفظ الماضي وليس بجيد بل قد حكي الخليل استعمال الماضي وقد ورد في الشعر كقوله ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا نعم الكثير فيها استعمال المضارع وقل استعمال الماضي وقول المصنف وزادوا موشكا معناه أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من أو شك كقوله فوشكة أرضنا أن تعودا * خلاف الانيس وحوشا يبابا وقد يشعر تخصيصه أو شك بالذكر أنه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك بل قد ورد استعماله في الشعر كقوله

أُوتِ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَأَسَى * بِقِيَالِ رَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ وَفَقَدْ كَرَّمْتُ الْمَنْصَفَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ وَأَفْهَمُ كَلَامَ الْمَنْصَفِ أَنَّ غَيْرَ كَائِدٍ وَأَوْشَكُ مَنْ أَفْعَلُ هَذَا الْبَابُ لَمْ يَرِدْ مِنْهُ الْمَضَارِعُ وَلَا اسْمُ الْفَاعِلِ وَحِكْمِي غَيْرُهُ خِلَافُ ذَلِكَ فَحِكْمِي صَاحِبُ الْأَنْصَافِ اسْتِعْمَالُ الْمَضَارِعِ وَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ عَسَى قَالَوَا عَسَى بِعَسَى فَهُوَ عَاسٌ وَحِكْمِي الْجَوْهَرِيُّ مَضَارِعُ طُفْقٍ وَحِكْمِي الْكِسَائِيُّ مَضَارِعُ جَعَلَ (ص)

(بَعْدَ عَسَى) أَخْلَوْقُ وَأَوْشَكُ قَدِيرٌ بِغَنَى بَأْنِ يَفْعَلُ عَنْ نَانَ فَقَدْ (ش) اخْتَصْتُ عَسَى وَأَخْلَوْقُ وَأَوْشَكُ بِأَنَّهُ تَسْتَعْمَلُ نَاقِصَةً وَتَامَةً فَأَمَّا النَّاقِصَةُ فَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهَا وَأَمَّا التَّامَةُ فَهِيَ الْمُسْنَدَةُ إِلَى أَنْ وَالْفِعْلُ نَحْوُ عَسَى أَنْ يَقُومَ (١٢٧) وَأَخْلَوْقُ أَنْ يَأْتِيَ وَأَوْشَكُ أَنْ يَفْعَلَ فَأَنْ

وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ فَاعِلُ عَسَى وَأَخْلَوْقُ وَأَوْشَكُ وَاسْتَغْنَتْ بِهِ عَنْ الْمَنْصُوبِ الَّذِي هُوَ خَبَرُهَا وَهَذَا إِذَا لَمْ يَلِ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَ أَنْ اسْمَ ظَاهِرٍ وَيَصِحُّ رَفْعُهُ فَإِنْ وَلِيَهُ نَحْوُ عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ فَذَهَبَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُوبِينُ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ مَرْفُوعًا بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَ أَنْ وَأَنْ وَمَا بَعْدَهَا فَاعِلٌ بِعَسَى وَهِيَ تَامَةٌ وَلَا خَبَرَ لَهَا وَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ وَالسَّيْرَافِيُّ وَالْفَارِسِيُّ إِلَى تَجْوِيزِ مَا ذَكَرَهُ الشَّلُوبِينُ وَتَجْوِيزُ وَجْهٍ آخِرٍ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَ أَنْ مَرْفُوعًا بِعَسَى اسْمًا لَهَا وَأَنْ وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِعَسَى وَتَقْدِمُ عَلَى الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَ أَنْ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى فَاعِلِ عَسَى وَجَازَ عَوْدُهُ عَلَيْهِ وَإِنْ تَأَخَّرَ لَانَّهُ مُقَدِّمٌ فِي الرِّبْتَةِ وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ هَذَا الْخِلَافِ فِي التَّشْنِيعِ

أَيُّ مَتَوَحِّشَةٍ وَبِضْمَائِهَا ذَاتُ وَحُوشٍ وَيَبَا بِبَفْتَحِ التَّحْتِيَةِ بَعْدَهَا مَوْحِدَتَانِ أَيُّ خَرَابٍ (قَوْلُهُ أَمُوتِ أَسَى) أَيُّ حَزَنٍ نَاوَالِ الرَّجَامِ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَالْجِيمِ اسْمُ مَوْضِعٍ وَقَعَ بِهِ حَرْبٌ وَرَهْنٌ أَيُّ مَرْهُونٌ وَكَائِدٌ بِالْهَمْزِ الَّتِي تَرْسُمُ يَاءَ بِلَانِقَطٍ لِمَاسِيَّاتِي فِي الْإِبْدَالِ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ أَيُّ كَائِدٌ أَنِّي كَافِي فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ وَتَصَوُّبِ الْمَوْضِعِ أَنَّهُ بِالْمَوْحِدَةِ مِنَ الْمَكَايِدَةِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ إِذْ قِيَاسُهُ مَكَايِدُ كَمَا قَاتَلَ فَلَا شَاهِدَ فِيهِ رَجَعَ عَنْهُ فِي شَرْحِ الشُّوَاهِدِ الْكَبِيرِ فَقَالَ ظَهَرَ لِي أَنَّ الْحَقَّ مَعَ النَّازِمِ أَهْ تَصْرِيحٌ وَقَدْ يُقَالُ لَشَاهِدَ فِيهِ عَلَى الْأَوَّلِ أَيْضًا لِحْتِمَالِ أَنَّهُ مِنْ كَذَا التَّامَةِ بِلا تَقْدِيرِ خَبَرِ أَيُّ بِالَّذِي أَنَا قَرِيبٌ مِنْ فَعْلِهِ كَمَا قَالُوا أَنْ قَوْلُهُ

أَبْنَى إِنْ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمُهُ * فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلْ

لَا يَدُلُّ عَلَى عَجْهِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ كَرِبِ النَّاقِصَةِ لِحْتِمَالِ أَنَّهُ مِنَ التَّامَةِ كَقَوْلِهِمْ كَرِبَ الشَّيْءُ أَيُّ قَرِيبٌ وَالْأَصْلُ كَارِبٌ يَوْمُهُ بِالرَّفْعِ أَيُّ قَرِيبٌ يَوْمُ وَفَاتِهِ وَلَا يَرُدُّ أَنَّهُ يَأْتِي مِنْ أَفْعَالِ الْبَابِ تَامًا غَيْرِ مَا فِي الْبَيْتِ الْآتِي لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْكَفَى بِأَنْ يَفْعَلَ لَا مُطْلَقًا فَتَدْبِرُ (قَوْلُهُ عَسَى بِعَسَى) قِيلَ وَعَسَى يَعْسُو أَيْضًا فَهُوَ وَاوِي وَيَأْتِي (قَوْلُهُ مَضَارِعُ طُفْقٍ) أَيُّ وَمَصْدَرُهُ أَيْضًا كَمَصْدَرِ جَلَسَ وَفَرَحَ (قَوْلُهُ مَضَارِعُ جَعَلَ) كَقَوْلِهِمْ إِنْ الْبَعِيرُ لِيَهْرَمَ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ جَعَلَ فِيهِ شَذُودٌ وَقَوَعُ الْمَاضِي خَبَرًا كَامِرًا فِي أَرْسَلِ رَسُولًا فَتَلْخُصُ مِنَ الشَّرْحِ أَنَّ مَا وَرَدَ لَهُ الْمَضَارِعُ خَمْسَةٌ وَزَيْدٌ عَلَيْهَا كَرِبَ كَنْصَرٍ كَنْصَرٌ وَمَا وَرَدَ لَهُ اسْمُ فَاعِلٍ اثْنَانِ وَزَادَ الْمَوْضِعُ كَارِبٌ يَوْمُهُ وَقَدْ عَلِمْتُ مَا فِيهِ وَاسْتَعْمَلْتُ الْمَصْدَرَ لثَلَاثَةِ لُطْفٍ كَامِرٍ وَأَوْشَكُ أَيْشَاكَ وَلَكَاذْ كُودَا وَمَكَاذَا وَمَكَاذَةً وَكَيْدًا بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءُ هَذَا حَاصِلُ مَا فِي التَّوْضِيحِ وَشَرْحِهِ (قَوْلُهُ) أَوْشَكُ قَدْ بِسُكُونِ الْكَافِ لِلْوِزْنِ فَتَدْغَمُ فِي الْقَافِ فَتَصِيرُ قَافًا مُشَدَّدَةً (قَوْلُهُ غَنَى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ نَانَ) أَيُّ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهَا نَانَ لِتَمَامِهَا فَلَا خَبَرَ لَهَا أَصْلًا كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَأَمَّا عِنْدَ النَّازِمِ فَهِيَ نَاقِصَةٌ وَأَنْ يَفْعَلَ سَدَمٌ مَعْمُولِيهَا كَمَا سَدَمْتُ الْقُعُولِينَ فِي أَحْسَبِ النَّاسِ أَنْ يَتْرَكُوا وَلَا يَضُرُّ كَوْنَهُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ وَرَفْعٍ لَانَّهُ بَاعْتِبَارُ بِنِ كَافِيٍّ أَعْجَبَنِي كَوْنُكَ مُسَافِرًا وَكَانَ الْمُنَاسِبُ لِلشَّارِحِ حَمْلُهُ عَلَى مَذْهَبِهِ بِأَنْ يَقُولَ غَنَى عَنْ نَانَ أَيُّ وَعَنْ الْأَوَّلِ أَيْضًا وَأَتِمَّاسَكْتُ الْمَنْصَفَ عَنْ هَذَا لَوْ قَوَّعَ أَنْ يَفْعَلَ فِي مَحَلِّهِ فَاغْنَاؤُهُ عَنْهُ وَاضِحٌ (قَوْلُهُ) الشَّلُوبِينُ بِفَتْحِ الشَّيْنِ وَضَمِّ اللَّامِ وَقَدْ تَفَتَّحَ وَيَنْطِقُ بِمَا بَعْدَ الْوَاوِ بَيْنَ الْقَاوِ وَالْمَوْحِدَةِ لَانَّهُ لَفْظًا أَعْجَمِي كَمَا ذَكَرَهُ الدَّمَامِينِيُّ (قَوْلُهُ وَتَجْوِيزُ وَجْهٍ آخِرٍ) أَوْ رَدُّ عَلَيْهِ التَّبَاسُ اسْمُ عَسَى وَأَصْلُهُ مُبْتَدَأُ بِفَاعِلِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا وَقَدْ مَنَعُوا تَقْدِيمَ الْخَبَرِ الْفِعْلِيِّ عَلَى الْمُبْتَدَأِ لِثَلَاثِ تَبَسُّبٍ بِالْفَاعِلِ وَقَدْ يَجِبُ بِأَنْ هَذَا الْبَسُّ لَا يَحْذُرُ فِيهِ هَذَا لَانَّ الْجُمْلَةَ لَمْ تَزَلْ فَعْلِيَّةً لِتَصْدِيرِهَا بِعَسَى بِخِلَافِ هَذَا فَانَّ الْجُمْلَةَ تَخْرُجُ عَنْ الْأَسْمِيَةِ إِلَى الْفَعْلِيَةِ أَهْ وَيُرَدُّ جَوَازُ كَوْنِهِ حِينَئِذٍ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا وَجُمْلَةُ عَسَى خَبَرُهُ وَفِيهَا ضَمِيرٌ فَتَنْتَقِلُ إِلَى الْأَسْمِيَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَشْمُونِيُّ فِي شَرْحِ التَّوْضِيحِ أَفَادَهُ سَمٌ وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا مَرَّ فِي وَلَيْسَ كُلُّ النَّوْيِ (قَوْلُهُ مَرْفُوعًا بِعَسَى) قَالَ سَمٌ هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَقْتَرَنَّ الْفِعْلُ بِأَنْ كَعَسَى يَقُومُ زَيْدٌ أَهْ وَاسْتَظْهَرَ الصَّبَانَ الْجَوَازَ أَنْ قَدَرْتُ أَنْ مَعَ الْفِعْلِ

وَالْجَمْعُ وَالتَّأْنِيبُ فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِ الشَّلُوبِينِ عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدَانِ وَعَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدُونَ وَعَسَى أَنْ يَقُمْنَ الْهِنْدَاتُ فَتَأْتِي بِضَمِيرٍ فِي الْفِعْلِ لَانَّ الظَّاهِرَ لَيْسَ مَرْفُوعًا بِلِ هُوَ مَرْفُوعٌ بِعَسَى وَعَلَى رَأْيِ الشَّلُوبِينِ يَجِبُ أَنْ تَقُولَ عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدَانِ وَعَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدُونَ وَعَسَى أَنْ تَقُومَ الْهِنْدَاتُ فَلَتَأْتِي فِي الْفِعْلِ بِضَمِيرٍ لَا نَرْفَعُ الظَّاهِرَ الَّذِي بَعْدَهُ (ص)

(وَجَرَدَنَ عَسَى) أَوْ رَفَعَ مَضْرًا * بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذَكَرَا (ش) اخْتَصْتُ عَسَى مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ بِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا اسْمٌ جَازَ أَنْ يَضْمَرَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْأَسْمِ السَّابِقِ وَهَذِهِ لَفْظَةُ تَمِيمٍ وَجَازَ تَجَرُّيدُهَا عَنْ الضَمِيرِ وَهَذِهِ

لغة الحجاز وذلك يجوز بدعي أن يقوم فعل لغة تميم يكون في عسي ضمير مستتر يعود على زيدون يقوم في موضع نصب بدعي وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسي وأن يقوم في موضع رفع بدعي ونظير فائدة ذلك في التانيث والتنثية والجمع فتقول على لغة تميم هند حسنت أن تقوم والزيدان عسيا أن يقوموا (١٢٨) والزيدون عسوا أن يقوموا والهندات عسين أن يقمن وتقول على لغة

الحجاز هند عسي أن تقوم والزيدان عسي أن يقوموا والزيدون عسي أن يقوموا والهندات عسي أن يقمن وأما غير عسي من أفعال هذا الباب فيجب الاضمار فيه فتقول الزيدان جعلنا ينظمان ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول الزيدان جعل ينظمان كما تقول الزيدان عسي أن يقوموا (ص) (والفتح والكسر أجزئي السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن) (ش) اذا اتصل بدعي ضمير مرفوع وهو لم تكلم نحو عسيت أو مخاطب نحو عسيت وعسيتا وعيسيم وعسيتن أو لغائبات نحو عسين جاز كسر سينها وفتحها والفتح أشهر وقرأ نافع فهل عسيتان توليم بكسر السين وقرأ الساقون بفتحها (ص) * ان واخواتها * (لان أن ليت لكن لعل * كأن عكس ما المكان من عمل كان زيداعلم بأن * كف.

والاوجب لعدم ما يصلح لرفع عسي حينئذ غيره * تنبيه * يتمتع كون الظاهر اسم عسي في عسي أن يضرب زيد عمر الثلاثين صلوة أن وهي يضرب ومعمولها وهو عمر بأجنبي هو زيد ونظيره قوله تعالى عسي أن يبعثك ربك مقاما محمودا ان نصب مقاما يبعثك على الظرفية أو غير هافان جعل مصدر المحذوف أي فتقوم مقاما جاز الامران (قوله لغة الحجاز) عليها قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسي أن يكونوا (قوله) وأما غير عسي (الح) صريح في أن اخلاق وأوشك يجب فيهما الاضمار ولكن نص المرادى والاشموني وغيرهما على أنهما كسي (قوله وانتقا) بكسر التاء الفوقية فقام مصدر انتقا أي اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وزكن أي علم لكونه الأصل والمشتهر والله أعلم * ان واخواتها *

(قوله وهي ستة أحرف) زاد للوضع عسي في لغة حملا على لعل لكونها بمنها واما يكون اسمها ضمير نصب متصلا كقوله * فقلت عساها ناركأس وعليها * وهي حينئذ حرف كامل وفاقا للسرا في وخلافا للجهمور في اطلاق فعليتها ولابن السراج وتعلب في اطلاق حرفيتها اه والحاصل أن نحو عساك وعساه فيه ثلاثه مذاهب مذهب سيبويه أنها حرف كامل ومذهب البرد أنها على أصلها تعمل عمل كان لكن انعكس طرفا لاسنادها كان مبتدأ في الأصل وهو الضمير جعل خبرها مقدا وجعل خبره اسمها مؤخرا فالضمير على هذين في محل نصب ومذهب الاخفش أنها على أصلها والضمير اسمها في محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ويرده رفع الخبر في البيت المار وأن النيابة إنما سمعت في المنفصل نحو ما أنا كأت لافي التصل وأما قوله * يا ابن الزبير طامعا عسيكا * فالكاف بدل من التاء بدلا لتصرفيا لنيابة (قوله فأسقط أن الح) وانما لم يسقط كأن مع أن أصلها ان المكسورة والكاف لا تنسخ هذا الأصل بصير ورتهما كلمة واحدة بدليل أن الكاف لا تتعلق بشيء ولا تتجرما بعدها عند الجمهور وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم أصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة (قوله للتوكيد) أي منسوب له من نسبة الجزئي لكليه لأن توكيدهما جزئي من مطلق توكيد أو اللام زائدة أي معناها التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع إعجابية كان زيدا قائم أولا نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع أنها بمعنى المصدر فمغنى علمت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جريانه على فله قلت كونها بمنها لا يوجب مساواتها له من كل وجه سم (قوله للتشبيه) أي المؤكدة لتركبها من الكاف التشبيهية وان المؤكدة والأصل ان زيدا كاسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهمة للجرا ثم صارا كلمة واحدة ولا يليها اللشبه وأما الكاف ومثل فليهما التشبيه قال في الغنى أطلق الجمهور كونها للتشبيه وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فان كان وصفا وظرفا أو فضلا كانت للظن قال الكوفيون وترد للتحقيق كقوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الارض ليس بها هشام

أي لان الارض الخ وللتقريب نحو كأنك بالفرج أتو بالشاء مقبل وكانك بالدينالم تكن وبالآخرة لم تزل وقد اختلف في اعراب ذلك فقيل الكاف اسم كأن على حذف مضاف في الاولين وما بعد الجار خبرها أي

كأن

ولكن ابنه ذو ضغن (ش) هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء وهي ستة أحرف

ان وأن وكان ولكن وليت ولعل وعدا سيبويه خمسة فأسقط ان المفتوحة لأن أصلها ان المكسورة كما سيأتي ومعنى ان وأن للتوكيد ومعنى كأن للتشبيه ولكن

كان زمانك مقبل بالفرج أو بالشتاء وأما الأخيران فأحسن ما قيل فيهما كما قاله الرضي أن الخبر محذوف ولم تكن حال بدليل روايته بالواو وكقولهم كآني بالليل وقد أقبل وبالشمس وقد طلعت والاصل كأنك تبصر الدنيا حال كونها لم تكن وكآني أبصر الليل الخ حذف الفعل وزيدت الباء اهـ ولولا وروده بالواو لأمكن جعل لم تكن خبرا والباء بمعنى في متعلقة به وقيل الطرف خبر ولم تكن حال لما ذكر (قوله للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته كزبد شجاع لكنه ليس بكرم أو بانبات ما يتوهم نفيه كما زبد شجاع لكنه كريم وما قام زيد لكن عمرو إذا كان بينهما ملاسة كملابسة الكرم والشجاعة هذا هو التعريف السالم من التكلف وأما قولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه فظاهره فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفا على ثبوته أو بالجر عطفا على المعنى على الأول أو برفع ما يتوهم نفيه وعلى الثاني أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه وإذا كان النفي أو ثبوت النفي متوهم الشيء فأى حاجة للنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أى أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي اثبات كما أن المراد في الأول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستدراك غالبي إذ قد ترد لجر التوكيد كلوجاء زيد لا كرمته لكنه لم يجيء أ كدت لوني الحبيء وكذا ما زيد ساكن لكنه متحرك وقيل لا يخرج عنه أصلا وهو المشهور لكن فسروه بمخالفة حكم ما بعدهما لما قبلها وإن لم يندفع به توهم فلا تقع الابتناء بين ما بالتناقض كما ذكر أو التضاد كما زيد أبيض لكنه أسود وكذا بالخلاف كما اختاره الرضي كما زيد قائم لكنه ضاحك وقيل يمنع هذا أفاده في المعنى مع زيادة (قوله وفي غير الممكن) أى للممتنع وهو الأكثر فيه ولا يكون في الواجب كليت غدا يجيء وأما فتمنوا الموت فالمراد تمنوا تعجيله وهو مستحيل (قوله لا في الممكن) أى المتوقع أما الممكن في التمني فغير متوقع فهذا فرق ثان ولا يرد قول فرعون لعلى أبلغ الأسباب الخ لانه ممكن متوقع في زعمه الباطل (قوله والاشفاق في المكروه) أى الخوف منه كقدوم العدو في مثاله وأما التمثيل له بلعل العدو هالك فباطل لان هلاكه محبوب لا مكروه ولا بد من كون المكروه ممكنا كالمحبوب ولا يرد قوله تعالى فلعلك تارك بعض ما يوحى الخ لان التارك والضيق ممكنان في ذاتهما وإن استحالة عقلا بالنسبة صلى الله عليه وسلم لان دليل عصمته عقلية **فائدة** *
اختلف في لعل وعسى في كلامه تعالى لاستحالة ترقبه غير الموثوق به إذ علمه محيط فقيل للتحقيق والوقوع ويرد عليه فلعلك تارك الخ وقيل انهما باعتبار حال مخاطبين فالجاء والاشفاق متعلقان بهم كالشك في أو يؤخذ من التصريح أن معناهما في القرآن أمر بالترجي أو بالاشفاق (قوله عكس عمل كان) انما عملت رفعا ونصبا كالأفعال لانها أشبهت كان في لزوم البتداء والخبر والاستغناء بهما وأشبهت مطلق الماضي لفظا في البناء على الفتحة وكونها ثلاثية فأكثر ومعنى لكونها بمعنى أ كدت وتمنيت مثلا وعملت على عكس لعل تنبيهها على الفرعية ولم ينبه عليها في ما وأخواتها مع حملها على ليس لظهور فرعيتها بعدم اتفاق العرب على أعمالها (قوله فتنصب الاسم) أى اتفاقا بخلاف الخبر قال في التسهيل لا تدخل عليه دام من البتداء والخبر لا تدخل عليه هذه الأحراف أى فلا تدخل على مبتدأ لازم الحذف أو الابتداء أو التصدير إلا ضمير الشأن إلى آخر ما مر في كان وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآ ذرا وظباء

فاسم ان ضمير الشأن محذوف لامن الشرطية للزومها الصدور وقد كثرت فيها حذف ضمير الشأن ومنه كما قاله المصنف حديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وليست من زائدة في اسم ان خلافا للكسائي ولا تدخل على خبر طلب ولا انشائي وأما نحو ان الله نعماءكم به انهم ساء ما كانوا يعملون فهو ما على تقدير القول كقوله ان الذين قتلتم أمتي سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم تاما

للاستدراك وليت للتمنى
ولعل للترجي والاشفاق
والفرق بين الترجي والتعنى
أن التمنى يكون في الممكن
نحو ليت زيدا قائم وفي
غير الممكن نحو ليت
الشباب يعود يوما وأن
الترجي لا يكون الا في
الممكن فلا تقول لعل
الشباب يعود والفرق بين
الترجي والاشفاق أن
الترجي يكون في المحبوب
نحو لعل الله يرحمنا
والاشفاق في المكروه
نحو لعل العدو يقدم وهذه
الأحرف تعمل عكس
عمل كان فتنصب الاسم

وترفع الخبر نحو ان زيد قائم فهي عاملة في الجزأين هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنها لا عمل لها في الخبر وانما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول ان وهو خبر (ش) (ص) (وإذا الترتيب الافي الذي كليت فيها وهنأغير البدي) (١٣٠)

(ش) أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر الا اذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فانه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان أحدهما أنه يجوز تقديمه وتأخيره وذلك نحو كليت فيها غير البدي أوليت هناعير البدي أي الوقح فيجوز تقديم فيها وهناعلى غير وتأخيرها عنها والثاني أنه يجب تقديمه نحو كليت في الدار صاحبها فلا يجوز تأخير في الدار لتلايعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان غير ظرف ولا مجرور ونحو ان زيدا آكل طعامك فلا يجوز ان طعامك زيدا آكل وكذا ان كان معمول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ان زيدا واثق بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم معمول على الاسم فلا تقول ان بك زيدا واثق أو ان عندك زيدا جالس وأجازه بعضهم وجعل منه قوله فلا تلحنى فيها فان بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلا به (ص)

(وهز أن افتح لسد مصدر

أوعلى استعمال نعم وشبهها خبر الانشاء واستثنى في المعنى أن المفتوحة المخففة فيكون خبرها جملة دعائية كقراءة أن غضب الله عليها بسكون النون وغضب كفرح وقولهم أما أن جزاك الله خيرا (قوله) وترفع الخبر) حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله اذا اسودجنا الليل فلتأت ولتكن * خطاك خفافا ان حراسنا أسدا وقوله كأن أذنيه ادا تشوفا * قادمة أو قلما محرفا * وباليات أيام الصبار واجعا * ولعل أباك قائما وأوله الجمهور بخذف الخبر والنصب الثاني اما حال أى تلقاهم اسدا وأقبلن راجعا ويوجد قائما أو مفعول به كيشبهان قادمة من قوادم الطير وهي مقدمة أجنحته بل الحذف في هذا متعين لتلايخير بالمفرد عن غيره (قوله) وذهب الكوفيون الى سياتى ما يترتب عليه عند قوله وجازر فعمل الخ (قوله) وهو خبر المبتدا) والوالحال أى باق على رفعه في حال كونه خبر المبتدا فهو مرفوع بالمبتدا قبل النسخ وبعده دليل أنه لا يفصل بينها وبين اسمها ولو كان معمولا لجاز ومذهب البصريين أصح لما ص من شبهها الفعل وأما عدم الفصل فلما سيزكر قريبا (قوله) وراعا ذا الترتيب) أى المعلوم من الامثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع في كان لضعف هذه بالحرفية والفرعية تمثل ما وأخواتها وما أحسن قول ابن عني

كأني من أخبار ان ولم يحز * له أحدى النحوان يتقدما

عسى حرف جر من نداء كيجزنى * اليك فأضحى في علاك مقدا

(قوله) (الافى الذى) استثناء من مقدر أى في كل تركيب الافي التركيب الذى استقر كليت الخ في كون خبره ظرفا أى فيقدم الخبر على الاسم لتوسعهم في الظروف لاعلى الاحرف نفسها لان لها الصدروان المفتوحة وان لم تقع صدرا لما سياتى لكنها حملت على الكسورة واما مقدم الخبر الظرفى هنا دون مالتقوة هذه بشبهها الفعل فيأمر ولانها محمولة على الفعل المتصرف وما على الجامد وهو ليس سم ويجب أن يقدر متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف في نحو ان مالا وان ولدا قبل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والافى الحقيقة من تقديم معمول الخبر (قوله) لا يلزم تأخيره) أى الامناع كان زيدا الى الدار لامتناع تقديم الخبر مع اللام فأقسام الخبر الظرفى ثلاثة (قوله) أى الوقح) بفتح الواو وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير للبدي وهو الفاحش في نطقه بلازمه (قوله) على الاسم) أى لتلا يفصلها عن معموليها معا بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لانه مفصول منها في الجملة (قوله) وأجازه بعضهم) هو الظاهر لانه يقدم في ما وهذه أقوى دليل تقديم الخبر نفسه هنا لانه (قوله) فلا تلحنى) بفتح التاء والحاء المهملة مضارع مجزوم بلامن لحيث الرجل أله بفتح الحاء فيهما أى لمتة وأخاك اسم ان ومصاب خبرها وبحبها متعلق به وفيه الشاهد وجم أى كثير خبر ثان وبلا به أى وساوسه وهو مفعلة (قوله) اذا قدرت بمصدر) أى اذا وجب سد المصدر مسدها ومسدها معموليها فان امتنع ذلك وجب الكسروان جاز جاز كما سياتى والمصدر الذى تقدر به هو مصدر خبرها ان كان مشتقا والكون المضاف لاسمها ان كان جامدا أو ظرفا وكذا يجب الفتح اذا سد مسدها مفعولى علم وان لم يصح تأويلها بالمصدر لان الدار على أحد أمرين اما تأويلها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعولى علم مع عدم التعليق كعلت أنك قائم كذا في الجمل على التفسير (قوله) مرفوع فعل) أى فاعلا كان كما مثل أنائبه نحو قل أوحى الى أنه استمع ظاهرا كان الفعل كما ذكر أو مقدر كاجلس ما ان زيدا جالس أى ماثب جلوسه بناء على أن المصدرية لا توصل بجملة اسمية

أو منصوب به نحو عرفت أنك قائم أي قيامك أو في موضع مجرور حرف نحو عجبت من أنك قائم أي من قيامك وأما قال لسد مصدر مسدداً ولم يقل لسد مفرد مسدداً لأنه قد يسد المفرد مسدداً ويجب كسرهما نحو ظننت

(١٣١)

وان سدت مسد مفرد لأنها في موضع المفعول الثاني ولكن لا تقدر بالمصدر إذا يصح ظننت زيداً قيامه فان لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تكسر وجوبا أو جوازا على ماسيين وتحت هذا قسبان أحدهما وجوب الكسر والثاني جواز الفتح والكسر فأشار إلى وجوب الكسر بقوله (ص) (فأكسري الابتداء في بدء صله * وحيث أن ليمين مكمله * أو حكيت بالقول أو حلت محل * حال كرره وإني ذو أمل * وكسروا من بعد فعل علقا * باللام كأعلم أنه لذو قتي) (ش) فذكر أنه يجب الكسر في ستة مواضع الأول إذا وقعت ان ابتداء أي في أول الكلام نحو ان زيداً قائم ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء فلا تقول أنك فاضل عندي بل يجب التأخير فتقول عندي أنك فاضل وأجاز بعضهم الابتداء بها الثاني أن تقع ان صدر صلة نحو جاء الذي انه قائم ومنه قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الثالث أن تقع جواباً للقسم

مصدرة بحرف وهو الاصح كما مر أول الموصول ونحو ولولوا أنهم صبروا أي ولوثبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كما سيأتي في باب لو وكوفوها مبتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الأرض الخ أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها كاعتقادي أنك فاضل على معنى معتقدي فضلك فان قدر اعتقادي فضلك ثابت فهي مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولي أنك فاضل واعتقادي انه حق فيجب كسره كما سيأتي (قوله أو منصوبه) بهاء الضمير أي منصوب فعل سواء كانت مفعولاً به لفعل غير قول ولا ناسخ كما مثل بخلاف المحكية بالقول والمفعول الثاني لنحو ظننت كما سيأتي في الشرح أو مفعولاً له كجئتكم أي أحبك أو معه كي عجبني جالسك عندنا أو أنك تحدثنا وتقع مستثنى كتعجبني أمورك إلا أنك تشتم الناس لا مفعولاً مطلقاً ولا ظرفاً ولا حالاً ولا تمييزاً كما في الدماميني وغيره (قوله مجرور حرف) أي أو إضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون فاصلة ومثل مضاف إلى أن وصلتها وحل تعين الفتح في الإضافة إذا كان المضاف مالا يضاف إلى المفرد فان كان لا يضاف إلا إلى الجملة كحيث وإذا تعين الكسر على ماسيائي أو يضاف لهما كحين ووقت جاز الأمران ومثل هذه المواضع ما عطف عليها نحو أذكرروا نعمتي التي أنعمت عليكم واتي فضلتكم أو أبدل منها نحو وإذا يعدم الله إحدى الطائفتين أنها لكم (قوله وحيث ان الخ) عطف على في الابتداء فهو متعلق بالكسر على أنه ظرف مكان اعتباري له أي أكسري تر كيب تكون ان فيه مكمله ليمين (قوله أو حكيت الخ) عطف على مدخول حيث (قوله لذو قتي) اللام للابتداء دخلت في خبر ان وقد عقلت اعلم عن العمل في لفظ الجملة فهي في محل نصب به ولولاها لفتحت الهمزة وكان عاملاً في لفظ المصدر المؤول منها (قوله ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء) أي لثلاث تنبئ بالمكسورة خطأ والتي هي لغة في لعل لفظاً وخطاً (قوله صدر صلة) مثلها الصفة كما إذا جعلت ما في الآية نكرة موصوفة وخرج حشوها كجاء الذي أو رجل عندي أنه فاضل ولا أفعله ما أن في السماء نجا فتفتح لانها في الأول مبتدأ مؤخر فهي حشوة لفظاً وفي الثاني فاعل ثبت محذوف فافهم حشورته (قوله لتنوء) أي تشغل خبر ان وجملة ماصلة ما الواقعة مفعولاً ثانياً لا تبناء أي أعطيناه من الكنوز القدر الذي ان مفاتحه الخ (قوله وفي خبرها اللام) أخذ هذا من قول المصنف الآتي لا لام بعده وذلك شامل لذكر فعل القسم واللام نحو يحلفون بالله انهم لنسكن أهولاء الذين أقسموا بالله جهداً بما نهم انهم لمعكم ولحفه دونها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر فيتين الكسري هاتين كما هو منطوق الشارح وان لم يثل للثانية ومفهومه لا يجب الكسر بل اللام سواء ذكر فعل القسم كحلفت بالله أن زيداً قائم أو لا كوالله ان زيداً قائم وهو أيضاً ظاهر قول المصنف الآتي لا لام بعده وصرح به الشارح هناك مع أنه يجب الكسر في الأخيرة كالأولين نحو حم والكتاب المبين أنا أنزلناه قال في شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لأنه لم يسمع ونقل في التوضيح اجماع العرب على الكسر في الصور الثلاث فينبغي أن يقيد المفهوم وقوله لا لام بعده بذكر فعل القسم ولا يحمل على مذهب الكوفيين لما علت خلافاً لماسيائي في الشارح بقى ما إذا كان القسم جملة اسمية ومقتضى ما ذكر وجوب الكسر مع اللام وعدمه مع عدمها نحو لعمر ك ان زيداً قائم أو قائم وسيصرح الشارح بالثاني فتدبر (قوله فان لم تحك به) أي مع كونها معمولاً له كما مثل أول غيره كأخصك بالقول أنك فاضل أي لا أنك فيجب الفتح (قوله في موضع الحال) أي في صدرها كما مر في الصلة والصفة فتفتح في جاء زيد وعندي أنه فاضل وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو الا انهم ليأكلون الطعام فكسرت لانها حال ولان في خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح والآية فان قلت لم تفتح في الحال مع أن أصله الافراد قلت لان مصدرها معرفة لا صفة للسند اليه ولان محيى المصدر حالا مع كونه

وفي خبرها اللام نحو والله ان زيداً قائم وسيأتي الكلام على ذلك الرابع أن تقع في جملة محكية بالقول نحو قلت ان زيداً قائم فان لم تحك به بل أجرى القول مجرى الظن فتحت نحو أقول ان زيداً قائم أي أنظن الخامس أن تقع في جملة موضع الحال كقولك زرتني وإن في ذؤامل ومنه قوله

الحق كما أخرجه برك بك من بيتك بالحق وإن فریقاً من المؤمنين لكارهون وقول الشاعر ما أعطيتني ولا سألتها * الأواني لحاجزى كرمي السادس أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو علمت أن زيد القاتم وسنين هذا في باب ظن فإن لم يكن في خبرها اللام فتحت نحو علمت أن زيد القاتم هذا ما ذكره المصنف وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر ان فيها الأول إذا وقعت بعد ألا الاستفتاحية نحو ألا ان زيد القاتم

حيث أن زيد اجلس الثالث إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم اه ولا يرد عليه شيء من هذه المواضع لدخوله تحت قوله فاكسرى في الابتداء لان هذه انما كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها (ص) (بعد اذا جأزة أو قسم * لا لام بعده بوجهين نفي مع نالو فالجزا وإذا يطرد * في نحو خير القول اني احمد) (ش) يعني أنه يجوز فتح ان وكسرها اذا وقعت بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيد القاتم فن كسرها جعلها جملة والتقدير خرجت فاذا زيد قائم ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدر او هو مبتدأ خبره اذا الفجائية والتقدير فاذا قيام زيد أي في الحضرة قيام زيد ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً والتقدير خرجت فاذا قيام زيد موجود ومما جاء بالوجهين قول الشاعر وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا والهازم * روى بفتح ان

لا ينقاس لم يسمع الا في التصريح لا المؤول (قوله ما أعطيتني) أي الخليلان في قوله دع عنك سلمى اذ عزم مطلبها * واذا كر خليليك من بني الحكم

وهما من المنسرح (قوله ألا الاستفتاحية) أي التي يستفتح بها الكلام قال في المعنى وقول العربي ألا حرف استفتاح بيان لمكانها واهمال لمعناها وهي حرف للتنبيه على تأكيده مضمون الكلام عند التكلم ومثلها في وجوب الكسر بعدها كالاتي بمعناها وهي التي لم يتقدمها ما يزجر عنه كما قاله أبو حاتم والزجاج نحو كلاً ان الانسان فكل حرف استفتاح وتنبيه لا بمعنى حقا كما قاله الكسائي والأوجب بعدها الفتح مثله وهو خلاف السمع أو ما التي للزجر فالكسر بعدها ظاهر لانها في ابتداء الجملة حقيقة لجواز الوقف أبداً على كلاً والابتداء بما بعدها والجمهور على أنها في القرآن للزجر لا غير فيقدر للزجر عنه اذ لم يوجد حتى قال جماعة متى سمعت كلاً فاعلم أن السورة مكية أي لان أكثر التهديد نزل بها لكونها دار العتو (قوله بعد حيث) أي واذا لوجوب اضافتها للجملة لكن الصحيح جواز الفتح بعدها خلافاً لأن حيان كما جاز بعد اذا الفجائية مع اختصاصها بالجملة فان وصلتها اما فاعل ثبت محذوفاً أو مبتدأ خبره محذوف وقيل يكفي اضافتها للصورة الجملة وعلى قول الكسائي بجواز اضافة حيث للمفرد فلا إشكال في الفتح (قوله عن اسم عين) أي لان المصدر لا يخبر به عن الذات لا بتأويل وهو ممتنع مع ان اه تصريح وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار (قوله لدخوله الخ) أي فالمراد بالابتداء ابتداء جملة ما اما حقيقة كما مر أو حكماً بأن يسبقها ما له تعلق بالكلام غير اجزاء الجملة كـهذه الذكورات ومثلها بعد حتى الابتدائية كـمرض زيد حتى انهم لا يرجونه (قوله بعد اذا جأزة) بضم الفاء ومن اضافة الدال للدلول أي اذا الدالة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة وبعطف لني أي نسب ونائب فاعله ضمير عائده لمز ان فيهما لكن لا بقيد فتحه أو كسره وبوجهين متعلق به (قوله لا لام بعده) بهذا غير مأمور ولا بد هنا من ذكر فعل القسم كما علمت خلافاً للشارح (قوله مع نالو) عطف على بعد باسقاط العاطف فهو متعلق بنفي أيضاً (قوله فن كسرها الخ) هذا كالقول بأن الخبر محذوف مبنيان على أن اذا حرف مفاجأة لا يحمل له فتكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناظم أما على أنها ظرف مكان أو زمان فهي الخبر وما بعدها مبتدأ ويجب حينئذ فتح أن والتقدير في الحضرة اوفى الوقت قيام زيد (قوله وكنت أرى) أي أظن والغالب في استعماله بمعنى الظن ضم همزته كما قاله يس وقد تفتح ويتعدى لمفعولين فقط فتح أو ضم فريداً مفعول أول وسيدان ولا يرد أن الضموم مضارع أرى للتعدي لثلاثة لان استعماله بمعنى ظن قصره عن الثالث وحينئذ ضميره المستر فاعل لانائبه في المراد على التسهيل والمثنى ما يفيد تعديه لثلاثة أولها الضمير لانه نائب فاعل والثاني والثالث ما بعده والكثير كونه للتكلم كأرى ويزى وأريت بالبناء للجهول وقد يكون مخاطب كقراءة وترى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس أي نظنهم والقفا مؤخر العنق والهازم جمع لهمزة بالكسر طرف الخلقوم وذلك كناية عن دناءته وخسته لان القفا موضع الصفع والهازم موضع الكز الحاصلين للعبد وقوله كما قيل أي ظنا موافقاً لما قيل (قوله لتقعن الخ) اللام للقسم

والفعل

وكسرها فن كسرها جعلها جملة والتقدير اذا هو عبد القفا والهازم ومن فتحها جعلها مصدر امتدأ وفي خبره

الوجهان السابقان والتقدير على الاول فاذا عبوديته أي في الحضرة عبوديته وعلى الثاني فاذا عبوديته موجودة وكذلك يجوز فتح ان وكسرها اذا وقعت في جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو حلفت ان زيد القاتم بالفتح والكسر وقد روى بالوجهين قول الشاعر لتقعن مقعد القصي * مني ذي القاذورة القلي أو تحلني بركك الملى * اني أبو ذئلك الصبي ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح ان وكسرها

بعد القسم اذ لم يكن في خبرها اللام سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو حلفت ان زيد اقام أو غير ملفوظ به نحو والله ان زيد اقام أو اسمية نحو لمعرك ان زيد اقام وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعدفاء الجزاء نحو من يأتي فانه مكرم فالكسر على جعل ان ومعموليها جملة أجيب بها الشرط فكانه قال من يأتي فهو مكرم (١٣٣) والفتح على جعل ان وصلتها

مصدرا مبتدا والخبر محذوف والتقدير من يأتي فاكراه موجود ويجوز أن يكون خبرا وللبتداء محذوف والتقدير فجزاؤه الاكرام وما جاء بالوجهين قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ فانه بالفتح والكسر فالكسر على جعلها جملة جوابا لمن والفتح على جعلها مصدرا مبتدا خبره محذوف والتقدير فالفقران جزاؤه أو على جعلها خبرا مبتدا محذوف والتقدير فجزاؤه الفقران وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد مبتدا هو في المعنى قول وخبر ان قول والقاتل واحد نحو خير القول أني أحمد الله فمن فتح جعل ان وصلتها مصدرا خبرا عن خير والتقدير خير القول حمد الله غير مبتدا وحمد الله خبره ومن كسر جعلها جملة خبرا عن خير كما تقول أول قراءتي سبح اسم ربك الأعلى فأول مبتدا وسبح

والفعل مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الامثال وحذفت ياء الفاعلة لكونها مع نون التوكيد وكسر الدال دليل عليها ومقد ظرف مكان ومنى حال من ياء الفاعلة أي بعيدة مني أو متعلق بالقصة أي البعيد وذى القادورة صفة القصي وكذا الملقى أي المنغوس وتحل في منصوب بأن مضمرة بعدا والتي بمعنى الاو ذالك تصغير ذلك على غير قياس والشاهد في أني أبو الخ فالكسر على ان جملتها جواب القسم والفتح على نصبها بنزع الخافض سدت مسدا الجواب أي على أني الخ لأنها هي الجواب لانه لا يكون الا جملة فجاز الوجهين موزع على الاحتمالين (قوله أو غير ملفوظ) تقدم أن هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالتعين فيه الكسر كما علمت (قوله أو اسمية الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام كما قدمناه (قوله بعدفاء الجزاء) قال المصنف والكسر أحسن قياسا لعدم احواله لتقدير ولذا لم يجيء الفتح في القرآن الامسبوقا بمثله نحو ألم يعلموا أنهم من يحاد الله ورسوله فإن له كتب عليه أنه من تولد فإنه يضل له والا كان واجب الكسر أي قراءة نحو انه من يأتي به مجرما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله ولذا لم يفتح فانه غفور رحيم الامن فتح أنه من عمل منكم سوءا وينبغي أن يكون كالجواب ما يشبهه نحو واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله بالفتح والكسر فاموصولة لا شرطية لانها لا تدخل عليها التواسخ كما مر وعاندها محذوف أي غنمتموه ودخلت الفاء في خبرها لشبهها بالشرط فعلى كسر ان جملتها هي الخبر وعلى الفتح هي مبتدا خبرها محذوف أي فكون خمسة لله ثابت أو خبر محذوف أي فالواجب كون خمسة لله والجملة خبر ان الاولى (قوله ويجوز أن يكون خبرا الخ) هذا أولى لان حذف المبتدا في جملة الجواب أكثر من الخبر نحو فيؤوس فنوط أي فهو يؤوس (قوله هو في المعنى قول) أي وان كان من غير مادته وكذا ما بعده وترك شرطا ثالثا وهو اتحاد القائل فان اتنى القول الاول تعين الفتح كعملي أتى أحمد الله ما لم يرد المعمول اللساني وهو المنطوق والا كان من الاول أو القول الثاني أو لم يتحد القائل تعين الكسر كقولي اني مؤمن وقولي ان زيد ايمحمد الله فقولي مبتدا فان جعل بمعنى مقولي كان خبره الجملة بعده بلا رابط لانها عينه في المعنى لقصد لفظها كنطقي الله حسبي وان بقي على مصدر يته بجملة ان محكية به وخبره محذوف أي قولي هذا اللفظ ثابت ولا يجوز الفتح على أن المصدر المنسبك منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه بايمانه ولا بحمد غيره لاختلاف مورد هما (قوله نحو خير القول) انما كان هذا قولاً لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فمن فتح الخ) أي والقول حينئذ باق على مصدر يته للاخبار عنه بمصدر أن وصلتها أما على الكسر فبمعنى القول وجملة أن خبره لقصد لفظها أي مقولي هذا اللفظ كأول قراءتي أي مقروني لفظ سبح وتجوز كونه حينئذ مصدرا وجملة ان محكية به والخبر محذوف رد بأمور منها أنه لا يطرء في نحو أول قولي اني أحمد الله اذ التقدير حينئذ أول قولي هذا اللفظ ثابت فيكون غير أوله ليس بثابت وليس مرادوا والحاصل أن الخبر عنه بان ان كان اسم ذات وجب الكسر لما مر أو اسم معنى فلا يخلو اما ان يكون قولاً أو غير موعلى كل خبر ان اما قول أو غير موعلى كل اما أن يصدق على المبتدا أولا فيجب الفتح اذا كان المبتدا غير قول سواء كان خبرا قولاً أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدا كعملي اني أحمد الله واعتقادي انك فاضل ويجب الكسر في الثاني ان صدق عليه كاعتقادي انه حق وأما كون خبرها قولاً مع صدقه على

اسم ربك الأعلى جملة خبر عن أول وكذلك خبر القول مبتدا وانى أحمد الله خبره ولا يحتاج هذه الجملة الى رابط لأنها نفس المبتدا في المعنى فهو مثل نطقي الله حسبي وسيبويه مثل هذه المسئلة بقوله أول ما أقول اني أحمد الله وخرج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره وهو أنه من باب الاخبار بالمثل وعليه جرى جماعة من المتقدمين والتأخرين كالبريد والزجاج والسيرافي وأبي بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين

(ص) (و بعد ذات الكسر تصحب الخبر لآلام ابتداء نحو اني لو نزل) (ش) يجوز دخول لام الابتداء على خبر ان المكسورة نحو ان زيدا قائم وهذه اللام حقها أن تدخل على (١٣٤) أول الكلام لأن لها صدر الكلام حقها أن تدخل على أن نحو لان زيدا قائم

لكن لما كانت اللام للتوكيد وان للتوكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام الى الخبر ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات ان فلا تقول لعل زيدا لقائم وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن وأشدوا

يلوموني في حب ليلي عوادي ولكنني من حبها لعמיד وخرج على أن اللام زائدة كما شذز يادتها في خبر أمسي نحو قول الشاعر

صروا عجالي فقالوا كيف سيدكم

فقال من سئلا أمسي لمجهودا

أي أمسي مجهودا وكما زينت في خبر المبتدا

شذوذاً كقول الشاعر

أم الحليس لمجوز شهر به ترضى من اللحم بعظم الرقبه

وأجاز للمبرد دخولها على خبر أن المفتوحة وقدرىء

شاذاً إلا أنهم ليا كلون الطعام يفتح أن ويتخرج أيضاً على زيادة اللام (ص)

(ولا يلي ذى اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرصيا وقد يليها مع قد كان ذا

لقد سما على العدا مستحوداً) (ش) إذا كان خبر ان منفيًا لم تدخل عليه اللام فلا تقول

ان زيدا لما يقوم وقد ورد في الشعر كقوله

ذلك المبتدا فتعذر إذ القول لا يصدق على غيره وكذا يجب الكسر ان كان المبتدا قولاً وخبر ان غير قول سواء صدق عليه أم لا كقولي انه حق وقولي انك فاضل وكذا ان كان خبرها قولاً غير صادق عليه لكونه لم يتحد القائل كقولي ان زيدا يحمده الله فان انحجاز الامر ان فتأمل (قوله) وبعد ذات الكسر) متعلق بتصحب قدمه ليفيد الحصر لكن بالنسبة لأخواتها لا مطلقاً فلا ينافي انها تصحب المقدم من المبتدا وخبره على الاصح في الثاني نحو لقائم زيدوز يدوز يدقام كما تصحب المؤخر من اسم ان وخبرها ومعموله المتوسط وضير الفصل لا غير ذلك وأما نحول يقوم زيد لبس ما كانوا يعملون لقد جاء كم رسول فالمشهور أنها لام القسم لان لام الابتداء لا تدخل على الفعل لافي باب ان كما في الغني وسميت بذلك لان أصلها الدخول على المبتدا (قوله تصحب الخبر) أي بشرط تأخره عن الاسم وان تقدم معموله عليه خلافاً لابن الصنف بدليل ان رهمهم يومئذ خير وبشرط كونه مثبتاً وغير ماض متصرف خال من قد كما سيد كره للصنف وغير جملة شرطية بأن يكون مفرداً نحو ان ربي لسميع الدعاء أو مضارعاً ولومع البنفس كان زيد السيقوم أو ماضياً جامداً كأنه لعسى أن يقوم أو متصرفاً مع قد كأنه لقد قام أو ظرفاً أو مجروراً أو جملة اسمية وأول جزأها أولى باللام فان زيد الوجه حسن أولى من وجهه حسن بل في البسيط ان هذا شاذ (قوله لوزر) بزى فراء أي ملجأ (قوله حقها أن تدخل على أن) أي ولا تراحمها في الصدارة لجواز كونها كالاستفتاحية ووالعطف في عدم تفويت صدارة ما بعدها (قوله بين حرفين) أي باقيين على صورتها مخرج لهنك قائم بابدال همزة أن هاء زوال صورة أن لا يقال هلا كانا هنا من التأكيد اللفظي بالمرادف كنم جيرا لان منع المرادفة اذ اللام لا تعمل ولا تخص الاسم وأن بمعنى الفعل وهو أو كد بخلاف اللام فتأمل (قوله فأخروا اللام) أي لكون ان عاملة وحق العامل التقديم لاسيما مع ضعف عملها بالحرفية (قوله لعמיד) من عمده العشق بالكسر اذا هده وأوله الزمخشري بأن الأصل لكن انني خذفت الهمزة ونقلت حركتها الى لكن ثم أدغم فلم تدخل اللام الا في خبر ان (قوله من سئلا) مرسوم في النسخ بآلاء بعد السين فيفيد بناء للمفعول وعليه فالواو عائد الموصول باعتبار معناه لكن قيل الرواية بناءً للفعل خففه الرسم بالالف والعائد حينئذ محذوف يقدر مفرداً لأن الأكثر مراعاة لفظ من أي سألوه ولجهودا خبر أمسي من جهده الأمر بلغ منه المشقة (قوله أم الحليس) بالضم مصغراً والعجوز بلا هاء عند ابن السكيت ويقال بهاء عند ابن الأنباري تحقيقاً للتأنيث وهي المرأة المسنة والشهيرة بالفانية الضعيفة ويقال شهيرة بتقديم الباء على الراء لكن يتعين الأول هنا لصحة القافية ومن تبعية ان قدر مضاف بعد الباء أي بلحم عظم الرقبه والاف بمعنى بدل وأما شذوذ دخولها في هذا الخبر لتأخره ومنع الشذوذ بجعلها داخلة على مبتدأ محذوف أي لمي عجوز يرد عليه ان الخذف ينافي التأكيد وفيه ما مر (قوله) ويتخرج أيضاً على زيادة اللام أي ليست لام ابتداء وان أفادت التأكيد كالحرف الزائد وكذا الشعر المار قال السمين يحكي عن الحبيث الروح الحجاج أنه سبق لسانه ففتح همزة ان رهمهم يومئذ خير خذف اللام لتلاينسب اليه لحن وهو من جراته على الله وسوله (قوله ذى اللام) بالنصب بدل من ذى الواقع مفعول يلي وما قد نفيا فاعله (قوله ولا من الافعال) بيان لما تقدم عليها والمحذوف أي ولا شيء من الافعال وما كرصيا بدل منه بناء على منع الرضى تقديم البيان على المبين كما مر (قوله على العدا) بكسر العين وقد تضم جمع عدو كما في المصباح ومستحوداً أي مستولياً حال (قوله) تدخل عليه اللام أي فراراً من توالي لامين في نحو لا ولم طردا للباب في باقي النوافي ولان اللام لتأكيد الاثبات وهو ضد النفي

(قوله)

وأعلم أن تسليما وتركا لا متشابهان ولا سواء وأشار بقوله ولا من الأفعال ما كرسيا إلى أنه إذا كان الخبر ماضيا متصرفا غير مقرون بقدم تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيدا لرضى وأجاز ذلك الكسائي وهشام فان كان الفعل مضارعا دخلت عليه اللام ولا فرق في ذلك بين المتصرف نحو ان زيدا ليرضى وغير المتصرف نحو ان زيدا لينر الشر هذا اذ لم تقترب به السين أو سوف فان اقرنت نحو ان زيدا سوف يقوم أو سيقوم ففي جواز دخول اللام عليه خلاف وان كان ماضيا غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه فتقول ان زيدا نعم الرجل وان عمرا لبئس الرجل وهذا مذهب الأخفش والفرء والنقول أن سيبويه لا يجيز ذلك فان قرن الماضي المتصرف بقدم جاز دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد نحو ان زيدا لقد قام (ص) (١٣٥) (وتصحب الواسط معمول الخبر

والفصل واسماحل قبله الخبر)

(ش) تدخل لام الابتداء على معمول الخبر اذا توسط بين الاسم والخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل ويبنى أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا فان كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخوله على معمول كما اذا كان الخبر فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون بقدم يصح دخول اللام على معمول فلا تقول ان زيدا لطعامك آكل وأجاز ذلك بعضهم وإنما قال المصنف وتصحب الواسط أى المتوسط تنبيها على أنها لا تدخل على معمول اذا تأخر فلا تقول ان زيدا آكل لطعامك وأشعر قوله بأن اللام اذا دخلت على معمول المتوسط لا تدخل على الخبر فلا تقول ان زيدا لطعامك لا كل

(قوله وأعلم ان الخ) بكسر الهمزة لتعليق الفعل عنها باللام فهو لتعليق شاذ لبنا على شاذ وتسليما أى على الناس أو تسليما للامور تركا أى لذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء يخبر به عن الواحد وغيره وحقه التقديم على متشابهان لان نفي التشابه ينفي الاستواء بالاولى بخلاف عكسه لكن أخره للضرورة (قوله فلا تقول ان زيدا ليرضى) أى على أن اللام لا ابتداء ويجوز على أنها للقسم وحينئذ تفتح أن في نحو علمت أن زيدا ليرضى لان الفعل لا يعلق على أن الا بلام الابتداء خاصة وانما امتنع في ذلك لان أصلها الدخول على الاسم والماضي المتصرف لا يشبهه فان قرن بقدرته من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه وكذا على الجامد لانه كالاسم المفرد لعدم دلالة على الزمان (قوله وأجاز ذلك الكسائي) أى على تقدير قد كفى الغنى (قوله لينر الشر) أى يتركه والمراد بكونه لا يتصرف أى تصرفا تاما والافله الامر نحو فنذرهم وقد يأتى منه ماض ومصدر كوزنه وذرا وهما قليلان كما في الصباح ولذا قيل ان العرب أماتهم لعدم اعتبار ذلك لقلته أو شذوذه (قوله فيجوز ان كان سوف الخ) يراد عليه أن المضارع مع اللام يتعين للحال ولا يصلح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه وحينئذ تفتنا في التنفيس لاسيما سوف وجعلها الكوفيون مع التنفيس للقسم (قوله ماضيا غير متصرف) يشمل ليس مع امتناع اللام معها ولا تخرج بقوله ما قد نفيا لانها نافية لامنية اللهم الا أن يراد ما لا به النفي سواء كان واقعا عليه أو به (قوله الواسط) أى المتوسط من وسط القوم كوعد أى توسطهم ومعمول الخبر حال منه أو بدل وفي البيت الا يطاء لان شطري البيت المقفى كاليتين كما نصوا عليه نعم في نسخ تنكير خبر الثانى وعليه فلا ايطاء (قوله اذا توسط الخ) أى سواء تقدم الاسم كمثاله أو الخبر كان عندى لفي الدار زيدا وكذا تقدم غيرهما كان عندى لفي الدار زيدا جالس فلو قال اذا توسط بين ما بعد ان لشم ذلك (قوله بما يصح) أى لان معمول فرع العامل فلا تدخله الاحي تدخل أصله ويمكن أخذ هذا الشرط من جعل أن في الخبر للعهد أى الخبر الذى سبق دخول اللام عليه ففي المتن شرطان وسيأتى اشعاره بثالث وهو عدم دخوله على الخبر وسيد كر الشارح رابعا وهو أن لا يكون معمول حالا لعدم سماعه قيل وكذا التمييز فلا يقال ان زيدا الراكب منطلق أولفسا طيب وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيدا ليرضى بأول تأديا ضارب خلافا لاني حيان والظاهر منعها في المستثنى والمفعول معه (قوله ضمير الفصل) ساء البصريون بذلك لما في الشارح وقد يسمى فصلا فقط كافي المتن وساء الكوفيون عمادا للاعتداد عليه في تأدية المعنى وانما سمي ضميرامع أنه حرف لا محل له عند الاكثر لانه بصورة وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل وقيل له محل ما قبله وقيل ما بعده (قوله بين المبتدا والخبر) أى بشرط كونهما معرفتين أو تانيهما كالمرقة في عدم قبول أل كافضل من نحو زيدا هو أفضل

وذلك من جهة أنه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط وقد سمع ذلك قليلا حكى من كلامهم اني لبيحمد الله لصالح وأشار بقوله والفصل الى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفعل نحو ان زيدا هو القائم قال الله تعالى ان هذا هو القصص الحق فهذا اسم ان وهو ضمير الفصل دخلت عليه اللام والقصص خبر ان وسمى ضمير الفصل لأنه يفصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيدا هو القائم فلم تأت بهو لاحتمل أن يكون القائم صفة زيدا وان يكون خبرا عنه فلما ثبت بهو تعيين أن يكون القائم خبرا عن زيدا بشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدا والخبر نحو زيدا هو القائم أو بين ما أصله المبتدا والخبر نحو ان زيدا هو القائم وأشار بقوله واسماحل قبله الخبر الى أن لام الابتداء تدخل على الاسم (١) هذه ليست موجودة في نسخة الشارح المتداولة

أما تأخر عن الخبر نحو أن في الدار زيداً قال الله تعالى وإن لك لأجر غير ممنون وكلامه يشعر أيضاً أنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول إن زيداً هو لقاؤه ولا إن لقي الدار زيداً ومقتضى إطلاقه في قوله إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر أن كل معمول إذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والجرور والظرف والحال وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال فلا تقول إن زيداً لصاحكاً راكباً (ص) (ووصل ما بهي الحروف بمطل أعمالها وقد يبقى العمل) (ش) (١٣٦) إذا اتصلت ما غير الموصولة بأن وأخواتها كفتها عن العمل الإلية فإنه يجوز فيها

الأعمال والأعمال فتقول انما زيد قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك أن وكان ولكن ولعل فتقول ليتا زيد قائم وإن شئت نصبت زيداً فتقول ليتا زيداً قائم وظاهر كلام المصنف أن ما إذا اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل وقد نعمل قليلاً وهذا مذهب جماعة من النحويين وحكي الأخفش والكسائي أنما زيداً قائم والصحيح المذهب الأول وهو أنه لا يعمل منها مع ما الإلية وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فساداً واحترازاً بغير الموصولة من الموصولة فإنها لا تنكفها عن العمل بل تعمل معها والمراد بالموصولة التي بمعنى الذي نحو أن ما عندك حسن أي أن الذي عندك حسن والتي هي مقصورة بالمصدر نحو أن ما فعلت حسن أي أن فعلك حسن (ص)

من عمرو ولا يكون إلا بصيغة ضمير الرفع مطابقاً لما قبله غيبة وإفراداً وغيرهما كأولئك هم المفلحون كنت أنت الرقيب وأنا ونحن الصافون وفي بعض ذلك خلاف بسطه في الغنى (قوله) إذا تأخر عن الخبر وكذا عن معموله فقط أن قلنا بتقدمه على الاسم كما مر كان في الدار زيداً جالساً (قوله) غير ممنون أي غير مقطوع أو غير ممنون به عليك من الناس فإنه تعالى يعطيك بلا توسط يضاًوى (قوله) غير الموصولة أي وغير الموصوفة والمصدرية كان ما فعلت حسن أي أن فعلك فالكفا هي ما الزائدة فقط توصل بها في الرسم دون غيرها (قوله) كفتها أي لازمتها اختصاصاً بالاسماء فتدخل على الفعل نحو قل انما يوحى كأنما يساقون فوجب إعمالها (قوله) فإنه يجوز فيها الأعمال أي لبقاء اختصاصها بالاسماء ولذا قيل بوجوب أعمالها لكن حكى في شرح التسهيل الإجماع على خلافه وله لم يعتبر ذلك القليل لشدة ضعفه وما حينئذ زائدة ملغاة وعلى الأعمال كافة (قوله) قليلاً أي في غير ليت لكثرة فيها (قوله) وحكى الأخفش الخ أي فالأعمال مسموع في غير ليت أيضاً لا مقيس عليها كما قيل قال الزجاج في الجمل ومن العرب من يقول انما زيد قائم ولعلما بكراً جالساً وكذلك أخواتها ينصب بها ويبنى ما ومشى عليه ابن السراج ووافقهما المصنف (قوله) الأول هو مذهب سيبويه لزوال اختصاصها كإمر والثاني يكتفى بالاختصاص الأصلي (قوله) وجاز (قوله) أي إجماعاً وهو خبر عن رفعك وبعد متعلق بمعطوفاً كملى ومفعول تستكملاً محذوف أي خبرها (قوله) على منصوب (أي المكسورة وسيد كر الفتحة) (قوله) باطاف لم يقيد بالاول لأن لا مثلها كان زيداً قائم لا عمراً ولا عمرو واستظهر الصبان أن الفاء وهم أو وحتي كذلك والأصح أن الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كإماتة الجمع وأجازة الجرمي والفراء والزجاج في النعت والتوكيد وعطف البيان قال سم والظاهر بناء على أن الرفع على محل اسم (قوله) على محل اسم (أي بناء على أنه لا يشترط في تبعية المحل بقاء المحرز أي الطالب له لأن الطالب لرفع هنا الابتداء وقد نسخ وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فمنعوا تبعية المحل في مثل ذلك لنسخ طالبه بخلاف نحو ما عندي من رجل ولا امرأة بالرفع عطفاً على محل رجل لأن طالبه وهو الابتداء باق لم ينسخ وإن جر لفظه (قوله) يشعر به أي لجعله معطوفاً على منصوب (أي أن يراد معطوفاً صورة) (قوله) مبتدأ الخ أي فهو من عطف الجمل أو هو معطوف على الضمير المستكن في الخبر إن وجد فافصل كان زيداً آكل طعامك وعمرو فهو عطف مفرد فإن لم يفصل تعين الأول عند الجمهور لما سيأتي في العطف (قوله) تعين النصب أي لأن الرفع ان عطف على الضمير في الخبر لزم تقديم العطف على المعطوف عليه أو على محل الاسم لزم توارد عاملين على معمول واحد لأن العطف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر وكذا إن عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر لأن إن لم تعمل في الخبر كما مر ولذا أجازة

(وجاز رفعك معطوفاً على منصوب إن بعد أن تستكمل) (ش) أي إذا أتى بعد اسم إن وخبرها باطاف بعضهم

جائز في الاسم الذي بعده وجهاً الأول النصب عطفاً على محل اسم إن نحو أن زيداً قائم وعمراً والثاني الرفع نحو أن زيداً قائم وعمرو واختلف فيه فالمشهور أنه معطوف على محل اسم إن لأنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف فالتقدير وعمرو وكذلك وهو الصحيح فإن كان العطف قبل أن تستكمل إن أي قبل أن تأخذ خبرها تعين النصب عند جمهور النحويين فتقول إن زيداً وعمراً قائمان وانك وزيداً ذاهبان

بعضهم كما سيأتي وقد يقال على الأول ما مانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلا كما قالوه في أن زيدا وإن عمر قائمان الآن يفرق باختلاف العاملين هنا كما سيأتي في باب لا وإن قدر له خبر وعطفت جملة على جملة أن لزم العطف قبل تمام العطف عليه قال سم وما مانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة (قوله وأجاز بعضهم الرفع) أجازها الكسائي مطلقا والفراء فيما خفي فيه إعراب العطف عليه نحو أنك وزيد ذاهبان فرارا من قبح اللفظ استدلال الكسائي بقوله تعالى إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الحق وقوله إن الله وملائكته يصلون على النبي برفع ملائكته وقول الشاعر فمن يك أمسى بالمدينة رحله * فاني وقيار بها لغريب

وخرج ذلك على أنه ليس من العطف على الاسم كما هو المدعى بل المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر إن عليه مع ملاحظة تقديمه أي أن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الحق والصابئون والنصارى كذلك حذف من الثاني لدلالة الأول كما هو الكثير ولا يلزم حينئذ العطف قبل تمام العطف لتمام جملة إن في النية بملاحظة تقديم خبرها وإن الخبر المذكور خبر عن المرفوع وخبر إن محذوف وإن كان الحذف من الأول لدلالة الثاني قليلا ويتعين الأول في البيت لمكان لام الابتداء في خبر إن الآن تقدّر زائدة ويتمين الثاني في يصلون فلا يصح خبرا عن الجملة كقوله

خيلي هل طب فاني وأتما * وإن لم تبوحا بالهوى ذنقان

ولا يصح جعل الواو للتعظيم كهي في رب ارجعون لأنه لا بد في الاسناد من الطابقة اللفظية نحو ونحن الوارثون إذ لم يسمع غيرها فإن قلت الصلاة في الآية بمعنى الاستغفار فكيف تدل على المحذوفة التي بمعنى الرحمة فالجواب ما اختاره في المعنى من أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم هو بحسب من ينسب إليه فهي من قبيل المشترك المعنوي لا اللفظي (قوله حكم أن المفتوحة الخ) أي بشرط كونها في موضع الجملة بان تسد مسدفعي العلم اللذين أصلهما الجملة فتكون في حكم المكسورة كما أشاره الشارح بالمثال وكذا ما في معنى العلم كآية وأذان من الله ورسوله إلى قوله ورسوله وقيل يجوز مطلقا وقيل يمنع مطلقا (قوله وأما ليت الخ) أي لأن هذه الثلاثة تغيير الجملة إلى الانشاء فيلزم على الرفع عطف الخبر على الانشاء لكن هذا لا يتم على أن العطف على ضمير الخبر لأنه مفرد لا يوصف بخبر ولا انشاء ولذا قال في متن الجامع يرفع مطلقا تالي العاطف إن نسق على ضمير الخبر وبعدان وأن ولكن إن قدر مبتدأ الخ ومقتضى ما ذكر إن كأن لانشاء التشبيه وهو قول نقله الدماميني وصرح في اللغني بأنها لاخبار (قوله وأجاز الفراء) أي بشرط خفاء الاعراب نظير ما مر (قوله وخففت ان) أي بشرط كون اسمها ظاهرا لا ضمير مع صلوح خبرها للام بأن لا يكون مقدما ولا ماضيا متصرفا ولا جملة شرطية إلا الخبر المنفي فانها تخفف معه وإن لم يصلح للام لعدم التباسها معه بان النافية (قوله إذا ما تمهل) ما زائدة (قوله وبما استغنى الخ) اعترض بأنه يفيد أن الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل والاحتياج حينئذ إليها كثير مع أن القرينة تغني عنها أبدا وأجيب بأن المراد بالاستغناء الترك لا عدم الحاجة ولا شك أن ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها وإن التقليل منصب على حالة وجود القرينة بالنسبة إلى عدمها فتأمل (قوله ما ناطق الخ) ما فاعل بدا والجملة بعدها صلتهما وسوغ الابتداء بناطق كونه فاعلا في المعنى ومعتمد حال من فاعل أراد أي معتمد أعلى قرينة معنوية كمثل الشارح أو لفظية كقوله * إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة * إذ وجوده لا يمنع من كون إن نافية لأن نفي النفي يفسد المعنى والتأكيده خلاف الظاهر فتأمل (قوله لزمتها اللام) أي في خبر المبتدأ بعدها (قوله ويقل أعمالها) أي إن وليها اسم فان وليها فاعل كالأمثلة الآتية وجب الأعمال ولا يجوز ادعاء عملها حينئذ في ضمير الشأن محذوفا كما قاله زكريا (قوله وحكي الأعمال سبويه) منه قوله تعالى

ولكن في العطف على اسمها حكم أن المكسورة فتقول بلغني أن زيدا قائم وعمرو برفع عمرو ونصبه وتقول علمت أن زيدا وعمرا قائمان بالنصب فقط عند الجمهور وكذلك تقول ما زيدا قائما لكن عمرا متطلقا وخالدا بنصب خالدا ورفعهما ما زيدا قائما لكن خالدا وعمرا منطلقان بالنصب فقط وأما ليت ولعل وكان فلا يجوز معها إلا بالنصب سواء تقدم العطف أو تأخر فتقول ليت زيدا وعمرا قائمان وليت زيدا قائم وعمرا بنصب عمرو في المثالين ولا يجوز رفعه وكذلك كان ولعل وأجاز الفراء الرفع فيه متقدما ومتأخرا مع الأحرف الثلاثة (ص) (وخففت ان فقل العمل وتلزم اللام إذا ما تمهل وبما استغنى عنها إن بدا ما ناطق أراد معتمدا) (ش) إذا خففت ان فالأكثر في لسان العرب إهمالها فتقول إن زيد لقائم وإذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين إن النافية ويقل أعمالها فتقول إن زيدا قائم وحكي الأعمال سبويه والاختش رحمة الله تعالى فلا تلزمها حينئذ اللام لأنها لا تلتبس والحالة هذه بان النافية لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر وأما تلتبس بالنافية

لما أعملت ولم يظهر المقصود بها فإن ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام كقول الشاعر

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك

وإن مالك كانت كرام المعادين التقدير وإن مالك لكانت غدت اللام لأنها لا تلتبس بالنافية لأن المعنى على الإثبات وهذا هو مراد

المصنف بقوله وبما استغنى عنها (١٣٨) ان بدا الى آخر البيت واختلف النحويون في هذه اللام هل هي لام الابتداء

أدخلت للفرق بين ان النافية وإن الخففة من الثقيلة أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء أدخلت للفرق وتظهر فائدة الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الاخضر وهي قوله صلى الله عليه وسلم قد علمنا ان كنت لمؤمناً فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسران ومن جعلها لاما أخرى اجتلبت للفرق فتح ان وجري الخلاف قبلهما في هذه المسئلة بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الاخفش الصغير وبين أبي علي الفارسي فقال الفارسي هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وبه قال ابن أبي العافية قال الاخفش الصغير انما هي لام الابتداء أدخلت للفرق وبه قال ابن الاخضر (ص)

(والفعل ان لم يك ناسخاً فلا

تلفيه غالباً بان ذي موصل)

(ش) اذا خففت ان فلا يليها

من الأفعال الا الأفعال

الناسخة للابتداء نحو كان

وأخواتها وظن وأخواتها قال الله تعالى وإن كانت لكبيرة الا على

الذين هدى الله وقال الله تعالى وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم وقال الله تعالى وإن وجدنا كثرهم لفاسقين وقد يليها غير للناسخ

والله أشار بقوله غالباً ومنه قول بعض العرب

والفعل

كثيرهم لفاسقين وقد يليها غير للناسخ

ان يزنيك لنفسك وان يشينك لميه وقولهم ان قنعت كائنيك لسوطا و اجاز الاخفش ان قام لانا ومنه قول الشاعر
 حلت عليك عقوبة التعمد (ص) (وان تخفف أن فاسمها استكن * والحبر اجل جملة من بعد أن) (ش) اذا خففت ان
 بقيت على ما كان لها من العمل لكن لا يكون اسمها الا ضمير الشأن (١٣٩) محذوفا وخبرها لا يكون الاجلة وذلك

نحو علمت أن زيد قائم فان
 مخففة من الثقيلة واسمها
 ضمير الشأن وهو محذوف
 والتقدير علمت أن زيد قائم
 وقد يبرز اسمها وهو غير
 ضمير الشأن كقول
 الشاعر

فلو أنك في يوم الرخاء
 سألتني
 طلاقك لم أبخل وأنت
 صديق
 (ص)

(وان يكن فعلا ولم يكن دعا
 ولم يكن تصريفا ممتنعا
 فلاحسن الفصل بقدا ونفي أو
 تنفيس أو لو وقليل ذكر لو)
 (ش) اذا وقع خبر ان
 المخففة جملة اسمية لم تحتج
 الى فاصل فتقول علمت
 ان زيد قائم من غير حرف
 فاصل بين أن وخبرها الا
 اذا قصد النفي فيفصل
 بينهما بحرف النفي كقوله
 تعالى وأن لاله الا هو فهل
 أتم مسلمون وان وقع
 خبرها جملة فعلية فلا يخلو
 اما أن يكون الفعل متصرفا
 أو غير متصرف فان كان
 غير متصرف لم يؤت
 بفاصل نحو قوله تعالى وأن
 ليس للانسان الا ما سعى

الفاعل والمفعول دخلت على سابقهما ما لم يكن ضميرا متصلا أفاده في التصريح (قوله ان يزنيك) بفتح
 الياء وكذا يشين وهما مرفوعان بضم النون (قوله قنعت) بشد النون أى ضربته سوطا على رأسه
 وجعلته كالكناز وهو ما تلبسه المرأة فوق الحمار (قوله شلت) بفتح الشين أفصح من ضمها جملة
 دعائية من الشلل وهو بطلان حركة اليد وحلت أى وجبت وأوزلت (قوله استكن) أى حذفت وجوبا
 لأنها تحمלתه لأنها حرف ولأن ضمير النصب لا يستكن (قوله بقيت على ما كان لها) أى وجوبا بخلاف
 المكسورة وان كانت فرعها لأنها شبه بالفعل منها اذ لفظها كلفظ عض ماضيا وأمر او المكسورة لان شبهه الا
 الأمر كجد ولا عبرة بشبهها نحو قيل لأنه مغير عن أصله ولأن طلبها للمعمول من جهتين الاختصاص والوصل
 به والمكسورة من الأولى فقط وانما علمت في ضمير محذوف لتسكون كلاما لعلها اظهرها لضعفها بالتخفيف
 لثلاث مزية الفرع على أصله (قوله الا ضمير الشأن) أى عند ابن الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور
 لخروجه عن القياس فلا يحمل عليه ما أمكن غيره ولذا قدر سيبويه في أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا أنك
 وكان المناسب للشرح حمل كلامه على مذهبه (قوله الاجملة) أى ان حذفت الاسم كما هو الواجب سواء
 كان ضمير الشأن أو غيره محافظة على المسند والمسند اليه فان ذكر شذوذا أو ضرورة جاز كون الخبر جملة
 ومفردا وقد اجتمعا في قوله

لقد علم الضيف والمربون * اذا اغبر أفق وهبت شمالا
 بأنك ربيع وغيث مربع * وأنت هناك تكون النخالا

فربيع خبر الأولى مفرد وجملة تكون النخالا خبر الثانية والمرمل الفقير وشمالا حال من فاعل هبت أى هبت
 الريح شمالا والنخال بكسر المثناة الغياث وذلك عند ابن الحاجب شاذ من وجهين كون اسمها غير ضمير
 الشأن وكونه مذكورا وعند المصنف من الثاني فقط وكذا بيت الشارح (قوله فلو أنك) بالكسر وكذا
 سألتني لأنه خطاب لزوجه وصديق فاعيل بمعنى مفعول فيستوى فيه الذكر والمؤنث وأنه من اجراء فاعيل
 بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة يصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى
 ان صديقه الذي يعز عليه فراقه لو طلب منه الفراق لأجابه كراهة ترد السائل جملة وأنت صديق حال من تاء
 سألت وخص يوم الرخاء لأن الانسان بما بهون عليه مفارقة أحبائه في الشدة (قوله وان يكن) أى
 الخبر (قوله فيفصل بينهما) أى بين ان والجملة الاسمية التي هي عمدة خبرها وان كان حرف النفي جزءا منه
 (قوله وان عسى الخ) الظاهر في اعراب هذه الآية ان مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف وجملة عسى
 الخ خبرها و يظهر أن عسى تامة فاعلها أن يكون وان اسم يكون اما ضمير الشأن محذوف وقد اقترب خبرها
 أو أنه تنازع يكون واقترب في أجلمهم فاعمل فيه الثاني واستتر ضميره في الأول كما جوز بعضهم الوجهين في قوله
 تعالى وانه كان يقول سفيها بناء على أنه لا يشترط وجوب توجه العالمين للتنازع فيه كما سيأتي أو أن أجلمهم
 اسم يكون وفاعل اقترب ضميره لتقدم مرتبة بناء على جواز تقديم خبر كان على اسمها وان كان فعلا كما في
 الغني وان منعه ابن عصفور وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة وأجلمهم اسمها وان يكون خبرها واسم يكون
 ضميره وكذا فاعل اقترب لتقدم مرتبة قياسا على ما مر عن البرد في عسى أن يقوم زيد أو يفرق بطول
 الفصل هنا بالفعلين (قوله ان غضب) أى بتخفيف أن وهي قراءة نافع (قوله يجب أن يفصل)

وقوله تعالى وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلمهم وان كان متصرفا فلا يخلو اما أن يكون دعاء أولا فان كان دعاء لم يفصل كقوله
 تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ غضب بصيغة الماضي وان لم يكن دعاء فقال قوم يجب أن يفصل بينهما
 الا قليلا وقالت فرقة منهم المصنف

يجوز الفصل وتركه والا حسن الفصل والفصل أحدار بـعـأشياء الاول قد كقوله تعالى ونظم أن قد صدقتنا الثاني حرف التنفيس وهو السين
أوسوف فنال السين قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثال سوف قول الشاعر واعلم فعمل المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قدرا
الثالث النفي كقوله تعالى أفلا يرون (١٤٠) أن لا يرجع اليهم قولا وقوله تعالى أيجب الإنسان أن لن نجمع

عظامه وقوله تعالى
أيجب أن لم يره أحد
الرابع لو وفل من ذكر
كونها فاصلة من النحويين
ومنه قوله تعالى وأن لو
استقاموا على الطريقة
وقوله تعالى أو لم يهد الذين
يرثون الأرض من بعد
أهلها أن لو نشاء أصنامهم
بذنوبهم وما جاء بدون
فصل قول الشاعر
علموا أن يؤملون لجادوا
قبل أن يستلوا بأعظم سؤل
وقوله تعالى لمن أراد أن
يتم الرضاة في قراءة من
رفع يتم في قول والقول
الثاني أن ليست مخففة
من الثقيلة بل هي الناصبة
لفعل المضارع وارتفع يتم
بعده شذوذا (ص)
(وخفت كأن أيضا
فتوى

منصوبها وثابتا أيضا روى)
(ش) اذا خفت كأن
نوى اسمها وأخبر عنها
بجملة اسمية نحو كأن زيد
قام أو جملة فعلية مصدرية
بلم كقوله تعالى كان
لم تنن بالامس أو مصدرية
بقد كقول الشاعر
أفد الرحل غير أن ركابنا
لما نزل برحالنا وكان قد

أى للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع ولم يحتاج للفصل مع الاسمى والفعل الجامد والدعاء لان الناصبة
لا تدخل عليها واعتراض بأن المخففة لا تقع الا بعد مفيد علم أو ظن عند البصريين وهي بعد العلم لا تحتاج
للفارق لعدم وقوع الناصبة بعدهم لاسيما في بابها وأما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازها فيهما وأوجب
بأن هذا الفرق أغلي ولذا قال المصريح وغيره انما وجب الفصل ليكون عوضا من الخوف وهو اسمها مع
احدى التونين أولثلا تلتبس بالمصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم وما أشبهه من
الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اهـ (قوله يجوز الفصل وتركه الخ) صريحه ان تركه
ان حسن على هذه الطريقة فافعل التفضيل في قول المصنف فالاحسن على بابه بالنسبة لذهبه اما على الاولى
وجرى عليها في التوضيح فتركه قبيح للبس بالمصدرية قال الروداني وينبغي أن محل قبحه اذ لم يكن هناك
فارق غير الفصل كوقوع ان بعد العلم قال الصبان ويظهر ان من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها اهـ
مع وقوعها بعد الظن نحو ظننت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة
حينئذ عند جمهور البصريين ولذا حملوا أن يتم الرضاة بالرفع على اممال أن المصدرية وسيأتي لذلك مزيد
في اعراب الفعل (قوله أحدار بـعـأشياء) فالتنفيس ولن ولم للمضارع فقط وقد للماضى فقط كما في
التصريح ولو لا لهما والظاهر امتناع الامر هنا (قوله أن قد صدقتنا) اسمها اما ضمير الشأن أو ضمير
المخاطب على مذهب المصنف أى انك وقد صدقتنا خبر والجملة سدت مسد مفعولى نعم وقس باقى الامثلة
لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الاول وبعضها يقدر فيه ضمير المخاطب أو الغائب أو المتكلم
بحسب ما يناسب (قوله الثالث النفي) أى بلا أولن وأولم وينبغي منع لما وما حتى يسمع فيهما سم (قوله
أن لا يرجع) أى بالرفع مضارع رجع الثلاثى وهو يستعمل متديا كما هنا ولازما كرجع زيد وهديل
يعدونه بالهمزة واسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير المعجل ومن الفصل بلا قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون
فتنة في قراءة الرفع (قوله علموا أن يؤملون) اسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير القوم المحدث عنهم
والسؤال بمعنى السؤل كقوله تعالى قد أوتيت سؤلك وما ورد بغير فصل قوله

انى زعيم يانويسقة ان أمنت من الرزاح ونجوت من عرض المنو * ن من المعنى الى الصباح

ان تهبطين بلاد قو * م يرتعون من الطلاح

والرزاح بضم الراء وكسرها فزاي هو الهزال والطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح (قوله في قول)
أى قول من لم يشترط سبق المخففة بعلم أو ظن وهم الكوفيون (قوله بجملة اسمية) لا تحتاج لفصل
كالخبر المفرد أما الفعلية فتفصل بلم أو قد كما في شرح القطر وسيمثله الشارح (قوله وهو ضمير الشأن)
لا يتعين عند المصنف كما في أن فيحتمل في الآية أن اسمها ضمير الارض المذكورة قبل أى كأنها وفي
البيت ضمير الركاب أما في المثال الاول فيتعين ضمير الشأن لعدم تقدم مرجعه ولا يتعين كون الخبر جملة
الامع ضمير الشأن ويجوز افراده مع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الشارح الآتى أو حذف كقوله
ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطوا الى وارق السلم

أى كأنها ظبية والمقسم من القسام وهو الحسن وتعطوا أى تأخذن من عطوت الى الشئ تناولته باليد وضمنه

أى وكان قد زالت واسم كأن في هذه الامثلة محذوف وهو ضمير الشأن والتقدير
كأنز يدقام وكأنه لم تنن بالامس وكأنه قد زالت والجملة التي بعدها خبر عنها وهذا معنى قوله فتوى منصوبها وأشار بقوله وثابتا أيضا روى
الى أنه قسروى اثبات منصوبها ولكنه قليل ومنه قوله

معنى

معنى
كأنز يدقام وكأنه لم تنن بالامس وكأنه قد زالت والجملة التي بعدها خبر عنها وهذا معنى قوله فتوى منصوبها وأشار بقوله وثابتا أيضا روى
الى أنه قسروى اثبات منصوبها ولكنه قليل ومنه قوله

وهو مشرق النحر * كان ندييه حقان فندييه اسم كان وهو منصوب بالياء لانه منى وحقان خبر كان وروى كان ندياه حقان فيكون اسم كان محدوقا وضمير الشأن التقدير كانه ندياه حقان فندياه حقان مبتدا وخبر في موضع رفع خبر كان ويحتمل أن يكون ندياه اسم كان وجاء بالألف على لغة من يجعل النني بالألف في الاحوال كلها (ص) (١٤١) (لا التي لنفي الجنس)

(عمل ان اجعل للاني نكرة

مفردة جاءتك أو مكررة)

(ش) هذا هو القسم

الثالث من الحروف

الناسخة للابتداء وهي لا

التي لنفي الجنس والمراد بها

لا التي قصد بها التنصيص

على استغراق النفي

للجنس كله وإنما قلت

التنصيص احترازا من التي

يقع الاسم بعدها مرفوعا

نحو لا رجل قائما فانها

ليست نصا في نفي الجنس

اذيحتل نفي الواحد ونفي

الجنس فتقدير ارادة نفي

الجنس لا يجوز لا رجل قائما

بل رجلان وتقدير ارادة

نفي الواحد يجوز لا رجل

قائما بل رجلان وأما لا

هذه فهي لنفي الجنس

ليس الا فلا يجوز لا رجل

قائم بل رجلان وهي تعمل

عمل ان فتنبص المبتدأ

اسما لها وترفع الخبر خبرا

لها ولا فرق في هذا العمل

بين المفردة وهي التي لم

تتكرر نحو لا غلام رجل

قائم وبين المكررة نحو

لا حول ولا قوة الا بالله ولا

يكون اسمها وخبرها الا

نكرة فلا تعمل في المعرفة

معنى تميل فعداه بالي والسلم بفتحيتين كما في الشمنى شجر معروف (قوله مشرق النحر) أى مضى العنى وندييه أى الصدر أى الثديان فيه وتشبيههما بالحقين في الاستدارة (قوله وهو ضمير الشأن) لا يتعلق بل يحتمل ضمير الصدر دما ميني * خاتمة * لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها وأما الكن فتخفف وتهمل وجوبا نحو ولكن الله قتلهم وأجاز يونس والاخفش اعمالها والله سبحانه وتعالى أعلم

* لا التي لنفي الجنس *

أى لنفي حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لان النفي انما يتعلق بالاحكام لا الذوات فهو مجاز عقلى في النسبة الابقاعية وتسمى لا التبرئة باضافة الدال للدلول لانها تدل على تبرئة الجنس من الخبر (قوله ليست نصا) أى بل ظاهرة فيه ضرورة ان النكرة في سياق النفي للعموم فاحتالها لنفي الوحدة أى لنفي الخبر عن اسمها بقيد وحدته مرفوح يحتاج لقربة كقولك بعدها بل رجلان وقد تنص على نفي الجنس بقربة خارجية كقوله

نزع فلاشى على الارض باقيا * ولا وزر عما قصى الله واقيا

(قوله لنفي الجنس ليس الا) أى عند افراد اسمها بنى أو نصب خلافا لتاج السبكي حيث خصه بحالة البناء فان ثنى أو جمع احتملت ذلك ونفى قيد الانثنية أو الجمعية كما في المهمة والتي كليس فالفرق بين الثلاثة انما هو عند افراد الاسم في الجمع كما أوضحه في الطول وقال ابن المهام لانفيد النص كالعامة كليس (قوله عمل ان) أى لشبهها بها في تأكيد النفي كما هي في الاثبات وفي التصدر وتساوى لفظها اذا خففت (قوله الانكرة) الحاصل ان شروط اعمالها ستة أربعة ترجع اليها كونها نافية وللجنس ونصا وعدم جارها وواحد لعمولها وهو تنكير هما وواحد لاسمها وهو اتصالها بها واثمة تأخير الخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطامستقلأوأما قول المصنف وبعده ذلك الخبر اذكر فلا يثنى عن شرط الاتصال لصدقه مع الفصل في نحو لا في الدار رجل قائم فلو لم تكن نافية فهي زائدة لاعاملة أو كانت لنفي الوحدة أو الجنس لانصاعملت كليس وان دخل عليها جار ألغيت وكانت معترضة بينه وبين محروره كجئت بلا زاد وغضبت من لاشئ وجعلها الكوفيون حينئذ بمعنى غير مضافة للنكرة والحرف جار لها وسيد كر الشارح محترز الفصل وتنكير الاسم ويقاس عليه الخبر (قوله قضية الخ) أى هذه قضية ولا بأحسن قاض لها وهو ثمر من كلام عمر في حق على رضى الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع لا شطر بيت من الكامل دخله الوقص كما قيل ثم صار مثالا لامر التيسر (قوله ولا مسمى بهذا الاسم) فيه ان هذا كذب لكثرة التسمية به وأيضا ليس كل مسمى توجد فيه الترية المقصودة بهذا الكلام وأما تأويله بانه على تقدير لا مثل أبى حسن وذلك المضاف لا يتعرف بالاضافة فيه ان مقصود بالتسليم نفي مسمى العلم نفسه لا نفي مثله فالأحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم أى قضية ولا فيصل لها أى لا قاضى يفصلها كقولهم لكل فرعون موسى بنفوينهما أى لكل جبار قهار (قوله حنانا) بمهملة فنونين أى رحمة أى راحما وفي نسخ حيان من الحياة وفيه ان غلبا مامات الابد عمر القائل لذلك الا أن يجعل الوصف ليس من كلامه كما يرشد اليه قول الشارح كقولك (قوله ألغيت) أى لضعفها بالفصل ووجب حينئذ تكرارها كمثل تنبيه على نفي الجنس اذ هو تكرار للنفي كما يجب مع المعرفة جبر المرافقة من نفي الجنس وأجاز البرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما (قوله غول) أى

وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم قضية ولا بأحسن لها والتقدير ولا مسمى بهذا الاسم لها يدل على انه معامل معاملة النكرة وصفه

بالنكرة كقولك لا بأحسن حنانا لها ولا يفصل بينهما وبين اسمها فان فصل بينهما ألغيت كقوله تعالى لا فيها غول (ص)

(فانصب بها مضافا أو مضارعه * وبعده ذلك الخبر اذ كر رافعه)

ورب المفرد فاتها كلا * حول ولا قوة الاثان اجعلا مرفوعا ومنصوبا أو مركبا * وان رفعت أو لا انتصبا

(ش) لا يخلو الاسم من ثلاثة أحوال (١٤٢)

الحال الاول أن يكون مضافا نحو لا غلام رجل حاضر الثاني أن يكون مضارفا

للمضاف أى مشابهة له والمراد به كل اسم له تعلق بما بعده اما بعمل نحو لا طالع جبالا ظاهر ولا خيرا من زيد راكب واما بعطف نحو لا ثلاثة وثلاثين عندنا ويسمى التشبيه بالمضاف مطولا ومطولا أى ممدودا وحكم المضاف والتشبيه به النصب لفظا كما مثل الحال الثالث أن يكون مفردا والمراد به هنا ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف فيدخل فيه الثني والمجموع وحكمه البناء على ما كان ينصب به تركبه مع لا وصيرورته معها كالشيء الواحد فهو معها كخمسة عشر ولكن محله النصب بلا لانه اسم لها فالفرد الذى ليس بمعنى ولا مجموع يبنى على الفتح لان نصبه بالفتحة نحو لا حول ولا قوة والثني وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به وهو الياء نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لزيد فسلمين ومسلمين مبنيان لتركبهما مع لا كما بنى رجل لتركبه معها وذهب الكوفيون والزجاج الى أن رجل فى قولك لا رجل معرب وان

شئ يقتال عقولهم ويذهبها (قوله وركب الخ) أشار به الى علة البناء الآتية فى الشرح وفى قوله فاتها قصور سيشير اليه الشارح (قوله والثان) مفعول أول لاجعلا حذف ياءه للضرورة ومرفوعا مفعوله الثانى وألف اجعلا مبدلة من النون الخفيفة فتقديم مفعوله ضرورة (قوله مضافا) منه قولهم لأبأك ولا يدى لك عند سيبويه والجمهور فأبامضاف للكاف منصوب بالألف بلانوين والخبر محذوف أى لأبأك موجود وليس معرفة لان الاضافة غير محضة كهى فى مثلك لانه لم يقصد نفى أب معين بل هو ومن شبهه اذ هودعاه بعلم الناصر وانما زدت اللام بينهما كراهة لادخال لا على صورة المعرفة وقال الفارسي وابن الطراوة أبامفرد مبنى جاء على لغة القصير أى ففتحته مقدر على الألف كاعرابه على تلك اللغة لامبنى عليها ولأن شرط نصبها كونه مضافا وهو حينئذ غير مضاف كما مر فى البنى حذف تنوينه للبناء وحذف نون يدى للتخفيف شذوذ ذلك خبر وقيل هو شبهه بالمضاف لوصفه بلك والخبر محذوف وحذف تنوينه تشبيها به (قوله لا ثلاثة وثلاثين) أى غير علم بأن أريد مطلق جماعة بهذا العدد أما العلم فلا تعمل فيه لا ومثله فيما يظهر ما اذا أريد جماعة معينة هذه عدتهم لانه حينئذ يجب تعريفهما بألف فهمل لا وتكرر مع شئ آخر معطوف فان أريد بالثلاثة جماعة معينة وبالثلثين جماعة أخرى كذلك أهملت وكررت فى الثانى فيقال لا الثلاثة ولا الثلاثون هذا ما ظهر وهو نفيس فتأمله واعلم ان مشبه المضاف يلزم اعرابه منونا عند البصريين وجوز ان كيسان بناءه أيضا فلا يبنون اجراءه مجرى المفرد لعدم الاعتداد بالمعول لصحة الكلام بدونه وأجاز الناظم اعرابه غير ممنون بقلة تشبيها بالمضاف وعلى أحد هذين يخرج حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت وقوله تعالى لا جدال فى الحج ويمكن تحريكه على الاول بجعل الظرف خبرا متعلقا بمحذوف لا باسم لافهو مفرد مبنى لاشبيهه بالمضاف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية ولا جدال حاصل فى الحج وأجاز البغداديون بناءه ان عمل فى ظرف كآية اه اسقاطى بزيادة (قوله لتركبه معها) هكذا علل سيبويه وكثير البناء مستدلين باعرابه عند فصله منها وفيه أن التركيب انما يصلح علة للفتح لاقتضائه التخفيف لا لأصل البناء والابنى بعلبك وحضر موت وأما بناء خمسة عشر وسيبويه فليس للتركيب كما مر فلا وجه أنه بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية لان النص على استغراق الجنس يستدعى وجود من الدالة عليه لفظا أو معنى ولذا صرح به فى قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال الألامن سبيل الى هند

ولان قولنا لا رجل فى الدار مبنى على سؤال محقق أو مقدر كأنه قيل هل من رجل فى الدار فاجيب بالنفى على وجه الاستغراق ولما عارضت الاضافة هذا التضمن أعرب المضاف وحمل عليه شبهه لا يقال التضمن للمقتضى البناء ما كان بأصل الوضع وهذا عارض بدخول لا لانا نقول ذلك فى البناء الأصل لا العارض ولا يردان هذا التضمن كتضمن الحال معنى فى حيث انها مقدرة فى نظم الكلام بدليل ذكرها فى البيت فلا يقتضى البناء كما مر لان ذكرها ضرورة وبنى على حركة ايدانا بعروض البناء وكانت فتحة للتحفة (قوله فتحة اعراب) أى وحذف تنوينه للتحفة ورد بان لم يمهذف التنوين الا لمنع صرف أو اضافة أو وصف علم بان أو ملاقة ساكن أو وقف أو بناء وليس هذا من غير البناء (قوله وذهب المبرد الخ) أى لان التثنية والجمع من خواص الاسماء فيعارضان علة البناء ورد بانها واردة عليها والواردة قوة فلم يقوى على معارضتها بخلاف الذين على القول باعرابه ولو سلمنا ذلك لكان يعرب نحو لا زيدان ولا فائقين به وتظهر

فتحة فتحة اعراب لا فتحة بناء وذهب المبرد الى أن مسلمين ومسلمين معربان وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم يبنى على ما كان ينصب به وهو الكسر فتقول لا مسلمات لك

ان الشباب الذي مجد عواقبه
 * فيه نلذ ولانذات للشيب
 وأجاز بعضهم الفتح نحو
 لامسلمات لك وقول
 المصنف وبعد ذاك الخبر
 اذ كررافعه معناه أنه يذكر
 الخبر بعد اسم لمرفوعا
 والرافع له لا عند المصنف
 وجماعة وعند سيبويه
 الرافع له لا ان كان اسمها
 مضافا أو مشبها بالمضاف
 وان كان الاسم مفردا
 فاختلف في رافع الخبر
 فذهب سيبويه الى أنه ليس
 مرفوعا بل وانما هو مرفوع
 على أنه خبر مبتدأ لان
 مذهبه أن لا واسمها المفرد
 في موضع رفع بالابتداء
 والاسم المرفوع للمعدوما
 خبر عن ذلك المبتدأ ولم
 تعمل لاعنده في هذه
 الصورة لافي الاسم وذهب
 الاخفش الى أن الخبر
 مرفوع بلا فتكون لاعاملة
 في الجزأين كما عملت فيهما
 مع المضاف والمشببه به
 وأشار بقوله والثان اجعلا
 الى أنه اذا أتى بعد لا والاسم
 الواقع بعدها بعاطف
 ونكرة مفردة وتكررت
 لانحو لاحول ولا قوة الا
 بالله يجوز فيه خمسة أوجه
 وذلك لان المعطوف عليه
 اما أن يبنى مع لاعلى الفتح
 أو ينصب أو يرفع فان بنى
 مع لاعلى الفتح جاز في
 الثاني ثلاثة أوجه الاول

ثمرة الخلاف في لابنين كراما فتبنى الصفة على الفتح عند الجمهور ودونه (قوله بكسر التاء) أى بلاتنوين
 لانه وان كان المقابلة مشبهة لتنوين التحكين الذي لا يجمع البناء وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياسا لاسماعا
 نظرا الى أنه للمقابلة (قوله ان الشباب) يروى أودى الشباب بفتح الهزمة وسكون الواو فدل مهمة
 أى فى وذهب ومجد خبر عن عواقبه وصح الاخبار به عن الجمع لكونه مصدرا والجملة صلة النى وجملة
 فيه نلذ بفتح اللام مضارع لمن باب تعب خبر ان على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشيب اما
 بكسر الشين جمع أشيب أو بفتحها مصدر على حذف مضاف أى لذى الشيب أو اللام بمعنى فى أى فى زمن
 الشيب والشاهد كسر لذات على هذه الرواية ويروى بفتحها بلاتنوين (قوله والرافع له لا عند المصنف
 وجماعة) أى سواء ركب مع الاسم أولا وهذا هو مذهب الاخفش الآتى ومخالفة سيبويه انما هى فى
 حالة البناء فقط كما هو مفاد الشارح فتحصل منه أنه لا خلاف فى عملها فى الخبر حالة عدم التركيب وصرح به
 الشلو بين وينبى أن يراد لا خلاف بين البصريين وأما الكوفيون فلا يقولون بعمل ان فى الخبر فلا بالاولى
 أفاده الدمامي (قوله ان لا واسمها المفرد الخ) صريحه أن المبتدأ مجموع لامع اسمها ويرد عليه أن
 الخبر حينئذ يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه النفى ويكون معنى لارجل قائم غير الرجل قائم فيفيد اثبات
 القيام لغير الرجل وان نفيه عنه مسكوت عنه وليس مرادوا أيضا لا يكون المبتدأ مجموع اسم وحرف غير
 سابل وأجيب بأن فى نحو هذه العبارة تسمحا كما أشار اليه سم وان المبتدأ فى الحقيقة هو الاسم فقط
 وهو الذى عمل فى الخبر كحاله قبل دخول لالكن لما كانت كجزءه نسبوا ذلك للمجموع تسامحا ولذلك
 قال الاشمونى مذهب سيبويه ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ولم تعمل لا لافي الاسم
 فينبى ارجاع ما خلف هذه العبارة اليها ولا يرد أن لانسخ حكم الابتداء فكيف يعمل فى الخبر لما فى
 شرح الكافية والتسهيل ان لاعمل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء اللفظا وهو باق تقديرا ولذلك ينبى
 اسمها بالرفع باعتبار محله بخلاف ان فتسنخه لفظا ومحلا لقوتها أفاد جميع ذلك الصبان (قوله لافي الاسم)
 أى لقر به منها ولم تعمل فى الخبر لضعف شبهها بأن حيث صارت جزء كلمة وقال فى الغنى الذى عندى أن
 سيبويه يرى عدم عمل المركبة فى الاسم أيضا لأن جزء الشئ لا يعمل وأما لارجل ظر فبالنصب فئل يازيد
 الفاضل بالرفع أى ان نصب ظريف بتبعية اللفظ لالحل كما أن رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش
 الخ) يظهر أثر الخلاف فى نحو لارجل ولا امرأة قائمان فعند سيبويه يجوز لأن العامل فى الخبر مجموع
 المبتدأين المتعاطفين وعند الاخفش بمنع ثلاثيوار على الخبر عاملان لا الاولى والثانية فيذكر لكل
 خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدر فى نحو لاحول ولا قوة أما عند سيبويه فيجوز تقديره مثنى عنهما
 ويكون جملة واحدة كذا قيل ورد بأنهما وان كاتعا ملتين فى الخبر الأتاهما متاثلتان لفظا ومعنى فيجوز
 عملها فى اسم واحد وعمل واحد كما فى ان زيدا وان عمر قائمان أفاده المصريح والدمامي قال الروداني
 والحق المتجه أن رفع الخبر فى ذلك انما هو بمجموع الحرفين لا بكل على حدته اذ لا يعقل معمول
 لعاملين تماثلا أولا لاستحالة أثر بين مؤثرين ولأن قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاثنين بل
 عن مجموعهما فأنزم كونه معمول لالمجموع الحرفين سوى ان ولا وكذا يجوز يد وعمر وقائمان وعلى هذا فلا
 خلف بين سيبويه والاخفش فى جواز ذلك بل فى ان العامل عند سيبويه بمجموع المبتدأين المعطوفين مثل
 زيد وعمر وقائمان وعند الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمر قائمان (قوله وتكررت لا)
 سياى محترزه فى المتن (قوله يجوز فيه) أى فى التركيب المشتمل على ذلك لافي الاسم الثانى وحده فان
 أوجهه ثلاثة فقط وهى البناء والرفع والنصب (قوله خمسة أوجه) فيه نظر لان كلامه الآتى يقتضى انها
 ثمانية لانه ان بنى الاول او نصب فى الثانى ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر أنها خمسة كالاشمونى اقتصر

للاثنائية وتكون لا الثانية
عاملة عملان نحو لاحول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم
الثاني النصب عطفًا على
محل اسم لا وتكون
لا الثانية زائدة بين العاطف
والمطوف نحو لاحول ولا
قوة الا بالله ومنه قول الشاعر
لانسب اليوم ولا خلة

اسم المحرق على الرفع
الثالث الرفع وفيه ثلاثة
أوجه الأول أن يكون
معطوفاً على محل لا واسمها
لانها في موضع رفع
بالابتداء عند سيبويه
وحينئذ تكون لا زائدة
الثاني أن تكون لا الثانية
عملت عمل ليس الثالث
أن يكون مرفوعاً بالابتداء
وليس للأعمل فيه وذلك
نحو لاحول ولا قوة الا بالله
ومنه قوله

هذا لعمر كم الصغار بعينه
لا أملي ان كان ذا كولا ب
وان نصب المعطوف عليه
جاز في المعطوف الوجه
الثلاثة المذكورة أعني البناء
والنصب والرفع نحو لا غلام
رجل ولا امرأة ولا امرأة
ولا امرأة وان رفع
المعطوف عليه جاز في الثاني
وجهان الاول البناء على
الفتح نحو لا رجل ولا
امرأة ولا غلام رجل ولا
امرأة ومنه قوله

فلا لنو ولا تأثيم فيها

ومافهاوا به أبداً مقيم

على كون الاول مفرداً كالثاني كئمال المصنف وحينئذ فليس في الاول الا البناء ثلاثي في الثاني أو الرفع
بوجهيه وان كان قول المصنف وان رفعت أو لا لا تنصباً بقطع النظر عن مثاله يفيداً كثيراً لأنه علق منع نصب
الثاني على رفع الاول أي رفع فتحه أو نصبه لكونه مضافاً أو شبهه يكون في الثاني ثلاثة ومع رفعه سواء كان
مفرداً أو مضافاً أو شبهه وجهان فالجملة خمسة عشر وأما الثاني فمفيد في كلامه بالمفرد بدليل أنه خير فيه بين
التركيب وغيره فتدبر (قوله الثاني النصب) هذا أضعف الأوجه لأن القياس مع وجود لاناؤه لانه لا نصبه
وأيضاً لا الأولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفرداً فكيف تعمل في لفظ تابعه المفرد (قوله على
محل اسم لا) أي عند الناظم أما عند غيره فاتباعاً للفظ الاسم وان كان مبنيًا لشبهه بحركة الاعراب في
العروض وعلى هذا فالحركة اتباعية والاعراب مقدر فمأون نصباً فتدبر اه صبان وجوز الزمخشري نصبه
بمحذوف أي لأرى قوة وقال يونس وجماعة تنوين الثاني في البيت للضرورة كتبوا بين المنادى المفرد
كذافي التوضيح أي فهو مركب مع لا وهي غير زائدة لكنه نون للضرورة (قوله اليوم) خبر لا الأولى
وخبر الثانية محذوف لدلالة الاول عليه أي ولا خلة اليوم أو هو ظرف لغو متعلق بالنفي والخبر محذوف اما خبر
واحد لهما أي لانسب ولا خلة يئنا أو لكل خبر ويتعين هذا عند سيبويه ان نصب الثاني على محل الاول لأن
خبر الاول حينئذ مرفوع بالمبتدأ وخبر الثاني بل لأن لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقاً فلو قدر خبر واحد لم
ارتفاعه بما ملين مختلفين وهو متنع أفاده المصريح وفيه نظر أما أولاً فان لا الثانية عند نصب ما بعدها زائدة
لا تحتاج لخبر بل الثاني معطوف على الاول عطف مفرداً لجملة فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام
جملة واحدة نعم على مذهب يونس من أنه مركب معها ونون للضرورة يصح ما ذكر وأما ثانياً فكونه
يتعين لكل خبر عند سيبويه إلى آخر ما قاله بعيد كما بينه الصبان فانظروا قوله اتسع الحرق على الرفع يروى
اتسع الفتى على الراتق وهو بمعناه قيل وهذا هو الصواب لأن التافية قافية (قوله على محل لا واسمها)
أي عند سيبويه على التسامح المار فلا يرد أن لا الأولى لكونها جزء المعطوف عليه لا تنسلط على الخبر
فكيف تكون الثانية زائدة لأن العطف في الحقيقة على محل الاسم فقط فتدبر (قوله زائدة) أي بين
المتعاطفين والخبر المحذوف مثني عنهما فهو جملة واحدة (قوله وليس للأعمل فيه) أي لوجود شرط
الغائما وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الاول كما في الزائدة فيجب لكل خبر
ويكون من عطف الجمل كما اذا عملت كليس (قوله هذا لعمر كم الخ) بفتح العين مبتدأ أخبره محذوف
وجواباً أي لعمر كم قسمي والصغار بفتح الصاد المهملة فعين معجمة الذل والهوان (قوله وان نصب المعطوف
عليه) أي لكونه مضافاً أو شبهه مع كون الثاني مفرداً (قوله أعني البناء) أي لتركبه مع الثانية والنصب
أي عطفًا على لفظ الاول والرفع أي لا لغائما أو أعمالها كليس أو زيادتهما مع عطفه على محل اسم لا عند
سبويه لانه لا فرق عنده بين المفرد وغيره في كون محله الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدماميني
ويؤيده ما مر عن شرح الكافية من أن لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء الا لظلم بقاءه تقديرا
لكن فيه أن لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقاً فاذا كانت مع اسمها في محل المبتدأ لزم أن هذا المبتدأ لا
يعمل في شيء إلا أن يقال النافي والمنفي كالشيء الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كما قاله في غير قائم الزيدان
فتأمل صبان (قوله الاول) البناء على الفتح وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع سواء عملت الأولى
كليس أو عملت للتلايتوار دعاملان مختلفان على الخبر ويلزم على الاول كون الخبر منصوباً مرفوعاً
(قوله فلا لغوا الخ) اللغو الباطل والتأثيم اللوم من قولك للشخص أئمت والضمير للجنة ومافهاوا أي نطقوا
به وهذا من قصيدة لأمية بن أبي الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها وهو ملقى من بيتين وأصله

فلا لغو ولا تأثيم فيها * ولا حين ولا فيها مليم

والثاني الرفع نحو لارجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز النصب للثاني لانهما جازيان في تقديم العطف على اسم لاولاهما ليست
بنصب فيسقط النصب ولهذا قلنا المصنف وان رفعت أولاهما لانتصبا (ص) (ومفردا متعالي يلى * فافتح أو انصب أو ارفع تصدرا) (ش)
إذا كان اسم لامبنيانعت بمفرد يليه أى لم يفصل بينهما وبينه بفواصل (١٤٥) جاز في الثنت ثلاثة أوجه الاول البناء

وفيها لحم ساهرة وبجر * وما فاهوا الخ والحين بالفتح الملاك والليم اللام والساهرة أرض يجدها
الله تعالى يوم القيامة فالعنى فيها لحم روي بحر (قوله والثاني الرفع) أى على عمل الثانية كليس أو اهما لما وما
بعدها مبتدأ مستقل أوز يادتها وعطفه على الاول سواء عملت الاولى كليس أو اعملت وتقدير خبر واحد
أو اثنين يعلم مامر (قوله ولا يجوز النصب) أى عطف على المحل أو تبع اللفظ لا تتفاهما أما النصب بمحذوف
كما مر عن الزمخشري فيجوز والحاصل ان الاسمين ان كانا مفردين جاز في الاول البناء والرفع الغاء أو عملا
كليس فتلك ثلاثة وفي الثاني سبعة بناءؤه ونصبه على محل الاول أو لفظه أو بمحذوف ورفع على الغاء الثانية
أوز يادتها أو عملها كليس فتلك أحد وعشرون وجها يمنع منها أر بعوهى رفع الاول الغاء وعملا كليس
رفع نصب الثاني على محله أو لفظه فان أفرد الاول فقط فسبعة الثاني تأتي في كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء

بمنصبه بالثانية فتلك أر بعوة عشر في ثلاثة الاول باثنين وأربعين يمنع منها الاربع السابقة مع كونه مضافا
أو شبهه بثنائية وان أفرد الثاني فقط فتلاثة الاول تأتي في كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء بالنصب
فتكون ستة في سبعة الثاني باثنين وأربعين يمنع منها نظير الثمانية الماضية مع اثنين آخرين وهما نصب
الاول سواء كان مضافا أو شبهه مع نصب الثاني على محله اذ نصبه حينئذ لفظي لالمحلى وان كانا غير مفردين
ففي الثاني أر بعوة عشر في ستة الاول بأربعين يمنع منها ضعف ما قبله فجعله الصور مائة وتسعة وثمانون
يمنع منها اثنان وأربعون كما هو ظاهر للتأمل والله أعلم (قوله ومفردا) مفعول افتتح وفاؤه للتحسين فلا
يمنع عملها في التقديم عليه وتبادل منه أو بيان كذا قيل والأظهر ارجاؤه على قاعدة نعت النكرة اذا
تقدم يعرب حالاً وتعرب هي بحسب العوامل ولبنى ويلى صفتان لغتا أو الاول متعلق بالثاني وحذف
مفعول انصب وان رفع لدلالة الاول عليه ولا تنازع لان المصنف لا يراه في التقديم (قوله لتركبه مع اسم لا) أى
قبل دخوله فيصير النعت والنوع كاسم واحد ثم تدخل عليه لامثل لا خمسة عشر كذا في التوضيح
والاشموني وغيرهما وانما جعل التركيب سابقا للثلاث لم يتركب ثلاثة أشياء كافي الصبان هذا وصرح بذلك
ان اسم لا الذي في محل نصب هو مجموع النعت والنوع لصيرورهما اسما واحدا قبل دخولها كخمس عشرة
و بطنك لان كلا منهما في محل نصب كما اختاره يس على التصريح وان الاسم بنى لتركبه مع لا والنعت
بنى لتركبه مع الاسم اذ لا وجه له على ما ذكر مع ان التركيب لا يصلح علة لأصل البناء كما علمت الآن يكون من
باب اعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقيل علة بناء الاسم تضمنه معنى من ولما كان الوصف من تمامه كان
كأنهما ممتزجان فبنيوا و فرقا سم بين هذه الصفة وصفة النادى المفرد حيث لم تكن بان صفة النادى ليست
مناداة فلم تعط حكمه وهذه الصفة هي النفية في المعنى فاعطاها حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة ليست
مبنية بل فتحها اعراب على المحل ولم تكون للتشاكل وعلى قياس مامر يجوز كونها اتباعا للفظ والظاهر ان
من جعل للموصوف في النداء من التشبيه بالمضاف يقول بمثله هنا حيث يجعل من نفي الموصوف لامن وصف
المتنفي فينصب الاول لشبهه بالمضاف والثاني لانه تابع للموصوف كما ذكره في النداء لكن لم أر من ذكره
هنا الا ما مر عن بعضهم في لا بالك فلي تأمل (قوله مراعاة المحل اسم لا) أى أو اتباعا للفظ واعرابه بمقدر
كما مر نظيره (قوله لمحل لا واسمها) فيه التسامح البار (قوله وغير ما يلى) مفعول لتبين المزوم

وفيها لحم ساهرة وبجر * وما فاهوا الخ والحين بالفتح الملاك والليم اللام والساهرة أرض يجدها
الله تعالى يوم القيامة فالعنى فيها لحم روي بحر (قوله والثاني الرفع) أى على عمل الثانية كليس أو اهما لما وما
بعدها مبتدأ مستقل أوز يادتها وعطفه على الاول سواء عملت الاولى كليس أو اعملت وتقدير خبر واحد
أو اثنين يعلم مامر (قوله ولا يجوز النصب) أى عطف على المحل أو تبع اللفظ لا تتفاهما أما النصب بمحذوف
كما مر عن الزمخشري فيجوز والحاصل ان الاسمين ان كانا مفردين جاز في الاول البناء والرفع الغاء أو عملا
كليس فتلك ثلاثة وفي الثاني سبعة بناءؤه ونصبه على محل الاول أو لفظه أو بمحذوف ورفع على الغاء الثانية
أوز يادتها أو عملها كليس فتلك أحد وعشرون وجها يمنع منها أر بعوهى رفع الاول الغاء وعملا كليس
رفع نصب الثاني على محله أو لفظه فان أفرد الاول فقط فسبعة الثاني تأتي في كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء
بمنصبه بالثانية فتلك أر بعوة عشر في ثلاثة الاول باثنين وأربعين يمنع منها الاربع السابقة مع كونه مضافا
أو شبهه بثنائية وان أفرد الثاني فقط فتلاثة الاول تأتي في كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء بالنصب
فتكون ستة في سبعة الثاني باثنين وأربعين يمنع منها نظير الثمانية الماضية مع اثنين آخرين وهما نصب
الاول سواء كان مضافا أو شبهه مع نصب الثاني على محله اذ نصبه حينئذ لفظي لالمحلى وان كانا غير مفردين
ففي الثاني أر بعوة عشر في ستة الاول بأربعين يمنع منها ضعف ما قبله فجعله الصور مائة وتسعة وثمانون
يمنع منها اثنان وأربعون كما هو ظاهر للتأمل والله أعلم (قوله ومفردا) مفعول افتتح وفاؤه للتحسين فلا
يمنع عملها في التقديم عليه وتبادل منه أو بيان كذا قيل والأظهر ارجاؤه على قاعدة نعت النكرة اذا
تقدم يعرب حالاً وتعرب هي بحسب العوامل ولبنى ويلى صفتان لغتا أو الاول متعلق بالثاني وحذف
مفعول انصب وان رفع لدلالة الاول عليه ولا تنازع لان المصنف لا يراه في التقديم (قوله لتركبه مع اسم لا) أى
قبل دخوله فيصير النعت والنوع كاسم واحد ثم تدخل عليه لامثل لا خمسة عشر كذا في التوضيح
والاشموني وغيرهما وانما جعل التركيب سابقا للثلاث لم يتركب ثلاثة أشياء كافي الصبان هذا وصرح بذلك
ان اسم لا الذي في محل نصب هو مجموع النعت والنوع لصيرورهما اسما واحدا قبل دخولها كخمس عشرة
و بطنك لان كلا منهما في محل نصب كما اختاره يس على التصريح وان الاسم بنى لتركبه مع لا والنعت
بنى لتركبه مع الاسم اذ لا وجه له على ما ذكر مع ان التركيب لا يصلح علة لأصل البناء كما علمت الآن يكون من
باب اعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقيل علة بناء الاسم تضمنه معنى من ولما كان الوصف من تمامه كان
كأنهما ممتزجان فبنيوا و فرقا سم بين هذه الصفة وصفة النادى المفرد حيث لم تكن بان صفة النادى ليست
مناداة فلم تعط حكمه وهذه الصفة هي النفية في المعنى فاعطاها حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة ليست
مبنية بل فتحها اعراب على المحل ولم تكون للتشاكل وعلى قياس مامر يجوز كونها اتباعا للفظ والظاهر ان
من جعل للموصوف في النداء من التشبيه بالمضاف يقول بمثله هنا حيث يجعل من نفي الموصوف لامن وصف
المتنفي فينصب الاول لشبهه بالمضاف والثاني لانه تابع للموصوف كما ذكره في النداء لكن لم أر من ذكره
هنا الا ما مر عن بعضهم في لا بالك فلي تأمل (قوله مراعاة المحل اسم لا) أى أو اتباعا للفظ واعرابه بمقدر
كما مر نظيره (قوله لمحل لا واسمها) فيه التسامح البار (قوله وغير ما يلى) مفعول لتبين المزوم

١٩ - (خضري) - اول * اذا كان النعت غير مفرد نحو لاطالما جلا ظريفا ولا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت
عند الفصل بين أن يكون النعت مفردا كما مثل أو غير مفرد وأشار بقوله وغير المفرد الى أنه اذا كان النعت غير مفرد كالضاف والتشبه
بالمضاف يتعين رفعه أو نصبه فلا يجوز بناءؤه على الفتح ولا فرق في ذلك بين أن يكون النعت مفردا أو غير مفرد ولا بين أن يفصل بينهما وبين
النعت أو لا يفصل وذلك نحو لارجل صاحب بر فيها ولا غلام رجل فيها صاحب ر وحاصل ما في البيتين انه اذا كان النعت مفردا والنوع

ما تستحق دون الاستفهام)
(ش) اذا دخلت همزة
الاستفهام على لا النافية
للجنس بقيت على ما
كان لها من العمل وسائر
الاحكام التي سبق ذكرها
فتقول الأرجل قائم وألا
علامرجل قائم وألا طالعا
جبلًا ظاهر وحكمكم
المطوف والصفة بعد
دخول همزة الاستفهام
كحكمهما قبل دخولها
هكذا اطلق المصنف رحمه
الله تعالى هنا وفي كل ذلك

لا غنى عن البيتين مع الايضاح (قوله وتكررت لا) فعل وفاعل ويجوز جواب اذا لامني بلاقلاولى حذف لا لتقدم ذكرها وكذا ما بعده (قوله على تقدير تكرير لا) أى حذف وتوهم وليس الفتح بالتركيب مع الاول للفصل بالواو (تنبيه) البديل النكرة كالنعت المفعول نحو لا أحضر رجل وامرأة فيها بالنصب والرفع ولا يبنى على تركب مع المبدل منه لا نه على نية تكرار العامل فيبينهما فاعل مقدر وجوزه بعضهم لان هذا الفاصل هنا يقتضى الفتح فان كان معرفة تعين رفعه نحو لا أحضر يدو بكر فيها وكذا يقال فى عطف البيان وأما التوكيد فالاولى فى اللفظى منه كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين ويجوز رفعه ونصبه وأما الضمى فيمتنع بناء على أنه لا يتبع نكرة لان ألفاظه معارف أما على أنه يتبعها فيعين رفعه لنصبه تسلط لا على العرفة (قوله وأعط لا) قال سم يمكن شموله للعامة عمل ان وليس (قوله دون الاستفهام) ليس فيهم مع الاول ابطاء لتخالفهما تعريفا وتوكيدا (قوله فالحكم كما ذكر) لكن مع التوبيخ كثير ومع الاستفهام عن النفي قليل حتى توهم الشاويين عدم وقوعه (قوله ألا ارعوا) أى انكشافا عن القبيح وهو اسم لا وخبرها محذوف أى موجود والهزة للتوبيخ والانكار والتشبيه الشبَابَ وَأَذْنَتِ أى أعلمت والهرم بفتح حين الكبير وقدرهم هرما كتب تبافه وهرم اذا كبر وضمف كذا فى الصباح (قوله ألا اصطبار) الهزة للاستفهام واصطبار اسم لا ولسمى خبرها وأوصفته والخبر محذوف أى موجود والذى لاقاه أمثاله كناية عن الموت والمعنى اذا مت هل ينتفى اصطبار سلمى زوجتى أم تتجلدوأم امامتصلة بالمطلوب بهامع الهزة تعين أحدهما أو منقطعة فتكون اضرابا عن الاستفهام الاول الى الاستفهام من التجلد دما مبنى (قوله الاعملها فى الاسم) أى ولا خبر لها لانها بمنزلة أمتى فتقولك ألا ماء كلام تام حملا على معناه وهو أمتى ماء فلا خبر لها لالفاظا ولا تقديرا كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول وعلى قول المازنى يكون الخبر مقدرا (قوله ولا يجوز الفاؤها) أى لانها كليت وهى لا تلغى (قوله بالرفع) مقتضى اقتصاره عليه جواز النصب على محل الاسم وهو الظاهر فليجهر (قوله ألا ماء باردا) ماء الثانى نعت للاول لجواز النعت بالجامد الموصوف بمشتق كمررت برجل وبعل صالح ويسمى

تفصيل وهو انه اذا قصد بالاستفهام التوبيخ والاستفهام عن الشيء فالحكم كما
ذكر من أنه بقي عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف أو الصفة وجواز الانفاء مثال التوبيخ قولك أأرجوع وقد شئت ومنه قوله
أأأرعو أم لن ولت شببته * وأذنت بعشيب بعده هرم
ومثال الاستفهام عن الشيء قولك أأأرجل قائم ومنه
وان قصد بالالتنى فنذهب للمازني أنها تبي على جميع ما كان لها من الأحكام وعليه يتمشى إطلاق المصنف ومذهب سيبويه أنه لم يبق لها إلا
عملها في الاسم ولا يجوز التأوّه ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء ومن استعملها لالتمنى قولهم أأأماء بارها وقول الشاعر
* أأأمر ولي مستطاع رجوعه *

(وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر

إذا المراد مع سقوطه مظهر)

(ش) إذا دل دليل على خبر

لا النافية للجنس وجب

حذفه عند التبيين

والطائنين وكثر حذفه عند

الحجازيين ومثاله أن يقال

هل من رجل قائم فتقول

لا رجل وتحذف الخبر وهو

قائم وجوبا عند التبيين

والطائنين وجوازا عند

الحجازيين ولا فرق في ذلك

بين أن يكون الخبر غير

ظرف ولا جار ومجرور

كأمثل أو ظرفا أو مجرورا

نحو أن يقال هل عندك

رجل أو هل في الدار رجل

فتقول لا رجل فإن لم يدل

على الخبر دليل لم يحذفه

عند الجميع نحو قوله صلى

الله عليه وسلم لأحد أغير

من الله وقول الشاعر

ولا كريم من ولدان

مصباح

والى هذا أشار المصنف بقوله

إذا المراد مع سقوطه مظهر

واحتز بهذا عما لا يظهر

المراد مع سقوطه فانه

لا يجوز حينئذ الحذف

كما تقدم (ص)

﴿ظن وأخواتها﴾

(أضرب بفعل القلب جزأى

ابتدا

أعنى رأى خال علمت وجدا

لعمركم ما معنى على الفتح لتركيب مع الاول ويمتنع رفعه عند سيبويه ويجوز عند المازني ويتعين
تنوين باردا لان العرب لم تركب أربعة أشياء ولا يصح كون ماء الثاني توكيدا ولا بدلا كما في التوضيح
لأنه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مراد فاعله حتى يؤكده ولا مساويه حتى يبدل منه لكن يجوز بعضهم
التوكيد في قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة فكذا هنا وجوز في النكت كونه عطف بيان لجواز كونه
أوضح من متبوعه (قوله في رأب) بفتح التحتية والهمزة وسكون الراء آخره موحدة أي يصلح وفاعله
ضمير العمر وأثبات بثلاثة ساكنة بين همزتين مفتوحتين ثم ثناء التأنيث أي أفسدت ويد الفعلات فاعله
وفيه استعارة مكينة حيث شبه الفعلات بالفاعل المكتسب وأثبت من لوازمه اليد تخيلا واحتج المازني
بالبيت على سيبويه فقال استطاع اما خبر لا فيبطل قوله لا خبر لها أو صفة لاسمها مراعاة للابتداء فيبطل قوله
بعدم ذلك وإيا كان فرجوعه نائب فاعل استطاع ورد بجواز كونه خبرا مقدما عن رجوعه والجملة صفة
ثانية لعمر بعد وصفه بولي ولا خبر لا لاقال الروداني وتجويز الوصفية مكبرة إذ لا يشك عاقل في أن التثنية إنما
هو استطاع رجوع العمر لا العمر المدبر المستطاع رجوعه فاستطاع هو الخبر بلا شك ﴿تنبيه﴾ ترد ألا
لتنبيه وهي الاستفاحية فتدخل على الجملتين نحو ألا ان أولياء الله الخ ألا يوم يأتيهم وللعرض
والتحضيض فتختص بالفعلية نحو ألا يحبون أن يغفر الله لكم ألا تقالون قوما الخ (قوله إذا المراد الخ)
إذا شرطية كما يشير إليه صنيع الشارح فالذال مفتوحة وليست هي إذ التعليلية لأن المراد لا يظهر في كل
تركيب كالإغنى (قوله إذا دل دليل) أي مقالى كوقوفها جوابا للسؤال أو حالى بأن دل عليه السياق
نحو فلا فوت أي لهم قالوا لا ضرب أي علينا وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع الانحوالا اله الا الله فيرفع ما بعد الا على
البديلية من ضمير الخبر أو من محل لامع اسمها على ما فيه من التسامح المار فهو بمعنى قول بعضهم من محل
الاسم قبل الناسخ وليس هذا مبني على عدم وجود الحرز لما مر عن شرح الكافية فتأمل (قوله)
أعبر من الله المراد بالغيرة لازمها وغايتها وهو مقت من تعرض لحارمه لانفعال النفس من فعل
ما يستكره لاستحالاته على الله تعالى يقال غار الزوج يفار على امرأته كخاف يخاف غضب من فعلها
وللمصدر غيرا كخوفا وغيره كضربة ولا يكسر أولها كما قاله ابن السكيت مصباح (قوله ولا كريم الخ)
قيل انه لحاتم وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم والنابغة عند امرأة تسمى مارية خاطبين لها
فقدمت حاتما فقال النبي

هلا سألت النبيين ما حسبي * عند الشتاء اذا ماهبت الريح

ورد جازرهم حرفا مصرمة * في الرأس منها وفي الاصله تمليح

اذا القاح غدت ملقى أصرتها * ولا كريم من ولدان مصبوح

والحرف الناقلة للمزولة أو السنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هي التي يعالج ضرعا لينقطع لبنها ليكون
أقوى لها والاصلاح جمع صلا وهو ما حول الذنب والتلميح الشحم لشبهه للملح في البياض والقاح جمع
لقروح وهي الناقلة الحلوب والاصرة جمع صرار خيط يشده بضرع الناقلة لتلاير ضرها ولدها وانما تلقى وترك
عند عدم الابن والولدان جمع وليد من مبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبخته سقيته المصبوح
والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ظن وأخواتها﴾

(قوله بفعل القلب) مفرد مضاف فيعم (قوله جزأى ابتدا) الاضافة لأدنى ملابسة أي جزأى جملة
ذات ابتداء والمراد الجنس الصادق ببعض لأن أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدا يلزم الحذف أو
المصدر أو غيره مما يمتنع في كان الاسم الاستفهام أو المضاف اليه في يجوز هنا مقدما على أنه مفعول أول

محاوله وأكثروهم جنودا فلستعمل رأى فيه لليقين وقد تستعمل رأى بمعنى ظن كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا أى يظنونهم ومثال علم علمت زيدا أخاك وقول الشاعر علمتك الباذل المعروف فانبعث اليك فى واجفات الشوق والامل ومثال وجد قوله تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومثال درى قوله دريت الوفى المهد يعرو فاغبط

فان اغبطا بالوفاء حميد

ومثال تعلم

وعرو

كأيهم ظننت أفضل بخلاف كان لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيكون استفهاما فى البابين كأتى كنت وأين ظننت زيداً ولا يكون جملة انشائية فيهما وأما قول أبى الدرداء وجدت الناس اخبر تقاه فعلى اضمار القول أى مقولا فى كل واحد منهم اختبره بنقصه ومثله فى كان ولا تدخل هذه الافعال على للبتداء والخبر الابد استيفاء فاعلم أى وجوده وذكره وان تأخر عنها فان قلت نحو حسبت زيدا عمرا وصيرت الطين خزفاً ليس أصلهما للبتداء والخبر إذ لا يقل زيدا عمرو ولا الطين خزف لعدم صحة الاخبار أجيب بأنه يصح فى الأول باعتبار التشبيه على حذف الاداة وفى الثانى باعتبار الأول (قوله مع عد) بتخفيف الدال للضرورة متعلق بأعنى أحوال من مفعوله (قوله اللذ) بسكون الدال لفة فى الذى وكاعتقد صلته احتز به عن جعل التى من أفعال المقاربة وقد مرت والتى بمعنى صير وستأتى (قوله وهب) بفتح فسكون أمر بمعنى ظن لامن الهبة واستعماله مع أن وصلتها قليل حتى زعم الحريرى أنه من لحن الخواص ويرده قصة هب أن أبانا كان حمرا كذا فى شرح الجامع (قوله والتى) مبتدأ وكصبرا صلته وهب انصب خبره أى والافعال التى بمعنى صير انصب بها أيضاً مبتدأ وخبرا كما تنصبها بأفعال القلوب (قوله وهو ظن وأخواتها) جعل منها الناظم تبعاً للاخفش وغيره سمع المتعلقة بذات خبر عنها بفعل دال على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول أول والثانى يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت كلام زيد فتتعدى لواحد فقط وقال الجمهور لاتتعدى مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الحواس فان كان مما يسمع فذاك والا ففيه حذف مضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم (قوله الى قسمين) قسمها غيره الى أربعة فوجد وتعلم ودري لليقين فقط وجعل وحجا وعد وزعم وهب للرجحان فقط ورأى وعلم لليقين غالباً وظن وخال وحسب للرجحان غالباً والشارح أدرج الثالث فى الاول والرابع فى الثانى نظرا للغالب فيهما وتقليلا للاقسام ثم نبه عند ذكر كل واحد على محيية لغير ذلك (قوله فثالث رأى) أى اليقينية بمعنى علم كما هو فرض كلامه لابعنى أبصر أو أصاب برئته والاتعدت لواحد وأما بمعنى رأى والاعتقاد فحصل كلام الرضى تعديتها تارة لاثنتين ك رأى الشافعى كذا حالاً ومنه قوله رأى الناس الامن رأى مثل رأيه * خوارج تراكين قصداً للخارج

وتارة لواحد هو مصدر نانيهما مضافاً لاولها ك رأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم اليقينية كذا كما صرح هذا عدم الاحتياج حينئذ لتقدير المفعول الثانى لان هذا المصدر هو للمفعول بهى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصار عليه وان كان فى المما يبنى ما يخالفه (قوله محمولة) أى قدرة وهو تمييز لا كبر بالباء اللوحدة كما ان جنوداً تميز لا كثرهم بالثلثة (قوله انهم يرونه الخ) أى يظنون البعث بعيدا أى يمتنعوا زراه أى تعلمه قريباً واقعا لأن العرب تستعمل البعدى التنى والقرب فى الوقوع فى الآلة الظن واليقين معا (قوله ومثال علم) أى اليقينية وتأتى لظن قليلاً نحو فان علمتموهن مؤمنات وكان عليه ذكره ك رأى أم التى بمعنى عرف فستأتى فى اللان والتى من علم يعلم ككفرح بفرح فرحافو أعلم والمرأة علماء اذا اشقت شفته العليا فلازم ويقال علمه يعلمه ككسره يكسره اذا شق شفته ومشقوق الشقة السفلى يسمى أفلح بالفاء والحاء الهمزة (قوله المعروف) بالنصب مفعول الباذل أو بالجر باضافته اليه وانبعث أى انطلقت وواجفات الشوق بالميم والفاء أسبابه ودواعيه (قوله وجد) أى بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لا بمعنى أصاب الشيء أى لقيه والاتعدت لواحد ومصدرها الوجدان قيل والوجود أيضاً ولا معنى استغنى أو حزن أو حقد للزوم الثلاثة ومصدر الثالثه موحدة بفتح الميم وكسر الجيم والثانية وجد بفتح الواو والاولى بتثنيها كفى القاموس (قوله دريت الخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الاول والثانى الوفى وهو صفة مشبهة فالعهد ما فاعله أو مضاف اليه وأنصب على التشبيه بالمفعول به

وعرو مرخم بحذف التاء والاعتباط بالعين للمعجمة من القبطة وهي تمنى مثل حال الغبوط من غير أن يزول عنه والظاهر أن المعنى فليغيظك غيرك أو أنه دعاء له بدوام اعتباط الغيرة كناية عن دوام أوصافه الحميدة قال أبو حيان ولم يعد أحما بنادري فيما يتعدى لمفعولين ولعله ضمنها في البيت معنى علمت والتضمين لا ينقاس اهـ لكن في التوضيح وغيره أن ذلك قليل والاكثر تعديه لواحد بالياء نحو دريت بكذا فان دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدراك به قيل الامع الاستفهام فيتعدي لثلاثة نحو وما أدراك ما القارعة لسد الجملة مسد للمفعولين والوجه ما في الجمع والمعنى أنها سدت مسد للمفعول بالياء فقط فهي في محل نصب باسقاط الجار كما في فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله وهو التي بمعنى اعلم) أي التي في نحو تعلم الفقه مثلا والاعتدت لواحد والفرق بينهما أن هذه أمر بتحصيل العلم في المستقبل بتعاطي أسبابه والاولى أمر بتحصيله في الحال بما يدكر من المتعلقات والكثير المشهور دخولها على أن وصلتها فتسد مسد لمفعولها كقوله

فقلت تعلم ان لصيد غرة * والانتصيحها فانك خاتله

وفي حديث الدجال تعلموا ان ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مفعوله الاول شفاء والثاني قهر (قوله خلت زيدا الخ) ومضارعها اخال والكثير فيه كسر الهمزة على غير قياس كقوله

اخالك ان لم تنفض الطرف ذاهوى * يسومك ما لا يستطيع من الوجد

فان كانت خال بمعنى تكبر أو طلع في مشيه أي عرج أو أعوج فلازمة (قوله دعاني) أي سباني الغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بها لها عن الحلي والياء من خلتي مفعول أول والثاني جملة لي اسم وقوله فلا أدعى به يظهر أنه على تقدير الانكار أي أفلا أدعى به الحال انه أول اسم لي وقد عمل خال في ضمير ين لشيء واغندوما التاء والياء وذلك خاص بأفعال القلوب (قوله حسب) أي بكسر السين بمعنى ظن والاكثر في مضارعها الكسر أيضا ويقل الفتح وان كان القياس في مضارع فعل الكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والحسبة بفتح السين وكسرها فان كانت بمعنى صار أحسب أي داشقرة وبياض وحمرة فلازمة أو بمعنى عدت لواحد وفتحت سينها في الماضي وضمت في المضارع ومصدرها حسبا كنصرا وحسبان بالضم والكسر وحسابا وحسابة وحسبة بكسر هـ قلموس (قوله رباحا) تمييز لحير وثاقلا كناية عن الموت لثقل الشخص به (قوله زعم) أي لا بمعنى كفل أو رأس أي شرف وسادوا الاعتدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة ولا بمعنى سمن أو هزل بصيغة المجهول من الهزال والافلازمة اما الهزل ضد الجد فيني للفاعل (قوله فان ترعمني الخ) الياء مفعول أول وجملة كنت الخ ثان وأجمل مضارع هو وفعاله خبر كان لا أفعل تفضيل والراد بالجهل خلاف الحلم وهو الغضب والسب لانه لا يصدر غالبا الا من الجاهل والاكثر تعدى زعم الى أن وصلتها كتعلم نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله

وقد زعمت اني تغيرت بعدها * ومن ذا الذي يا عز لا يتغير

وكون زعم من أفعال الرجحان انما يأتي على قول السيرافي الزعم قول مع اعتقاد صح أولا فاذا قلت زعم فلان كذا فمعناه قاله معتقدا له وان كان اعتقاده غير صحيح أما على قول الجرجاني انه قول مع علم فمن أفعال اليقين وقال ابن الأنباري انه يستعمل في القول من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب أي مطية لنسبة الكذب الى الغير فاذا قلت زعم فلان كذا فكذا نك قلت كذب أي قال قول غير صحيح فعلى هذا لا تكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معتقدا لما قال ويحتمل ان المعنى مطية الكاذب أي هو يتصل الى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليبري نفسه من اختلافه ومن هذا المعنى حديث بثمن مطية القوم زعموا اذا

وهي التي بمعنى اعلم قوله
تعلم شفاء النفس قهر
عدوها

فبالغ بلطف في التحيل
والسكر

وهذه مثل الافعال الدالة

على اليقين ومثال الدالة

على الرجحان قولك خلعت

زيدا أخاك وقد تستعمل

خال لليقين كقوله

دعاني النسواني عمن

وخلتني

لي اسم فلا أدعى به وهو أول

وظننت زيدا صاحبك

وقد تستعمل لليقين

كقوله تعالى وظنوا أن

لا ملجأ من الله الا اليه

وحسبت زيدا صاحبك

وقد تستعمل لليقين كقوله

حسبت التقي والجود خير

تجارة

ربا اذا المرء أصبح ثاقلا

ومثال زعم قوله

فان ترعمني كنت أجمل

فيكمو

فاني شريت الحلم بعدك

بالجهل

ومثال جملته فلا تعدد للمولى شريك في الفنى * وليكن للمولى شريك في العلم ومثال جملته قوله قد كنت أجمع أبا عمرو أخا ثقة حتى آلت بنا يوم مات ومثال جمل (١٥٠) قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن آتاءا وقيد للصنف

جمل بكونها بمعنى اعتقد احتراز من جعل التي بمعنى صير فانها من افعال التحويل لا من افعال القلوب ومثال جمل قوله فقلت أجرني أبا مالك والافهني امرأه اها لك ونبه للصنف بقوله أعني رأى على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو رأى وما بعده مما ذكر للصنف في هذا الباب ومنها ما ليس كذلك وهو قسبان لازم نحو جبن زيد ومتصالي واحد نحو كرهت زيدا هذا ما يتعلق بالقسم الاول من أفعال هذا الباب وهو أفعال القلوب وأما أفعال التحويل وهي المرادة بقوله والتي كثيرا الى آخره فتعدي أيضا الى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وعددها بعضهم سبعة صير نحو صيرت الطين ابريقا وجعل نحو قوله تعالى وقد منالني ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منسورا ووهب كقولهم وهبني الله فذاك أي صيرني واتخذ كقوله تعالى اتخذت عليه أجرا واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وتركه كقوله وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض وقوله ورد كقوله

هو تحذير من الحكاية بلا تثبت للحكي لانك لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق صحة الخبر والظاهر أنه ليس مراد السيرافي ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله في العلم وغيره قطعاً فمن العلم قول أبي طالب * ودعوتني وزعمت أنك ناصح * أي قلت ذلك علماً له بدليل قوله بعد * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا * ومن غيره زعم الذين كفروا الخ أي قالوا ذلك معتقديه لا عن دليل ولذلك قال الفاكهي انه يستعمل في الحق والباطل وأكثر استعماله فيما يشك فيه أي فاذا قلت زعم فلان كذا فقد يكون ذلك خفا عندك كالكيت أو باطلا كما في الآية وقد تكون شاكا فيه فتأمل (قوله عد) أي لا بمعنى حسب المال والاتعدت لواحد (قوله فلا تعدد للمولى) هو للنعمان بن بشير الصحابي وقوله واني لأعطي المال من كان سائلا * وأغفر للمولى الجاهر بالعلم واني متى ما تلفني جازما له * فما يننا عند الشدائد من صرم أي قطع والمراد بالمولى الخليف أي والصاحب أي لا تحسب صاحب هو من يحاطك في الفنى بل في العلم بضم فسكون أي الفقرا لان كل الناس تتعلق للفنى كما قال ابن دريد في مقصورته والناس كلا ان يحسب عنهم * في كل أقطار البلاد والقرى عبيد ذى المال وان لم يطعموا * من غمره في جرعة نشي الصدا وهم لمن ألقى أعداء وان * شاركهم فيما أفاد وحوى وقال آخر حتى الكلاب اذا رأت ذا أثره * حنت اليه وحركت أذنانها واذا رأت يوما فقيرا معدما * هرت عليه وكشرت أنيابها (قوله حجا) أي بمعنى ظن لا بمعنى قصد أورد أو ساق أو حفظ أو كتم أو غلب في الحاجة من حاجته فحجونه أي فاطنته فغلبته والاتعدت لواحد في الكل ولا بمعنى أقام أو بخل والافلازمة (قوله أخا ثقة) بنون أخ لعدم اضافته وثقة صفته أي موثوقا به أو بالاضافة أي أخا وثوق والمات الحوادث (قوله والا فهني) أي ظنني هالكا (قوله أي صيرني) هو بهذا المعنى لازم للمضي لجر يانه كالمثل والفداء بالكسر يمد ويقصرو بالفتح مقصور فقط قاموس وغيره (قوله لتحذف عليه أجرا) مقتضى الشارح انه بمعنى صيرت ففعله الاول أجرا والثاني عليه لكن فسرهما البيضاوي بقوله لا خذت فتأمل (قوله حتى اذا ما تركته) حتى ابتدائية وما زائدة وجواب اذا قوله بعده تنعم حتى ظالما ولوى يدي * لوى يده الله الذي هو غالبه قاله فرحان في ابن عاقله وقوله واستغني الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه لان الصغير يحتاج الى من يزيل القدر عن فمها ونفها وتعتمد بالعين المعجزة أي ستر وجحد وأصل ترك كونها بمعنى طرد وخلي فلها مفعول واحد فضمن معنى صير فتعدي لاثنتين مثله نحو وتركهم في ظلمات لا يبصرون (قوله رمى الحدنان الخ) حدنان الدهر بكسر فسكون كما يؤخذ من القاموس وفي السجاعي بفتح حين تجدد هاتبه فهو مرفوع بضم النون وفسره العيني بالليل والنهار ومقتضاه أنه مشى حدث بفتح حين بمعنى حدث فنونه مكسورة وعليه فضمير رد المقدار أي مقدار من المصائب وسملن بفتح الميم من باب دخل كما في الجتر أي حزن و يطلق على السرور أيضا كما في القاموس فهو من الاضداد (تنبيه) * غد بعضهم من أفعال التفسير ضرب العامل

وربته حتى اذا ما تركته * أخالقوم واستغني عن المسح شاربه في ورد كقوله رمى الحدنان نسوة آل حرب * بمقدار سمدن له سمودا فرد شعورهن السود بيضا * ورد وجوههن البيض سودا (ص)

(وسمى بالتعليق والالغاء)

ما

من قبل هب والامر هب

قد أزمأ

ككذا تعلم ولنير الماضي

من

سواها اجعل كل ماله

زكن

(ش) تقم أن هذه

الافعال قسمان أحدهما

أفعال القلوب والثاني أفعال

التحويل فاما أفعال القلوب

فتنقسم الى متصرف وغير

متصرفة فالمتصرفة ما عدا

هب وتعلم فيستعمل منها

الماضي نحو ظننت زيدا

قائما وغير الماضي وهو

الضارع نحو أظن زيدا

قائما والامر نحو ظن زيدا

قائما واسم الفاعل نحو أنا

ظان زيدا قائما واسم المفعول

نحو زيد مظنون أبوه قائما

فأبوه هو المفعول الاول

وارتفع لقيامه مقام الفاعل

وقائما المفعول الثاني

والصدر نحو عجبت من ظنك

زيدا قائما ويثبت لها كلها

من العمل وغيره ما ثبت

للماضي وغير المتصرف

اثنان وهما هب وتعلم بمعنى

اعلم فلا تستعمل منها الا

صيغة الامر كقوله

تعلم شفاء النفس قهر

عدوها

فبالغ بلطف في التحيل

والسكر

في مثل كضرب الله مثلا هبدا واضرب لهم مثلا أصحاب القرية فشلا مفعول أول وما بعده ثان أو عكسه ونبتد
 كنبتد فريق من الذين الخ فككتاب الله مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان لا ظرف لنبتد لأن الظرف
 يجب احتواؤه على فاعل عامله ورد الورداني هذا الوجوب بأنه لا شك في صحة قولك أبصرت الهلال بين
 السحاب على أن بين ظرف لأبصرت مع عدم احتوائه على الفاعل فالحق أن نبتد بمعنى طرح ووراء ظرف
 له لا بمعنى صبر أو ماضرب فاختار في التسهيل أنه بمعنى ذكر ومثلا مفعول له والنصب الثاني بدل أو بيان
 (قوله وخص) اما ماض مجهول ويرجعه آخر البيت أو أمر ويؤيده قوله اجعل كل ماله زكن وقوله وانو
 ضمير الشأن ومن قبل هب صلة ما أي ما ذكر من قبله (قوله والامر) مبتدأ وهب مبتدأ ثان خبره أزمأ
 والجملة خبر الامر رابطها محذوف أي أزمأه وأن الامر مفعول ثان مقدم لأزم لجواز تقديم معمول الخبر
 الفعلي على الأصح (قوله ولنير الماضي) مفعول ثان لاجعل والأول كل المضاف للموصول أو الموصوفة
 بجملة زكن أي علم ومن سواهما حال من غير أي اجعل كل الاحكام التي علمت للماضي ثابتة لغيره حال كون
 ذلك الغير من سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالحصر على خروج الصفة
 المشبهة لعدم صوغها من غير اللازم وأفعال التفضيل والتعجب لأن الاول لا ينصب المفعول أصلا والثاني
 لا ينصب مفعولين وان صح صوغها من القلب كزيد أعلم من عمرو وما أعلمه صبان (قوله أنا ظان) أي
 أنا رجل ظان فالضمير في ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف ولا يقدر أنا لأن اسم الفاعل لا يعود
 ضميره الا على الغائب كما قاله بعض المحققين اه سجاعى (قوله الاصيعة الامر) اما هب فاتفق وأما
 تعلم فمصدر الامر وقال غيره بتصرفها حكى ابن السكيت علمت أن فلانا خارج أي علمت قال سم وقياس
 تصرفها أن يدخلها التعليق والالغاء (قوله واختصت القلبية التصرفة الخ) واختصت أيضا بأن يسد مسد
 مفعولها أن وأن وصلتهما وان كاتفاق تقدير الفرد لتضمنها السند والسند اليه صريحا وهي حينئذ عاملة
 في لفظ المصدر المتصدي من الصلة لاني محل الجملة لأنها ليست معلقة عنها والاكسرت أن ويجوز كون فاعلها
 ومفعولها ضمير بن متممين لمسمى واحد كظننتني قائما وخطنتني لي اسم أن رآه استغنى وألحق به في ذلك
 رأى الحلية والبصرية بكثرة نحواني أراي أعصر خمرأ وقوله

ولقد أراي للرماح دريئة * من عن يميني نارة وشمالى

وعدم وفقد ووجد بمعنى لقي بقلته دون باقي الأفعال فلا يقال ضربتني اتفاقا لئلا يكون الفاعل مفعولا بل
 ضربت نفسي وظلمت نفسي ليتغاير اللفظان فان ورد ما يؤيدهم قدر فيه النفس نحو وهزى اليك واضم اليك
 جناحك أمسك عليك زوجك أي الى نفسك وعلى نفسك بخلاف أفعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة
 مضمون الجملة لا للنصب بها فلا ضرر في اتحادهم مع الفاعل ولا يوضع النفس مكانه عند الجمهور فلا يقال
 ظننت نفسي عاملة وجوزء ابن كيسان فان كان أحد الضمير بن منفصلا جازي في كل فعل نحو ما ضربت الا
 اي (قوله بالتعليق والالغاء) أي بمجموعهما وأن الشخصيص بالنسبة الى غير التصرفة منها فلا ينافي
 أنه يشاركهن في الالغاء كان كزيد كان قائم ذهب بعضهم الى أنها فيه مغلاة لازادة وفي شرح الكافية
 ما يساعده كذا في النكت ويشاركهن في التعليق بالاستفهام خاصة غيرهن نحو فليظن أيها أزكى طعاما
 فستبصر ويصرون بأيكم الفتون يستلون أيان يوم الدين ويستنبؤنك أحق هو عرف من أنت ونسيت
 أيهم زيدو اعلم أن الجملة مع المعلق سادة مسد المفعولين ان لم ينصب الاول والا فمصدر الثاني كعلمت زيدا أبو
 من هو قال بعض الغاربة فاعامل حينئذ معلق عن العمل في لفظ الجملة عامل في محلها النصب على أنها
 مفعول ثان وقيل لا تعليق حينئذ لأن حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في محل نصب ولا يؤثر العامل في
 لفظها وان لم يوجد معلق كعلمت زيدا أبوه قائم ويؤيد الاول ماسيا في الشرح عند تمثيله بان لبثتم فان

وقوله فقلت أجرني أبا مالك * والا فبني امرأ هالكا

واختصت القلبية التصرفة بالتعليق والالغاء

ويثبت المضارع وما بعده
من التعليل وغيره ما ثبت
للماضى نحو أظن لزيد قائم
وزيد أظن قائم وأخواتها
وغير المتصرف لا يكون
فيها تعليل ولا انشاء وكذلك
أفعال التحويل نحو صير
وأخواتها (ص)
(وجوز الالغاء لا في
الابتداء

وانو ضمير الشأن أو لام
ابتداء

في موهب الغاء ما تقدم
والنرم التعليل قبل نفي ما
وان ولا لام ابتداء
أو قسم

كذا والاستفهام ذال
انحتم

(ش) يجوز الغاء هذه
الأفعال المتصرفه اذا وقعت
في غير الابتداء كما اذا وقعت
وسطاً نحو زيد ظننت قائم
أو آخراً نحو زيد قائم ظننت
وإذا توسطت فقبل الاعمال
والالغاء سيان وقيل الاعمال
أحسن من الالغاء وان
تأخرت فالالغاء أحسن وان
تقدمت امتنع الالغاء عند
البصريين فلا تقول ظننت
زيد قائم بل يجب الاعمال

فالتعليل هو ترك العمل لفظاً ومعنى لا مانع نحو ظننت لزيد قائم فتقولك لزيد قائم لم تعمل فيه ظننت لفظاً لا لاجل المانع فها من ذلك وهو اللام
لكنه في موضع نصب بدليل أنك لو عطفك عليه لنصبت نحو ظننت لزيد قائم وعمرام لفظاً في عامله لزيد قائم في المعنى دون اللفظ والالغاء
هو ترك العمل لفظاً ومعنى لا مانع

كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجمله في محل نصب باسقاطه كفكرت أهذا صحيح أى في ذلك
أو بنفسه فالجمله سادة مسده ان لم يذكر ككررت أيهمز يداً والافعال اجع أنها بدل منه ككررت يداً أبو من
هو لاجل لأنها انشائية فقبل بدل كل بتقدير عرفت شأن زيد وقيل اشتال بلا تقدير والظاهر جريان
الخلاف المتقدم في التعليل وعدمه هنا أيضاً (قوله) فالتعليل ترك العمل الخ) سمي بذلك لعمل العامل
في المحل دون اللفظ فكأنه لم يعمل كالمراء العلقه لا مزوجه ولا مطلقه لا ساءه الزوج عشرينها (قوله) مانع
هو اعتراض ماله صدر الكلام وهو جميع المعلقات الآتية بعد الفعل فتبطل عمله لفظاً لا تزول صدارتها
بسبب عمله فيها أو فيما بعدها فتكون حشواً وهو باطل (قوله) لا مانع أى لفظي بل معنوي وهو ضعف
العامل بتوسطه أو تأخره (قوله) وكذلك أفعال التحويل أى لقوتها أنها تؤثر في الذوات بقلبها وتحويلها
والقلبية لا تقوى على التأثير فيها لضعفها انما تؤثر في الأحداث الماخوذة من مفاعيلها الثانية فعلق وألغيت
ومنع من ذلك في هب وتعلم لزوم لفظها حالة واحدة فناسب كون عملها كذلك وهل المراد بعدم الغاء
ما ذكر أنه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمتنع تأخره أصلاً وعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلاً أو
أنه يدخل ويلغى والظاهر فيهما الأول فيلحصر (قوله) لا في الابتداء عطف على محذوف أى في حال توسط
العامل أو تأخره لا في حال الابتداء به أى عمله قبلهما فها ابتداء لغوى وفي آخر البيته اصطلاحى ففيه
الجناس التام لاختلاف معناه مع اتفاق لفظهما ولا تنصرأل في الاول لكونها في نية الانفصال كما ذكره
علماء البديع (قوله) يجوز الغاء هذه الخ) أى بشرط عدم اتفاء الفعل والاتبين الاعمال كزيد قائم
لم أظن لان الغاء حينئذ يوهم أن ما قبله مثبت فيناقض نفي الفعل بعده لتوجهه في المعنى الى المفعولين وأما
قوله وما خال لدينا الخ فتقول بما سيأتى لا معنى ولو سلم فلا تناقض فيه لا بثنائه على النفي من أوله فتأمل
ويشترط أيضاً كون العامل غير مصدر وأن لا توجد لام الابتداء والواجب الالغاء كزيد قائم ظنى غالب
لا ممتنع عمل المصدر مؤخر أو نحو لزيد قائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها وقيل الفعل معلق بها لا معنى
ومثلها باقى المعلقات فلا يشترط تقدم الفعل على المعلق (قوله) سيان أى لان الفعل لما ضعف بالتوسط
قاومه العامل المعنوى وهو الابتداء وقوله وقيل الاعمال أحسن أى لقوة اللفظى وان توسط بخلاف ما اذا
تأخر فانه يضعف فقدم عليه المعنوى (قوله) فالالغاء أحسن أى اذا لم يؤكد العامل بمصدر منصوب
كزيد قائم ظننت ظناً والابقع الالغاء اذا التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر في عدمه فيبينها
شبه التثنية فان أكد بضمير المصدر أو بإشارة اليه كان الالغاء سهلاً لعدم صراحتها في المصدرية وكذا
يقال في المتوسط (قوله) وان تقدمت أى على المفعولين وغيرها فان تقدم عليها شيء مما يتعلق بالجمله غيرها
كمضى ظننت زيد قائم فقبل رجح الاعمال وقيل يجب وعلى الأول فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتين
لتقدم وما في الاول وانى في الثانى لا لا يحمل على الارجح (قوله) وآمل عطف مرادف وهو لا يكون
الابالوا وتدنو منصوب تقديره للضرورة على حد * أى الله ان أسمو بأى ولا أب * وإخال بكسر
الهمزة أفصح من فتحها والتنويل العطاء (قوله) كذاك أى مثل الادب المذكور في قوله قبله

أكنيه
فتقول ظننت زيد قائم فان جاء من لسان العرب ما يوهم الغاء ما تقدمت أول على اخبار ضمير الشأن كقوله
أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وما خال لدينا منك تنويل فالتقدير ما خاله لدينا منك تنويل فالهاء ضمير الشأن وهى المفعول
الاول * ولدينا منك تنويل جملة في موضع المفعول الثانى وحينئذ فلا الغاء أو على تقدير لام الابتداء كقوله
كذاك أدبت حتى صار من خلقي * أنى وجدت ملاك الشيمة الادب

والتقدير انى وجدت ملاك الشيمة الأدب فهو من باب التعليق وليس من باب الالفاء فى شىء . وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الرزى وغيره الى جواز الالفاء للتقديم فلا يحتاجون الى تأويل البيتين . وأما قال المصنف وجوز الالفاء لى فيه على أن الالفاء ليس بلازم بل هو جائز . حيث جاز الالفاء جاز الاعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فإنه لازم ولهذا قال والتم التعليق فيجب التعليق اذا وقع بعد الفعل ما النافية نحو ظننت ماز يدقام أو ان النافية نحو علمت ان زيد قام ومثاله بقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا وقال بعضهم ليس هذا من باب التعليق فى شىء لان شرط التعليق أنه اذا حذف المعلق تسلط العامل

(١٥٣)

نحو ظننت ماز يدقام فلو حذف ما قلت ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك لانك لو حذف المعلق وهو ان لم يتسلط تظنون على لبثتم اذ لا يقال وتظنون لبثتم هكذا زعم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالجمع عليه من أنه لا يشترط فى التعليق هذا الشرط الذى ذكره وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك وكذلك يعلق الفعل اذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لا زيد قام ولا عمرو أولام الاتداء نحو ظننت لز يدقام أولام القسم نحو علمت ليقومن زيد ولم بعدها أحد من النحويين من المعلقات والاستفهام وله صور ثلاثة الاولى أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك الثانية أن يكون

أكنيه حين أناديه لأكرمه * ولا ألقبه والسوء اللقب

وملاك الامر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ويتوقف عليه والشيمة بالكسر الحلق والطبيعة (قوله) والتقدير انى وجدت الخ قيل يجوز فى كل من البيتين تقدير ضمير الشأن أو اللام كما قدره غير واحد كالاشمونى خلافا لما يوجبهم صنيع الشرح اه والظاهر امتناع اللام فى الاول لانها لتأكيد الانبات فتساقى النفي فتأمل (قوله بل هو جائز) أى الامع المصدر واللام فيجب كما مر (قوله فانه لازم) أى اذا كان المعلق فى المفعول الثانى كعلمت زيدامن هو فانه يجوز نصب زيد لانه غير مستفهم عنه فهو مفعول اول والجملة فى محل الثانى ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لانه مستفهم عنه معنى كافى قولهم ان أحدا لا يقول ذلك . يث وقع أحد قبل النفي وهو لا يقع الا بعده لكونه هو والضمير فى يقول شيئا واحدا فى المعنى (قوله) ولعله مخالف الخ) هذايؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة (قوله بعده لا النافية) قيدها هى وان فى الشذور والجامع بالواقعين فى جواب القسم لانها لا يلزم ان المصدر الا حينئذ كما نقله فى المعنى عن سيبويه فى لا وان مثلها قال فى التوضيح والقسم اما لم يفظ كعلمت والله ان زيد قام أو لاز يدقام ولا عمرو أو مقدر كمثل الشرح اذ قدر فيهما القسم فالعامل فى ذلك معلق عن العمل فى جملة جواب القسم فهى فى محل نصب لتسلط العامل عليها وان كانت جملة الجواب لا محل لها من حيث القسم لكن فى النكت أن التقييد بذلك مذهب الكوفيين والبصريون على خلافه قال ولذا أطلقه فى القطر وقد بسطته فى حاشية التوضيح اه (قوله) ولا عمرو) كرر لالوجوب به مع المعرفة لالفاء لا معها لكن لافرق هنا بين اللغاة والعاملة كليس أو ان اسم استفهام) أى لانه لا يعمل فيه ما قبله الا اذا كان حرفا كمن أخذت وعن تسأل (قوله لم عرفان الخ) ائمان به على هذين دون باقى الافعال مما مر التنبيه عليه لانها أصل أفعال اليقين والظن ولم يخرجها حينئذ عن كونها قليبين وغيرهما اذا تعدى لواحد خرج عن القلبية غالبا (قوله اذا كانت علم بمعنى عرف الخ) صريح فى أن بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه ابن الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشىء وحكمه وبالكليات والعرف بالجزئيات وبالذات فعنى علمت زيدا قائما علمت اتصافه بالقيام ومعنى عرفته عرفت ذاته وقال الرضى لافرق بينهما فى المعنى وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظي (قوله ولأرى) متعلق بام بمعنى انسب ثم ان أرى يدل باللفظ وهو المصدر الاصطلاحي فإضافة رأى اليها لامية لنسبتها اليها باشتقاقها منها وعلى هذا حل الشرح وان أرى معها وهو الحلم فمن إضافة الدال للدلول ومافعل انم واتسمى أى انتسب صلتها ولعله متعلق به وطالب حال من علم احترز به عن العرفانية ومن قبل اما متعلق بالتمنى لمجرد الايضاح أى من قبل ذكر العرفانية كما

* ٢٠ - (خضرى) - اول *

الثالثة ان تدخل عليه أداة الاستفهام نحو علمت أن زيد عندك أم عمرو وعلمت هل زيد قام أم عمرو (ص)
(لم عرفان وظن تهمة * تعدية لواحد ملزمة) (ش) اذا كانت علم بمعنى عرف تعدت الى مفعول واحد كقولك علمت زيدا أى عرفته ومنه قوله تعالى والله أخرجه من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا وكذلك اذا كانت ظن بمعنى اتهم تعدت الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أى اتهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين أى بمتهم (ص) (ولأرى الرؤيا انم ما لعلماء * طالب مفعولين من قبل اتسمى) (ش) اذا كانت رأى

حلمية أى للرؤى فى المنام تعدت الى المفعولين كما تعدى اليهما علم المذكورة من قبل وإلى هذا أشار بقوله ورأى الرؤى يا أيها من أنسب رأى التى مصدرها الرؤى يا ما أنسب لعلم التعدية الى اثنين فغير من الحلمية بما ذكر لان الرؤى يا وان كانت تقع مصدرا لغير رأى الحلمية فالمشهور كونها مصدرها والمثال استعمال رأى الحلمية (١٥٤) متعدية الى اثنين قوله تعالى انى أرانى أعصر خيرا فالياء مفعول

أول وأعصر خيرا جملة فى موضع المفعول الثانى وكذلك قوله أبوحنس يورقنى وطلق * وعمار وآونة انالا أراهم رفقتى حتى اذا ما * تجافى الليل وانخزل انخزالا اذا أنا كالذى يجرى لورد الى آل فلم يدرك بلالا فالحاء والميم فى أراهم المفعول الاول ورفقتى هو المفعول الثانى (ص) (ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول (ش) لا يجوز فى هذا الباب سقوط المفعولين ولا سقوط أحدهما الا اذا دل دليل على ذلك فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال هل ظننت زيدا قائما فنقول ظننت التقدير ظننت زيدا قائما فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما ومنه قوله بأى كتاب أم بأية سنة * ترى حبههم عار على وتحسب أى وتحسب حبهم عار على فحذف المفعولين وهما حبههم وعارا على لدلالة ما قبلهما عليهما ومثال

يشير اليه حل الشرح أو حال ثانية من علم أى حال كونها من قبل للمفعولين وهو أولى لينص على أن الحلمية لا تلحق كما أفهم عدم تعليقها بقوله طالب مفعولين اذ للتبادر منه المفعول الصريح فلا يجوز الغاؤها ولا تعليقها خلافا للشاطى (قوله حلمية) بضم الحاء نسبة الى الحلم كقفل وعق مصدر حلم يحلم كقتل يقتل اذا رأى فى منامه شيئا (قوله بما ذكر) أى رأى الرؤى يا وقوله لان الرؤى يا الخ جواب عما يقال ليس فى كلامه نص على المراد اذ الرؤى يا تستعمل مصدرا لرأى مطلقا حلمية أو غيرها فأجاب بما ذكر ومذهب الحريرى والمصنف أنها لا تأتى لغيرها فلا اشكال عليه وأما الرؤية بالياء فالغالب كونها للبصرية والعلمية (قوله أبوحنس) اسم شخص وكذا طلق وعمار وأتالا مرخم آتالة فى غير النداء للضرورة وقو يورقنى أى يسهرنى خبر الاول وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه وآونة جمع أو أن طرف للخبر المحذوف أى يورقونى وآونة وحتى ابتدائية واذا الاولى شرطية وتجا فى الليل وانخزل بمعنى ذهب واذا الثانية بخاتمة دخلت فى جواب الاولى والورد للنهل أى الماء العذب والآل بالماء السراب الذى يرى وسط النهار كأنه ماءو بلالا بكسر الموحدة ما يبل به الخلق من ماء وغيره والمراد هنا الماء يذكر الشاعر رفقة له فارقه وحلقوا بالشام فصار يراهم مناما (قوله ورفقتى هو المفعول الثانى) بحث فيه الدمامين بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقة لانه محقق قبل ذلك قال فرفقتى حال لانه بمعنى مرافقى اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة وقديقال المحقق كونهم رفقة نقطة لانما كما هو فرض كلام الشاعر على أن المراد هنا بالمرافقة الاجتماع الجسمى لا الصداقة المحققة كما يعطيه النظر السيد أى أراهم مجتمعين فى فهو مفعول ثان جز ما ولا اشكال أصلا فتدبر (قوله بلا دليل) والحذف حينئذ يسمى اقتصارا والذى لدليل اختصارا (قوله سقوط مفعولين أو مفعول) أما الثانى فباتفاق لان المفعول فى الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد بحذف أحدهما فقط بلا دليل كحذف جزء الكلمة وهو ممتنع بخلاف حذفهما معا فمختلف فيه لانه كحذف الكلمة بتمامها وهو سائغ وجوزه الأ كثر من مطلقا والاعلم فى أفعال الظن دون العلم ومنعه سبويه والاخفش مطلقا كما هو ظاهر المصنف وأما قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أى ما يعتقده حقا وظننت ظن السوء أى ظننت انقلب الرسول والمؤمنين منتفيا ونحو من يسمع يخل أى يظن مسموعه حقا فالحذف فى كلها لدليل لان أعنده علم الغيب يشعر بهما فى الاول وبل ظننت أن لن ينقلب الرسول الخ أوضح دليل عليهما فى الثانى ويسمع فى الثالث يشعر بالاول وحال المخاطب بالثانى (قوله هذا الباب) أى لانعدام الفائدة فيه بالحذف اذ يكون اخبارا بمجرد وقوع ظن أو علم وذلك معلوم اذ لا يتخلو أحد عن ذلك بخلاف غير هذه الافعال كأعطيت وكسوت وضربت فالأخبار بمجرد الفعل مفيد وان لم يعلم متعلقه وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجديد الفائدة فافهم ثم محل المنع اذا أريد مطلق علم أو ظن فان أريد ظننت ظنا عجبيا أو أريد تجديد الظن مثلا أو بهم الظنون لنسكتة فينبغى الجواز كما فى الروداني وكذا اذا قيد بظرف كظننت فى الدار أو عندك لحصول الفائدة حينئذ كما فى التسهيل (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ فى المعنى كما فى الروداني والضمير فى حبههم لآل البيت وهو للكسيت (قوله ولقد نزلت) بكسر التاء جواب قسم محذوف أى والله لقد نزلت وقوله فلا تظنى غير مفرع على ذلك القسم وهما غيره للنزول المفهوم من نزلت ومنى متعلق بنزلت وكذا

حذف أحدهما للدلالة أن يقال هل ظننت أحدا قائما

فتقول ظننت زيدا أى ظننت زيدا قائما فحذف الثانى للدلالة عليه ومنه قوله ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة الحب الكريم أى فلا تظنى غيره واقعا فغيره هو المفعول الاول وواقعا هو المفعول الثانى وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين فان لم يدل دليل على الحذف لم يجوز لافيهما ولا فى أحدهما فلا تقول ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت قائما تريد ظننت زيدا قائما بمنزلة

(ص) (وكتظن اجل تقول ان ولي * مستفهما به ولم ينفصل بغير ظرف او كظرف او عمل * وان ببعض ذي فصلت يحتمل)
(ش) القول شأنه اذا وقعت بعده جملة أن تحكى نحو قال زيد عمرو منطلق (١٥٥) وأقول زيد منطلق لكن الجملة

بعده في موضع نصب على
المفعولية ويجوز اجراؤه
بحرى الظن فينصب مبتدا
والخبر مفعولين كما تنصبهما
ظن والشهور أن للعربي
ذلك مذهبين أحدهما وهو
مذهب عامة العرب أنه
لا يحرى القول بحرى
الظن الا بشروط ذكر
المصنف منها أر بعنوهي
التي ذكرها عامة النحويين
الاول أن يكون الفعل
مضارعا الثاني أن يكون
للمخاطب واليهما أشار
بقوله اجعل تقول فان
تقول مضارع وهو
للمخاطب الثالث أن يكون
مسبوقا باستفهام واليه
أشار بقوله ان ولي
مستفهما به الشرط الرابع
أن لا يفصل بينهما أى بين
الاستفهام والفعل بغير
ظرف ولا مجرور ولا
معمول الفعل فان فصل
بأحدهما لم يضر وهذا
هو المراد بقوله ولم ينفصل
بغير ظرف الى آخره
فمثال ما اجتمعت فيه
الشروط قولك أقول
عمر منطلقا فعمرا مفعول
أول ومنطلقا مفعول ثان
ومنه قوله

بمنزلة المذهب المكرم بصيغة المفعول وواقعا هو المفعول الثاني المحذوف ويحتمل أنه منى أى فلا تظنى غيره كأننا
منى ومتعلق نزلت محذوف فلا شاهد فيه (قوله وكتظن) مفعول ثان لاجل والاول تقول (قوله أو عمل)
أى معمول كما يشير اليه الشارح (قوله وان ببعض ذي) قال سم أو بكها لأن أصل ضم الجائز الى
الجائز الجواز وحيث نذ فلهذه الجملة حشو اذ لم ترد على ما قبلها وقال سيبويه الظاهر أنها احتراز عن الفصل
بالكل ويشهد له النهى عن تتبع الرخص في الشرعيات اه وقد يفرق بأن النهى انما هو عن تتبع
الرخص من مذاهب متعددة لا في مذهب واحد كما هنا وهو محل حديث ان الله يحب أن تؤتى رخصة فتأمل
(قوله أن تحكى) أى بلفظها الأصلي بلا تغيير اعرابه سواء نطق بها قبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع
كقَالَ زيد عمرو ومنطلق أم لا كما قول أو قل عمرو ومنطلق وتجوز حكاية معناها اجماعا فلك أن تقول قال زيد
انطلق عمرو ولو حكيت قول زيد أن أقام أو قولك له أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد هو قائم وقلت له هو
بخيل كما في الرضى وأما الجملة الملمحونة كقام زيد بالجرف فصحيح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب
الرفع اعتبارا بالمعنى وقيل يجوز والظاهر أن محل الخلاف اذا لم يقصد حكاية اللحن والافلاسيع أحدا منعه
(قوله على المفعولية) أى المفعول به عند الجمهور لا المطلق وكالجملة مفرد في معناها كقلت شعرا أو قصد
لفظه كيقال له ابراهيم أو مدلوله لفظ كقلت كلمة أى لفظ زيد مثلا فكل ذلك مفعول به للقول الآن
هذه الثلاثة تنصب لفظا لا تحكى خلافا لمن منع الثاني منها وجعل ابراهيم منادى أو خبر المحذوف (قوله
بحرى الظن) أى اذا كان بعده جملة اسمية أما الفعلية فليس فيها الا الحكاية ولا في المفرد الا النصب اجماعا
وهل المراد مجراه في العمل فقط مع بقاءه على معناه وهو التللفظ كما يشير اليه تبين الشرح بقوله فينصب الخ
أو في العمل والمعنى معافي يجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل عمله الجمهور على الثاني حتى عند تسليم وعليه
فالظاهر صحة تعليقه والغائه وكون فاعله ومفعوله ضميرين لسمى واحد كالظن الذى هو بمعناه كما بحثه
المصرح (قوله أر بعة) زاد السهيلي أن لا يتعدى بلام الجر والواجب الرفع على الحكاية نحو أقول لزيد
عمرو منطلق لأنها تبعده من الظن لكونها للتبليغ وقواعدهم تشهد بذلك وان لم يذكره وزاد في
التسهيل كون القول حاليا رده الأكثر بقوله

أما الرحيل فدون بعد غد * فمضى تقول الدار تجمعنا

بنصب الدار مع أن منى ظرف للقول فتجمله مستقبلا وأجاب الموضح والداميني بأنها ظرف لتجمعنا
فالاستقبال هو الجمع والقول حالى لا يضر كونه غير مستفهم عنه حيث نذ لأن الشرط سبقه بالاستفهام
ولو عن غيره كما في الداميني خلافا للمصرح كقوله

علام تقول الرمح يثقل عاتق * اذا أنا لم أطمع اذا الخيل كرت

فان الاستفهام عن سبب القول لا عنه وعلى هذا فان تعلق الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير هل ونحوها
عما يخلص المضارع للاستقبال أما على قول الأكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها (قوله
القلص) بضمين مخفف اللام جمع قلوص وهى الناقة الشابة مفعول أول والرواسم صمته جمع راسمة
من الرسم وهو التأثير في الارض لسدة الوطء أو من الرسم وهو ضرب من سبر الابل ويحمل مفعوله الثاني
ويروى يدين بدله ومتى ظرف له أى أظن النياق يدينهما في أى وقت (قوله ولا معمول له) قال أبو حيان

متى تقول القلص الرواسم * يحملن أم قاسم وقاسما فلو كان الفعل غير مضارع نحو قال زيد عمرو ومنطلق لم ينصب
القول مفعولين عندهؤلاء وكذا ان كان مضارعا بغير تاء نحو يقول زيد عمرو ومنطلق لم ينصب أول يكن مسبوقا باستفهام نحو أنت تقول
عمرو منطلق أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول له

فصروا أنت تقول زيد منطلق فان فصل بأحدهما يضر نحو أعندك تقول زيد منطلقا وفي المار تقول زيد منطلقا وعمل القول منطلقا ومنه قوله أجهلا تقول بنى لوى * لعمر أريك أم متجاهلينا فبنى مفعول أول وجهها للمفعول ثان وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب البتدا والخبر مفعولين لتقول نحو أقول زيد منطلقا وجاز رفعهما على الحكاية نحو أقول زيد منطلق (ص)
 (وأجرى القول كظن مطلقا عند سليم نحو قل ذامشقا) (ش) أشار الى المذهب الثاني للعرب في القول وهو مذهب سليم فيجرون للقول مجزى الظن في نصب للمفعولين مطلقا أي سواء كان مضارع أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد وذلك نحو قل ذامشقا فذا مفعول أول ومشقا مفعول ثان ومن ذلك قوله قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله اسرائينا فهذا مفعول أول لقالت واسرائينا مفعول ثان (ص) * أعلم وأرى * (الى ثلاثة رأى وعلم * عدوا إذا صارا أرى وأعلم) (ش) أشار بهذا الفصل الى ما يتعدى من الافعال الى ثلاثة مفاعيل (١٥٦) فذكر سبعة أفعال منها أعلم وأرى فذكر أن أصلهما علم ورأى وأنهما بالهمزة

يتعديان الى ثلاثة مفاعيل لانهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان الى مفعولين نحو علم زيد عمرا منطلقا ورأى خالد بكرا أخاك فلما دخلت عليهما همزة النقل زادت في مفعولا ثالثا وهو الذي كان فاعلا قبل دخول الهمزة وذلك نحو أعلنت زيد عمرا منطلقا وأريت خالدا بكرا أخاك فزيدا وخالدا مفعول أول وهو الذي كان فاعلا حين قلت علم زيد ورأى خالد وهذا هو شأن الهمزة وهو أنها نصير ما كان فاعلا مفعولا فان كان فان الفعل قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعديا الى واحد نحو خرج زيد وأخرجت

مثله معمول المعمول فيجوز أهدنا تقول زيد اضار باوقيل لا يضر الفصل مطلقا وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش (قوله نحو أنت تقول الخ) محله ما لم يحمل أنت فاعلا بتقول محذوفا ناصبا للمفعولين والالجاز اتفاقا لعلم الفصل كذا في التوضيح فاستشكله شارحنا لما نقله الموضح في حواشي الألفية من أن المحذوف لا تعلق له بسوى الشغل عنه وباقي العمولات انما هي للذكر المفعول من الاستفهام ويحاج بأنه غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للضمر مطلقا والمذكور مجرد التفسير (قوله جاز نصب البتدا الخ) أي بشرط كونه بمعنى الظن عند الجمهور كما مر وأما الرفع فعلى كونه بمعنى التلطف فالجواز عندهم موزع على الحالتين (قوله هذا لعمر الله) الاشارة الى ضرب صاده الشاعر لاعتقاد العرب أن الضباب من مسخ بنى اسرائيل ففيه حذف مضافين أي هذا مسوخ بنى اسرائيل بالنون بدل اللام لمة ثانية وهو يعقوب عليه السلام واحتج الأعلام وغيره بهذا البيت على أنه لا يشترط عند سليم تضمين القول معنى الظن لأن قصد الشاعر حكاية لفظ المرأة لأنها ظنت ذلك كما هو ظاهر واحتمال أن اسرائيل باقى على جره بالفتحة بعد حذف المضاف السابق وهو خبر عن هذا للمفعول القول بعيد فلا يصلح ردا للاحتجاج بالنبي على الظاهر والله أعلم * أعلم وأرى *

في نسخ أرى وأعلم ولكل وجه موافقه هذه لما بعد الترجمة ترتيبا والاولى يتعادل فيها اللفظان بتقديم كل في محل اذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقا (قوله الى ثلاثة) متعلق بعدوا بفتح الدال مشددة ورأى وعلم مفعوله مقدم والمراد رأى المتقدمة بقسميها يقينية وحلمية نحو اذ يريكم الله الآية (قوله وهذا هو شأن الهمزة الخ) لكنها لا تدخل على غير الثلاثي وكذا على غير رأى وعلم من أفعال الباب خلافا للاخفش في ادخالها على الجميع قياسا عليهما لخروجهما عن القياس اذ ليس في الأفعال ما يتعدى الى ثلاثة بدونها حتى تحمل عليه فيجب الوقوف عند السمع (قوله صار بعد دخولها متعديا) مثلها في ذلك التضعيف ويقابلها البناء للمفعول والطاوعة فانهما يجعلان التعدى لواحد لازما والتعدى لأكثر ينقص واحدا (قوله وسياق الخ) أي في باب تعدى الفعل ولزومه (قوله مطلقا) حال من ضمير حقا

زيدا وان كان متعديا الى واحد صار بعد دخولها

الواقع

متعديا الى اثنين نحو ليس زيد جبة فتقول ألبسني زيد جبة وسياق بيان ما يتعلق به من هذا الباب وان كان متعديا الى اثنين صار متعديا الى ثلاثة كما تقدم في أعلم وأرى (ص) (وما لمفعولى علمت مطلقا * لثان والثالث أيضا حقا) (ش) أي يثبت للمفعول الثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى ما ثبت للمفعول علم ورأى من كونهما مبتدأ وخبر في الاصل ومن جواز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما اذا دل على ذلك دليل ومثال ذلك أعلنت زيد وعمرا قائما فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما للبتدا والخبر وهو عمر وقائم ويجوز اللغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمر وأعلنت زيد قائما ومنه قولهم البركة أعلمنا الله مع الاكابر فنا مفعول أول والبركة مبتدأ مع الاكابر ظرف في موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين والاصل أعلمنا الله البركة مع الاكابر وكذلك يجوز التعليق عنهما فتقول أعلنت زيد وعمرا قائما فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما للبتدا والخبر وهو عمر وقائم ويجوز اللغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمر وأعلنت زيد قائما ومنه قولهم البركة أعلمنا الله مع الاكابر فنا مفعول أول والبركة مبتدأ مع الاكابر ظرف في موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين والاصل أعلمنا الله البركة مع الاكابر وكذلك يجوز التعليق عنهما فتقول أعلنت زيد وعمرا قائما فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما

حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة أعلمت زيدا عمرا أي قائما أو أعلمت زيدا قائما أي ضمرا قائما (ص)

(وإن تعلما لواحد بلا * هز فلاثنين به توصلا والثان منهما كثنائي أنتي كسا * فهو به في كل حكم ذواتسا)

(ش) تقدم أن رأى وعلم إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا إلى ثلاثة مفاعيل وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل همزة يتعديان إلى مفعولين وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد كما إذا كانت رأى بمعنى أبصر نحو رأى زيدا عمرا وعلم بمعنى عرف نحو علم زيدا الحق فانهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين نحو أريت زيدا عمرا وأعلمت زيدا الحق والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي كسا وأعطى نحو كسوت زيدا (١٥٧) جبة وأعطيت زيدا درهما في كونه

لا يصح الاخبار به عن الاول فلا تقول زيدا الحق كما لا تقول زيد درهم وفي كونه يجوز حذفه مع الاول وحذف الثاني وابقاء الاول وحذف الاول وابقاء الثاني وإن لم يدل على ذلك دليل فمثال حذفهما أعلمت وأعطيت ومنه قوله تعالى فأما من أعطى واتقى ومثال حذف الثاني وابقاء الاول أعلمت زيدا وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى ومثال حذف الاول وابقاء الثاني نحو أعلمت الحق وأعطيت درهما ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وهذا معنى قوله والثان منهما إلى آخر البيت (ص) (وكرأى السابق نبا أخبرا * حدث أنبا كذا الخبرا)

الواقع خبرا عن أي والذي ثبت لمفعولي علمت حقق للثاني والثالث حال كونه مطلقا عن التقييد بحكم أو حال خلافا لمن اشترط في جواز التعليق والافتاء ههنا بناء على القول أما المفعول الاول فليس له شيء من هذه الأحكام بل هو كساثر المفاعيل (قوله توصلا) أما ما مضى معلوم فألقه للتثنية عائدة على علم ورأى في الهيئة الأول كالف تعديا أو أمرا فالله بدل من النون الخفيفة ويؤيد هذا وجود الفتاوى في جواب الشرط بلا احتياج إلى تقدير قد لا ماض مجهول لأنه لا ينبغي من اللازم وعلى القول بجوازه يحتاج إلى تكلف جعل نائب الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل لا الالف لأنها ليست مفعولا به بل تكون للاطلاق ولا الجار قبله لتقدمه (قوله فهو به الخ) أي بذلك لدفع توهم أن التشبيه في بعض الأحكام لكنه يقتضي منع التعليق هنا كباب كسا وليس كذلك فلو قال بدله * ومن يعلق ههنا فمأسا * لو في المراد وإنما جاز التعليق هنا لأن أعلم العرفانية قلبية وأرى البصرية ملحقة بها ومن تعليقها قوله تعالى رب أرني كيف تحيي الموتى جملة كيف الخ في محل المفعول الثاني علق عنها أرى وقد يقال يصح كون كيف اسما مبربا مجردا عن الاستفهام هي المفعول الثاني بمعنى الكيفية مضافة إلى الفعل بعدها على حد يوم ينفع أي أرني كيفية أحيائك كما قيل به في ألم تركيب فعل ربك (قوله نبا) هي وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره كأرى والسابق بالجر صفة أي السابق قبل قوله وإن تعديا لواحد قال الدماميني وتعدية هذه الأفعال إلى ثلاثة إنما هو بتضمينها معنى أعلم لا بالهمزة والتضعيف إذ ليس في كلامهم ما يدخلان عليه اه ولم يسمع تعديا إلى ثلاثة صريحة الأولى مبنية للمفعول كما قاله شيخ الإسلام ولا يرد قوله تعالى ينشكم إذا مضى كل ممزق أنكم لني خلق جديد لأن جملة أنكم سدت مسد الثاني والثالث لتعليق الفعل عنها باللام فليست صريحة (قوله نبث زرع الخ) التاء مفعول أول نائب عن الفاعل وزرعة ثان وجملة يهدي ثالث وقوله والسفاهة كاسمها أي في القبح جملة معترضة قصد بها التعريض بدم زرعة لسفاهة عليه في أشعاره (قوله وما عليك الخ) استفهام إنكار أي أي شيء ثبت عليك في عيادتي إذا أخبرتني بكسر التاء خطابا لأنتي وهي المفعول الأول نائب عن الفاعل والياء ثان ودنفا ثالث وأن تعوديني على حذف في متعلق بثبت المقدر كما قرأه (قوله أو منعم الخ) عطف على آيات قبله ومنعم ماض معلوم وتسلون مجهول ومن استفهام إنكار والشاهد في حديثهمو فالفاء مفعول أول والهاء ثان وجملة علينا الولاء ثالث والولاء بفتح الواو بمعنى العلامة العينية كما في نسخ (قوله ولم أبله) من بلاه بيلوه إذا اختبره فهو محزون بحذف الواو لدلالة ضم اللام عليها وقوله كآزعموا أي لم أجر به تجربة موافقة لما زعموا والجملة حالية معترضة بين الثاني والثالث

(ش) تقدم أن المصنف عد الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة وسبق ذكر أعلم وأرى وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية وهي نبا كقوله نبأ زيدا عمرا قائما ومنه قوله وأخبر كقولك أخبرت زيدا أخاك منطلقا ومنه قوله وحدث كقولك حدثت زيدا بكرا مقبلا ومنه قوله وأنبا كقولك أنبأت عبد الله زيدا مسافرا ومنه قوله وخبر كقولك خبرت زيدا عمرا غائبا ومنه قوله

والثاء هي الاول (قوله سوداء الغميم) لقب امرأة كانت تنزل موضعاً من بلاد غطفان يسمى الغميم
بفتح الغين المعجمة فعرفت به واسمها ليلى وقوله بمصر صفة لاهلى أى الكائنين بمصر وجملة أعودها حال
مقدرة من ثاء أقبلت والله سبحانه وتعالى أعلم

* الفاعل *

هولفة من أوجد الفعل واصطلاحاً ما في الشرح (قوله التام) أى ولو ناسخاً كظنفت فخرج الناقص
ككان وكاد (قوله المسند اليه) أى الربط به والمنسوب اليه فعل على جهة الانبات أو النفي أو التعليق
أو الانشاء فدخل الفاعل في لم يضرب وان ضرب وهل ضرب زيد وخرجت المفاعيل لأنها لاتسمى
اصطلاحاً مسنداً اليها ولا منسوباً اليها بل متعلقاً بها والتبادر الاسناد بالاصالة فخرج البديل والنسق فان
الاسناد فيهما تبعي وأما باقى التوابع فلا اسناد فيها أصلاً والمراد الفعل الاصطلاحي لا الحقيقي الذى هو
الحدث لئلا يتكرر قوله أو شبهه ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام لخروج اسم كان بقيد الاسناد اذ لم تسند اليه
أصلاً ما على أنها لا حدث لها بل هي روابط وقيد للسند وهو الخبر فظاهر وأما على أن لها حدثاً لم يلقها
الحصول والثبوت فلأنه لم يسند لاسم بل لمضمون الجملة وهو مصدر خبرها مضافاً لاسمها المعنى كان زيد قائماً
حصل قيام زيد وكذا يقال فى أفعال المقاربة ولم بقيد الشرح الفعل وشبهه بالمقدم أصالة لاخراج المبتدأ فى
زيد قائم وزيد قائم وقائم زيد فانه أسند اليه فعل وشبهه لكنه مؤخر لفظاً فى الاولين ورتبة فى الأخير لأن
هذا حكم من أحكام الفاعل ذكره المتن بقوله وبعد فعل الخ لا قيد فى تعريفه واستغنى فى اخراج
ذلك المبتدأ بقوله أسند اليه فعل كما سيبينه (قوله على طريقة فعل) أى بفتحيتين وطريقته هي كونه
مبنياً للفاعل ثلاثياً كان أو غيره مفتوح العين أو غيره وكذا يقال فى قوله الآتى على طريقة فعل أى بضم
فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أصلى الصيغة لانه يخرج به نحو نعم وشهد بالسكون تخفيفاً وان
أجيب عنه بأن المراد بأصالتها عدم بنائها للجھول لاعدم التصرف فيها (قوله أو شبهه) بالرفع عطفاً
على فعل (قوله وحكمه الرفع) أى لانه عمدة والرفع اعراب العمدة وأشار بذلك الى أن الرفع المأخوذ من
قوله كرفوعى آتى ليس من تمة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة المذكورة فى المتن ورافعه
عند سبويه هو المسند من فعل أو شبهه لا الاسناد وقد ينصب شذوذاً عند أمن اللبس كما قاله فى الكافية

ورفع مفعول به لا يلبس * مع نصب فاعل رروا فلا تنقص

سمع خرق الثوب المسار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسار والحجر ومنه قوله

مثل القنفا هذا جاون قد بلغت * نجران أو بلغت سواتهم هجر

برفع نجران وهجر ونصب سوات وقاسه ابن الطراوة عملاً بقراءة قتلى آدم من ر به كلفت بنصب آدم ورفع
كلمات ورد بما كان حملاً على الاصل من أن الرفوع هو الفاعل لأن التلقى نسبة من الجافين وقديح لفظه
بإضافة المصدر نحو ولودفع الله الناس أو اسمه نحو من قبله الرجل امرأته الوضوء أو بمن والباء الزائدتين
نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير كفى بالله شهيداً أى ما جاءنا بشير وكفى الله وهو حينئذ مرفوع تقدير أو قيل
محلا ويجوز فى تابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جر بالحرف أو بالمصدر قيل وقد يراد من الفعل
جزء معناه المستقل وهو الحدث فيكون اسماً بلا تأويل بمصدر فيصح أن يسند اليه كتنسج بالبعيدى
خير ويضاف اليه كيوم ينفع ويجر فاعله بإضافته اليه حتى ألفز فيه الدما عيني بقوله

أيا علماء الهند أنى سائل * فنوا بتحقيق به يظهر السر

أرى فاعلاً بالفعل أعرب لفظه * بجر ولا حرف يكون به الجر

وليس بمحكى ولا بمجاور * لنى الخفض والانسان للبحث يضطر

وخبرت سوداء الغميم
مريضة

فأقبلت من أهلى بمصر
أعودها

وأما قال المصنف وكأرى
السابق لانه تقدم فى هذا
الباب أن أرى تارة تتعدى
الى ثلاثة مفاعيل وتارة
تتعدى الى اثنين وكان
قد ذكر أولاً أرى المتعدية
الى ثلاثة فنبه على أن هذه
الافعال الخمسة مثل أرى
السابقة وهي المتعدية الى
ثلاثة لا مثل أرى المتأخرة
وهي المتعدية الى اثنين
(ص)

* الفاعل *

(الفاعل الذى كرفوعى
آتى

زيد منيراً وجهه نعم
الفتى)

(ش) لما فرغ من الكلام
على نواسخ الابتداء شرع
فى ذكر ما يطلبه الفعل التام
من المرفوع وهو الفاعل
أو نائبه وسياقى الكلام
على نائبه فى الباب الذى يلى
هذا الباب فاما الفاعل فهو
الاسم المسند اليه فعل
على طريقة فعل أو شبهه
وحكمه الرفع والمراد بالاسم
ما يشمل

فهل من جواب عندكم أستفيدة * فمن يهركم لازال يستخرج الدر
قال الشمني على المعنى وسبقه الى الالغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوي الأندلسي
فقال في منظومته النونية في الالغاز النحوية

ما فاعل بالفعل لكن جره * مع السكون فيه نائبان

جوابه ما أنشد ابن جنى في الخصائص لطرفة بن العبد قال

بحفان نعتري ناديتنا * من سنام حين هاج الصنبر

بشد النون وكسر الباء البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن لما أريد منه الحدث أضيف الى فاعله فغضه
ولسكون الروي في البيوت قبله سا كنا نقل كسر الراء الى الباء التي أصلها السكون والحقان جمع جفنه
وهي القصعة والنادى المجلس والسنام أعلى ظهر البعير وهو أعز ما فيه وعلى ذلك فهاج في محل جر باضافة
حين اليه كما قيل في يوم ينفع فيقال في الالغاز أى فعل في محل جر بالاضافة وفاعله مجرور ساكن مرفوع
أى مجرور بالكسرة المنقولة ساكن للضرورة مرفوع محلا هذا وفي الصحاح مانصه وصنابر الشتاء شدة
برده وكذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة

بحفان نعتري مجلسنا * وسديف حين هاج الصنبر

والصنبر بتسكين الباء يوم من أيام العجوز ويحتمل أن يكونا بمعنى واحد وأما حركت الباء للضرورة اه وعلى
هذا فاللغز من أصله باطل لان كسر الباء اما أصلي ينطق به في غير البيت أيضا واما ضرورة للتخلص من
سكونها مع الروي على أصل التخلص وفرار من اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد لا أنه منقول عن الراء
بل هي مرفوعة تقدير اولولا الروي للفظ برفعها فادعاء كون الفعل مضافا اليه فيه ما فيه وقد مر أول الكتاب
عن التشنو أني رد كون الفعل يسند اليه فتأمل والسديف بالفاء هو السنام وأيام العجوز عند العرب خمسة
أو سبعة موصوفة بشدة البرد (قوله الصريح) يدخل فيه الضمير في نحو قوما بقرينة المقابلة (قوله
والمؤول) أى لو جود سائبك ولو تقديرا والسائب هنا أن وأن وما دون كي ولو نحو أو لم يكفهم أنا أنزلنا
لم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أى لم يحسن خشوعها * يسر المرء مذهب الليالي * أى ذهابها ولا
يقدر منها إلا أن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غير هانحو وما راعى الايسر الخ أى الآن يسير أى سيره
وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا سائبك من الثلاثة قال الدماميني الا في باب التسوية كسواء عليهم
أ أنذرهم بناء على أن سواء بمعنى مستو خبران وما بعده فاعله ولا تقع الجملة فاعلا بلاتأويل أصلا فلا يقال
يعجبني يقوم زيد وظهري أقام زيد خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في ثم بدا لهم من بعد ما رآوا الآيات
ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال أن جملة ليسجننه ليست هي الفاعل بل مفسرة له وهو ضمير
المصدر المفهوم من الفعل أى ثم بدا لهم بداء كما صرح به في قوله * بدالى من تلك القلوص بداء * وأما
كيف فسيأتى أنها بمعنى كيفية وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بأى معلق وقال الدماميني تبعا للمعنى
بخصوص الاستفهام كالأية لان الفاعل في الحقيقة مضاف محذوف لانفس الجملة اذ المعنى تبين لكم جواب
كيف فعلنا فلا أقوال أربعة (قوله ما أسند اليه غيره الخ) الظاهر أنه سقط منه التعميم بقوله سواء كان
مفردا ليصح عطف قوله أو جملة عليه أو أن قوله غيره صفة محذوف أى مفرد غيره ويعلم من كلام الشرح
أن قيد الاسناد الى الفعل مغن عن قيد تقديمه كما مر (قوله والمصدر) مثله اسمه كعجبت من عطاء
الدنانير زيدو أمثلة المبالغة نحو أضرب زيد (قوله عجبت من ضرب زيد عمرا) بتنوين ضرب ورفع
زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح اضافته اليه لان الكلام في الفاعل المرفوع لفظا ولا جعل عمر وهو الفاعل
لكتابته بالالف على أن اضافة المصدر لمفعوله ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله

الصريح نحو قام زيد
والمؤول به نحو يعجبني
أن تقوم أى قيامك فخرج
بالمسند اليه فعل ما أسند
اليه غيره نحو زيد أخوك
أو جملة نحو زيد قام أبوه
أو زيد قام أو ما هو في
قوة الجملة نحو زيد قائم
غلامه أو زيد قائم أى هو
وخرج بقولنا على طريقة
فعل ما أسند اليه فعل على
طريقة فعل وهو النائب
عن الفاعل نحو ضرب
زيد والمراد بشبه الفعل
الذي كور اسم الفاعل نحو
أقام الزيدان والصفة
المشبهة نحو زيد حسن
وجهه والمصدر نحو عجبت
من ضرب زيد عمرا واسم
الفعل نحو هيئات العقيق
والظرف والجار والمجرور
نحو زيد عندك غلامه أو
في الدار غلاماه وأفضل
التفضيل نحو مهدي
بالأفضل أبوه فأبوه مرفوع
بالأفضل والى ماذا كراش
المصنف بقوله كرفوعى آتى
الى آخره والمراد بالمرفوعين

* قرع القوارير أفواه الأباريق * برفع أفواه (قوله ما كان مرفوعا بالفعل الخ) أشار بذلك الى دفع ماورد على المصنف من أنه ذكر ثلاث مرفوعات لاثنين فقط وحاصل الجواب أن المراد مرفوعي الفعل وشبه الكائنين في قولك أتى الخ ثم عمم في الفعل بين الجامد والمتصرف (قوله وبعد فعل الخ) اشارة لثاني أحكام الفاعل وهو وجوب تأخره وفاعل مبتدأ سوفه تقدم خبره وهو الطرف المختص ووجه اختصاصه أن فعل المضاف اليه يصلح للابتداء معني لكون المراد به العموم كما في علمت نفس أي وبعد كل فعل فاعل فيفيد أنه لا بد لكل فعل من فاعل وأنه لا يكون إلا بعده وهذه هي المقصودة هنا أما الأولى فتستفاد من قوله فإن ظهر الخ كما سنبينه لكن يرد على عمومته أن بعض الأفعال لا يطلب فاعلا فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكد في نحو أذاك أذاك إلا حقون والبنى للمجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكفوف بما كلفا وطالما وكثرا وقيل ما في ذلك مصدرية هي وما بعدها فاعل وقال الشاطبي ان قلما ترد لاثبات الشيء القليل وقد ترد للثني المحض فيمكن أن تكون حرف نفي كما لا فاعلا بلا فاعل اه ولا يقع بعدها الالفاظ الاجمالية فعلية فلعلمها مذكور وأما قوله

صدت فاطول الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم
حيث جعل وصال فاعلا محذوف يفسره يدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة كذا في المتن (قوله فان ظهر) أي الفاعل المذكور قبل والمراد به الفاعل الاصطلاحي أي الاسم المرفوع لا الفاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كما قيل لأنه لا يظهر ويستتر ويكون بعد الفعل إلا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها لا هي كما هو ظاهر وقوله فهو أي الظاهر المفهوم من ظهور خبره محذوف أي فالظاهر المطلوب أو فهو أي الحكم واضح والافيه حكم باستنائه وهذا التقرير ينتفي اتحاد الشرط والجزاء بلانكلف وهذا اشارة الى حكم ثالث وهو أنه لا بد منه لفظا أو تقدير أو لا يجوز حذفه لأنه حمدة (قوله والافضمير) اعترض بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استنائه لجواز كونه محذوفاً ويجاب بأن حذفه مخصوص بموضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها في التقسيم وهي خمسة الفعل المجهول والمؤكد بالنون للجماعة والمخاطبة نحو ولا يصدك لاتضر بن بكسر الباء والاستثناء المفرغ نحو مقام الاز يد أي ما قام أحد والمصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجوده كضربا زيدا وأطعام في يوم والتعجب كما سمع بهم وأبصر أي بهم حذف فاعل الثاني لدلالة الاول عليه ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه جالان قصد بهما التفصيل نحو فتلقفها رجل رجل فان أصله فتلقفها الناس رجالا رجلا أي متناولين كما في ادخلوا الاول فالاول أي مرتبين حذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كأنه شيء واحد لا تعدد إلا في أجزائه لقيامهما مقام الفاعل الذي لا يتعدد فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبله المجموع من حيث هو مجموع جعل في أجزائه فيمتنع فيهما العطف كما يمتنع في حاو حاض وزاد يس واحدا وهو ما قام وقعد لا زيد لأنه من الحذف لا التنازع لان الاضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضمرفي أحدهما مع الاتيان بالآخرى فلا يرد ما قاله وقد ينازع في البقي بإمكان جعل ما في التعجب من الحذف والإيصال بأن يجعل فاعل أبصر مستترا فيه بعد حذف الجار لا محذوفاً وأما المصدر فصحيح السيوطي تحمله للضمير لتأوله بالمشق فضرر بمعنى اضرب وأطعام بمعنى أن يطعم ففاعله مستتر لا محذوف وأما في الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحا ما بعده الا وكون الاصل مقام أحد منظور فيه للمعنى ونظر النحاة للفظ والفعل المؤكد حذف فاعله لعله تصريفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره فهو كالثابت وأما الفعل المجهول فأنما حذف فاعله لسد النائب مسدود ومثله يقال في رجل رجل فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهري وفي الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسائي حذفه مطلقا مسكا

ما كان مرفوعا بالفعل
أو شبه الفعل كما تقدم
ذكره ومثل المرفوع
بالفعل بمثلين أحدهما
مارفع بفعل متصرف نحو
أتى زيد والثاني مارفع
بفعل غير متصرف نحو نعم
الفتى ومثل للمرفوع
بشبه الفعل بقوله منيرا
وجهه (ص)

(و بعد فعل فاعل فان ظهر
* فهو والافضمير استر)
(ش) حكم الفاعل التأخر
عن رافعه وهو الفعل أو
شبيهه نحو قام الزيدان
وزيد قائم غلاما وقام زيد

ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول الزيدان قام ولاز يدغلامه قائم ولاز يدقام على أن يكون زيدا فعلا مقدا بل على أن يكون مبتدأ
والفعل بعده رافع لضمير مستتر التقدير ز يدقام هو وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله ونظير فائدة
الخلاف في غير الصورة الأخيرة وهي صورة الأفراد نحو ز يدقام فتقول على مذهب الكوفيين الزيدان قام والز يدون قام وعلى مذهب
البصريين يجب أن تقول الزيدان قاما والز يدون قاموا فأني بألف وواو في الفعل ويكونان هما الفاعلين وهذا معنى قوله وبعد فعل فاعل
وأشار بقوله فان ظهر الى آخره الى أن الفعل وشبهه لا بدله من مرفوع فان ظهر فلا ضار نحو قام ز يدوان لم يظهر فهو مضمّر نحو ز يدقام
أى هو (ص) (وجرد الفعل اذا ما أسندا * لاثنتين أو جمع كفاز الشهدا وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعدمسند)
(ش) مذهب جمهور العرب أنه اذا أسند الفعل الى ظاهر منى أو مجموع وجب تجر يده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحاله
اذا أسندا الى مفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا
الزيدون ولا قن الهندات فتأتي بعلامة في الفعل الرفع للظاهر على (١٦١) أن يكون ما بعد الفعل مرفوعا به وما

اتصل بالفعل من الالف
والواو والنون حروف
تدل على تثنية الفاعل أو
جمعه بل على أن يكون
الاسم الظاهر مبتدأ
مؤخرا والفعل التقدم وما
اتصل به اسما في موضع رفع
به والجملة في موضع رفع
خبرا عن الاسم التأخر
ويحتمل وجها آخر وهو
أن يكون ما اتصل بالفعل
مرفوعا به كما تقدم وما
بعده بدل مما اتصل بالفعل
من الأسماء المضمرة أعني
الالف والواو والنون
ومذهب طائفة من العرب
وهم بنو الحرث بن كعب
كما نقل الصغار في شرح
الكتاب أن الفعل اذا

بحديث لا يزي الزاني حين يزي وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ونحو كلا اذا بلغت
التراقى وقولهم اذا كان غدا فأنتي ورد بأن الفاعل في كلاهما مستتر لا محذوف في يشرب ضمير يعود للشارب
المدلول عليه بالفعل وفي بلغت ضمير الروح المعلومة من السياق والتراقى أعالي الصدور في الأخير ضمير يعود
لما دلت عليه الحال المشاهدة أى اذا كان هو ما نحن عليه من السلامة غدا فأنتي (قوله ولا يجوز تقديمه)
أى الا في الضرورة كما نص عليه الا علم وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيديوه وقيل يمنع مطلقا لان الفعل
وفاعله كجزأى كلمة فلا يقدم عجها على صدرها فان وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضميرا
مستترا والمقدم اما مبتدأ كز يدضرب أو فاعل محذوف نحو وان أحدا من الشركين استجارك (قوله)
فأجازوا التقديم أى تمسكا بقول الزباء بفتح الزاى وشد الموحدة

ماللجمال مشيها وثيدا * أجندا لا يحملن أم حديدا * أم الرجال جئنا فعودا

برفع مشيها وليس مبتدأ لعدم خبره لنصب وثيدا على الحال فتعين كونه فاعلا لو ثيدا مقدا عليه وهو بفتح
الواو وكسر الهمزة كفعيل من التؤدة وهي التأتى وهو عند البصريين ضرورة كما مر في قوله وقاموا وصال
الح ومن يمنعه مطلقا يحمل الخبر محذوف والسد الحال مسده أى يظهر وثيدا أو غير ذلك ويروى مشيها بالنصب
على المصدر أى تمشي مشيها بالجرب بدل اشتال من الجمال (قوله وجرى الفعل الخ) هذا رابع الأحكام ومثل
الفعل الوصف وانما خصه لانه الاصل أو اراد الفعل اللغوى على حذف مضاف أى مضى الفعل ومثل ذلك
يقال فيما مر من قوله وبعد فعل الخ (قوله من علامة تدل على التثنية الخ) وانما لم يجرده من علامة التثنية
للا حاجة اليها لان الفاعل قد يكون لفظه مذكرا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعلم المراد الا بالتمام وعدمها
بخلاف التثنية والجمع فان صيغتهما اتعنى عن العلامة (قوله تولى قتال الخ) الضمير لمصعب بن الزبير والمارقين
هم الخوارج من مرق السهم اذا خرج وأسلماه أى خذلاه وفيه الشاهد اذ قياسه أسلمه والبعبد بكسر العين
أوفتحها الاجنبى والحميم القريب أو الصديق (قوله يلو مونى) قياسه يلو مونى ويعذل بالضم من باب نصر

(٢١ - (خضرى) - اول)

أسندا الى ظاهر منى أو مجموع آتى فيه علامة تدل على التثنية
أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقن الهندات فتكون الالف والواو والنون حروفا تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء في
قامت هند حروفا تدل على التثنية عند جميع العرب والاسم الذى بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هند بقامت ومن ذلك قوله
تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلماه مبعد وحيم وقوله يلو مونى فى اشتراء النخيل أهلى فكلهم مو يعذل
وقوله رأين الغواني الشيب لاح بعارضى * فأعرض عنى بالحدود والنواضر فمبعد وحيم مرفوعان بقوله أسلماه والالف
فى أسلماه حرف يدل على كون الفاعل اثنتين وكذلك أهلى مرفوع بقوله يلو مونى والواو حرف يدل على الجمع والغواني مرفوع برأين
والنون حرف يدل على الجمع المؤنث وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الى آخر البيت ومعناه أنه يعيوتى فى الفعل
المسند الى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فأشعر قوله وقد يقال بأن ذلك قليل والامر كذلك وانما قال والفعل للظاهر بعدمسند
لينبه على أن مثل هذا التركيب انما يكون قليلا اذا جعلت الفعل مسندا الى الظاهر الذى بعده فأما اذا جعلته مسندا الى المتصل به من الالف

والواو والنون وبعثت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمرة فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلفظة كلوني
البراغيث ويعبر عنها المصنف في كتبه بلفظة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل كلوني وملائكة فاعل
يتعاقبون هكذا زعم المصنف (ص) (١٦٢) ويرفع الفاعل فعل أضمرنا * كمثل زيدا في جواب من قرأ (ش) اذا دل

دليل على الفعل جاز حذفه
وابقاء فاعله كما اذا قيل لك
من قرأ فتقول زيد التقدير
قرأ زيد وقد يحذف
الفعل وجوبا كقوله
تعالى وان أحد من
المشركين استجارك
فأحد فاعل بفعل محذوف
وجوبا والتقدير وان
استجارك أحد
استجارك وكذلك كل
اسم مرفوع وقع بعد ان
أو اذا فانه مرفوع بفعل
محذوف وجوبا ومثال
ذلك في اذا قوله تعالى اذا
السما انشقت فالسما فاعل
بفعل محذوف والتقدير
اذا انشقت السما انشقت
وهذا مذهب جمهور
النحويين وسيأتي
الكلام على هذه المسئلة
في باب الاشتغال ان شاء
الله تعالى (ص)

(وتاء تأنيث تلي الماضي اذا

كان لأني كأت هندا الذي)
(ش) اذا أسند الفعل
الماضي الى مؤنث لحقه
تاء ساكنة تدل على
كون الفاعل مؤنثا ولا
فرق في ذلك بين الحقيقي

كافي المختار (قوله مبتدأ أو بدلا الخ) لا يجوز حمل جميع ما ورد من ذلك على الابتداء أو الابدال لان
أئمة العربية اتفقوا على أن قوما من العرب يحملون هذه الأحرف علامات كتاء التأنيث ولئلا يكون
الابدال أو تقديم الخبر واجبا ولا قائل به (قوله كلوني البراغيث) حقه على الاصح كلني وكلني
بالتاء وعلى هذه اللغة كلني بنون النسوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل وانما أتى بواو العقلاء لتزليلهم
منزلتهم في الجور والتعدي المبرع عنه بالأكل مجازا (قوله يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب أخرى (قوله
هكذا زعم المصنف) أشار بذلك الى أنه مردود بأنه حديث مختصر حنف الراوي صدره ولفظه ان لله
ملائكته يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون صفة للملائكة السابق والواو ضمير
يرجع اليها وملائكة بالليل مستأنف لبيان ما أجل أولا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار فالواو ضمير
عائدة على ملائكة المحذوفة كأصلها لكن قال سم يبعد كون الراوي يختصره ويحمل المحذوف ملاحظا
بل دليل فتعين جعل الواو حرفا لئلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير اهـ (قوله ويرفع الفاعل
الخ) هذا خامس الأحكام ولو قال

ويرفع الفاعل فعل حذفنا * كمثل زيد في جواب من وفي

سلم من التجوز بالاضمار عن الحذف لان الفعل لا يسمى مضمرا بل محذوفا (قوله التقدير قرأ زيد) انما
يقدر زيد القارئ ليكون جملة اسمية كالسؤال لان الفعلية في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى
تصريح (قوله وتاء تأنيث الخ) هذا سادس الاحكام وهي من اضافة الدال للدلول (قوله تلي الماضي) مثله
الوصف نحو أقمعة هند الاما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل فلا تلحقه
تاء (قوله اذا كان لأني) أي مسند اليها ولو على وجه النفي والرد بها للمؤنث حقيقة وهو ماله فرج كالمرأة
والنمجة أو مجازا وهو ماله فرج له كالشمس والارض أو تأويلا كالكتاب مراد به الصحيفة أو حكا
وهو المضاف لمؤنث كصدر القناة (قوله تدل على كون الفاعل الخ) قيده لكونه محل البحث والاثم
نائبه واسم كان ولو عبر بمرفوع الفعل لشملمها ولما كان المرفوع للمؤنث قد يخلو عن التاء وقد توجد
في المذكر وقصدوا الدلالة على تأنيثه ابتداءا لحقوا اعلامته بالفعل لكونه كجزء منه كما وصوا اعلامة الرفع في
الافعال الخمسة بمرفوعها (قوله فعل مضمرة) أي فعل فاعل مضمرة ولو مجازي التأنيث مستترا كان كما مثله
أو بارزا وهو خصوص الالف في نحو قامت بخلاف قمت للمؤنث وقتها المشناه وقتن وقمن لجمعها فلا تلحقه التاء
فضلا عن لزومها الاستغناء عنها ويستثنى من المستتر نحو نعمت امرأة هند فان الفاعل ضمير مؤنث مستتر
يعود على امرأة بعده لكن لا تنزم التاء في فعله لما سيأتي في نعم الفتاة ثم هذا اللزوم باق وان عطف عليه مذكر
كهند قامت هي وزيد كما يزم التذكير في عكسه كزيد قام هو وهند ومحل تغليب المذكر مطلقا قدم وأخر
اذا جمعهما ضمير واحد كهند وزيد قائمان (قوله أو مفهم) عطف على مضمرة أي أو فعل اسم ظاهر مفهم
الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يفيد البيت بعده وما قيل انه حذف هذا القيد من الثاني لذكره
في الاول فيه أن معنى الاتصال في الضمير غير معناه المراد هنا كما لا يخفى وان كان لازماله فلا أولى ما سمعته
(قوله تنزم تاء التأنيث الخ) مثلها في اللزوم وعدمه تاء المضارع المسند لمؤنث فتانزم مع الظاهر الحقيقي

والمجازي نحو قامت هند وطلعت الشمس لكن لها حالتان حالة لزوم حالة جواز وسيأتي الكلام على ذلك (ص) (قوله

(وانما تنزم فعل مضمرة * متصل أو مفهم ذات حر) (ش) تنزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين أحدهما

أن يسند الفعل الى ضمير مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام ولا طلع

فان كان الضمير منفصلا لم يوث بالتاء نحو هند

ما قام الاهی الثاني أن يكون الفاعل ظاهر حقيقي التأنيث نحو قامت هند وهو المراد بقوله أو مفهم ذات حر وأصل حر حذفت لام
السكامة وفهم من كلامه أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم (١٦٣) المؤنث المجازي الظاهر فتقول طلع

الشمس وطلعت الشمس
ولاني الجمع على ماسيأتي
تفصيله (ص)

(وقد يبيح الفصل ترك
التاء في

نحو آتى القاضي بنت
الواقف)

(ش) اذا فصل بين الفعل
وفاعله المؤنث الحقيقي بغير

الاجاز اثبات التاء وحذفها
والأجود الاتبات فتقول

آتى القاضي بنت الواقف
والأجود أنت وتقول قام

اليوم هند والأجود قامت
(ص)

(والحذف مع فصل بالافضل
كما زكا الافتاة ابن العلاء)

(ش) اذا فصل بين الفعل
والفاعل المؤنث باللام يحذف

اثبات التاء عند الجمهور
فتقول ما قام الاهدند وما

طلع الا الشمس ولا يجوز
ما قامت الاهدند ولا مطلعت

الا الشمس وقد جاء في
الشعر كقوله

فما بقيت الا الضلوع
الجراشع

فتقول المصنف ان الحذف
مفضل على الاتبات يشعر

بأن الاتبات أيضا جائز
وليس كذلك لانه ان أراد

به أنه مفضل عليه باعتبار
أنه ثابت في النثر والنظم وأن

التأنيث ومع الضمير المتصل سواء كان كل منهما مفردا أو مثنى وأما الجمع فان كان ظاهرا اجازت فيه كتقوم
الهندات كما سيأتي في تاء الماضي أو ضميرا استغنى عنها بالنون كثير بصن الآن يعفون يبايعنك فهل تمتنع
حينئذ لذلك كتاء الماضي أولا فليحذر (قوله ما قام الاهی) مثله انما قام هي (قوله حقيقي التأنيث)
أى سواء كان بالتاء كفاطمة أولا كزيب ويستثنى من المجرد ما لا يتميز مذكرة من مؤنثة كبرغوث فلا
يؤنث فعله وان أریده مؤنث كما أن ذا التاء الذي لا يتميز يجب تأنيث فعله وان أریده مذكرة بخلاف
كنملة وبقرة وشاة ما يفرق من جمعه بالتاء كما في النكت فتنبى لم يعرف حال المعنى في الواقع راعى اللفظ فلم
أن الاستدلال على أن غلة سليمان كانت أنى بقوله تعالى قالت غلة وهم لعدم تمييزها وكل ذلك في الحقيقي أما
المجازي فتدو التاء مؤنث جواز أو المجرد مذكرة وجوب بالأن يسمع تأنيثه كشمس وأرض وسماء وقد نظمت
ذلك فقلت

اذا سقط التمييز بين مذكر * وأثنى ففعل الكل أنه مطلقا

لدى التاء وذكر في المجرد يافتي * كنملة مع برغوث فاعلم وحققا

وان ميزا أنت لا تثنى ولو خلا * من التاء وذكر في سواء لتنتقي

وذا في الحقيقي لا المجازي فانه * مع التاء بالوجهين في الحكم قدر في

ومع حذفها ذكر وجوبها سوى الذي * بنقل كشمس فهو بالنقل علقا

﴿تنبيه﴾ حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل فيما ذكر وكل ذلك فيما إذا أریده معنى الاسم
فان قصد لفظه جاز تذكرة باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء
وقال الفراء حروف الهجاء مؤنثة ولا تذكرة الا في الشعر (قوله حرج) أى بدليل تصغيره على حرج وجمعه
على أحراج فحذف لامه وهى الحاء اعتبارا بقبح كيدودم وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء وهو بكسر
الحاء فرج المرأة كما في الصباح لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولودبرا كالطير (قوله الفصل
أى بين الفعل وفاعله الظاهر فتضعف العناية به لبعده عن الفعل ويصير الفصل كالعوض من التاء (قوله
والأجود الاتبات) أى كما يفهم من تعبيره بقدر فرض الكلام في ظاهر حقيقي التأنيث أما المجازي فنقل
الداميني أن الأجود فيه ترك التاء اظهارا لفصل الحقيقي على غيره ثم اختار عكسه لان اثباتها كثر جدا في
النثر آن على حذفها (قوله لم يحز الخ) أى لان الفاعل في الحقيقة مذكرة محذوف اذ المعنى ما قام أحدا لا
هندوا بما يجوز المصنف اثباتها نظر الظاهر الملفوظ به ومثل الاسوى وغير ففهيما الخلاف وان كانا مذكرين
لاكتسابهما التأنيث من المضاف اليه (قوله فما بقيت الخ) صدره لذى الرمة

* طوى النحر والاجر از ما في غرضها * فما بقيت الخ يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر والنحر بحاء
مهملة فزأى هو النخس والركض وهو فاعل طوى أى أذهب والاجر از جمع جر زجيم فزأى أرض
لانبات بها والغرض بمعجمتين بينهما راء جمع غرض كفلوس وفلس كما في الصحاح وهو حزام الناقة
والجراشع جمع جرشع كقنا فذوق فذأى الضلوع المنتفخة الغليظة وأما الرقيقة فذهبت من الهزال ووجه
الشاهد منه أنه اذا جاز اثبات التاء في الفصل بالامع الضلوع وهى جمع تكسير يجوز فيها الاتبات وعدمه عند
عدم الفصل فليحز فيما يجب فيه الاتبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به هنا (قوله وليس
كذلك) أى ليس جائز فى النثر بل هو خاص بالشعر لكن قال المصنف في غير هذا الكتاب ان الصحيح

الاثبات اما جاء في الشعر فصحيح وان أراد ان الحذف أكثر من الاتبات فغير صحيح لان الاتبات قليل جدا (ص)
(والحذف قد يأتي بلا فصل ومع * ضمير ذى المجاز في شعر وقع) (ش) قد يحذف التاء من الفعل المسند

الى مؤنث حقيق من غير فصل وهو قليل جدا حتى سيمويه قال فلا نه وقد تحذف التاء من الفعل المستند الى ضمير المؤنث المجازي وهو مخصوص بالشعر كقوله فلامزنة ودقت ودقها * ولا أرض أبقل ابقالها (ص) (والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع احدى اللين والحذف في نعم الفتاة استحسنوا * (١٦٤) لان قصد الجنس فيه بين (ش) اذا أسند الفعل الى جمع فاما أن يكون

جمع سلامة لمذكر أولا فان كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء فتقول قام الزيدون ولا يجوز قامت الزيدون وان لم يكن جمع سلامة لمذكر بأن كان جمع تكسير لمذكر كالرجال أولؤنث كالهنود أو جمع سلامة مؤنث كالهندات جاز اثبات التاء وحذفها فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود وقام الهندات وقامت الهندات فاثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع وأشار بقوله كالتاء مع احدى اللين الى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث كلبنة كما تقول كسر اللبنة وكسرت اللبنة تقول قام الرجال وقامت الرجال وكذلك باقي ما تقدم وأشار بقوله والحذف في نعم الفتاة الى آخر البيت الى أنه يجوز في نعم وأخواتها اذا كان فاعلها مؤنثا اثبات التاء وحذفها وان كان مفردا

جوازها نثرا أيضا خلافا للجمهور وقد قرئ فأصبحوا الا ترى الامساكنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت الاصبحة بالرفع فلا اعتراض عليه والشق الثاني من التريديد هو المراد (قوله الى مؤنث حقيق) أي ظاهر أمضيره فالظاهر أنه لم يسمع فيه الحذف (قوله مخصوص بالشعر) جوزه ابن كيسان في النثر أيضا فيقال الشمس طلع كطلع الشمس (قوله فلامزنة) بالتنوين على اعمال لا كليس، أو اهلها وأما الثانية فعاملة كان والمزنة السحابة البيضاء ودقت ودقها أي أمطرت كامطارها وأقبل أي أنبت البقل كانباتها (قوله والتاء مع جمع الخ) أفاد بهذا أن ما مر من لزوم التاء مع الظاهر الحقيقي التأنيث خاص بغير الجمع والمراد به ما دل على متعدد سالما كان كزيدون وفاطحات وطلحات أو مكسرا كهنودوز يود أو واسم جمع كنساء وقوم أو واسم جنس كشجر وبقر فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفريقي مثلا واثباتها ولو لمذكر سالما لتأوله بالجماعة وهي من المؤنث المجازي والفرج في نساء وفاطحات ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقيا بل لأحاده هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين الى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث لا كطلحات وعمرات ووجوب ترك الجمع المذكور السالم لان سلامة الواحد فيهما صيرته كالمذكور بخلاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقول الشاعر

فبكي بناتي شجوهن وزوجتي * والناظرون الى ثم تصدعوا

وأجيب بفرض كلامهم فيما اذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل اماما تقيير كنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبي وأما التذكير في جاءك فلفصل بالكاف وبهذا تعلم أن ما ذكره المصنف وجراه عليه الشارح من جواز الامرين فيما عدا جمع المذكور السالم الشامل لسالم المؤنث ليس مذهب بصري أو لا كوفيا لكنه مذهب الفارسي من البصريين كما في التصريح وعلى مذهب الكوفيين يخرج قول الزمخشري ان قومي تجمعوا * وبقتلي تحدثوا * لا بألي بجمعهم * كل جمع مؤنث

أي جواز اوليس عندهم جمع يجب تأنيثه أو تذكيره وأما الغز من قال

أيافاضلا قد حاز كل فضيلة * ومن عنده علم العويص يراد

أي جمع نصحيح يحكي مذكرا * وفي فعله تاء الاناث تزداد

فانما يصح على مذهب البصريين أو المصنفين وجوب ترك التاء في سالم المذكور ويحجب عنه بما تقييره بناء الواحد كما آمنت به بنو اسرائيل فتأمل وسكت المصنف والشارح عن حكم المثني وهو كالمفرد حقيقيا أو غيره (قوله كالتاء مع احدى اللين) أي في أصل الجواز والافالتاء مع نحو لبنة أرجح والحذف في جمع التكسير مطلقا واسم الجمع واسم الجنس أرجح على ما للدماميني والذي للسيوطي استواء الامرين (قوله مقصود به استغراق الجنس) أي بناء على أن أل في فاعل نعم للجنس لا لامه ومقتضى ذلك جواز الوجهين في كل مؤنث قصد به الجنس ولا بعديه كصار المرأة خيرا من الرجل ومن ذلك ما قام من امرأة في خبره لان من أفادت الجنسية بخلاف ما قامت امرأة لكون المراد بها الفرد وانما جاء العموم من النفي قاله الشاطبي وقديقال جواز الامرين في الاول للفصل بمن لا للجنس ونقل ابن هشام أن التأنيث في المقرون بمن الزائدة أكثر قال ويتعين التذكير في كني بهند لا تزامنه من العرب بقي أن الحكم لا يختص باسناد نعم الى

مؤنثا حقيقيا فتقول نعم المرأة هندوا نما جاز ذلك لان فاعلها مقصود

به استغراق الجنس فعومل معاملة جمع التكسير في جواز اثبات التاء وحذفها لشبهه به في أن المقصود به متعدد ومعنى قوله استحسنوا أن الحذف في هذا ونحوه حسن ولكن الاثبات أحسن منه

(من) (والاصل في الفاعل أن يتصلا * والاصل في المفعول أن يتفصلا * وقد يجاء بخلاف الأصل * وقد يجي المفعول قبل الفعل) (ش) الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينهما وبين الفعل فاصل لانه كالجزء منه ولذلك يسكن له آخر الفعل ان كان ضمير متصلا أو مخاطب نحو ضربت وضربت وانما سكنوه كراهة توالي أربع متحركات وهم انما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة والاصل في المفعول أن يتفصل من الفعل (١٦٥) بأن يتأخر عن الفاعل ويجوز تقديمه على الفاعل ان خلا

الظاهر كما أوهمه المتن والشرح بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضا كنعم امرأة هند كما صرح به السيوطي (قوله والاصل) أي الراجح والغالب وهذا سابع الأحكام التي في المتن ومن هنا الى الآخر من تعلقاته وبقى منها اغناؤه عن الخبر في نحو أقام الزيدان وكونه لا يتعدا جماعا كما في تعليق ابن هشام وأما نحو اختصم زيد وعمر وفالفاعل المجموع اذ هو المسند اليه فلا تعدد الا في أجزائه وأما * فتلقفها رجل رجل * فمن حذف الفاعل كما مر ايضا (قوله والاصل في المفعول الخ) قال سم لا ينفي عنه قبله لاحتمال أن الاتصال أصل في كل كما نقل عن الاخفش أي أن الأصل اتصال أحدهما لا يمكن اتصالهما معا (قوله وقد يجي) بالقصر في لغة من قال جابجي وشايشي (قوله كراهة توالي الخ) تقدم في العرب والبنية نقضه بنحو شجرة فانظره (قوله ما يجب تقديمه) أي على الفعل ذكر الشارح من ذلك مسلتين الاولى كون المفعول ماله الصدر كالشرط والاستفهام أي وكما الخبرية نحو كعميد ملكك والمضاف الى ذلك كغلام من تضرب أضرب وغلام من ضربت ومال كمرجل أخذت الثانية كونه ضمير منفصلا أي في غير باب سلبه وختنيه وكذا يجب تقديمه اذ وقع عامله في جواب أماليه فلم يمان من الفعل اذ لم تفصل بغيره ظاهرة كانت نحو فأماليه لم يمان فلاتقهر أو مقدرة نحو وور بك فكبر بخلاف أماليه فاضرب زيد الفصل بالظرف ولا يرد أن ما بعده فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لان محله في غير أمال كون الفاء معها من حلقة عن موضعها كما سبتضخ في بابها (قوله ما يجوز تقديمه) أي على الفعل وتأخيره عنه وذلك اذا خلا من موجب التقديم المار ومن مانعه وهو غالب ما سياتي مما يوجب تأخيره عن الفاعل أو توسطه وكذا يمنع تقديمه على الفعل اذا كان أن المشددة أو المخففة منها ومعمولها فلا يقال أنك فاضل عرفت الامع نحو أما أنك فاضل عرفت أو كان معمول فعل تعجب أو معمول صلة حرف مصدرى ناصب كأن وكى فلا يقال جئت أن زيدا أضرب أو كى زيدا أضرب بخلاف غير الناصب في يجوز كي عجبني ماز يدا تضرب ووددت لو زيدا تضرب وقيل يمنع مطلقا أو معمول فعل مجزوم أو منصوب بلن الا اذا قدم على الجازم ولن أيضا في يجوز وكذا النصب باذن عند الكسائي أو معمول للعامل مقرون بلام ابتداء لم تسبق بان أو بلام قسم أو بقدر أو بسوف أو بقلما أو بما أو نون تو كيد فكل ذلك يمنع تقديم معموله عليه كما في الجمع وغيره وأما تقديم ذلك على الفاعل وتأخيره عنه فهو جاز على ما في البيتين الآتين (قوله غير منحصر) بكسر الصاد أي غير منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر وكذا قول الشارح الآتي غير محصور أي فيه غيره ولا يجوز فتح الصاد لان انحصر لازم لا يني منه اسم مفعول مع ما يلازمه من عيب السناد (قوله كما اذا خفي الاعراب فيهما) صور ذلك ستة عشر من ضرب أربعة المقصور واسم الاشارة والموصول والمضاف الياء في نفسها (قوله وأجاز بعضهم) هو ابن الحاج في نقده على ابن عصفور (قوله لها غرض في اللباس) أي بدليل تصغير عمر وعمره على عمير وتجوز ضرب أحدهما الآخر وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا واجب بأن هذا مبني على أنه لا فرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق بينهما فان اللبس تبادل خلاف المراد كاللنى هنا وهو ممنوع لا يقع في الخطأ والاجمال احتمال اللفظ لهما على السواء كقولك للأعور ليت عينيه

(وأخر المفعول ان لبس حذر * أو أضر المفاعل غير منحصر) (ش) يجب تقديم الفاعل على المفعول اذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما اذا خفي الاعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا وهذا مذهب الجمهور وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه واحتج بأن العرب لها غرض في اللباس كالمها غرض في التبيين فاذا وجدت

قربة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره فتقول أكل موسى الكمثرى وأكل الكمثرى موسى وهذا معنى قوله وأخر المفعول ان ليس حذر ومعنى قوله أو أضمر الفاعل غير منحصر أنه يجب أيضاً تقديم الفاعل وتأخير المفعول اذا كان الفاعل ضمير غير محصور نحو ضربت زيداً فان كان ضمير المحصور واجب تأخيره نحو ماضرب زيداً أنا (ص) (وما بالاً أو بانما انحصر به آخر وقد يسبق ان قصد ظهر (ش) يقول اذا انحصر الفاعل أو المفعول بالاً أو بانما وجب تأخيره وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور اذا ظهر المحصور من غير وذلك كما اذا كان الحصر بالافأما اذا كان الحصر بانما فلا يجوز تقديم المحصور ولا يظهر كونه محصور الا بتأخيره بخلاف المحصور بالافأانه يعرف بكونه واقعا بعد الافلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر فمثال الفاعل المحصور بانما قولك انما ضرب عمرا زيد ومثال المفعول المحصور بالافأانه يقولك ماضرب الازيد ومثال الفاعل المحصور بالافأانه يقولك انما ضرب عمرا زيد ومثال تقدم الفاعل المحصور بالاقولك ماضرب الازيد عمرا ومنه قوله فلم يدرك الله ما هيبت لنا * عشية انشاء الديار وشامها ومثال تقديم المفعول المحصور بالاقولك ماضرب الاعمران زيد ومنه قوله تزودت من ليلى بكليم ساعة * فإزاد الاضعف ما بي كلامها وهذا معنى كلام المصنف واعلم أن (١٦٦) المحصور بانما خلاف في أنه لا يجوز تقديمه وأما المحصور بالاففيه ثلاثة مذاهب

أحدها وهو مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأنباري أنه لا يخلو إما أن يكون المحصور بها فاعلا أو مفعولا فان كان فاعلا امتنع تقديمه فلا يجوز ماضرب الازيد عمرا وأما قوله فلم يدرك الله ما هيبت لنا فأول على أن ما هيبت مفعول بفعل محذوف والتقدير درى ما هيبت لنا فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول لان هذا ليس مفعولا للفعل للذكور وان كان المحصور مفعولا جاز تقديمه فتقول ماضرب الاعمران زيد الثاني وهو مذهب الكسائي أنه

سواء وهذا هو الذي من مقاصد البلغاء دون الاول (قوله قرينة) أي معنوية كما ذكره أول لفظية كظهور الاعراب في تابع أحدهما كضرب موسى الظريف عيسى أو اتصال ضمير الثاني بالاول كضرب فتاه موسى لوجوب تقديم مرجع الضمير ولورتبة أو تأنيث الفعل كضربت موسى سلمى (قوله الكمثرى) بفتح اليم مشددة في الأكثر ومنع بعضهم التشديد وهو اسم جنس واحد كثرأة فيصرف كأسماء الاجناس كذا نقل عن الصباح وانظر ما وجه صرفه مع ألف التأنيث المقصورة الآن يكون مراده المفرد لا الجمع (قوله وتأخير المفعول) أي عن الفاعل والوجوب اضافي أي بالنسبة لا امتناع توسطه بين الفعل والفاعل فيصدق بوجوب تأخيره عنهما بأن كانا ضميرين متصلين كضربته و يجوز تقديمه على الفعل كمثل الشارح فان قدر في المتن حذف العطف أي أضمر الفاعل والمفعول كان الوجوب المفهوم من الامر حقيقيا ولا يمكن مثله في الشرح لان مثاله ياباه (قوله وما بالاً) مفعول مقدم لقوله آخر وقوله انحصر أي غيره فيه (قوله وقد يسبق) أي ما انحصر بالاً أو بانما بشرط ظهور القصد وهو لا يظهر في انما فتعني قصره على الا اذا قدمت معه لان القصد لا يظهر الا حينئذ فلا يهاجم في المتن (قوله ما هيبت لنا) مفعول يدرو وقد تقدم عليه الفاعل المحصور مع الا وعشية ظرف لهيبت والانشاء كالا بعدوز ناومعني ووشامها بكسر الواو فاعل هيبت جمع وشيمة وهي كلام الشر والعداوة وأنت فعله لانه جمع و يظهر أن ضميره لعادته (قوله الاضعف) مفعول زاد تقدم وهو محصور بالاعلى الفاعل وهو كلامها والبيت للجنون ليلى (قوله مذهب الكسائي) هو الذي في المتن والثالث هو الأصح اجراء لا مجرى انما فيقدر للتأخر عملا كما ذكر في الاول (قوله) شاع في لسان العرب (أي والأصل في كثرة الاستعمال كونه قياسا وقوله شذأى قياسا وان سمع كثيرا أيضا (قوله فمن أجاز هالح) أي ومن منعها نظر الى تأخر مفسر الضمير لفظا ورتبة مع عدم تعلق الفعل به بخلاف

يجوز تقديم المحصور بالافاعلا كان أو مفعولا الثالث وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجزولي والشاويين زان أنه لا يجوز تقديم المحصور بالافاعلا كان أو مفعولا (ص) (وشاع نحو خاف به عمر * وشذ نحو زان نوره الشجر) (ش) أي شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع الى الفاعل المتأخر وذلك نحو خاف به عمر فبه مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع الى عمر وهو الفاعل وانما جاز ذلك وان كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا لان الفاعل منوى التقديم على المفعول لان الاصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظا واشتمل المفعول على ضمير يرجع الى ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل في ذلك خلاف وذلك نحو ضرب غلامها جار هند فمن أجازها وهو الصحيح وجه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بماربته التقديم كان كموده على ماربته التقديم لان المتصل بالتقدم متقدم وقوله وشذأى آخره أي وشذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وذلك نحو زان نوره الشجر فاطاء المتصلة بنوره الذي هو الفاعل عائدة على الشجر وهو المفعول وانما شذ ذلك لان فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان الشجر مفعول وهو متأخر لفظا والاصل فيه أن ينفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة وهذه المسئلة

منوعة عند جمهور النحويين ولاورد من ذلك تأويله وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح ابن جني وتابعهما المصنفون
يرد من ذلك قوله
كساحله ذا الحلم أو اب سودد * ورقى نداهذا الندى في ذرا الجذ * وكاد لو ساعد القدر ينصرف وقوله
(١٦٧) ولو أن مجدا أخذ الدهر واحدا * من الناس أبقى مجده الدهر

زان نوره الشجر فانه وان عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان مشعورا به (قوله ممنوعة)
أي شعرا ونرا وقوله وأجازها أي فيهما أبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وابن جني بسكون الياء
لأن أصله كنى ففرب بإبدال الكاف جيمًا وليس منسوبا للجن كما قد يتوهم وبقي قول ثالث هو الحق وهو
جوازها شعرا لا نثرا (قوله لما رأى الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدم وهو طالبوه إلى
المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضي الله تعالى عنه وذعر وامني للجهول أي خافوا جواب لما وهي
اما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب أو حرف وجود لوجود خلاف (قوله وورق) بشد القاف أي أعلى
ورفع والندى العطاء والذرا بالضم جمع ذروة بالضم والكسر كما في القاموس وهي أعلى الشيء والشاهد في
شطريه ظاهر (قوله ولو أن مجدا الخ) لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه يرى به الطعم بن عدى أحد
رؤساء المشركين بمكة لأنه كان يحوط النبي صلى الله عليه وسلم وينصره قبل الهجرة وأبقى جواب لو فعدا
الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطما وهو مفعول مؤخر (قوله أجزاء الكلاب العاويات) قيل
هو الضرب بالحجارة وقيل دعاء عليه بالابنة لانها لما تعاوى عند طلب السفاد وعدى بن حاتم الطائي صحابي
فلا يلقى به هذا الهجاء (قوله أبا الغيلان) بكسر المعجمة وعن بمعنى بعد وعبر بالمضارع في يجزى استحضارا
للحال الماضية وسنار بكسر المهملة والنون وشد اليم رجل رومي بنى القصر المسمى بالخورنق بظهر الكوفة
للنعمان بن أمية القيس ملك الحيرة فلما فرغ ألقاه من أعلاه ثلاثين لغيره مثله فضرب به المثل في سوء
المجازاة اللهم أحسن جزاءنا عندك بجاء نبيك عليه الصلاة والسلام والله أعلم

النائب عن الفاعل *

هذه الترجمة مصطلح المصنف وهي أولى وأخصر من قول الجمهور المفعول الذي لم يسم فاعله لأنه لا يشمل غير
المفعول مما ينوب كالظرف اذا المفعول به هو المراد عند الإطلاق ولأنه يشمل المفعول الثاني في نحو أعطى
زيد دينارًا وليس مرادا وان أجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل أيا كان دون غيره
(قوله خير نائل) في الصحاح النوال العطاء والنائل مثله لكن المراد هنا الشيء المعطى لأنه تمثيل لاناية
المفعول به لا المصدر (قوله يحذف الفاعل) أي لغرض اما لفظي كالايجاز في نحو بمنى ما عوقبتم والسجع
نحو من طابت سريرته حمدت سيرته وتصحيح النظم كقوله

علقتها عرضا وعلقت رجلا * غيرى وعلقت أخرى ذلك الرجل

أي علقتها الله أي جعلني أحبا عرضا بلا قصد ومعنوى كالعلم به في وخلق الانسان ضعيفا وجهه كسرق
المتاع وإيهامه كتصدق على مسكين وتعظيمه بصون اسمه عن لسانك أو عن قرنه بالمفعول كخلق الخنزير
وتحقيره كطعن عمرو كراهة سماعه والخوف عليه أو منه ونحو ذلك (قوله مقامه) بضم الميم لأنه من أقام
الرابع (قوله فيعطى ما كان للفاعل) منه كون الاصل اتصاله بعامله وصورته كالجزء منه واغناؤه
عن الخبر في نحو أمضروب العبدان وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب وتأنيث العامل لتأنيثه وتجريده
من علامة التثنية والجمع على ما سبق فيهما وصورته مبتدأ اذا تقدم ولا يضر تخلف هذه الثلاثة في الظرف
والجبرور لأن الكلام الآن في النائب المفعول به لا مطلق نائب (قوله فأول الفعل الخ) كالاستدراك على

فما له كنييل خير
(نائل)
(ش) يحذف الفاعل
ويقام المفعول به مقامه
فيعطى ما كان للفاعل من
لزم الرفع وجوب التأخير
عن رافعه وعدم جواز
حذفه وذلك نحو نيل خير
نائل خير نائل مفعول قائم

مقام الفاعل والاصل نال زيد خير نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خير نائل نيل على
أن يكون مفعولا مقبدا بل على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو وكذلك
لا يجوز حذف خير نائل فنقول نيل (ص) (فأول الفعل

اضممن والتصل * بالآخر اكسر في مضى كوصل (١٦٨) واجعله من مضارع منفتح * كينتج في القول فيه ينتج

(ش) يضم أول الفعل الذي لم يسم فاعله مطلقاً أي سواء كان ماضياً أو مضارعاً ويكسر ما قبل آخر الماضي ويفتح ما قبل آخر المضارع ومثال ذلك في الماضي قولك في وصل وصل وفي المضارع قولك في ينتج ينتج (ص)

(والثاني التالي تا المطاوعة كالاول اجعله بلا منازعه وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعله كاستحلى) (ش) اذا كان الفعل المبني للفعل مفتوحاً بناء المطاوعة ضم أوله وثانيه وذلك كقولك

في تدرج تدرج وفي تكسر تكسر وفي تغافل تغافل واذا كان مفتوحاً بهمزة وصل ضم أوله وثانيه وذلك كقولك في استحلى استحلى وفي انطلق انطلق (ص) (واكسر أو اشم فثلاثي أعل

عينا وضم جاكبوع فاحتمل)

(ش) اذا كان الفعل المبني للفعل ثلاثياً معتل العين فقد سمع في فاته ثلاثاً أو وجه اخلاص الكسر نحو قيل وبيع ومنه قوله

حيكت على نيرين اذ تحاك

تختبط الشوك ولا تشاك

قوله فيما له أي في كل شيء لا في صيغة العامل فان الفاعل يرفع بالفعل الاصل واسمى الفعل والفاعل والظرف وأمثله المبالغة والجامد المؤول بمشتق ولا يرتفع نائبه الا بالفعل المغير واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل أقوال ثالثها الاصح جواز هـ حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام ينتون أكل ورفع الطعام أي من أن أكل بخلاف عجبت من ضرب عمر واذا كان عمر ومضرو بافتعين اضافته له على أنه في محل نصب على المفعولية لحصول اللبس على رفعه (قوله اضممن) أي ولو تقدير اكنيل وكذا قوله اكسر كرد فان وجد الضم والكسر قبل ذلك كعلم ويكرم فاما أن يقدر محي غير الأولين أو يراد بقوله اضممن واكسر اذا لم يكن وكذا يقال في قوله منفتحاً (قوله اكسر في مضى) أي في لغة الاكثر ومنهم من يسكنه مطلقاً كقوله * لو عصر منها البان والمسك العصر * ومنهم من يفتح في معتل اللام فتقلب الياء ألفاً فيقول في رؤى زيد رؤى بفتح الهزرة في المعتل ثلاث لغات أفاده في التصريح (قوله كينتج) من الاتحاح وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال اتحتحت جهة كذا أي اعتمدتها في السير وملت اليها واتحتحت لفلان عرضت له واتحتحت السكين على حلقه عرضتها والمقول بالجر صفة لينتجى الاول بفتح الياء والثاني بضمها نائب فاعل المقول لقص لفظها (قوله تا المطاوعة) هي قبول التأثير وحصوله من الاول في الثاني كعلمته فتعلم وكسرت ففكسروا وما قيدت اليها بكونه ثانياً لينبذ على اختصاص هذا الحكم بالماضي فان تاليها في المضارع ثالث فيبقى على أصله (قوله وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعولاً أول لمحدوف يفسره اجعله وكالاول مفعوله الثاني ويرد عليه ما مر من أن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه فان جعل مبتدأ خبره اجعلته بـ في الاشكال في قوله كالاول لتقدمه عليه وقد مر أن المصنف ارتكب ذلك كثير الضرورة (قوله وفي تغافل الخ) أشار بذلك إلى أن مثل تاء المطاوعة ملائمتها من كل تاء معتادز يادتها وان لم تكن للمطاوعة كتبخر وتواني وتغافل بخلاف ترمس الشيء أي رمسه أي دفعه فلا يضم تاليها لعدم اعتبار ز يادتها الاصل التوصل للساكن بالهمزة لا التاء (قوله وفي انطلق الخ) صريحه بناء للالزام للجهول وقدمناه أكثرهم مطلقاً ولا يرد عليهم قراءة وأما الذين سعدوا بضم السين لحكاية الكسائي سعدتعدوا ومنعه أبو البقاء فيما لا يتعدى بحرف كقام وجلس إذ لو بني لبقى الفعل خبراً بلا مخبر عنه بخلاف ما يتعدى به فيجوز كمر به وقيل يجوز مطلقاً وينوب المصدر المعرف عن الفاعل كجلس المجلس وأما الفعل الجامد فلا يبنى اتفاقاً أو ما بناءً كان وكادوا وخواتهما فأجازه سيديويه والجمهور ومنعه أبو حيان تبعاً للفارسي كما في النكت (قوله واكسر الخ) تقييد لقوله المار فأول الفعل اضممن (قوله أو اشم) بنقل فتح الهزرة إلى الواو وليست مكسورة لانه من أشم الر باعي ومصدره الاشمام وفبالقصر تنازعه كل من اكسر واشمم فأعمل فيه الثاني وحذف من الاول ضميره لكونه فضلة وعينا تمييزاً لمحول عن نائب الفاعل أي أعلت عينه وضم مبتدأ سوغه التقسيم وجبال القصر خبره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لا يكفي لبيان هذه اللغة قال كبوع لينبه على اسكان العين وقلبها واوا (قوله معتل العين) الأولى هنا وفيها يأتي معل بلاتاء ليساوي عبارة المصنف المفيدة لاشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلا تغيير كعور وصيد واعتور فاذا بني للفعل سلك به مسلك الصحيح (قوله ثلاثة أوجه) الكسر أعلاها والضم أرداها (قوله حيكت) بالياء مروي بالواو فأورده الاشموني شاهد الضم وضمير هالدا يصفه بالقوة والمثانة وهو يؤث ويدكر أي نسجت تلك الرداء على نيرين أي طاقتين واذ تحاك أي اذ حيكت وتختبط الشوك أي تضر به من اختبط الشجرة ضر بها بعضاً ونحوها ولا تشاك أي لا يخرقها الشوك لصفاتها (قوله شباها) اسم لبيت الاولى وبوع خبرها والثانية فاعل ينفع لقصد لفظها فهي مرفوعة بالضم الظاهرة والثالثة مؤكدة للاولى

بالفاء محرّكة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ولا يظهر في الخط وقد فرى في السبعة قوله تعالى وقيل يأرض ابلعي ماءك ويساء
أفليس وضيف الماء بالاشياء في قيل وضيف (ص) (وان بشكل خيف لبس يجنب * وما لباع قدري لنحوجب)
(ث) اذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فاما أن يكون واويا أو يائيافان كان واويا نحو
سام من السموم وجب عند المصنف كسر الفاء أو الاشياء فتقول سميت ولا يجوز الضم فلا تقول سميت لثلاثي لبس بفعل الفاعل فانه بالضم
ليس الا نحو سميت العبدوان كان يائيان نحو باع من البيع وجب عند المصنف أيضا (١٦٩)

وما بينهما اعتراض والاستفهام انكارى وشيئا مفعول مطلق لينفع أى لا تنفع ليت نفعا ما لمفعول به خلافا
للعينى وروى بما يدل (قوله بنى دير^(١)) بمهملة فموحدة مصغرا (قوله بالفاء محرّكة) باليم فهو حال من
الفاء وفي نسخ الانبان بحركة بين الخ ولا غبار على هذين وفي نسخ الانبان بالفاء بحركة الخ وفيها تعلق
حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد وهو ممنوع الا أن تجعل الباء الأولى لجر التعدية والثانية للابسة أو
الثانية للتعدية والأولى بمعنى على (قوله بين الضم والكسر) أى بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق
وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الباء قاله العلوي فالينية على جهة الافراز لا الشبوع
والقراء يسمون ذلك روموا والاشياء عندهم يطلق على الاشارة بالشفتين في الرفع والضم عند الوقف على
نحو نستعين ومن قبل وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق (قوله في السبعة) أى للكسائي
وهشام (قوله الى ضمير متكلم) المراد به بما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكور وغيره نحو بعنا
وبعنا ومن الآن الغائب لا يلتبس الا عند اسناده لنون النسوة فاقيل ان الصواب اسقاط قوله أو غائب
خلاف الصواب نعم الأولى بدله أو غائبات كما في نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أى اذا لم يكن مكسور العين
كخفت والامتنع فيه الكسر كاليائي لا الضم لأن البنى للفاعل ليس الا بالكسر (قوله من الاشكال
السابقة الخ) صريح في أن الاشياء شكل وهو كذلك ان أراد بالشكل كيفية اللفظ وصيغته السموعة
لكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره فالمراد من مجموع الاشكال السابقة أو يقال الجملة الشرطية لا تستلزم
الوقوع فان أراد بالشكل التحريك بحركة خاصة كان اطلاقه على الاشياء بالتغليب (قوله هذا ما ذكره
المصنف) أى فان قوله يجنب ظاهر في المنع وان احتمل الكراهة (قوله بل يجوز الخ) أى ولا يضر
الالباس كما لم يبالوا به في نحو مختار وتضار فانهما يحتملان المجهول والعلوم ورد بأن هذا الجمال لا لبس كما هنا
لكن في النكت عن أنى حيان أن اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب ونص على جواز هاسيويه (قوله
الذي ثبت لفاء باع الخ) لكن الأقصح في المضاعف الضم فالاشياء فالكسر وفي باع بالعكس حتى قيل
لا يجوز فيه غير الضم والأصح الجواز قرأ علقمة ردت الينا ولوردوا بالاعاد والكسر وقرأ الجماعة بالضم
الحالض والتباس الثانى بأمر الجماعة مدفوع بلو لان الأمر لا يقع بعدها على أن اللازم بدون لواجال لا
الباس (قوله وهو معتل العين) أخذ هذا القيد من تمثيله باختيار وانقاد وليس بلازم بل مثله المضاعف
كاشتدوا نهل ففيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبي (قوله بمثل حركة التاء) أى من ضم أو كسر أو اشياء
(قوله وقابل) مبتدأ سوغه كونه وصفا لمحذوف أى ولفظ قابل أو وصفه بالظرف بعده ان جعل صفة له
أو عمله فيه ان جعل حالا من ضميره المستتر فيه وحرأى حقيق خبره وبنياية متعلق به (قوله أو حرف جر)
أى مع مجروره كما هو ظاهر الشارح نبع الظاهر التسهيل وشرح الكافية من أن النائب هو المجموع ونقل

* ٢٢ - (خضري) - أول * للمفعول لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن افعل أو انفع وهو معتل العين
الذي ثبت لفاء باع من جواز الكسر والضم والاشياء وذلك نحو اختار وانقاد وشبهها في جواز في التاء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو اختور
وانقاد والكسر نحو اختير وانقيد والاشياء وتحرك الهمة بمثل حركة التاء والقاف (ص)
(وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنياية حر) (ث) تقدم أن الفعل اذا بنى للم يسم فاعله أقيم للمفعول به مقام
الفاعل وأشار في هذا البيت الى أنه اذا لم يوجد للمفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه وشرط في كل واحد منها أن
يكون قابلا للنياية أى صالحا لها واخترت بذلك مما لا يصلح للنياية كالظرف الذي لا يتصرف والمراد

ترجيحه عن ابن هشام لكن قال في الارشاد لم يذهب الى ذلك أحد بل مذهب البصريين أن النائب هو الجرور وخده فهو في محل رفع كما أنه بعد المبني للفاعل في محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا مرغوب عنه إذا الحرف لاحظ له في الاعراب أصلاً اه وعلى الثاني ففي المتن مضاف مقدر أرى أو مجرور حرف جر وذهب السهيلي وابن درستويه الى عدم نيابة الجار والمجرور أصلاً وماؤهم ذلك يقدر فيه ضمير المصدر المفهوم من الفعل أو ضمير مبهم يعود لما دل عليه الفعل من حدث أو زمان أو مكان إذا دل دليل على تعيين أحدها واختار مذهب البصريين (قوله ما لزم النصب على الظرفية) هو ما لا يخرج عنها أصلاً كقط وعوض وإذا وسحر ومثله ما لزم الظرفية أو شبهها وهو الجر بمن كعند ثم بالفتح فكل ذلك لا يجوز أنابته لعدم تصرفه إذا لم يستعمل مرفوعاً أصلاً ولا منصوباً أو مجروراً بغير ما ذكر فلا يقال ما جرى قط ولا يجاء إذا جاء يدعى أنابتهما وأجازة الأخفش فيقال جلس عندك بنصبه على الظرفية مع كونه في محل رفع بالنيابة وقد أجاز في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك كون الظرف في محل رفع فاعلاً ومبتدأ مع نصبه على الظرفية لكن المشهور أن فتحه حيث ذنبناه لإضافته الى المبني لأعراب أفاده في التصريح (قوله ونحو عندك) عطف على قوله ما لزم لا على سحر لئلا يقتضي أنه يلزم النصب أبداً وليس كذلك بل يخرج عنه الى شبهه وهو الجر بمن (قوله من لزوم النصب) أي أو شبهه (قوله معاذ الله) مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله أي أعوذ بالله معاذاً وإنما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ومثله سبحانه (قوله وكذلك ما لا فائدة فيه إلخ) استفيد منه أنه لا ينوب من الظروف والمصادر إلا المتصرف المختص فالتصرف من الظروف ما يفارق الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل والمختص من الظروف ما خصص بشيء من أنواع الخصصات ومن المصادر ما ليس مجرد التأكيد بأن يكون مبيناً للعند كضرب ثلاثون ضربة أو لنوع مخصوص كضرب ضرب أليم أو لنوع مقصود إبهامه كقوله تعالى فمن عني له من أخيه شيء أي نوع ما من أنواع العفو سواء صدر من كل الورثة أو بعضهم وإنما جعل شيء مصدراً لا مفعولاً به لأن عفاً لازم وجعله بمعنى ترك ضعيف إذ لم يثبت عفا الشيء بمعنى تركه بل أعفاه كما في البيضاوي وأما النائب من الجرور فشرطه أيضاً الاختصاص كما يفيد قول الشارح ولا جلس في دار وأن لا يلزم الجار له طريقة واحدة كمنذ ومنذ الملازمين للزمان الظاهر وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للقسم به والمستثنى ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن إذا جاءته وأما قوله يغضي حياءً ويغضي من مهابته * فلا يكلم إلا حين يتسم

به ما لزم النصب على الظرفية نحو سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه ونحو عندك فلا تقول جلس عندك ولا ركب سحر لئلا تخرجهما عما استقر لهما في لسان العرب من لزوم النصب وكالمصادر التي لا تتصرف نحو معاذ الله فلا يجوز رفع معاذ لما تقدم في الظرف وكذلك ما لا فائدة فيه من الظرف والمصدر والجار والمجرور فلا تقول سير وقت

فنائب فاعل يغضي ضمير المصدر أي ويغضي هو أي الاغضاء للمعهود وهو اغضاء الحياء أو اغضاء كائن من مهابته أو التقدير ويغضي هو أي الطرف أي تطبق العين من مهابته كما استقر به الروداني لأن الاغضاء خاص بالطرف فيدل عليه وليس الجرور نائب الفاعل لأنه لا يكون جاره للتعليل مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى ولهذا المنع أنابة المفعول لأجله والحال والتمييز وأما منع المفعول معه والمستثنى فالفصل بينهما وبين الفعل والبيت المتقدم للفرزدق يمدح به زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك في حياة أبيه وجهدان يستلم الحجر فتعنه الزحام فجلس بعيداً على كرسي ينتظر الفضو فجاء زين العابدين يطوف وهو أحسن الناس وجهاً وأطيبهم أرواحاً فلما انتهى للحجر تنحى له الناس حتى استلم فقال رجل من الشام من هذا الذي هابته الناس هذه الهيبة فقال هشام لأعرفه مخافة أن تميل إليه أهل الشام فقال الفرزدق أنا أعرفه

هذا ابن خير عباد الله كلهم * هذا التقي النقي الطاهر العلم
هذا الذي تعرف البطحاء وطأته * والبيت يعرفه الركن والحرم

ولا ضرب ضرب ولا جلس في دار لانه لا فائدة في ذلك ومثال القابل من كل منها قولك سير يوم الجمعة وضرب ضرب شديد ومربز يد (ص)
(ولا ينوب بعض هدى ان وجد * في اللفظ مفعول به وقدير) (ن) مذهب (١٧١) البصريين الا لا خفش أنه اذا وجد

تكد تسمكه عرفان راحته * ركن الحطيم اذا ماجاء يستلم
هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله * بجده أنبياء الله قد ختموا

ينضى حياء الخ الى أن قال

من معشر حبهم دين وبغضهم * كفر وقربهم ملجا ومعتصم
ان عد أهل التقي كانوا أئمتهم * أو قيل من خير أهل الارض قيل هم
لا يستطيع جواد بعد غايتهم * ولا يدانيهم قوم وان كرموا
من يعرف الله يعرف أولوية ذا * الدين من بيت هذا ناله الامم
فغضب عليه هشام حتى سجنه فأرسل اليه زين العابدين اثني عشر ألف درهم فردها وقال مدحت الله
للاعطاء فأرسل يقول له انا أهل البيت اذا وهبنا شيئا لاستعيدناه والله يعلم نيتك ويثيبك عليها فقبلها (قوله
ولا ضرب ضرب) أي لانه لا فائدة في اسناد الفعل الى البهيم من المصدر والزمان أو المكان لانهم الاولين
منه ومضاعوا الثالث التزاما فلا بد من تخصيصها بشئ من الخصصات ولا عبرة بافادة المصدر تؤكد الفعل لأن
هذه غير فائدة الاسناد وأولى من ذلك بالمنع ضرب على اضرار ضمير الضرب البهيم لأن الضمير أشد اهما من
الظاهر نعم ان عاد على مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محذوفة لدليل جاز كما مر في ينضى حياء الخ ومثله
قوله تعالى وحيل بينهم وقوله

وقالت متى يبخل عليك ويعتلل * يسؤك وان يكشف غرامك تدرب

وقوله فيالك من ذى حاجة حيل دونها * وما كل ما يهوى امرؤ هو طائله

أي حيل هو أي الحول المعهود الحاصل بالموت أو بغزوة بدر في أحد التفاسير ويعتلل أي هو الاعتلال المعهود
الحاصل من المحبوبة أو حول كائن بينهم واعتلال كائن عليك كذا في التوضيح وغيره أي ولا يصح جعل
بين في الآية ودون في البيت نائب الفاعل لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كما في التصريح نعم يجوز
ذلك عند الاخفش فيكونان منصوبين على الظرفية في محل رفع بالنيابة كما مر في عندك وكذا عند من يجوز
تصرفهما كما في قراءة لقد تقطع بينكم بالرفع ومودة بينكم بالجر وقوله

ألم تريا اني حمت حقيقتي * وباشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع وعلى هذا فيكون فتحهما للبناء ولا يصح جعل النائب في البيت الاخير ضمير ذي حاجة لأن الفعل لازم
لا يتعدى الى المفعول بنفسه فتدبر (قوله في اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطلب مفعولا به لكن لم
يذكر فلا يمنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) أي ولو منصوب بانزع الخافض فتمتنع انابة غيره مع
وجوده كانابته مع وجود منصوب بنفس الفعل كاخترت زيدا الرجال عند الجمهور خلافا للفرء والتسهيل
(قوله وقدير) أي شذوذا أو ضرورة (قوله أبي جعفر) هو من العشرة (قوله ليجزى قوما الخ)
أي يبناء يجزى للجهول ونائب فاعله بما كانوا مع وجود المفعول به وهو قوما وكذا لم يعن مجهول وبالعلياء
نائبه مع وجود المفعول به وهو سيدا أي لم يعن الله أي لم يجعل أحدا يعنى بالعلياء الاسيدا وأوله البصريون
بأنه ضرورة والنائب في الآية ضمير النفران المفهوم من يغفروا وغاية ما فيه انابة المفعول الثاني وهو جائز هذا
وحقق في شرح الجامع أن الاحق بالنيابة ما يكون أهم في السلام مثلا لو كان القصد ايقاع ضرب زيد
امام الامير أنيب الطرف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثانيا مفعوليه غير

بعد الفعل المبني للمالم سم
فاعله مفعول به ومصدر
وظرف وجار ومجرور تعين
اقامة المفعول به مقام
الفاعل فتقول ضرب زيد
ضربا شديدا يوم الجمعة امام
الامير في داره ولا يجوز اقامة
غيره مقامه مع وجوده وما
ورد من ذلك شاذ أو مؤول
ومذهب الكوفيين أنه
يجوز اقامة غيره وهو
موجود تقدم أو تأخر
فتقول ضرب ضرب شديد
زيدا وضرب زيدا وضرب
شديد وكذلك الباقي
واستدلوا لذلك بقراءة أبي
جعفر ليجزى قوما بما
كانوا يكسبون وقول
الشاعر

لم يعن بالعلياء الاسيدا
ولاشي ذاك النى الاذ وهدى
ومذهب الاخفش أنه اذا
تقدم غير المفعول به عليه
جاز اقامة كل واحد منهما
فتقول ضرب في الدار
زيدا وضرب في الدار زيد
وان لم يتقدم تعين اقامة
المفعول به نحو ضرب زيد
في الدار ولا يجوز ضرب
زيدا في الدار (ص)

(و باتفاق قديشوب الثان
من

باب كسا فيما التباسه
أمن)

(ش) اذا بنى الفعل المتعدي الى مفعولين لم يسم فاعله فاما أن يكون من باب أعطى أو من باب ظن فان كان من باب أعطى وهو المراد بهذا
البيت فذكر المصنف انه يجوز اقامة الاول منهما وكذلك الثاني بالاتفاق فتقول كسى زيد جبة وأعطى عمرو درهما وان شئت أقمت الثاني

فتقول أعطى عمرادهم وكسى زيد اجبة هذا ان لم يحصل لبس باقامة الثاني فان حصل لبس وجب اقامة الاول وذلك نحو أعطيت زيدا عمرا
فيتعين اقامة الاول فتقول أعطى زيد عمرا ولا يجوز اقامة الثاني حيثئذ لا يحصل لبس لان كل واحد منهما يصلح ان يكون آخذا بخلاف
الاول ونقل المصنف الاتفاق على ان الثاني من هذا الباب يجوز اقامته عند أمن اللبس فان غنى به انه اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس
يجب ان من مذهب الكوفيين انه اذا كان الاول معرفة والثاني نكرة تعين اقامة الاول فتقول أعطى زيد درهما ولا يجوز عندهم اقامة الثاني
فلا تقول أعطى درهم زيدا (ص) (في باب ظن وأرى المنع اشتهر * ولا أرى منعاً اذا قصد ظهر) (ش) يعني انه اذا
كان الفعل متعديا الى مفعولين الثاني (١٧٢) منها خبر في الاصل كظن وأخواتها أو كان متعديا الى ثلاثة مفاعيل

كأرى وأخواتها فلا شهر
عند النحويين انه يجب
اقامة الاول ويمتنع اقامة
الثاني في باب ظن والثاني
والثالث في باب أعلم فتقول
ظن زيد قائما ولا يجوز ظن
زيد قائم وتقول أعلم زيد
فرسك مسرجا ولا يجوز
اقامة الثاني فلا تقول أعلم
زيدا فرسك مسرجا ولا
اقامة الثالث فلا تقول أعلم
زيدا فرسك مسرج
ونقل ابن أبي الربيع
الاتفاق على منع اقامة
الثالث ونقل الاتفاق
أيضا ابن المصنف وذهب
قوم منهم المصنف الى انه
لا يتعين اقامة الاول لافي
باب ظن ولا في باب أعلم
لكن يشترط أن لا يحصل
لبس فتقول ظن زيد قائم
وأعلم زيد فرسك مسرجا
وأما اقامة الثالث من باب
أعلم فنقل ابن أبي الربيع
وابن المصنف الاتفاق على

خبر في الاصل ولا أحدهما منصوبا بنزع الخافض كما خرت الرجال زيدا (قوله لتلا يحصل لبس الخ) أى
ولا يدفعه تأخير النائب لأن كون الاصل تأخير الثاني عارضه كون الاصل اناة الفاعل معنى فلا يدل على
كون التأخر هو المأخوذ بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دافع للبس لعدم المعارض فيه
وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه لأن غاية ما يفيد كونه المؤنث هو النائب وأما كونه آخذاً ومأخوذاً فشيء
آخر (قوله فليس بجيد الخ) يحجب عنه بأنه لم يصح عنده حكاية الخلاف أو مراده اتفاق جمهور البصريين
(قوله ولا يجوز عندهم الخ) أى وان لم يحصل لبس لأن المعرفة أحق بالاسناد وقيل بالمنع مطلقا طرد للباب
(قوله اذا قصد ظهر) أى بشرط ظهوره فاذا شرطية لا اذ التعليلية (قوله فقد نقل غيرهما الخلاف)
أى أجازة بعضهم حيث لا لبس كما مثل وهو مقتضى كلام التسهيل بل هو داخل هنا لأنه ثانی مفعولى ظن
فنقل الاتفاق غلطاً قاله ابن هشام (تنبيه) شرط اناة الثاني مع عدم اللبس أن لا يكون جملة والا امتنع اتفاقا
كما يمتنع في غير الثاني الا اذا حكيت بالقول لأنها حينئذ كالمفرد لقصد لفظها نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا
فان كان الثاني ظرفا مع وجود الأول ففيه الخلاف البار في الظرف مع المفعول وعلى الجواز قال النائب متعلقه
لأنه للمفعول الثاني في الحقيقة لا الجورور نفسه خلافاً لسم لأنه معمول للتعليق لا للفعل بخلاف مرز يد كما مر
(قوله فلا تقول ظن الخ) أى لأن كلاهما يصلح أن يكون ظاناً ومظنوناً (قوله ونصب الباقي) أى لفظا في
غير الجرور ومحلا فيه والله أعلم

المقصود بالذكر هو الاشتغال عنه ووسطه وبين الرفوعات والنصبوبات لرفع تارة ونصبه أخرى اه صبان
وفيه ان أول النصبوبات للمفعول به في باب تعدي الفعل ولزومه وقد ذكر بعده المتنازع فيه مع انه يرفع وينصب
فكان ينبغي على هذا توسطه أيضا (قوله ان مضمر اسم الخ) مضمر فاعل بمحذوف يفسره شغل وفلا
مفعول لذلك المحذوف وضمر عنه ولفظه للاسم السابق والباء في نصب بمعنى عن وهو بدل اشتغال من عنه
باعدة العامل بمعناه أو في المحل بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أى ان شغل ضمير اسم سابق فعلا
عن كونه ينصب لفظ ذلك الاسم كمرز يد اضربه أو محله كهد اضربه فالسابق الخ فاللفظ هو المحل للاسم السابق
للمضمر لأن نصبه محلى أبداً هذما أشار اليه الموضح والاشموني وهو التحقيق وأشار للشارح كغيره الى أن
اللفظ والمحل للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدي الفعل اليه بنفسه ومجمله تعديه بالحر كمرز يد امررت
به مجازاً من اطلاق المازوم وهو نصب اللفظ والمحل على لازمه وهو التعدي بالنفس والواسطة وعلى هذا فالضمير
في لفظه للمضمر والباء سببية متعلقة بشغل ويكون قوله الآتى وفصل مشغول بحرف جر تعميماً بعد تخصيص

منعوه وليس كما زعموا فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول أعلم زيد فرسك مسرج
فلو حصل لبس تعين اقامة الاول في باب ظن وأعلم فلا تقول ظن زيد عمر وعلى أن عمر هو المفعول الثاني ولا أعلم زيد خالد منطلقا (ص)
(وما سوى النائب معانقاً * بارافع النصب له محققاً) (ش) حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل
فكما انه لا يرفع الفعل الافاعلا واحداً فكذلك لا يرفع الفعل الامفعولا واحداً فلو كان للفعل معمولان فأكثر أثبت واحداً منها مقام
الفاعل ونصبت الباقي فتقول أعطى زيد درهما وأعلم زيد عمر قائما وضرب زيد دمبر باشد يدا يوم الجمعة امام الامير في داره (ص)
(ان مضمر اسم سابق فعلا شغل * على نصب لفظه أو المحل) (اشتغال العامل عن المعمول)

فالسابق انصبه بضم اضرأ * حتما موافق لما قد اظهرنا (ش) الاشتغال ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم السابق أو في سببيه وهو المضاف الى ضمير الاسم السابق فمثال المشتغل بالضمير زيد اضرأ به و مثال المشتغل بالسبي زيد اضرأ بضم غلامه وهذا هو المراد بقوله ان مضمرا اسم الخ والتقدير ان

(١٧٣)

لان فصل المشتغل امان ضمير الاسم السابق كاذ كرأ ومن سببيه كز يدا مررت بعلامه فلا تكرر (قوله) نصب بمحذوف يفسره انصبه وأفاد بذلك مثال الاشتغال مع حكمه (قوله اضرأ) أى حذف جتا أى اضرأ احتما كما سيذكره الشرح لانصباحا لان في النصب التفصيل الآتي (قوله ان يتقدم اسم) أى واحد لانه نكرة في الاثبات فيفيد ان المشتغل عنه لا يتعدد مع اتحاد العامل المقدر لانه لم يسمع وأما زيد اضرأ وعمر اضرأ بهما فكالاسم الواحد بسبب العطف وأجازه الأخفش ان عمل المقدر في متعدد كزيد درهما أعطيته اياه فان تعدد العامل للمقدر جاز كما في الرضى كزيد اخاه غلامه ضربته أى لا يست زيد اضرأ اخاه ضربت غلامه وأفاد أيضا اشتراط تقدمه وأما ضربته زيد اضرأ فليس اشتغالا بل ان نصب زيد قبل من الماء أو رفع فثبت أو مؤخر أو يشترط فيه أيضا قبوله الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال ويميز ومصدر مؤكد ومجروح ما يختص بالظاهر كحتى كذا في الصبان لكن سيأتي في المفعول المطلق نيابة الضمير عن كل من المصدر المؤكد والمبين الآن يكون فيه خلاف وكونه مفتقر لنا بعده فلا اشتغال في جاءك زيد فأكرمه وكونه مختصا لانكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض فلا اشتغال في ورهبانية ابتدعوها بل النصب عطف على مفعول جعلنا بتقدير مضاف أى وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما في المعنى (قوله) وتأخر عنه فعل) هذا هو المشتغل وهو العامل الذي يذكر وشرطه الاتصال بالاسم السابق كما سيأتي وصلو له العمل فيما قبله سواء كان فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو مفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب لانه لا يفسر في هذا الباب الا ما يعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل وليس عند مجوز تقديم معمول الاولين وخبر الثالث كزيد اضرأ لست مثله أى يابن زيد لست مثله (قوله في ضمير ذلك الاسم) هذا هو الشاغل وشرطه كونه ضمير الاسم السابق أو سببيه كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة ا ه صبان ومراد الشارح بعمله فيه خصوص النصب بدليل باقى كلامه ومقتضى ذلك مع قول المصنف بنصب لفظه وقوله فالسابق انصبه الخ ان العامل اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان أحدا من المشركين استجارك لا يكون اشتغالا والنقول عن شارح التسهيل وأبى حيان أنه منه وكذا في التوضيح وهو التوجه في الضابط تصور فاعلا بمحذوف يفسره استجارك لا اشتغاله بضميره ولا يراد ان لو تفرغ له لم يعمل فيه لان ذلك لعارض تقدمه ولو تأخر عنه لعمل فيه والجمهور على اتحاد جهة نصب الشاغل والاسم السابق وصحح الدماميني خلافه لحكاية الأخفش عن العرب زيد اضرأ جلست عنده مع ان زيد اضرأ مفعول به وعنده ظرف والتقدير لا يست زيد اضرأ جلست عنده (قوله مضمرو جوبا) أى لان المذكور كالعوض عنه فلا يجمع بينهما وأما قوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا الآية فليس اشتغالا بل رأيت الثانى تأكيد وساجدين مفعول ثان لرأيت الاول أو مفعوله الثانى محذوف أى ساجدين لى وقوله والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره رأيتهم والجمع حينئذ للتعظيم (قوله) وما وافق معنى دون لفظ) أى سواء كانت الموافقة بالوضع كالمرور للتعدي بالباء والمجازة بخلاف التعدي بلى فعناه المحاذاة أو بالزوم ولو عرفا كزيد اضرأ بضم أخاه أو قتلت عدوه أى

نصب المضمير لفظا نحو زيد اضرأ به أو بنصبه محلا نحو زيد اضرأ به فكل واحد من ضربت ومررت قد اشتغل بضمير زيد لكن ضربت وصل الى الضمير بنفسه ومررت وصل اليه بحرف جر فهو مجروح لفظا منصوب محلا وكل من ضربت ومررت لو لم يشتغل بالضمير لتسلط على زيد كما تسلط على الضمير فكنت تقول زيدا ضربت فتنصب زيدا ويصل اليه بالفعل بنفسه كما وصل الى ضميره وتقول بزيد مررت فيصل الفعل الى زيد بالباء كما وصل الى ضميره ويكون منصوبا محلا كما كان الضمير وقوله فالسابق انصبه الى آخره معناه أنه اذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة فيجوز لك نصب الاسم السابق واختلف النحويون في ناصبه فذهب الجمهور الى أن ناصبه فعل مضمرو جوبا ويكون الفعل المضمير موافقا في المعنى لذلك

المظهر وهذا يشمل ما وافق لفظا ومعنى نحو قولك في زيد اضرأ به ان التقدير ضربت زيد اضرأ به وما وافق معنى دون لفظ كقولك في زيد اضرأ به ان التقدير جاوزت زيد اضرأ به وهذا هو الذى ذكره المصنف والمذهب الثانى أنه منصوب بالفعل المذكور بعده وهو مذهب كوفي واختلف هؤلاء فقال قوم انه عامل في الضمير وفي الاسم معا فاذا قلت زيدا ضربته كان ضربت ناصبا لزيد والهاء ورد هذا المذهب

بالموامل (ص)

والنصب حتم ان تلال السابق
ما يختص بالفعل كان
وحيثما (ص) ذكر
النحويون أن مسائل هذا
الباب على خمسة اقسام
أحدها ما يجب فيه النصب
والثاني ما يجب فيه الرفع
والثالث ما يجوز فيه الامران
والنصب أرجح والرابع
ما يجوز فيه الامران
والرفع أرجح والخامس
ما يجوز فيه الامران
على السواء فأشار المصنف
الى القسم الاول بقوله
والنصب حتم الخ ومعناه أنه
يجب نصب الاسم السابق
اذا وقع بعد أداة لا يليها
الا الفعل كاداة الشرط نحو
ان وحيثما فتقول ان زيدا
أكرمه أكرمته أكرمك وحيثما
زيدا تلقه فأكرمته فيجب
نصب زيدا في المثالين وفيما
أشبههما ولا يجوز الرفع
على أنه مبتدأ اذ لا يقع
بعده هذه الأدوات وأجاز
بعضهم وقوع الاسم بعدها
فلا يمنع عنده الرفع على
الابتداء كقول الشاعر
لا تجزعي ان منفس
أهلكته
واذا هلكت فمعد ذلك
فاجزعي
تقديره ان هلك منفس
والله أعلم (ص)

أهنت زيدا أو سرته لان ذلك لازم عرفا للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثله زيدا امرت بغلامه أي
لا يستزيدا لاجازته لان المجاوزة ليست له واعلم أنه لا محل للجملة العامل المظهر على الصحيح لانها مفسرة
خلافًا للشاوبين في جعله المفسرة بحسب ما تفسره أي فلا محل لها في زيدا ضربته ومحلها الرفع في انا كل
شيء مخلصناه بقدر ونحو زيدا الحزباً كله لانها مفسرة للخبر والنصب في وعد الله الذين آمنوا وعملوا
الصالحات لهم مغفرة اذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم مغفرة كان منصوباً بهنا وكون المفسر جملة
انما هو في اشتغال النصب الذي كلاً منافيه أما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لانه المحذوف لا الجملة وله اعراب
ما يفسره لفظاً أو محلاً ولذا اجزم في قوله * فمن نحن تؤمنه بيت وهو آمن * (قوله بأنه لا يعمل الخ) وبأنه
يلزم كون المتعدي لواحد متعديا لثنتين وهو خرم للقاعدة (قوله لا تلغى الخ) وبأن الضمير قد لا يتعدى اليه
الفعل الا بالحرف فكيف يلغى مع وجود الحرف المعدي وأيضاً لا يمكن الالغاء في السببي لانه مطلوب الفعل
في الحقيقة كزيدا ضربت غلام رجل يحبه (قوله كأدوات الشرط) أي والتحصيض والعرض
لاختصاصها بالفعل مطلقاً وأدوات الاستفهام الالهزمة لا اختصاصها به اذ إن في حيزها بخلاف ما اذا لم تره
كأن زيدا وهل زيد قائم وانما ذكرنا ذلك في خصوص هل لعروض استفهامها بالتفضل كما مر وأما الهزمة
فلا تختص به مطلقاً لانها أم الباب وهم يتوسعون في الامهات لكن الغالب فيها الفعل (قوله وحيثما زيدا
تلقاه الخ) أي وهلا زيدا أكرمه ومتى زيدا نكرمه أو أين زيدا فارقت فيجب النصب في كل ذلك وقوله
تلقاه ليس محذوفاً لانه مع فاعله مفسر للجملة المحذوفة بعد حيثما وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون
محذوفاً وما كفسره وفي نسخ تلقه بالجزم اجراءه محجى المحذوف * تنبيه * تسوية النظم بين ان وحيثما انما
هي في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما أعم من كونه في شر أو لا من جميع الوجوه فلا يردان
جميع الأدوات المذكورة لا يليها في النثر الا صريح الفعل فالاشتغال بعدها خاص بالشعر الا أن مع الماضي
لفظاً ومعنى واذا مطلقاً فلا يقبح تاوغير الفعل ظاهر الهم في النثر لضعف طلبهما لانه لا يظهر عملها حينئذ
مع انها أم بابها واذا لا تعمل أصلاً قال الروداني ومثله كل شرط لا يجوز نحو لو ذات سوار لطمتني لو غيرك
قالها يا أبا عبيدة بخلاف ان مع المضارع لما ظهر أثره فاهي قوى طلبها ففصح تاوغيره لها في النثر كباقي
الأدوات ويستثنى من أدوات الشرط أمانان الاشتغال يقع بعدها فظنوا نثراً لكن لا يجب النصب لان
الاسم يليها ولو مع وجود الفعل نحو وأما مودفهدينا هم قري بالرفع على الابتداء وبالنصب على الاشتغال
ويجب تقدير العامل بعد النصب لان أم لا يليها الا الاسم وبعد الفاء لانه لا يفصلها من أم لا اسم واحد أي
وأما مودفهدينا هم (قوله ولا يجوز الرفع) أي على الابتداء كما ذكره اما على الفاعلية لفعل مطاوع
لذلك كور فيجوز كقوله

لا تجزعي ان منفس أهلكته * واذا هلكت فمعد ذلك فاجزعي

أي ان هلك منفس أهلكته والظاهر أن مثل المطاوع المبني للجھول كان زيدا أكرمه أكرمك على
ان زيد نائب فاعل بمحذوف أي ان أكرم زيدا أكرمه فتدبر (قوله وأجاز بعضهم وقوع الاسم) أي
المبتدأ بعدها أي أدوات الشرط وكذا التحصيض والاستفهام وهذا القول ضعيف (قوله السابق)
بالرفع فاعل تلاوما بالابتداء الخ لمفعوله أي ما يختص بذي الابتداء (قوله كذا الخ) مفعول مطلق لمحذوف
وفاعل تلا ضمير الفعل ومالم يرد مفعوله وما قبل بالضم أي قبله فاعل يرد ومعمولاً حال منه أي اذا تلا الفعل
شيئاً لم يرد ما قبله معمولاً لما وجد بعده بأن كان له صدر الكلام فالتزم الرفع التزاماً مثل ذلك

وان تلال السابق ما بالابتداء * يختص بالرفع التزمه أبداً كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولاً لما بعد وجود (قوله)
(ش) أشار بهذين البيتين الى القسم الثاني وهو ما يجب فيه الرفع

زيد يضرب به عمرو ويرفع زيد
ولا يجوز نصبه لان اذا هذه
لا يقع بعدها الفعل لظاهرا
ولا مقدرا وكذلك
يجب رفع الاسم السابق
اذا ولي الفعل المشتغل
بالضمير أداة لا يعمل
ما بعدها فيا قبلها كأدوات
الشرط والاستفهام وما
النافية نحو زيدان لقيته
فأكرمه وزيد هل ضربته
وزيد ما لقيته فيجب رفع
زيد في هذه الأمثلة
ونحوها ولا يجوز نصبه
لان ما لا يصلح أن يعمل
فيا قبله لا يصلح أن يفسر
عاملا فيا قبله والى هذا
أشار بقوله

آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس

ان نصب حب بنزع الحافض هو على لا بمحذوف يفسره أطعمه على الاشتغال لانه على تقدير لا فلا يعمل فيما
قبله أي حلفت على حب العراق لا أطعمه في الدهر بخلاف زيد لا أضربه أو لم أضربه فالرفع فيه راجح فقط
لا واجب لانه من القسم الخامس الآتي (قوله ولا يجوز نصبه) أي على الاشتغال وقوله لا يصلح أن يفسر
عاملا أي على وجه كونه عوضا عن المقدر كما هو شأن الاشتغال فلو نصب الاسم بمقدر يدل عليه بالمفوظ
دون تعويض جاز ولم تكن المسئلة من الاشتغال ولا يزم صلاحية المفوظ حينئذ للعمل فيما قبله ولذا صرح
المصنف في قول الشاعر * يأبها المسائح دلوى دونك * بأن دلوى مفعول المحذوف تدل عليه دونك
أي خذ دلوى مع أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله حينئذ يجوز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال (قوله
و بعد ما يلاؤه الخ) أي و بعد شئ يقلب في لسان العرب جعل الفعل تاليا له فيلاؤه مصدر مضاف لمفعوله الثاني
والفعل مفعول أول لانه الفاعل معنى و فاعله محذوف أي ايلاء العرب الفعل له (قوله على معمول فعل) أي
على جملة معمول فعل أي الجملة التي هو فيها لان العطف على الجملة الفعلية بتامها (قوله كالامر) أي ولو
باللام نحو زيد لا تضربه لانها كالأناهي لا يزم ان الصدر فلا يمنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما وانما امتنع
تقديم الفعل عليهما لضيقهما مع تأخرهما عن العمل كما في لم ولما ولن (قوله والدعاء) أي بخير أو شر
بصيغة الطلب كزيد اللهم ارحمه أو الخير كما مثله (قوله النصب) أي لان الاخبار بالطلب عن البتداء
قليل وخلاف القياس لعدم احتماله الصدق والكذب الابتأويل كما مر في باب بل قيل نعمه وانما اتفقت
السبعة على الرفع في آية السرقة والزنا لانه ليس مما نحن فيه بل تقديره عند سيويه مما يتلى عليكم حكم
السارق الخ والزانية الخ فغيره محذوف والفعل بعده مستأنف لبيان الحكم فالكلام جملتان لان هذا ليس من

كذا اذا الفعل الخ أي
كذلك يجب رفع الاسم
السابق اذا تلا الفعل شيئا
لا يرد ما قبله معه ولا لما
بعده ومن أجاز عمل ما بعد
هذه الأدوات فيما قبلها
فقال زيد ما لقيته أجاز
النصب مع الضمير بعامل
مقدر فيقول زيد ما لقيته
(ص)
(واختير نصب قبل فعل ذي
طلب
و بعد ما يلاؤه الفعل غلب
و بعد عاطف بلا فصل على *
معمول فعل مستقر أولا)
(ش) هذا هو القسم

الثالث وهو ما يختار فيه النصب وذلك اذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالامر والنهي والدعاء نحو زيد اضربه وزيد لا تضربه وزيد
رحمه الله فيجوز رفع زيد ونصبه واختار النصب وكذلك يختار النصب اذا وقع

وكذلك يختار النصب اذا وقع الاسم للمستغنى عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو قام زيد وعمرا أكرمه فيجوز رفع عمرو ونصبه والاختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كالولم يتقدمه شيء نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمه فيجوز رفع عمرو ونصبه والاختار الرفع كما سيأتي وتقول قام زيد وأما عمرا فأكرمه فيختار نصب عمرو وكما تقدم لانه وقع قبل فعل دال على طلب (ص)

(و) ان تلامعظون فعلا غيرا به عن اسم فاعطفن غيرا (ش) أشار بقوله فاعطفن غيرا الى جواز الامرين على السواء وهذا هو الذي تقدم أنه القسم الخامس وضبط التحويين ذلك بأنه اذا وقع الاسم المستغنى عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرو أكرمه في داره فيجوز رفع عمرو ومراعاة

للمصروف ونصبه مراعاة للعجز (ص) (والرفع في غير الذي مرجح * فما أبيض أفعل ودع ما لم يبيح) من

(ش) هذا هو الذي تقدم أنه القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الامران ويختار الرفع وذلك كل اسم لم يوجد

مواضع دخول الفاء في الخبر عنده كما مرو عند اللبرد الجملة الفعلية خبر ودخلته الفاء في المبتدأ من معنى الشرط ولهذا امتنع النصب لان ما بعد فاء الجزاء وشبهها لا يعمل فيما قبلها على أنه لا يمتنع اجماع السبعة على المرجوح قياسا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر حيث لم يؤنث الفعل مع أنه المختار في المؤنث غير الحقيقي وان عطف عليه مذكر كما مرو وقال ابن بابشاذ يختار الرفع في العموم كالأية والنصب في الخصوص كزيد اضربه (قوله كهمزة الاستفهام) مثلها النفي بما أولا وان وكذا حيث المجردة من المالن دخول الجميع على الفعل أكثر في ترجيح النصب بعدها كما زيدارأيته ولا عمرا كلمته وان بكرأيته واجلس حيث زيد اضربه بخلاف لم ولم افتحخص بالفعل ولا يقع الاسم بعدها الا ضرورة فيجب نصبه فلن فصلت الهمزة بغير ظرف نحو أنت زيد تنضر به ترجع الرفع أما الظرف فلا أثر له نحو كل يوم زيد انضر به والظاهر أن مثل الهمزة في ذلك ما ذكر معها (قوله بعد عاطف) أي أو شبهه كضربت القوم حتى زيد اضربه وتوما رأيت زيد لكن عمر اضربه في ترجيح النصب لان حتى ولكن وان كانا حرفي ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشباه العاطفين في كون ما بعده حتى بعضا مما قبلها في كون لكن بعد النفي كما هو شأنهما عند العطف فان خليا من ذلك كأكأ كرمات زيد اخذت عمر وأكرمه وقام بكر لكن عمرو وضربه بترجع الرفع لعدم شبهها بالعاطف ولا وجه لتعيينه كما قيل اذا غابته أنها مثل زيد ضربته أفاده سم (قوله لتعطف جملة الخ) ان قلت كما يرجح النصب بذلك يرجح الرفع بكون الاصل عدم التقدير أوجب بأن التقدير في العربية كثير جدا وتخالف المتعاطفين قليل جدا بل نقل في المسنى قبحه عن الرازي فلا يصلح للترجيح ومحل قلة التخالف اذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم أذعنتموه أم أتم صامتون فان المقتضى للتخالف أن دعاء الاصنام متجدد منهم فناسبه الفعلية وعبر في الثاني بالاسمية لتفيد أن هذا الدعاء مساو للامتصم الدائم في عدم الافادة فكأنهم لم يدعوا أصلا ولو عبر بالفعلية لفات هذا المعنى فتدبر (قوله قام زيد وأما عمرو الخ) انما اختير رفعه لان ما بعده أما مستأنف ومنقطع عما قبلها ومثلها اذا الفجائية كرايت عبد الله فاذا زيد يضربه عمرو ولكن الرفع في هذه واجب لما مر ولا أثر للفصل بغيرهما كقيام زيد وفي الدار عمر اضربه (قوله فيختار نصب عمرو الخ) أفاد أن محل ترجيح الرفع مع الفصل ما لم يقتض النصب مقتضى آخر غير العطف كالطلب والارتفاع النصب لعدم مقتضيه واعلم أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة أو مع أما لكونها معها من حلقة عن مكانها كما سيأتي بيانه ويمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينهما وبين أما بأكثر من جزء واحد فالتقدير وأما عمرا فأكرم أكرمه (قوله بعد عاطف) أي غير مفصول بالماضر وشبه العاطف في هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول كأن ضربت القوم حتى عمر اضربه والثاني كذا ضرب زيد وعمرا يكرمه (قوله جملة ذات وجهين) أي غير تعجبية لم يران فعل التعجب مجرى الاسماء لجوده ولذلك صغروه (قوله جاز الرفع والنصب) أي بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمرو أكرمه في داره أو تعطف بالفاء لترتيبها الاولى قال ابن هشام أو بالاولا فادتها الجمعية كما في الفاء السببية ورد بأن جمعيتها في المفردات لا في الجمل فان خلت عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الاخفش والسيرافي لان اللطوف على الخبر خبر ولا رابط فيه وجوز ما لناظم وجماعة ومنه مثال الشرح للتوسع في التواني وقد أجمعت القراء على نصب السماء في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فان عطف على الكبرى ترجح الرفع لتناسب المتعاطفين والنصب مرجوح على حذف يضربه ويكون من عطف فعلية على اسمية أفاده الاسقاطي ولا اخفش أن يدعى مثل ذلك في الآية فتدبر (قوله فما أبيض الخ) فائدة دفع توهم أن ما خالف المختار

(ش) تقسم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو زيد اضرب متعو بين ما فصل بحرف جر نحو زيد اضرب متعو أو بإضافة نحو زيد اضرب متعو غلامه وذكري في هذا البيت أن اللابسة بالتابع كاللابسة بالسببي ومعناه أنه إذا عمل الفعل في أجنبي والتابع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفة نحو زيد اضرب رجلا يحبه أو عطف بيان نحو زيد اضرب رجلا يحبه منزلة زيد اضرب غلامه وكذلك الباقي وحاصله أن الأجنبي إذا اتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي والله أعلم (ص) * تعدى الفعل ولزومه * (علامة الفعل المتعدي أن تصل * (١٧٨) - ها غير مصر به نحو عمل) (ش) ينقسم الفعل الى متعد ولزوم فالتعدي هو

الذي يصل الى مفعوله بغير حرف جر نحو ضربت زيدا واللازم ما ليس كذلك وهو ما لا يصل الى مفعوله الا بحرف جر نحو مررت بزيد أو لا مفعوله نحو قام زيد ويسمى ما يصل الى مفعوله بنفسه فعلا متعديا وواقعا ومحاوزا وما ليس كذلك يسمى لازما وقاصرا وغير متعد ومتعديا بحرف جر وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو الباب أغلقته واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل بالمتعدي واللازم فلا تدل على تعدى الفعل فشال المتصلة بالمتعدي الضرب ضربت زيدا الضرب ضربت زيدا ومثال المتصلة باللازم القيام قمته أي قمته القيام (ص) (فانصب بمفعوله ان لم ينب

في الاشتغال ليكون العامل موحيا اليه في المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شغلا لكونه ضمير السابق أو سببيه يحصل بتابع الشاغل الأجنبي إذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلقة بمعنى الارتباط واللابسة والباقى بتابع وبالاسم سببية كما يشير اليه صنيع الشارح فان كلا منهما سبب في الارتباط باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه أو بيانه أو نسق عليه بخصوص الواو لاقادتها الجمعية لا البدل والتوكيد ويحتمل أن المراد بالعلقة الضمير والباقى بتابع وبالاسم بمعنى في والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السببي فتأمل والله أعلم * تعدى الفعل ولزومه *

لزومه عطف على تعدى فهو تابع له في اعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من اضافة الصفة للوصف أي الفعل المتعدي والفعل اللازم لأنهما المذكوران صراحة لانفس التعدي واللازم وفي هذا الباب ذكر المفعول به وهو أول النصبوات فكان الأولى تأخيرها عن التنارع كما مر في الاشتغال (قوله علامة الفعل المتعدي) أي بنفسه وضعا لأنه المراد عند الاطلاق لا المتعدي بالحرف ولا بنزع الخافض (قوله أن تصل) أي محبة أن تصل الخوله علامة ثانية وهي محبة صوغ اسم مفعول منه تام أي غير مفتقر الى جار ومجرور (قوله ها) بالقصر مفعول تصل وغير بالجر مضاف اليه أي هاء هي ضمير غير مصدر أي غير ظرف أيضا فان ضميره يتصل باللازم كالمصدر نحو الليلة قتها والنهار صمته وانما لم يذكره المصنف لأنه لا يتصل به الا توسعا بحذف الجار والاصل قمت فيها وصمت فيه بخلاف ضمير المصدر (قوله واللازم ما ليس كذلك) هذا كقول المصنف ولازم غير المتعدي صريح في انحصار الفعل في القسمين لكن الجمهور على أن كان وأخواتها واسطة قيل ولعل المصنف أدخلها في المتعدي لشبهها به في عمل الرفع والنصب لانها تتصل بها هاء غير المصدر والظاهر أن موضوع كلامه الافعال النامة بدليل قوله فانصب بمفعوله والالاقال وأخبره ولتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور وفي التسهيل أن ما يتعدي تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشكرته وشكرتله ونصحته ونصحتله واسطة وهو الاصح قال أبو حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع لا لازم وحذف الحرف توسع ولا متعد والحرف زائد كما قيل بكل وأما ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كغفر فاه بقاء فعين معجمة أي فتحه وفرفره أي انفتح وكزاد ونقص فلا يخرج عن القسمين (قوله فانصب بمفعوله) أي المفعول به لانه المراد عند الاطلاق أما بقية الفاعيل فينصبها اللازم أيضا (قوله كنهم) في القاموس التهم محركة وكسحابة افراط الشهوة في الطعام وأن لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع نهم كفرح وعنى أي بضم

فكسر

* عن فاعل نحو تدبرت الكتب (ش) شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله ان

لم ينب عن فاعله نحو تدبرت الكتب فان ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت الكتب وقد رفع المفعول به وينصب الفاعل عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب السمار ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع والافعال المتعدية على ثلاثة أقسام أحدها ما يتعدي الى مفعولين وهي قسمان أحدهما ما أصل المفعولين فيه الابتداء والخبر كظن وأخواتها والثاني ما ليس أصلهما ذلك كالعطى وكسا والقسم الثاني ما يتعدي الى ثلاثة مفاعيل كأعلم وأرى والقسم الثالث ما يتعدي الى مفعول واحد كضرب ونحوه (ص) (ولازم غير المتعدي وحتم * لزوم أفعال السجاياء كنهم)

اللازم هو ما ليس بمختلف وهو ما لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ويتعخم اللازم لكل فعل دال على سجية وهي الطبيعة نحو شرف وكرم وظرف ونهم وكذا كل فعل على وزن افعلل نحو اقشعر واطمأن أو على وزن افعلل نحو افعلسا واصر نجم أو دل على نظافة كظهر الثوب ونظف أو على دنس كدنس الثوب ووسخ أو دل على عرض نحو مرض زيد واحمر أو كان مطاوعا لما تعدى الى مفعول واحد نحو مدت الحديد فامتد ودرجت زيدا فتدحرج واحتز بقوله لواحد مما طواع المتعدى الى اثنين فانه لا يكون لازما بل يكون متعديا الى مفعول واحد نحو فهمت زيدا المسئلة ففهمها وعلمته النحو فعلمه (ص)

(وعد لازما بحرف جر وان حذف فالنصب للنجز نقلا وفي أن وأن يطرد مع أمن ليس كعجبت أن بدوا) (ش) تقدم أن الفعل المتعدى يصل الى مفعوله بنفسه وذكره ان الفعل

فكسر فهو نهم ونهم ومنهم اه وفيه ايضا نهم كفرج وضرب نهم وعلى هذا الثاني فهو عرض لاسجية وتثنيه بنهم المكسور يفيد أن أفعال السجاي لا يلزم ضم عينها وفي التصريح خلافا (قوله والمضاهي) بكسر الهاء أى المشابهة واقعسسا امامفعوله أى والذي يشابه افعلسا في كونه بعد نونه الزائدة حرفان أعم من كونهما أصليين كاحرنجم أى اجتمع أو أحدهما زائد للتضعيف كاقعسسا أولغيره كاسلنقى أى نام على ظهره واحرنبي الديك اذا انتفش للقتال واما فاعله ومفعوله محذوف بناء على مذهب المصنف من جواز حذف عائد الالموصولة أى والذي ضاهاه افعلسا لاحاقه به وهو وزن افعلل أصل الالامين كاحرنجم فان السين الثانية في افعلسا زائدة لاحاقه باحرنجم لأصلية بدليل تكرارها بلا فصل وعلى كل فالمراد افعلسا وماشابهة لاشتهار هذه العبارة في ذلك قيل ويضعف الاول أنه لا يفيد الاحاق المذكور فالتشبيه عليه مقولوب للماعلمت من الحاقه باحرنجم لكن على الثاني لا يشمل نحو اسلنقى فان افعلسا لم يلحق به بل هو أيضا ملحق باحرنجم فالأولى حمل المضاهاة فيه ما على مطلق الموازنة والحاصل ان كلامنا من افعلل الضاعف كاقعسسا ومن افعللى كاسلنقى ملحق بافعلسا أصل الالامين وكلها لازمة واما قوله قد جعل النعاس يسرندي * ادفعه عنى ويسرندي

فشاذ ومعنى اسرندي واغرندي علاوركب (قوله وهي الطبيعة) المراد بها المعنى الملازم للفاعل أى الذى لا يفارقه غالبا أو بشرط عدم المعارض فلا يرد أن نحو الظرف يزول لعارض كالمرض ولك التزام عدم زواله بذلك وانما يستتر (قوله كظهر) بالضم والقبح ونظف بالضم لا غير (قوله كدنس ووسخ) كلاهما كفرج (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلزم الفاعل نخرجة الحركة فمنها لازم كشي ومتعد كمد اما يلزم فمن السجاي كما مر ودخل في العرض نظف ودنس فطفه عليها عام وشمل أيضا فهم وعلم مع انهما متعديان فان جعلنا اثنين أو كالتأنيث أشكال على أفعال السجاي (قوله مطاوعا الخ) المطاوعة قبول الأثر أى حصوله من فاعل فعل ذى علاج محسوس الى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا فان حصل الأثر بلا ملاقة فليس مطاوعا كضربه فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة فان علمت ولا ظننت كذا فان ظن لعدم العلاج المحسوس وأما نحو قولهم انقطعت الى الله وانكشفت حقيقة المسئلة مما كان معنويا فمجاز لا حقيقة أو انه ليس مطاوعا لفعلت بل مستقل كذهب ومضى ويجوز قلت هذا الكلام فان قال اذا عنت الألفاظ السموعة لاحساس علاجها بتحريك اللسان والشفتين فان أردت المعنى المفهوم من القول بلانظر للفظ امتنع أفاده الدمايى ويستفاد من كلام المصنف ما عليه الجمهور من أن الفعل ومطاوعه لا يتعديان معالى مفعول أو اثنين ولا يلزم ان معال المتعدى لواحد يلزم ولاثنين يقصر عن واحد أو اما استعطيته درهما فأعطاني درهما واستصحتته فنصحنى فمن باب الطلب والاجابة لا المطاوعة واما قوله وكم موطن لولاى طحت كما هو * باجرامه من فنة النيق منهوى

فضرورة أو ان منهوى مطاوع أهويه المتعدى لاهوى اللازم لكن مطاوعة انفعلا لفعل شاذة والنيق بكسر النون وسكون التحتية وبالقف الجبل وقتته أعلاه (قوله وعد لازما الخ) مثله للمتعدى لواحد أو أكثر فانه يتعدى لغيره بالجار (قوله بحرف جر) وكذا بالهمزة كاذبت زيدا وأما تنقاس فى اللازم عند سيبويه قيل وفى المتعدى لواحد أيضا وقيل سماعية مطلقا بتضعيف العين ما لم تكن همزة كئناى والا امتنع ويقل في غيرهما من حروف الحلق كدهن ولم يسمع في غير اللازم والمتعدى لواحد وفى قياسيته فيها خلاف وبغير ذلك (قوله نقلا) راجع فى المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقرينة قول المصنف وفى أن وأن يطرد فهو متعلق بمحذوف من مادته أى ويحذف نقلا كما قدره الأشموني وليس راجعا للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف فى السماع فلا يوصف به استقلالاً ولئلا يقتضى أن عدم النصب

اللازم يصل الى مفعوله بحرف جر نحو مرتب زيد وقد يحذف حرف الجر

فبصل الى مفعوله بنفسه نحو مرتز يد اقال الشاعر ثمرون البيار ولم تعوجوا * كلامكموه على اذا حرام أي ثمرون بالبيار ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف

(١٨٠)

الجر مع غير أن وأن بل يقتصر فيه على النباع ولا هب أبو الحسن على

ابن سليمان البغدادي وهو الاخفش الصغير الى أنه يجوز الحذف مع غيرها قياسا بشرط تعيين الحرف ومكان الحذف نحو برت القلم بالسكين فيجوز عنده حذف الباء فتقول برت القلم السكين فان لم يتعين الحرف لم يجوز الحذف نحو رغبت في زيد فلا يجوز حذف في اذ لا يدري حينئذ هل التقدير رغبت عن زيد أو في زيد وكذلك ان لم يتعين مكان الحذف لم يجوز نحو اخترت القوم من بني تميم فلا يجوز الحذف فلا تقول اخترت القوم بني تميم اذ لا يدري هل الاصل اخترت من القوم بني تميم أو اخترت من القوم بني تميم وأما أن وأن فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا بشرط أمن اللبس كقولك عجبت أن يدوا والاصل عجبت من أن يدوا أي من أن يعطوا الدية ومثال ذلك مع أن بالتشديد عجبت من أنك قائم فيجوز حذف من فتقول عجبت أنك قائم فان حصل لبس لم يجوز الحذف نحو رغبت في أن تقوم أو في أنك قائم فلا

مع الحذف ليس سماعيا فيصدق بقياسه وليس كذلك وهذا يبطل رجوعه لهما معا وان استوجه شيخ الاسلام أفاده الصبان (قوله فيصل الى مفعوله الخ) أي فينصب وجوبا وانصبه عند البصريين الفعل فقوله منصوب بنزع الخافض أي عنده وعند الكوفيين النزع هو الناصب فالباء لآلة وشذ بقاء الجر في قوله اذا قيل أي الناس شريطة * أشارت كليب بالأصابع أي أشارت الأصابع مع الأ كلف الى كليب (قوله ولم تعوجوا) أي تميلا وتدخلا (قوله مع غير أن وأن) مثلها كي للصدرية فيطرد تقدير اللام قبلها كجئت كي تكرمني أي لكي وفي التسهيل أن ماورد فيه الحذف كثير من غير ذلك قيل وقيس عليه كدخلت الدار والمسجد فيقاس عليهما دخلت البلد والبيت وان لم يكثر كتوجه مكة وذهب الشام لا يقاس عليه توجهت المسجد وذهب الدار مثلالا لأنه لم يسمع في غير مكة والشام مع قلته فيهما وكذا مطرنا السهل والجبل وضررتنا الظاهر والبطن أي عليهما وهل المنصوب مع دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على التوسع بحذف الحرف أو ظرف شذوذ لان ظرف المكان شرطه الابهام وهذا محتص خلاف لكن القول الثالث لا يأتي في ذهب وتوجهت لانه على معنى الى لافي فتنبه لذلك وسيأتي في حروف الجر اطراد الحذف في غير ذلك ثم من السباحي ماورد في السعة كما مثل وكشكرته ونصحته بناء على حذف الجار منهما ومنه ما لم يرد الا ضرورة فلا يجوز لنا اثر اول في التركيب الذي سمع فيه كقوله

لن يهز الكف يعسل منته * فيه كما عسل الطريق الثعلب

وقوله * آليت حب العراق الدهر أطعمه * أي حلفت على حب العراق وكما عسل الثعلب أي اضطرب في الطريق ولدن بفتح فسكون أي رمح ومنته صدره قال حفيد الموضع والحكم بقياسية الحذف مع أن وأن دون نصحته وشكرته غير ظاهر لان المراد بالقياس جواز في أي تركيب وان لم يسمع وهذا مبني في نصح وشكر اه (قوله الاخفش الصغير) الأولى الأصغر لان الصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاصغر علي بن سليمان تلميذ ثعلب والبرد والاكبر هو أبو الخطاب شيخ سيبويه وحمله من لقب بالاخفش أحد عشر نحو يا سيبويه أربعة كما في التصريح (قوله برت القلم) من باب رمي ويقال برونه بالواو ولا يسمى قلما لا بعد البرية وقبلها بواو وقصة في قولهم برت القلم مجاز الاول كاعصر خرما أي عنبا يؤول للخمر أفاده المصباح (قوله فلا يجوز حذف في لاحتال الخ) هذا مبني على مذهب المصنف من علم الفرق بين الاجمال واللبس وهو خلاف التحقيق كما مر واللازم في المثال انما هو الاجمال لاستواء احتماليه فهو من مقاصد البلاء الا اذا اقتضى المقام التعيين فيمنع كاللبس فينبغي أن يحمل المثال عليه بخلاف وترغبون أن تسكحوهن فان الاجمال فيه مقصود ليرتفع من يرغب في النساء الجمالهن والجلهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن اشارة الى طلب تعلق الرغبة بالدين وعدمه وقيل الحذف في الآية لقريظة كانت وقت النزول لانها زلت في فرقة ترغب فيهن الجمالهن وقيل في فرقة ترغب عنهن لفقرهن وقيل في الفرقتين فالقريظة في كل فرقة حالها فلا اجمال فيه بالنسبة لذلك (قوله في محل جر) أي تمسكا بقوله

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة * الى ولا دين بها أنا طالبه

بجردين عطف على محل أن تكون لاعلى توهم دخول اللام عليه كما قال الآخر لان الاول أظهر ولا يرد فقد الطالب لذلك المحل لان المحل هنا بمعنى اللفظ المقدر اذ هذا الجر لفظي أي مستحق للفظ المصدر المقدر لا محلي بمعنى استحقاقه للموضع حتى يشترط بقاء طالبه (قوله وذهب الكسائي) أي والخليل وهذا هو الأقيس

وذهب سيبويه الى تجويز الوجهين وحاصله ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف الجر ثم ان كان المجرور غير أن وأن لم يجز حذف حرف الجر الا بما عاون كان أن وأن جاز ذلك قياسا عند أمن اللبس وهذا هو الصحيح (ص) (والاصل سبق فاعل معنى كمن * من ألبس من زارك نسج العن) (ش) اذا تعدى الفعل الى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الاصل فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو أعطيت زيدا درهما فالاصل تقديم زيدا على درهمه لانه فاعل في المعنى لانه الآخذ الدرهم وكذا كسوت زيدا جبة وألبس من زارك نسج العن فمن مفعول أول ونسج مفعول ثان والاصل تقديم من على نسج العن لانه اللبس ويجوز تقديم ما ليس فاعلا معني لكنه خلاف الاصل (ص) (ويلزم الاصل لموجب عرا * وترك ذلك الاصل احتما قديري) (ش) أي يلزم الاصل وهو تقديم الفاعل في المعنى اذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا فيجب تقديم

(١٨١)

لاجل اللبس اذ يحتمل أن يكون هو الفاعل وقد يجب تقديم ما ليس فاعلا في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى وذلك نحو أعطيت الدرهم صاحبه فلا يجوز تقديم صاحبه وان كان فاعلا في المعنى فلا تقول أعطيت صاحبه الدرهم لثلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو متنع والله أعلم (ص)

(وحذف فصلة أجزان لم يضر كحذف ماسبق جوابا أو حصر)

(ش) (الفضلة خلاف العدة والعمدة مالا يستغنى عنه كالفاعل والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة ان لم يضر كقولك في ضربت زيدا

لضعف الجار عن العمل محذوفا ولذا وجب النصب في غيرهما فكذا معهما غايته أنهما لما طالما بالصلة انقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضي بقاء الجر (قوله) وذهب سيبويه (الخ) أي فانه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل ان الموضع جر لكان قويا ولذلك نظائر كقولهم لا أبوك أي الله أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فلم أنه يجوز الأمرين وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيبويه كافي الأشمونى تبعا للتسهيل وكذا في البيضاوى عند ان الله لا يستحي فسهو (قوله من ألبس) اما بضم السين مستندا لجماعة الذكور بدليل زارك أو بفتحها مستندا للمفرد ولا ينافيه زارك لجواز خطاب واحد من الجمع الموزون أو انه للتعظيم ونسج العن أي منسوجه (قوله الثاني منهما ليس خيرا) قيد بذلك لقول المصنف فاعل معنى والا فالخبر والابتداء في الأصل كالمفعول والفاعل معنى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في ظننت زيدا قائما لافي ظننت زيدا عمرا ويجب في ظننت في الدار صاحبها (قوله فالأصل تقديم الخ) أي وتقديم ما لا يجز على ما قد يجز كاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرا) أي تزل ووجد ومضارع يعرف كغزافزو وأما عرى يعرى كتب تبعب بمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أي مثلا فقلته كون الثاني محصورا فيه كما أعطيت زيدا الدرهم كونه ظاهرا أو الأول ضمير متصل كما أعطيت درهما فلا يقدم على الأول وان قدم على الفعل (قوله وقد يجب) أي لما منع من التأخير كالحصر في الأول كما أعطيت الدرهم الا زيدا كونه ظاهرا أو الثاني ضمير متصل كالدرهم أعطيت زيدا كالضمير في مثاله ومنه قولهم أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس بارها فالو كان ضمير الأول في الثاني كما أعطيت زيدا ماله جاز وجاز لما عرف في باب الفاعل (قوله ان لم يضر) كيعدم مضارع ضار يضير ضيرا بمعنى ضرا قال تعالى لا يضرهم شيئا أي لا يضرهم (قوله كحذف ماسبق الخ) مثال للنفي وهو الحذف المضمر (قوله فيجوز حذف الفضلة) أي للدليل ويسمى اختصارا وغيره ويسمى اقتصارا الا في باب ظن فيمنع الاقتصار والراد الجواز ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب في ضربت وضربني زيدا لما سيأتى في التنازع (قوله كقولك الخ) مثال للنفي وهو الحذف غير المضمر (قوله الناصبها) نائب فاعل يحذف وهما مفعول الناصب لانه صلة ال فلا يحتاج في عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لال أي ويحذف العامل الذي نصب الفضلة ويمتنع كون الناصب مضافا الى هالان الوصف المحلى بال لا يضاف للخالي منها ولا للضمير عند سيبويه ويجوز عند غيره كما سيأتى في الاضافة (قوله في باب الاشتغال) أي والنداء فان ناصب المنادي أدعو محذوفا نابت عنه يا

ضربت بحذف المفعول به وكقولك في أعطيت زيدا درهما أعطيت ومنه قوله تعالى فأما من أعطى واتقى وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى وأعطيت درهما قيل ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية التقدير والله أعلم حتى يعطوك الجزية فان ضرت حذف الفضلة لم يجز حذفها كما اذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت فقول ضربت زيدا أو وقع محصورا نحو ما ضربت الا زيدا فلا يجوز حذف زيدا في الموضعين اذ لا يحصل في الاول الجواب ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود عند حذفه (ص) (ويحذف الناصبها ان علما * وقد يكون حذفه ملزما) (ش) يجوز حذف ناصب الفضلة اذا دل عليه دليل نحو أن يقال من ضربت فقول زيدا التقدير ضربت زيدا اخذت ضربت لدلالة ما قبله عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون واحدا كما تقدم في باب الاشتغال نحو زيدا ضربته التقدير ضربت زيدا ضربته خفف ضربت وجوبا كما تقدم والله أعلم

ولا يجمع بين العوض والعوض وكذا يجب الحذف في التحذير بشرطه الآتي وفي المثل كلاب على البقر
أى أرسل وما جرى مجراه كاتهو أخير لكم أى انتهوا وأتوا أخيرا والله أعلم

﴿التنازع في العمل﴾

هو لغة التجاذب واصطلاحاً ما سيذكره الشارح (قوله إن عاملان) فاعل بمحذوف يفسره اقتضيا وعمل
مفعول به ذلك المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفي اسم متعلق بعمل قديم عليه مع أنه مصدر
للضرورة أو للتوسع في الطرف والمراد باقتضائهما العمل توجههما لذلك الاسم وطلب كل منهما له في المعنى أما
مع التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو التخالف فيهما كما سيمثل (قوله قبل) حال من عاملان أى حال
كونهما قبل الاسم (قوله ذأسره) في القاموس الأسرة بضم الهمزة الرفع الحصينة وأمرة الرجل رهطه
الادنون وضبطه العرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية (قوله عن توجه عاملين) قال الوضح أى فعلين
متصرفين كأتوني أفرغ عليه قطراً أو اسمين يشبهانهما كقوله

عهدت مغنيا مغنيا من أجرته * فلم آخذ إلا فناءك موثلاً

أو اسم وفعل كذلك نحو هاؤم اقرءوا كتابيه اه وقوله يشبهانهما أى في العمل لاقى التصرف كما قاله
شارحه لتلاينافيه تمثليه بهاؤم اقرءوا فانه اسم فعل جامد بمعنى خذ واتنازع هو واقرءوا في كتابيه فأعمل فيه
الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة والميم علامة الجمع والهمزة بدل من كاف الخطاب فشمّل اسم
الفاعل كالبيت والمفعول كقوله * وعزة مطول معنى غريمها * واسم الفعل كآلية والمصدر كقوله
* لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا * فليقت والضرب تنازعا مسمعا وأنكل أى أعجز من باب
دخل وطرب واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كأن يقال من قبله الرجل ومسه امرأته الموضوع ولم أر من
ذكر الصفة المشبهة وأفضل التفضيل ولا مانع منهما فيما يظهر كزيد أضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيد حذر
وكرم أبوه فليحرر فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره وأما محو فان لم تفعلوا فلم جزمت الفعل وهما في
محل جزم بان ولا بين فعلين جامدين أو فعل جامد وغيره لأن الجامد لضعفه لا يفصل من معموله والفصل لازم
في التنازع عند أعمال الاول فاذا بطل أعماله لذلك بطل التنازع اذ من شرطه جواز أعمال كل منهما ومن
هذا يؤخذ منع زيد أفضل وأكرم من عمرو لأنه لا يفصل بين أفعال ومنه بأجنبي قال الروداني ما لم يتأخر
الجامد عن غيره والاجاز لم يمدم فصله سواء أعمل الاول أم الثاني كأعجبنى ولست مثل زيد أو أجاز المبرد في فعل
التعجب مطلقا واغتفر فصل الاول من معموله اذا كان هو العامل لا متراج الجملتين بالمعطف واتحاد
مطلوبهما وقيد في شرح التسهيل بأعمال الثاني حذر من الفصل ولا بد من ارتباط بين العاملين اما بمعطف
مطلقا كما مثل أو بعمل أو لمعاني ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث أحد أظنوا وظننتم تنازعا
أن لن يبعث والثاني معمول للاول لانه صفة لمصدره المحذوف أى ظنوا ظنا كظنكم أو يكون الثاني جوابا
للاول جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيك في السكالة أو الشرط كأتوني أفرغ عليه قطرا ومنه
كما في الاسقاطى هاؤم اقرءوا كتابيه أو غير ذلك من أوجه الارتباط كما في المعنى فلا يجوز قام فعد أخوك
(قوله الى معمول) اطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلا مطلقا أو متصلا بمجرور نحو

زيداً بما قام وقعد هو وما ضربت وأكرمت الايام ووقت وتقويت بك على خلاف في الأخير واشترط قوم
وجوب توجه العاملين الى للعمل فخرج قوله تعالى وأنه كان يقول سفيهاً لا احتمال أن اسم كان ضمير الشان
فلا تتوجه الى سفيهاً ولا يظهر عدم اشتراطه في جواز التنازع في الآية كما يجوز عدمه وخارج بتوجه العاملين
أناك أذاك الاحقون فليس تنازعا والافسد اللفظ لوجوب أن يقال أناك أتوك أو أتوك أناك بل الثاني
لجرد التوكيد كالخرف الزائد فلا فاعل له أصلاً ومثله هيات هيات العقيق وخرج أيضاً قوله امرئ القيس

(ص)

﴿التنازع في العمل﴾

(إن عاملان اقتضيا في اسم)

عمل

قبل فلهما واحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل

البصرة

واختار عكسا غيرهم ذا

أسره

(ش) التنازع عبارة عن

توجه عاملين الى معمول

واحد فهو ضربتوا كرمتم بذا فكل واحد من ضربتوا كرمتم بذا فالمفعول بذا بالمفعولية وهذا معنى قوله ان حاملان الى آخره وقوله قبل معناه ان العاملين يكونان قبل المعمول كما مثلنا ومقتضاه ان لا تأخر (١٨٣) العاملان لم تكن المسئلة من باب التنازع

وقوله فلو واحد منها العمل معناه ان أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر والآخر يهمل عنه ويعمل في ضميره على ما سجد كره ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز اعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ولكن اختلفوا في الأولى منها فذهب البصريون الى أن الثاني أولى به لقر به منه وذهب الكوفيون الى أن الاول أولى به لتقدمه (ص) (وأعمل المهمل في ضميره) تنازعه والتزم ما التزمه كبحسن ويسى ابنا كما وقديني واعتديا عبدًا (ش) أي اذا أعملت أحد العاملين في الظاهر وأعملت الآخر عنه فأعمل المهمل في ضمير الظاهر والتزم الاضمار ان كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه كالفاعل وذلك كقوله يحسن ويسى ابنا فكل واحد من يحسن ويسى يطلب ابناك بالفاعلية فان أعملت الثاني وجب أن تضر في الاول فاعمله فتقول يحسنان ويسى ابناك وكذلك ان أعملت

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة * كفا في ولم أطلب قليل من المال
فقليل فاعل كفا في ولم يتوجه اليه أطلب والافسد المعنى المراد بل مفعوله محذوف أي لو سعت لأدنى كفا في
القليل ولم أطلب الملك بدليل قوله

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل * وقديدرك المجد المؤثّل أمثالي
انظر الصبان (قوله واحد) ظاهره منع التنازع فيما يمتدّ لاثنتين أو ثلاثة وهو رأي وصحيح في التسهيل والجامع الجواز وقديتعدد المعمول بغيره كما يز يد العامل عن اثنين وقد اجتمع في حديث تسبحون وتكبرون وتحمّدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع الثلاثة في الظرف وهو دبر والمصدر وهو ثلاثا الخ فأعمل الآخر وحذف الضميرين من الاولين لكونهما فضلتين أي تسبحون فيه اياها وتكبرون فيه اياها ولو أعمل غير الآخر لذكر الضميرين فيها بعد العامل لان الفضلة لا تحذف الا من الاول على المختار ومن ذلك قوله طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني * قعدت ولم أبغ الندى عند سائب
فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافاً لهم فيه وهي طلبت وأدرك وأبغ في الندى وعند فأعمل الآخر كما مرو من تنازعها مع اعمال الاول قوله

كسالك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر
ونقل الاجماع على جواز اعمال أي الثلاثة لكن قيل لا يحفظ اعمال الثاني (قوله لم تكن المسئلة من باب التنازع) أي لان السابق ان رفع كز بذا قام وقعد فكل من الفعلين مستوف لمعموله وهو ضميره فلم يطلبه ليعمل فيه وان نصب كز بذا ضربتوا كرمتم فهو معمول للاول بمجرّد وقوعه عقبه فلا يطلبه الثاني كما قاله بعضهم ولثلاث يلزم تقدم ما في حيز العاطف عليه وهو يمنع الا في نحو أقم يسير واعند الزمخشري حيث قدر فيه تأخير الحمزة لأنّها داخله على محذوف أي أقم ووافم يسيروا كما عند الجمهور بل يطلب ضميره لكونه فضلة يجوز ذكره وحذفه وكذا يمتنع التنازع في المتوسط كضربت بذا وأكرمتم فز بذا معمول الاول وحذف معمول الثاني كما قاله ابن هشام وتعبه بأن غاية ما فيه كون الاول أولى بالعمل لان معمول العامل يجوز تقدمه يردّه منع تقدم ما في حيز العاطف عليه وأجازه جماعة منهم الرضى في التقديم النصب والفارسي في المتوسط أما التقديم المرفوع فيبعد جواز ملأمر (قوله ولا خلاف الخ) محل ذلك ما لم يتفق في عمل الرفع كجاء وقامز بذا مناسياتي عن الفراء (قوله الى أن الثاني أولى) أي وان كان أضعف عملاً من الاول بدليل استدلالهم على اعمال المصدر المهي بال بقوله لقيت فلم أنكل الخ وعلى اعمال المجموع بقوله

قد جربوه فمأزات تجارهم * أباقامة الالهة والفنما
ولم يحملوه على أن العامل لقيت وزادت (قوله لقر به) أي ولسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وان اغتفر هنا الضرورة على أن الرضى نص على جواز الفصل بالأجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل اسقاطي (قوله لتقدمه) أي ولسلامته من الاضمار قبل الذكر كما عند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائي ومحل الخلاف ما لم يكن لاحدهما مرجع والافيجب اعمال الثاني في نحو ضربت بل أكرمتم زيداً والاول في ضربت لا أكرمتم زيداً كما في الشك عن صاحب البسيط واستحسنه (قوله التزم ما التزم) أي من وجوب اضرار العدة ومطابقته للظاهر افراد وغيره الا اذا صلح العامل للكل فيضم مرفرداً مذكراً لا غير نحو أجرع وقتيل هند أو الزيدون مثلاً لكن في التسهيل أن تلك المطابقة أغلبية فقد جوز سيبويه الافراد في الاحوال كلها

الاول وجب الاضمار في الثاني فتقول يحسن ويسيثان ابناك ومثله بني واعتديا عبدك وان أعملت الثاني في هذا المثال قلت ضيلوا عتدي عبدك ولا يجوز ترك الاضمار فتقول يحسن ويسى ابناك ولا بني واعتديا عبدك

لان تركه يؤدي الى حذف الفاعل والفاعل ملزم الذكروا جاز الكسائي ذلك على الحذف بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل وأجازه
 القراء على توجه العاملين معا الى الاسم الظاهر وهذا بناء منهما على منع الاضمار في الاول عند افعال الثاني فلا تقول يحسنان ويسى
 ابنك وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبيهما في هذه المسئلة (ص) (ولا تجي مع أول قداملا * ضمير غير رفع أو هلا
 بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * وأخرنه ان يكن هو الخبر) (ش) تقدم أنه اذا عمل أحد العاملين في الظاهر وأهمل الآخر عنه عمل في
 ضميره ويلزم الاضمار ان كان (١٨٤) مطلوب الفعل لما يلزم ذكره كالفعل أو نائبه ولا فرق في وجوب الاضمار حينئذ

بين أن يكون المهمل الاول
 أو الثاني فتقول يحسنان
 ويسى ابنك ويحسن
 ويسنان ابنك وذكر
 هنا أنه اذا كان مطلوب
 الفعل المهمل غير مرفوع
 فلا يخلو اما أن يكون عمدة
 في الاصل وهو مفعول
 ظن وأخواتها لانه مبتدأ
 في الاصل أو خبر وهو
 المراد بقوله ان يكن هو
 الخبر أولا فان لم يكن
 كذلك فاما أن يكون
 الطالب له هو الاول أو
 الثاني فان كان الاول لم يجز
 الاضمار فتقول ضربت
 وضربني زيد وممرت
 ومربي زيد ولا تضمر
 فلا تقول ضربته وضربني
 زيد ولا ممرت به ومربي
 زيد وقد جاء في الشعر
 كقوله
 اذا كنت ترضيه ويرضيك
 صاحب
 جهارا فكأن في الغيب
 أحفظ للعهد
 وألغ أحاديث الوشاة فقلما

كضربني وضربت قومك بالنصب أي ضربني هو أي من ذكر لكنه قبيح كما نقله العماني فالمراد التزم
 ذلك في الفصح (قوله لان تركه الخ) هذا الدليل لا يعين الاضمار لا مكان وجوب اظهاره أو جوازه الا أن
 يقال اقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على الكسائي أي ولان اظهاره يؤدي الى التكرار فتعين
 الاضمار اما في الثاني وهو اتفاق أو في الاول عند البصريين واعتراض الكوفيين بلزوم الاضمار قبل الذكر
 مردود بوقوعه في غير هذا الباب كره رجلا وسماعه فيه نظما وتراحمي سبويه ضربوني وضربت
 قومك وكقوله

جفوني ولم أجف الاخلاء اني * لغير جميل من خليلى مهمل
 وغير ذلك (قوله في جواز حذف الفاعل) أي في باب التنازع عند افعال الثاني فرار من الاضمار قبل
 الذكر لكن حذف العمدة أشنع مما فرمته الا أن يقال انه عند حذف الفاعل في المواضع المتقدمة في باب
 فليقس عليها هذا لكن قال في شرح الايضاح ما اشترعته من حذف الفاعل في ذلك باطل بل هو عنده
 مستتر في الفعل مفردا في الاحوال كلها كما مر عن سبويه أخذه يس (قوله على توجه العاملين معا) أي
 ان عطفا بالواو واتفاقا طلب الرفع قال الصبان وكذا في النصب كما يقتضيه قول الجمع في الاعراب المطلوب اه
 وينبغي تقييده بنصب العمدة لمع جواز حذفه دون غيره فان اختلفا أضمر مؤخرا كضربني وضربت
 زيداهو فرار من الاضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل ويرد لزوم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو
 لا يعقل الا أن يدعى أن العامل مجموعهما (قوله أو هلا) ماض مجهول من أو هله الله لكذا أي أهله بشد
 الهاء أي جعله أهلا له (قوله ولا تضمر) أي بل يجب حذفه لانه فضلة لا ملجأ فيه للاضمار قبل الذكر الا
 اذا وقع حذفه في بس فيضمر مؤخرا كرجبت ورجبت في الزيدان عنهما مع وفي شرح الكافية ميل الى
 اضمار الفضلة مقدمة وهو ظاهر التسهيل أيضا (قوله اذا كنت الخ) الشاهد في ترضيه ويرضيك فالاول
 يطلب صاحب مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فاعمل فيه الثاني ولم يحذف من الاول ضميره مع أنه فضلة وتقدم
 الكلام على قلما في الفاعل (قوله بمكاظ) بضم العين المهمة وتخفيف الكاف ثم ظاء مشالة سوق كانت
 تقام في الجاهلية بقرب مكة أيام الموسم وعشى من الاعشاء بالعين المهمة وهو عدم الابصار ليلا والمراد عدمه
 مطلقا وهو من اللحن وهو سرعة البصر فيعشى يطلب شعاعه أي السلاح فاعلا وهو يطلبه مفعولا فاعمل
 فيه الاول فهو فاعله وحذف ضميره من الثاني مع أن حقه الذكر وان كان فضلة (قوله وهو شاذ) أي خلافا
 لما يقتضيه مفهوم قوله والتزم ما التزم من جواز حذف الفضلة من الثاني المهمل لعدم التزام ذكره في غير
 ذلك وانما شذ حذفه هنا لان فيه تهية العامل للعمل ثم قطعه عنه لغير مقتض بخلاف حذفه من الاول فانه
 للقرار من الاضمار قبل الذكر مع كونه فضلة (قوله فان كان عمدة الخ) اشارة الى أن المراد بالخبر في

يحاول واش غير هجران ذي ود وان كان الطالب له هو الثاني وجب الاضمار
 فتقول ضربني وضربت به زيد ومربي وممرت به زيد ولا يضمر ويضمر به زيد ولا مربي وممرت به زيد وقد جاء في
 الشعر كقوله بمكاظ يعشى الناظر يسن اذا هم لحو اشاعه الاصل لحوه حذف الضمير ضرورة وهو شاذ كما شذ عمل المهمل الاول
 في للمفعول للضم الذي ليس بعمدة في الاصل هذا كله اذا كان غير المرفوع ليس بعمدة فان كان عمدة في الاصل فلا يخلو اما أن يكون
 الطالب له هو الاول

أول الثاني فان كان الطالب هو الأول وجب اضراره مؤخرا فتقول ظنني وظننت زيدا قائما اياه وان كان الطالب هو الثاني أضمرته متصلا أو منفصلا فتقول ظننت وظنني زيدا قائما وظننت وظنني اياه زيدا قائما ومعنى البيتين أنك اذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع وهو المنصوب والجرور فلا تقول ضربته وضربني زيد ولا مررت به ومررتني زيد بل يتم الحذف فتقول ضربت وضربني زيد ومررت ومررتني زيد اذا كان المفعول خبرا في الاصل فانه لا يجوز حذفه بل يجب الاتيان به مؤخرا فتقول ظننت وظننت زيدا قائما اياه ومفهومه ان الثاني يؤتى معه بالضمير مطلقا مرفوعا كان أو مجرورا أو منصوبا عمدة (١٨٥) في الاصل أو غير عمدة (ص)

(وأظهر ان يكن ضمير خبرا * لغير ما يطابق المفسر نحو أظن ويظناني أخا * زيدا وعمرا أخوين في الرخا) (ش) أي يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهرا اذا لزم من اضراره عدم مطابقتها لما يفسره لكونه خبرا في الأصل عما لا يطابق المفسر كما اذا كان في الاصل خبرا عن مفرد ومفسره مثني نحو أظن ويظناني زيدا وعمرا أخوين فزيدا مفعول أول لأظن وعمرا معطوف عليه وأخوين مفعول ثان لأظن والياء مفعول أول ليظنان فيحتاج الى مفعول ثان فلو أتيت به ضميرا فقلت أظن ويظناني اياه زيد وعمرا أخوين لكان اياه مطابقا للياء في أهمها مفردان ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو أخوين لانه مفرد وأخوين مثني

قول المصنف غير خبر العمدة من ذكر الملزوم واردة اللازم فيشمل المفعول الاول لظننت فانه لا فرق بين المفعولين في وجوب التأخير كظننت منطلقة وظننتني منطلقا هندايها فايها مفعول أول لظننت فاندفع ما يؤممه المتن من القصور نعم كان عليه أن يذكر وجوب التأخير في الفضلة عند خوف اللبس كما مر مثاله فلو قال كما في الكودي

واحذفه لكن مع لبس أو خبر * أو مبتدا آخره فهو العتبر

سلم من ذلك ودخل في كلامه خبر كان ككنت وكان زيد قائما اياه فايها خبر ككنت عائد على قائما (قوله وجب اضراره الخ) أي لانه عمدة لا يحذف وقوله مؤخرا أي خلافا لما في التسهيل تبعا لابن عصفور من تقديمه لما فيه من الاضرار قبل الذكر مع كونه بصورة الفضلة وان لزم فصله من عامله بأجنبي كذا قيل وفيه أنهم صرحوا بجواز حذف مفعولي ظن وخبر كان في قول لدليل فكيف يتمتع حذفه ولذا كان مذهب الكوفيين من حذفه أقوى لسلامته من الفصل والاضمار قبل الذكر (قوله ظننت وظننت الخ) الأول يطلب زيدا فاعلا وقائما مفعولا ثانيا والثاني يطلبهما مفعولين فأعمل فيهما الثاني فهما منصوبان به وأضمر في الاول فاعله مستترا يعود لزيد المؤخر لفظا ورتبة والياء مفعوله الاول والثاني اياه المؤخر العائد لقائم (قوله ظننت وظننت الخ) الاول يطلب زيد وقائم مفعولين فأعملهما فيهما والثاني يطلب زيدا فاعلا فأعمله في ضميره مستترا فيه وهو هنا يعود على مقدم في الرتبة لكونه معمول الاول ويطلب قائما مفعولا ثانيا فأعمله في الهاء العائدة عليه فهي مفعوله الثاني والياء مفعوله الاول (قوله وأظهر) أي ضمير للتنازع فيه أي أتت به اسما ظاهرا بدل الضمير (قوله لغير ما يطابق) أي لمبتدا في الاصل غير مطابق للمفسر كالياء في يظناني في مثاله (قوله فتفوت مطابقة المفسر) بكسر السين وهو أخوين للمفسر بفتحها وهو اياه (قوله وجب الاظهار الخ) أي وحيث كان أخا اسما ظاهرا فلا يحتاج لشيء يفسره كما تقدم فلا تنضر مخالفته للأخوين لعدم افتقاره اليهما بل انما يطابق مبتداه الاصل (قوله فلا تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع) أي بالنسبة للمفعول الثاني لان أخوين معمول لأظن ولم يتوجه اليه يظناني لعدم مطابقتها لمفعوله الاول وهو لا يطلب الا ما يطابقه فلم يفتنازعه فيه كذا قال الموضح وتبعه الشرح وأجاب سم بما حصله ان كلامنا من العاملين متوجه له في المعنى يقطع النظر عن لفظ التثنية فكلاهما يطلب مفعولا ثانيا مطابقا لمفعوله الاول فلما أعملنا فيه أظن وطابقنا به مفعوله الاول تعذر علينا الاضمار في الثاني لما مر فانقطع طلبه فمدلنا الى الاظهار وقلنا أخا موافقة للمخبر عنه وان خالف المفسر وهو أخوين لعدم احتياجه اليه ألا ترى صحة التنازع في ضربني وضربتني بالتوجه لهما اليه بقطع النظر عن نوع العمل مع انه اذا رفع انقطع طلب الناصب له وبالعكس فكذا ما هنا هاهنا وتقول

* ٢٤ - (خضري) - أول *

فتفوت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لا يجوز وان قلت أظن ويظنان اياهما زيد وعمرا أخوين حصلت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لكون اياهما مثني وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي هو خبر في الاصل للمفعول الاول الذي هو المبتدأ في الاصل لكون المفعول الأول مفردا وهو الياء والمفعول الثاني مثني وهو اياهما ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ فلما تضررت المطابقة مع الاضمار وجب الاظهار فتقول أظن ويظناني أخا زيد وعمرا أخوين فزيدا مفعول أول لأظن وعمرا أخوين فزيدا مفعول أول ليظنان فيحتاج الى مفعول ثان فلو أتيت به ضميرا فقلت أظن ويظناني اياه زيد وعمرا أخوين لكان اياه مطابقا للياء في أهمها مفردان ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو أخوين لانه مفرد وأخوين مثني

ظاهر وهذا مذهب البصريين

وأجاز الكوفيون الأضمار
مراعى فيه جانب الخبر عنه
فتقول أظن ويظننى أياه
زيدا وعمر أخوين وأجازوا
أيضا الحذف فتقول أظن
ويظننى زيدا وعمر
أخوين (ص)

﴿المفعول المطلق﴾

(المصدر اسم ما سوى
الزمان من مدلولى الفعل
كأمن من أمن) (ش) الفعل
يدل على شيئين الحدث
والزمان فقام يدل على قيام
في زمن ماض ويقوم يدل
على قيام في الحال أو
الاستقبال وقم يدل على
قيام في الاستقبال فالقيام
هو الحدث وهو أحد
مدلولى الفعل وهو المصدر
وهذا معنى قوله ما سوى
الزمان من مدلولى الفعل
فكأنه قال المصدر اسم
الحدث كأمن فانه أحد
مدلولى أمن والمفعول
المطلق هو المصدر المنتصب
توكيداً للعامله أو بياناً للنوعه
أو عبده نحو ضربت ضرباً
وسرت سيرة يد وضربت
ضربتين وسمى مفعولاً
مطلقاً لصدق المفعول عليه
غير مقيد بحرف جرو نحوه
بخلاف غيره من المفعولات
فانه لا يقع عليه اسم المفعول
الامقيد كالمفعول به
والمفعول فيه والمفعول معه
والمفعول له

عند أعمال الثاني أظن ويظننى الزيدان أخا إياهما أخوين أو يظننى وأظن الزيدان أخوين أخا
(قوله وأجاز الكوفيون الخ) أى كما يجوزون الإظهار والحذف أيضاً لسلالة معمول الآخر عليه كما جوزه
عند علم التخالف في المسألة السابقة لوجود دليله كذا في التوضيح والأشمونى وغيرهما لكن يعكر عليه
ما نقله المصريح في المسألة السابقة عن أبي حيان في النكت الحسان أن شرط الحذف عندهم مطابقة
الحذوف للثبت أفراداً وغيره والامتنع نحو علمنى وعلمت الزيدان فاقمين فلا بد أن تقول أياه ولا يجوز
حذفه اه (قوله مراعى فيه جانب الخبر عنه) أى وإن خالف المفسر ويضمر مقدما من معمول الأول
كأمثله الشرح وليس اضماراً قبل الذكر لتقدم مفسره رتبة لكونه معمول الأول فإن عمل الثاني أضمر
مؤخراً كما في التصريح عن المرادى فيقال أظن ويظننى الزيدان أخا إياهما أخا إياهما أو يظننى وأظن
الزيدان أخوين هما إياه فهما فاعل يظننى وإياه مفعوله الثاني وتقول على الإظهار أظن ويظننى الزيدان
أخا إياهما أخوين ويظننى وأظن الزيدان أخوين هما أخا وتقول على الحذف أظن ويظننى الزيدان
أخا إياهما فأياهما عائد على الزيدان وحذفنا العائد على أخا ويظننى وأظن الزيدان أخوين هما
وتحذف عائد الأخوين فتأمل والله أعلم

﴿المفعول المطلق﴾

(قوله يدل على شيئين) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة
إلى الفاعل المعين في مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام أما عند من يقول بدخولها كالسيد
فتضمن كدلالته على أحدهما فقط ويدل على كل من الفاعل والمكان التزاماً (قوله وهو المصدر)
أى مدلوله لأن المصدر هو اللفظ والحدث مدلوله والمراد بالحدث للغير القائم بغيره (قوله المصدر اسم
الحدث) لا يقال يدخل فيه اسم المصدر كغسل وغسلاً وتوضاً وضوياً وأعطى عطاءً لأن مدلوله لفظ
المصدر لا الحدث كما نقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره فهو يدل على الحدث بواسطة والمراد
الدلالة مباشرة فإن قلنا يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد لإخراجه من قيد ملحوظ أى الجارى على
فعله واسم المصدر لا يجرى عليه بل ينقص عن حروفه أو المراد الدال على الحدث بالإزالة واسم المصدر
نائب عنه بما ذكره يعلم الفرق بينهما (قوله هو المصدر) أى الصريح فلا يقع المؤول مفعولاً مطلقاً
والمنتصب يخرج الرفوع ولونائب فاعل فلا يسمى مفعولاً في الاصطلاح خلافاً لظاهر الأشمونى وعلم
أن بين المصدر والمفعول المطلق عمومًا وجهياً يجتمعان في ضربته ضرباً وينفرد المصدر في ضربك
ضرب أليم والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما سياتى فإن لم يعتبر هذا النائب وجعل للمفعول هو المصدر
المقدر نظر الأصل فالمصدر أعم مطلقاً (قوله توكيداً لعامله) أى لنفس عامله إن كان مصدر أمثله والا
فيؤكده مصدر عامله ليتجده المؤكد كإيهو شرطاً لتأكيده اللفظي الذى هذا منه فمعنى قولك
ضربت ضرباً أحدثت ضرباً ضرباً كما أفاده الدماميني والرضى فإن قلت كيف يكون لفظي مع قول
النحاس أجمع النحاة أن توكيد المصدر يدفع المجاز كالمعنى نحو وكلم الله موسى تكليماً أى بذاته لا بترجمان
أجيب بأن ذلك ليس خاصاً بالمعنى بل يكون في اللفظي أيضاً كما في المطول نحو قطع اللص الأمير الأمير
(قوله أو بياناً الخ) أى مع كونه مؤكداً أيضاً فالنوعى والعددى مؤكدان وإن كان القصد منهما بالذات
البيان وأما القسم الأول فللتوكيد لا غير فهو لا يجمع غيره وأما الباقيان فيجتمعان في ضربت ضربتى
الأمير (قوله غير مقيد بحرف) أى لانه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل اذ لم يوجد من الفاعل الا ذلك
الحدث بخلاف سائر المفعولات فإنه لم يوجد لها وإنما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها أو وقوعه لاجلها
أو معها فلذلك لا تسمى به الامقيدة بما ذكره فاللاحق بالذكر أولاً هو المفعول المطلق وإنما قدم المفعول به في

(من) (مثله) أو فعل أو وصف نصب * وكونه أصلاً لهذا (ش) يتصب المصدر (مثله) أي بالمصدر نحو عجب من ضربك زيداً
ضرباً شديداً أو بالفعل نحو ضربت زيداً ضرباً أو بالوصف نحو أنا (١٨٧) ضارب زيداً ضرباً أو مذهب البصريين

أن المصدر أصل والفعل
والوصف مشتقان منه
وهذا معنى قوله وكونه
أصلاً لهذا (ش) يتصب أي
المختار أن المصدر أصل
لهذين أي الفعل والوصف
ومذهب الكوفيين أن
الفعل أصل والمصدر
مشتق منه وذهب قوم إلى
أن المصدر أصل والفعل
مشتق منه والوصف مشتق
من الفعل وذهب ابن
طلحة إلى أن كلام المصدر
والفعل أصل برأسه وليس
أحدهما مشتقان الآخر
والصحيح المذهب الأول
لأن كل فرع يتضمن
الأصل وزيادة والفعل
والوصف بالنسبة إلى المصدر
كذلك لأن كلامهما يدل
على المصدر زيادة فالفعل
يدل على المصدر والزمان
والوصف يدل على المصدر
والفاعل (ص)

(توكيداً أو نوعاً يبين أو
عدد

كسرت سيرتين سيردى
رشد

(ش) المفعول المطلق
يقع على ثلاثة أحوال كما
تقدم أحدها أن يكون
مؤكداً نحو ضربت ضرباً
الثاني أن يكون مبيناً للنوع

نحو سرت سيردى

باب تعدى للفعل استطراد الاقصد او عند اجتماعها ترتب على ما في قوله
مفاعيلهم رتب فصدر بملطقي * وثن به فيه له معه قد كمل
تقول ضربت الضرب زيداً بسوطة * نهارها نأديبه وامراً نكل
(قوله) أي المصدر من حيث هو المذكور في قوله المصدر اسم الخ وكذا الضمير في قوله وكونه وما مضى
نصب فراجع له بقيد كونه مفعولاً مطلقاً فيه استخدام بالنسبة لهذا والمراد مثله معنى ولفظاً واما يعجبني ايمانك
تصديقاً وقعت جلوساً على ما صححه الناظم من أنه منصوب بالمدكور فن باب النياية وستأتي في افرح الجدل
أفاده شيخ الاسلام (قوله أو فعل) أي متصرف غير ملغى عن العمل فخرج فعل التعجب وكان وأخواتها
وباب ظن عند الفائه فلا يقال زيد قائم ظننت ظناً (قوله أو وصف) أي متصرف اسم فاعل أو مفعول أو بناء
مبالغة لا اسم تفضيل ولا صفة مشبهة قاله الشاطبي وأما قوله

أما اللؤلؤ فأتت اليوم الأمهم * لؤلؤ ما أبيضهم سر بال طباح
فناصب لؤلؤ ما محذوف أي تلؤلؤ ما أو الحق ابن هاشم الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة
وأراني طرباً في أثرهم * طرب الواله أو كالتحليل

(قوله مشتقان منه) الاشتقاق رد لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى ولو جاز يامع اتفاقهما في الحروف
الاصول فان اتفاقاً كلياً على الترتيب فاشتقاق صغير كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازاً
وان اختلفا ترتباً فاشتقاق كبير كما في جند وجذب وان اختلف فيهما بعض الاصول فاشتقاق أكبر
كثلب من التلم فلم أن مناسبة العنين شرط في الجميع (قوله أن الفعل أصل) أي لأنه يعمل في
المصدر ويؤثر فيه فكان أصلاً لقوته وورد بأن الحرف يؤثر في الاسم مع أنه ليس أصلاً والمراد الفعل
المضارع على الأصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق فترجح لأن الماضي كان قبل وجوده مستقبلاً وحين
وجوده حالاً وبعده ماضياً وقيل الماضي هو الأصل لسبقه بمعنى زمانه ويرجع الأول أن يفرض الاوصاف
الثلاثة في زمن واحد وهذا في زمنين مختلفين والظاهر أن غير الأصل من الفعل مأخوذ منه كالمصدر وكذا
الوصف وأما الأمر عندهم فقطعة من المضارع لا قسم برأسه (قوله والوصف مشتق من الفعل) أي فهو
فرع الفرع (قوله) وذهب ابن طلحة) هو شيخ الزحشرى وانظر ما أصل الوصف على هذا (قوله
يبين) أي المصدر بقيد كونه مفعولاً مطلقاً والضمير للمفعول المطلق في الترجمة (قوله مبيناً للنوع) أي
لكونه مضافاً وموصوفاً كما مثله أو محلى بأل الهدية كسرت السير أي المهوديينك وبين مخاطبك فهو ثلاثة
أقسام ويسمى المختص أيضاً لاختصاصه بما ذكر والتحقيق أن العدد ومختص أيضاً لتحديد به العدد المخصوص
ولذا جعل في التسهيل المفعول المطلق قسمين مبهم وهو المؤكد ومختص وهو قسبان معدود ونوعى واعلم أن
النوعى ان كان مضافاً كان من باب النياية على التحقيق لاستحالة أن يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل
مثله فالأصل سيراً مثل سيردى رشد غنى المصدر ثم صفته وأنيب المضاف إليه منابها كما حقه الدمايني ولا
يرد ذلك على المصنف لأن مراده تمثيل النوعى بقطع النظر عن كونه أصلاً أو نائباً أو ما ذوال فالظاهر أنه
قد يكون كذلك كما اذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق معهود للمخاطب سواء كان منك أو من غيرك
وقد يكون أصلياً كان قصدت الاخبار عن ذلك السير المعهود الذي وقع منك بعينه استحضاراً لصورته فتدبر
(قوله وقد ينوب عنه) أي عن المصدر المتأصل في المفعولية وهو ما كان من لفظ عاملة لا عن مطلق المصدر
حتى يلزم كون النائب غير مصدر فلا يراد أن الجدل في مثاله بفتح الجيم والذال المعجمة مصدر جذل كفرح

نحو سرت سيردى رشد وسرت سير احسنا الثالث أن يكون مبيناً للعدد نحو ضربت ضرباً وتبين وضرباً (ص)
(وقد ينوب عنه ما عليه دل * كجد كل الجد وافرح الجدل)

كل الميل وضربته بعض
الضرب وبالمصدر المرادف
لمصدر الفعل المذكور نحو
فعدت جالوسا وافرح
الجلد فالجلوس نائب مناب
القعود لمرادفته والجلد
نائب مناب الفرح لمرادفته
له وكذلك ينوب مناب
المصدر اسم الاشارة نحو
ضربته ذلك الضرب وزعم
بعضهم انه اذا ناب اسم
الاشارة مناب المصدر فلا
بد من وصفه بالمصدر كما
مثلنا وفيه نظر فمن أمثلة
سبويه ظننت ذاك أى
ظننت ذاك الظن فذاك
اشارة الى الظن ولم يوصف
به وينوب عن المصدر أيضا
ضميره نحو ضربته زيدا
أى ضربت الضرب ومنه
قوله تعالى لا أعذبه أحدا
من العالمين أى لا أعذب
العذاب وعدده نحو ضربته
عشرين ضربة ومنه قوله
تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة والآلة نحو ضربته
سوطا والاصل ضربته
ضرب سوطا فحذف
المضاف واقیم للمضاف اليه
مقامه والله تعالى اعلم

(ص)

(وما لتوكيد فوحد ابا
ون واجمع غيره وافردا)

(ش) لا يجوز تثنية المصدر
المؤكد لعامله ولا جمعه

بل يجب افراده فتقول ضربت ضربا وذلك لانه

وزنا ومعنى وظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والسيرافي والمبرد
واختاره المصنف لاطرادهم وأما مذهب سبويه والجمهور من انه منصوب بفعل مقدر من لفظه أى فرحت
وجذلت جذلا فلا يطردي نحو حلفت يمينا اذا فعل له مع أن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملحجة قاله
الرضي (قوله قد ينوب الخ) جملة ما ذكره الشرح من ذلك سبعة الكلية والبعضية والمرادف والاشارة
والضمير والمعدو والآلة أما المرادف فينوب عن المؤكد والمبين كما أشار له الشرح وكذا الاشارة والضمير كما
في الروداني والباقي عن المبين فقط وبقي ما ينوب عنهما اسم المصدر غير العلم كغسلت غسلا وتوضأت
وضوء العلماء والملاقى للمصدر في الاشتقاق بأن يشاركه في مادته امامه كونه مصدر فعل آخر كقتل اليه
تبتيلافانه مصدر لبتل كقدس وقد ناب عن مصدر تبتل وهو التبتل كالتجمل أو مع كونه اسم عين كآبنتكم
من الأرض نباتا أو أنتها نباتا احسناف نباتا اسم للنابت من زرع أو غيره وقد ناب عن انباتا وقال سبويه انه
مصدر جار على غير فعله أى فيكون من الأول لأنه في الأصل مصدر لبت سمي به النابت كما نص عليه غير
واحد فيصح فيه الاعتباران والظاهر محتمل اعتباره أيضا اسم مصدر لأنبت كغسلا وضوءا لاغسل وتوضأ
مع أنهم مصدران لغسل وضوء وأما تبتيلافلا يمكن جعله اسم مصدر لتبتل لعدم نقصه عن حروف فعله كما
هو شأن اسم المصدر فتأمل وقد جعل الموضح الملاقى في الاشتقاق شاملا للاقسام الثلاثة أى فيكنى في التنبية
ملاحظة الملاقاة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره وبقي ما ينوب عن المبين فقط نوعة كرجع القهقري
وصفته كسرت أحسن السير وهيته كيموت الكافر ميتة سوء ووقته كقوله

* ألم تقمض عيناك ليلة أرمد * أى اغتاض ليلة أرمدوما الاستفهامية نحو ما ضربت زيدا أى
ضرب ضربته وما الشرطية نحو ما شئت فاجلس أى جالوس شئت فاجلس وجملة ذلك ستة عشر منها ستة
عنهما وعشرة عن المبين لكن لم أر ناصيا انابة مصدر فعل آخر عن المبين والظاهر جواز ذلك كقتل اليه
تبتيل الخافئين (قوله ذلك الضرب) أى المهود للحاطب كأن علم الضرب وجهل فاعله فأخبرته بأنه
أنت فيكون مثالا للمبين وظننت ذاك مثال للمؤكد كد لعوده للمصدر المبهم المفهوم من الفعل وقد ينوب
عن النائب كأن يقال ضرب الأمير زيد فتقول ضربت الحص ذلك الضرب أى ضرب الأمير ذلك لأن فعل
الأمير لا تفعله أنت فحذف الموصوف وأنب عنه الصفة ثم الصفة وأنب عنها الاشارة (قوله) نحو ضربته
زيدا ان رجع الضمير الى مصدر الفعل المبهم فؤ كدلانه لوصرح بالظاهر لم يفد الا لتوكيد وان رجع الى
مصدر مفعول لدلالة المقام فنوعى فقول الشرح أى الضرب يحتمل جعل آل فيه للجنس وللعهد ومحل ذلك
ما لم يجعل زيدا بلا مفسرا للضمير والا كان مفعولا بلا مطلقا وهكذا قوله * من كل ما نال الفتى قد نلت *
وقوله * هذا سراقا للقرآن يدرسه * أى نلت النيل ويدررس الدرس فيحتمل المؤكد والتوحيى بالطريق
المذكور واما لا أعذبه أحدا من العالمين فنوعى لا غير لرجوعه لعذاب قبله بمعنى تعذيبا عظيما لأن تنوينه
للتعظيم والاصل لا أعذبه أى من يكفر تعذيبا عظيما لا أعذب تعذيبا مثله أى التعذيب المذكور أحدا لأن
تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصح نفيه خفف الموصوف وأناب عنه صفته وهى مثله ثم حذفها وأناب
المضاف اليه وهو التعذيب منابها ثم حذفه وأناب عنه ضميره أفاده في التصريح وغيره فتأمل (قوله والآلة)
أى اذا كانت في العادة أقل من ذلك الفعل فلا يقال ضربته خشبة (قوله مقامه) أى في اعرابه وافراده
وتثنيته وجمعه كضربته سوطين واسواط (قوله غيره) تنازعه الفعلان قبله فأعمل فيه الثانى وحذف
ضميره من الاول لكونه فضلا وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله ودفع به توهم امتناع الافراد من
الامر بن قبله ولا يفتنى عنه قوله فوحد ابا من حيث ان مفهومه أن غير المؤكد لا يوحدا ابا لأن هذا المفهوم
كما يحتمل نفي التأبيد أى لا يدم توحيد غير المؤكد يحتمل تأييد النفي أى لا توحده في وقت أبدا فاندفع

بثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وأما غير المؤكد وهو المبين للمعد والنوع فقد ذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه فاما المبين للمعد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربت ضربتين وضرباً واحداً (١٨٩) المبين للنوع فالمشهور انه يجوز تثنيته وجمعه اذا اختلفت أنواعه

نحو سرت سيري زيد الحسن والقبيح وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياساً بل يقتصر فيه على السماع وهذا اختيار الشلوين (ص) وحذف عامل المؤكد

بكي الخبز من عوف وأنكر جلده * وعجت عجيجاً من جذام المطارف

حيث أكد المكر والعجيج أي التصويت بالمصدر مع انهما مجازان عن المجازاة والبيان والمطارف هي الثياب الرقيقة لان محل عدم تأكيدها اذا كان يحتمل الحقيقة أيضاً كقتلت قتلاً لا فها هو مجاز قطعاً كما في القسطلاني على البخاري فالتعين للمجاز يؤكده كالأية والبيت وما يحتملها لا يؤكده الا اذا استعمل في حقيقته لان تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو وكلم الله موسى تكليماً (قوله في حذف عامله) أي لدلالة على معنى زائد على العامل فأشبه المفعول به وهو يحذف عامله (قوله وقول ابن المصنف) مبتدأ خبره قوله الآتي ليس بصحيح وقوله ان قوله وحذف الخ مقول ابن المصنف وسهو خبران والضمير في منه للناظم (قوله لان قوله ضرباً زيدا الخ) هذا أحد دليلين لان المصنف وحاصله أن عامل المؤكد قد سمع حذفه جوازاً في نحو أنت سيراً ووجوباً في نحو أنت سيراً وما أنت الاسير واضرباً زيدا وغير ذلك مما سيأتي فمنه من حذفه هنا ما سهو عن ورود هذا وأما البناء على أن ذلك من المصدر المختص بالمؤكد وهي دعوى بلا دليل الثاني ان تحليل المصنف بأن القصد به التقرير والتقوية للثاني للحذف ان أراد ان المقصود منه ذلك دائماً فمنوع ولا دليل عليه وان أراد أنه قد يقصد به ذلك وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لانسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لقرينة بالاولى اه وأجاب الشاطبي عن الاول بما في الشرح وسيأتي ما فيه وعن الثاني بأن الحذف مناف للتأكيده مطلقاً لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الاول فيكون معني به وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء به في تافيان اه فالأولوية ممنوعة لكن قد تقدم أن التحليل وسيبويه يميز ان الجمع بين الحذف والتأكيده فلا ينهض ذلك جواباً عنهما وقد اعترف الشاطبي بأن نحو أنت سيراً للتأكيده مع ما فيه من الحذف فنزاعاً بين الناظم قوياً فالأولى التزام ان هذه الامثلة من المؤكد كما قال ابن هشام انه الحق وهي مستثناة من امتناع الحذف لنسكات تأتي ويدل على الاستثناء قوله والحذف حتم الخ فلا ترد على الناظم لا يقال لا دليل على استثناء أنت سيراً لانه لم يذكره لانا نقول يشير اليه مفهوم قوله كذا مكرر (قوله لانه واقع موقعه) أي فقافته النيباة عن فعله واعطاه معناه لتأكيده والا كان مؤكداً لنفسه وهو باطل (قوله ليست من باب التأكيده) أي بل هي قسم برأسه فالمصدر اما مؤكداً أو نوعياً أو عددياً أو بدلياً من فعله ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله توكلنا أو نوعاً الخ وأن المراد ليست منه الآن بعد النيباة وان كانت منه أصالة (قوله عدم جواز الجمع) قد يقال ان ذلك لعارض نيباتها لا

ضرباً زيدا ليس من التأكيده في شيء بل هو أمر خال من التأكيده بمثابة اضرب زيدا لانه واقع موقعه فكما ان اضرب زيدا لا تأكيده فيه كذلك ضرباً زيدا وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيده في شيء لان المصدر فيها نائب عن العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض عنه و يدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكديات يمنع الجمع بينهما وبين المؤكد

بالنظر لذاتها وأيضاً لا يأتي في نحو أنت سير الان الحذف فيه غير واجب فالاولى الجواب بـ (قوله) وما يدل
 الخ) فيه ان من قال يعمل النائب يحتمل أنه يراد من المؤكد ولكن اختص بـ (قوله) اقتضت عمله وهي نيابته
 عن فعله فتأمل (قوله) بدلا من فعله) أي عوضا عن اللفظ به أي عن التلفظ بفعله ولو التقدر في المصدر الذي
 لا فعل له كبه بمعنى تركا في قوله يصف السيوف

تذرع الجاحم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كأنها لم تخلق

أي ترك الاكف في رواية خفض الاكف بالاضافة قبله اما منصوب بفعله المهمل وان لم يصح النطق به أو
 بفعل أمر مرادف لفعله المهمل وهو اترك عند الجمهور أي اترك ذكر الاكف بله أي تركا أما على رواية
 نصب الاكف قبله اسم فعل بمعنى اترك ومثل ما ذكر يقال في ويحه وويله وويله وويله وهي بحسب
 الاصل كنيات عن العذاب والهلاك فتقال عند الستم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتعجب
 يقولها الانسان لمن يحب ويغضب وقيل ان ويحه وويله وويله وويله وويله وويله وويله وويله وويله
 مطلقة لفعل مهمل أو لفعل من معناها أي أجزنه الله أو أهلكه أو رحمه مثلا وقيل منصوبة على المفعول به
 والتقدير أزمه الله وويله وفي الايضاح ان المصدر في نحو ضرب باز يدا وقيام لا قعودا مفعول به أيضا عند
 سيبويه أي أزم ضرب بالخ أي فكونه بدلا من فعله انما يظهر عند غير سيبويه القائل بأنه مفعول مطلق
 (قوله في الأمر والنهي) أي سواء تكرر كقوله

فصبر في مجال الموت صبورا * فما نيل الخلود بمستطاع

أم لا كما مثله وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ليقوم مقام العامل (قوله) أي قم قياما لاتقعد الخ
 اعترض بأن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالاولى في التخلص عن ذلك أن يجعل قيلما مفعولا به لفعل
 محذوف ولا قعودا عطف عليه أي افعل قياما لا قعودا وأما جعل أبي حيان لا نافية للجحس وقعودا اسمها
 نون شذوذ فكل مع انه يحتاج كما قاله الدماميني الى جعله خبرا بمعنى النهي أفاده الصبان وعلى هذا
 فليس المثال مانحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلا من فعله في النهي مع انهم صرحوا بوقوعه فيه ولا
 يبعد أن يخص النع من حذف مجزوم لا الناهية بما اذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ما ذكره هنا فتأمل (قوله
 نحو سقيالك) الجار هاليان مفعول المصدر وفي سحقالز يدو بعد الهليان فاعله فهو متعلق بأعني
 محذوفا أي لك أعني أخبر لمحذوف وجوبا أي ارادني أو دعاني لك وعلى كل فالكلام جملتان وتقدم
 لذلك مزيد في الابتداء ويجوز في نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء خبره الظرف بعده ويكون السو غ له معنى
 الفصل كسلام على آل يس وأما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقك فلا يرفع لعدم خبره ولو أضاف فرفعه
 أحسن كالويل له والخيبة لكن ادخال آل سماعي عند سيبويه فلا يقال السقي له لعدم سماعه وقاسه الفراء
 والجرى كما في الجمع ومقتضى التسهيل رفع المضاف أيضا وهو الوجه الا مانع من تقدير خبره ويجوز
 الرفع أيضا في المكرر والمصور والمؤكد نفسه وغيره لكن على الخبرية كما في التسهيل نحو له على ألف
 اعتراف وزيد قائم حق أي هذا اعتراف وحق وكذا في المفيد خبرا سواء كان انشائيا كعجب لتلك قضية
 وقول الاعرابي حمد الله وثناء عليه لما قيل له كيف أصبحت أي أمرى عجب وشأنى حمد الله وأغبر انشائي
 كافتل وكرامة أي ولك كرامة اه قال الصبان والظاهر أن ما للتفصيل كذلك والأوجه اطراد الرفع فيما ذكر
 كما يفيد كلام ابن عصفور (قوله) وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعة ان الواقع بعد الاستفهام وفي الخبر
 ليس من الآتي بدلا عن فعله وقوله الآتي والمصدر نائب منابه الخ نص في انهما منه في عبرته فلاقة والثاني
 هو الصواب فالآتي بدلا عن طلب وخبري فالاول هو الواقع أمرا أو نهيا أو دعاء أو توبيخا وهذا النوع
 مقبى على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مقردا منسكرا والا كان سماعيا كويله

وما يدل أيضا على أن
 ضرب باز يدا ونحوه ليس من
 المصدر المؤكد لعامله أن
 المصدر المؤكد لا خلاف في
 انه لا يعمل واختلفوا في
 المصدر الواقع موقع الفعل
 هل يعمل أولا والصحيح
 أنه يعمل فريدا في قولك
 ضرب باز يدا منصوب بضربا
 على الاصح وقيل انه
 منصوب بالفعل المحذوف
 وهو اضرب فعلى القول
 الاول تلبضربا عن اضرب
 في الدلالة على معناه وفي
 العمل وعلى القول الثاني
 نائب عنه في الدلالة على
 المعنى دون العمل (ص)
 (والحذف حتم مع آت بدلا *
 من فعله كندلا الله كندلا)
 (ش) يحذف عامل المصدر
 وجوبا في مواضع منها اذا
 وقع المصدر بدلا من فعله
 وهو مقبى في الامر
 والنهي نحو قياما لا قعودا
 أي قم قياما لاتقعد قعودا
 والدعاء نحو سقيالك أي
 سقالك الله وكذلك يحذف
 عامل المصدر وجوبا اذا
 وقع المصدر بعد الاستفهام
 المقصود به التوبيخ نحو
 أتوانيا وقد علاك المشيب
 أي أتوانى وقد علاك
 ويقل حذف عامل المصدر
 وإقامة المصدر مقامه

والخبري اما مسجوع ولم تعرض له المصنف ومثله الشارح بقوله أقفل وكرامة وامام قيس وهو ما ذكره بقوله وما لتفصيل الى آخر الباب فشكل ذلك بدل عن فعله خلافا لما يقتضيه الشرح (قوله في الفعل المقصود به الخبر) المراد بالخبر ما قبل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلبي كقولهم عندئذ كر النعمة حمدا وشكرا لا كفر او عندئذ كر الشدة صبرا الاجز او عند ظهور معجب عجاو عند الامتثال سمعا وطاعة أي حمدت حمدا وشكرت شكرا وصبرت صبرا الخ فالمقصود في ذلك الانشاء لكن جعلوا هامن قسم الخبر نظر اللفظ العامل وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظا ومعنى والمراد بقلة الحذف في ذلك قصره على السماع فان المصدر الخبري خمسة أنواع أربعة منها قياسية وهي المذكورة بقوله وما لتفصيل الخ وواحد سماعي وهو هذا وضابطه أن يدل على عامله دليل ويكثر استعماله في كلامهم كهذه الامثلة ومثال الشرح فالعامل في جميعها محذوف وجو بالكثرة دور انها في كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كالامثال ولا يتجاوز مورد السماع وانما يجب الحذف في حمدا وشكرا لا كفر عند اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بأنه يقال حمدت حمدا وشكرت شكرا على ان الكلام يذكر الفعل يكون خبرا وكلامنا عند قصد الانشاء وحينئذ يكون المصدر والفعل متعاقبين فلا يجمع بينهما كذا قال الدميني نقلا عن الشاويين والظاهر أن صبرا لاجزا وسمعا وطاعة كذلك فوجوب الحذف خاص باحتاجهما أو عند قصد الانشاء وهذا لا رضى تفصيل آخر حيث قال الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها ان لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ما تعلق به من مجرور بحرف أو باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحمدت حمدا وشكرت شكرا وسقائك الله سقيا وأما ما بين فاعله باضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعده الله وصبغة الله وحنانيك ودوايك أو بحرف جر كسحقا لك أي بعدد و بؤسالك أي شدة أو بين مفعوله باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولييك وسعديك ومعاد الله أو بحرف كعمدالك وشكرا وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس أن يكون هنالك ضابط كل واحد حذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع احتراز من نحو ومكر ومكرهم وسعى لها سعيها ثم علل ذلك فانظره (قوله على حين الخ) قبله يملون بالدهنا خفا عياهم * ويرجع في دارين بجر الحقائق

والدهنا بفتح الدال المهملة ودارين بكسر الراء وموضعان والضمير في يملون للصوم وكذا في يرجع وأنته تحقيرا لهم وعياهم جمع عيبة بفتح المهملة وهي كالحقائب أو عية الثياب والزاد ونحوهما وبجر بضم للوحدة وسكون الجيم جمع بجر كحمر وحمرأ أي مملئة حقائبهم بعد خلوها على حين يروى بالفتح على البناء لا ضافته لجملة ألمى وبالجر على الاعراب والظاهر أنه متعلق بقول محذوف أي فيقولون ندلا حين ألمى الخ والمال مفعول به ندلا ولفعله المحذوف أي اختطف المال (قوله وزير يق اسم رجل) لا ينفي قول العيني اسم قبيلة لا احتمال تسميتها باسم أيها (قوله وما لتفصيل الخ) عطف على ندلا فهو مثال ثان لا تأتي بدلا من فعله وكذا ما بعده فقله عامله يحذف تأكيد لفقد عطفه على المثال وليست ما مبتدأ خبرها ما بعدها لثلاثيهم أنه قسم لا تأتي بدلا من فعله مع أنه منه (قوله لعاقبة ما تقدمه) أي الفائدة المرتبة عليه والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طلب كالأية فان طلب شد الوفاق بترت عليه ما فصله بالمصادر بعده أو خبر كقوله

لأجهدن فاماردواقمة * تخشى واما بلوغ السؤل والامل

فلا جهدن جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعده ما يترتب عليه واحترز بالقبليّة عن نحو ما اهلا كآو ناديا فاضرب زيدافيجوز اظهار فعله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما فصل به مفرد قبله كلز يدسفر فامامحة أو اغتناما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جملة وتقدمها

في الفعل المقصود به الخبر نحو أقفل وكرامة أي وأكرمك فالمصدر في هذه الامثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبا والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه وأشار بقوله كندلا الى ما أنشده سيبويه وهو قول الشاعر على حين ألمى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

فندلا نائب مناب فعل الامر وهو اندل والتدل خطف الشيء بسرعة وزريق منادى والتقدير ندلا يازريق المال وزريق اسم رجل وأجاز المصنف أن يكون مرفوعا بندلا وفي نظر لانه ان جعل نائبا مناب فعل الامر للمخاطب والتقدير اندل لم يصح أن يكون مرفوعا به لان فعل الامر اذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرا فكذلك ما نائب منابه وان جعل نائبا مناب فعل الامر للغائب والتقدير ليندل صح أن يكون مرفوعا به لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فصل الامر للغائب وانما ينوب مناب فعل الامر للمخاطب نحو ضربا زيدا أي اضرب زيدا والله أعلم (ص)

(وما لتفصيل كامانا * عاملة يحذف حيث ضا) (ش) يحذف أيضا عامل المصدر وجوبا اذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى حتى

إذا تختموهم فشدوا الوثاق فامنا بعد ما فداء فمنا وفداء مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا والتقدير والله أعلم فاما تختمون منا وما تخفون فداء وهذا معنى قوله وبالتفصيل الخ أي يحذف عامل المصدر السوق بالتفصيل حيث عن أي عرض (ص) كذا مكرر وذو حصر ورد * نائب فعل لاسم عين استند (ش) أي كذا يحذف عامل المصدر وجوبا إذا تاب للمصدر عن فعل أسند لام عين أي أخبر به عنه وكان المصدر مكررا أو محصورا مثال الكرر زيد سير اسير أو التقدير زيد سير سيرا محذوف بالقيام التكرار مقامه ومثال المحصور مازيد الاسير وانما زيد سير والتقدير (١٩٢) مازيد الاسير سيرا وانما زيد سير سيرا محذوف بالقيام

في المحصر من التأكد القائم مقام التكرير فان لم يكرر ولم يحصر لم يجب الحذف نحو زيد سيرا والتقدير زيد يسير سيرا فان شئت حذف يسير وان شئت صرحت به والله أعلم (ص)

(ومنما يدهونه مؤكدا) نفسه أو غيره فالمبتدأ نحوه على ألف عرفا * والثان كابني أنت حقا صرفا)

(ش) أي من المصدر المحذوف عامله وجوبا ما يسمى للتأكد لنفسه والتأكد لغيره فالتأكد لنفسه هو الواقع بعد جملة لا تختمل غيره نحوه على التضرع أي اعترافا فاعترافا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير أعترف اعترافا ويسمى مؤكدا لنفسه لانه مؤكد للجملة قبله وهي نفس المصدر بمعنى أنها لا تختمل سواه وهذا هو المراد بقوله فلبتدا أي فالاول من

(قوله اذا تختموهم) أي أكثرتم فيهم القتل فشدوا الوثاق أي فامسكوا عن القتل وأسروهم وشدوا وثاقهم أي ما يقيدون به (قوله كذا مكرر) أي مرتين فأكثر (قوله ورد) أي المذكور من الكرر والمصور لان الجملة نفت لها و نائب حال من فاعله ولا سم عين متعلق باستند وهو صفة لفعل كما استظهره العرب وجعلها المكودي نعتا ثانيا لمكرر وما عطف عليه (قوله اسند الخ) يستفاد منه أن شروط وجوب الحذف ثلاثة كون عامله خبرا أي ولومسوخا كان زيد اسير اسيرا أو كون المبتدأ اسم عين وتكرار المصدر أو حصره ويقوم مقامه ما دخول الهزمة على المبتدأ نحو أنت سير أو العطف عليه كانت أكل أو شربا كافي التصريح ويشرط أيضا استمراره الى الحال كما نصوا عليه لا منقطعا ولا مستقبلا وانما اشترط اسم العين ليؤمن معه من توهم خبرية المصدر اذا لا يخبر به عنها الابتأويل فيحتاج للفعل بخلاف اسم للعين فيرفع المصدر بعده على الخبرية لصحتها بل تأويل كأمرك سير ومقتضى ذلك أن اسم المعنى اذا لم يصح المصدر خبرا عنه الابتأويل كملك نقصان وشكك زيادة يصح فيه النسب ويجب حذف الفعل مع التكرار على تقدير أملك ينقص نقصانا ويزيد زيادة وحينئذ في مفهوم قوله لاسم عين تفصيل يس (قوله صرفا) نفت لحقا وهو صالح لتوكيد الجملة بانفراده فكأنهما مثالان في مثال واحد (قوله لا تختمل غيره) ان أراد أنها لا تفيد معنى حقيقيا غير معنى المصدر فمابعد كذلك أو أنها لا تفيد معنى غيره ولو مجازيا فممنوع سم أي لا احتمال كونها للتكم مجازا الآن يراد لا تختمل غيره احتمالا قريبا والتكم بعيد صلبا والاصح منع تقديم هذا المصدر كالذي بعده على الجملة وتوسطه بين جزأيها لانه دليل العامل فلا يفهم الاتصافا وأما قولهم أحقاز يد منطلق فحفاظر لا مصدر كائن عليه (قوله وهي نفس المصدر) فيه تسميح والمراد أن التكم بها ونفس الاعتراف ونفس فيه فالمصدر مؤكدا للاعتراف الذي تضمنته الجملة فصار مؤكدا لنفسه كما في ضربت ضربا ولا يشكك ذلك على قوله وحذف عامل المؤكد كما امتنع لما مر أن هذا مستثنى منه أو يقال لمادت الجملة على العامل كان كما نهذ كور لقيامها مقامه (قوله أنت ابني حقا) مثله لأفعله البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا والتاء الواحدة والبت القطع أي أقطع بذلك القطعة الواحدة أي لا تردد ثم أجزم مرة أخرى وكان اللام للهدى أي القطعة المعلومة التي لا تردد معها ولا يجوز حذف ال على المشهور ولم يسمع فيها الا قطع الهزمة والقياس وصلها تصريح وانما كان مثله لان البتة محقق لاستمرار النبي قبله بعد احتمال الانقطاع (قوله يحتمل أن يكون حقيقة) مقتضاء أن حقا هنا بمعنى حقيقة فيكون رافعا لاحتمال المجاز أما اذا كان بمعنى ضد الباطل فلا ير فيه بل يصح معه أن يراد بنوة العلم لكنه يرفع احتمال بطلان القضية لاحتمال الجملة قبله للصدق والكذب فتصير به نصافي الثبوت وتسمى مؤكدا لغيره لان الجملة مغايرة له لفظا ومعنى قاله الدماميني قال الرضي وهو مؤكدا لنفسه أيضا لان الجملة تدل عليه نصا من حيث انه مدلول لفظها وأما احتمالها للكذب أو المجاز فأمر على لمدلول اللفظ

القسمين المذكورين في البيت الاول والمؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تختمله

بل

وتختمل غيره فتصير بذكره نصافيه نحو أنت ابني حقا فمصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير أحقه حقا ويسمى مؤكدا لغيره لان الجملة قبله تصلح له ولغيره لان قولك انت ابني يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازا على معنى أنت عندي في الحنو بمنزلة ابني قلنا قال حقا صارت الجملة نصا على ان المراد بنوة حقيقة فتأثرت الجملة بالمصدر لانها صارت به نصا فكان مؤكدا لغيره لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه

بل هو تقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار فلا تنفيده لا يثبت مدلولها في الواقع حقيقة وأما احتمال الخبر للصدق
والكذب فليس المراد به أن الكذب مدلوله كاصدق بل من حيث العقل وحينئذ فاما سمي هذا مؤكدا
لغيره مع أنه كالاول لانك انما تؤكده بمثله اذ توهم المخاطب ثبوت تقيض الجملة في نفس الأمر وغلب عنده
كذب مدلولها فكان الجملة محتملة له ولنتقيضه فقيل مؤكده لغيره وأما الاول فلا يؤتى به لمثل هذا الغرض
(قوله كلى بكاء) ينبئ جملة صفة الجملة أي بعد جملة كائنة كهذه ليكون مشيرا لباقي الشروط والبكاء بالقصر
اسالة الدمع والمدرع الصوت وقيل لغتان في كل كافي المصباح وعلى الاول يحتاج لارتكاب الضرورة في
قصر الاول أو مد الثاني والاول دان الجملة لم تحوم معنى المصدر لكن برد انهم تحو فاعل المصدر المنصوب اذ
فاعله ذات عضلة أي ممنوعة من النكاح وهي غير اليا في لى ويدفعه أن المعنى لى بكاء مثل بكائها أو صاحب
المثل هو المتكلم والعضلة أيضا الداهية يقال انه لعضلة من العضل أي داهية من الدواهي (قوله اذ اقصد به
التشبيه الخ) جملة الشروط سبعة كونه مصدرا ومشعرا بالحدوث وقصد به التشبيه وقصد به جملة ومشتمة على
فاعله وعلى معناه وليس فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح منها ثلاثة وترك الباقي وستعلم محترزها (قوله
الشكلى) بفتح التثنية مقصورا أي الحزينة لفقدها ولدها يقال نكث ولدها اذ افقدته (قوله تشبيهي)
أي لسكون المعنى مثل صوت حمار ولذا كان في الجملة قبله معناه وفاعله لان فاعل المثل هو زيد وهو أيضا مشعر
بالحدوث لكونه مصدر صات يصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت أي اخراج ما يسمع واحداه
لا بمعنى السمع وخلافا للمرادى وليس في الجملة قبله ما يصلح لعمله لما سياتى فاستوفى الشروط ومثله
مثال المصنف ونحوه ضرب ضرب الملوك واعلم أن هذه الشروط لوجوب حذف الناصب اذا نصب
ويجوز معارفه بدلا مما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبر المحذوف وهل النصب حينئذ أرجح أو هما
سواء قولان (قوله بفعل محذوف وجوبا) أي لا بالمصدر الذي في الجملة لان المصدر لا يعمل الا اذا كان
بدلا من فعله أو مقدر بالحرف المصدرى وليس هذا كذلك أما الاول فظاهر وأما الثاني فلانه مبتدأ
والاصل فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع وعلى
المرادى مثال الصوت بأن الاول فيه بمعنى ما يسمع فليس مصدرا حتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال في
الشدور لان الصوت الاول لم يرد به بالحدوث حتى يقدر بالفعل بل المعنى في قولك مررت فاذا له صوت صوت
حمار أنك مررت به وهو في حال تصويته فلذا قدر والثاني ناصبا اه أي واشترط الاشعار بالحدوث انما
هو في الثاني المنصوب فلان في فليتامل هذا وقال الناظم اشتراط ذلك في عمل المصدر غالب لا لازم فعليه يجوز
النصب بالمصدر الذي في الجملة بالتقدير فعل وهو ظاهر كلام سيدي به في هذا المثال قاله الرضى (قوله وجب
الرفع) أي خبر الما قبله (قوله وكذا) أي يجب الرفع لكن ليس خبر الما قبله بل بدل منه أو نعت بتقدير مثل
أو خبر المحذوف أي هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلان في جواز النصب على الحال
ان وجد مسوغه كالمثال الآتي لانه حال من المستكن في الظرف وعمالم يشتمل على الفاعل قولهم عليه نوح
نوح الحمام لان ضمير عليه للنوح عليه لا للتأنيخ وكذا يجب الرفع اذا عدم المصدر كانه يد يد أسد أولم يشعر
بالحدوث كانه ذكاه الحكاء لان الذكاء من الملكات الراسخة لا من الافعال المتجددة بالعلاج
كالضرب والتصويت أولم يكن للتشبيه كانه صوت صوت حسن أولم يكن في الجملة قبله معناه كانه ضرب صوت
حمار أما اذا كان في الجملة ما يصلح للعمل فيه كزيد يضرب ضرب الملوك فيتعين نصبه به (تنبيه) المراد
باشتمالها على معناه ما هو أهم من أن يكون فيها اللفظة أيضا كما مرأ ومعناه فقط كقوله يمدح فرسا بالضمور

ما ان يمس الارض الامسكب * منه وحرف الساق طى الحمل

أي بلغ في الضمور الى حيث لو اضطلع لم تمس بطنه الارض بل منكب وحرف ساقه فالعنى أنه مدمج الخلق

(ص)

(كذلك ذو التشبيه بعد

جملة

كلى بكاء بكاء ذات عضله)

(ش) أي كذلك يجب

حذف عامل المصدر اذا

قصد به التشبيه بعد جملة

مشتمة على فاعل المصدر

في المعنى نحو لى يصوت

صوت حمار وله بكاء بكاء

الشكلى فصوت حمار مصدر

تشبيهي وهو منصوب

بفعل محذوف وجوبا

والتقدير يصوت صوت

حمار وقبله جملة وهي لى

صوت وهي مشتمة على

الفاعل في المعنى وهو زيد

وكذلك بكاء الشكلى

منصوب بفعل محذوف

وجوبا والتقدير يبكى بكاء

الشكلى فالولم يكن قبل هذا

المصدر جملة وجب الرفع نحو

صوته صوت حمار وبكائه

بكاء الشكلى وكذا لو كان

قبله جملة وليست مشتمة

على الفاعل في المعنى نحو

هذا بكاء بكاء الشكلى وهذا

صوت صوت حمار ولم

يتعرض المصنف لهذا

الشرط ولبيكنه مفهوم من

تشبيهه

مدكوك بعضه في بعض ومطوى كطى الحمل وهو علاقة السيف أى كدبحه في بعضه بالظفر والله أعلم

﴿ المفعول له ﴾

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون أنه مفعول مطلق وعكس ابن الحاجب لأن احتياج الفعل إلى الظرف أشد من العلة (قوله ودن) أمر من الدين بفتح الدال أى أقرض غيرك وأمر من الدين بالكسر بمعنى المجازاة والخضوع وحذف علة له لالة علة الأولى أى دن شكرا لأنه يجوز حذف المفعول له لدليل أو أن شكرا المذكور علة لهما معا (قوله وقتنا) تمييز محول عن الفاعل أى متحد وقته أو منصوب بنزع الخافض (قوله كلز هداخ) يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جر كنهاله أو نصب كقوله * طربت وما شوقا إلى البيض أطرب * وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي (قوله في الوقت) أى بأن يقع حدث العامل أثناء زمن المصدر كهر بت جننا أو يقع أول العامل آخر زمن المصدر كجستك خوفا من فرارك أو عكسه كجستك أصلا لحالك تصریح (قوله والفاعل) أى بأن يكون فاعل المصدر هو فاعل عامله ولم يشترطه ابن خروف تمسكا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا حيث إن فاعل الإرادة هو الله والخوف من مخاطبين ومع نصبه على المفعول له ورد بأنه متحد بتأويل الخوف والطمع بالآخاف والاطماع أو هما حالان من مخاطبين كما قاله الخنصري وأما تأويله بأنه علة للرؤية من مخاطبين التي تضمنها يريكم لا لإرادة التي هي فعل الله تعالى فيرده أن العامل الذي يتعلق به الأحكام التحوية هو يريكم لا الرؤية التي في ضمنه وأيضا لا يظهر كون الخوف باعثا على الرؤية لأنهم لا يرون لأجل خوفهم بل الله يريهم لأجل ذلك فتدبر (قوله ضربت ابني نأديا) قيل فيه تعليل الشيء بنفسه لأن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى ولا يصح تقدير ارادة تأديب لصبرورة المعنى أدبته أو ضربته لإرادة ذلك وفيه ركاكة لا تخفى إذ ارادة الشيء مسببة عن الباعث عليه لأنها هي الباعث وأجيب بأن المراد بالتأديب أثره وهو التأديب أى ضربته لإرادة أن يتأدب ببناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضربته لأجل أن يتأدب ببناء على عدمه ولا شك أن التأديب يحصل أثناء زمن الضرب أو آخره فهما متحدان وقتا على حد جئتكم أصلا لحالك فلا حاجة لبنائه على عدم اتحاد الوقت أيضا لكن برده على أن الضرب هو سبب التأديب وعلة فكيف يجعل التأديب علة للضرب ويحاج بانفكاك الجهة فوجود الضرب علة في وجوب التأديب وتصور التأديب علة في إيجاد الضرب كحفر البئر لأجل الماء فتدبر (قوله جواز النصب) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين لا مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه أى جئتكم أكرمكم أكراما كما قال الزجاج ولا للفعل المذكور للاقائه في المعنى كقعدت جلوسا كما قال الكوفيون (قوله إن وجدت الخ) ظاهره كأنظم أن هذه شروط لنصبه لا لتسميته مفعولا فيسمى بذلك عند جره والجمهور على أن الجرور ولو مستوفيا للشروط مفعول به وعليه فهذه شروط لتحقيق ماهيته (قوله الثلاثة) لم يذكر كونه للتعليل الذي في المتن أى مفهوم العلة الفعل والباعث عليه لأن ترتب على فقدها الجزر بحرف التعليل وذلك ممنوع عند فقد العلية وليس تركه إشارة للاعتراض على المتن لأن العلية محل الشروط لا شرط كما قيل لأن محل الشروط نصب المفعول له أو تحققه على ما مر لا العلية بل هي شرط يخرج به نحو أحسنت إليك انعاما عليك لأن الشيء لا يعمل بنفسه وهى تغنى عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنف وإن شرط فقد الخ خاص بغيرها وبقي من الشروط كونه قلبيا فلا يجوز جئتكم قراءة العلم أو قتلا للكافر أو ضرب زيد خلافا للفارسي لأن الحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك ورد الرضى بأنه إن أراد أن الباعث يتقدم وجودا فممنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصورا فسلم

(ض) ﴿ المفعول له ﴾
(ينصب مفعولا له المصدران)
أبان تعليل كجدشكرا ودن وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وإن شرط فقد فاجره بالحرف وليس يمنع مع الشروط كزهد ذافع)
(ش) المفعول له هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل نحو جد شكرا فشكرا مصدر وهو مفهم للتعليل لأن المعنى جد لأجل الشكر وهو مشارك لعامله وهو جد في الوقت لأن زمن الشكر هو زمن الجود والفاعل لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر وكذلك ضربت ابني نأديا فتأديبا مصدر وهو مفهم للتعليل إذ يصح أن يقع في جواب لم فعلت الضرب وهو مشارك لضربت في الوقت والفاعل وحكمه جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة أعنى المصدرية وإبانة التعليل واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل فإن فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل

وهو اللام أو من أوفى أو الباء فقال ما عدت فيه المصدرية قوله جئتكم لاسمن ومثل ما لم يتحد مع عامله في الوقت جئتني اليوم لا كرام
هذا ومثل ما لم يتحد مع عامله في الفاعل جاءني لا كرام عمرو له ولا يمنع الجر بالحرف مع استحكال الشروط نحو هذا فنع لزهد وزعم
قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاد مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب اكرام في الثالين السابقين والله
أعلم (ص) (وقل أن يصحبها المجرد * والعكس في مصحوب أو وأنشدوا (١٩٥) لا أقعد الجين عن الهيجاء *

ولو توالى رمز الاعداء
(ش) المفعول له المستكمل
للشروط المتقدمة له ثلاثة
أحوال أحدها أن يكون
مجردا عن الألف واللام
والإضافة والثاني أن
يكون محلي بالألف واللام
والثالث أن يكون مضافا
وكما يجوز أن تجر بحرف
التعليل لكن الأكثر فيها
تجرد عن الألف واللام
والإضافة النصب نحو
ضربت ابني تأديبا ويجوز
جره فتقول ضربت ابني
لتأديب وزعم الجزولي أنه
لا يجوز جره وهو خلاف
ما صرح به النحويون
وما صحب الألف واللام
بعكس المجرد فالأكثر جره
ويجوز النصب فضربت
ابني للتأديب أكثر من
ضربت ابني التأديب وما
جاء فيه منصوبا ما أنشده
المصنف

* لا أقعد الجين عن الهيجاء *
البيت فالجين مفعول له أي
لا أقعد لأجل الجين ومثله
قوله
فليت لي بهم قوما إذا
ركبوا

ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابني تأديبا وجئتكم أصلا حالك فانه مفعول له إجماعا وليس قلبيا ولا
متقدما للوجود فان قدر فيه ارادة تأديب وإصلاح قلنا فيلجز جئتكم اكرامك لي وجئتكم اليوم اكراما
لك غدا بل جئتكم سمناء وعسلا على تقدير ارادة ذلك فظهر أن المفعول له هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر
وأنه على ضربين لأن المتقدم اما وجوده فيكون من أفعال القلوب كقعدت جينا أو نصوره فقط لكونه
غرضيا ترتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل قلب كضربت تأديبا (قوله وهو اللام) هي الأصل في التعليل
وما بعدها نائب عنها نحو فظلم من الذين هادوا حرمنا لاختلاف الفاعل ودخلت المرأة النار في هرة لعدم
المصدرية ولا تقتلوا أولادكم من املاق أكلنا دار القامة من فضله لعدم القلب ان قلنا باشرطه والا فما جر
مع استيفاء الشروط وبقى مما يفهم التعليل نحو واذكروه كما هذا كم أي هدايتكم وأسلم حتى تدخل الجنة
وجئتكم كي تكرمي وتكبري والله على ما هذا كم وفي شرح اللوحة لابن هشام أن الكاف وحتى وكى لا تجر
المفعول له لأنها لا تكون للتعليل الامع الفعل وسابكه اه وينبغي أن على كذلك ومقتضاه أن المصدر
للمؤول لا يقع مفعولا له وان أفاد التعليل (قوله جئتكم لاسمن) مثله والارض وضعا للانام أي الخلوقات
(قوله جئتني اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس

جئت وقد نضت لنوم نياها * لدى الستر الالبسة المتفضل
ونضت بخفيف الضاد المعجمة أي خلعت وزمنه قبل النوم (قوله لا كرام عمرو له) مثله
واني لتعروني لذكراك هزة * كما اتفضل الصنفور بلله القطر

ففاعل العرو والهزة وفاعل الذكري المتكلم (قوله ولا يشترط اتحاد الخ) هو مذهب سيبويه والمتقدمين
كافي الجمع ومر عن الرضي ترجيح كونه غير قلبي وأجاز يونس عدم المصدرية تمسكا بنحو أما العبيد فذو
عبيد بالنصب أي مهماند كرا أحد الأجل العبيد فالمدكور ذو عبيد فلم يبق له شرط إلا العلية لكن قال
سيبويه رواية النصب رديئة جدا فلا يخرج عليها وجهه بعضهم مفعولا به أي مهماند كرا العبيد الخ (قوله
أن يصحبها) أي الحرف المذكور في قوله فاجر جره بالحرف وأثنتا ويله بالكاء وفي نسخ أن يصحب
بالتذكير وفي أخرى فاجر جره باللام فالثاني ظاهرا (قوله وأنشدوا) أي التحاة شاهد الجواز قول بعض
العرب لا أقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله لكن الأكثر فيها تجر الخ) أي لأنه أشبه الحال والتميز
في التنكير والتبيين (قوله لا يجوز الجر) رد بقوله

من أمكم لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا ناصريه يتنصر

(قوله فليت لي بهم) الباء للبدلية أي بلهم وشنوا من شن اذا فرق حذف مفعوله أي فرقوا أنفسهم لأجل
الاغارة وهو بمعنى تفرقوا لانهم عند الاغارة على الاعداء يتفرقون ليأتوهم من كل الجهات (قوله عوراء
الكريم) بفتح العين المهمة عندودا أي كلبته القبيحة وكل ما يستحي منه فهو عورة ومنه عورة الانسان
أي اذا قلت من الكريم كلمة قبيحة سترتها لأجل ادخاره ومثله قوله تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات

* شنوا الاغارة فرسانا وركبانا وأما المضاف فيجوز فيه الأمران النصب والجر على السواء فتقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبه وهذا
قد يفهم من كلام المصنف لأنه لما ذكر أنه يقل جر المجرد ونصب المصاحب للألف واللام علم ان المضاف لا يقل فيه واحد منهما بل يكثر فيه الأمران
وما جاء منصوبا بقوله تعالى يجمعون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ومنه قول الشاعر
وأغفر عوراء الكريم ادخاره * وأعرض عن شتم التميم تسكرما

(ش) عرف المصنف
الظرف بأنه زمان أو مكان
ضمن معنى في باطراد نحو
أمكث هنا أزمننا فها نظر
مكان وأزمننا ظرف زمان
وكل منهما تضمن معنى في
لان المعنى أمكث في هذا
الموضع في أزمن واحترز
بقوله ضمن معنى في مما
لم يضمن من أسماء الزمان
أو المكان معنى في كما اذا
جعل اسم الزمان أو المكان
مبتدأ أو خبراً نحو يوم
الجمعة يوم مبارك ويوم عرفة
يوم مبارك والدار لزيد
فانه لا يسمى ظرفاً والحالة
هذه وكذلك ما وقع منها
محجوراً نحو سرت في يوم
الجمعة وجلست في الدار
على أن في هذا ونحوه خلافاً
في تسميته ظرفاً في الاصطلاح
وكذلك ما نصب منها
مفعولاً به نحو بنيت الدار
وشهدت يوم الجبل واحترز
بقوله باطراد من نحو
دخلت البيت وسكنت الدار
وذهبت الشام فان كل
واحد من البيت والدار
والشام متضمن معنى في
ولكن تضمنه معنى في
ليس مطرداً لان أسماء
المكان المختصة لا يجوز
حذف في معها فليس البيت
والدار والشام في المثل
منصوبة على الظرفية

الله ومن جرم لما سبغت من خشية الله قيل وكذا الايلاف قرئش فانه علة ليعبدوا ودخلت الفاء لما في الكلام
من معنى الشرط اذ المعنى فان لم يعبدوا رب هذا البيت لسائر نعمه الكثيرة عليهم فليعبدوه لأجل ايلافهم
رحلة الشتاء والصيف أي السفر فيهما الى اليمن والشام مع أمنهم من القطاع والتنبيه واحترامهم لكونهم
خدمة بيت الله بخلاف غيرهم لكن الجر هنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لان العبادة مستقبلية
والايلاف حالي وقيل الامام متعلقة باعجوا ومقدرا وقيل بقوله تعالى فجعلهم كصنف ما كول لان
السورتين سورة واحدة تصرح * تنبيه * لا يجوز تعدد المفعول له نصب أو جرم ومن ثم منع في قوله تعالى
ولا تمسكوهن ضراراً تعتدوا فاعلقوا بالفضل وان جعل ضراراً مفعولاً له أي بل هو متعلق بضرار او بما
يتعلق به ان جعل حالاً أي مضارين معهم والله سبحانه وتعالى أعلم

* للمفعول فيه وهو المسمى ظرفاً *

أي تسمية مجازية استلح عليها البصريون ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يراد أن الظرف هو الوعاء المنتهي
الاطراف وليس هذا كذلك وماء الفراء محلا والكسائي وأصحابه صفة ولعله باعتبار الكينونة فيه اه
صبان وقدمه على المفعول معه لقر به من المصدر باستزامه ولوصول العامل اليه بنفسه لا بحرف ملفوظ
(قوله وقت) أي اسم وقت أو اسم مكان لان الظرف اصطلاحاً من صفات الالفاظ وألف ضمناً ما لا يطلق
ان جعلت أو لا الحد الذي على التخيير ويرجح ان المراد بيان حقيقة الظرف المتحققة في أحدهما أو ضمير
التثنية ان جعلت تنويعية بمعنى الواو وهو أظهر لان كلاهما ظرف لأحدهما فقط (قوله أزمننا) بضم
اليم جمع زمن كجبل وأجل وجمعه مع أن الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير لانه قد يراد به قطعة
خاصة من الوقت وأفاد بالمثل جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع اذا اختلف جنسه أما المتفق فلا
يتعدد الامع اتباع الثاني للاول بدلا كسرت يوم الجمعة سحراً ومع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم
أحسن منه أمس وفي عطف الزمان على المكان وعكسه قولان وظاهر الكشف منه حيث قدر في قوله
تعالى ويوم حنين وموطن يوم حنين وفي أيام مواطن كثيرة ويوم حنين ووجه بعدم سماعه بأن الفعل
مقتض لسكل منهما فلا يجعل أحدهما تابعا كما لا يعطف الفاعل على أحد المفاعيل ولا بعضها على الآخر
ولا خلافاً بينهما باشتراط الإيهام في المكان دون الزمان ومن جوزه نظر للاشتراك في الظرفية أفاده المعنى (قوله
معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه له إشارته اليه لكون الحرف مقدر في نظم الكلام وان لم يصح التصريح
به في الظروف التي لا تصرف ولذلك أعرب لان الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفاً لان معناه انتقل للظرف
وصار الحرف غير منظور اليه كضمن الاسم معنى الهمزة مثلاً حتى يقتضي بناءه فتدبر (قوله باطراد) أي
بأن يتعدى اليه سائر الافعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما سيشرح له الشرح فخرج وترغبون أن
تسكحوهن لانه وان تضمن معنى في على قول لسكن لا يطرد في غير هذا الفعل على أن التسكاح ليس زماناً
ولامكاناً فلا حاجة لآخره لذلك إلا أن يجعل مكاناً اعتباراً بالرغبة لا يقال يخرج بالاطراد ما صبح من الفعل
اذ لا ينصب الابداده لانه مستثنى من شرط الاطراد بدليل ما سيأتي وكذا أسماء المقادير لا تنصب إلا بأفعال
السير (قوله من نحو دخلت البيت) أي وما سمع اتصاه بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه لا ينصب إلا
بما سمع معه وهو دخلت وسكنت ونزلت فلا يقال نمت البيت مثلاً لسكن في ذكره ذهب الشام نظر لانه على
معنى الى لاني فهو بما نصب بحذف الخافض توسعاً لان الذهاب لم يقع في الشام بل في طريقها اليها وكذا
توجهت مكة فلا يأتي فيه قول الجمهور انه ظرف حقيقة لانه ليس ما نحن فيه فتأمل (قوله على التشبيه
بالمفعول به) أي لاجراء القاصر مجرى التعدى قاله الاسقاطي في ماسيأتي وهذا غير القول بأنهم مفعول به على

وأما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان الظرف هو ما تضمن معنى في

باطراد وهذه متضمنة معنى في لا باطراد هنا تقرر كلام المصنف وفيه نظر لانه اذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به

لا يمكن متضمنة معنى في لان للفعل به غير متضمن معنى في فكذلك ما شبه به فلا يحتاج الى قوله بالمراد ليخرجها فأنها خرجت بقوله ماضين معنى في والله تعالى أعلم (ص) (قائمه بالواقع فيه مظهرا * كان والا قانونه مقدرا) (ش) حكم ما تضمن معنى في من أسماء الزمان والسكان النصب والنائب له ما وقع فيه وهو المصدر نحو عجت (١٩٧) من ضربك زيد يوم الجمعة عند الأمير

أو الفعل نحو ضربت زيداً يوم الجمعة أمام الأمير أو الوصف نحو أنا ضارب زيداً اليوم عندك وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصب إلا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصب هو وغيره كالفعل والوصف والنائب له أما مذكور كما مثل أو محذوف جوازاً نحو أن يقال متى جئت فتقول يوم الجمعة وكمت سرت فتقول فرسخين والتقدير جئت يوم الجمعة وسرت فرسخين أو وجوباً كما إذا وقع الظرف صفة نحو مررت برجل عندك أو صلة نحو جاء الذي عندك أو حالا نحو مررت بزيد عندك أو خبراً في الحال أو في الأصل نحو زيد عندك وظننت زيدا عندك فالعامل في هذا الظرف محذوف وجوباً في هذه المواضع كلها والتقدير في غير الصلة استقر أو مستقر وفي الصلة استقر لان الصلة لا تكون إلا جملة والفعل مع فاعله جملة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والله أعلم (ص)

التوسع باسقاط الحافض لأن الشارح حكاه معه فيما سأتى (قوله لم تكن متضمنة) أي فهي خارجة بالتضمن فلا يحتاج لقيد الاطراد لأن الفعل أجرى مجرى التعدى نفسه فنصبها بلاملاظه حرف أصلاً كما لا يحتاج اليه على أنها مفعول به حقيقة وأما على نصبها بحذف الحافض فقال ابن المصنف لا يحتاج اليه لأنها تتضمن معنى في بل لفظها لأن المراد بالتضمن اللفظي ما يعم وجود لفظها أو ملاحظته بعد حذفه توسعاً وأما المعنوي فهو الإشارة إلى معناها من غير توسع بحذفها سواء أمكن النطق بها أم لا لكن المشهور أن المراد باللفظي وجود لفظها في الكلام والمعنوي خلافه فقيد الاطراد محتاج اليه على هذا كما درج عليه الاشموني وأما على أنها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيد قد بر (قوله وهو المصدر) فيه تسامح لان الواقع في الظرف هو الحدث لا المصدر لأنه لفظاً أيضاً الحدث لم يقع في الظرف اصطلاحاً وهو اللفظ بل في مدلوله أي نفس الزمان والمكان في المتن حذف مضافين أي فأنصبه بدال الواقع في مدلوله أي باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة أو بالتضمن فيدخل المصدر وغيره ويندفع اعتراض الشارح الآتي وفيه استخدام يجعل ضمير انصبه للظرف الاصطلاحي وضمير فيه لمدلوله فيستغنى عن المضاف الثاني فقط الاول لا بد منه والمراد بالواقع ما شأنه أن يقع فدخل ماضت اليوم (قوله متى جئت الخ) هي لطلب تعيين الزمان خاصة كائناً في المكان وكما لطلب تعيين العدود زماناً أو مكاناً أو غيرها فهي أعم وقوعاً (قوله صفة الخ) كذا يجب في المشتغل عنه كيوم الجمعة صمت فيه ولا يقال صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بقي كما في التصريح لكن قال الشاطبي قد ينصب توسعاً بحذفها وفي المسموع بالحذف كقولك لمن ذكر أمراً تقادم حينئذ الآن أي وجد ما تقوله حين اذ كان كذا واسمع الآن قولي فهم من جملتين والمقصود نهي عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له واعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الاضافة لا يقع صفة ولا نحوها كما في التصريح قال يس ومحلّه اذ لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ والواقع (قوله وكل وقت) أي داله وقوله ذلك أي النصب على الظرفية والمراد الوقت الظاهر للامر في الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مراد به الزمان كقعدت مقعد زيد أي زمن قعوده فإنه يكون ظرف زمان كما يكون مكاناً (قوله وما صيغ من الفعل) أي من مصدره أو مادته ليوافق مذهب البصريين ويندفع اعتراض الشارح الآتي وهو معطوف على مبهما كما يفصح به صنيع الشارح الآتي لاعلى الجهات لثلاث يفيد أنه مبهم مع أنه من المختص اتفاقاً نصب تشبيهاً بالمبهم كما في النكت (قوله مبهما كان) المراد بالمبهم مادل على زمن غير مقدر كحين ووقت ومدة والمختص مادل على مقدر معلوماً كان وهو المعروف بالعلمية كرمضان أو بالاضافة كزمن الشتاء أو بال كسرت اليوم أو غير معلوم وهو النكرة المعدودة كسرت يوماً أو يومين أو الموصوفة كسرت زمناً طويلاً كذا في الاشموني فقول الشاعر كل لحظة وساعة ينبغي تقييدها بما أثار يدهما مطلق زمن لا اللحظة المقدرة بطرفة العين والساعة المقدرة بخمس عشرة درجة والا كما نمن المختص واتصاب بالمبهم على جهة التأكيد اللفظي لزمن الفعل اذ لا يزيد عليه كيلاً من أسرى بعده ليلاً اذ السرى لا يكون الا ليلاً فالظرف يكون مؤكداً كالمصدر الآن تأ كيداً لزمن عاملة (قوله باضافة) لم تضاف العرب لفظ شهر الازمان والربيعين مع جواز تركها والراجح جواز اضافته الى غير الثلاثة قياساً عليها (قوله الانوعان) أي لضعف دلالة الفعل وهو أصل العوامل على المكان لكونها بالالتزام

(وكل وقت قابل ذاك وما يقبله المكان الامبهما نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل كرمي من رمي) (ش) يعني أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان نحو سرت لحظة وساعة أو مختصاً بما باضافة نحو سرت يوم الجمعة أو بوصف نحو سرت يوماً طويلاً أو بعدد نحو سرت يومين وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه الا نوعان

أحدهما المذهب والثاني ماصيخ من المصدر بشرطه الذي سبذ كرم المذهب كالجهايات الست نحو فوق وتحت وبين وشمال وأمام وخلف ونحو
هذا والمقادير نحو غلاة وميل وفرسخ وبريد تقول جلست فوق الدار وسرت غلوة فتنصبهما على الظرفية وأمام ماصيخ من المصدر نحو
مجلس زيد ومقعد فشرط نفسه قياساً أن يكون عاملاً من لفظه نحو قعدت مقعدز يدو جلست مجلس عمرو فلو كان عاملاً من غير لفظه تعين
جره بفي نحو جلست في مرمى زيد فلا تقول (١٩٨) جلست مرمى زيد الا شذوذاً وبما ورد من ذلك قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر

الكلب ومناط الثريا أي
كأن مقعد القابلة ومزجر
الكلب ومناط الثريا
والقياس هو مني في مقعد
القابلة وفي مزجر الكلب
وفي مناط الثريا ولكن
نصب شذوذاً ولا يقاس
عليه خلافاً للكسائي وإلى
هذا أشار بقوله (ص)
(وشرط كون ذا مقياساً
أن يقع
ظرفاً لما في أصله اجتمع
(ش) أي وشرط كون
نصب ما اشتق من المصدر
مقياساً أن يقع ظرفاً لما
اجتمع معه في أصله أي
أن ينتصب بما يجامعه في
الاشتقاق من أصل واحد
كجملة جلست بمجلس
في الاشتقاق من الجلوس
فأصلهما واحد وهو الجلوس
وظاهر كلام المصنف أن
المقادير وما صيغ من المصدر
مبهمان أما المقادير فذهب
الجمهور إلى أنها من
الظروف المبهمة لأنها وإن
كانت معلومة المقدار فهي
مجهولة الصفة وذهب
الاستاذ أبو علي الشلوين

فلم يتعد إلى جميع أسمائه بل إلى المذهب لدلالته عليه في الجملة وإلى ما هو من مادته لقوة دلالة عليه حينئذ ولما
قويت دلالاته على الزمان بالنضمن تعدى إلى جميع أسمائه (قوله أحدهما المذهب) المراد بالمذهب هنا ما ليس
لمصورة أي هيئة وشكل محسوس ولا حدود محصورة أي نهايات مضبوطة من جوانبه والمختص بخلافه
كالدار وإن شئت قلت المذهب ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه وهو معنى قول الموضح تعالى إن
المصنف ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه أي صورة هي مسماه مكان لا تعرف حقيقته إلا بالضاف
إليه كمكان زيد وكالجهايات وما ألحق بها من عند ولدي ووسط وبين وازاء وحذاء ونحو ذلك ونقل الدماميني
عن المصنف أن نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية بل يجب جرها بفي
قال لأن فيها اختصاصاً ما لا تصلح لكل بقعة وكذا استثناها الحفيد نقلاً عن الرضي وزاد عليها جانب وما
بمعناه من جهة ووجه وكنف ثم قال فقول بعضهم سكنت ظاهر باب الفتوح لحن اه لكن ذكر الموضح
بما يشبه الجهات في الشياخ جانب وناحية ومكان فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بأنه يجب جره بفي فقتضاه
جهة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيد اللمع فيهما وفي جانب أيضاً ونحوها كجهة ووجه ولعل هذا هو الوجه
فتدبر (قوله وبين وشمال) مثلها ذات اليمين وذات الشمال أي البقعة ذات اليمين الخ (قوله والمقادير)
جعلها من المذهب أحدهما مذهب ستأتي (قوله غلوة) بفتح المعجمة مائة باع والميل عشر غلوات فهو ألف باع
والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ وفي المصباح الغلوة الغاية وهي رمية سهم أبعد ما يقدر عليه
ويقال ثلثة ذراع إلى أربعائة والجمع غلوات كشهوة وشهوات (قوله من لفظه) انما لم يكتبوا بالتوافق
للعنوى كما اكتفوا به في قعدت جلوساً لأن نصب ذلك مخالف للقياس لكونه مختصاً بغيره يتجاوز به السماع
بخلاف قعدت جلوساً (قوله أي كأن مقعد القابلة) أي في مقعد هاهنا مني متعلق بذلك المحذوف أيضاً ومن معنى
إلى أي هو مستقر مني أي بالنسبة إلى في مكان قريب كقرب مقعد القابلة أي محل قعودها عند ولادة المرأة
ومثله هو مني مقعد الأزار أي هو مستقر مني في مكان قريب كقرب مكان عقد الأزار وهو وسط الشخص
(قوله ومزجر الكلب) أي هو مستقر مني أي بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعد مكان زجر الكلب من زجره
فهو ذم ومناط الثريا مدح أي هو بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعد مكان نوط الثريا أي تعلقها من الشخص الرائي
أي لا أدركه في الشرف كما لا يدرك محل الثريا (قوله ولكن نصب شذوذاً) أي على تقدير التعلق كأن أو
مستقر فلو قدر قعد مني أي بالنسبة إلى وزجر مني وناط مني لم يكن شاذاً (قوله لما في أصله الخ) المراد بالاصل المادة
لالمصدر فلا يرد أنه في أعجبي جلوسك مجلس زيد ظرف لاصله لا لما اجتمع معه فيه (قوله مبهمان) أي بل
التبادر عطفهما على الجهات وقد أشار الشارح فيما مر إلى أن ماصيخ عطف على مبهمان فيقيد أنه ليس منه
وغرضه هنا التنبيه على أن فيه تفصيلاً (قوله مجهولة الصفة) أي لعدم تعيين محلها (قوله ليست من المبهمة)
أي فتكون مستثناة من المختص وفي قول ثالث محجة أبو حيان وهو أنها مبهمة حكماً أي تشبه المذهب في عدم
التعيين في الواقع لأن الليل مثلاً يختلف بدءاً ونهاية وجهة بالاعتبار ويحتمل جرى المصنف على هذا بأن أراد
المذهب حقيقة أو حكماً (قوله من رمي الخ) قد علمت دفعه (قوله مع دخل وسكن) مثلها منزل كافي الرضي

(قوله)

إلى أنها ليست من المبهمة لأنها معلومة المقدار وأمام ماصيخ من المصدر

فيكون مبهماً نحو جلست مجلساً ومختصاً نحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضاً أن مرمى مشتق من رمي وليس هذا على مذهب
البصريين فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لامن الفعل فإذا تقرر أن المكان المختص وهو ماله أقطار نحو به لا ينتصب ظرفاً فاعلم أنه سمع
نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن

ونصب العلم مع ذهب نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام واختلف الناس في ذلك ففصل هي منصوبة على الظرفية شذوذاً وقيل
منصوبة على اسقاط الخافض والاصل دخلت في الدار فدخل حرف الجر (١٩٩) فاتصبت الدار نحو مرتز يد او قيل

منصوبة على التشبيه
بالمفعول به (ص) (وما
يرى ظرفاً وغير ظرف *
فذلك ذو تصرف في
العرف وهو غير ذي التصرف
الذي لازم ظرفية أو شبهها
من الكلم) (ش) ينقسم
اسم الزمان واسم المكان
الى متصرف وغير متصرف
فالمتصرف من ظروف
الزمان أو المكان ما استعمل
ظرفاً وغير ظرف كيوم
ومكان فان كل واحد
منهما يستعمل ظرفاً نحو
سرت يوم ما وجلست مكاناً
ويستعمل مبتدأ نحو يوم
الجمعة يوم مبلرك ومكانك
حسن وفاقلاً نحو جاء يوم
الجمعة وارفع مكانك
 وغير المتصرف هو ما لا
يستعمل الا ظرفاً أو شبهه
نحو سحر اذا أردته من
يوم بعينه فان لم ترده من
يوم بعينه فهو متصرف
كقوله تعالى الا آل لوط
نجيناهم بسحر وفوق نحو
جلست فوق الدار فكل
واحد من سحر وفوق
لا يكون الا ظرفاً والذي
لزم الظرفية أو شبهها عند
ولدن والمراد بشبه الظرفية
أن لا يخرج عن الظرفية

(قوله ونصب الشام) أي فقط وكذا مائة مع توجه (قوله على الظرفية شذوذاً) قيل هو مذهب سيبويه
والحققين وصححه ابن الحاجب ونسبه الشاويين للجمهور تشبيهاً بالمبهم لكن لا يظهر في ذهبت الشام لما
(قوله على اسقاط الخافض) هو مذهب الفارسي والناظم ونسب لسبويه (قوله على التشبيه بالمفعول
به) أي لاجراء القاصر مجرى المتعدي وبقي قول رابع أنها مفعول به حقيقة لأن نحو دخل يتعدي بنفسه
وبالحرف وكثرة الامرين فيه تدل على أنهما أصلان اه السقاطي (قوله أو شبهها) عطف على محذوف
أي لازم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها بانصباب الزوم على الأحد الدائر بين الظرفية وشبهها ولا يجوز عطفه
على ظرفية المذكورة في المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت أو تنويعية مع
أنه ليس كذلك وأن غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائر ان جعلت على بابها فلا يكون فيه تعرض لما
يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال في قول السارح الا ظرفاً أو شبهه والحاصل أن غير المتصرف قسمان ما يلزم
الظرفية فقط وما يلزمها أو شبهها وكلام الشرح والمتن لا يفيد ذلك الا بالتقدير المذكور (قوله نحو سحر)
مثال لما يلزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلاً اذا كان معينا واعتراضه بأنه متصرف بدليل نجيناهم بسحر
فيه نظر ظاهر لأن هذا غير معين كما هو صريح الشرح والكلام في المعين ومما يلزم الظرفية أيضاً قطوع عوض
ظرفين للناسي والمستقبل ولا يستعملان الا بعدني أو شبهه وبدل بمعنى مكان كخذه هذا بدل هذا لا بمعنى
بدل فان اسم متصرف لا ظرف ومكان بمعنى بدل أما بمعناه الأصلي فظرف متصرف والظروف المركبة
كصباح مساء وبين وبين وبيننا وبيننا ومنه عند من جعلها خبرين فكل ذلك لا يخرج عن الظرفية
أصلاً ومنه غير ذلك (قوله وفوق) فيه نظر لجره بمن في قوله تعالى من فوقهم ومن تحتهن فهما من القسم
الثاني كعند بل أجاز بعضهم تصرفهما في نحو فوقك رأسك وتحته رجلارك بالرفع على الابتداء والخبر
بخلاف فوقك قلنسوتك وتحته نعلك فبالنصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما لكن المسموع
نصبهما في ذلك كما حكاه الاخفش نعم وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن ويتوقف تحته نار بالرفع
وأما يخرج على التصرف دمايبي واعلم أن الظروف أربعة أقسام ما يمنع تصرفه أصلاً كما مروونه
عندونحوها وما يتصرف كثيراً كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما تصرفه متوسط
كأسماء الجهات الافوق وتحت فيمتنع لما امر والايمن وشمال وذات اليمين وذات الشمال فمن الكثير
وكثير المجردة من التركيب ومن ما لا الف ومن تصرفها مودة بينكم بالجر لقطع بينكم بالرفع ومن قرأ
هذا منصوباً على أنه مرفوع المحل على الفاعلية فملا له على أغلب أحواله من كونه ظرفاً كما قيل بثله في
ومنادون ذلك أما بين المركبة والمفرونة بما أو الالف فغير متصرفة وما تصرفه نادر كالآن وحيث ودون
لا بمعنى ردي ووسط بسكون السين أما بفتحها فيتصرف كثيراً ولهذا اذا صرح بني ففتح السين انظر
الصبان (قوله عند) مثل العين والكسر أكثر وهي اسم لمكان شيء حاضر أو قريب فالأول نحو فلما
رأه مستقرا عنده والثاني ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عند حاجته المأوى وقد يكون الحضور
والقرب معنوياً كقوله الذي عنده علم من الكتاب رب ابن لي عندك بيتاً لقد تكون للزمان كعند الليل
كما في تحرير النووي ومنه انما الصبر عند الصدمة الاولى قاله الدمايني (قوله بمن) أي فقط لكثرة زيادتها
في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وقد شذ قيا ساقولهم حتى متى والى متى والى أين (قوله
ينوب المصدر الخ) وما ينوب عن الظرف مطلقاً صفة وعدده وكيته وجزئيته كجلست طويلاً من

الاستعماله مجروراً بمن نحو خرجت من عند زيد ولا يخرج عند الابن فلا يقال خرجت الى عنده وقول العامة خرجت الى عنده خطأ (ص)
(وقد ينوب عن مكان مصدر * وذلك في ظرف الزمان يكثر) (ش) ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً كقولك جلست قريب زيد أي
مكان قريب زيد سدى المضاف وهو مكان وأقيم المضاف اليه مقامه فأعرب باعرا وهو والنصب على الظرفية ولا ينقاس ذلك فلا تقول أنتيك

جاء زيد في يد مكان جالسوه يكبر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو أنيك طلوع الشمس وقدوم الحاج وخروج زيدوا الأصل وقت طلوع الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت (٢٠٠) خروج زيد غنظ المضاف وأعرب المضاف اليه بأمرابه وهو

مقبس في كل مصدر (ص)

المفعول معه

(ينصب تالي الواو مفعولا معه

في نحو سيري والطريق مسرعه

بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو في القول الاحق (ش) المفعول معه هو الاسم

المنتصب بعد واو بمعنى مع والنائب له ماتقدمه من الفعل أو شبهه فمثال الفعل سيري والطريق مسرعة أي سيري مع الطريق فالطريق منصوب بسيري ومثال شبه الفعل زيد سائر والطريق

وأعجبني سيرك والطريق فالطريق منصوب بسائر وسيرك وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو وهو غير صحيح لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزم منه لم يعمل

الا الجر كحروف الجر وإنما قيل ولم يكن كالجزم منه احترازاً من الالف واللام فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً لكونها كالجزم منه بدليل تخطي العامل لها نحو مررت

باللام ويستفاد من قول المصنف في نحو سيري والطريق مسرعة أن المفعول معه مقبس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه

الدهر شرق الدار وسرت عشرين يوماً ثلاثين برىدا ومشيت كل اليوم كل البرىدا وبعض ذلك وينوب عن ظرف الزمان الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوا على الظرف المجازي لتضمنها معنى في نحو أحقاً أنك ذاهب أي في حق ذهابك وقد نطقوا بنى في قوله * أفي الحق أي مغرم بك هائم * والى بابه عن الزمان لا يخبر به الا عن المعنى لا الجثة ومثله غير شك وأظن ما نى أنك قائم أي في غير شك وفي ظن منى قيامك هذا مذهب سيديو به والجمهور وذهب البرىد وتبعه المصنف الى أن حقاً مصدر بدل من اللفظ بفعله وأن ومعمولاها فاعله أي أحق وثبت قيامك ورده أبو حيان تصرّح (قوله ويكثر الخ) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر وشرطه افهام تعيين وقت كما مثله أو بيان مقداره وان لم يعين كانتظرتة نحو جزور وحلب ناقة أي مقدار ذلك غنظ المضاف وأقيم المصدر مقامه وقد يضاف ذلك المصدر الى اسم عين فيقوم مقامه كلا آتية الفرقدين أي مدة بقائهما ولاأكله القارظين أي مدة غيابهما وهما رجلان خرجا يجنيان القرظ الذي يصنع به فلم يعلم خبرهما فضرب بهما المثل والله أعلم

المفعول معه

قال الجلال أخره عن المفاعيل لاختلافهم في قياسته ولوصول العامل اليه بالحرف دون باقيها (قوله تالي الواو) فيه إشارة الى أنه لا يفصل منها أي ولا بالظرف وان فصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتزليل واو المعية من المفعول معه منزلة الجار والجرور يس (قوله في نحو سيري) فعل أمر للمؤنثة والطريق مفعول معه ومسرعه حال من الياء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ذا النصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها أو من ضميرها في سبق التي هو صلتها (قوله هو الاسم) أي الفضلة وقوله بعد واو الخ أي وتلك الواو بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كما يفهمه قوله بما من الفعل الخ تخرج بالاسم الجملة كجاء زيد والشمس طالعة والفعل كالنات ككل السمك وتشرب اللبن فلا يسميان مفعولا معه وان كان

للمعية قاله الموضح وقال حفيده ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب وتشرب والافهواوات تاء مفعولاً معه وبه صرح بعضهم وهو الحق وبالفضلة اشترك زيد وعمر و يكون به جئت مع عمرو وبعث العبد بنبأه بما يفيد المعية بغير واو وهو وان خرج بقوا من أحكامه لا ينبغي جعله قيداً في التعريف والمراد بكونها للمعية أنها للتخصيص العامل السابق في زمان تعلقه به سواء صاحبه في حكم العامل أيضاً كجئت الى النصب يدل على قصد المعية أم لا كاستوى الماء والخشبة على ماسييز المصاحبة في الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها مطلق الجمع فخرج لصحة تسلط العامل نصبا على ما بعدها كضربت زيداً وعمرافاً للعطف وخلطت البر والشعير لأن المعية فيه من العامل وخروج بتاوها الجملة كما مثلاً فيجب رفع ضيعته فان قدر مفرد قبل الواو جاز نصبها لأنه حي موجود هو وضيعته ويكون الجملة ذات فعل الخ نحو هذا لك وأباً

أيك لعدم اشتمال الجملة على حروف الفعل (قوله أو شبهه) أي من سبب كما في المعنى فخرج الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك وزيد درهم فزيد مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكتي والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي مبتدأ ودرهم خبره فزيد مفعول به لخذف أي ويحسب زيداً المفعول معه (قوله مقبس فيما كان مثل ذلك) أي

فيما

وهذا هو الصحيح من قول
 النحويين وكذلك يفهم
 من قوله بما من الفعل
 وشبه سبق أن عامله لابد
 أن يتقدم عليه فلا تقول
 والنيل سرت وهذا باتفاق
 وأما تقدمه على مضاجبه
 نحو سار والنيل زيد ففيه
 خلاف والصحيح منه
 (ص) (و) بعدما استفهام
 أو كيف نصب * بفعل
 كون مضمرة بعض العرب
 (ش) حق المفعول معه أن
 يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم
 تمييزه وسمع من لسان
 العرب نصبه بعدما وكيف
 الاستفهاميتين من غير
 أن يلفظ بفعل نحو ما أنت
 وزيدا وكيف أنت وقصة
 من تريد فرجه النحويون
 على أنه منصوب بفعل
 مضمرة مشتق من الكون
 والتقدير ما تكون وزيدا
 وكيف تكون وقصة من
 تريد زيد أو قصة منصوبان
 بتكون المضمرة (ص)
 (و) والطف ان يمكن بلا ضم
 أحق * والنصب مختار لدى
 ضمف النسق * والنصب
 ان لم يحز العطف يجب
 أو اعتقاد ضار عامل نصب
 (ش) الاسم الواقع بعد
 هذه الواو اما أن يمكن
 عطفه على ما قبله أولا فان
 أمكن عطفه فاما أن يكون

فما يمنع فيه العطف من حيث للمعنى خلافا لابن جني في اشتراطه محتموا بما امتنع فيأذ كر لان الطريق
 لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن أن يقال سرت وسار الطريق بل المعنى أو جددت السير حال كونه مصاحبا
 للطريق ومثله استوى الماء والخسبة أي ارتفع الماء حال كونه مصاحبا للخسبة فان جعل بمعنى تساوى الماء
 والخسبة في العلو صح العطف بل الظاهر حينئذ وجوب رفع الخسبة لان العامل لا يقوم الا بانيين كاشتراك
 زيد وعمر وفتأمل وأما سرت والنيل فالظاهر أنه مما يصح فيه العطف معنى لصحة اسناد السير للنيل لكنه
 ضعيف لفظا لما أتى والمعنى على النصب سرت مصاحبا في سيري للنيل بل انظر لكون النيل سائرا أولا وعلى
 العطف سرت وسار النيل ولا نظر لكونهما مصطفيين زمنا أم لا (قوله وهذا هو الصحيح) قد علمت
 مقابلة لابن جني (قوله والصحيح منه) أي خلافا لابن جني ولا حجة في قوله

جمعت وخنا غيبة ونيمة * ثلاث خصال لست عنها برعوى

لأنه من تقديم الواو ومعطوفها للضرورة لا المفعول معه (قوله من لسان العرب) أي بعضهم وأكثرهم
 على الرفع في مثل ذلك (قوله بفعل مضمرة) أي جواز لا وجوب بخلاف الاشعري ولذلك اكتفوا بتقديره
 هنادون هذا لك وأباك لتزيل جواز اظهار منزلة ذكره بخلاف ما ذكره فان اظهار الفعل فيه يمنع ولا يرد
 جواز النصب في مالك وزيدا مع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام
 الذي هو أولى به فقوى طلبه للفعل بخلاف الاول فان فيه مقتضيا واحدا وهو الظرف والحاصل أن السوخذ
 للنصب هو الاستفهام وجد ظرف أم لا لانه يشتد طلبه للفعل فقدره بعده عاملا هذا ولقائل أن يقول قد
 يجوز سبويه اضرار الفعل في قوله * أزمان قومي والجماعة كالذي * الخ أي أزمان كان قومي مع
 الجماعة مع أنه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضي تقديره فكان النصب في هذا لك وأباك أولى لوجود
 مقتضى الفعل الآن يقال انه لا يمكن تخرج البيت على غير ذلك فيكون مقصورا على السماع بخلاف المثال
 وانما يصح هذا الجواب بانيات أن أباعلى أجزاه قياسا ولم يسمعه فتأمل وتقدم الكلام على البيت في كان
 (قوله مشتق من الكون) لكن يجوز تقدير غيره كتصنع اذا صلح له الكلام كالمثالين لبيان حاصل المعنى
 (قوله ما تكون الخ) هي في المثالين ناقصة والاستفهام خبرها واسمها ضمير مخاطب مستتر فيها فلما حذفت
 بمنزلة وافصل قال يس عن الدماميني ويجوز التمام مع كيف لجواز كونها حالا بخلاف ما اه وسوى بينهما
 ابن هشام لجواز جعل ما مفعولا مطلقا أي وجود توجد مع زيد (قوله كالاخوين) مقتضاء جواز
 النصب في هذا المثال وهو مبني على قول الأخفش ان ما بعد المفعول معه يما بهما معا قياسا على العطف وهو
 ضعيف والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كما قاله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو فقط فالعطف في المثال
 متعين ولذا مثل النصب في القطر بكت أنوز يدا كالاخ (قوله للفصل) أي بين الضمير المتصل والمعطوف
 عليه كما سيأتي في قوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المتصل

وقوله والقشريك أي في الحكم لصحة توجه العامل الى المعطوف أولى من عدمه ثلاثا يصير العدة فضلة ولان
 الاصل في الواو والعطف ولم يختلف في قياسه وأما النصب فقصره الاخفش على السماع ومثل ذلك قوله تعالى
 اسكن أنت وزوجك الجنة فعطفه على الضمير المستتر أولى لما ذكره ولا يرد أن فعل الامر لا يتوجه للظاهر
 لانه يقتضي التابع فجعله فاعلا بمحذوف أي وليسكن زوجك والمعطوف الجملة لا داعي اليه على أن حذف
 الفعل بلام الامر شاذ ويجوز النصب في ذلك عربية أي اسكن الجنة مصاحبا لزوجه لكنه ضعيف لما مر
 واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص في المعية والرفع مطلق الجمع كما هو شأن الواو والماطفة
 فكيف يرجع العطف مع اختلاف المعنى فالوجه أن يقال ان قصدت المعية نصا فالنصب أو بقاء الاحتمال

زيد عطفًا على الضمير
التنصل أولى من نصبه
مفعولًا معه لأن العطف
يمكن للفصل والتشريك
أولى من عدم التشريك
ومثله سارز يد وعمر ورفيع
عمر و أولى من نصبه وإن
أمكن العطف بضعف
فالنصب على الملية أولى
من التشريك لسلامته
من الضعف نحو سرت
وزيدا فنصب زيد أولى
من رفعه لضعف العطف
على الضمير المرفوع للتنصل
بلا فاصل وإن لم يمكن
عطفه تعيين النصب على
الملية أو على اضمار فصل
يليق به كقوله * علفتها
تبنا وماء باردا * فناء
منسوب على الملية أو على
اضمار فصل يليق به التقدير
وسقيتها ماء باردا وكقوله
تعالى فأجمعوا أمركم
وشركاءكم قفوله وشركاءكم
لا يجوز عطفه على أمركم
لأن العطف على نية تكرار
العامل فلا يصح أن يقال
أجمعت شركائي وإنما يقال
أجمعت أمري وجمعت
شركائي فشركتائي منصوب
على الملية والتقدير والله
أعلم فأجمعوا أمركم مع
شركائكم أو منصوب
بفعل يليق به والتقدير
فأجمعوا أمركم واجمعوا
شركاءكم (ص) الاستثناء

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه وواكل أمره والليالي

فيحتاج العطف إلى تقدير واكل أمره الليالي والليالي لأمره وفي النصب سلامة من ذلك أي لو تركت
النافقة مع فصلها أي حسا ومعنى وواكل أمره مع الليالي قيل ومن الضعف المعنوي نحو كنت أنور يدا
كالاخ وقوله

فكونوا أتمو ونبى أيكم * مكان الكاتين من الطحال

فإن العطف يقتضيه توجه الأمر إلى ما بعد الواو وأنت لا تريد الأمر المخاطب بأن يكون معه كذلك لكن
هذا التعليل ينتج وجوب النصب كما استظهره أبو البقاء وتبعه المصريح لا ترجحه لفساد المراد بدونه وأيضًا
يمنع العطف في المثال عدم مطابقة الخبر للعطفين إذ لو كان للأمر كلاهما لقال كالأخوين ففيه مانع
لفظي ومعتوى وليس في البيت إلا الثاني فإن قيل كالأخوين تعيين العطف كما مر (قوله وإن لم يمكن
عطفه) أي لعدم صحة توجه العامل إلى ما لفساد المعنى ولو في القصد أو للزوم محذور لفظي كما مر في مثال الأخ
ونحو مالك وزيدا لامتناع العطف على ضمير الجر بلا إعادة الجار عند الجمهور (قوله أو على اضمار فصل)
صريحه أن ما امتنع فيه العطف يخبر فيه ببل الملية و اضمار العامل ويرد عليه امتناع الملية كالعطف في علفتها
الخ ونحو * وزججن الحواجب والعبونا * إذا لما لا يشارك النون في معنى العلف ولا زمانه والعيون
لا تصاحب الحواجب في معنى التزجج وهو تديقها وتطويلها ومصاحبتها في الزمان أمر معلوم لا فائدة في
قصده فيجب فيها تقدير العامل أي وسقيتها ماء وكحلن العيون فينفي جعل أولى النون تنويعية كافي
الأشموزي أي أن ما امتنع فيه العطف نوهان ما يجب فيه تقدير العامل كما ذكر وما يجب فيه الملية كسرت
والطريق ومشت والحائط ومات زيد وطلوع الشمس لكن فيه أن امتناع التقدير في ذلك غير مسلم إذ لا
مانع من تقدير سرت ولا بست النيل فالخلص جعلها تنويعية مع ملاحظة أن ضمير يجب يعود للنصب لا بقيد
الملية فيصدق بجواز الاضمار وقوله أو اعتقد الخ أي أوجب ذلك فالنوع الأول يجوز فيه الأمران والثاني
يجب فيه الاضمار وتقدم نوهان ترجح النصب وترجح العطف وبقي خامس وهو تعيين العطف ككل رجل
وضيعته واشترك زيد وعمر ووجه زيد وعمر وقبله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحو كنت أنت
وزيد كالأخوين لما مر فتذكر (قوله فلا يصح أن يقال أجمعت الخ) أي لأن أجمع بالهمزة إنما يتعلق
بالمعاني لا بالذوات يقال أجمع أمره وأجمع عليه أي عزم وأما جمع فمشارك بينهما بدليل الجمع كيد جمع
مالا فنصب شركاءكم أمالكونه مفعولا معه أو لكون الواو لعطف مفرد على مفرد بتقدير مضاف أي وأمر
شركائكم أو جملة على جملة بتقدير واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وفتح اليم أمر من جمع وقيل إن أجمع
يستعمل في الذوات أيضا وعليه فلا إشكال في العطف وكذا على قراءة فاجمعوا بوصل الهمزة ويقرأ برفع
شركاء عطفًا على الواو في اجمعوا وما يمتنع فيه العطف والذين تبوءوا الدار والايان لأن الايمان لا يتبوء فهو
أما مفعول معه أو لمحدوف أي وأخلصوا الايمان ولا تأويل العامل المذكور بفعل يتعدى لهما كناولتها
تبنا الخ وحسن الحواجب الخ ولزموا الدار الخ فتدبر والله أعلم

* الاستثناء *

هولة استفعال من التثني بمعنى العطف لأن التثني معطوف عليه باخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف

لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه وحقيقته اصطلاحاً لاخراج بالاً أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو كالدخول لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات وقد يقال يمكن إرادة المعنى المصدرى وذكره فيها باعتبار متعلقه كافي تعدى الفعل ولزومه فالإخراج جنس وبالإخراج التخصيص بالوصف أو بالإضافة والتقييد بالشرط ونحوه وما كان داخلاً أي في مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجاً في النية من أول الأمر والمراد بإخراجه إظهاره لأنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث يكون المستثنى منه عاماً مستعملاً في خاص وهو ما عداه بقرينة الاستثناء للتأليف التناقض لادخال الشيء ثم إخراجها والكفر ثم الإيمان في لاله الإله أو كالدخول لادخال النقط على ما ستره وأما المرفوع فداخلاً في المستثنى منه المقدر حقيقة فالدخول الحقيقي المألوف أو تقديرى سم (قوله ما استثنى الخ) الأفعال استثنى والجملة صلة ما حذف عائدها أي استثنى وينصب خبرها والمراد بالاستثنائية وستعلم الوصفة وإنما بدأ بها لأنها أصل الأدوات وغيرها يقدر بها والمقصود هنا عملها بالنصب وذكر المرفوع استطراداً لتسيم القسمة فلا يقال كان الأولى تقديم ما ينصب أبداً كليس ولا يكون (قوله مع تمام) أي للكلام السابق بأن يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر أي ومع إيجابه أيضاً بقرينة قوله وبعدني الخ فإنه مقيد بالتمام أيضاً كما بينه الشرح (قوله وعن تميم فيه) أظهر أن الطرفين متعلقان بوقع وهو خبر عن إبدال وسوغ الابتداء به التنويع لأن المنقطع يجوز فيه نوعان من الأعراب عن تميم فتدبر (قوله النصب إن وقع الخ) قيل هو حينئذ واجب اتفاقاً ورده جواز الاتباع في لغة حكاهما أبو حيان وخرج عليها قراءة فشر بوا منه الأقل بالرفع بدلاً من الواو وأظهر هل هذه اللغة خاصة بالمصل كالأية أم لا وقيل إن الآية نفي لا إيجاب لأن شربوا في تأويل لم يكونوا مني بدليل فمن شرب منه فليس مني فالخيار فيه الإبدال وجعل القراءة قبل مبتدأ خبره محذوف أي لم يشربوا والجملة في محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة النصحية لأن وجوب النصب عندهم إنما هو بالنسبة لعدم الاتباع في المفرد فلا ينافي جواز الرفع مبتدأ خبره محذوف أو مذكور ويكون المستثنى حينئذ جملة كافي قوله تعالى لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر في حذبه الله قال ابن خروف من مبتدأ ويمد به خبر والجملة في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهي من الجمل التي لها محل من الأعراب كما عداها صاحب المغني متى كان ما بعد الجملة فهي بمعنى لكن ولو كان متصلاً لكن إن نصب نال الأفلاك لكن المشددة كما سيأتي أو رفع فكأنه مفعلة أفاده الصانع عن الدماميني (قوله بواسطة الا) أي فتكون متعدية إلى ما بعدها كحرف الجر لكن تعديه في العمل فقط لافي المعنى وهذا رأي البرقي وعزاه ابن عصفور وغيره إلى سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين وقال الشاذلي هو مذهب الحقين وقيل إن الناصب ما قبلها مستقلاً بواسطة وقبل استثنى محذوفاً وقبل غير ذلك وعلى الأولين فالولم يكن قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه كالقوله أخوتك الأزيد أول به كتأويل أخوتك بالمتبئين لك (قوله في غير هذا الكتاب) أي ويشعر به كلامه هنا حيث قال ما استثنى الخ ثم قال وألغ الألفان ظاهره ألغاهما عن النصب المذكور قبل وإنما عملت لسياستها عن استثنى كحرف النداء عن أدعوا وظاهر الشرح جريان الخلاف في المنقطع أيضاً فيكون منصوباً على الاستثناء والعامل فيه لا عند المصنف وهو المختار عند المتأخرين لكونها فيه بمعنى لكن فعملت عملها وخبرها محذوف غالباً نحو جاء القوم الاحمرار أي لكن حمرا لم يحجى وقد يذكر نحو القوم بونس لما آمنوا كشفنا وعند سيبويه نصبه بما قبله لا كالمصل فما بعد الاعداء مرفوع في المتصل وغيره وهي كالسكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها وإن لم تكن للعطف ولذا وجب فتح أن بعدها كريدغنى إلا أنه شقي أفاده الرضى (قوله على النقي) أي لفظاً ومعنى كما سيئله أو أفظاً فقط نحو لا يسمه إلا المطم ون فإنه نهى في المنفى وقد براد بالنهي الآتي ما يشمل المعنوى فيدخل فيه هذا

(ما استثنى الامع تمام)
 ينتصب
 وبعدني أو كنفى انتخب
 اتباع ما اتصل وانصب
 ما انقطع
 وعن تميم فيه إبدال وقع
 (ش) حكم المستثنى بالانصب
 انصب إن وقع بعد تمام
 الكلام الموجب سواء
 كان متصلاً أو منقطعاً نحو
 قام القوم الأزيد ومرت
 بالقوم الأزيد وضربت
 القوم الأزيد وقام القوم
 الاحمرار وضربت القوم
 الاحمرار ومرت بالقوم
 الاحمرار فريداً في هذه
 المثل منصوب على الاستثناء
 وكذلك حمرا أو الصحيح
 من مذاهب النحويين أن
 الناصب له ما قبله بواسطة
 إلا واختار المصنف في غير
 هذا الكتاب أن الناصب
 له إلا وزعم أنه مذهب
 سيبويه وهذا معنى قوله
 ما استثنى الامع تمام ينتصب
 أي أنه ينتصب الذي استثنى
 الامع تمام الكلام إذا
 كان موجبان وقوع بعد
 تمام الكلام الذي ليس
 بموجب وهو المشتل على
 النقي أو شبهه والمراد بشبه
 النقي النهي

أو معنى فقط كقراءة فشر بوا منه الا قليل كما مرو نحو أقل رجل يقول ذلك الا يزيد أى لا رجل يقول الخ وقوله
وبالصريحة منهم منزل خلق * عاف تغير الانثوى والوند

فتغير بمعنى لم يبق على حال والصريحة مرملة منصرفة أى منقطعة عن معظم الرمل والنثوى بضم النون
وسكون الحززة حنيفة تعمل حول الحياء لمنع الطر ومن النثى العنوى وبأى الله الا أن يتم نوره أى لا يريده
الذلك وانها الكبيرة الا على الخاشعين أى لا تسهل الاعليم لكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه وأما
نحو لو جاء القوم الا زيدا لا كرمهم فيتعين فيه النصب لان نفي لوضمى لا قصدى وأما الرفع فى لو كان فيها
آلهة الا الله فلما سبأنى (قوله والاستفهام) أى المؤول بالنثى انكاريا كان وهو ما متعلقه بغير واقع ومدعية
كاذب ويسمى ابطاليا أيضا نحو ومن أصدق من الله حديثا وتو بيخيا وهو ما متعلقه بواقع ومدعية صادق
لكنه ما ولم عليه نحو انفسكا آلهة الخ فهو معنى نفي الانباء واللياقة ومثال الشرح يصلح لهما (قوله بعضا
مما قبله) عدل عن قول غيره من جنسه لئلا يدخل فى المتصل جاء القوم الاحمارا وجاء بنوك الابن زيد
لاتفاقهما فى الجنس مع أنه منقطع وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع فى الثانى وان صح فى الاول ولئلا يخرج
منه نحو أحرقت زيدا الايده مما كان المستثنى فيه جزءا مما قبله لانه لا يصدق عليه أنه من جنس كله مع أنه
متصل فقوله بعضا المراد به ما يشمل الفرد والجزء لكنه يدخل فيه كالاول نحو لا يذوقون فيها الموت الا الموتة
الاولى ولانأكلوا أموالكم ينكم بالبطل الا أن تكون تجارة فان المستثنى بعض مما قبله ومن جنسه
مع أنه منقطع فينبى أن يقال المتصل ما كان بعضا محكوما عليه بنقيض ما قبله لا مطلق بعض والمنقطع بخلافه
اما لفقد القيد الاول كقام بنوك الاحمارا أو الابن زيد أو الثانى كالأيتن فانه لم يحكم على الموتة الاولى
بذوقهم لماتى الجنة الذى هو نقيض عدم ذوق الموت فيها ولا على التجارة بجواز أكلها بالبطل الذى هو
نقيض منع أكلها بالبطل فاه القرائى والاسهل أن يقال المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الامثلا بهاصيان
واعلم أن كلاما من المتصل والمنقطع يسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نزاع كالتلويح وأما ما اشتهر من أنه
حقيقة فى المتصل محاز فى المنقطع فالمراد به أدواته لا تسميته (قوله وهو المختار) أى ان لم يقدم المستثنى لما يأتى
فى المتن ولم يطل الفصل والاختير النصب كما جاء فى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا ومنه الحديث القدسى
ما لعبدى جزاء اذا قبضت صفيه من الدنيا ما احتسبه الا الجنة بالنصب لان الاتباع انما يختلر للتشاكل وهو لا
يظهر مع الطول وكذا يختار النصب فى نحو ما قاموا الا زيدا ردا لمن قال قاموا الا زيدا ليحصل التشاكل
ودعوى تعين النصب فى هذه مردودة بل نازع أبو حيان فى اختياره فيها وفى التى قبلها وكل ذلك ما لم ينتقض
النثى بالا والا كان اثباتا فنصب ما بعد الا الثانية وجوبا كما شرب أحد الماء الا زيدا لانه بمنزلة شرب الماء
الا زيدا (قوله بدل من متبوعه) أى بدل بعض عند البصريين ولا يرد احتياجه للرباط وهو مفقود
لحصول الربط بالادلالها على اخراج الثانى من الاول فتفيد أنه كان بعضا منه ولا يشترط الربط
بخصوص الضمير فان قلت كيف يكون بدلا وهو مثبت ومتبوعه منى مع أنه يجب تطابقهما ليصح
احلاله محل متبوعه أجب بجمع ذلك لان سبيل البدل جعل الاول كأنه لم يذ كر والى فى حالى فى موضعه
بالنسبة الى عمل العامل بلانظر للنثى والاثبات وهو هنا كذلك فقوله البدل هو المقصود بالنسبة
أى نسبة مثل العامل للاعتبار رقيقه واثباته كما قد يتخالف المعطوفان فى زيدا قائم لاقاعد والصفة
والموصوف فى مرتب رجل لا قصير ولا طويل وهذا الاشكال انما يرد على من يجعل البدل هو المستثنى
وحده فيجاب بما ذكر أعلى قول المحققين انه المستثنى مع الاقلا يرد أصلا لصحة احلاله محل الاول بلا
انكاس المعنى ولو بالتأويل فى نحو كلمة الشهادة اذهى فى تأويل ما فى الوجود له الا الله ويصح فيها الاحلال
حينئذ وعند الكوفيين أن الاحرف عطف فى الاستثناء خاصة فما بعدها عطف على
ما قبلها لا بدل وهى كلا العاطفة فى مخالفة ما بعدها لما قبلها ويرد عليه أنها تبشر العامل

والاستفهام فاما أن يكون
الاستثناء متصلا أو منقطعا
والمراد بالمتصل أن يكون
المستثنى بعضا مما قبله
و بالمنقطع أن لا يكون
بعضا مما قبله فان كان متصلا
جاز نصبه على الاستثناء
وجاز اتباعه لما قبله فى
الاعراب وهو المختار
والمتشهور أنه بدل من
متبوعه وذلك نحو ما قام
أحد الا زيدا والا زيدا ولا
يقم أحد الا زيدا والا زيدا
وهل قام أحد الا زيدا والا
زيد او ما ضربت أحد الا
زيدا ولا تضرب أحد الا
زيدا وهل ضربت أحد الا
الا زيدا فيجوز فى زيدا
أن يكون منصوبا على
الاستثناء وأن يكون
منصوبا على البدلية من
أحد

بدلاً من الأول على القلب ومنه فانه يجوز منه شفاعة * اذا لم يكن الا النبيون شافع **الفتى** البيت انه قد ورد في المستثنى السابق خير النصب وهو الرفع وذلك اذا كان الكلام غير موجب نحو مقام الازيد القوم ولكن المختار نصبه وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي ان الموجب يتعين فيه النصب نحو مقام الازيد القوم (ص) (وان يفرغ سابق الاملا * بعد يكن كالواضعما) (ش) اذا تفرغ سابق الاملا بعد ما لم يشغل (٢٠٦) بما يطلبه كان الاسم الواقع بعد الامر با باعراب ما يقتضيه ما قبل الا قبل دخولها وذلك نحو مقام

الا زيد وما ضربت الا زيدا وما ضربت الا يزيد فزيد فاعل مرفوع بقام وزيدا منصوب بضربت وزيد متعلق بمررت كما لو لم تذكر الا وهذا هو الاستثناء المفرغ ولا يقع في كلام موجب فلا تقول ضربت الازيدا (ص) (والف في الذات تؤكد كلاً * تمرر بهم الا الفتى الا املا) (ش) اذا كررت اللفظ التوكيد لم تؤثر فيادخلت عليه شيئا ولم تعد غير توكيد الاولى وهذا معنى الفاعل وذلك في البذل والعطف نحو ما ضربت بأحد الازيد الا أخيك فأخيك بدل من زيد ولم تؤثر فيه الاشياء أي لم تعد فيه استثناء مستقلا فسكانك قلت ما ضربت بأحد الازيد أخيك ومثله لا تمرر بهم الا الفتى الا املا والأصل لا تمرر بهم الا الفتى املا فالعلا بدل من الفتى وكررت الا توكيدا ومثال العطف قام القوم الازيدا والا

خلا الله لأرجو سواك وانما * أعد عيالي شعبة من عيالك

فضرورة ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم الازيدا ضربت (قوله بدلا) أي بدل كل من كل لأن العامل فرغ لما بعد الافهم عرب بما يقتضيه العامل والمؤخر عام أريد به الخصوص فصح ابداله من المستثنى وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقلب التبوع تابعا كافى نحو ما ضربت بمثلك أحد (قوله وان يفرغ سابق) بالتبوين والامفعوله واضافته لها تخل الوزن (قوله يكن) أي السابق أو ما بعد وقوله كالواحد لوزائدة وما مصدرية أو عكسه والافعال بمحذوف يفسره عدم ان بني للجهول فان بنى للفاعل كانت الامفعوله وفاعله ضمير السابق أو ما بعد أي يكن السابق أي حكمه كحكم انعدام الأوك حكم عدمه الا في تسلط العامل على ما بعده وهذا عند غير الكسائي أما هو فيجوز النصب في نحو مقام الازيد لتجوز محذوف الفاعل (قوله المفرغ) سمي به لتفرغ العامل لما بعد الا في الظاهر وان كان معموله في الحقيقة وهو المستثنى منه مقدرا ويجوز التفرغ لجميع العمولات الا للمفعول معه والمصدر والحال المؤكدين فلا يقال ما ضربت الا النيل وما ضربت الا ضربا ولا تات الامفسدا لتناقضه بالنفي والاثبات وأما ان نظن الاظنا فتقديره الاظنا عظيم فهو نوعي لا مؤكدة (قوله فلا تقول ضربت الازيدا) أي لاستحالة ضربك جميع الناس غيره ووجود قدرته على ارادة جماعة مخصوصة أو للبالغة نادر فأطلق المنع طرد الباب الا اذا أمكن تأويله بالنفي نحو ويأبى الله الا أن يتم نوره كما مرهنا مذهب المصنف وجوز ابن الحاجب التفرغ في الموجب بشرط كونه فضلا وأن تحصل به فائدة كقرأت الا يوم كذا لا مكان أن تقرأ في غيره من الايام ورد بأنه نادر ففتح طرد الباب كما انفق على الجواز في النفي وان لم يستقم المعنى كما مات الازيد لذلك (قوله الاملا) بفتح العين ممدودا بمعنى الشرف لكن قصره للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر جمع عليه كذلك وعلى كل ففيه حذف مضاف أو نحوه كافى زيد عدل (قوله اذا كررت الا) أي في الإيجاب أو النفي كما يفهمه الاطلاق هنا والتقييد بعده (قوله وهذا معنى الفاعل) أي فالمراد الفاعل عن افادة معنى الاستثناء أو عنه وعن العمل فيه بناء على الخلاف المار (قوله في البذل) أي بدل الكل كما مثل وكذا البعض والاشتغال والاضراب كما أعجبني أحد الازيد الاوجه أو علمه أو عمرو (قوله والعطف) أي بخصوص الواو (قوله فالعلا بدل من الفتى) أي ان نصب الفتى على الاستثناء لا ان جعل بدلا من الضمير في بهم لان الجمهور يعمون الابدال من البذل ويرد على الاول أن العامل في البذل نظير العامل في المبدل منه فالأ الثانية محتاج اليها للعمل في البذل لا مؤكدة ملغاة فالالاتق جعله عطف بيان لا بدلا اه سم لكن هذا لا يظهر الا في بدل الكل فيبقى الاشكال في بدل البعض والاشتغال والغلط وقد يقال العامل في البذل منوي لا ملفوظ فيستغنى عن الثانية بالنوعية فكانت المحض التوكيد لا عاملة فتدبر (قوله ثم غيارها) بالغين المعجمة من غارت الشمس أي غابت وفي نسخ ثم غيارها بالموحدة بدل الراء (قوله مالك من شيخك) أي جملك والرسيم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) أي بدل بعض لأن المراد بالعمل مطلق السير

همزوا الاصل الازيد او عمرا ثم كررت الا توكيدا ومنه قوله هل الدهر الا ليلة ونهارها * (قوله والا طواع الشمس ثم غيارها والا طواع الشمس وكررت الا توكيدا وقد اجتمع تكرارها في البذل والعطف في قوله مالك من شيخك الا عمله * الا رسيمه والا رمله والاصل الاعمله رسيمه ورمله فرسيمه بدل من عمله ورمله مطوف على رسيمه وكررت الا فيهما توكيدا

(ص) (وان تكرر لا تؤكد) • تفرغ التأثير بالعامل دغ • واحد ما بالاشتئ • وليس عن نصب سواه مقتضى (ش) اذا كررت الالف التوكيد وهي التي يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ولو أسقطت لمافهم ذلك فلا يخلو ما أن يكون الاستثناء مفرغاً أو غير مفرغ فان كان مفرغاً شغلت العامل بواحد ونصب الباقي فتقول ما قام الازيد الاعمر الا بكر أو لا يتعين واحد منها لشغل العامل بل أياها شغلت العامل به ونصب الباقي وهذا معنى قوله فمع تفرغ إلى آخره أى مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل في واحد مما استثنيت به بالانصب الباقي وان كان الاستثناء غير مفرغ وهذا هو المراد بقوله (٢٠٧) (ص) (ودون تفرغ مع التقدم •

نصب الجميع احكم به والتزم • وانصب لتأخير وحي •
بواحد
منها كما لو كان دون زائد
كلم بفوا الا امرؤ الاعلى •
وحكمها في القصد حكم
(الاول)

(ش) فلا يخلو اما أن تتقدم
المستثنيات على المستثنى
منه أو تتأخر فان تقدمت
المستثنيات وجب نصب
الجميع سواء كان الكلام
موجبا أو غير موجب نحو
قام الازيد الاعمر الا بكر
القوم وما قام الازيد الاعمر
الا بكر الا بكر الا بكر
معنى قوله ودون تفرغ
اليث وان تأخرت فلا
يخلو اما أن يكون الكلام
موجبا أو غير موجب فان
كان موجبا وجب نصب
الجميع فتقول قام القوم
الازيد الاعمر الا بكر
وان كان غير موجب عومل
واحد منها بما كان يعامل
به لولم يكرر الاستثناء
فيبدل عما قبله وهو المختار

(قوله وان تكرر) بالبناء للمجهول ونائب فاعله يعود على الا وقوله لا تؤكد عطف على محذوف
أى لتأسيس لا التوكيد وفي نسخ دون توكيد وعلى كل فالطرف المحذوف أو المذكور متعلق بتكرر أو
حال من مرفوعه (قوله بالعامل) المراد به ما قبل الا وقوله دغ في واحد الخ أى ترك تأثير العامل الذي
قبل الا باقيا في واحد وانصب سواه بالا كما قدره الاشمونى وهو مقتضى صنيع الشرح فقوله اجعل الخ بيان
لحاصل المعنى لأنه تفسير لدغ باجمل لأنه غير معهود في اللغة وليس المراد ترك التأثير بالعامل في واحد وأبقه
فما سواه كما هو مظهر التفسير لفساده نعم ان أريد بالعامل الأصح أى ترك التأثير به في واحد وانصب بها
ما سواه فيكون قوله بما لا يظهر في محل الاضمار للضرورة ويؤيد هذا عدم التقدير في قوله دغ ويؤيد
الاول خلوه من الاظهار وتصريحه بحكم الواحد المتروك وأما على الثاني فمكوت عنه وان كان يعلم من قوله
سابقا وان يفرغ الخ فتدبر (قوله وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس وعن نصب متعلق به والخبر محذوف
أى موجودا أو الاسم ضمير مستتر يعود إلى الواحد أو التأثير ومعنى خبرها وقف عليه بالسكون على لغز بيعة
(قوله ونصب الباقي) أى وجوب الامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ولا يجوز على قصد بدل البداء
لان الاحتذاء تكون مؤكدة وليس الكلام فيها (قوله ودون تفرغ الخ) دون ومع متعلقان باحكم
وحذف نظير مما من التزم لئلا لهما أو الفعلان تنازعا عما بناء على جواز في المتقدم ونصب مفعول المحذوف
يفسره احكم أى مضى نصب الجميع للاحكام لانه لا يتعدى بنفسه ولا حذوه معموله ولا بالتزم لان ما بعد الواو
لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال والتزم بفتح التاء ليفيد ذلك (قوله كما لو
كان الخ) قال السكودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهي منها وما زائدة ولو مصدرية أو
عكس وكان تامة فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف أى وحي • بواحد كحال وجوده
دون زائد عليه اه وفيه تسمح لان الواحد يكون مشبها بحال وجوده دون زائد عليه فالاولى جعل كما خبرا
لمحذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أى وحي • بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في
الحكم • يصح جعل ما سماه واقعا على الواحد وجملة كان الخ صفتها أو صلتها أفاده السبان (قوله سواء
كان الكلام موجبا الخ) لا يمارضه قول المصنف فيما روي غير نصب سابق في النفي الخ لانه في غير تكرر
المستثنى (قوله وهو المختار) أى في التوصل أما في المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى نحو ما قام
أحدا احمارا الاجملا الا فرسا ويحوز الابدال في واحد على لغة نعيم (قوله امرؤ بدل من الواو) أى
وعلى منصوب سكن وقفا على لغز بيعة ذلك عكسه اذ لا يتعين واحد لا بدال (قوله حكم المستثنى الاول) أى
اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض كما مثله فان أمكن ذلك كله نحو على عشرة الأربعة الثلاثة الا اثنين فليل
الحكم كذلك وان السكل خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقرا بواحد لكن الصحيح أن كل عدد
مستثنى مما قبله فيكون مقرا بسبعة وطريق معرفته أن تجمع الاحصاء الواقعة في المراتب الترتيبية وهي

أو ينصب وهو قليل كما تقدم وأما باقيا فيجب نصب وذلك نحو ما قام أحد الازيد الاعمر الا بكر افرز يبدل من أحد وان شئت أبدلت
غيره من الباقيين ومثله قول المصنف لم يفوا الامرؤ الاعلى فامرؤ بدل من الواو يفوا وهذا معنى قوله وانصب لتأخير إلى آخره أى وانصب
المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجبا وان كان غير موجب فجى • بواحد منها معربا عما كان يعرب به لولم
تكرر المستثنيات وانصب الباقي فغنى قوله وحكمها في القصد حكم الاول أن ما تكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الاول
فيثبت له ما يثبت للاول

الاولى والثالثة والخامسة وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة في المراتب السبعة وهي الثانية والرابعة والسادسة مثلا أو تنقص آخر الاعداد عما قبله ثم يبقيه عما قبله وهكذا فمات فيهما فهو المراد (قوله من الدخول) أي ان كان الكلام منفيا والخروج ان كان موجبا لان الاستثناء من الشيء اثبات وعكسه والمراد الدخول في النسبة الثبوتية والخروج منها فلا ينافي أن الاستثناء اخراج دائما لان المراد به الخروج عما قبله اثباتا أو نفيا (قوله بغير) بالتنوين تنازعه كل من استثنى ومجرورا ومعربا حال من غير قصد لفظه (قوله ويرب غير الخ) أي لفظا وقد يبنى على الفتح جواز في الاحوال كلها اذا أضيف لشيء كان في التسهيل نحو ما قام غيره هذا ومنه قوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة في غصون ذات ارقال

بفتح غير لضافتها الى أن وصلتها وأجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقا لتضمنها معنى الاواعلم أن أصل خبر كونها صفة مفيدة للغاية مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة وتوغلها في الإبهام لا تنصرف بالاضافة فلا يوصف بها الا نكرة كما لا غير الذي كسنا نعمل أو شبه لها كغير المغضوب عليهم فإن الذين جنس لا قوم بأعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضدين ضف ابهامها فتعرف بها فلذا وصف بها المعرفة في الآية وما لا فاصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا فلما اتفقا في مطلق المغايرة حملت غير على الاقاييس الاستثناء بها أي في المغايرة نفيا واثباتا بلا نظر للمغايرة ذات أو صفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى ولكنه مشغول بمجر الاضافة فجعل حقه من الاعراب على غير بطريق العارية ولذلك يجوز في تابعه مراعاة للغنى نحو ما قام غير زيد ومجروا بالرفع اذ الغنى ما قام الا زيد ومجروا وهذا عند سيبويه من العطف على المحل أي محل مجرور غير الذي كان حقه لولا الاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالا أو في الاصل وعند الشاويين على توهم وجود الاو يمتنع في تابع ما بعد الاجر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم احتقاقها أصلا وكما حملوا غير على الاحمال الا عليها في الوصف بها فتفيد للمغايرة ذاتا أو صفة بلا نظر للثبوت والاثبات لكن حمل غير على الاكثر لان التصرف في الاسم أكثر منه في الحرف فلذلك تقع في جميع مواقع الاو لا تقع الا في موقعها الا بشرط كون موصوفها جمعا نكرة أو شبهها كما لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا وقوله

لو كان غيري سليبي الدهر غيره * وقع الحوادث الاصارم الذكر

فالصفة لغيري لأنه شبه جمع نكرة قال جماعة ولا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ويرد الآيات لا ممتناعه فيها معنى ولفظا أما الاول فلانه يصير التقدير لو كان فيهما آلهة أخرجه منهم افعه لفسدنا فبقضى عدم الفساد مع التعدد اذا لم يخرج وهو باطل لترتبه على مجرد التعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكدا صا لا للسقوط اذ من المعلوم مغايرة الجمع للواحد وأما الثاني فلان آلهة جمع منكرة في الاثبات فعمومه بدلي وشرط الاستثناء العموم الشمولي كذا في الغنى فان قلت قد جوز الزمخشري في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آله لوط كون آله لوط استثناء منة طعام من قوم وهو نكرة في الاثبات قلت أجب الدماميني بأن العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الأخرى انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة أفاده الصبان ومن أمثلة سيبويه لو كان معنار رجل الا زيد لغلبنا مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله وأما فقد شرط ابن الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ما قاله أو لئلا يجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه * لعمري أياك الا الفرقد ان

لصحته فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المثني الالف وقال الرضي مذهب سيبويه بجواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما أتاني أحد الا زيد بالرفع بدلا أو صفة وعليه أكثر التأخرين تمسك بهذا البيت اه وما مر عن الغنى من أن عموم آلهة بدلي الخ كلام اقناعي للنظر فيه بحال لان عموم الجمع انما يكون بدليا

من الدخول والخروج ففي قولك قام القوم الا زيدا الا همرا الا بكرا الجميع مجرجون وفي قولك ما قام القوم الا زيدا الا همرا الا بكرا الجميع داخلون وكذا في قولك ما قام أحد الا زيدا الا همرا الا بكرا (ص) واستثنى مجرورا بغير معربا * بما مستثنى بالانساب (س) استعمل بمعنى الا في الله لا على الاستثناء ألقا منها فهو اسم وهو غير وصوي وصوي وسواء ومنها فهو فعل وهو ليس ولا يكون ومنها ما يكون فعلا وحرفا وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكرها للصنف كلها فاشبه وسوي وسوي وسواء فحكم المستثنى بها الجبر لضافتها اليه ويرب ضمير بما كان يرب به المستثنى مع الافتقار قام القوم غير زيد

ينصب غير كما تقول قام القوم الاز بها نصبين يدونقول ما قام أحد غير زيد بنو غير زيد بالاتباع والنصب والاختار الاتباع كما تقول ما قام أحد الا زيد والاز يدونقول ما قام غير زيد فيرفع غير وجوبا كما تقول ما قام الاز يدبر فعه وجوباً وتقول ما قام أحد غير سمار نصب غير عند غير بني نعيم و بالاتباع عند بني نعيم كما تفعل في قولك ما قام القوم الاحمار والاحمار (٢٠٩) وأما سوى فالمشهور فيها كسر

النظر لكل جملة يصدق عليها الجمع أما بالنظر لافراده الداخلة تحتها فشمولي قطعاً فيصح استثناء المفرد منه كلفظ الجلالة لشموله بخلاف الجمع وليس المستثنى هنا جماعاً حتى يشع ما ذكره كذا قيل وهو مردود اذ كل جملة يصدق عليها أنها جمع لم يتحقق دخول المستثنى فيها فالله في الآية يصدق بكل جمع من الآلهة بدلا عن الآخر وان لم يكن منهم الذات الاقدس فكيف يصح استثناءه منهم فكلام الغني هو الحق وما جوزه الزمخشري في آل لوط لا يرذلان العموم الشمولي انما يشترط للتصل بالانقطاع كما يفهم من كلام الصبان قبل ذلك وهو مقتضى ما مر في تعريف المنقطع فتدبر وهل اذا وصف بهاتين على حرفتيها فيكون الوصف مجموعاً مع ما بعده واظهر اعراب هذا المجموع في آخره أو تكون اسماً بمعنى غير مضافة الى ما بعدها واظهر اعرابها عليه بطريق العارية كما في زيد لا قائم ولا قاعد قولان وعلى الثاني فما بعدها مجرور تقديرها الحركة العارية بضافتها اليه (قوله نصب غير) أي على الاستثناء كما اختاره ابن عصفور وقياساً على نصب ما بعد الاوان كان العامل فيه الاعلى الصحيح وفي غير ما قبلها من فعل أو شبهه وقيل على التشبيه بظرف السكان لا بهام كل وجعلها الفارسي حالاً فتقول بمشتق أي قام القوم مغايرين لزيد وكذا يقال في سوى (قوله فالمشهور فيها كسر السين الخ) ظاهره أنه يستثنى بهاني جميع لغاتها ومحل ذلك ما لم تكن الاولى بمعنى مستو نحو مكانا سوى أي مستو طر يقناو طر يقك اليه كما قاله المفسرون ولا الثانية بمعنى وسط نحو فائقوه في سواء الجحيم أو نام نحو هذا درهم سواء أو مستو نحو فهم فيه سواء أي مستوون فلا يستثنى بشئ من ذلك (قوله الفاسي) نسبة الى فاس مدينة بالمغرب وحكاها أيضاً بن هشام في الجامع وأبو حيان وابن الجباز (قوله الاظرفا) أي مكاناً ملازم للنصب على الظرفية بدليل أنه يوصل بها الوصول فمعنى جاء الذي سواك في الاصل جاء الذي استقر في مكانك عوضاً عنك ثم توسعوا فاستعملوا سواك ومكانك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حلول فظرفيتهم مجازية ومن ثم أشعرت بالاستثناء وفيه أنه لا مانع من جعلها في ذلك خبر المحذوف والجملة صلة الموصول حذف صدرها لطلوها بالاضافة وأحالا من فاعل ثبت مقدراً مع ان وقوعها صلة لا يدل على ملازمتها للظرفية (قوله الا في ضرورة الشعر) أي فلا ترد الايات الآتية لكن يرد عليه الحديثان الآتيان أما الاول فلا تخرج فيه عن الظرفية الى شبهها وأما الثاني فخرجت فيه عنهما ولا ضرورة فيهما وحمل ذلك على الشذوذ كما حمل عليه قول بعض العرب أناني سواك لا يليق وأما قول أبي حيان لا يحتاج بالأحاديث على اثبات القواعد فقد مرده في الابتداء (قوله بما تعامل به غير) أي من وقوعها في الاستثناء للتصل والمنقطع وجر ما بعدها بالاضافة وجواز مراعاة المعنى في نابع المستثنى بها ووقوعها صلة لنكرة أو شبهها وقبولها تأنيب العامل (قوله ولا ينطق الفحشاء) نصب بنزع الخافض أي بالفحشاء أو مفعول مطلق على حذف مضاف أي نطق الفحشاء أو مفعول به بتضمنين ينطق معنى يذكر ومن في قوله منا ولا من سوانا بمعنى في متعلقة ينطق (قوله واذا اتباع كريمة) أي خصلة كريمة أو بمعنى الواو كما في العيني وقيل على بابها فقله فسواك باعتبار ارجع للاول وما بعده للثاني أي اذا وجد بيع فليس الامن غيرك أو شراء فليس الامنك (قوله دناهم كاد انوا) أي جزي ناهم كجزائهم والجملة جواب لما في قوله

فلما أصبح الشر * فأمسى وهو عريان

* ٢٧ - (خضري) - اول *

ولا ينطق الفحشاء من كان منهمو * اذا جلسوا منا ولا من سوانا
واذا تبع كريمة أو تشتري * فسواك بائعاً وأنت المشتري وقوله
سواك مرفوع بالابتداء وسوى العدو ان مرفوع بالفاعلية ومن استعملها منصوبة على غير الظرفية قوله
ولم يبق سوى العدو * ن دناهم كاد انوا

لديك كفيلا بالنظر في قول * وان سوا الذين يؤمله ينفي
لا يخرج عن الظرفية الا في ضرورة (٢١٠)

فقلوا انهم ان هذا اقرير كلام المصنف ومذهب سيئويه والجمهور انها
الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك محتمل للتأويل (ص)

واستثنى ناصبا بليس
وخلا
وبعدا وييكون
بعدا
(ش) أي واستثنى بليس وما
بعدها ناصبا المستثنى فتقول
قام القوم بليس زيدا وخلا
زيدا وعدا زيدا ولا يكون
زيدا فزيدا في قولك بليس
زيدا ولا يكون زيدا
منصوب على انه خبر بليس
ولا يكون واسمها ضمير
مستتر والمشهور انه عائد
على البعض الفهوم من
القوم والتقدير وليس
بعضهم زيدا ولا يكون
بعضهم زيدا وهو مستتر
وجواب في قولك خلا زيدا
وعدا زيدا منصوب على
للمفعولية وخلا وعدا فعلان
فاعلهما في المشهور ضمير
عائد على البعض المفهوم
من القوم كما تقدم وهو
مستتر وجوابا للتقدير خلا
بعضهم زيدا وعدا بعضهم
زيدا ونبه بقوله وييكون
بعدا وهو قيد في يكون
فقط على انه لا يستعمل
في الاستثناء من لفظ
الكون غير يكون وانها
لا تستعمل فيه الا بعد لا فلا
تستعمل فيه بعد غيرهما من
أدوات النفي نحو لم ولن وما

ولم يبق الخ (قوله لديك كفيلا) أي عنه كجود كفيلا الخ أو هو تجريد والمراد أنت كفيلا (قوله)
محتمل للتأويل أي بأنه ضرورة أو شاذو بعضهم لا يخرج الظرف عن الزوم وهو الجرمين ومذهب الرماني
والعكبري أنها تكون ظرفا غالبا وكثيرا قليلا وهذا أعديل المذاهب لعدم تكلفه في بعض المواضع (قوله)
بليس الخ) تنازعوا استثنى وناصبا نظير ما مر وقوله بعدا لا حال من يكون لقصد لفظه والاستثناء بهذه الافعال
الحسنة لا يكون الامع التام والاتصال (قوله ولا يكون زيدا) أي لا تعد ولا تحسب فيهم زيدا فلا منافاة
بين استقباله ومضى قاموا سم (قوله عائد على البعض الخ) أي نظير قوله تعالى فان كنن نساء فان النون
عائدة على البعض المفهوم من كله السابق فان أولادكم يشمل الذكور والاناث والنون للاناث فقط وقيل
الضمير للانولاد وأنت باعتبار الخبر وانما كان هذا هو المشهور لا طراد في جميع المواد بخلاف عوده الى
الوصف والمصدر المفهومين من الفعل السابق كما قيل بكل أي ليس هو القائم زيدا وليس هو أي قيامهم
قيام زيدا فلا يطردان في نحو القوم اخوتك بليس زيدا لعدم الفعل وشبهه كذا قيل وقد يقال يتصيد من
الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كأن يقال ليس هو أي المنتسب اليك بالاخوة زيدا وليس نسب اخوتهم
نسب زيدا نعم المصدر لا يؤدي مقصود الاستثناء من اخراج زيدا من القوم والحكم عليه بعدم القيام على
ما هو المختار وكذا يقال في فاعلي خلا وعدا (قوله مستتر وجوبا) أي لان هذه الافعال محمولة على الا في نحو
المستثنى لها ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالاظهار والفاعل يفصل بينهما فيفوت الحمل (قوله وخلا
وعدا فعلا) أي جامدان لوقوعهما موقع الا ونصب الاسم بعدهما على انه مفعول به لانهما متعديان بمعنى
جاوزا ماعدا فتعدي قبل الاستثناء أيضا كعدا فلان طوره أي جاوزه وفي القاموس انه يتعدى بنفسه وبين
ومعناه جاوز وترك وأما خلا فأصله لازم نحو خلا المنزل من أهله وقد يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه
والترزم ذلك في الاستثناء لينصب ما بعدها كالنبي بعد الا وحسن ذلك ان كل من خلا عن شيء فقد جاوزه
(قوله عائد على البعض الخ) أي لا على الوصف أو المصدر على ما مر لكن اعترض الرضي هنا بأنه لا يلزم من
مجاوزة البعض لزيد في القيام مثلا مجاوزة الكل له الذي هو المقصود وأجيب بأن مرجع الضمير بعض مبهم
فلا تتحقق مجاوزته الا بمجاوزة الكل وفيه نظر ظاهر وأن المراد بالبعض من عدا المستثنى وان كان
اطلاق البعض على الأكثر قليلا وبحسب الصبان عوده فباعدا ليس ولا يكون للاسم السابق لكن التزم
فيه التذكير والافراد ليكون كالاستثناء بالاو الجريانه كالمثل مثل حبذا الزيدان فلا يرد نظير الرضي
كما لا يرد على عوده للوصف أو المصدر الجملة من هذه الافعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أي قام
القوم حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب اقتران الحال الماضي بقدا لانه في غير الاستثناء كما قاله أبو
حيان وقيل مستأنفة أي لم تتعلق بما قبلها في الاعراب وان تعلقت به معنى فلا محل لها وصححه ابن عصفور
نصريح (قوله بساقي يكون) أي بالذين سبقاها في الذكروهما خلا وعدا (قوله حرافجر) أي يتعلقان
بما قبلهما من فعل أو شبهه فموضع مجرورهما نصب به كسائر حروف الجر وقيل لم يتعلقا بشيء تشبيها بالزائد
وانما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أي الجملة قبله فهي الناصبة له محلا على الاستثناء كما أن نصب تمييز
النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم اطراد الاول في نحو القوم اخوتك خلا زيدا ولا نهما لا يعديان
معنى الافعال الى الاسماء بل يزيلانه عنها فأشبهها في عدم التعدية بالحروف الزائدة ولا نهما بمنزلة الا وهي
لا تتعلق بشيء ويرد الاول بما مر من تصيد الفعل من الكلام والثاني بأن التعدية ايصال معنى الفعل
الى الاسم على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط ألا ترى أن انتفاء الفعل في نحو

اضرب

وان وما (ص) واجرر بساقي يكون ان ترد * وبعدها نصب واجرر قيد

(ش) أي اذا لم تقدم ما على خلا وعدا فاجرر بهما ان شئت فتقول قام القوم خلا زيدا وعدا حرافجر

ولم يحفظ عن سيبويه الجر بهما أو أحكامه إلا خفش فمن الجر بخلاف قوله خلاقه لأرجو سواك وإنما * أعد عيالي شعبة من عيالك
ومن الجر بعدا قوله تركنا في الحضيض بنات عوج * عوا كف قد خضعن إلى النسر
عدا الشمطاء والطفل الصغير فإن تقدمت عليهما ما وجب النصب بهما فقول قام القوم ما خلا زيدا أو ما عدا زيدا أو ما صدر به وخلا وعدا
صلتها وفاعلها ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره زيدا مفعول وهذا معنى (٢١١) قوله وبعد ما نصب هذا هو المشهور

وأجاز الكسائي الجر بهما
بعد ما على جعل ما زائدة
وجعل خلا وعدا حرف جر
فقول قام القوم ما خلا
زيد وما عدا زيد وهذا
معنى قوله وانجرار قد يرد
وقد حكى الجسري في
الشرح الجر بعد ما عن
بعض العرب (ص)

(وحيث جرافهما حرفان
كما هما ان نصبا فعلا
(ش) أي ان جررت بخلا
وعدا فهما حرفا جر وان
نصبت بهما فهما فعلا
وهذا ما لا خلاف فيه (ص)
(وكخلا حاشي ولا تصحب
ما

وقيل حاش وحشي
فاحفظهما)

(ش) المشهور أن حاشي
لا تكون إلا حرف جر
فتقول قام القوم حاشي
زيد بجر زيد وذهب
الاخفش والجرمي والمازني
والبرود وجماعة منهم المصنف
إلى أنها مثل خلا تستعمل
فعلا فتصحب ما بعدها
وحرفا فتجر ما بعدها
فتقول قام القوم حاشي
زيدا وحاشي زيد وحكي

أضرب زيدا لا يخرج به عن كونه مفعولا به والثالث بأنه لا يلزم مساواتها لاني جميع الوجوه ألا ترى أنهما
يجران وهي لا تجر (قوله ولم يحفظ الخ) ليس كذلك بل ذكر الجر بخلا (قوله تركنا الخ) ذكر
البيت الأول ليدل على أن القافية مجرورة فيتم الشاهد من الثاني والحضيض بمعجمتين موضع وبنات عوج
أي بنات خيل عوج جمع أعوج وهو فرس مشهور عند العرب وعوا كف أي مقيمين خاضعين تأكل
منها النسر لا بطل منعها وحيهم مفعول ابخنا فقتلا تمييز محمول عنه أو هو للمفعول وحيهم نصب بنزع
الخافض أي في حيهم والشمطاء هي المرأة التي يخالط سواد شعرها بياض الشيب لكبرها والرجل أشمط
(قوله وجب النصب) أي لتعنيهما بهما بالفعل لئلا يلبسها حرف لكن يشكل عليه أنها لا توصل
بفعل جامد كما في التسهيل وأوجب باستثناء هذين أو أن النع في الجامدا صلة وهذا بالعروض وموضع ما
وصلتها نصب اتفاقا ف قيل على الظرفية وما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت أي قاموا وقت مجاوزتهم
زيدا وهو المعدول لأنه كثيرا ما يحذف الزمان وينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما ينتصب
غير في قاموا غير زيد وقال السيرافي على الحال وفيها معنى الاستثناء أي قاموا مجاوزتهم زيد أي مجاوزين
له وفيه أنهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حال التعريف بالضمير المشتمل عليه (قوله على جعل ما زائدة)
أن قاله قياسا على زيادتهما مع بعض حروف الجر ففاسد لأن ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عمّا قليل فها
رحمة أو سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يحتاج به (قوله وحيث جرا) متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله
فهما حرفان أي تثبت حرفيتهما حيث جرا وأدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط على حدوا لم يندوا
به فسيقولون أو أنه جرى على إجازة الفراء شرطية حيث مجردة من ما (قوله كما هما) الظاهر أن ما مصدرية
وصلت بجملة هما فعلا وال كاف متعلقة بنسبة الجملة قبلها على أنها صفة لمصدر متصيدها أي تثبت
حرفيتهما حيث جريا أثبتا كسبوت فعليتهما ان نصبا فتأمل (قوله تستعمل فعلا) ويأتي في فاعلها ومحل
جملتها ما مر على المشهور وقال الفراء هي فعل لا فاعل له ولا مفعول ونصب ما بعده على الاستثناء بالحل على
الأول ينقل عنه ذلك في خلا وعدا مع إمكانه فيهما (قوله وحرفا فتجر) وفي متعلقها ما مر (قوله حاشي
الشیطان) ليس بنظم كما قد يتوهم وأبدا الأصغ بفتح الهمة فمهمة ثم معجمة وإنما أتى بحاشي تهكما لأنها
أما تستعمل في تنزيه المستثنى عن نقص كضربت القوم حاشي زيد أو لا يحسن صلى الناس حاشي زيد
إلا إذا أريد للبالغة في خسته كما هنا فكانها تنزه المغفرة عن الشيطان لحسته وعما بعده لا لتحقاقه (قوله
ما حاشي فاطمة) تبع الشارح ابن المصنف في جعل ما في الحديث مصدريّة وحاشي اسينائية جامدة بناء على
أنها من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه يقال قام القوم ما حاشي زيد وليس كذلك بل ما نافية
وحاشي فعل ماض متصرف متعد من قولك حاشيته أحاشيه إذا استثنيت على حد قوله

ولأرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشي من الأقوام من أحد

فهى من كلام الراوى أي أنه صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس إلى ولم يستثن فاطمة بدليل ما في

جماعة منهم الفراء وأبو زيد الانصاري والشيبياني النصب بهما ومنه اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشي الشيطان وأبدا الأصغ وقوله

حاشي قريش فإن الله فضلهم * على البرية بالإسلام والدين وقول المصنف ولا تصحب ما معناه ان حاشي مثل خلا في أنها نصب ما بعدها
أو تنجره ولكن لا تقدم عليهما كما تنقسم على خلا فلا تقول قام القوم ما حاشي زيد أو هو الذي ذكره وهو الكثير وقد صحبتها ما قبلها في
مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس إلى ما حاشي فاطمة وقوله

فانا نحن أفضلهم فعلا
ويقال في حاشى حاش وحشى

(من) (الحال) *

(الحال وصف فضلة
منتصب

مفهم في حال كفردا
أذهب

(ش) عرف الحال بانه

الوصف الفضلة المنتصب

للدلالة على هيئة نحو فردا

أذهب ففردا حال لوجود

القيود المذكورة فيه وخرج

بقوله فضلة الوصف الواقع

عمدة نحو زيد قائم وبقوله

للدلالة على الهيئة التمييز

المشتق نحو لله دره فارسا

فانه تمييز لا حال على

الصحيح اذ لم يقصده الدلالة

على الهيئة بل التعجب من

فروسيته فهو لبيان التعجب

منه لا لبيان هيئته وكذلك

رأيت رجلا راكبا فان

راكبا لم يسق للدلالة على

الهيئة بل لتخصيص الرجل

وقول المصنف مفهم في حال

هو معنى قولنا للدلالة على

الهيئة (ص)

(وكونه منتقلا مشتقا

يطلب لكن ليس مستحقا)

(ش) الاكثر في الحال

أن يكون منتقلا مشتقا

ومعنى الانتقال أن لا تكون

ملازمة للتصنيف بها نحو جاء

زيدا كبا فراكبا وصف

منتقل لجواز انفكاكه

عن زيد بأن يحجب ما شيا

معجم الطبراني ما حاشى فاطمة ولا غير ها واء البيت فساد (قوله رأيت الناس الخ) الظاهر ان مفعول رأيت
الثاني محذوف أى دوننا كما قاله الدماميني فالغاء تعليلية لهذا المحذوف أو تفرغ عليه أو أن جملة فانا الخ هي
المفعول الثاني بزيادة الفاء على رأى الاخفش في نحو زيد قائم وقد روى فأما الناس فالغاء في جوابها وان
بالكسر على كل حال وما قيل انها تفتح اذا كانت هي المفعول الثاني لطلب العامل لها ولا معلق له سهو ظاهر
لان كونها مفعولا ثانيا في باب ظننت مما يوجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم لانها في الاصل خبر عن اسم
ذات كما مرفكذا هذا وفعالا بفتح الفاء أى كرما أما بكسرها فاجمع فعل (قوله حاش وحشى) ظاهره
كالتنوين وشرح الكافية انهما الفتان في حاشى الاستثنائية وظاهر التسهيل أنهما في التزنية وهو الاقرب
لانها لا تكون حرفا باتفاق فتكون أقبل للتصرف مما يكون حرفا واعلم أن حاشى ثلاثة أقسام
الاستثنائية وكونها فعلا متصرفا معنى استثنى وقد مر والثلث التزنية أى الدالة على تنزيه ما بعدها عن
نقص كحاش الله والصحيح أنها اسم لافعل خلافا للكوفيين بدليل تنوينها في قراءة ابن السكك حاشا لله
واضافتها في قراءة ابن مسعود حاش الله كعماذ الله وسبحان الله وهل هي مصدر أو اسم فعل صرح ابن
الحاجب الثاني قال ومعنى حاش لله يرى الله فاللام زائدة في الفعل كهيئات هيئات لما توعدون وهو لا يظهر على
قراءة الاضافة وفسرها الزحخشري براءة الله فتكون مصدر امر اذا قلت له يذبل من اللفظ بفعلة أى تنزيها
لله كما يقال رعاي زيد والعامل فيه فعل من معناه كويج وويل والوجه أنها عند ترك تنوينها وإضافتها مبنية
لشبهها بحاشى الحرفية لفظا ومعنى وقد مر أن الشبه اللفظي مما يحوز البناء ولا يوجب والله أعلم

الحال *

الافصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير بأن يجرد من التاء فيقال حال حسنة ومنه قوله
* اذا أعجبتك الدهر حال من امرى * وألها بادل عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حوالة
مشتقة من التحول وهو التنقل (قوله في حال) بلاتنوين لان المضاف اليه منوى الثبوت أى في حال كذا
وهو في محل جر باضافة مفهم اليه من اضافة الوصف لمعموله على حذف مضاف أى مفهم معنى في حال أى ان
قولك جاء زيد راكبا يفيد المعنى الذي في قولك جاء زيد في حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما
سيدكره الشارح (قوله بانه الوصف) المراد به ما دل على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وأمثلة للبالغة وأفعال التفضيل والمراد الوصف ولوناو يلاتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة
لتأول كل بالوصف المشتق (قوله الفضلة) المراد بها ما ليس ركنا في الاسناد وان توقف صحة المعنى عليه نحو
وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا عين واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتصب) أى
اصالة وقد يجز لفظه بالياء الزائدة بعد النفي كقوله

فما رجعت بخاتبة ركب * حكيم بن السيب منتهاها

ولا يرد ان نصب حكم من أحكام الحال فاخذه في تعريفه يؤدى للدور لتوقفه على التصور والتصور على
التعريف لانه يكتفى في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور المستفاد من الحد أو ان
قوله المنتصب خبر لمحذوف والجملة معترضة لا قيد في التعريف وهذا ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج
به شيئا (قوله للدلالة على الهيئة) أى هيئة صاحبه وصفته وقت وقوع الفعل (قوله لبيان التعجب منه)
أى لبيان جنسه فهو بمعنى من البيانى لافى (قوله بل لتخصيص الرجل) أى المقصود منه ذلك وان كان
فيه بيان الهيئة أيضا لكن بطريق الزوم والتبع لا بالقصد فقوله مفهم في حال أى قصدا ليخرج هذا (قوله
لكن ليس مستحقا) فائدة مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجبا في الفصح كما قاله سم وضمير ليس اما
للكون فمستحقا بفتح الحاء وللالحال فكسرها ومتعلقه حينئذ محذوف أى ليس مستحقا (قوله أن
يكون منتقلا) أى لأنه مأخوذ من التحول وهو التنقل ومشتقا لأنه صفة لصاحبه في المعنى وهي لا تكون

وجاءت به مسبط العظام
كأنها

الامنتقلة (قوله وقد نجى الحال غير منتقلة) أى فى ثلاث مسائل احداها كون عاملها مشعرا بتجدد صاحبها كما بعد مثاله الأول ونحو خلق الانسان ضعيفا الثانية أن تكون مؤكدة اما عاملها كأبث حيا أو لصاحبها بنحو لا من من فى الارض كلهم جميعا أو لمضمون جملة قبلها كز يد أبوك عطفوا الثالثة أن يكون مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كمثل الشرح الاول ونحو قائما بالقسط أنزل اليكم الكتاب مفعلا (قوله الزرافة) بفتح الزاى أفصح من ضمها حيوان معروف سمي به لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف فى الكلام زاده كذا فى القاموس وقيل لانها فى صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالابل وجلدها كالنمر وقرنها وقوائمها وأظلافها كالبحر وذنبيها كالظبي والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم كما فى الصباح ويديها بدل بعض منها وأطول حال من الزرافة كما فى شرح الشذور وقيل من يديها يروى يداها أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة أو صفة لها لكون ألفت فيها جنسية قال الغزالي لما كانت الزرافة ترمى الشجر وتقتات به جعل يداها أطول ليسهل عليها ذلك (قوله وجاءت به) أى ولدته أمه سبط العظام بفتح فسكون أو فكسر لكن فى غير البيت أى تمتد القامة حسناتها واللواء الارية الصغيرة أى ان عمامته كاللواء فى الارتفاع والعلى الرأس (قوله اذ المعنى به مسعرا الخ) أى بفتح العين ان جعل مدا حالا من المفعول وهو الهاء الراجعة للبر مثلا وبكسر ها ان جعل حالا من الفاعل وبكذا صفة لمدا أى كأننا بكذا والمشتق المؤول به مأخوذ منه مع صفته ويصح كون مدمبتدأ سوغه الوصف المقدر أى مدمنوه بكذا خبر والجملة حال وكذا يقال فى يدا بيد أى يدا كأنه مع بدأو يدمنوه مع يدمنك ومن هذا يعلم أن قول المصنف وفى مبدى تأول عام بعد خاص لان السعير من المؤول (قوله أى مناجزه) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف لصعير المشتري العلوم من السياق أى مقابضه ويصح قراءته بفتح الجيم مع تاء التانيث على انه مصدر فيؤول باسم الفاعل (قوله أى مشبه بالاسد) الاسد على هذا مستعمل فى حقيقته والتجوز انما هو بحذف الكاف أما على قول التوضيح كز يدا أسدا أى شجاعا فجاز لغوى بناء على مذهب السعد من تجويز الاستعارة فى مثله (قوله لظهور تأويلهما بمشتق) مثلها ما دل على ترتيب كادخلوا رجلا أو رجلين رجلين أى مرتين وضابطه أن يذكر المجموع أو لا ثم يفصل ببعضه مكررا واختار ان كلا منهما نصب على الحال وان كانت الحال هى مجموعهما السكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جعل فى أجزائه كما مر فى حاو حاض وجعل ابن جنى الثانى صفة بتقدير مضاف أى رجلا ذا رجل أو مفارق رجل واستحسن بعضهم عطفه على الاول بتقدير الفاء اذ لا يعطف لفظا بغيرها وقال الرضى وقد يعطف ثم اه ومن العطف لفظا دخلوا الاول فالاول أى مرتين إلا أن هذا فاته الاشتقاق والتشكيك أيضا تأوله بهما فذه مع ما فى المتن أربع مسائل تقع فيها الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشتق ولا تكلف وبقى ست مسائل لا يظهر تأويلها لا بتكلف وهى كونها موصوفة بنحو قرأ ناعريا فتمثل لها بشرا سويا بناء على ان تمثل بمعنى تشخص أما على انه معنى تصور فنصب بشر باسقاط الباء لا الحال لان التصور فى حال الملكية لا البشرية قاله اللقانى والفرق بين هذه وبين مدا بكذا ويديها مع أن الشكل موصوف أن المقصود هنا الصفة وحدها وكما قبلها تمهيدا وتوطئة لها ولذلك تسمى حالا موطئة كالخبر الموطئ فى بل أتم قوم تجهلون والحال فى مدا الخ بمجموعهما كما مر أو كونهما دالة على عدد نحو قسم ميقات ربه أى بعين ليلة أو على طور فيه تفضيل بالضاد المعجمة كهذا بسرا أطيبت منه رطبا أو نوعا لصاحبها كهذا مالك ذهب أو فرعا له كهذا حديد كخاتمنا ونحتون الجبال بيوتا وأصله كهذا خاتمك حديثا أو أسجد لن خلقت طينا فذه

* عمامته بين الرجال لواء
فسميعا وأطول وسبط أحوال
وهى أوصاف لازمة وقد
تأتى الحال جامدة ويكثر
ذلك فى مواضع ذكر
المصنف بعضها بقوله (ص)
(ويكثر الجمود فى شعر وفى
* مبدى تأول بلا تكلف
كعبه مدا بكذا يدا بيد *
وكرز يدا أسدا أى كاسد)
(ش) يكثر مجىء الحال
جامدة ان دلت على سعر
نحو به مدا بدرهم فمدا
حال جامدة وهى فى معنى
المشتق اذ المعنى به مسعرا
كل مد بدرهم ويكثر
جمودها أيضا فيبادل على
تفاعل نحو به يدا بيد أى
مناجزة أو على تشبيه نحو
كرز يدا أسدا أى مشبه
لا سفيدا وأسدا جامدان
وصح وقوعها حالا لظهور
تأويلها بمشتق كما تقدم
والى هذا أشار بقوله وفى
مبدى تأول أى يكثر مجىء
الحال جامدة حيث ظهر
تأويلها بمشتق وعلم بهذا
وما قبله أن قول النحويين
ان الحال يجب أن تكون
منتقلة مشتقة معناه أن
ذلك هو الغالب لأنه لازم
وهذا معنى قوله فيما تقدم
لكن ليس مستحقا (ص)

(والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تشكيكه معنى كوحده كاجتهد) (ش) مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تسكون

الانكسرة وأن ماورد منها

معرفا لفظا فهو منكر معنى
كقولهم جاءوا الجاء الغير
وأرسلها المراك واجتهد
وحدك وكلته فاه الى في
فالجاء والمراك ووحده
وفاء أحوال وهي معرفة
لفظا لكونها مؤولة بنكرة
والتقدير جاءوا جميعا
وأرسلها معتركة واجتهد
منفردا وكلته مشافهة
وزعم البغداديون ويونس
أنه يجوز تعريف الحال
مطلقا بلا تأويل فأجازوا
جاء زيد الراكب وفصل
الكوفيون فقالوا إن
تضمنت الحال معنى الشرط
صح تعريفها والا فلا
فقال ما تضمن معنى الشرط
زيد الراكب أحسن منه
المأشئ فالراكب والمأشئ
حالا ن وصح تعريفهما
لتأويلهما بالشرط اذ التقدير
زيد اذ اركب أحسن منه اذا
مشئ فان لم تتقدر بالشرط
لم يصح تعريفها فلا تقول
جاء زيد الراكب اذا يصح
جاء زيدان ركب (ص)
(ومصدر منكر حالا يقع
* بكثرة كقصة زيد طلع)
(ش) حق الحال أن
يكون وصفا وهو ما دل على
معنى ومصاحبه كقيام
وحسن ومضروب فوقوعها
مصدرا على خلاف الاصل
اذ دلالة فيه على صاحب
المعنى وقد كثر مجيء الحال مصدرا انكر قول كنه

لا تقول أصلا لما فيها من التكلف والحفاء بخلاف الاربعة الاولى ولهذا كثر وقوعها دون هذه وقال ابن
الناظم تبعا لشرح الكافية يجب تأويل الجميع أي مقروءا عرييا ومتصفا بصفات البشر من استواء الحلقة
ونحوها وممدودا ومطورا بطور البسر والرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا وفيه تكلف وجعل الموضح
السعر من القسم الثاني ليكون المصنف متعرضا للقسمين فقوله وفي مبدى تأويل عطف مغاير لا عام لكن
فيه ان تأويلها ظاهر بلا تكلف فالاولى مامر (قوله الانكسرة) أي لان الغالب تعريف صاحبها فلو
عرفت مع كونها مشتقة لتوهم أنها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الاعراب وحمل غير الغالب عليه (قوله
وان ماورد) أي عن العرب لان تعريفها سماعي كما قاله الشاطبي (قوله الجاء) بفتح الجيم وشد الليم
ممدودا كحمراء من الجعوم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى حبا جما أي كثيرا وأثنته لانه صفة المؤنث أي
الجماعة الجاء أي الكثيرة والغير من النفر وهو السدر أي الساترين لكثرتهم وجه الارض وحذف
الناء منه وان كان فيميل بمعنى فاعل تجب فيه المطابقة لانه قد يحمل على فعليل بمعنى مفعول في استواء المذكور
والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع ويقال أيضا جاءوا جماء غير بالتنكير والمد وجماء الغير وجم الغير
بالاضافة والجم الغير كما في الصحاح والقاموس فلا نظر لما قيل لا يذكرون الغير الا مع الجماء بل لا لالجم (قوله
وأرسلها المراك) أي في قول الشاعر

فأرسلها المراك ولم يندعها * ولم يشفق على نقص الدخال

والضمير في أرسلها للابل أو الخيل أو الاتن أي أرسلها للشرب معتركة ولم يندعها أي لم يمنعها عن ذلك
ونقص الدخال أي تنقصها من مداخلها في بعضها وازدحامها على الماء فيتكدر وينقص عليها فلا تتم
الشرب (قوله واجتهد وحده) هو مصدر وحده وحدها كوعد وعدا اذا انفرد فلذلك أول
بمنفردا من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو في ذلك حال من الفاعل قطعاً وكذا في نحو رأت زيداً وحده
عند سيبويه لان المصادر انما تجيء بأحوالاً من الفاعل غالباً فالحاء مفعوله بحذف الجار أي حال كوني
منفرداً به أي برؤيته وذلك جعله اسم مصدر لأوحده بالهمز أي أفردته مؤولاً باسم الفاعل فالحاء مفعوله بلا
حذف أي حال كوني موحده أي مفردة بالريّة وأجاز المبرد كونه حالاً من المفعول وأوجب ابن طلبة
وضف (قوله فاه الى في) ما ذكره الشارح من أن فاه حال أحد أقوال والى للتيين كهي في سقيالك فلا
تعلق بشيء كما قاله البماميني واستظهر الضبان أنها صفة لفاه كما في مداكبنا أي الكائن الى في أي الموجه
اليه اه وهذا من الجامد المؤول بالمشتق والمؤول به مجموع فاه الى في لدلالتة على التفضل كما في يدايد أي
مشافهة لكن انتفى فيه الاشتقاق والتنكير كادخال الاول فالاول وقيل ان فاه نصب بمحذوف هو الحال
أي جاء علافاه فتاب عنه في الحالية وقيل غير ذلك ويروى فوه الى في فالحال الجملة قال في التسهيل ولا يقال
قياسا على ذلك جاورته منزله الى منزلي وفاضلته قوسه الى قوسى خلافا لهما شامخا ووجه عن القياس بالتعريف
والجود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا وينبغي جواز عند بقية الكوفيين لانه عندهم
مفعول لمحذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس اه دماميني (قوله معتركة) الاولى معاركة
لانه اسم فاعل المراك وقيل المراك مفعول مطلق والحال عاملة المحذوف أي تشارك المراك أو عاملة أرسلها
على حذف مضاف ولا حال أي أرسلها ارسل المراك (قوله مشافهة) امامصدر أو اسم فاعل كما مر في
مناجزة (قوله مطلقا) أي تضمن معنى الشرط أولا قياسا على الخبر وعلى ما سمع منه (قوله يقع بكثرة
الخ) كلامه يشعر بأن وقوع المصدر المرفوع حالا قليل وهو كذلك وهو نوعان علم جلس كجاءات الخيل
بدا بوزن حذام فبدا علم جنس على التفرق ومعرفة بالالجنسية كأرسلها المراك والصحيح أنه مؤول

ليس بمقيس لمقيس على خلاف الأصل ومنه يز يدطلع بثة فبثة مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير يز يدطلع باقتضائه ذهب
محبوب والجمهور وذهب الاخفش والبرد الى أنه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلعت ز يدبغت بثة فيبغت عندهما
هو الحال لا بثة وذهب الكوفيون الى أنه منصوب على المصدرية كما ذهب اليه لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو طلعت لتأوله
بفعل من لفظ المصدر والتقدير في قولك يز يدطلع بثة ز يدبغت بثة فيؤولون طلعت ببت وينصبون به بثة (ص)

(و) لم ينكر غالباً ذو الحال ان * لم يتأخر أو يخصص أو بين من بعد نفى أو مضاهيه كلا * يخ امرؤ على امرئ مستسهلاً
(ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفة ولا ينكر في الغالب الا عند وجود (٢١٥) مسوغ وهو أحد أمور منها أن يتقدم

الحال على النكرة نحو فيها
قائم رجل وكقول الشاعر
وأشده سيبويه
وبالجسم منى بينا لو علمته
شحوب ولن تستشهدى
العين تشهد
وقوله

ولام نفسى مثلها لى لائم
ولاسد فقرى مثل ماملكت
يدى

فقائمًا حال من رجل وبيننا
حال من شحوب ومثلها
حال من لائم ومنها أن
تخصص النكرة بوصف
أو بإضافة مثال ماتخصص
بوصف قوله تعالى فيها
يفرق كل أمر حكيم أمرا
من عندنا وقول الشاعر
نجيت يارب نوحا
واستجبت له

في فلك ماخر في اليم
مشحونا

وعاش يدعو بآيات مينة
في قومه ألف عام غير
خسينا
ومثال ماتخصص بالاضافة

بنكرة مشتقة كما في النكرة أى متبعدة ومعركة (قوله ليس بمقيس) أى عند سيبويه والجمهور لأن الحال
نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطردف كذا ما بمعناه وقديقال غاية ما في ذلك اطلاق المصدر على الوصف
بماز او يكتفى في محبة المجاز وورد نوعه على الصحيح وقد ورد هنا كيف لا يقاس عليه والمجاز لا حجري فيه
اللهم إلا أن يكون مبنيا على اشتراط ورود شخص المجاز أو أن هذا اصطلاح للنحاة غير اصطلاح البيانيين
لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا كما نقل عن البرد أى سواء كان نوعا كجاء زيد بسرعة أم لا
كما طراده خبرا فان الحال أشبه به من النعت بدليل أنك لو حذف عامل الحال تعين كونها خبرا عن صاحبها
لتنكيرها وتعريفه ولا كذلك النعت ولكثرة ما ورد منه (قوله حق صاحب الحال) أى لأنه مبتدأ فى
المعنى وهو لا يكون في الغالب الامعرفة أو نكرة بمسوغ (قوله منها أن يتقدم الحال) أى فالتقديم هو
المسوغ لكون صاحبها نكرة قياسا على المبتدأ اذا قدم خبره بناء على أن المسوغ هو التقديم (قوله
شحوب) كعمود بمجمة فهملة مصدر شجب جسمه من باب قعد اذا تغير ويقال شجب شحوبة كسهل
سهولة وهو مبتدأ خبره بالجسم ومنى صفة للجسم وبيننا حال من شحوب على مذهب سيبويه من محى الحال
من المبتدأ وفيه حينئذ الشاهد ما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستكن في الخبر ولا شاهد
فيه اذن وكذا المثال قبله وجملة لوعلمته بكسر التاء خطأ بالثبوت معترضه وجواب محذوف أى لرحمتي (قوله
فيها يفرق الخ) أى فأمرًا حال من أمر الاول لتخصيصه بالوصف بحكيم أى بحكم والامر الاول واحد
الأمور والثاني واحد الامر ضد الهى أى حال كونه مأمورا به من عندنا كذا أعرب الناظم وابنه مع
قولها بامتناع الحال من المضاف اليه الا بشرطه وهو مفقود هنا فالاولى كما قاله ابن هشام أنه حال من كل
أو من الضمير في حكيم أو من فاعل أنزلناه أى حال كوننا أمرين أو من مفعوله أو هو مفعول به لمنذرين أو
مصدر معنوى ليفرق أى يؤمر أو مفعول لأجله اه وقد يجاب عن الناظم بأن المضاف هنا كالجزة في محبة
الاستغناء عنه من حيث ان لفظ كل بمعنى الأمر لأنها بحسب ما تضاف اليه فيسوغ محى الحال منه أفاده
الفارضى وزكريا (قوله في فلك) بضمين وماخر بكسر المعجمة صفة له وهو الذى يشق البحر بسيره
ومنه وترى الفلك فيه مواخر واليم البحر والشاهد في مشحونا أى ملأوا حيث وقع حالا من فلك مع أنه
نكرة لتخصيصه بالوصف (قوله ماخر) بضم المهملة أى ما قدر وحى بمعنى حماية نائب فاعله وواقيا حال منه
ومن موت متعلق بواقيا (قوله لتقدم النفى) وفيه مسوغ آخر وهو اقترانها بالواو الحالية لأنها من
المسوغات كقوله تعالى أو كالتى مر على قرية وهى خاوية (قوله خلا للزخشرى) أى في جعله الجملة
صفة لقرية في نحو ذلك والواو بينهما لتأكيد التصاق الصفة بالموصوف في المعنى وان فصلت بينهما لفظا

قوله تعالى في أربعة أيام سواء للسائلين ومنها أن تقع النكرة بعد نفى أو شبهه وشبه النفى هو الاستفهام والنهى وهو المراد بقوله أو
يعين من بعد نفى أو مضاهيه فمثال ما وقع بعد النفى قوله

ماحم من موت حمى واقيا * ولا ترى من أحد باقيا

وضنه قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فلها كتاب جملة في موضع الحال من قرية وصح محى الحال من النكرة
لتقدم النفى عليها ولا يصح كون الجملة صفة لقرية خلا للزخشرى لان الواو لاتفصل بين الصفة والموصوف وأيضا وجود الامانع من ذلك
اذلا يعترض بالابن الصفة والموصوف ومن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الاخفش في المسائل وأبو على الفارسي في التذكرة ومثال ما وقع

بعد الاستفهام قوله **يا صاحب هل سمع عيش باقيا فترى** * لنفسك الطريق ابلغها الاملا **ومثال ما وقع بهما** **اللهي قول المصنف**
لا يبع امرؤ على امرئ مستسهما **وقول قطري بن الفجاءة** **لا يركن أحد الى الاحجام** * **يوم الوغى متخوفا لحام** **واحتز بقوله غالبا**
مما قل مجيء الحال فيه من النكرة بلا (٢١٦) مسوغ من السوغات المذكورة ومنه قولهم مررت بماء قعدة

رجل وقولهم عليه مائة
 بيضا وأجاز سيبويه فيها
 رجل قائما وفي الحديث
 صلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قاعدا وصلى
 وراءه رجل قياما (ص)
 (وسبق حال ما به حرف جر قد
 أبوا ولا أمنعه فقد ورد)
 (ش) مذهب جمهور
 النحويين أنه لا يجوز
 تقديم الحال على صاحبها
 المجرور بحرف فلا تقول
 في مررت بهند جالسة
 مررت جالسة بهند وذهب
 الفارسي وابن كيسان وابن
 برهان الى جواز ذلك
 وتابعهم المصنف لورود
 السماع بذلك ومنه قوله
 لئن كان رد الماء هبانا صاديا
 * الى حبيبا انها لحبيب
 فهبان وصاديا حالان من
 الضمير المجرور بالي وهو
 الياء وقوله
 فان تك أذواد أصبن
 ونسوة
 فلن يذهبوا فرغا بقتل
 حبال
 ففرغا حال من قتل وأما
 تقديم الحال على صاحبها
 المرفوع والنصب فإثر نحو
 جاء ضاحكا زيد وضربت
 مجردة هندا (ص)

(ولا تجز حالان المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله أو كان جزءا ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيفا) (قوله)
 (ش) لا يجوز مجيء الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف ما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما فمضمون معنى الفعل
 فتقول هذا ضارب هند مجردة وأعجبني قيام زيد مسرعا ومنه قوله تعالى

(قوله بعد الاستفهام) أي انكاريا أو غيره على الأظهر (قوله يا صاحب) مرخم صاحب على غير قياس
 لكونه غير علم وبقيا حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكارى أي فلا ترى (قوله مستسهما)
 أي للبعي (قوله قطري) بفتح القاف والطاء المهملة نسبة الى موضع يدعى قطرا بين البحرين وعمان
 والفجاءة بضم الفاء ممدودا وقطري هذا خارجي مكث عشرين سنة يقاتل الحجاج وغيره وسلم عليه
 بالخلافة ثلاث عشرة سنة ثم قتل سنة ثمانية وسبعين من الهجرة كما في العيني وصرح الشارح باسمه ردا على
 ابن المصنف حيث نسب البيت للطرمح بكسرتين وشذاليم آخره مهملة (قوله الى الاحجام) بتقديم الحاء
 المهملة على الجيم وعكسه مصدر أحجم كذلك اذا تأخر والوغي بالمعجمة الحرب والجم بكسر المهملة
 وتخفيف اليم الموت ومتخوفا حال من أحد وبق من السوغات كون الحال جملة مع الواو كما مر لأنها ترفع
 توهم النعتية وكون الوصف بها على خلاف الأصل لمجودها نحو هذا خاتم حديد أو كون النكرة مشتركة
 مع معرفة أنكرة مختصة في الحال نحو هذا زيد أو رجل أو رجل صالح وامرأة منطلقين (قوله بلا
 مسوغ) هو مقيس عند سيبويه لأن الحال اذا دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط السوغ في صاحبها
 وقصره الخليل ويونس على السماع (قوله قعدة) بكسر القاف أي مقدار قعدته (قوله مائة بيضا) بكسر
 الباء حال من مائة لا تميز لأن تمييز المائة يجب كونه مفردا مجرورا باضافتها اليه تصرع (قوله وسبق حال)
 مفعول مقدم لأبو وهو مصدر مضاف لفاعله وما مفعوله وحمله جر صلتها أي منعوا أن يسبق الحال على صاحبها
 المجرور بالحرف وكذا بلا اضافة لكن هذا جمع عليه فلا يجوز تقديم مسرعا في عرفت قيلمز يدمرعا اجمعا
 وكذا يمنع تقديمها اذا كانت محصورة فيها نحو وما نزل المرسلين الا مبشرين أو كلن صاحبها منصوبا
 بكان أوليت أو لعل أو فعل تعجب أو كان ضمير امتصلا بصلة أو كالفائدة صائلا زيدا وبطلة حرف مصدرى
 كأعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا ويجب تقديمها على صاحبها المحصور كما جاء ركبنا الا يزيد والمضاف الى
 ضمير ملابسها كجاء زائر اهندا أخوها (قوله وذهب الفارسي الخ) محل الخلاف اذا كان حرف الجر
 أصليا أما الزائد فتقدم عليه اتفاقا كجاء راكب من رجل (قوله هبان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان
 وقوله حالان أي مترادفان لان صاحبهما واحد وهو الياء ويجوز جعل الثانية حالا من الضمير في هبان
 فتكون متداخلة (قوله فان تك أذواد) بالذال المعجمة جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة الى
 العشرة وفرغا بكسر الفاء وفتحها مع سكون الراء آخره معجمة من قولهم ذهب دمه فرغا أي هدرالم يطلب
 بثأره وحبال اسم ابن أخي الشاعر (قوله عمله) أي عمل الحال أي العمل فيه وهو نصبه بأن كان المضاف
 مما يعمل عمل الفعل وقيل الضمير للمضاف اليه أي اذا اقتضى المضاف العمل في المضاف اليه من حيث انه
 كالفعل لامن حيث الاضافة وانما اشترط أحد الأمور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند
 الجمهور كالنعت والنعت وصاحبها اذا كان مضافا اليه معمول للمضاف وهو لا يعمل في الحال الا اذا أشبه
 الفعل بأن كان مصدرا أو صفة وحيتنذا لقاعدة موافاة فان كان المضاف جزءا أو كالجزء للمضاف اليه صار
 هو كأنه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بأكمله فيصح توجه عامه للحال بخلاف غير ذلك وذهب سيبويه الى
 جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لانه أشبه بالخبر من النعت وعامل الخبر غير عامل صاحبه وهو المبتدأ
 على الصحيح ومقتضى ذلك صحة مجيئه من المضاف اليه مطلقا في خبره رأيت في الصبان التصريح به

وكذلك يجوز مجيء المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه أو مثل جزءه في جهة الاستغناء بالمضاف اليه عنه فمثال ما هو جزء من المضاف اليه قوله تعالى وزعمنا في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الضمير المضاف اليه صدور والصدور جزء من المضاف اليه ومثال ما هو كجزء من المضاف اليه في جهة الاستغناء بالمضاف اليه عنه قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملأ ابراهيم حنيفا خفيفا حال من ابراهيم والملة كجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنه فلو قيل في غير القرآن أن اتبع ابراهيم حنيفا لصح فان لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل جزءه لم يجز (٢١٧) مجيء الحال منه فلا تقول جاء غلام

هند ضاحكة خلافا للفارسي وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى ان هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف ليس بجيد فان مذهب الفارسي جوازها كما تقدم وعن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه (ص)

(والحال ان ينصب بفعل صرفا

أو صفة أشبهت المصرفا جازر تقديمه كسرها

ذرا حل ومخلصا زيد دعا

(ش) يجوز تقديم الحال

على ناصبها ان كان فعلا

متصرفا أو صفة تشبه الفعل

المتصرف والمراد بها

ما تضمن معنى الفعل

وحروفه وقبل التأنيت

والتشنية والجمع كاسم

الفاعل واسم المفعول

والصفة المشبهة فمثال تقديمها

على الفعل المتصرف مخلصا

(قوله اليه مرجعكم) مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح جيمه لأن مضارعه مكسور العين مع جهة لاسه فقياسه في المصدر الفتح وفي الزمان والسكان الكسر (قوله تقول ابن جني) واحدا حال من الكاف المضاف اليه المصدر والروع يفتح الراء الحروف والمراد سببه وهو الحرب وتارك خبر ان مضاف لمفعوله الاول وجمله لا باليا لمفعوله الثاني لأنه بمعنى مصري وخبر لا محذوف أي موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ) وأيضا فالملة لا تغارق الشخص كما يبارقه جزءه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لأبيه في شرح التسهيل (قوله صرفا) بشد الراء صفة لفعل أي بأن يتغير من الماضي مثالي غيره (قوله أشبهت المضرا) أي الفعل المتصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أي ولو مقترنة بالواو وعند الجمهور خلافا للغاربه (قوله أو صفة الخ) مثلها المصدر النائب عن فعله كمجرد اضرب ياربدا وقد يعرض للتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كافتترانه بلام الابتداء أو قسم كان زيدا ليقوم طائعا ولا صبرن محتسبا أو كونه صلة لحرف مصدرى نحو لك أن تنتقل فاعدا أو صلة لال كانت الصلي فذا فلا يقدم الحال في شيء من ذلك لأن اللام لها المصدر ومعمول الصلة لا يتقدم (قوله وقبل التأنيت الخ) أي قبولا غير متعدي شيء ليصح اخراج أفضل التفضيل فانه انما يقبل ذلك مع ال أو الاضافة لا مطلقا وفيه ان فيلما بمعنى مفعول انما يقبل ما ذكر اذا لم يجز على موصوف لا مطلقا مع جواز تقديم الحال عليه ففعله مستثنى صبان (قوله مخلصا الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا (قوله كافل التفضيل) مثله اسم الفعل كزال مسرعا (قوله مستقرا) حال مؤكدة لعاملها وهو في هجر كما قاله ابن قاسم وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام اذ هو المفهوم من الظرف وقيل خاص أي غير متحرك فهو حال مؤسسة على حذفها رآه مستقرا عنده لأن العلم يجب حذفه لكن حقق بعضهم أن محل وجوب حذف العلم اذا كان له معمول يقوم مقامه والاجاز ظهوره وهذا هو التعين اذ لا شك في صحة هذا انابت هذا حاصل مثلا أفاده الصبان أي وما هنا كذلك لأن الظرف في المثال معمول للخبر المحذوف والمستقرا وفي الآية لآه (قوله وهو ما تضمن الخ) أي لفظ تضمن فليس المراد بالمعنى هنا ما قبل اللفظي كالا ابتداء والتجرد فان ذلك لا يعمل في الحال أصلا اذ لا يعمل الرفع وما ذكره اللين والشارح من العوامل المتضمنة ما ذكر خمسة الظرف والمجرور والاشارة وحرفا التثنية والتشبيه وبقى حرف الترجي كحل زيدا أميرا فاقدم والتثنية كما أنت زيد را كبا فرا كبا حال من زيد أو من أنت على رأي سيويه والعامل فيه ها لتضمنها معنى أنه والاستغناء المقصود به التعظيم * كيا جارتا ما أنت جارة * بناء على أن جارة حال لا تميز والتداني نحو يا أيها الرجل قائما وعائرها أما نحو ما علمنا فإعلم بنا * على تقدير مهم ما يدكر أحد في حال علم فالمدكور عالم فعلمنا

٢٨ - (خضري) - اول *

زيد دعا فاعدا فاعل متصرف وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على

الصفة المشبهة مسرعا ذرا حل فان كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا ما أحسن زيدا لان فعل التعجب غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله وكذلك ان كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كفاعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه وذلك لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلم يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله فلا تقول زيدا ضاحكا أحسن من عمرو بل يجب تأخير الحال فتقول زيدا أحسن من عمرو ضاحكا (ص)

(وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخر لن يعمل

(ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كاسمها الاشارة

وأحرف التني والتشبيه والظرف (٢١٨) والجار والمجرور نحو تلك هدية مجردة وليت زيدا أمه أخوك كأن زيدا أمه كأن أسد وزيدا

في الدار أو عندك قائما فلا يجوز تقديم الحال على عاملها الضمى في هذه المثل ونحوها فلا تقول مجردة تلك هدية لأمير ليت زيدا أخوك ولا راكبا كأن زيدا أسد وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف نحو زيد قائما عندك والجار والمجرور نحو سعيد مستقرا في هجر ومنه قوله تعالى والسماوات مطويات بيمينه في قراءة من كسر التاء وأجازه الاخفش قياسا (ص) ونحو زيد مفردا أنفع من عمرو معانا مستجاز لن ين

(ش) تقدم ان أفضل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة واستثنى من ذلك هذه المسئلة وهي ما إذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فإنه يعمل في حالين أحدهما متقدمة عليه والأخرى متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما أحسن منه قاعدا وزيد مفردا أنفع من عمرو معانا فقائما ومفردا منصوبان بأحسن وأنفع وهما حالان وكذا قاعدا ومعانا وهذا مذهب الجمهور وزعم السيرافي انهما خبران منصوبان

حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فلا يقدم الحال في شيء من ذلك على عاملها الضمى في الحالين ويظهر أن من ذلك أن وأن ولكن اه وفي السكر خي على الحال عند قوله تعالى ان القوم لله جميعا ما قد يؤيده هذا في التني المشهور لزوم اتحاد الحال صاحبهما في العامل وليس يلزم عند سيبويه يشهد له أعجني وجوز بد متبسا وصوته قار ثاقان عامل الحال الفعل وعاما صاحبها الصاف وفي قوله ثنية موحنا طلل عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء وفي ان هذه أمكم أم واحدة وأن هذا صراطي مستقيما عمل فيها حرف التني والاشارة وفي صاحبها أن وفي قوله هاينذا صريح النصح فاصغله به عمل فيها التني وفي صاحبها عده ذلك أن تمع أن موحنا حال من طلل من ضميره في الظرف لا كبرن حال من المعرفة وأما البواقي فلا اتحاد موحنا فيها تقدير اذ المعنى أشير إلى أمكم وإلى صراطي وتنبه لصريح الصح أي فالعامل في الحقيقة الفعل الذي أشير اليه بهذه الأدوات كأتني وآجي وفعل الشرط في أمافساند العمل اليها ظاهري فقط وأما مثل الاضافة فصلاحيه المضاف فيها للفظ تجميع المضاف اليه كأنه معمول الفعل وعلى هذا فالشرط عند الجمهور الاتحاد تحقيقا أو تقديرا اه ومن هاهنا ظهر وجه منعهم الحال من المتبدا لأن الابتداء لا يصلح عاملا في الحال لضعفه فيحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك قال الرضي وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة تلجئ اليه (قوله) وأحرف التني والتشبيه جمع الأحرف لان التشبيه كأن والكاف فذكر الجر عام بعد خاص (قوله) وقد ندر الخ أي فما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين وقاسه الفراء والاختش مطلقا ورجحه في الجامع والكوفيون وإن كان صاحبها ضميرا كأنت قائما في الدار وقيل ان كانت الحال ظرفا قوي تقديمها والاضف ورجحه في التسهيل وضابط المسئلة أن يكون الظرف خبرا مؤخرًا والحال بينه وبين المتبدا كما رأيت أما تقدم الحال على الجملة كقائما زيدا في الدار فمتنع اجماعا كما في شرح الكافية ومجمله اذا تأخر الخبر كالمثال فان تقدم بعد الحال كقوله لك أي وأمي جازع عند الاختش وأجازه ابن برهان اذا كانت الحال المتقدمة ظرفا نحو هنالك الولاية لله الحق فالعامل في الحال ظرف وهو لله وتقدمت على الجملة لكونها ظرفا (قوله في قراءة من كسر التاء) هو الحسن البصري وهي شاذة لمطويات حال متوسطة بين عاملها الظرفي الواقع خبرا وهو بيمينه وبين مبتدئه وهو السماوات أي والسماوات كائنة بيمينه حال كونها مطويات وصاحب الحال اما السماوات أو ضميرها في الخبر ورد المانعون ذلك بأن السماوات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السماوات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والتقدير والارض جميعا مقبوضة له هي والسماوات حال كونها مطويات بيمينه والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله يوم القيامة (قوله) ونحو زيدا الخ مبتدأ خبره مستجاز وهن بالسكر أي يصف وأصله يوهن حذف الواو لوقوعها بين عدوتها الياء والسكرسة ونحو مضاف ومجمله زيد مفردا الى قوله معانا مضاف اليه لقصد لفظها ولا حاجة الى تقدير قول محذوف وهذا في قوة الاستثناء من قوله أو صفة أشبهت المصرفا كما بينه الشرح (قوله) وهما حالان) فقائما حال من الضمير في أحسن وقاعدا حال من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما أحسن (قوله) منصوبان بكان الخ) صريح في أن كان ناقصة والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي أنها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة ويرده أن فيه تكلف اضمار ستة أشياء اذا و كان واسمها أو فاعلها أو لا وتانيا ويلزم عليه أعمال أفضل النصب في اذاع تقدمها عليه فيقع في مثل ما فر منه الآن بحات بالتوسع في الظرف دون الحال (قوله) زيد اذا كان الخ) أي يؤتى باذا للاستقبال وبأذا للماضي

(قوله)

بكان المحذوفه والتقدير زيد اذا كان قائما أحسن منه اذا كان قاعدا وزيدا اذا كان مفردا أنفع من

عمرو اذا كان معانا ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفضل التفضيل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا تقول زيد

الاسمين من التامل (ص) (والحال قد يجمي ذاتا من لغير فاعله وغير مفرد) (ش) يجوز تعدد الحال وصاحبها بمفرده
وتعدد التامل الاول جائز يدر اكباضا حكا فرا كبا وضاحكا حالان من زيد والتامل (٢١٩) فيهما جاء ومثال الثاني لقيت

هنا مصدا منحدرة
فمصدا حال من التاء
ومنحدرة حال من هنة
والعامل فيهما اقيت ومنه قوله
لتي ابني أخويه خائفا *

منجدية فأصيرا مقفا
خائفا حال من ابني
ومنجدية حال من أخويه
والعامل فيهما لتي فمقد
ظهور المعنى ترد كل حال
الى ما يليق به وعند عدم
ظهوره يجعل أول الحالين
لثاني الاسمين وثانيهما
لأول الاسمين في قولك
لقيت زيدا مصدا منحدرا
يكون مصدا حال من زيد
ومنحدرا حال من التاء (ص)
(وعامل الحال بها قدأ كذا
* في نحو لانت في الارض
مفسدا)

(ش) تنقسم الحال الى
مؤكدة وغير مؤكدة
فالمؤكدة على قسمين
وغير المؤكدة ماسوى
القسمين فالقسم الاول
من المؤكدة ما كدت
عاملها وهي المرادة بهنا
البيت وهي كل وصف دل
على معنى عامله وخالفه
لفظا وهو الأكثر أو وافقه
لنظا وهو دون الاول
في الكثرة فمثال الاول

(قوله باعلم) جملة معترضة نمر يضار بقول ابن عصفور الآتي (قوله يجوز تعدد الحال) أى لشبهه بالخبر في كونه
محكوم به في المعنى على صاحبها وبالنع في افهام الانصاف بصغة وان لم يكن ذلك بالقصد بل بالتبع بما هو
المقصود منه وهو تقييد العامل وبيان كيفية وقوعه ويجب تعدده مع اما نحو اما شا كرا واما كفور او مع
لا كجاء زيد لا خائفا ولا آغا ولا ما قوله فمهرت العدا المستعينا بعصبة ولكن بأواع الخدائع والمسكر
فضرورة (قوله حالان من زيد) أى فهمى حال مترادفة فان جعلت الثانية حالان من الصمير في
الاولى كانت متداخلة ومنع جماعة منهم ابن عصفور زاد في حالين فأكثر على شئ واحد لزعمهم أن
التامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياسا على الظرف فالنصب الثاني امانت للاول أو حال متداخلة
واستثنوا أفعل التفضيل فانه يعمل في حالين كما مر لانه باعتبار ما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين
في قوة عاملين اذ المعنى زيد يدر بد حسنة في حال قيامه على حسنة فاعدا ورد بأن القياس على الظرف مع
الشرف اذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحدث بقيدتين مختلفين جاز
كالوصفين (قوله مثال الثاني) أى تعدد الحال لتعدد صاحبها وهذا القسم ان اختلف فيه لفظ الحالين
أو معناهما وجب تفريقهما اما مع تأخيرهما كما مثله أو مع ايلاء كل حال صاحبها كقيت مصدا زيدا
منحدرا وان اتحد اللفظ والمعنى وجب جمعهما لانه أخصر سواء اتحد معنى العامل وعمله في صاحب الحال نحو
وسخر لكم الشمس والقمر دائبين والشمس والقمر والنجوم مسخرات أو اختلف معنى العامل كجاء
زيد وذهب عمرو ومسرعين أو عمله كضربت عمرا قائمين وجاء زيد وضربت عمرا راكبين ونقل عن
الرضي أنه لا مانع من التفریق حينئذ كقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا يظهر أن
العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين لا كل مستقلا لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد أفاده
الصبان فان قلت حيث ان تعدد الحال بالحمل على تعدد النعت فيذغنى أنه لا يجمع الا حيث يجوز جمع النعت
وذلك بأن يتحد العامل معنى وعملا والواجب التفریق فلا يقال جاء زيد وضربت عمرا العاقلين ولا
جاء زيد وذهب عمرو العاقلان بل يجعل كل نعت بحجب صاحبه لئلا يجتمع عليه مؤثران مختلفان ويكون
مرفوعا منصوبا فالجواب أن الحال لكونه منصوبا أبدا لا يضره اختلاف عمل العاملين في صاحبه فيمكن
ادعاء أن العامل في مجموعهما لاتحاد عملهما فيه بخلاف النعت فانه تابع لمعنونه في العمل فيلزم كونه مرفوعا
منصوبا مثلا وحمل عليه اختلاف المعنى فقط طرد الباب فتدبر (قوله الى ما يليق به) أى تقدم أو تأخر (قوله
يجعل أول الحالين لثاني الاسمين) ليتصل بصاحبه ولا يمكن عند الجمهور للزوم فصل كل من صاحبه
مع عدم القرينة فان جعل كل حال بحجب صاحبها فلا كلام في جوازه (قوله الى مؤكدة) وهي التي
يستفاد معناها بدونها ودعى البرد والفرا والسبيل أن الحال لا تكون مؤكدة بل هي مينة أبدالان
الكلام لا يتخلو عند ذكرها من فائدة (قوله وغير مؤكدة) ويقال لها مؤسسة ومينة لانهما يتبين هيئة
صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها وهي الغالب (قوله على قسمين) زاد الموضح ثالثا وهي المؤكدة
لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا (قوله لانت) يقال عثا يغشوا من باب قد وعثى
يعنى عثا من باب فرح وعلى الثاني جاءت الآية وأمانت الناظم فان كان بفتح التثنية كلاتخش فكذلك
أو يضمها كلاتدع فمن الاول (قوله مضمون الجملة) هو مصدر مسند لها مضافا لاسم اليه ان كان
المسند مشتقا كقيامه بد في بد قائم وقام زيد الكون المضاف لاسم اليه مخبرا عنه بالمسند ان كان

لا تمت في ارض مفسدا ومنه قوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقوله ولا تغشوا في ارض مفسدين ومن الثاني قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا
وقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره (ص)
(وان تؤكدة جملة فمضمر * عاملها ولنظا يؤخر) (ش) هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة وهي ما كدت مضمون الجملة

أنا ابن دارة معروفا بها
نسبي

وهل بدارة يا للناس من عار
فعطوفا ومعروفا حالان وهما
منصوبان بفعل محذوف
وجوبا والتقدير في الاول
أحقه عطوفا وفي الثاني أحق
معروفا ولا يجوز تقديم هذه
الحال على هذه الجملة فلا
تقول عطوفا زيد أخوك ولا
معروفا أنا زيد ولا توسطها
بين البتداء والخبر فلا تقول
زيد عطوفا أخوك (ص)
(وموضع الحال تجيء جملة
كجاء زيد وهو ناو رحله)
(ش) الاصل في الحال والخبر
والصفة الافراد وتقع الجملة
موقع الحال كما تقع موقع
الخبر والصفة ولا بد فيهما من
رابط وهو في الحالية ابا
ضمير نحو جاء زيد يديه على
رأسه أو واو وتسمى واو
الحال وواو الابتداء
وعلاقتها محضة وقوع اذ
موقعها نحو جاء زيد وعمرو
قائم التقدير اذ عمرو قائم أو
الضمير والواو معا نحو جاء
زيد وهو ناو رحلة (ص)
(وذات بدء بمضارع مثبت
حوت ضمير او من الواو دخلت
وذات واو بعدها نو مبتدا
له المضارع اجعلن مسندا)
(ش) الجملة الواقعة حالا
ان صدرت بمضارع مثبت
لم يجز ان تقترب بالواو بل
لا تربط الا بالضمير نحو جاء زيد يضحك وجاء عمرو

جامدا ككون زيد أخاك في زيد أخوك عطوفا وهذا هو الممكن هنالما سيأتي من اشتراط جود جزأى
الجملة والتأكيدي الحقيقة للآزم الكون أنما هو العطف والخنو كما قاله الشنواني في كلامه حذف
مضاف أى ما كدت لازم مضمون الجملة (قوله وشرط الجملة الخ) يمكن أخذ هذه الشروط من اللين
فتعريف جزأها من كونها مؤكدة بالحال اذ لا يؤكدا الا ما عرف عند البصريين والاسمية والجود من
اضمار عامل الحال أو من كونها مؤكدة للجملة اذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق لكان عاملا في
الحال فلا يضر عاملها وتكون هي مؤكدة له للمضمون الجملة واليراد الجود المحض ليخرج نحو أنا
الأسد مقدا ما فانها مؤكدة لعاملها وهو الأسد لتأويله بالشجاع لا للجملة لانه ليس جامدا محضا وكذا زيد
أبوك عطوفا وهو الحق بينا كما في التسهيل لتأويل الأب بالمعطف والحق بالواضح فجودهما ليس محضا
ولما كان عطف الأخ وحنوه قليلا بالنسبة للأب لا يوجب لزومه للأب لم يؤول به بل جعل جامدا محضا
بخلاف الأب (قوله أنا ابن دارة) هي اسم أمه وبالاستغانة وانما كان معروفا مؤكدا للجملة لا لشعار
نسبه بذلك حتى لا يجهل (قوله محذوف وجوبا) أى لان الجملة كالعوض منه ولا يجمع بين العوض
والعوض (قوله في الاول) يعنى به زيد أخوك الخ ويعنى بالثاني الاضني بعده ومراده أن البتداء اذا كان
غير أن يقدر الفعل مبني للفاعل ومع أنا للمفعول أو يقدر حقنى فعل أمر (قوله أحقه) بفتح فضم من
حققت الأمر بالتخفيف أى تحققت أو بضم فسكسر من أحققته بمعنى أثبتته وأحق الثاني بضم ففتح
لا غير (قوله ولا يجوز تقديم الخ) أى لضعف عاملها بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه
بخلاف المؤكدة لعاملها فانها كالمصدر للمؤكدة يجوز تقديمه (قوله وموضع الحال) ظرف مكان لتجىء شاذ
لعدم اجتماعه معه في المادة واليراد وضع الحال المفردة والاصلية فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة لانائب عنها
بدليل تقسيمه الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت (قوله ولا يند فيهما من رابط) لابد أيضا من كونها
خبرية غير تعجيبة ولا مصدرة بعلم استقبال كسوف ولن وأداة الشرط فلا يقال جاء زيد ان يسأل يعط
لأستقبالها كما قاله الطرزي فان أردت محضة ذلك فقل وهو ان يسأل الخ فتكون جملة اسمية دما بيني وصح
بعضهم وقوعها حالا في نحو لأضربنه ان ذهب أو مكث لا نسلخ الشرط حينئذ عن أصله اذ المعنى لأضربنه
على كل حال وجعل منه كمثل السكب ان تحمل عليه يلهث الخ أى يلهث على كل حال لكن
يبعد الانسلاخ في الآية وجود جواب الشرط فتأمل (قوله وواو الابتداء) أى لدخولها كثيرا على البتداء
وان لم نلزمه أول وقوعها في ابتداء الحال (قوله محضة وقوع اذ موقعها) أى لانها تشبه اذنى كونها هي وما
بعد هاقيد للعامل السابق كما ان ذلك وليس الراد أنها بمعناها اذ الحرف لا يراد فيه الاسم (قوله ان
صدرت بمضارع) خرج المصدر بمعموله فتربط بالواو ولذا جوز البيضاوى جعل واياك نستعين
حالا من فاعل نعيد وقوله مثبت أى غير مقترن بقدر والا لزمته الواو نحو وقد تلحون أنى رسول
الله وكما تمتنع في اللبث تمتنع في النفي بلا كما في الشارح نحو وما لنا لا نؤمن مالى لأرى الهدى والنفى
كما كقول

عهدتك ما تصبو وفيك شيبه * فمالك بعد الشيب صبا متيبا

بخلاف المنفى بل أولا فان مضيه يقر به من الماضي الجائز الاقتران بها وكذا تمتنع في الجملة المعطوفة على حال
قبلها نحو جاءها بأسنانا أو هم قائلون والمؤكدة لمضمون جملة كره الحق لاشك فيه ذلك الكتاب
لا ريب في والجملة التالية الاسمية كانت كما ضربت أحدا الا يزيد خبر منه أو ماضوية كما تسكلم زيد
الاقال حقا وما يأتينهم من رسول الا كانوا الخ وشذ قوله

فقد الحجاب بين يديه فلا يجوز دخول الواو فلا تقول جاء زيد وضحك فان جاء من لسان العرب فظاهر ذلك أول على اضمار مبتدأ بعد الواو
ويكون المضارع خبرا عن ذلك للبند وذلك نحو قولهم قلت وأصك عنه وقوله فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مالكا
فأصك وأرهنهم خبران لمبتدأ محذوف التقدير وأنا أصك عنه وأنا أرهنهم مالكا (ص) (وجملة الحال سوى ما قلنا من الواو أو ما بمضمر أو بهما)
(ش) الجملة الحالية إما أن تكون اسمية أو فعلية والفعل إما مضارع أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية إما مثبتة أو منفية وقد تقدم
أنه إذا صدرت الجملة بمضارع مثبت لم تصحبا الواو بل لا تربط بالاضمير فقط وذكر في هذا البيت أن ما عد ذلك يجوز فيه أن يربط بالواو
وحدها أو بالضمير وحده أو بهما فيدخل في ذلك الجملة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي فتقول جاء زيد وعمرو
قائم وجاء زيد يده على رأسه وجاء زيد يده على رأسه وكذلك المنفي (٢٢١) فتقول جاء زيد لم يضحك أو ولم يضحك

أو ولم يضحك وجاء زيد
قد قام عمرو وجاء زيد قد
قام أبوه وجاء زيد وقد قام
أبوه وكذلك المنفي نحو جاء
زيد وما قام عمرو وجاء زيد
ما قام أبوه أو وما قام أبوه
ويدخل تحت هذا أيضا
المضارع المنفي بلا فلي هذا
تقول جاء زيد ولا يضرب
عمرا بالواو وقد فسرك
المصنف في غير هذا
الكتاب أنه لا يجوز اقترانه
بالواو كالمضارع المثبت وأن
ما ورد عما ظهره ذلك
مؤول على اضمار مبتدأ
كقراءة ابن ذكوان
فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف
النون والتقدير وأتما
لا تتبعان فلا تتبعان خبير
لمبتدأ محذوف (ص)
(والحال قد يحذف ما فيها
عمل
وبعض ما يحذف ذكره
حظ)

نعم امرأ هزم لم تعرائية * الاوكان لمرئاع بها وزرا
وتيل غير شاذ وجملة الماضي المتأول أو نحو لا ضرر به ذهب أو مكث ومنه قوله
كن للخليل نصير اجار أو عدلا * ولا تنح عليه جادا أو بخلا
فهذه سبع مسائل تمتنع فيها الواو غير المضارع المثبت (قوله نقاد الجنائب) جمع جنيبة وهي الفرس نساق
بين يدي الأمير بلا ركوب (قوله أظافيرهم) أي أسلحتهم (قوله إمامان تكون اسمية الخ) يؤخذ
من كلامه ست صور تمتنع الواو في واحدة ونحو في الخمسة الباقية وليس على إطلاقه في بعضها كما مر وسننبه
عليه (قوله الجملة الاسمية) أي غير المؤكدة لمضمون جملة والمعطوفة على حال والواقعة بعد الإكمار
(قوله والمضارع المنفي) أي بغير لا وما (قوله والماضي المثبت) أي غير التالى لا لا والتلو أو واشترط
الصريون اقترانه بقدم مطلقا ظاهرة أو مقدرة والمختار لا تنزيمه الامع الواو كجاء زيد وقد قام أبوه فان قيل
وقام أبوه وجب تقدير قد ويجوز اثباتها وعدمه في غير ذلك إلا ما تمتنع قرنه بالواو فتمتنع فيه قد أيضا (قوله
حظ) بمهمة فمعجزة أي منع (قوله يحذف عامل الحال) أي غير المعنوي أمهاو كاظرف واسم الإشارة
فلا يحذف علم أو لا أم الحال نفسها فالاصل جواز حذفها لانها فاضلة وقد تمتنع ككونه محصورا فيه نحو
ما ضربت زيدا إلا قائما أو نائباعن عامله كهنين ما يرى أي كله هنيا أو توقف عليه المراد كقاموا كسالى
أو جوابا أو نائباعن خبر كان ومثاله ما في الشرح فلا تحذف الحال في شيء من ذلك (قوله اشتريته الخ) أي
من كل حال تفهم ازديادا ونقصا بغير وجوب اقترانها بالفاء أو بهم كما يجب حذف عاملها وماحبها كما
قدره الشارح بقوله فذهب الثمن فالمطوف بالفاء جملة خبرية محذوفة فان قدر فذهب بالعدد صاعدا كانت
انثائية وكذا يجب حذف العامل في الحال الواقعة توبيخا نحو أفاثما وقد قعد الناس أي أثبت قائما وحذف
العامل في كل ذلك قياسي أما في نحو هنيئا فسماعى والله سبحانه وتعالى أعلم
(التمييز)

هولة تخلص شيء من شيء ومنه وامتازوا اليوم أيها المجرمون أي انفردوا عن المؤمنين أطلق على الاسم
الآتي مجازا من إطلاق المصدر على اسم الفاعل ثم صار فيه حقيقة عرفية (قوله اسم) أي صريح لان
التمييز لا يكون جملة ومبين صفة لا سم ولا يصح جر صفة لمن لانها معرفة لفصله فظهر أفاثما توصف بالكرة ولا

(ش) يحذف عامل الحال جواز أو وجوباً فمثل ما حذف جوازاً ان يقال كيف جئت فتقول راكبا تقديره جئت راكبا وكقولك بلى
مسرعا لمن قال لك لم تسر والتقدير بلى سرت مسرعا ومنه قوله تعالى أحسب الإنسان أن لن نجعل عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه
التقدير والله أعلم بلى نجعلها قادرين ومثال ما حذف وجوباً قولك زيد أخوك عطوفا ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة وقوله
تقدم ذلك وكالحال النائية مناب الخبر نحو ضرب زيد فاقاما التقدير اذا كان قائما وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر وما حذف
فيه عامل الحال وجوباً بقولهم اشتريته بدرهم فصاعدا وتصدقت بدينار فصاعدا وسافلا حالان عاملهما محذوف وجوباً والتقدير
فذهب الثمن صاعدا وذهب المتصدق به سافلا وهذا معنى قوله * وبعض ما يحذف ذكره - حظ * أي بعض ما يحذف من عامل الحال
اسم بمعنى من مبين نكرة * (التمييز)

منح ذكره (ص)

ينصب تمييزا بما قد
فسره
كثير أرضا وقفيز برا
ومنون عسلا وتمرا
(ش) تقدم من الفضلات
المفعول به والمفعول المطلق
والمفعول له والمفعول فيه
والمفعول معه والستنى
والحال ونقي التمييز وهو
الذكر في هذا الباب
ويسمى مفسرا وتفسيرا
ومينا وتينا وتمييزا
وهو كل اسم نكرة تضمن
معنى من لبيان ما قبله من
اجمال نحو طاب ز يدنفسا
وعندى شبرا أرضا فاحترز
بقوله تضمن معنى من من
الحال فانها متضمنة معنى في
وقوله لبيان ما قبله احتراز
عما تضمن معنى من وليس
فيه بيان لما قبله كاسم لا التي
لنفي الجنس نحو لارجل قائم
فان التقدير لامن رجل
قائم وقوله لبيان ما قبله من
اجمال يشمل نوعي التمييز
وهما المبين اجمال ذات
والمبين اجمال نسبة فالمبين
اجمال الذات هو الواقع بعد
المقادير وهي المسوحات
نحو له شبرا أرضا والمسكيات
نحو له قفيز برا والموزونات
نحو له منوان عسلا وتمرا

نصب حالها اذ لا يساعد الرسم الا عند ربيعة (قوله بما قد فسر) الضمير المستتر في فسر به يعود للتمييز
والبارز لما فصوله جرت على غير صاحبها ولم يبرز لأمن اللبس كما مر واعترضه الموضح بأنه يقتضى نصب
التمييز بالمفسر به منفردا كان أو نسبة مع أن تمييز النسبة انما ينصب بفهر مفسره وهو نفس الجملة أو ما فيها من
فعل أو شبهه على الخلاف الآتي لا بالنسبة المفسرة وأجاب الاشمونى بأن كلا من الجملة والفعل يوصف بالا بهام
من حيث نسبته فيصح كون التمييز مفسر لهذا ولهذا باعتبار نسبتهم فيصدق أنه نصب بمفسره فالمتن على
عمومه ويجرى على كل من القولين أو يقال هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله انصب بافعلا فانه يدل على
أن أفعلا ليس مفسرا به والا كان محض تصكّر فيقاس عليه ما أنشبهه من تمييز النسبة أو أنه مقيد بقوله
كثير أرضا بأن يجعل حاله من ماى ينصب بالنسبة فسر حال كونه كثيرا أرضا فيخرج تمييز النسبة وعلى
هذين فاما خص المفرد بالذكر لانه جامد غالبا فرما يتوهم أنه لا يعمل (قوله وقفيز برا) مقدار القفيز
من الارض مائة وأربعة أرواع ومن الكيل ثمانية مكايك والكوك صالح كافي الصبان وفي
السجاعي صاعان ونصف وفي الصحاح الكوك ثلاث كيلجات والكليجة منا وسبعة أمان منا والنا كصا
افصح من الن بالتقدير طلان وتنفيه منوان وجمعه أماناء اه وهذا أقرب الى الثاني فالقفيز مقدار مساحي
وكيل والمراد هنا الثاني لذكر المساحي في شبرا أرضا والوزن في منون كما يؤخذ من صلح الشارح وجمعه
أقفرة وقفران كركبان وهو العراق كالاردب لصور والر بد للحجاز والرساق لحراسان (قوله كل اسم
الخ) لاحظ في التعريف كونه ضابطا فأدخل فيه كل التي للأفراد وليس حدا حقيقيا ولاردا على الماهية
حتى تنافيه كل لكن اعترض بأنه يشمل نحو عندى عشرة دراهم بتون عشرة واثنى عشرة أسباطا لانه
على معنى من مع أنه ليس تمييزا بل بدل لان تمييز العشرة لا يرفع وتييز العدد المركب لا يجمع ويحاج بأنه ليس
على معنى من بل المراد عشرة هي دراهم واثنى عشرة هي أسباط وأما الجرور في نحو رطل زيت وقفيز بر
بالإضافة فلا ير دلالة يسمي تمييزا كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فيما سيأتى وغيرهما وعلى منع ابن
هشام تسميته بذلك يحتاج لاخر اجه من الصباط بملاحظة قيد النصب كما فعل في التسهيل وان كان حكما
(قوله نكرة) خرج المعرفة في نحو حسن وجهه بالنصب فانه مشبه بالمفعول به لا تمييز عند البصريين ولا يرد
وطب النفس لان ألفية زائدة (قوله تضمن معنى من) ليس المراد أنها مقدرة على الكلام اذ قد لا يصلح
لتقدير هابل أنه مقيد لمعناها وهو بيان ما قبله أى بيان جنسه ولو بالتأويل كما أن من البيانية كذلك
فشمّل تمييز العدد والمقادير ونحوهما فانه يبين جنس العدد ومثلا وتييز النسبة فانه يبين جنس الشيء
المقصود نسبة العامل اليه فتلا طاب ز يدنفسا في تأويل طاب شيء ز يدى شيء يتعلق بهو جنس هذا الشيء
مبهم ففسر بنفسا (قوله كاسم لا) مقتضى صنيعه أنه أراد بمعنى من ما يعم البيان وغيره من معانيها حتى
يدخل فيه اسم لا ويحتاج لاخر اجه بقيد البيان لكن يرد عليه حيث تدان الحال لا تخرج بقوله بمعنى من
لانه تارة للظرفية نحو اذ اودى للصلاة من يوم الجمعة بل يمين مع ملاحظة قيد آخر أى مبين لذوات الالهيات
وقد يحاج بأن المراد معانى من الشهورة لها كالاتداء والتبيض والاستقراق فتخرج به الحال
لان الظرفية لم تشع فيها فبين على هذا مخرج لاسم لا فقط أو أنه أراد بمعنى من خصوص البيان فيخرج
به اسم لا كالحال فقوله مبين قرينة على المراد لاخراج والاول أكثر فائدة (قوله اجمال نسبة)
التحقيق كما ناله ابن الحاجب أن التمييز انما يقسم الذوات مطلقا غاية الامر انها مقدرة على تمييز النسبة
اذ لا بهام في تعلق الطيب بز يد مثلا الذي هو النسبة بل في متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحتمل
كونه داره أو علمه مثلا فالتمييز في الحقيقة لأمر مقدر يتعلق بز يد كما مر بيانه وانما يسمى تمييز
نسبة نظرا للظاهر (قوله بعد المقادير) أى ونحوها مما أجرتة العرب مجراها لشبهه بها في مطلق

للقدر وان لم يكن معيا كدوب ماء ونحوي منها لشبهه بالكيل وعلى النمرة مثلها ريدا لشبهه بالوزن أو
 للساحة والحاصل أن تميز المفرد يكون في أربطة أنواع كافي التوضيح المقادير وما يشبهها والعدد والرابع
 ما كان فرعا للتمييز كخاتم حديدا وليس هذا حاله عند البرد والصف لمجوده وتنكير صاحبه ولزومه
 والغالب في الحال خلاف ذلك أبا نحو خاتمك حديدا فيتعين حاله تعريف صاحبه وأوجب سيوي به فيها
 الحالية لانه ليس مقدار ولا شبهه دما مبنى وأما تمييز التعجب فسيأتى ما فيه (قوله والأعداد) ظاهره أن
 العدد من المقادير وعليه ابن الحاجب وجعله المصنف قسيما لا قسيما لها لعدم جهة إضافة المقدار اليه فلا
 يقال مقدار عشرة كما يقال مقدار شبر اسقاطى أى فالمراد باللفظ ارميا يقدر به غيره كالرطل للزيت مثلا
 وأما العدد فهو نفس العدد واذ العشرة هي نفس الرجال وعلى هذا فيحذف قوله والاعداد على المقادير
 لأعلى المسوحات (قوله بما فسر) أى بلا خلاف وإنما عمل المفسر بالفتح مع مجوده لشبهه اسم الفاعل
 في الاسمية وطلب معموله في المعنى ووجود ما به تمام الاسم وهو التنوين والنون فعشرون درهما شبيهه
 بضاربين زيدا ورطل زيتا بضارب زيدا وقيل لشبهه بأفعل من ورجحه المصريح (قوله لبيان ما يتعلق
 به العامل الخ) صريح في أن المبهم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كما مر عن ابن الحاجب فالتقسيم
 للمار إنما هو بحسب الظاهر (قوله من فاعل أو مفعول) بيان لما واقتضاه عليهما يقتضى أن تميز
 النسبة لا ينقل عن غيرهما وسيأتى ما فى أفعال التفصيل ثم انه قد يكون غير محمول أصلا كتمييز التعجب في
 قد دره فارسا ونحوه بناء على أنه من تمييز النسبة وككرم زيد رجلا أو ضيفا ان كان هو الضيف فانه غير
 محمول عن شئ ولا يصح تحويله عن الفاعل بتقدير أن الأصل كرمت رجولية زيد أو صيافته لان هذا
 المصدر عين التمييز فان كان الضيف غير زيد كان محولا عن الفاعل ومنه امتلا الاناء ماء بناء على أن
 المحول عن الفاعل لا بد من جهة كونه فاعلا للفعل المذكور أما على الاكتفاء بصحة كونه فاعلا ولولا لازم
 المذكور وهو التحققي فمحول عن الفاعل والأصل ملاء الماء الاناء والضايط انه معنى كان المنسوب اليه
 الحكم ظاهر انفس التمييز في المعنى كان غير محمول أصلا كنعم رجلا زيد ما أحسن زيد رجلا وان كان
 في المعنى فاعلا في الاول ومفعولا في الثاني بخلاف ما أحسن زيد أديا فانه محمول عن المفعول أى ما أحسن
 أديب زيد لانه غير المنسوب اليه الحسن في المعنى فتدبر (قوله نحو طاب زيد نفسا) أى ونحو عجبت من
 طيب زيد بنفسا وزيد طيب نفسا فهو محمول عن فاعل المصدر أو الوصف والأصل عجبت من طيب نفس
 زيدوز يد طيبة نفسه فالنسبة الميزة لا يلزم كونها في جملة بل تكون في غيرها كما مثل (قوله ومثله اشتغل
 الخ) أى في أنه محمول عن الفاعل اذ الأصل اشتغل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه
 وهو الرأس فارتفع بدله وحصل في الاسناد اليه إبهام خفي بذلك المضاف الذى كان فاعلا وجعل تميزا
 لان التفصيل بعد الاجمال أوقع في النفس وكذا يقال في الباقي وقد شبهه سر يان الشيب في جميع الرأس
 باشتغال النار في الحطب بجامع العموم أو البياض أو استعقاب الفناء في كل فاشتغل استعارة تبعية لمعنى
 امتلا أو شبه الشيب بالنار استعارة بالسكنية واشتغل تخييل والجامع مامر (قوله هو العامل الذى قبله)
 أى من فعل أو شبهه كما مر مثاله وقيل الناصب له نفس الجملة ولذلك يسمى التمييز للنصب عن تمام الكلام
 أى عن تمام الجملة لانها هي الناصبة واختاره ابن عصفور وقدم جهة حمل التين على المذهبين (قوله
 وبعدى) أى المقدرات ونحوها أى بما يشبهها كيلا أو وزنا أو مساحة وقوله اذا أضفها أى الى التمييز
 بقرينة البيت بعده لانه تقييد لهذا أى فتمييز المقدرات اذا أضيف له جر أو غيره نصب (قوله كد حنطة)
 مبتدأ أو غذا خبر كفى المسكودى أو الخبر محذوف أى عندى و غذا بدل أو حال والكاف جارة للجملة لقصد
 لفظها (قوله ان كان مثل الخ) اسم كان ضمير يعود على ما للوصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف

والأعداد نحو عندي
 عشرون درهما وهو
 منصوب بما فسر وهو شبر
 وفتير ومنوان وعشرون
 والمبين اجمال النسبة هو
 السوق لبيان ما يتعلق به
 العامل من فاعل أو مفعول
 نحو طاب زيد نفسا ومثله
 اشتغل الرأس شيبا وخرست
 الارض شجرا ومثله وخرنا
 الارض عيونا فنفسا تمييز
 منقول من الفاعل
 والأصل طاب نفس زيد
 وشجرا منقول من
 المفعول والأصل خرست
 شجر الارض فبين نفسا
 الفاعل الذى يتعلق به الفعل
 وبين شجر المفعول الذى
 يتعلق به الفعل والناصب له
 في هذا النوع هو العامل
 الذى قبله (ص)
 وبعد ذى وشبهها اجره
 اذا
 أضفها كد حنطة
 غذا
 والنصب بعد ما أضيف
 وجبا
 ان كان مثل مل الارض
 ذهبا
 (ش) أشار يندى الى ما تقدم
 ذكره في البيت من
 المقدرات وهو ما دل على
 مساحة أو كيل أو وزن

فيجوز جر التمييز بعده
بالإضافة إن لم ينفذ إلى غيره
نحو عندي شبر أرض وقمير
ير ومنوا غسل وتمرفان
أضيف الدال على المقدار
إلى غير التمييز وجب نصب
التمييز نحو ماني السماء قدر
راحة سحابا ومنه قوله تعالى
قلن يقبل من أحدهم ملء
الأرض ذهبا وأما تمييز
المتنبياتي حكمه في باب
العدد (ص)

(و) والفاعل المعنى انصب بفاعل
مفعلا كانت أعلى منزلا
(ش) التمييز الواقع بعد فعل
التفضيل إن كان فاعلا في
المعنى وجب نصبه وإن لم
يكن كذلك وجب جره
بالإضافة وعلامة ما هو فاعل
في المعنى إن يصلح لجمله فاعلا
بعد جعل أفعل التفضيل
فعلا نحو أنت أعلى منزلا
وأكثر مالا منزلا وما لا يجب
نصبهما إذ يصح جعلهما
فاعلين بعد جعل أفعل
التفضيل فعلا فتقول أنت
علا منزلك وأكثر مالك ومثال
ماليس بفاعل في المعنى زيد
أفضل رجل وهند أفضل
امرأة فيجب جره بالإضافة
إلا إذا أضيف أفعل إلى غيره
فإنه ينصب حينئذ نحو أنت
أفضل الناس رجلا (ص)
(و) بعد كل ما اقتضى تعجبا
ميز ككرم باني بكر أبا
(ش) يقع التمييز بعد كل

ومثل خبرها أي إن كان المقدار الذي أضيف مثل المضاف في ملء الأرض ذهبا فإنه مضاف لغير التمييز
وجب النصب بعده هذا ما يفيد حل الشارح وقال الأشموني والمراد إن كان أي المضاف مثل ملء الخ
أي في أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف إليه ومثله قدر راحة سحابا إذ لا يقال ملء ذهب ولا قدر سحاب فان
صح اغناؤه المضاف عن المضاف إليه جاز النصب والجر بالإضافة بعد حذف المضاف إليه الأول كما شجع
الناس رجلا وأشجع رجل اه وفيه أن الذي يقضي عن المضاف إليه في أشجع الناس الخ ليس هو المضاف
بل التمييز كما يستفاد من الجمع لأنه الذي يحل في محله فالأولى على هذا أن يعود اسم كان إلى التمييز المعلوم
من المقام أي إن كان التمييز مثل ملء الخ في أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف إليه وجب نصبه وينبغي أن
يراد بقوله بعدما أضيف أي لغير التمييز ما يميز المقدرات وغيرها ليكون للتمييز بقوله إن كان الخ فائدة إذ
محتززه وهو ما يقضي عن المضاف إليه لا يكون في المقدرات وشبهها فلا حاجة لإخراجها ولأن مما يجب
فيه النصب لإضافته لغير التمييز مع عدم اغناؤه نحوه قدره فارسا وو يحرجلا كما في الجمع لكن يرد على هذا
أن التمييز ليس للمضاف الذي هو دور ويصح بل للمضاف إليه وهو الضمير على ما سياتي فلا وجه أن وجوب
النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأتي إضافة المميز إليه فتأمل (قوله) فيجوز جر التمييز الخ ظاهره
كالتنبي أن يسمى تمييزا عند جره وقال ابن هشام بخلافه وأما يجوز الجر إذا أريد بالشبر ونحوه نفس الشيء
للمقدر من البر والأرض مثلا فان أريد به الآلة التي يقدر بها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزا أصلا لأنه على
معنى اللام لا من ولذا لم يتعرض له المصنف والشارح (قوله) فان أضيف الدال على المقدار قيد به لأن الكلام
في المقدرات وإن كان غيرها كذلك ولذا أطلقه المرادى والأشموني لكن الشارح جعل قوله إن كان الخ
ليبين الواقع ويبان المراد من أضيف لا للاحتراز كما مر فلا يضره التقييد بها (قوله) وجب نصب التمييز
أي بالنسبة إلى عدم الإضافة فلا ينافي جواز جره بمن أخذنا ما سياتي (قوله) والفاعل المعنى مفعول
لأن نصب قدمه مع تأكيده بالنون للضرورة والمعنى نصب بزعم الخافض كما في السندوني أو هو مفعول
للفاعل أما منصوب أو مجرور بإضافته إليه من إضافة الوصف للمعول أي الفاعل الذي فعل المعنى أي قام به
لأن فاعل العاوم مثالي الحقيقة أي القائم به الملو هو المنزل (قوله) إذ يصح جعلها فاعلين الخ ظاهره كالتنبي
أن هذا التمييز محمول عن الفاعل الاصطلاحي كما ذهب إليه بعضهم ويؤيده حصره فيما مر تمييز النسبة في
الفاعل والمفعول وفيه أنه يقوت التفضيل المستفاد من أفعل إذ لم يبن العرب فعلا يؤدي معناه حتى يوضع
مكانه ولذا حقق ابن هشام أنه محمول عن مبتدأ مضاف والأصل منزلك أعلى فجعل للتبديع تمييزا والضمير
للمضاف إليه مبتدأ فانفصل وارتفع وعلى هذا أفراد بقوله والفاعل المعنى أن هذا التمييز هو المنسوب إليه
المعنى أي للتصف به في الحقيقة لأنه محمول عنه اه وقد يجب بإمكان أن يراد علا ولا زائد أو أكثر كثرة
زائدة فلا يقوت التفضيل بتحويله عن الفاعل أو بأن فواته غير ضار إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع
مكان أفعل في غير هذا الباب فكذا فيه فتدبر (قوله) ومثال ماليس بفاعل الخ ضابطه أن يكون أفعل
بعضا من جنس التمييز بأن يصح وضع لفظ بعض مكانه فتقول في مثاله زيد بعض الرجال وهند بعض
النساء فيجب فيه الجر لوجوب إضافة أفعل لما هو بعضه وانما نصب في أكرم الناس رجلا مع أنه بعضه لتعذر
إضافة أفعل مرتين فالحاصل أن تمييز أفعل ينصب في صورتين ويجري صورة (قوله) وبعك الخ قيل
لأفائدة في هذا البيت إذ لا يبان بالتمييز جازر بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له وأجب بأن المراد بقوله ميز
أي بالنصب وجوبا كما يشعر به المثال فيمتنع جره بالإضافة (قوله) ما دل على تعجب أي بالوضع وهو
ما أفعله وأفعل به أو بالعرض نحوه قدره فارسا وما بعده والتمييز في كل ذلك من تمييز النسبة كما قاله الموضح
لكن نقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز في نحوه قدره فارسا لا يكون من تمييز النسبة إلا إذا علم

وقد درك عالمنا وحسبك بزید رجلا وكفى به عالما ويا جارتا ما أنت جارة (ص)
والفاعل المعنى كطب نفسا تفد (ش) يجوز جر التمييز بمن ان لم يكن (٢٢٥) فاعلا في المعنى ولا ميمزا لعدد فتقول

(واجبرر بمن ان شئت غير ذي العدد *

عندي شبر من أرض

وقفيز من بر ومنوان من

عسل وقمر وغرست الارض

من شجر ولا تقول طاب

زيد من نفس ولا عندي

عشرون من درهم (ص)

(وعامل التمييز قدم مطلقا

والفعل ذو التصريف نورا

سبقا)

(ش) مذهب سيديوه

رحمه الله تعالى أنه لا يجوز

تقديم التمييز على عامله

سواء كان متصرفا أو غير

متصرف فلا تقول نفسا

طاب زيد ولا عندي

درهما عشرون وأجاز

الكسائي والمازني والبرد

تقديمه على عامله المتصرف

فتقول نفسا طاب زيد

وشبها اشتعل رأسي ومنه

قوله

أنهجر سلمى بالفراق

حبيبها

وما كان نفسا بالفراق نطيب

وقوله

ضيت حزمي في ابعادي

الأملأ

ومار عويت وشبها رأسي

اشتعلا

ووافقهم المصنف في خير

هذا الكتاب على ذلك

وجعله في هذا الكتاب

قيلافان كان العامل غير

مرجع الضمير كزید لله دره فارسا ويا رجلا وحسبك به ناصر اوله درك عالما أو كان بدل الضمير ظاهر
كله در زید رجلا فان جهل المرجع كان من تمييز للفرد لأن افتقار الضمير اليهم الى بيان عينه أشد من
افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه والضمير العاوم بالعكس اه وهو في الرضى أيضا قال ماملا خصه فتمييز
النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كهذه الامثلة اذ المعنى لله در رجل هوز يدوكفى رجل هوز يدالخ وهو
في ذلك غير محمول كما مر وقد يكون متعلقه كافي طببت عالما اه والظاهر جريان هذا التفصيل في ضمير
ما أفعله وأفعل به وأما الضمير في نعم وبئس فقال الرضى وغيره من تمييز المفرد وان علم مرجعه لانه لا يعود الا
على التمييز ونقل عن المصنف أنه من تمييز الجملة ومثله به رجلا وأما تمييزكم فن تمييز العدد لأنها كناية
هه (قوله والله درك عالما) الدر يفتح الدال الالبن فيحتمل أنه كناية عن فعل الممدوح أو يراد به لبن
ارتضاعه أي ما أعجب هذا اللبن الذي نشأ به مثل هذا المولود الكامل في هذه الصفة وعلى كل فاضافته لله
للتعظيم لأنه من شئ العجائب (قوله يا جارتا) مضاف لياه التكلم النقلة ألفا كيا غلاما وما للاستفهام
التعظيمي مبتدأ وأنت خبره وجارة تمييز للنسبة لأن الضمير معالوم المرجع بالخطاب أي لبيان جنس ما وقع
عليه التعجب وهو الجوار (قوله ان شئت) أشار به الى جواز الجر لأن واجب وقوله غير ذي العدد أي
الصريح فلا ينافي أن تمييزكم بحر بمن وهو من ذي العدد لأنها غير صريحة فيه (قوله والفاعل) بالجر
عطف على ذي أي وغير الفاعل والمعنى منصوب أو مجرور على مامر (قوله ان لم يكن فاعلا) أي محولا
عنه فالشرط عدم تحويله عن الفاعل الاصطلاحي ومنه أفعّل التفضيل على مامر وكذا عن المفعول لأن
المحول عنهما مفسر للنسبة أول ذات مقدرة على مامر فلا يصلح للحمل على المذكور قبله وذلك شرط في
مجرور من البيانية وكذا التمييز في عشرون رجلا لا يصلح للحمل لأنه مفرد وما قبله متعدد فامتنعت من
في هذه الثلاثة بخلاف غيرها من تمييز للفرد غير العدد وتمييز النسبة غير المحول أصلا وان كان فاعلا أو
مفعولا في المعنى كاله درك فارسا وأبرحت جارا وما أحسن زید ارجلا فيجوز جره بمن وان كان في
الاولين فاعلا في المعنى لأن مدلول الظاهر والضمير شئ واحد اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا وفي الثالث
مفعولا معني لسكره غير محول لأنه عين ما قبله ومن الجر قوله

ياسيدا ما أنت من سيد * موطأ الاكناف رحب النراج

وكذا يجر في نعم رجلا زید لا نه غير محول كما مر كقوله * فنعم الرء من رجل تهامى * (قوله وغرست
الارض الخ) مثال غير صحيح لانه محول عن المفعول وقد سمعت ما فيه (قوله سبقا) ماض بمحول ونائب
فاعله يعود للفعل وزر اضافة مصدر محذوف أي سبق سبقا نورا لاحال من ضمير سبق كقيل لان القصد
استناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف (قوله لا يجوز تقديم التمييز) أي لانه كالنعت في الايضاح فلا
يتقدم مثله (قوله ووافقهم المصنف) أي قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتسمكا
بما سمع منه كقوله أنفسا تطيب بنيل النى * وداعى النون ينادى جهارا
وليس من التقديم قوله

اذا المرء عينا قر بالعيش مريا * ولم يعن بالاحسان كان مذمما

لان المرء فاعل بمحذوف يفسره قروا والمخوف هو العامل في التمييز والله سبحانه وتعالى أعلم

* ٢٩ - (خضري) - اول * متصرف منعوا التقديم سواء كان فعلا نحو ما أحسن زید ارجلا أو غيره نحو عندي عشرون

درهما وقد يكون العامل متصرفا أو يمنع تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو كفى زید رجلا فانه لا يجوز تقديم رجلا على كفى وان كان
فعلا متصرفا لانه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فعني قولك كفى زید رجلا ما كفاه رجلا

(من) (حروف الجر) هالة حروف الجر وهي من الى * حتى خلا حاشا عندا في من على منسند الرب اللام كي وأو وتا *
والكاف والباء ولعل ومتى (ش) هذه الحروف المشرونة كلها مختصة بالاسماء وهي تعمل فيها الجر وتقدم الكلام على خلا وحاشا وعندا في
الاستثناء وظل من ذكر كي ولعل ومتى (٢٢٦) في حروف الجر فأما كي فتكون حرف جر في موضعين أحدهما إذا دخلت على ما
الاستفهامية نحو كيما
أى له فما استفهامية
مجرورة بكى وحذف
ألفها لدخول حرف الجر
عليها وجيء بالهاء للسكت
الثاني قولك جئت كي
أكرم زيدا فأكرم فعل
مضارع منصوب بأن
مضرة بعد كي وأن
والفعل مقدر ان بمصدر
محذوف بكى والتقدير
جئت كي أكرم زيد أى
لا أكرم زيد وأما لعل
فالجر بها لفظة عقيل ومنه
قوله

لعل أبى للغوار منك
قريب
وقوله
لعل الله فضلكم علينا *
بشيء أن أمكم شريم
فأبى للغوار والاسم
الكريم مبتدآن وقريب
وفضلكم خبران ولعل
حرف جر زائد دخل على
المبتدأ فهو كالبناء فى
بحسبك درهم وقد روى
على لغة هؤلاء فى لامها
الاخيرة الكسر والفتح
وروى أيضا حذف اللام
الاولى فتقول عل بفتح
لللام وكسرها وأما متى

حروف الجر *

سميت بذلك لانها تعمل الجر كما قيل حروف النصب والجرم لذلك أولانها تجر معانى الافعال الى الاسماء أى
تضيفها وتوصلها اليها ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة ولا يدخلها وعدا في الاستثناء من حيث
انهم لا يخرجها للتوصل لان المراد انها تربط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي
والمراد بالجر على هذا معناه المصدرى وعلى الاول الاعراب المخصوص وقدمها على الاضافة لانها تقدر
بالحرف دون العكس ولما قيل ان الجر فى الاضافة بالحرف المقدر (قوله هالك) اسم فعل بمعنى خذ
وحروف مفعوله والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية من تذكير وغيره كالکاف فى
رويدك وذلك واياك وأرايتك بمعنى أخبرنى وقد تبدل فى هالك همزة متصرفه كذلك فيقال هاء هاؤم
الح (قوله فى موضعين) زيد عليهما ثالث وهو المصدرية وصلتها كقوله

إذا أنت لم تنفع فضر قائما * يرجى الفتى كما يضر وينفع

أى للضر والنفع لمن يستحقهما قاله الاخفش وقيل ما كافة لى عن العمل كما تكف رب (قوله فما
الاستفهامية) أى المستفهم بها عن العلة (قوله وجيء بالهاء) أى وقفا لتحفظ الفتحة الدالة على الالف
وكذا يفعل بهامع سائر حروف الجر كاسيأتى فى قوله

وما فى الاستفهام ان جرت حذف * ألفها وأولها ألها ان تقف

(قوله بأن مضرة) اعلم أن كي ان ذكرت ان بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعا أو ذكرت اللام قبلها
كانت مصدرية ناصبة بنفسها قطعا وان خلت عنهما كئذله احتملت الجارة بتقدير ان بعدها والمصدرية
بتقدير اللام قبلها والثانى أولى لان ظهور ان معاضرة وظهور اللام كثير فالأولى الحمل عليه وان قرنت
بهما فالارجح كونها جارة مؤكدة للام فما جرى عليه الشرح احتمال مرجوح (قوله عقيل) بالتصغير
وكذا هذيل الآتى (قوله أبى الغوار) بكسر اليم وسكون العين المعجمة كنية رجل وروى أباعلى
عملها عمل كان وأول البيت * فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * لعل الخ (قوله شريم)
بالشين المعجمة أى مشرومة أى مفضاة (قوله مبتدآن) أى ورفعها محلى أو مقدر للجار الشبيه بالزائد
على مامر (قوله حرف جر زائد) صوابه شبيه بالزائد ومثلهما لا ورب لان الزائد لا يفيد شيئا غير التوكيد
وهذه تفيد الترجى والامتناع والتقليل وانما أشبهت الزائد فى انها لا تتعلق بشيء كافى للنفى وكذا أحرف
الاستثناء فى قول مر ولا زائد على ذلك فقوله كالباء الخ أى فى عدم التعلق فقط لامن كل وجه (قوله
وروى أيضا حذف اللام الخ) ولا يجوز الجر فى غير هذه الاربعة من لغات لعل تصریح (قوله يريدون
من كة) أى فهمى عندهم بمعنى من الابتدائية (قوله شربن الخ) ضمنه معنى روين فعدها بالباء أو هي
بمعنى من التبعية والجمع جمع لجة بالضم وهى معظم الماء ونليج بنون فهمزة فياء فميم كسهيل أى صوت
عال وجملة لمن نليج حال من نون شربن العائدة للسحاب لزعم العرب والحكمة أنها تدنو من البحر الملح
فى أما كن مخصوصة فتمتد منها خراطيم عظيمة كخراطيم الابليل فتشرب من مائه بصوت مزعج ثم تصعد
فى الجوف فيأطب ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى فى زمن صعودها فى الهواء ثم تنطره حيث شاء الله تعالى (قوله
ولم يعد المصنف فى هذا الكتاب لولا) كذا لم يعدها التنبية وهمزة الاستفهام اذا عوضا عن باء القسم فانه يقال الله

فلجر بهالفة هذيل ومن كلامهم أخرجهامتى كى يريدون من كة ومنه قوله

شربن عيال البحر ثم ترعت * متى لبح خضر لمن نليج

وسياتى الكلام على بقية العشر بن عند كلام المصنف عليها ولم يعد المصنف
فى هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكرها فى غيره ومذهب سيبويه

انها من حروف الجمل لكن لانجر الالمضر فتقول لولاي لولاك ولولا قاليا والكاف والماء عند سيبويه مجرورات بلولاءهم الاخفش انها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيئا كما لا تعمل في الظاهر نحو لولا زيد لأنتك وزعم البرد أن هذا التركيب أعني لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم (٢٢٧) كقوله * أنطامع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يمرض لأحسابنا

حسن

وقول الآخر

وكم موطن لولاي طمعت

كاهوى

بأجرامه من قنة النيق

منهوى

(ص)

(بالظاهر اخصص منذ منذ

وحتى

والكاف والواو ورب

والثا

واخصص بمنذ ومنذ وقتا

ورب

* منكرا والتاء لله ورب

وماروا من نحو ربه في

نركذا كم ونحوه آتى

(ش) من حروف الجر ما لا يجز

الا الظاهر وهي هذه السبعة

المذكورة في البيت الاول

فلا تقول منذه ولا منه

وكذا الباقي ولا تجز منذ

ومنذ من الاسماء الظاهرة

الاسماء الزمان فان كان

الزمان حاضرا كانت بمعنى في

نحو ما رأيت منذ يومنا أى

في يومنا وان كان الزمان

ماضيا كانت بمعنى من نحو

ما رأيت منذ يوم الجمعة أى

من يوم الجمعة وسيدكر

المصنف هذا في آخر الباب

بالمصنع وصل الحمزة وهاء الله لأفعلن بقطع حمزة الله ووصلها مدا وقصرا وأضعفها القطع مع القصير بل أنكرها ابن هشام ويقال الله بالقطع والقصر بلا تعويض شيء عن الباء لما في التسهيل ان الجر بالياء التعويض عنها لاجل ما خلا لا لا خفش ومن وافقه لكن يؤيد الاخفش أن الجر بواو القسم وتاء مع ان الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو (قوله انها من حروف الجر) أى الشبيهة بالزائدة فلا تتعلق بشيء كرب ولعل الجارة كما مر (قوله مجرورات بلولا) أى مع كونها في محل رفع بالابتداء والخبر مخذوف فلها محلان على رأى سيبويه فان عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء اجماعا لانها لانجر الظاهر فقوله وزعم الاخفش انها في محل رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجرائح) أى كما عكسوا في قولهم ما أنا كانت ولأنت كانا ولا يرد أن النياية انما عرفت في الضمائر المنفصلة لوجودها في المتصلة أيضا في عساك وعساء على قول تقدم في باب أن وهذا الوضع غير لازم عند سيبويه وان كان الضمير مبتدأ لان معنى كون الماء ونحوها ليست من ضمائر الرفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافي أنها تكون في محل رفع وجز كعجبت من ضربك زيد (قوله أنطامع) بالضم من الاطعام والأحساب جمع حسب وهو ما بعد من المأثر وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول ﷺ والبيت تحرير على معاودة على قتاله (قوله وكم موطن الخ) كم خبرية بمعنى كثير ظرف لطعت أو مبتدأ أخبره جملة لولاي طمعت أى طمعت فيه بكسر الطاء وضما منها من طامح يطوح ويطيح أى هلك وتأوه للخطاب ومصدرية وهو أى سقط وفاعله منهوى أى ساقط والاجرام جمع جرم أى جثة والفنة بضم القاف وشدة النون أعلى الجبل كالقطة وزناومعنى وكذا النيق بكسر النون وسكون التحتية آخره ف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه عكس قوله الآتى واخصص بمذاخ وكذا يختص به كى ولعل ومتى فالجملة عشرة لانجر الضمير لضعف كل منها باختصاصه بقبيل كالوقت أو المنكر أو الآخر والتصل به أو بكونه عوضا من باء القسم لأصلافيه أو بغرابة الجر به أو بتأديته الى اجتماع مثلين في نحو كك فطر دللنع وما عداها يجزها (قوله والتاء لله ورب) بفتح الزاء يروهم التسوية بينهما مع أنها قبيلة مع رب الآن تؤخذ القلة من تأخيرها عن الجلالة (قوله الأسماء الزمان) أى لانهما اذا كانا اسمين يكون مدلولهما الزمان فخصا به حرفين طلبا للمناسبة بين معنيهما ولا يرد قولهم ما رأيت منذ أن الله خلقه لان الزمن مقدر فيه أى منذ زمن أن الله الخ وأما الداخلة على الفعل والجملة الاسمية فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كما سيأتى وشروط الزمان المجزور بهما كونه متعينا لانهما كمنذ زمن وماضيا أو حالا لا مستقبلا كمنذ غد ومتصرفا لا غيره كمنذ سحر تريد به معينا وشروط فاعلمها كونه ماضيا اما متعينا يصح تكرره كما رأيت منذ يوم الجمعة أو مثبتا متطاولا كسرت منذ يوم الخميس بخلاف قتله أو ما قتله منذ كذا فان قلت ما قتلت منذ كذا بلا هاء صح لان القتل للتعليق بمعنى لا يكرر بخلاف غيره ما لم يتجاوز بالقتل عن الضرب فتدبر ومن أسماء الزمان الظروف الاستفهامية كمنذ كم أو منذ متى أو منذ أى وقت سرت (قوله وقد شذجرها الضمير) قال ابن هشام الخضر أبوى وكذا لا تعطفه أيضا فهي مختصة بالظاهر عاطفة وجارة وقيل تعطف المضر كضربتهم حتى أياك (قوله لا يلنى) بضم الياء وكسر الفاء أى لا يجعد أناس فى حتى يجدوك حينئذ يجدون الفتى

وهذا معنى قوله واخصص بمنذ ومنذ وقتا وأما حتى فسيأتى الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف له وقد شذجرها الضمير كقوله فلو والله لا يلنى أناس * حتى حثاك يا ابن أبى زياد ولا يقاس على ذلك خلافا لبعضهم ولغة هذيل ابدال حائها عينا وقرأ ابن مسعود فربصوا به عتي حين وأما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء ولا يجوز ذكر فعل القسم معها فلا تقول أقسم والله ولا أقسم بالله ولا تجز التاء الالفة الله فتقول بالله لأفعلن وقد سمع جر هاء الرب مضافا الى الكعبة فقالوا رب الكعبة وهذا معنى قوله والتاء لله ورب وسمع أيضا نالرحمن

(قوله تحيانك) أى وحياتك قائما بدل عن واو القسم (قوله ولا تجرب الانكسرة) أى موصوفة غالبا ان لم تكن هى وصفا لازما خلافا للبرد كما فى التسهيل ولا تتعلق بشئ وانما تدخل لافادة التكثر غالبا كحديث يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة والتقليل قليلا كقوله
الارب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان

فجروورها امامبتدا كما ذكر وخبره فى الحديث عارية وفى البيت اما جملة ليس له أبوا وواها زائدة كهى فى آية وفتحت أبواها أو هو مخذوف أو ثابت والوا وحالية وذلك المولود هو عيسى وذى ولد الخ هو آدم عليهما السلام أو مفعول به كمثل الشرح أو من باب الاشتغال ان قلت فيه لقيته بالهاء واعلم أن كونها حرف جر مذهب البصريين وذهب الكوفيون والاختص الى اسميتها وأيده الرضى بانها مثل كم التكريرة وهى اسم اتفاق كما ان معنى كم رجل هندي كثير من جنس الرجال عندى كذلك معنى رب رجل عندى كثير أو قليل من هذا الجنس عندى وجنح اليه الدما مبنى قال ولة بناها حينئذ تضمنها معنى الانشاء كما قيل فى كم أو شبهها وضع الحرف فى لغة تخفيفها وحمل التشديد عليه وعلى هذا لما بعد ما جروور باضافتها اليه وحمل العامل لها نفسا مثل كم للجروورها وفيها سبع عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع فتح الباء مجردة من التاء أو معها ساكنة أو مفتوحة ورب بضمين وكل من هذه السبعة امامع تخفيف الباء أو تشديد هاور بتا ضم ففتح مشدد ورب بضم الراء أو فتحها مع اسكان الباء أفاده الصبان عن الجمع وفى السجاعي ثمانية عشر منها عشرة هنا والثمانية ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفتها وكل من الارب بسة مع ما فقط أو مع ما والتاء فالجملة خمسة وعشرون (قوله وقد شد جرها ضمير الغيبة) أى شد قياسا لاستعمال الكثرة ويلازم هذا الضمير الافراد والتذكير عند البصريين ويلزم تفسيره باسم مؤخر عنه مطابق للضمير المراد فهو من تمييز المفرد نحو رب رجلا أو امرأة أو رجلا أو نساء (قوله واه) اسم فاعل من وهى أى ضعف جروور رب مخذوفة أى ورب واه ورأت برأ فهمزة فو حدة أى أصلحت ووشيكاً أى سر يعاصفة لمصدر مخذوف أى رأيا ووشيكاً وهن أعظمه مفعول رأبت وعطبا بكسر الطاء أى مشرفا على العطب وهو الهلاك بدليل أنقذت أى أبعده منه (قوله وأم أوال الخ) صدره * خلى الذنابات شمالا كشبا * وضمير خلى لمار وحشى والذنابات بالذال المعجمة اسم موضع وشمال ظرف أى ناحية شماله وكشبا بفتح الكاف والثلاثة أى قريبا منه وللمفعول الثانى لخلى اما شمالا وكشبا حال أو بالعكس وأم أوال اسم موضع مرتفع عطف على الذنابات أو مبتدا أخبره كما أى كالذنابات وأقرب على الاول عطف على محل كما وعلى الثانى عطف على الهاء (قوله ولا ترى بعلا) أى زوجا ولا حلائلا أى زوجات كه أى لالحمار الوحشى ولا كهن أى الاتن الا حاظلا أى الا بعلا مانعا أثناء من الزوج بغيره كالعاضل واعلم أن جر الكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند البصريين فيجوز استعماله فيها حتى لنا والكوفيون لا يخصصونه بها وجرها لغيره من الضائر شاذ نرا ونظما كقول الحسن انا كك وأنت كى وقولهم انا كنا كانت وما أنت كايك وما أنت كايى (قوله فى الأمكنة) متعلق بابتدى وعن تنازعه الثلاثة قبلة فأعمل فيه الاخير وحذف من غيره ضميره لكونه فضلة واعلم ان ما ذكره هذه الحروف من المعانى المتعددة ان تبادرت كلها من الحرف كالاتداء والبيان والتبعض فى من والاستعانة والصاحبة والسببية فى الباء كان حقيقة فى جميعها بطريق الاشتراك اللفظى فرار من التحكم اذ التبادر علامة الحقيقة ولا يرد أن الجازولى من الاشتراك كما فى جمع الجوامع وغيره لان محله عند تبين حقيقة أحد المعانى وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وان لم تتبادر منها كالاتداء والانتها فى الباء نحو شر بن بماء البحر وأحسن فى مذهب البصريين منع استعمالها فى ذلك قياسا فلا ينوب بعضها عن بعض كالاتوب حروف النصب والجرم عن بعضها وما أوهم ذلك فهو اماموول بما يقبله

وذكر الخفاف فى شرح الكتاب أنهم قالوا تحيانك وهذا غريب ولا تجرب الانكسرة نحو رب رجل عالم لقيت وهذا معنى قوله ورب منكرا أى واخصص رب النكرة وقد شد جرها ضمير الغيبة كقوله

واه رأبت ووشيكاً صدع أعظمه ورب به عطبا أنقذت من عطبه

كما شجر الكاف له كقوله * وأم أوال كها أو اقربا * وقوله

ولا ترى بعلا ولا حلائلا * كه ولا كهن الا حاظلا هذا معنى قوله وما روى الليث أى والنزى روى من جررب المضمير نحو رب به فتى قليل وكذلك جر الكاف المضمير نحو كها (ص) بعض وبين وابتدى فى الامكنة

عن وقد تأتى لبده الأزمه وزيد فى نقي وشبهه بجر * نكرة كما لباع من مفر (ش) تحيى ممن

أخذت من البراهم ومنه
قوله تعالى ومن الناس
من يقول آمنا بالله ومثاله
ليان الجنس قوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من
الافان ومثاله لا بتسداء
الغاية في المكان قوله تعالى
سبحان الذي أسرى بعبده
ليسلا من المسجد الحرام
الى المسجد الأقصى ومثاله
لا بتداء الغاية في الزمان قوله
تعالى لمسجد أسس على
التقوى من أول يوم أحق
أن تقوم فيه وقول الشاعر
تخيرن من أزمان يوم حليلة
الى اليوم قد جربن كل
التجارب

ومثال الزائدة ما جاء في من
أحد ولا تزداد عند جمهور
البصريين الا بشرطين
أحدهما أن يكون المجرور
بها نكرة الثاني أن
يسبقها نفى أو شبهه والمراد
بشبه النفي النهى نحو
لا تضرب من أحد
والاستفهام نحو هل جاءك
من أحد ولا تزداد في
الايجاب ولا يؤتى بهاجرة
لمعرفة فلا تقول جاءني من
زيد خلافا للاخفش وجعل
منه قوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم وأجاز
الكوفيون زيادتها في
الايجاب بشرط تكثير
مجرورها ومنه عندهم قد

اللفظ من تضمن الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمن شرين معنى روين وأحسن معنى لطف
أو حمل على الجاز كالظرفية المجازية في جذوع النخل لتبنيها بالظرف الحقيقي بجامع التمكن وفي تخيل
وامان باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذ فان تجاوز عندهم في غير الحرف أو فيه مع الشذوذ وهذا الثاني عمل
الباب كله عند الكوفيين وبعض التأخرين بلا شذوذ قال في المعنى وهو أقل تعسفا (قوله للتبعية)
علامتها محبة حاول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما يحبون وعلامة البيان محبة الاخبار
بما بعدها مما قبلها والابتداء أن يحسن في مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها كاعوذ بالله من الشيطان فإن معنى
أعوذ به أتجني إليه منه فالبدء أغادت الانتهاء والغالب فيها الابتداء حتى قيل ان سائر معانيها ترجع اليه
فكان ينبغي تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على السكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها
ابتداء وبهذا يظهر معنى قولهم الى انتهاء الغاية (قوله في غير الزمان) اشارة الى أن المراد بالامكنة في
الزمان ما ليس زمانا فيشمل نحو من فلان الى فلان انه من سليمان ويمكن جعل الاشخاص أما كن بالتأويل
للازمة المكان لها (قوله ومن الناس من يقول) التبادر ان من الناس خبر عن من يقول ولا يظهر
له فائدة ولذا قال بعضهم ان من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبر وعن صرح بأن التبعية اسم
الامام الطيبي وقال السعد بعد كلام قرره فالوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ اه وما قبل
التبعية يكون أقل مما بعدها دائما فن يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها تقدير أو البانية بالعكس
فالرجس أكثر من الافان وقد يكون أقل كخاتم من حديد (قوله من أول يوم) ان أريد بالتأسيس
البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فن بمعنى في كما قاله الرضي قال ومن في الظروف كثيرا ما تقع
بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن يبنوا بينك حجاب اه صبان (قوله تخيرن) ماض مجهول
ونون النسوة للسيوف ويوم حليلة من أيام حروب العرب المشهورة وحليلة بنت الحرث بن أبي شمر ملك
غسان وجه أبوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فطيبتهم بطيب من عندها فلما قدموا على المنذر قالوا له
صاحبنا يد لك ويعطيك حاجتك فتبائس هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل عليهم الجيش وقتلوا
المنذر ويقال انه ارتفع في ذلك اليوم من العجاج أي الغبار ما غطى عين الشمس والتجارب كساجد جمع
تجربة كما في الصباح (قوله الا بشرطين) بقى ثالث وهو كون مجرورها فاعلا كما يأتيهم من ذكر أو
مفعولا كهل تحس منهم من أحد أو مبتدأ ولو منسوخا كهل من خالق غير الله وما ظننت من رجل قائما أو
مفعولا مطلقا على ما قاله ابن هشام نحو ما فرطنا في الكتاب من شيء أي من تفرط فلا تزداد مع غير الاربعة
عند الجمهور وفائدتها التنصيص على العموم ان لم تختص النكرة بالنفي كما مثل أوتا كيد النص عليه ان
اختصت به كما قام من أحد ومعنى زيادتها ان مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهي مقحمة بين الطالب
ومطلوبه لأنها لا تفيد شيئا اذ سقوطها يخل بالمراد منها (قوله أن يسبقها نفى) فلا تزداد في الاثبات الا في
تميز كم الخبرة اذا فصل منها بفعل متعد نحو كم تركوا من جنات كما نقله السعد عن القوم (قوله والاستفهام) أي
بهل وكذا الهمزة على الاوجه ولم تسمع مع غيرهما لانه لا يطلب به الا التصور بخلاف هل فالتصديق والهمزة
له وللتصور (قوله خلافا للاخفش) أي في عدم الشرطين معا (قوله يغفر لكم الخ) أجاز عنه الجمهور
بأن من فيه تبعية لازمة فهي بمعنى بعض مفعول به وذو بكم مضاف اليه ولا ينافيه قوله تعالى ان الله
يغفر الذنوب جميعا لأن هذا التامعشر الامه المحمدية والاولى لامة نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام
على أن الموجبة الجزئية لا يناقضها الا السالبة الكلية لا الموجبة وفي الاتفاق عن بعضهم أن يغفر لكم حيث
كانت للؤمنين تجرد عن من بخلافها للكفار تفرقة بينهما (قوله قد كان من مطر) أوجب بأنها تبعية
كما مر أو بيانية لحذف أي قد كان شيء من مطر أو ان زيادتها في ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل هل كان

(ش) بدل حتى انتهاء الغاية إلى وحتى واللام والاصل من هذه الثلاثة إلى فلذلك نجر الآخر وغيره نحو سرت البارحة إلى آخر الليل أو إلى نصفه ولا نجر حتى إلا ما كان آخر أو متصلاً بالآخر كقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ولا نجر غيرهما فلا تقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام للإتهاء قليل ومنه قوله تعالى كل يجري لأجل مسمى وتستعمل من والباء بمعنى بدل فمن استعمال من بمعنى بدل قوله عز وجل أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدل الآخرة وقوله تعالى ولونشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون أي بدل لكم وقول الشاعر جارية لم تأكل المرفقا * ولم تذق من البقول الفستقا أي بدل البقول ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد في الحديث ما يسرني بها حمر النعم أي بدلها وقول الشاعر

(٢٣٠)

فليت لي بهم قوما إذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا أي يدهم (ص)

(واللام للملك وشبهه وفي تعدية أيضا وتطيل قفى وزيد والظرفية استبن بها وفي وقد يبينان السببا) (ش) تقدم ان اللام تكون للإتهاء وذكر هنا انها تكون للملك نحو لله ما في السموات وما في الأرض والمبال لزيد وشبه الملك نحو الجبل للفرس والعياب للدار والتعدية نحو وهبت لزيد مالا ومنه قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب وللتعليل نحو جنتك لا كرامك وقوله وإني لتعروفي لذكر الكراهة كما انتفض الصغور بلله القطر وزائدة قياسا نحو لزيد ضربت ومنه قوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وسما عا نحو ضربت لزيد وأشار بقوله والظرفية استبن إلى آخره إلى معنى الباء وفي قد ذكر أنها اشتركا في افادة الظرفية والسببية فمثال الباء للظرفية

من مطر فأجيب بذلك حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان في الآية أيضا وحجة ما ذكرهنا لمن أر بمة معان وسياق البدلية وبق الظرفية كذا نودي للصلاة من يوم الجمعة والتعليل بما خاطياهم أغرقوا والمجازة كمن قد كنا في غفلة من هذا حتى يميز الخبيث من الطيب والاستعانة كالباء ينظرون من طرف خفي والاستعلاء كملى ونصرتاه من القوم الذين كذبوا فالجملعة عشرة (قوله على انتهاء الغاية) أي المسافة في الزمان والمكان كما مر (قوله حتى مطلع) مثال للثاني وهي متعلقة بنزول لسلام كما نقله يس عن ابن هشام أي تنزل الملائكة فيها إلى طلوع الفجر ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بحجة سلام هي ومثال الآخر أكلت السمكة حتى رأسها وصرت حتى آخر الليل واعلم أن حتى الجارة قسمان جارة للفرد ولا تكون إلا غائية وهي التي لا تجر إلا الآخر والتصل به والثانية جارة لان والمضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية كما سيأتي ثم ان دلت قرينة على دخول الغاية إلى وحتى أو عدم دخولها عمل بها أو لا فالصحيح دخولها حتى لاني إلى حملا على الغالب فهما عند القرينة (قوله ولا نجر غيرهما) خالفني التسهيل (قوله لم تأكل المرفقا) أي الرغيف الرقيق والبقول خضروات الأرض (قوله شنوا الاغارة) أي فرقوا أنفسهم لأجل الاغارة والافارة مفعول له ومفعول شنوا محذوف (قوله لللك) هي الواقعة بين ذاتين ثابتتهما ملك كما مثله وشبه الملك هو الاختصاص وهي الواقعة بين ذاتين ثابتتهما لا تملك بفتح التاء كما مثله أيضا أو لأهلها لا تملك بضمها كانت لي وأنا لك ولز يد أخ فان وقعت بين معنى وذات كالحمد لله وللكارفين النار أي عذابها كانت للاستحقاق وقد يميز عن الثلاثة بالاختصاص (قوله الجبل) بضم الجيم وفتحها ما يلبس للدابة تحت السرج لمنع البرد ونحوه (قوله وللتعدية) أي المجردة عن افادة معنى فلا ينافي أنها في بقية المواضع لتعدية معنى العامل لجرورها (قوله فهب لي الخ) جعلها في شرح التسهيل لشبه التملك فتكون في وهبت لزيد بالاعلام لملك قال في المعنى والاولى أن تمثل التعدية المجردة بما أحب زيدا لعمره وما أضرب به ليكرأى لان ما بعده مفعول حقيقي للفعل لكونه متعديا له أصالة فلما بني للتعجب صار لازما بالنسبة إليه عند البصريين فعدى له باللام وأما الحمزة فتعدية لمفعول آخر وعند الكوفيين باق على تعديته الأصلية فاللام حينئذ ليست للتعدية بل مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب (قوله وزائدة) أي الماتقوية عامل ضعف بالتأخير عن معموله كثنائي الشارح أو بكونه فرعاً عن العمل نحو مصداقاً لما معهم فعال لما يريد وأما المجردة لتأكيدها كيدوهي الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد أو بين المتضامين كالأبالك في قول وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعلق بشئ أصلاً لكونها زائدة محضة وأما الأولى فتتعلق بالعامل الذي قوته وان لم تكن معدية لتعدية بنفسه فهي واسطة بين التعدية والزائدة كفي التوضيح وشرحه (قوله خشاش) مثل الخاء والفتح أشهر وهو هوام الأرض وحشراتا وقيل

قوله تعالى وانكم لترون عليهم مصبحين وبالليل أي وفي الليل ومثالها للسببية قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا ومثال في للظرفية قولك زيد في المسجد وهو الكثير فيها ومثالها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض (ص) (بالبا استمن وعد عوض ألحق * ومثل مع ومن وعن بها انطق) (ش) تقدم ان الباء تكون للظرفية والسببية وذكر هنا أنها تكون

غير
الارض (ص)
الظرفية والسببية وذكر هنا أنها تكون

غير ذلك (قوله للاستعانة) هي الداخلة على آلة الفعل فلذا تسمى بأداة وباء السببية هي الداخلة على سبب الفعل وعلته فلا تندرج احدهما في الأخرى (قوله وللتعدي) أي الخاصة وهي تعدي الفعل الى مفعول كان قاصرا عنه بأن كان قبلها فاعلا فقصيره مفعولا فهي كالمترسة في ذلك وأكثر ما تعدي به الفعل القاصر كذهبت يزيد أي أذهبته ولذا قرئ: أذهب الله نورهم أما تعدي معنى العامل الى الجرور فعامية في كل الحروف غير الزائدة (قوله وللتعويض) وتسمى بأداة المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والائمان ففيها مقابلة شيء بشيء أي دفع شيء وأخذ آخر في مقابله أماباء البديل فليس فيها مقابلة من الجانبين بل اختيار أحد الشئتين على الآخر واستظهر في الجمع أن باء البديل تدل على اختيار الشئ أعظم من كونه مقابلا بشئ آخر أم لا فهي أهم مطلقا (قوله اشتر وا الحياة الخ) أي حيث بدلوا ما في التوراة بما يصدق نبينا صلى الله عليه وسلم خوفا انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم فكأنهم جعلوا الآخرة ثمنا دفعوه من عندهم بسبب الكتاب وأخذوا بدله الدنيا من أسافلهم فهو بمن معنوى لاحس كقوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون لان هذه باء التعويض أيضا لدخولها على الثمن العنوى وهو العمل ومن المعلوم أن ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجانا وليس بباء السببية خلافا للمعزلة بناء على زعمهم بوجوب الصلاح تعالى الله عن قولهم هاوا كبيرا بدليل حديث لن يدخل أحدكم الجنة بعمله فان المنفى فيه التسبب الذي لا يمكن تخلفه والمثبت في الآية التعويض والمجازاة (قوله وللاصاق) هذا المعنى لا يفارقها ولذا اقتصر عليه سيبويه فكان ينبغي تقديمه ثم هو ما حقيق كما مسكت يزيد اذا قبضت على جسمه أو ما يحبس به من ثوب أو غيره أو مجازي كشال الشارح فان فيه الصاق للورور بكان يقرب من زيد لا يزيد نفسه واستظهر الدماميني أنه في قبض الثوب مجازي كالمرور فقال الشمني لا يليق باللغة هذا التدقيق فإسك ثوب يزيد يقال له في اللغة ماسك زيد بخلاف للورور (قوله ومعنى مع) أي المصاحبة فذكره لها بعد مكرر وعلاقتها أن يصلح في موضعها مع ويعنى عنها وعن مدخولها الحال كاهبط بسلام أي معه أو مسلما وقد دخلوا بالسفر كذلك قال في المعنى وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمدهم بك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف للفعل أي سبحه حامدا له أي زهه عما لا يليق به وأثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف للفاعل أي سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى أن تسبيح المعزلة عطل كثيرا من الصفات وهذا معنى ما قاله ابن السجري في قوله فتسبحون بحمده واختلف في سبب حانك اللهم وبحمده فقيل جملة واحدة على زيادة الواو أي في الباء ما ذكره وقيل جملتان على أنها عاطفة ومتعلق الباء بمحذوف أي وبحمده سبحتك فيأتي ما مر وقال الخطابي للمعنى وبموتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحتك لا بحول يزيد أنه من إقامة السبب وهو الحمد مقام سببه وهو للعونة التي هي نعمة اه بتصرف (قوله ومعنى عن) أي المجاوزة قيل وتختص حينئذ بالسؤال نحو فاسأل به خيرا بدليل يسألون عن أنبيائكم وقيل لا بدليل يسعى نورهم بين أيديهم وبأيامهم أي وعن إيمانهم (قوله بعن الخ) متعلق بعني ومن قد فطن فاعله وتجاوز اضم الواو ومفعوله مقدم (قوله كما على الخ) ما مصدرية وعلى مبتدأ أخبره بجلا وألفه للاطلاق وموضع عن ظرف لجعل غير قياسي إلا أن من غير مادته والجملة الاسمية صلته وان كان الغالب وصلها بالفعلية أي كجعل على الخ (قوله للاستعلاء) أي العلو فالسين والتا زائدان للطلب وهو حقيقي ان كان العلو على نفس الجرور حسا كشاله أو معنى كفضلنا بعضهم على بعض ولم على ذنب ومجازي ان كان العلو على ما يقرب من الجرور نحو أو أجد على النار هدى أي هاديا دماميني قال الفارسي وأما نحو توكلت على الله فن باب الاضافة والاسناد أي أضفت توكلتي وأسندته الى الله اذ لا يعلو عليه تعالى شيء لاحقيقة ولا مجازا (قوله للمجازاة) هي بعد شيء مذكور أو غيره عن مجرورها بسبب الحدث قبلها فالاول رميت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس

للاستعانة نحو كسبت بالقلم وقطعت بالسكين وللتعدي نحو ذهبت يزيد ومنه قوله تعالى ذهب الله بنورهم وللتعويض نحو اشترت الفرس بألف درهم ومنه قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وللاصاق نحو مررت بزيدو بمعنى مع نحو سكت الثوب بطرازه أي مع طرازه وبمعنى من كقوله شرين بماء البحر أي من ماء البحر وبمعنى عن نحو سأل سائل بعباد أي عن عذاب وتكون الباء أيضا للمصاحبة نحو فسبح بحمد ربك أي مصاحبا حمد ربك (عن) (على للاستعلاء ومعنى في وعن بمن تجاوزا عنى من قد فطن وقد تجي موضع بعد وعلى كما على موضع عن فبجلا) (ش) تستعمل على للاستعلاء كثيرا يجوز يد على السطح وبمعنى في نحو قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها أي في حين غفلة وتستعمل عن للمجازاة كثيرا نحو رميت السهم عن القوس وبمعنى بعد نحو قوله تعالى لتركن

طبقا عن طبق أى بعد
طبق و بمعنى على نحو قوله
لا ابن حنبل لا أفضل في
حسب

عنى ولا أنت ديانى فتخزوني
أى لا أفضل في حسب
على كما استعملت على
بمعنى عن فى قوله

إذا رضيت على بنو قشير
بدمر الله أعجبنى رضاها
أى إذا رضيت عني (ص)
(شبه بكاف وبها التعليل
قد

يعنى وزائدا لتوكيد ورد
(ش) تأنى الكاف للتشبيه
كثيرا كقولك زيد كالاسد
وقد تأنى للتعليل كقوله
تعالى وإذا كروه كما هداكم
أى لهديته أياكم وتأنى
زائدة للتوكيد وجعل منه
قوله تعالى ليس كمثلته شىء
أى ليس مثله شىء وما
زيدت فيه قول رؤية
بمحو الواو اقرب فيها
كالمقضى أى فيها الملقى أى
الطول وما حكاه الفراء أنه
قيل لبعض العرب كيف
تصنعون الا فط فقال كهين
أى هينا (ص)

(واستعمل اسما وكذا عن
وعلى

من أجل ذاعليهما من
دخلا)

(ش) استعملت الكاف
اسما قليلا كقوله

بسبب الرمى والثانى رضى الله عنك أى جاوزتك الملوأخذة بسبب الرضا المماثلة كذا كر أو مجاز
كاخذت العلم عن زيد كانه لما عرفك المسئلة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالاخذ فأداه سم وكذا سألته
عن كذا كانه لما عرفك بالمستول عنه جاوزته بسبب السؤال لكن هذا لا يظهر الا اذا أجيب مما سأل بخلاف
ما اذا لم يجب فالاولى أن يقال كأنك لما سألته جاوزتك المسئلة بسبب السؤال ويلزم من مجاوزتها لك مجاوزتك
اياها فيصدق انه بعد شئ وهو السائل عن الجرور فتأمل (قوله طبقا عن طبق) أى حالا بعد حال ولم
يذكر لها البصريون غير المجاوزة وتأولو اغبرها فى الآية متعلقة بمحذوف أى طبقا متباعدة فى الشدة عن
طبق فكل حال أعظم مما قبله (قوله لا ابن حنبل) أى لله در ابن حنبل خذف لام الجر واللام الاولى من
الجلالة شذوذ اذ فيها ما وحذف المضاف وهو در وأتاب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك للمضاف وأفضلت
أى زدت وديانى بشدة التحقيرة أى مالى والقائم بأمرى فتخزوني أى تسوسنى وتقهرنى وهو يسكون
الواو تخفيفا وللقافية وان كان منصوبا بعدفاء السببية أو هو مرفوع عطفا على الجملة الاسمية قبله أى ما أنت
ديانى فما أنت تخزوني (قوله إذا رضيت على) يحتمل أنه ضمن رضى معنى عطف فعل على بابها وقشير
بالتصغير (قوله قدينى) التقليل بالنسبة الى التشبيه والافتعالها كثير كما فى شرح الكافية (قوله أى
لهديته) أى فامدريه (قوله ليس كمثلته شىء) أى للزوم المحال على عدم زيادتها وهو اثبات المثل له
تعالى لأن النفي يعود الى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذة من الكاف لا الى متعلقاته وهو لفظ مثل ولفظ
شئ فيكونان مثبتين الا ترى أن قولك ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على ان لا يدا بنو ان احتل ان نفي
المشابهة للابن لعدمه وانما زيدت الكاف فى الآية لتوكيد نفي المثل لان زيادتها كاعلة الجملة كذا قال
الاكثرون ومنع آخرون زيادتها فمنهم من قال المثل بمعنى الصفة والذات أى ليس كصفته أو كذاته شىء
والحققون منهم على أنها باقية على حقيقتها من نفي مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل للمبالغة فى
التنزيه كفى قولهم مثلك لا يبخل حيث نفوا البخل عن مثله والمراد لازمه أى أنت لا تبخل وعدلوا عن ذلك
تنزيها عن تعلق البخل به ولو على سبيل النفي فكذا فى الآية المراد لازمها هو نفي المثل اذ لو كان له مثل
لكان هو مثلا مثله لان المماثلة انما تتحقق من الجانبين فلا يصح نفي مثل مثله أما حقيقتها المقتضية لاثبات
المثل فليست مرادة أصلا وقد صرحوا بأنه لا يضرب فى الكناية استحالة المعنى الحقيقى فضلا عن استحالة لازمه
هذا ما ذكره وطالما كنت أجدى نفسى منه شيئا لان حصل هذا الوجه أن نفي المثل لازم لحقيقة
الآية وقد تقرر سابقا أنها تقتضى اثباته ولذا أولوها بهذه الواجهة فكيف يعقل أن اثبات الشئ ونفيه
يلزم من معال شئ واحد مع نصريحهم بأن تنافى الواو يمتنع تنافى اللزومات وبفرض صحة ان كلا
منهما لازم لما قصرها على هذا دون ذلك تحكم مع أن القصد ابطال دلالتها على المحال ولا يكتفى فيه قولنا
انه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازما للحقيقة بل محتمل فقط كما تحتمل نفيه وان كان
الاول اقرب نظير ما مر فى ليس كابن زيد أحد لكن عارضه فى خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان
له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل فى نفي المثل على هذه المقدمة القطعية وهى قرينة
الكناية بخلاف المثال فتفهم ذلك فانه مما يحير فيه الافهام وقد أوضحناه والله الحمد (قوله لواحق الاقرب)
جمع لاحق بمعنى ضامرو الاقرب جمع قرب كعق وقفل هى الحاصرة أو من الشا كالتالى مراق البطن
والملقى بفتح اليم والقاف الاولى الطول الفاحش معرفة وهو مبتدأ خبره فيها أى الخيل كما فى العين يصفها
بضمور البطن والطول وقيل الضمير لحر الوحش (قوله اسما قليلا) خصه سيبويه والحققون بالضرورة
كقوله * يضحكن عن كالبرد منهم * أى عن سن مثل البرد الذائب وقوله
بك اللقوة الشعواء جلت فلم أكن * لاولع الابل الكمى المقنع

أنتهون ولن ينتهي ذوى
شطط * كالطعن يذهب
فيه الزيت والقتل
فالكاف اسم مرفوع
على الفاعلية والفاعل فيه
ينهى والتقدير ولن ينتهى
ذوى الشطط مثل الطعن
واسعملت على وعن
اسمين عند دخول من
عليهما وتكون على بمعنى
فوق وعن بمعنى جانب
ومنه قوله

غدت من عليه بعد ماتم
ظموها * تصل وعن قبض
بزراء مجمل

أى غدت من فوقه وقوله
ولقد ارانى للرماح دريته *
من عن يمين تارة وأما
أى من جانب يمينى (ص)
(ومذومند اسمان حيث رفا
أو أواليا الفعل كجئت منذ
وان يجرا فى معنى فكمن *
هما وفى الحضور معنى فى
استين)

(ش) تستعمل مذ ومنذ
اسمين اذا وقع بعدها
الاسم مرفوعا أو وقع
بعدها فعل فمثال الاول
مارأيت مذ يوم الجمعة أو مذ
شهرنا فذا اسم مبتدأ خبره
مابعد وكذلك منذ وجوز
بعضهم أن يكونا خبرين لما
بعدهما ومثال الثانى جئت
مذ دعا

وأجازه كثيرون منهم القارى اختيار لفهى في زيد كالأسد ما خبر مضافة للأسد كما فى الفنى أو متعلقة
بمخدوف هو الخبر (قوله أنتهون الخ) الحمزة للانكار والشطط الظلم والجور وجملة ولن ينتهى حال
من وأوتتهون وجملة يذهب حال من الطعن فان قلت يحتمل فى هذه الشواهد أنها حرف وهى ومجرورها
صفة لمخدوف أى شىء كالطعن وبقرى كالقوة أوجب بأن حذف الموصوف بالظرف كالجمله مواضع ليس
هذانها (قوله عند دخول من) ظاهره قصر اسميتها على ذلك وليس كذلك فان قولك زيد على
السطح وسرت عن البلد يحتمل الحرفية والاسمية فاذا دخلت من تعين الاسمية وكذا غير من فان عن
جرت على نادر اولها جعل التندخولها شاهد للاسمية لاضابطا فكان الأولى للشارح موافقته ومما يرد
اسما الى بمعنى المنتهى وترد منونة بمعنى النعمة ومن بمعنى بعض كما مر عن الزنجشرى والطيبى وترد علافلا
ماضيا من العلو ومن أمر من المين وهو الكذب فاستكملا أقسام الكلمة (قوله غدت الخ) أى سارت
القطاة من عليه أى الفرخ والظم بكسر الظاء المشالة وسكون اليم مهموزامة صبرها عن الماء وهو
ما بين الشرب الى الشرب قال الدمامينى يستعمل فى الابل لكن استعاره للقطاة ويرى خمسها بكسر الحاء
وهو الشرب فى كل خمسة أيام وهذا أيضا للابل لا للطير لانها لا تنصبر كذلك لكن ضر به مثلا وتصل بفتح
الفوقية وكسر الهمزة أى نصوت أحشاؤها من العطش وعن قبض عطف على من عليه وهو بفتح القاف
وسكون التحتية بعدها ضامدة معجمة فشر البيض الأعلى وزراء بزاءين معجمتين مكسورة وأولاهما وقد
تفتح كما قاله السيوطى وبينهما تحتية أرض غليظة ومجمل كمقعد الفقر الذى لا يهتدى فيه لعدم علاماته
لا يثنى ولا يجمع كافى القاموس وهو مجرور باضافة زراء اليه لانت لها لان اسم المكان لا ينعى به عند
البصريين بزراء مجرور بالكسر لان الاضافة تبطل منع صرفه بالالف المدودة الا أن يجعل بدلا فيجر
بالفتحة (قوله دريته) بهمة بعد التحتية الساكنة مفعول ثان لآرى وهى الحلقة التى تعلم عليها الرمي
والطعن وفى شرح شواهد الفنى للسيوطى جواز باء موحدة بداء الحمزة (قوله حيث رفا) بالبناء للفاعل
وقوله أو أواليا الفعل ماض مجبول والالف نائب فاعله وهى مفعوله الثانى والفعل مفعوله الاول لانه الفاعل
معنى أى جعل الفعل واليا لها والمراد الفعل الماضى فلا يقال مذ يقوم لان عاملها لا يكون الاماضيا فلا يجمع
مع المستقبل ولو قال أو أواليا الجملة نحو منذ عا شمل الجملة الاسمية أيضا كقوله

فمازلت أبغى الخير منذ أنيافع * وليدا وكها حين شبت وأمردا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قيد (قوله اسم) مبتدأ وسوغه كونها
معرفة فى الفنى لانها ان كان الزمان ماضيا كالمثال الاول فعنها أول مدة عدم الرؤية كذا وان كان حاضرا
كالمثال الثانى أو معدودا كما رأيت مذ يومان فعنها نفس المدة أى مدة عدم الرؤية بشهرا أو يومان (قوله
وكذلك منذ) أى تكون مبتدأ ومعناها ماذكر والخبر ما بعدها كذوهو واجب التأخير فيهما
اجراءهما اسمين مجراهما حرفين فى التقديم على الزمان الا أن اسمية مذ أغلب من الحرفية ومنذ بالعكس
(قوله خبرين) أى طرفين بمعنى بين وبين متعلقين بمخدوف هو الخبر عما بعدهما فنى مالم يقته مذ
يومان بينى وبين لقائه يومان واعترض بأن فيه ظرفية لثنى وهو يومان فى نفسه وهو مذ لانها حينئذ
زمانية بمعنى بين وأوجب بأن هذا يرد على قولهم بينى وبين لقائه يومان وهو جائز بلا نكير فما كان
جوابا عنه فهو الجواب عن هذا دمامينى وحاصل الجواب أن الزمان التخيل يكون ظرفا للحقيقى كما فى
قولهم أمس قبل اليوم أى فى زمن متخيل قبل اليوم وهذا منه بقى ان هذا التفسير لا يطردفيا اذا قلت فى
يوم الاحد مارأيت مذ يوم الجمعة لان بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط وأوجب بأنه على حذف
الساكن أى الجمعة وما بعده الى الآن وجملة مذ وما بعدها على هذا القول وما قبله مستأنفة استئنافا بيانيا

لامر تبطة بالجملة الاولى وقيل انها مظهران مضافان لجملة فعلية لان الرفع بعدهما فاعل المحذوف أى مذ
كان أو مضى يومان وهما متعلقان بمضمون ما قبلهما بملاحظة استمراره الى أن التكلم فعنى ما رأيت مذ
يوم الجمعة انتفت الرؤى بتوقف وجود الجمعة أو مضى واستمر الى الآن فلا يصدق بالرؤية بعده وقبل التكلم
حتى ينأى القصد وكذا يقال فى سرت مذ كذا فتدبر (قوله اسم منصوب الخ) أى فهو ظرف لمضمون
ما قبله ومضاف للجملة بعده فعلية كانت كما مثله أو اسمية كالبيت البار ويأتى فيه ملحق من ملاحظة
الاستمرار الى أن التكلم ليوافق المقصود وقيل انها حينئذ مبتدآن والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن
مضاف اليها والتقدير فى جئت مذ عاوقت الحياء هو زمن دعائه وفى البيت البار أول وقت طلبى الخير هو
وقت كوفى يا فما أى مقاربا للبلوغ بجملة مذ الخ مستأنفة كما مر (قوله بمعنى من) أى البيانية هذا ان
كان مجرور هما معرفة كماله فان كان نكرة فهما بمعنى من والى معا ولا تكون النكرة الامعدودة لفظا
كذبومين أو معنى كذب شهر لأم من أنها لا يجزى ان المبهم أى ما رأيت من ابتداء يومين الى انتهائهما (قوله
ان كان حاضرا) ولا يجوز فى الحاضر بعدهما الا الجر عندأ كثر العرب أمالاضى فبعد منذ يرجع
جره و بعد من دفعه والراجع أن أصل مذ منذ حذف النون تخفيفا بدليل ضمها للملافة سا كن كذا اليوم
والالكسرت على أصل التخلص وبعضهم يضمها بلاسا كن أصلا وقيل هما أصلا ن مطلقا وقيل عند
كونهما اسمين فقط (قوله و بعد من) متعلق بزيد بكسر الزاى ماض مجهول وما نائب فاعله والضمير فى
يقع عائد على ما أى فلم تكف ما الزائدة المذكورات عن العمل لانها لا تزيل اختصاصها بالأسماء وانما يحكم
بزيادتها مع الاسم المفرد كما مثله فان وقع بعدها جملة فهى موصول حرفى نحو بما نسوا يوم الحساب أى
بنسيانهم (قوله عما خطاياهم) الأولى التمثيل بقراءة عما خطياهم كفى الغنى لظهور جرهما لا يقال
يتمثل فى جميع ما ذكر أن ما اسم بمعنى شىء والذى بعدها بدل منها فلا شاهد فيه لانه خلاف الظاهر (قوله
وقد يلهمها) فاعله ضمير يعود على ما كئنا فاعل ز يدوز كره باعتبار لفظها وضمير التقنية قرب والكاف
(قوله فكفهما) أى غالبا وحينئذ يدخلان على الجمل كما مثله (قوله فان الجر) جمع حمار وسكنت
ميمة للضرورة أو تخفيفا من الضم والحطبات مبتدأ خبره شر وهم جماعة من تميم سموها باسم أبيهم الحبط
بفتح المهملة وكسر اللوحدة أو بفتحتين وهو الحرث بن مالك بن عمر وسمى به لانه كل نباتا بالبادية
يسمى الزرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتحتين والمنتفخ
بطنه يسمى الحبط بفتح فكسر وجعل أبو حيان ماموصولا حرفيا بناء على جواز وصلها بالجملة الاسمية
لا كافة لانها لا تكف الكاف عنده أى ككون الحطبات شراخ (قوله بما الجامل) بالجيم وهو قطيع
الابل مع رعاته والمؤبل بشد اللوحدة المعدل تقنية والعناجيج بعين مهملة وجمين الخيل الجياد والمهار
بكسر الليم جمع مهر يضمها وهو ولد الفرس واللاتى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر العناجيج لعله منه
ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية كالبيت نادر حتى قال الفارسي يجب أن تجعل ما اسما بمعنى شىء
والجامل خبر المحذوف والجملة صفة ما وفيهم حال أى رب شىء هو الجامل حال كونه فيهم ولم يجعل جملة
الجامل فيهم صفة للعدم الرابطة فيها والغالب دخولها على الماضى نحو بما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى
شمالا والضرار المنزل منزله لتحقق وقوعه نحو بما يود الذين كفروا كما أن الغالب على غير المكفوفة
كون العامل فيها بعد ما ضيا نحو رب رجل كريم لقيته بل أوجبه بعضهم (قوله ماوى الخ) منادى مرخم
ماوية وبالالتبيين والشاهد فى تماثرة حيث زيد فيها ما ولم تكفها عن جر غارة والشعواء بالعين المهملة أى
الفاشية المتفرقة وكالذئعة خبر الفارة واليسم بكسر الليم آلة الوسم أى السكى بالحديد (قوله كما
الناس) ما زائدة والناس مجرور بالكاف وقوله مجرور عليه الخ من الجر وهو الظلم وروى بظلم عليه وظالم

فداسم منصوب المحل على
الظرفية والعامل فيه جئت
وان وقع ما بعدهما مجرورا
فهما حرف جر بمعنى من ان
كان المجرور ماضيا نحو
ما رأيت مذ يوم الجمعة أى
من يوم الجمعة وبمعنى فى ان
كان حاضرا نحو ما رأيت مذ
يومنا أى فى يومنا (ص)
(و بعد من وعن و باء زيدا
فلم يقع عن عمل قدعما)
(ش) أى تزداد ما بعد من
وعن والباء فلا تكفها
عن العمل كقوله تعالى
عما خطاياهم أغرقوا وقوله
تعالى عما قليل ليصبحن
نادمين وقوله تعالى فبا
رحمة من الله انت (ص)
(وزيد بعد رب والكاف
فكف

وقد يلهمها وجر لم يكف)
(ش) تزداد ما بعد الكاف
ورب فتكفها عن العمل
كقوله

فان الجر من شر الطايا *
كما الحطبات شر بنى تميم
وقوله بما الجامل المؤبل
فيهم * وعناجيج بينهن
للها وقد تزداد بعدها فلا
تكفها عن العمل وهو
قليل كقوله

ماوى يارب تماثرة *
شعواء كالذئعة باليسم
وقوله

وتنصر مولانا ونعلم أنه
كما الناس مجرور عليه وجرم

يتعلق به لان الطريق لا بد له من شيء يقع فيه والجار موصل معنى الفعل الى الاسم فالوجه في الطرف والوصول
معناه الى الاسم هو المتعلق العامل فيهما وهو اما فعل أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولو تأو ولا نحو
وهو الله في السموات وفي الارض فالجار متعلق بلفظ الجلالة لتأوله بالمعبود والمسمى بهذا الاسم واما مشير
الى معنى الفعل نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون فبنعمة متعلق بما لأنها تشير الى معنى الفعل وهو النفي بناء
على جواز التعلق بحروف المعاني ومذهب الجمهور منعه فالمتعلق هو الفعل الذي تشير اليه أي اتني جنونك
بنعمة ربك والله أعلم

تم الجزء الاول من حاشية الخضرى على ابن عقيل ويليها الجزء الثانى وأوله الاضافة

فهرست الجزء الاول من حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل

صفحة	صفحة
أعلم وأرى ١٥٦	خطبة الكتاب ٢
الفاعل ١٥٨	الكلام وما يتألف منه ١٢
النائب عن الفاعل ١٦٧	العرب والبنى ٢٥
اشتغال العامل عن المفعول ١٧٢	النكرة والمعرفة ٥١
تعدي الفعل ولزومه ١٧٨	العلم ٦١
التنازع في العمل ١٨٢	اسم الاشارة ٦٧
المفعول للطلق ١٨٦	للولصول ٦٩
المفعول له ١٩٤	للعرف بأداة التعريف ٨٣
المفعول فيه وهو المسمى ظرفا ١٩٦	الابتداء ٨٨
المفعول معه ٢٠٠	كان وأخواتها ١١٠
الاستثناء ٢٠٢	فصل في ما اولاد وان اللشبهات بليس ١١٨
الحال ٢١٢	أفعال المقاربة ١٢٣
التمييز ٢٢١	ان وأخواتها ١٢٨
حروف الجر ٢٢٦	لا التي لنفي الجنس ١٤١
	ظن وأخواتها ١٤٧

تمت